بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على رسوله محمد وآله وصحبه

**قلت** الجملة الثانية في العلم الطبيعي وفيها ستة فنون **اقول** التعذر في اقتصارنا من الحكمة في كتابنا هذا على النظرية ومنها على العلمين الادنى والاعلى لطلبتك من مفتتح الكتاب كذا الوجه في تقديم الادنى على الاعلى ان اول ما يستحق ان يتكلم فيه من العلم الادنى الموسوم بالطبيعي هو الامور العامة للطبيعيات وهذا كتاب سماع الطبيعي ثم يستحق ان يتكلم في الاجسام والصور والحركات الاول في عالم الطبيعة وفي احوال الاجسام التي لا تعنصر والتي لا تفسد وهذا كتاب السماء والعالم ثم في احوال الكون والفساد وعناصرها وهذا كتاب الكون والفساد ثم في احوال الكيفيات الاولى العنصرية وانفعالاتها الصادرة بمعاضدة من تأثير الاجرام السماوية وفي الامزجة المتولدة منها وهذا كتاب الفعل والانفعال ثم يخاض في احوال طبقات الكائنات فيبتدأ من التي لا نفس لها من الآثار العلوية والمعدنيات فانها الى العناصر اقرب وهذا كتاب الآثار العلوية والمعادن ثم ينظر في حال النفس وقواها فان النظر في النفس اعم من النظر في النبات والحيوان وهذا كتاب النفس ثم في النبات ثم في الحيوان فالكتاب في النبات والحيوان فهذه كتب ثمانية واذا كان الاهم من احوال النبات والحيوان انما هي من متعلقات النفس وقد استوفيت في كتاب النفس واوردت فيه ما كان منها يعم النبات والحيوان وما يختص بالحيوان بل وما يختص به الانسان كان المورد في كتابي النبات والحيوان من احوالهما مع كثرتها يكاد يستوعب الكلام في الصناعات النادرة الجزئية كالتي الغالب مبناها على الاستقراء الذي ليس به كمال وثوق ولم تكن تلك الاحوال مصونة عن تطرق الاختلاف بحسب الامكنة والتغير بحسب الازمنة رأينا ان حذفهما اجدر بهذا المختصر فاقتصرنا فيه على الستة الاول من اجزاء الطبيعي وعقدنا لكل منها فنا

**قلت الفن الاول في سماع الطبيعي**

٣

وفيه مقالتان **المقالة الاولى** وهي باب احد فيه اربعة فصول **الفصل الاول** في

طريق التوسل الى العلم بالطبيعيات وتعديد المبادي والاسباب لها اعلم ان علم الطبيعي

علم جزئي موضوعه الجسم من جهة ما هو واقع في التغير يبحث فيه عن اللواحق الذاتية له او لنوع

منه او للاحق ذاتي له او لنوع من انواعه صورا كانت او اعراضا او مشتقة منها والجسم هو الجوهر

الذي يمكن ان يفرض فيه امتداد ثم آخر مقاطع له ثم ثالث مقاطع لهما ككل وكونه

بهذه الصفة هو صورته التي بها صار جسما وليست جسميته منوطة بالامتدادات الموجودة

او المفروضة بالفعل فربما تغيرت تلك والجسمية باقية وكل من الجسم بالجهة المذكورة وما يلحقه

من تلك الجهة يسمى طبيعيا نسبة الى الطبيعة وستعرفها اذ بعضها موضوعات لها وبعضها

آثار تصدر منها وقد ستتضح في العلم الاعلى ان الامور الطبيعية لها مباد واسباب وقد تبين ان العلم

بكل ما له مبدء وسبب انما يتحقق من جهة العلم بمبدئه وسببه فلا بد في معرفة الامور الطبيعية ان

تعرف مباديها واسبابها واما آنيتها فيسلم ههنا وقد تبين في العلم الاعلى واما ماهيتها فتوضح ههنا

واذا كانت مباد واسباب مشتركة تعرف بها الامور العامة من الطبيعيات ومختصة تعرف بها الخاصة

منها فينبغي ان يبتدء في التعليم بالمشتركة فان العامة كالجنسيات اعرف عند العقل

من الخاصة كالنوعيات وان كان الامر في الطبيعة بالعكس فان الغاية التي تنحوها الطبيعة

هي النوعيات دون الجنسيات والاتم النظام بوجودها والشخصيات ايضا ليست

مقصودة الا في الطبائع الجزئية الخاصة والا انتقض النظام بفسادها واما العقل فلا يدركها

بنفسه بل اذا اشترك قوة نفسانية تزوج فالشخصيات اعرف اذ منها تنتزع الكليات مع ذلك

فالحس والتخيل انما يبتدءان من تصور شخص هو اكثر مناسبة للمعنى العام حتى يبلغا تصور الشخص الاخص

فان ادراكهما شبح زيد من حيث هو هذا الجسم اسبق منه من حيث هو هذا الحيوان او هذا الانسان

اذ نريد فلنذكر مبادي الموضوع الاعم فالجسم من غير لحاظ معنى زائد عليه له مباد اربعة اثنان منها داخلان فيه الهيولى والصورة ويخصان باسم المبادي وآخران خارجان الفاعل والغاية ويخصان باسم الاسباب وله من جهة انه متغير او مستكمل او كائن زيادة مبدا ثالث وهو العدم **اقول** قد عرفت في كتاب البرهان ان من العلوم ما هو كلي ومنها علوم جزئية فالعلم الذي نحن بصدده اعني الطبيعي علم جزئي موضوعه الجسم المحسوس من جهة ما هو واقع في التغير او انه يقبل الحركة والسكون او انه ذو طبيعة وتعرف الطبيعة ويبحث فيه عن اللواحق والعوارض الذاتية للجسم من تلك الجهة او لنوع منه او لاجزاء ذاتية له او لنوع منه فالاول نحو قولنا كل جسم فله حيز طبيعي والثاني نحو ان الهواء حار رطب والثالث نحو ان الحركة تكون في مقولات اربع والرابع نحو ان الحركة الطبيعية كلما ازدادت قربا الى الحيز الطبيعي ازدادت سرعة ثم اللواحق الذاتية قد تكون صورا كقولنا كل جسم طبيعي فيه مبدا ميل فمبدا الميل صورة والصورة وان كانت جزءا مقوما للجسم فهي الصورة لكن الصورة النوعية تكون من لواحق الجسم الطبيعي المطلق وصور المركبات تكون لاحقة للمواد التي هي في نفسها اجسام وقد تكون اعراضا كما في قولنا كل جسم فله شكل طبيعي وقد تكون مشتقة اما من الصور كما في قولنا الجسم المحدد للجهات يجب ان يكون فلكيا او من الاعراض كما في قولنا كل فلك متحرك بالاستدارة والجسم هو الجوهر الذي يمكن ان نفرض فيه امتدادات ثلثة خطية مستقيمة متقاطعة على زوايا قائمة فما يفرض فيه اولا يسمى بالطول وما يفرض فيه ثانيا مقاطعا له على قوائم يسمى بالعرض وما يفرض ثالثا مقاطعا لهما كذلك يسمى بالعمق فهذا معنى قولهم الجسم هو الجوهر الطويل العريض العميق وليس المراد بالفرض ههنا ما يعم فرض المحالات حتى ينتقض الرسم بالمفارقات بل التقدير والتعيين بعضا بقدر العقل او الوهم تحصيل على تقديره وتعيينه في الشيء مع بقاء حقيقة ذلك الشيء واورد لفظ الامكان تنبيها على ان الجسمية ليست منوطة

بالاستعدادات الثلثة الموجودة بالفعل اما المفروضة فكذلك حتى لو لم يكن هناك استعداد خطى موجودا

او مفروضا لكن يمكن فرض الاستعدادات الثلثة كفى ذلك فى الجسمية وايضا فكانت الاستعدادات

موجودة او مفروضة بالفعل فتغيرت فى الوجود او الفرض لم تتغير الجسمية وانما لم نقل يمكن ان يكون

فى الاستعدادات لعدم امكانها بالفعل بحسب نفس الامر فى بعض الاجسام كالمحدد فجهات

لكن للوهم والتخييل مجال فرضها فيه فكل من الجسم من حيث وقوعه فى التغير وما يخصه من هذه

الجهة من الصور والاعراض يسمى طبيعيا نسبة الى الطبيعة ويتعرف بها وانما نسبت اليها لان هذه

الامور بعضها موضوعات للطبيعة كالاجسام وبعضها آثار تصدر منها كاللواحق والوجه فى كون

الاجسام موضوعات للطبيعة مع ان الطبيعة اما نفس الصورة المقومة او كانها جزء منها يعرف

مما ذكرته فى كون الصور من لواحق الاجسام ان اختلج فى صدرك ان الطبيعة اما نفس الصورة

او كانها جزء منها كما مر آنفا وسياتى توضيحه فلا تكون الصور موضوعات لها ولا آثارا فاعلم ان الصورة

الانسانية التى فى زيد ليست اثر للطبيعة الشخصية التى لزيد كالجزء من صورته بل هى اثر للطبيعة

التى فى الام مثلا وقس على هذا واعلم انه سيتضح فى العلم الاعلى ان الامور الطبيعية لها مباد

واسباب وقد تبين فى كتاب البرهان ان العلم بكل ماله مبدء وسبب انما يحقق ويكون علما يقينيا

من جهة العلم بمبدئه وسببه فلا بد فى معرفة الامور الطبيعية من حيث حدودها التى هى مباد

تصورية لهذا العلم ومن حيث احكامها التى هى مسائل له من معرفة مباديها واسبابها الا ان

هذه المبادى والاسباب تتسلم ههنا وتبين فى العلم الاعلى فيكون من المبادى التصديقية

لهذا العلم وكذلك ما يجب ان يعلم من احوالها المبحوث عنها فى العلم الاعلى حتى يعلم احوال الامور

الطبيعية واما ما يبين ههنا فيتحقق ويتضح ههنا ويكون من المبادى التصورية اذا كانت هناك مباد

واسباب مشتركة بين الطبيعيات وتعرف بها الامور العامة منها ومبادى واسباب مختصة يعرف بها

الامور الخاصة بها فينبغي ان يبتدأ في التعليم بالمبادي والاسباب المشتركة التي تعرف بها الامور العامة
فان العامة كالجنسيات اعرف من الخاصة كالنوعيات وذلك واجب في الجنسيات والنوعيات
اذا عرفت النوعيات بحدودها المشتملة على الجنسيات فان المعرفة بحدها اقدم من معرفة المحدود واما
سائر الامور الخاصة والعامة فلما اشتركتا في انها فان الاعم لورود مبادئ تركبه من الجزئيات ما من جهة تكثر
يكون اعرف فالباشر الاخص بالجملة فكذلك ما يكون وسيلة الى معرفة الاعم من مباديه واسبابه
ينبغي ان التقديم على ما يكون وسيلة الى معرفة الاخص من مباديه واسبابه وما ذكرنا من اعرفية الاعم من الاخص
انما هو عند العقل وذلك هو المذكور ههنا واما عند الطبيعة فالامر بالعكس فان الغاية التي تقصدها
الطبيعة بالذات انما هي النوعيات دون الجنسيات فان النظام انما يتم بالانواع فيقصدها
الطبيعة الكلية واما الاجناس فانما تقصدها الطبيعة بالتبع ولو كانت مقصودة بالذات لتم النظام
بها دون وقفت الطبيعة عندها والمقصود بالذات اعرف مما يقصد بالتبع وما ذكرنا من اعرفية
الاخص عند الطبيعة من الاعم انما هو بين الانواع والاجناس فلا يرد ان الامر بين الشخصيات
وبين الكليات النوعية او الجنسية ليس كذلك فان الشخصيات ليست مقصودة بالذات في الطبيعة
اللهم الا في الطبيعة الجزئية الخاصة ولو كانت الشخصيات مقصودة بالذات في الطبيعة الكلية
لانتقض النظام بفسادها واما النسبة بين الامور العامة كالجنسيات والنوعيات وبين الاشخاص
في الاعرفية عند العقل فالعقل اذا اعتبر عرفانه مجردا والعقل اذا العقل لا يدرك الشخصيات مجردة
ذاته بل باشتراك قوة نفسانية واما اذا اعتبر عرفانه بالاشتراك فالاشخاص اعرف اذ منها تنتزع
الكليات لكنه مع ذلك يكون ما هو اشبه بالمعنى العامي اعرف فان الادراك بالحس والتخيل
واكثر ما يبتدي من الشخص لكن من شخص هو اشد مناسبة للمعنى العامي ثم تتدرج حتى يبلغ الشخص
الصرف فانا اذا لاحظنا شبح زيد مثلا فادركنا اياه من حيث هو هذا الجسم يكون اسبق من ادراكه

من حيث هو هذا الحيوان وهذا اسبق من ادراكه من حيث هو هذا الانسان وهذا اسبق من ادراكه من
حيث هو زيد وكل من هذا الجسم وهذا الحيوان وهذا الانسان وزيد وان كان معنى شخصيا لكن زيدا
هو الشخص العرفي وما قبله فشخص منتشر فان الشخص المنتشر يطلق على معنيين بنحو من الاشتراك
اللفظي احدهما فرد غير معين من كلي كحيوان ما وانسان ما ورجل ما اعني مفهوم الفردية مضافا الى
مفهوم جنس طبيعي او نوع او صنف كذلك فمعنى انسان ما انسان واحد بالعدد كائنا من كان
فيمكن في نفس الامر ان يكون زيدا او عمرا او غيرهما والثاني فرد معين غير معلوم التعيين فهو في نفس الامر
اما زيد او عمرو او غيرهما ولا يصلح ان يكون ايا ما كان من هولاء لكنه يصلح عند الذهن ان يكون
ايا ما منهم صلوحا ناشيا من الشك والتجويز الذهني فلنتذكر مبادي الموضوع الاعم لهذا العلم
اعني الجسم من حيث وقوعه في التغير فنقول ان الجسم من حيث هو جسم من غير لحاظ معنى زائد عليه
له مبادي اربعة اثنان منها داخلان في قوامه وهما الهيولى والصورة واثنان خارجان الفاعل والغاية
ويخص الداخلان باسم المبدئية والخارجان باسم السببية ولما كانت هذه الاربعة مبادي للجسم
من غير لحاظ معنى زائد عليه تكون مبادي له من حيث هو واقع في التغير بالطريق الاولى وله من جهة
ما هو واقع في التغير او من حيث هو متشكل او كائن باي واحد من هذه الثلثة قيد ثم مبدأ ثالث
هو العدم ولهذا ينخرط مع الاولين تبعا لهما في الدخول والاختصاص باسم المبدئية فهو مبدأ
بالعرض كما ستنفتح قال الفصل الثاني في الكلام في كل من هذه الاربعة اما الهيولى
فهي ما من شانه ان يحل فيه امر ما صورة جوهرية جسمية او نوعية وماهية عرضية وتسميتها بالهيولى
من جهة انها بالقوة قابلة لذلك الامر وتسمى من جهة انها بالفعل حاملة له موضوعا ومن جهة
اشتراك الصور فيها مادة وطينة ومن جهة ابتداء التركيب منها ركنا ومن جهة انتهاء التحليل اليها عنصرا
واسطقسا وربما يخص الهيولى بما يقبل صورة جوهرية ومنها الهيولى الاولى القابلة

للصورة الجسمية والنوعية للبسائط واما قبولها الصور المركبات فبالواسطة ولتقنع ان هذه الهيولى
لا تقوم بدون الجسمية ولا النوعية وانها لا تتكون ولا تفسد لكن هناك هيوليات اخر
تتكون وتفسد كالخشب للسرير وتخصيص الموضوع بما يحل هيئة عرضية والمادة ربما تعمم حتى
تطلق ايضا على ما يقبل امرا لا يحل فيه كالبدن للنفس الناطقة ولها نسبة الى المركب منهما
ومن امر المقبول وهي بالعلية البتة فانها جزء من قوامه يكون بها بالقوة وبالمقبول بالفعل
ونسبة الى المقبول وتتصور على انحاء اما ان لا يتقوم واحد منهما بالآخر ولا نظير لهذا وجود
فانكان له مثال فكالنفس والمادة الاولى ان توهمنا الانسان واما ان تكون هي متقومة
بالمقبول وهو ليس وجوده متعلقا بالمادة لكنه يلزمه اذا وجد ان تقوم مادة بفارقه او
وهذا المقبول يسمى صورة بالتخصيص واما ان يكون المقبول متقوما بالمادة وهي متقومة في ذاتها
غير مفتقرة اليه وهذا المقبول يسمى عرضا اما بالتخصيص والمادة قد يكفي لوجدتها ان تكون جزءا
ماديا لما هو ذو مادة وقد لا يكفي بل لا بد ان يكون معها غيرها وح فاما ان تحصل ذو المادة
من الاجتماع فقط كالعسكر من اشخاص الناس او من الاجتماع والتركيب فقط كالبيت من اللبنات
او الاحجار او مع الاستحالة كالكائنات من العناصر **اقول** اما الهيولى فالذي تعني بها انها
هو ما يحل فيه امرا ما صورة جوهرية سواء كانت جسمية او نوعية واما هيئة عرضية وتسميتها هيولى
من جهة انها بالقوة قابلة لذلك الامر ولها اسماء اخر من جهات اخر فتسمى من جهة انها بالفعل حاملة له
موضوعا لانه وضع لان يحمل عليه شيء ومن جهة اشتراك الصور فيها مادة وطينة اما المادة فلانها
في الاصل الزيادة المتصلة بالشيء فيكون مشتركا فيها الكل لما يمكن ان يراد عليه ايضا تشاركها
في الاشتقاق الصغير وللنفس الذي يشترك فيه صور الحروف باسرها واما الطينة فلانها تشبه
الطروف التي تتخذ منها بل والصورة الانسان مثلا على ما ذكر في الكتاب الكبير

إنا تأملنا الإنسان من مبادئه من طين من جهة ابتداء تركيب المركب منها عثرنا فيه الاصل
في الأصل من حيث اعتبار تحليلها إليها استقصاء والأسطقسات البسائط للمركب وربما تخص
الهيولى بالقابل صورة جوهرية ويسمى الهيولى بهذا المعنى الأخص الهيولى القابلة للصورة
الجسمية النوعية التي للبسائط وأما قبولها لصور المركبات فبالواسطة فإنها بعد أن تصور
بصور البسائط تستعد لقبول صور المركبات وهذه الهيولى أعني الأولى هي السبب المادي
القريب للجسم من حيث هو جسم ولكل من الأجسام البسيطة بخصوصها أيضا وأما للمركبات فبالواسطة
ومن الأصول الموضوعة ههنا المبرهن عليها في الفلسفة الأولى أن الهيولى الأولى لا تتقوم
بدون الجسمية ولا بدون نوعية من النوعيات الحاصلة لنوع نوع وأنها لا تتكون ولا تفسد
ولكن هناك هيوليات غير الأولى تتكون وتفسد وهي أجسام في أنفسها كالخشب للسرير
وكما تخص الهيولى بالقابل للصورة الجوهرية تخص الموضوع بالمحل لهيئة عرضية فإذا
قيس إلى مقبول واحد لم يمكن أن يكون شيء هيولى وموضوعا معا لكن يجوز أن يكون قابل
واحد هيولى وموضوعا معا بالقياس إلى مقبولين كالعناصر بالقياس إلى نوعيات المركبات
وإلى هيئات عرضية تحملها هي والمادة ربما تعمم حتى تطلق على القابل أمرا يكون متعلقا به أن
لم يكن حالا فيه كالبدن للنفس الناطقة ومن هنا يقال في الفلسفة الأولى كل حادث مسبوق
بمادة ومدة والنفس الإنسانية حادثة على رأي المشائين والمادة التي هي مسبوقة بها إنما هي
البدن وللمادة نسبة إلى المقبول وأخرى إلى المركب منها ومن المقبول وهذه النسبة
بالعلية السببية فإن المادة جزء من قوام المركب يكون بها بالقوة وبالمقبول بالفعل فهما علتان
داخلتان في قوامه الأولى تتصور على أنحاء مختلفة فإنه إما أن لا يتقوم شيء من المادة
والمقبول على الآخر ولا يفتقر إليه في التقوم ولا نظير لهذا وجود في الواقع فإن كان الاشتمال في الوجود

فكانه للنفس والمادة الاولى ان تركنا الانسان فان الانسان يكون بالمادة الاولى بالقوة وبالنفس بالفعل ولا المادة الاولى متقومة بالنفس بل بالصورة العنصرية الحالة فيها ولا النفس الانسانية متقومة بالمادة الاولى بل هي مفارقة لها بالقوام وان كان البدن شرطا في حدوثها لكن المادة الاولى مادة بعيدة للانسان واما القريبة فهي البدن المشتمل على الاعضاء والقوى وتقومه بالنفس واما ان تكون المادة محتاجة في التقوم الى المقبول والمقبول ليس وجوده متعلقا بالمادة لكنه يلزمها اذا وجدا ان يقوم مادة بمفارقة كما في النفس والبدن المتقومين للانسان او بمخالطة كما في الصورة الجوهرية الحالة وهذا المقبول المقوم للمادة تسمى صورة بالتخصيص وان كانت الصورة ربما تطلق على كل مقبول واما ان يكون المقبول محتاجا في التقوم الى المادة والمادة متقومة في ذاتها غير محتاجة اليها وهذا المقبول يسمى عرضا بالتخصيص وان كان العرض ربما يطلق على كل مقبول والمادة قد تكفي لوحدتها ان يكون جزءا ماديا لما هي مادة له وهو ذو مادة بالقياس اليها كما في البسائط وقد لا تكفي بل لا بد وان يكون معها غيرها ثم اما ان يحصل ذو المادة من اجتماع المواد فقط كالعسكر من اشخاص الناس او من الاجتماع والتركيب فقط كالبيت من اللبنات والخشبات او من الاجتماع والتركيب مع الاستحالة كالكائنات من العناصر وكالترياق من اخلاطه فانها وان اختلطت لا يكون ترياقا بالفعل ما لم يات عليها مدة يفعل بعضها في بعض ويستقر على كيفية واحدة كالمتشابهة في جميعها **قلت** واما الصورة فنعني بها هيئة تحصل في مادة سواء كانت جوهرية او عرضية وتعم فتتناول النفس الناطقة وربما تخص بالجوهرية ومنها الجسمية التي للجسم من حيث هو وتخص من الجوهرية بالنوعيات وربما تخص ايضا بالشكل وهيئة الاجتماع والصورة النظام المستحفظ كالشرعية وربما يقال للنوع وحقيقة كل شيء جوهرا كان او عرضا نوعا كان او جنسا وللعقول المفارقة

وللصورة نسبة الى المادة واخرى الى المركب فعرفنا من ذكرنا في المادة ولنشرع ههنا ان
من الصورة ما يكون مع ليس ومنها ما ليس كذلك اقول اما الصورة فنعني بها ههنا ماهية
تحل في المادة فيحصل منها مركب سواء كانت جوهرية كصور العناصر او عرضية كصورة
السرير والصورة قد تعم فيراد بها ما يحصل للقابل ويتعلق به وان لم يحل فيه فيتناول النفس
الناطقة بالقياس الى البدن والى المركب منها وربما يخص اسم الصورة بالجوهرية والى الجسم
الاعراض صورا ومن الصور الجوهرية الصورة الجسمية التي للجسم من حيث هو جسم وهي الامر
الممكن من فرض الابعاد المتقاطعة على قوائم وربما يخص تخصيصا زائدا على ذلك فيراد بها ما
من الجوهرية وربما يخص ببعض العرضيات فانه قد يخص بالشكل وكانه المعنى الاصلي فقد يخص بها
بهيئة الاجتماع وقد يخص بصورة النظام المستحفظ كالشريعة وربما يقال الصورة للنوع
وان كان كل منهما من المادة والصورة وكان ذلك من اطلاق اسم الجزء ومن الاجزاء على الكل و
يقال الحقيقة كل شيء جوهرا كان او عرضا نوعا او جنسا وكذلك كانت الصورة هي الجزء
العمدة من حقيقة ما يتركب من المادة والصورة فتجوز اولا بارادة تلك الحقيقة منها ثم توسع ثانيا
بارادة الحقيقة مطلقا منها وايضا يقال للمعقولات المفارقة للمادة وهي كانها صور مجردة
عن المواد وللصورة نسبة الى المادة واخرى الى المركب منها وتعرف النسبتان مما ذكر
في المادة فالنسبة الى المركب تكون بالعلية القريبة لانها جزء يكون به بالفعل
كما ان المادة جزء يكون بالقوة وربما تكون بالعلية البعيدة ايضا فان الصورة الجوهرية
تكون علة مقومة للمادة وهي علة مقومة للمركب والنسبة الى المادة تتصور على الانحاء
المذكورة في المادة ولكن ما نشرع ههنا ونبرهن عليه في الفلسفة الاولى ان من الصور ما يكون
ونفس كصور العناصر ومنها ما ليس كذلك كصور الافلاك قالت اما العدم فلا نعني به العدم

المطلق بل عدم شيء عن قابل له موجود وكونه مما لابد منه للمتغير او المستكمل بين اذ التغير ان يزول
عن الشيء ما كان له والتحصيل له ما لم يكن له كالثوب يسود بعد بياضه والاستكمال ان يحصل له
ما لم يكن من غير زوال امر وجودي عنه كالساكن يتحرك فتبين انه لابد فيهما من سبق عدم ما لم يكن
عن قابل له واما الكائن اي الحادث فسبق العدم عليه بين لكن سبق القابل له يوضع
ههنا ويبين في الفلسفة الاولى وانما يكون العدم مبدأ ان سمي كل ما يحتاج اليه الشيء من غير
انعكاس مبدأ له والا فالعدم لا يجامع ما هو عدم له والهيولى تفارق الصورة والعدم
بانها تجامع كلا منهما وهما لا يجتمعان والصورة تفارق العدم بان لها وجودا زائدا على ما
للهيولى بخلافه فانه يعقل حال مقارنته وجود الهيولى الى هذه الصورة اذا لم تكن موجودة
وكانت القوة على قبولها موجودة واذ وجود العدم بالعرض فكونه وفساده بالعرض فكونه
فساد الصورة وفساده كونها اقول لما كان العدم مع كونه لابد منه في ان يكون
الجسم متغيرا او نحو ذلك كما سيظهر مقارنا في الوجود الذي له وان كان بالعرض للمتحرك
لا مفارقا كالفاعل والغاية وان لم يكن مجامعا في الوجود للجسم من حيث انه متغير او نحوه
بل متقدما عليه كما سيأتي وكان ايضا كأنه ماخوذ في ماهية الجسم المتغير مثلا انخرط في سلك
المبادي للجسم المتغير ونحوه دون سائر الاسباب فبالحري ان يذكر مع الهيولى والصورة
فنقول انا لا نعني به العدم المطلق بل عدم شيء كالصورة عن قابل له موجود كالهيولى
ولابد منه للجسم من حيث هو متغير او مستكمل او كائن اما المتغير والمستكمل فسبق العدم من
قابل موجود عليهما بين وذلك لان التغير ان يزول عن الشيء ما كان له والتحصيل له ما لم يكن له
كالثوب يسود بعد بياضه والاستكمال ان يحصل له ما لم يكن من غير زوال امر وجودي
وان كان لابد من زوال عدم اعني عدم حصول له كالساكن يتحرك فالحركة لا تخلف امرا

وجود ما هو ضد له او كالضد كما يخلف السواد البياض والصورة المائية الهوائية بل انما يخلف
العدم المقابل له فتبين انه لا بد في كل من التغير والاستكمال من سبق عدم لما يحصل من
قابل له موجود قبل حصوله ولا اشكال في ان الجسم متغير ومستكمل بالهيئات العرضية
وكذا بصور المركبات فان المواد التي تحصل فيها صور المركبات كالعناصر اجسام باقية بعينها
واما صور البسائط فلا يتأتى الاستكمال بها ولا التغير للاجسام البسيطة المتقومة بها لكونها
انما يحصل بحصول صورها واما الهيولى فتلك الصور انما تحصل فيها بعد زوال صور كانت
لها عينها فتكون الهيولى متغيرة بها لا مستكملة اللهم الا ان يقال للجسم البسيط انه متشكل او متغير
بالصورة حيث تم وكمل وجوده بها او تغير في نفسه بها ويكتفي فيما يشعر به الاستكمال والتغير
من سبق وجود المستكمل او المتغير على ما استكمل او تغير به بسبق وجود هذا الجسم بالقوة من حيث
سبق مادته واما الكائن اي الحادث فسبق العدم ما بين لكن سبق القابل لما يكون
حتى يكون الكائن مسبوقا بالعدم الذي كلامنا فيه اي العدم عن قابل موجود ليس
ببين بل يوضح ههنا ويبين في الفلسفة الاولى ثم انه انما سمي العدم مبدأ ان اطلق على
كل ما يحتاج اليه الشيء من غير ان يحتاج هو الى هذا الشيء مبدأ لهذا الشيء واما ان خص
المبدأ بما يكون كذلك مع كونه مجامعا لما هو مبدأ له في الوجود فلا يكون العدم مبدأ
له في الوجود فلا يكون العدم مبدأ لما هو عدم له كالصورة او الهيئة ضرورة استحالة
مجامعته اياه فلا يكون مبدأ للجسم المستكمل او المتغير او الكائن اذ كل من الاستكمال
والتغير والكون انما هو بالتلبس بتلك الصورة او الهيئة فلا يجامعه العدم ثم الهيولى تفارق
كلا من الصورة والعدم بانها تجامع كلا منهما ولا شيء منهما يجامع الآخر والصورة تفارق
العدم بان لها وجودا زائدا على الوجود الذي للهيولى بخلاف العدم فانه ليس له وجود زائد على ما

للهیولی فی الاعیان بل انه لیس وجود الهیولی الی هذه الصورة اذا لم یکن موجودة وکانت القوة
علی قبولها موجودة لیتقبل عدم الصورة من موجود قابل لها فهذا العدم وجوده بالذات
انما هو فی الذهن لکن لمجرد تعمل الذهن بل هو موجود فی الاعیان بالعرض من حیث وجود
قابل للصورة بدون الصورة فلا یمکن ان یکون له کون وفساد بالذات بل انما یکون
ویفسد بالعرض فکونه فساد الصورة وفساده کونها فان القابل لوجود الصورة هو القابل
لوجود العدم وبه یکون العدم موجودا بالقوة وانما یکون بالفعل اذا کان القابل موجودا
بدون الصورة فاذا کانت الصورة فسد العدم واذا فسدت کان **قلت**
والاشتراک فی هذه الثلثة لیس علی ان الاجسام کلها تشترک فی هیولی واحدة بالعدد او
صورة او عدم کذلک اذ من الاجسام ما هی قابلة للکون والفساد ای لها هیولاه بحیث تتخذ
صورة وتخلی الاخری ومنها ما لیس کذلک فلا یکون مما یحتمل واحدة بعینها لم سیلوح ان الاجرام
القابلة للکون والفساد لها هیولی واحدة واما عدم الاشتراک فی الصورة الواحدة بالعدد
فظاهر وکذا فی العدم المضاف الیها بل معنی الاشتراک فیها ان للاجسام کلها هیولی
وهی واحدة بالعموم وان تعددت بالعدد وکذا الصورة والعدم **اقول** لما ذکر ان هذه
المبادی مشترکة للاجسام والاشتراک علی نحوین فانه قد یکون فی واحد بالعدد کالشمس
یکون فی واحد بالعموم وذلک بان لا یکون هناک امر شخصی یشترک فیه المتشارکان بل لهذا امر
ولذاک امر آخر لکن ینتزع من الامرین کلی یشملهما فذلک الامر الکلی یشترک فیه المتشارکان
اذ لکل منهما فرد منه فاشتراک الاجسام فی الهیولی لیس من النحو الاول اذ الاجسام علی
نحوین منها ما هی قابلة للکون والفساد ای ما هیولاه بحیث تتخذ صورة وتخلی اخری ومنها
ما لیس کذلک بل التسدیم هیولاه صورة واحدة فلا یکون للقسمین هیولی واحدة

بالعدد والا لكانت هيولى بعينها مستعدة للصورة وغير مستعدة لها نعم يلوح ان الاجسام
التى لابد لها من الكون والفساد لها هيولى واحدة بالعدد وكذلك اشتراك الاجسام فى الهيولى
وفى العدم ليس من النحو الاول فان العدم اشتراكها فى صورة واحدة بالعدد وظاهر كذا فى العدم
الذى كلامنا فيه اعنى المنافى لها فانه اذا تعددت الصورة تعددت الاعدام المنافية لها
بل الاشتراك فى هذه الثلثة من النحو الثانى فان الاجسام كلها تشترك فى ان لابد لها من الهيولى
وهى معنى واحد وان تعددت فى الوجود وكذلك تشترك فى ان لابد لها من صورة ما والاعدام
المستكملة والمتغيرة اذ الكائنة لابد لها مع ذلك من العدم لكل من الصورة والعدم معنى واحد
وان تعددت افراده **قلت** واما الفاعل فى الامور الطبيعية فيراد به مبدأ الحركة فى غيره من حيث هو
غيره او بالاعتبار ويراد بالحركة مطلق الخروج من القوة الى الفعل ومبدأ الحركة فى غيره اما مهيئ
ليصلح المادة او متمم يعطى الصورة والفاعل معطى الصورة المقومة للانواع الطبيعية وهو الفاعل
للاجسام حقيقة لا يكون من الطبيعيات وليس على الطبيعي بحث بعد ان يضع ان فيهما مهيئا ومعطيا ان
يحقق ذلك وما كان طبيعيا فاعلا واحدا بالعدد لا يكون من الطبيعيات البتة بل عسى ان يكون
علة لها ايضا على ما يليق به فلا بحث للطبيعي عنه اصلا نعم الكائن منها بالفاعل لكل منها سوى
نفسه كان يبحث عنه لا الواحد بالعموم المحمول على كل من الفواعل الجزئية لها فجاز ان يبحث عنه
كيف يجب ان يكون فى قوته وكيف يكون نسبته الى معلوله والفاعل المشترك للطبيعيات هو الطبيعة
وحدت بانها مبدأ اول الحركة ما هى فيه وسكونه بالذات لا بالعرض اى الفاعل القريب
للحركة ان كانت هناك حركة فى مقولة ما ذاتية لا قسرية ولا عرضية او للسكون كذلك
وليوضح ذلك بانه قد يقع من الاجسام افعال وحركات فيظن بعضها صادرة من اسباب خارجة
عنها كصعود الحجر وبعضها عنها انفسها اما لا بطريقة واحدة او تسخير الطرائق اما الارادة

١٧

كاستحالة البذور والنطف نباتات وحيوانات او بارادة كتحرك الحيوانات الى جهاتها لا الى ...

يجوز هذين القسمين فيما يلزم طريقة واحدة ايضا ثم لما تبين ان الامر فيما لا نجد له اسبابا خارجية

كما ظنناه من صدوره عن المتحركات انفسها فلعل هناك محركا من خارج غير محسوس او محسوس الذات

غير محسوس التاثير ولكن نوضح ههنا ونبرهن في العلم الاعلى ان مبادي هذه الحركات انما هي قوى في

تلك الاجسام اما قوة تحرك على نهج واحد من غير ارادة وتسمى طبيعة او عن ارادة وتسمى نفسا فلكية

او لا على نهج واحد من غير ارادة وتسمى نفسا نباتية او عن ارادة وتسمى نفسا حيوانية وقد تعم الطبيعة

فتطلق تارة على كل قوة يصدر عنها فعلها بلا ارادة فتشمل النفس النباتية وتارة اخرى على كل قوة

يصدر عنها فعلها من غير روية وان كان بارادة فيكون للعنكبوت انما تنسج بالطباع لكن

التي تخص عنها ههنا والاجسام الطبيعية طبيعية بها هي الطبيعة بالمعنى الاول وهي ربما تكون

هي الصورة بعينها كما في البسائط وربما تكون كانها جزء منها كما في المركبات ثم الطبيعة

تقال على وجه جزئي وهي الخاصة بشخص شخص وعلى وجه كلي اما بحسب نوع كما نعقله من مبدأ يفيض

للتدبير الواجب في استحفاظ نوع او على الاطلاق كما نعقله من مبدأ مفيض للتدبير الواجب في

استحفاظ الكل على نظامه لا وجود لها بين موجودات قائمة في الاعيان بل انما هو في التصور

**اقول** واما الفاعل في الامور الطبيعية فيراد به مبدأ الحركة في آخر غيره من حيث هو غيره ولو كانت

المغايرة بالاعتبار كما اذا عالج شخص نفسه فانه انما يعالج ويحرك الى الصحة من حيث هو طبيب وانما يتعالج و

يتحرك من حيث هو عليل والعليل من حيث هو عليل غير طبيب من حيث هو طبيب ويراد بالحركة الواقعة

ههنا مطلق الخروج من القوة الى الفعل سواء كان الى صورة جوهرية او هيئة عرضية بتدريج او دفعة

ومبدأ الحركة اما مهيئ يصلح المادة لقبول الصورة فانها وان كانت في حد ذاتها مستعدة

لقبول الصورة يعني بالتهيئة بالفعل صورة جوهرية كانت او هيئة عرضية والاكمل خروجها اليها لكن لا يكون كل ملية

الاستعداد فيكمل الفاعل استعدادها ويجعلها اقرب الى القبول مما كان وان لم يكمل الاستعداد
بعد فانما يتمم بمعطي الصورة لكن سيلوح في الفلسفة الاولى ان معطي الصورة المقومة للانواع الطبيعية
وهو الفاعل بالحقيقة للاجسام لا يكون من الطبيعيات وليس على الطبيعي بعد ان يضع
ان ههنا مهيئا ومعطيا ان يحقق ذلك لخروجه عن صناعته ثم الفاعل المشترك للطبيعيات
لا نعني به الفاعل الواحد بالعدد فانه ان كان للطبيعيات فاعل واحد بالعدد لا يكون من
الطبيعيات البتة والا كان فاعلا ايضا لنفسه فلا يبحث الطبيعي عنه من حيث انه من الطبيعيات
بل سيلوح لك في الفلسفة الاولى ان عليته ايضا للطبيعيات ليست علية خاصة فكانه
علة لها على المبادي بها ايضا فلا يمكن ان يشتغل الطبيعي به من جهة انه يتعرف به الطبيعيات من حيث هي
طبيعيات تتعرف المعلولات من عللها الخاصة بها ولا يمنع ان كونها ذوات ذلك الفاعل من
اعراضها الخاصة بها فانه ان كان من الطبيعيات بانه فاعل لكل ما سواه نفسه كان الطبيعي
يبحث عنه من حيث انه من الطبيعيات البتة ومن حيث انه عسى ان يكون علة لما سواه منها
علية خاصة واما الفاعل الواحد بالعموم اعني الفاعل الكلي المقول على كل واحد من الفواعل
الجزئية فان عليته للطبيعيات علية خاصة فينظر فيه انه كيف يجب ان يكون في قوته وكيف
نسبته الى معلوله والفاعل المشترك للطبيعيات بهذا النحو من الاشتراك هو الطبيعة وليس اثباتها
على الطبيعي كما ستشير اليه بل انما عليه ان يسلم وجودها ويتعرف ماهيتها وحدها المعلم الاول بانها
مبدأ اول لحركة ما هو فيه وسكونه بالذات لا بالعرض والمراد بالمبدأ الفاعل لا القابل لانها
مبدأ للحركة والسكون يعني بانه حركة كانت واي سكون كان كما ستعرف ومن الحركات والسكونات
ما يتقابل فلو اريد بالمبدأ المبدأ التام لم يتخلف عنه الحركات والسكونات ولزم اجتماع
المتقابلات فالمراد انه مبدأ غير تام لها ويكون مبدأ للحركة في مقولة بشرط الحالة الغير الملائمة فيها وللسكون

١٨

١٩

بشرط الحالة الملائمة فيها والمراد بالاول القريب الذي لا واسطة بينه وبين التحريك مثلا احترز
به عن النفس فانها تكون مبدأ لبعض حركات ما هي فيه لكن بواسطة والمراد بالحركة مطلق
الحركة في اية مقولة كانت اما في الكم فكتخلخل الهواء بالطبع بعد ما تكاثف بعارض واما في الكيف
فكتبرد الماء بعد ما تسخن واما في الاين فكهبوط الحجر واما في الجوهر لو كانت فيه حركة فكالتحجر وكذا
المراد بالسكون في اية مقولة كان فان قلت ان اريد ان الطبيعة ما يكون مبدأ اول لكل
حركة تكون فيما هو فيه وسكون كذلك اي ما لا يكون في الجسم الطبيعي حركة في مقولة ولا سكون
فيها الا ويكون هو مبدأه الاول فلا يكون في الحيوانات طبيعة اذ ليس فيها شيء يكون مبدأ
لكل حركة وسكون فيها فان المبدأ الاول لحركاتها الارادية غيرها بل هو المبدأ الاول لحركتها التي
ليست بارادة وان اريد انها ما يكون مبدأ اول لحركة ما فيه وسكونه في الجملة انتقض الحد
بالنفس الحيوانية فانها مبدأ اول للحركات الارادية واما ما ظن ان النفس انما تحرك بتوسط الطبيعة
فلم يرض به الشيخ قائلا ان الطبيعة لا تستحيل محركة للاعضاء خلاف ما توجبه ذاتها طاعة للنفس ولو استحالت
الطبيعة كذلك لما حدث الاعياء عند تكليف النفس اياها خلاف مقتضاها ولما تجاذبت مقتضى
النفس ومقتضى الطبيعة واما ان النفس تحرك بما احدثت الميل فالطبيعة ايضا كذلك فان اعتبر الميل محركا
لم يكن شيء من الطبيعة مبدأ اولا وان لم يعد محركا بل امرا به يتحرك المحرك كما هو الحق فيكون التحريك بما احدث
الميل مما لا يقدح في كون الطبيعة مبدأ اولا كذلك لا يقدح في كون النفس كذلك فهما سيان قلت
لعل المراد ان الطبيعة ما يكون مبدأ لكل ما يكون هو مبدأ له من حركة ما فيه وسكونه اوليا وليس
الحيوانية وان كانت مبدأ للحركات الارادية اولية فليست مبدأ لحركات النمو والسكون اولية
بل باستخدام الطبائع والكيفيات انما الاشتباه في النفس الفلكية فان الشيخ صرح بان الطبيعة المجردة هي
التي تفعل افاعيلها على نهج واحد بلا ارادة فهي مقابلة للنفوس الفلكية والارضية كما

ستشير اليه والاطلاق النفسية بسند اخراجها عن الحد بقيد الاولية فالظاهر من ... النفس

الفلكية الغير قيد الاولية على ما ليس الى قيد آخر يخرجها لكنها تحرك الجرم السماوي بارادة جزئية

تابعة لتصور جزئي انما يتأتى بقوى جسمانية هي بمنزلة الخيال فينا فان لم يعتبر تلك القوة محركة

بل آلة كانت النفس هي المبدأ الاول فيخرج بقيد الاولية وان جعلت تلك القوة محركة

قريبة كما يقع في عباراتهم فتعين جنس الطبيعة بها اذ لا يمكن ان يقال انها هي الطبيعة الفلكية اذ

هي اذا عدت فاعلة كانت فاعلة بارادة بخلاف الطبيعة وان ادعى ان تحريك

النفس الفلكية او تلك القوة انما هو باستخدام الطبيعة الفلكية التي لا شعور لها هي المبدأ الاول

طولب البرهان على ذلك قوله ما هو فيه احتراز عن المبادي الصناعية والقسرية والمحركة

بالحقيقة في الحركات القسرية وان كان طبيعة المقسور تسخير القاسر اياها والقاسر انما هو

من المعدات لكن لما كانت الاذهان تذهب الى كون القاسر هو المحرك احترز عنه بذلك

وقوله بالذات يحتمل التعلق بالمحرك اعني المبدأ اي ما يكون تحريكه ومبدئيته بالذات لا عن

تسخير قاسر وبالمتحرك اي ما يكون مبدأ لحركة ما يتحرك بالذات لا عن قاسر خارج وبالمجاز فاحترز

عن طبيعة المقسور بالقياس الى الحركة القسرية فانها لا تسمى طبيعة بالقياس اليها وقوله بالعرض

يحتمل الوجهين اي ما يكون تحريكه بالعرض ولا يكون مبدأ الحركة ما يتحرك بالعرض و

بالجملة فاحترز عن طبيعة المتحرك بالعرض فانها لا تسمى طبيعة بالنسبة الى حركته العرضية سواء

كانت الحركة عرضية من كل جهة كحركة جالس السفينة فان طبيعة الجالس مبدأ بالعرض لحركته بحركة

السفينة اي لتفاوت نسبته الى الامور الساكنة كالاشجار النابتة على الشط بالمحاذاة

مثلا وذلك لان طبيعته توجب الثقل الموجب للاعتماد على السفينة والاستقرار عليها الموجب

لتحركه بحركة السفينة لكن طبيعة الجالس لا تسمى طبيعة بالقياس الى هذه الحركة اذا ما اقتضيها العارض

٢٠

٢١

حركة السفينة اذ كانت عرضية من وجه كحركة صنم من النحاس الى سفل لثقله فهذه الحركة من حيث
انها حركة صنم عرضية والطبيعة مبدء لها بالعرض فلا تسمى طبيعة بالنسبة اليها وهى بعينها
من حيث انها حركة جسم او نحاس غير عرضية وان شئت ان تتضح امر الطبيعة عندك مزيد
وضوح وتميز فرط امتياز فاستمع انه لا شك فى انه قد يقع من الاجسام التى قبلنا افعال
وحركات بحيث يصح ان ينسب تلك الافعال والحركات اليها فيقال مثلا صعد الحجر او هبط ونمى النبات
وتحرك الحيوان فنظن ان بعض تلك الافعال والحركات صادرة عن اسباب خارجة عن الاجسام التى تلك
الافعال والحركات قائمة بها كصعود الحجر اذا رماه احد الى فوق وبعضها عنها انفسها وهذا اما ان
يكون لازما طريقة واحدة او يكون متفنن الطرائق مختلفها وهذا اما ان يكون لا بارادة كاستحالة
البذور نباتات والنطف حيوانات فان كلا يشتمل على حركات مختلفة كمية وكيفية من غير ارادة
او يكون بارادة كتحرك الحيوانات بالحركات الارادية الى جهات مختلفة واما اللازم طريقة واحدة
فانما نجد منه فى الاجسام التى قبلنا ما يصدر لا بارادة كهبوط الحجر لكن الرأى لا يمنع من تجويز القسمين
فيه ايضا فليس ينقبض عن ان يكون مما هو لازم طريقة واحدة ما يصدر عن ارادة وان لم يمكن
وقف بعد على البرهان المورد فى موضعه على ان الامر كذلك فان الحركات الفلكية المتشابهة انما
تصدر بارادة ثم ما ذكرناه من حصر قسمى التقسيم الاول ايضا انما هو قبل العثور على البرهان القائم عليه مما
يتبادر الى الرأى على سبيل الظن والتخمين دون الحكم المتيقن فانه ما يدريك ان الامر فيما لا نجد له اسبابا خارجة
مجازيا من صدوره عن المحركات لنفسها فلعل هناك محركا خارجا غير محسوس الذات او محسوس الذات
غير محسوس التأثير فان المحرك قد يكون محسوس الذات لكن لا يوقف على تأثيره فى بادى الرأى فانك اذا
رأيت الحديد يتحرك الى المغناطيس ولم تك قبل ذلك واقفا على طبيعة المغناطيس فلعلك لا تتفطن لكون
المغناطيس هو المحرك ولكن مما يسلم مبنا لتسليم الاصول الموضوعة التى تبين عليه فى العلم الاعلى ان ما يوجد

هذه الحركات التي لا تجد لها اسبابا من خارج انما هي قوى في تلك الاجسام اي متعلقة بها اعم من ان يكون حالة فيها او لا فتلك القوى تكون على ما استقريناه اربعة انحاء اما قوة تحرك على نهج واحد من غير ارادة وتسمى طبيعة او عن ارادة وتسمى نفسا فلكية او لا على نهج من غير ارادة و تسمى نفسا نباتية او عن ارادة وتسمى نفسا حيوانية فوضح بذلك امتياز الطبيعة عن المبادي الخارجية وعن النفوس الارضية والسماوية هذا وقد تعمم الطبيعة عن هذا المعنى فتطلق تارة على كل قوة تصدر عنها افعالها بلا ارادة وان لم يكن آثارها طريقة واحدة فتشمل النفس النباتية وتارة على كل قوة تصدر عنها افعالها من غير روية وان كان بارادة فتشمل نفوس الحيوانات ايضا بالقياس الى افعالها الارادية الصادرة عنها من غير روية فيكون العنكبوت انما ينسج بالطبع فلكن الطبيعة التي تبحث عنها ههنا والاجسام الطبيعية سميت طبيعية بالنسبة اليها انما هي الطبيعة بالمعنى الاول الاخص ثم الطبيعة ربما تكون هي الصورة بعينها كما في البسائط العنصرية فان طبيعة الماء هي صورته التي اقامت هيولاه نوعا وهي غير محسوسة ويصدر عنها آثار محسوسة وانما تصدر عن الطبيعة الواحدة الآثار الكثيرة في جوهر الماء بجهات كثيرة فالبرودة مثلا بالقياس الى المتأثر عنه والرطوبة بالقياس الى المؤثر فيه المتشكل له والميل بالفعل بل التحريك ان لم يمنع مانع بالقياس الى الحيز الغريب والتسكين بالقياس الى الحيز المناسب وقد تكون كالجزء من الصورة كما في المركبات فان الاجسام المركبة ليست انما تحصل حقيقتها بالقوة المحركة لها بالذات الى جهة وان كان لابد لها منها بل كان صورها تجتمع من عدة معان تتحد كالا المقتضية للقوى الطبيعية وقوى النفس النباتية والحيوانية على لطف وكيفية هذا الاجتماع تبين في الفلسفة الاولى ثم الطبيعة يقال على وجهين جزئي وهي الخاصة بشخص شخص من افراد الانواع الطبيعية المتكفلة بنظم مصالح الشخص على سبيل التسخير من المبدأ المتعالي

المبدأ المتعالي عن الطبيعيات وكلّي وذلك اما بحسب نوع نوع مثل ما نقله من مبدء مفيض للتدبير
الواجب في استحفاظ النوع من حيث هو نوع او على الاطلاق كما نقله من مبدء مفيض للتدبير
الواجب في استحفاظ الكل على نظامه لا وجود للطبيعة الكلية بحسب نوع او على الاطلاق
في الاعيان بان يكون لها ذوات قائمة فيها بل انما وجودها في التصور وذلك انه كما ان
العناية العالية دبّرت حال شخص شخص بابداع طبيعة فيه مقتضية لما يلائمه ويصلح له كذلك
دبّرت نظام كل نوع بل نظام الكل لكن لا بخلق طبيعة واحدة في جسم مقتضية لمصلحة النوع
او الكل ولا بخلق طبائع سارية في اشخاص نوع او في الاجسام كلها يكون كل منها مقتضية
لنظام النوع او الكل بالذات بل بان ابدع المواد القابلة واودع فيها الطبائع الفاعلة بحيث
يؤدي اجتماعها وتفاعلها على نمط خلقها الى حفظ نظام النوع او الكل وان لم يكن ذلك مقتضى
واحد منها بالذات فالطبيعة الارضية انما تطلب السفل لا لكونه ملائما لنظام الكل بل لانه ملائم
للارض والنارية انما تروم نحو المحيط لانه ملائم للنار لكن باقتصار تلك تحركها واقتصارها
بها ينتظم صلاح الكل ويمكن نشو النباتات وتعيش الحيوانات الغالبة عليها طبيعة الارض فالامر
المعقول للمبادي الفياضة اعني صورة النظام الاكمل لكونه مقتضيا لفيضان النظام في انواع
او الاعيان على تلك الصورة كانه يسمى طبيعة على ضرب من التمثيل او تقدر هناك طبيعة
مدبرة للكل او النوع من حيث هو نوع او كل على نحو من التخيل وقد تسمى طبيعة الجرم الاول من
الاجرام الاثيرية التي هي الاصل في استحفاظ النظام طبيعة كلية واما ما نقل عن بعض الاوائل
من ان كلا من الطبيعة الكلية التي بحسب نوع والتي على الاطلاق قوة موجودة فالاولى سارية
في اشخاص النوع والثانية في الكل وما نقل عن آخرين من ان كلا منهما واحد في ذاته فيضانه
عن الواحد الحق وينقسم بانقسام الكل ويختلف في القوابل كالشعاع المنحدر من الشمس

على الاجسام المختلفة الاستعدادات لقبول النور فان لم يكن مزاما نوالا فيما الطبيعي اليه

قلت ومن الالفاظ الماخوذة من الطبيعة الطبيعي وقد عرفته والمطبوع وهو الجسم المتحرك او
الساكن بالطبيعة اما الطبيعة وهو ما وجوده او قوامه بالفعل عنها كالاشخاص الانواع الطبيعية سوى الطبع
وهو كل لازم لها وما يجري مجرى الطبيعي وهو ما اوجبته الطبيعة بذاتها والخارج من المجرى الطبيعي اعني ما هو
بسبب غريب او ما هو بها لكن لا لذاتها بل لعارض في المادة القابلة لفعلها كالراس المستطيل السليم
هنا انه لا يكون من المبدأ الاول فعل في الاجسام الطبيعية خارج عن مجرى طبائعها الا على سبيل التناسل
والتوليد وربما يكون الخارج عن مجرى الطبيعة الجزئية غير خارج عن مجرى الطبيعة الكلية كالموت الخارج
عن مجرى طبيعة زيد مثلا فان الطبيعة الكلية فيه تتقاعد تخليص النفس للسعادة التي لها خلق البدن
وانما تختلف في البعض لسوء الاختيار كما خلا المكان ليتمكن من التخلص فخر لسوء الاختيار بدوام العديم
من عدم الا الخلود

واقول هناك الفاظ مستعملة فيما بينهم ماخوذة من الطبيعة منها الطبيعي
ومنها المطبوع وهو الجسم المتحرك بالطبع او الساكن كذلك ومنها ما بالطبيعة وهو ما وجوده
بالفعل او قيامه بالفعل من الطبيعة اما بالوجود الاول كالاشخاص الطبيعية او بالوجود الثاني كالانواع
الطبيعية ومنها الطبع وهو كل لازم للطبيعة ومنها ما يجري مجرى الطبيعي وهو ما يوجبه الطبيعة
اما لذاتها من غير عائق او لعارض غريب يقابله الخارج عن المجرى الطبيعي وهو ما يكون بسبب غريب او يكون
بسبب الطبيعة لكن لا لذاتها بل لعارض في المادة القابلة لفعلها كالراس المستطيل والاصبع الزائدة
فيما كما بالطبيعة او الطبيعة اقتضته لكن ليس على المجرى الطبيعي او ثم تقتضيه لذاتها بل
لعارض كون المادة في كيفيتها او كميتها بحيث تستعد لذلك ومما ينبغي ان يسلم هاهنا
ويتبين في الفلسفة الاولى انه لا يكون من المبدأ الاول تعالى ومن دونه ملائكته الذين يفعلون
ما يامرون فعل قسري في الاجسام الطبيعية خارج عن مجرى طبائعها الا على سبيل التناسل والتوليد

من الافعال الطبيعة واعلم انه قد يختلف الحال بالنسبة الى الطبيعة الجزئية والكلية فيكون الشيء خارجاً
عن المجرى الطبيعي بالقياس الى الطبيعة الجزئية دون الكلية كالموت فانه خارج عن المجرى الطبيعي
بالنسبة الى الطبيعة الشخصية اذ ليس لها فيه غاية بل هو فقدانها لكنه غير خارج عن الطبيعة الكلية
اذ لها فيه مقاصد منها تخليص النفس للسعادة التي انما خلق البدن ليكون آلة الى نيلها فان
صرف اللحاظ عن الجزء الخسيس من الانسان ولم ينظر الا الى النفس كان ذلك غاية للطبيعة الكلية
بحسب النوع البتة من هذا الوجه لانها الكمال بالنسبة الى الفطرة النوعية واما تخلفها في البعض
حيث يكون الموت في حقه تورطاً في درك الشقاوة فذلك لسوء الاختيار لا الطبيعة
النوع ومنها اخلاء المكان فانه لولا الموت وكانت الاحياء مخلدين كان المكان مشغولاً بهم ومساكنهم
ولم يفضل الا ما يسع اقل قليل بالنسبة الى ما يمكن ان يوجد من اشخاص النوع الذين ليسوا باحقاء
بدوام العدم من هؤلاء الاحياء بدوام الوجود فاوجبت الحكمة المقتضية للجود المراعية
للعدل ان يمضي هؤلاء بحيثهم ويخلفهم امثالهم **قلت** واما الغاية في الطبيعيات فالاجلية الحركة
والغاية الحقيقية للجسم بالاجلية طبعت الصورة في المادة وقس حال الغاية في الاشتراك
على الفاعل وهي كانهما مبدءان غير قريبين ثم القريب للمادة والصورة والفاعل علة
للغاية في الوجود في الاعيان والغاية من حيث شيئيتها وتصورها علة لفاعلية الفاعل
وقد يتفق ان يتحد الفاعل والغاية والصورة بالماهية فالصورة الانسانية من الابوين هي
المبدأ لكون الصورة الانسانية في النطفة ومنها هي التي تحرك النطفة اليها وهي التي تحصلت
في المادة فقومتها انساناً فاذا قيست الى المادة او المركب كانت صورة واذا قيست
الى الحركة كانت فاعلة من حيث ان الحركة منها تبتدي وغاية من حيث انها اليها تنتهي
**اقول** اما الغاية في الطبيعيات فالاجلية الحركة اعني بها كل خروج من قوة الى الفعل لو لغاية

٢٥

الحقيقية للجسم لاجله طبعت الصورة في المادة والاشتراك في الغاية ليس على ان غاية واحدة بالعدد يشترك فيها الطبيعيات باسرها فانها ان كانت كذلك كانت خارجة عن الطبيعيات ولعل جليتها للطبيعيات لا تكون عليه تحصيل بل الاشتراك فيها على ان لكل من الطبيعيات غاية والغاية واحدة بالعموم يشمل الغايات الجزئية على قياس ما عرفت في الفاعل ثم الفاعل والغاية كانهما مبدءان غير قريبين في بناء القريب للمادة والصورة حتى لو فرض نفيهما كان الفاعل والغاية يستغني المركب عنه والفاعل علة للغاية في الوجود في الاعيان بوسط المعلول فالغاية والغاية علة لفاعلية الفاعل لكن لا من حيث وجودها في الاعيان حتى يدور الامر بل من حيث شيئيتها والشيئية معنى غير الوجود بل من حيث وجودها في ذهن الفاعل ثم قد يتفق ان يكون الفاعل والغاية والصورة متحدة بالماهية فالصورة الانسانية هي المبدأ الفاعل لتحرك النطفة الى الانسانية وكونها فيها وهذه الصورة الكائنة في النطفة هي التي تحركت النطفة اليها وهي التي حصلت في المادة فصيرتها انسانا فاذا نسبت الى المادة او الى المركب كانت صورة واذا نسبت الى الحركات كانت فاعلة من حيث ان الحركة منها تنبعث وتبتدئ وغاية من حيث انها اليها تنتهي وتنقطع **قلت** وكل من مبادي الاربعة للجسم يكون اما بالذات او بالعرض وايضا اما بالقوة او بالفعل وايضا اما قريبا او بعيدا وايضا اما مركبا او بسيطا وايضا اما خاصا او عاما وايضا اما جزئيا او كليا **اقول** كل من هذه المبادي الاربعة التي للجسم من حيث هو جسم يكون اما بالذات او بالعرض وايضا اما بالفعل او بالقوة وايضا اما قريبا او بعيدا وايضا اما بسيطا او مركبا وايضا اما خاصا او عاما وايضا اما جزئيا او كليا فهذه ستة تقاسيم كل الى اثنين متقابلين ويتداخل اقسام تقسيمين فالمادة بالذات لاجل نفسها يقبل الشيء كالمادة الاولى للصورة الجسمية او النوعية كالعناصر للصورة المعدنية مثلا

والتي بالعرض فنحو ان يوخذ المادة مع صورة تضاد الصورة التي اخذت للمادة مادة لها اولا لحصول
بها فتزول بحلولها كالنطفة للانسان فليست مادة حقيقة له لفسادها عند كونه او مع صورة لا تضاد
الاخرى ليست واختلف في كون المادة مادة كالطبيب للتعالج فانه انما يعالج من حيث هو عليل لا من حيث هو
طبيب او الصورة بالذات ما يكون جزءا حصيلا لما هي صورة له واخذت من حيث هو كذلك نحو الصورة
السريرية للسرير والتي بالعرض فما تقارنها اما تابعة كصفار الزيبق والكبريت او لا كالكبر من عوارض
اللازمة او المفارقة للذهب والفاعل بالذات ما يكون مبدءا للفعل واخذ من حيث هو مبدء
كالنار للتسخين والذي بالعرض منه ما يزيل ضدا فيقوى الضد الآخر فينسب اليه فعل ذلك
الآخر كقولنا السقمونيا يبرد فانه يسهل الصفراء فيقوى البلغم ويبرد ومنه ما يكون مبدءا
للفعل باعتبار واخذ باعتبار آخر كقولك الطبيب يبني من حيث هو بناء لا من حيث هو طبيب ومنه
ما يكون متوجها بالذات الى غاية ويعرض لها غاية اخرى مثل الحجر يشج فانه بذاته يهبط فان عرض
ان كان في ممره راس فاتي عليها بثقلها فشجها وقد يعد منه ما لا يكون مبدءا اصلا ولا مبدءا ولكنه كثيرا
ما يتفق عند حضوره حصول خير او شر فيظن ان حضوره هو السبب في ذلك فيتفاءل به او يتطير
منه والغاية بالذات هي التي يتوجه اليها المتحرك لاجل نفسها كالحصول في الحيز الطبيعي للثقلة الطبيعية
والصحة للمعالجة والغاية بالعرض منها ما يقصد لا لذاته بل للغاية بالذات كشرب الدواء
لذته وانما الغاية بالذات هي الصحة ويسمى مثل الشرب بالنافع ومثل الصحة بالخير
ومنها ما يلزم الغاية كالتغوط للاكل فان الغاية هو رفع الجوع والتغوط لازم له وقد يعرض
كالجمال للرياضة فان غايتها هي الصحة والجمال قد يعرض الصحة ومنها ما يعارض
الغاية الذاتية والغاية الذاتية قد توجد معها وقد لا وهي كالشجة لهبوط الحجر و
قتل الانسان لحركة السهم المرمي الى الصيد والمادة بالفعل كهيولى الاولى كـ

للصورة الاولى ومن بين الانسان لصورته والمادة بالقوة كالنطفة للصورة الانسانية ثم تقسيم بالفعل
فى بدوه والصورة بالقوة من جهة كقوة الكتابة مع عدمها بالفعل للكاتب والفاعل بالفعل
كالنار بالقياس الى احراق ما يحرقه بالفعل وبالقوة كالنار بالقياس الى احراق ما يقوى
على احراقه ولا يحرقه بالفعل وتختلف القوة بالقرب والبعد كقوة الصبى على الكتابة وقوة
من له ملكة الكتابة عليها والغاية بالفعل وبالقوة كالصورة بالفعل وبالقوة وقوة العلة
بازاء قوة المعلول وفعليتها بازاء فعليته والمادة القريبة كالاعضاء للبدن والبعيدة
كالاخلاط والاركان له والصورة القريبة كالتثليث للمثلث والبعيدة كذى الزاوية
والفاعل القريب كالقوة المحركة التى فى الاوتار والعضلات لتحريك الاعضاء والبعيد
كالنفس له والغاية القريبة كالصحة لشرب الدواء والبعيد كالسعادة له والمادة البسيطة
كالهيولى الاولى للصورة العنصرية والمركبة كالاعضاء للبدن والصورة البسيطة
كصورة الماء والمركبة كصورة الانسان فكانها تجتمع من عدة صور وقوى والفاعل
البسيط كالجاذبة للجذب والمركب كالجذب والماسكة للجوع والغاية البسيطة كالشبع للاكل
والمركبة كا... وقيل العقل للمجرد المادة التى تعم ما يختص بالصورة ولا تصلح لما لا يجامعها
من النسب كبدن الانسان لصورته والعامة كالخشب للسرير والكرسى والصورة التى
تقبل الشى لكن باعتبار صورة لا تقبل فيه والعامة كجنس تخاصه للشى والفاعل
الخاص كالدواء الذى شربه زيد لصحته والعام كما للمغير الاشياء كثيرة والغاية التى
كلها اذ ... العامة كالسبال الغذاء لشرب التسمية فانه غاية له ولشرب
السبب والمادة والجزئية بامكان متساوية لا انها مساوية المادة فى العموم والخصوص
كالمادة الشخصية للمادى الشخصى والنوعية للنوعى كهذا الخشب لهذا الكرسى

لهذا الكرسي او الخشب للكرسي والكلية بان يكون اعم كالخشب لهذا الكرسي او الجسم للكرسي والصورة
الجزئية والكلية لا تخالف الخاصة والعامة والفاعل الجزئي كهذا الطبيب لهذا العلاج فهو
جزئي وان كان عاما لانه كما يكون فاعلا لهذا العلاج يكون فاعلا لغيره والكلي كالطبيب
لهذا العلاج والغاية الجزئية كقبض زيد على فلان لاخذ تمة المقصود من سفره والكلية كانتقامه من الظالم مطلقا

**قلت الفصل الثالث في البخت والاتفاق وما يتصل بهما** قد جرت العادة بذكر ذلك
ههنا ان من الاقدمين من انكر ان يكون للبخت معنى قائلا ان من المعلوم ان لكل شيء اسبابا
موجودة فنعدل عنها ونرتاد عاملا مجهولا من البخت والاتفاق فمن حفر بيرا فعثر على كنز ولم يكن
فيه جزم الاغنياء بان البخت السعيد او الشقي لحقه ولم يلحقه بخت البتة بل كل من يحفر الى ان
يناله ومن مال حلي لو في تغيير زلق عنه ومنهم من اثبته وعظم امره فقالت فرقة انه سبب الهي
يجل عن ان تناله العقول حتى ان منهم من اتخذ باسمه صنما يعبده وزعمت طائفة انه صدر الاشياء
لا بالسبب فذيمقراطيس واشياعه يرون تكون العالم كذلك دون الامور الجزئية وانباذقلس واشياعه
لا يقدمون على جعل العالم كذلك ولا ينكرون الفاعل البتة ولكن يرون الامور الجزئية الطبيعية كائنة
لا للغاية بل بالضرورة المادة اليس ان الشمس اذا بخرت خلص البخار الى الجو البارد فبرد فصار ثقيلا
فينزل مطرا بالضرورة فكيف يرخص الفطانة ان يظن ان ذلك للمنافع المرتبة عليه وقس على
ذلك وكيف تفعل الطبيعة لاجل شيء وليست لها روية ولو كان كذلك لم يقع تشويه
والزوائد والموت واما النظام المشاهد في تكون الامور الطبيعية وسلوكها الى ما
يوجبه الضرورة فلا ينبغي ان يغتر به اذ بازائه نظام الفساد فلو كان للنشو غاية كان الذبول
لغاية هو الموت وهو لا يصلح ان تروم الطبيعة وهؤلاء لم يعلموا ان المادة وان كانت لم تقبل
الا تلك الصورة لكن لم تحصل هذه الصورة لهذه المادة لان المادة لم تقبل الا اياها

بل حصلت هذه المادة لهذه الصورة لاختصاصها بقبول هذه الصورة وليس اذا لم تكن
الطبيعة الروية لم يكن الفعل الصادر عنها متوجها الى غاية فان الروية لاختيار الفعل من
بين افعال يجوز اختيار كل منها ماله غاية ولو سلمت النفس عن النوازع المختلفة لكان يصدر
عنها الفعل على نهج واحد من غير روية، الصناعة اذا صارت ملكة لم يحتج فيها الى الروية
ولا ريب في ان لها الغاية والقوة النفسانية اذا حركت عضوا انما تحرك العضل والوتر
فيتبعه تحريك ذلك العضو والنفس لا تشعر بتحريكها العضلة مع ان لذلك الفعل اختياريا واما
التشويهات ونحوها فمنها ما هو لقصور وعدم فعل لا لان الطبيعة لا تستطيع ان تحرك
كل مادة الى الغاية والا لكان عدم افعالها غايات ومنها ما هي زيادات هي لغايات فان المادة
اذا فضلت حركت الطبيعة فيها الى الصورة التي تستعد لها ولا تعطلها ونظام الذبول متاد
الى غاية فان اسبابها كما من الحرارة للطبيعة البدنية فالحرارة غايتها تحليل الرطوبة والطبيعة
غايتها حفظ البدن ما امكن بما دامت لكن كل آن من المدة يقع الاستعداد اقل من سابقه
فيكون ذلك سببا بالعرض لنظام الذبول انما تمنع ان فعل كل طبيعة يكون لغاية لها
لا لفعل غيرها ثم نحو الذبول والموت وان لم يكن غاية بالقياس الى البدن فهي غاية حقيقية في
النظام ومن تدبر في منافع اعضاء الحيوان واجزاء النبات لم يرتب في ان الامور الطبيعية سياق
في الكون الى غاية وخير ومع ذلك لا ينكر ان فيها امورا ضرورية يحتاج اليها للغاية
الغاية والتحقيق ان الامور التي لا تكون متوقعة بالقياس الى شيء اذ هي غير دائمة ولا اكثرية
اليه يقال لها انها كائنة بالاتفاق بالقياس اليه فان لم تكن لها تأدية اليها لم يكن سببا
اتفاقيا وكان هناك سبب غيره وان كانت يقال انه سبب اتفاقي لها وحده لم
بالقياس ضميمة اليه العسير تلك الضميمة موجبا لها اذ يلوح في الفلسفة الاولى ان الشيء

٣٠

بالمرشح بسلم بوجه فاذا قيست الى المجموع لم يقل انها بالاتفاق وانما ذلك اذا قيس اليه
بدون تلك الضميمة فالعثور على الكنز اذا نسب الى حفر الارض لبناء البيت مثلا كان بالاتفاق
وكان الحفر سببا اتفاقيا له وان نسب الى حفر غائر في موضع قد دفن فيه كنز لم يكن بالاتفاق و
كان السبب ذاتيا له وكان البخت خص منه فانه انما يقال لما يؤدي الشيء بعيد به ومبدء ارادة
من المختارين الناطقين وسعادة البخت ان يؤدي الى غاية محمودة وشقاوته ان يؤدي
الى غاية مذمومة وما لا يكون سببا البتة لكن قد تكرر عند حضوره حصول سبب سعادة
او شقاوة فيستشعر من حضوره عودها اعتيد ان يقال له الميمون او المشؤم واما ما يبدء طبيعة فيقال
له الكائن من تلقاء نفسه **اقول** لما ذكرت المبادئ العامة للطبيعيات وحصرت في اربعة
او خمسة وهناك من زعم انه لا يجب ان يكون للطبيعيات تلك المبادئ بل يجوز ان يكون بمجرد
البخت والاتفاق اي بلا علة فاعلية وغائية او بلا غاية او غير عن ان من المبادئ البخت
والاتفاق ايضا فبالحري ان نذكر البخت والاتفاق وتفصيلهما وتحقيق الامر في ذلك على ما
قد جرت العادة به وان كان الموضع الاصلي له هو الفلسفة الاولى فنقول ان من القدماء من انكر
ان يكون للبخت والاتفاق معنى محقق فان المفهوم منه هو ان يكون هناك علة مجهولة بسبب ابهامها الاشياء
ويعبر عنها بالبخت والاتفاق كان يقال لمن حفر بئرا فعثر على كنز او زلق فيه انه لحقه بخت سعيد
عثر على الكنز او شقي حتى زلق في البئر والقول بهذا مما ياتي ممن له منسكة فان هناك اسبابا موجودة
يتفطن بها من له فطانة ولا يعدل عنها مرتابا في العلة المجهولة الا ذو غباوة فان من حفر البئر في موضع
فيه كنز دفين يوصله حفره في ذلك الموضع الى الكنز ومن يميل على زلق في شفير يلقيه ميله ذلك
الى البئر وبهذا قد اصابوا في ان للاشياء اسبابا موجودة التي يتفطن لها من تيسر له ولكن لا يلزم
من ذلك ان لا يكون للبخت والاتفاق معنى محقق اصلا ومنهم من اثبت البخت والاتفاق وعظم امرهما

قالت فرقة انه سبب اتفاقي تحمل جزء من تاتيد العقول حتى ان منهم من تتخذ باسمه صنما يعبده ولا
لعلهم لم يتفطنوا في الاكثر الاسباب الحقيقية المختلفة وحطوا في نسبته كل ما لم يدركوا سببه الى
واحد غير السبب الذي فرط تحكمه كل شيء بسببه وزعمت طائفة ان البخت هو صدور
لا السبب هو لا وقد افترقوا فرقة منهم كديمقراطيس وتلميذه فلوحوس شاحها يرون
تكون العالم كذلك من غير سبب جملة لا غاية مقصودة لكن يرون الامور الجزئية مثل الحيوان
والنباتات كائنة باسباب مقتضية لها وهم قد خالفوا البداهة في تجويز الترجيح بلا مرجح و
سينكشف في الفلسفة الاولى ما هو الامر عليهم وفرقة اخرى كانباذقلس واتباعه لا يقدرون
على القول بتكون العالم كذلك لا ينكرون الفاعل ولكن يرون الامور الجزئية التي في عالم [illegible]
كائنة عن الاستطقسات لا لغاية بل لضرورة المادة وذلك لان الشمس مثلا اذا بخرت
فوصل البخار الى الجو البارد وبرد وصار ماء ثقيلا فنزل مطرا بالضرورة فمع تعطن ههنا
السبب الضروري لا لغاية ان الظن ان في ذلك انما هو لما اتفق من احتياج الارض الى النبات
واعداد اقوات الحيوانات وكما انه قد يصلح كذلك فقد يفسد البيادر وقس على ذلك سائر
الطبيعية التي توهم انها للغايات كاعضاء الحيوان يتوهم انها على ما هي عليها من المقادير والاشكال
لاغراض ومصالح ليست كذلك بل لاتفاق ملاقاة مواد قابلة لصور مخصوصة مع الفواعل
مثلا ان المادة التي خلقت منها الثنايا انما تقبل الحدة فاستحدت والمادة التي خلقت
منها الاضراس تخالف ذلك فيتوهم ان ذلك انما هو لمصلحة القطع بها والمنفعة في الطحن
وليست تفعل الطبيعة لاجل شيء وليست لها ارادة حتى تقصد غاية وتختار مصلحة ولو كانت
انما تفعل للمصالح المرعية لم تقع التشويهات والزوائد في الخلقة ولم تقع الموت وانما
اعتبر المتاملون بالغايات من النظام المشاهد الذي يتفق في تكون الامور الطبيعية

وسلوكها الى ما توجبه الضرورة المادية فلا ينبغي ان يعتبر به اذ بازائه نظام الفساد فلو كان النشو
مثلا لغاية هو بلوغ المقدار اللائق بالنوع كان الذبول لغاية هو الموت لكنه لا يصلح لان
ترومه الطبيعة لمضادته اياها فكما لا يكون نظام الفساد دليلا على مراعاة الغايات فنظام
الكون ايضا كذلك وهو لا يساعدهم على ان للمادة ليست تقبل الا الصورة التي تطلبها بها
لكن ذلك لا يوجب ان تكون الصورة لضرورة المادة ولا تكون مقصودة لذاتها او لغاية
مترتبة عليها فالمادة الثنايا وان لم تقبل الا صورة الحدة لكن لم تتصور بتلك الصورة لانها
لم تقبل الا اياها بل هناك صنعة حكيم اقتضت ان يكون في الثنايا حدة فاتت هناك بمادة
صالحة للحدة مختصة بها وكذا الحال في الاضراس كما انه لما قصد في البيوت الى جدران
مقلة والى سقف مظلة اتي للاولى باحجار ثقيلة ترسب وترسو وللثانية بخشب خفيفة تعلو
وتطفو لا انها حصلت هذه الصورة لضرورة ثقل الحجر وخفة الخشب ولينتأمل في بقعة واحدة
اذا سقطت فيها حبة برة انبتت سنبلة برة او حبة شعيرة انبتت سنبلة شعيرة فمن المعلوم
ان المادة من الاجزاء الارضية والمائية ليست تتحرك بذاتها عن اماكنها فتنفذ في جوهر
الشعيرة وتربيها ثم اما ان يكون في تلك البقعة اجزاء مختلفة منها ما يصلح لتكون البرة
واخرى لتكون الشعيرة فتجذب القوة الكامنة في البرة مثلا ما يصلح لها من الاجزاء
باذن ربها دائما او اكثريا فتكسوها هناك صورة ما فتكون تلك القوة تحرك المادة
بذاتها الى تلك الصورة الجوهرية وسائر ما لها من الهيئات كالكيفية والشكل والاين
ولا يكون ذلك لضرورة المادة وان كان لا بد من قابليتها واما ان تعين
ما يصلح لتكون البرة صالحة لتكون الشعيرة فيكون سقوط ضرورة المادة بالمرة فلا جرم
ان تحريك الطبيعة للمواد انما هو على قصد طبيعي مستمر على الدوام او الاكثر فالظاهر ان

اوالم تلن لمعارضته ولا معاوقة انما هو الى خيرات وكمالات هي الغايات الطبيعية وثانيهما
ان الطبيعة اذ ليست لها روية لا يكون فعلها متوجها الى غاية فالجواب عنه بمنع الملازمة فان
الفاعل اذا كان ذا قوى متخالفة ويكون هناك افعال مختلفة ذوات غايات متفاوتة
يحتاج اختيار الفاعل كلا منها لمناسبته به باعتبار قوة قد يفتقر الى الروية لاختيار فعل من بينها
وترجيحه على سائرها لا يكون الفعل ذا غاية واما اذا تعين الفعل المناسب يكون القصد متوجها اليه
بلا تردد ولم يحتج الى روية ولو سلمت النفس الانسانية عن النوازع المختلفة والمعارضات المتفننة
من جهة القوى المتخالفة لكان يصدر عنها الفعل على نهج واحد من غير روية مع كون فعلها
ذا غاية ومما يتضح به وجود الغاية لافعال صادرة من غير روية التأمل في حال الصناعة
فانها متجهة الى غاية من غير روية وهي اذا صارت ملكة لم يحتج فيها الى روية بل التروي فيها
يتبلد اذا روي فان من يضرب العود لو روى في اختيار ضربة ضربة ورام الوقوف
على عدد النقرات يتبلد ثبته وقد يقرر الشبهة بانه لو كانت لافعال الطبيعية غايات
يجب ان يكون غاياتها موجودة من حيث هي علة من غير ان يتوقف وجودها من وجه
عليها لاستحالة كون المعدوم علة للموجود ولاستحالة توقف وجود العلة من حيث هي علة على
وجود المعلول ووجود الغايات في الخارج متوقفة على وجود المعلولات وليس للطبيعة
شعور حتى يكون الغايات موجودة في اذهانها ويجاب بان للطبيعة شعورا ضعيفا و
انا لا ادري ذلك موافقا لاصولهم ولا اجترئ على التزامه لاسيما للطبائع البسيطة
العنصرية واجيب بان الطبائع خلقها ربها الحكيم متجهة في افعالها الى غاية متصورة
للملائكة العلوية المسيطرة على النظام من العقول النورية والنفوس الفلكية
وسنذكر الى تحقيق الامر في ذلك في الفلسفة الاولى ان شاء الله تعالى

وامّا قولهم لو كانت الطبيعة تفعل لمصالح مطلوبة لها من الخيرات والكمالات لم تقع التشويهات والزوائد في الخلقة ولا الموت فالجواب ان التشويهات ونحوها منها ما هو قصور عن بلوغ الغاية الطبيعية كالقصور عن تمديد المادة الى المقدار اللائق لنقصانها او غلظها او ضعف القوة او تحيرها واضطرابها فتكون اصبع قصيرة مثلا وهو عدم فعل كعدم تولد الطبيعة الجنينية في الكوسجين والنطفة في الخنثيين ونحن لا نضمن ان الطبيعة تستطيع ان تحرك كل مادة الى الغاية المقصودة بل يجوز ان تقصر عن ابلاغها اياها وان لا ان لا عدام افعالها غايات بل انما ندعي ان للغايات لافعالها ومنها ما هي زيادات وهي الغايات وان لم تكن غايات ذاتية بل لعارض في المادة فان المادة اذا فضلت حركت الطبيعة فضلها الى الصورة التي تستعد لها ولا تعطلها واما قولهم ان بازاء نظام الكون نظام الفساد فلو كان النشو لغاية كان الذبول لغاية فالجواب ان نظام الذبول ليس لغاية وان لم يكن غاية بحسبه للطبيعة الموكلة بالبدن انما كان يجب ان يكون غاية لها لو كان السبب فيه هو مجرد تلك الطبيعة لكن له سببا مركبا من الحرارة وتلك الطبيعة ولكل منهما غاية فالحرارة غايتها تحليل الرطوبة وتلك الطبيعة غايتها حفظ البدن ما امكن بامداد بعد امداد ولكن كل ثان من المدد يقع الاستعداد به اقل مما وقع من سابقه لما يذكر في العلوم الجزئية فيكون ذلك سببا بالعرض لنظام الذبول ونحن لا ندعي ان كل حاصل للامور الطبيعية غاية للطبيعة التي فيها بل انما ندعي ان فعل كل طبيعة يكون لغاية لها فلا ضير ان يكون فعل غيرها لا لغاية لها والذبول من حيث انه ذو نظام ومتجه الى غاية وان لم يكن فعل الطبيعة البدنية لكنه فعل الطبيعة الكلية ونحو

٣٥

الموت وان لم يكن نافعا بالقياس الى بدنه فلا يكون غاية لها لكنه واجب في نظام الكل فيكون
غاية للطبيعة الكلية كما عرفت ومن تدبر في منافع اعضاء الحيوان واجزاء النبات
على ما اشير الى بعض منها في الكتب الجزئية فلبعث الافالم يرتب في ان الامور الطبيعية
تنساق في الكون الى غاية وخير ولم يحسب كما حسب الذين قيل لهم افحسبتم انما خلقناكم
عبثا ومع ذلك فلا تنكر ان في الامور الطبيعية اشياء توجبها ضرورة المادة وتحتاج
اليها للغاية كالسوداء الطبيعي فانها عكر الدم وثفله ولا بد من حدوثها عند الهضم
الكبدي من جهة مادة الغذاء المشتملة على الاجزاء الكثيفة ومع ذلك فيحتاج اليها لتدخل
في غذاء الاعضاء الصلبة كالعظام لتغذي الطحال وغير ذلك او يلزم الغاية ولا تكون
مقصودة بوجه كشعر الابط والعانة ونحو ذلك كتخطيط القدم على الارض عند الخروج الى اخذ
الغريم في الارادية وبهذا كله كان كلاما في احتجاجنا على الخصمين في امر البخت والاتفاق
وازاحة شبههم واما تحقيق الحق في ذلك فهو ان الامور الطبيعية واذا كانت بحيث لا يكون
شيء منها بلا سبب ولا تكون ايضا سببا مغايرا للاسباب المذكورة من البخت والاتفاق
لكن لا يكون متوقعة منها بالقياس الى شيء لكونها غير دائمة ولا اكثرية بالقياس اليه وان كانت
دائمة او اكثرية بالقياس الى سببها الذاتي يقال لها بالقياس الى ذلك الشيء انها كائنة
بالاتفاق وذلك الشيء المقيس اليه لا يكون سببا مؤديا دائما او في الاكثر الى تلك الامور
والا لم يكن غير متوقعة منه فح ان لم يكن مؤديا اليها اصلا لم يكن سببا اتفاقيا فلا يقال
ان اكل فلان سبب اتفاقي لخسوف القمر ويكون لا محالة للكائنة بالاتفاق سبب
غير المقيس اليه لا يكون هي بالقياس اليه كائنة بالاتفاق وان كان
مؤديا لكن على الاقل او المتساوي يقال انه سبب اتفاقي لها

٣٤

واذ ليس موجباً لها فلا بد في صدوره منه من ضميمة تنضم اليه حتى يصير بتلك الضميمة موجباً لها
اذ سلوح في الفلسفة الاولى ان الشي ما لم يجب لم يوجد فاذا قيست تلك الامور الى مجموع
ذلك السبب والضميمة لم يقل انها بالاتفاق لانها ليست غير متوقعة بالنسبة اليه واما اذا ذلك
اذا قيس اليه دون تلك الضميمة فكل ما يقال انه صادر بالاتفاق يكون له البتة سبب حقيقي فما نسب
اليه لم يكن اتفاقيا فالعثور على الكنز اذا نسب الى حفر الارض لبناء البيت مثلاً كان بالاتفاق
لانه ليس بالقياس اليه متوقعا لا دائما ولا اكثريا والحفر سبب اتفاقي له لكونه مؤديا اليه في الجملة
وان نسب الى حفر غائر في موضع قد دفن فيه كنز لم يكن بالاتفاق لكونه متوقعا بل واجبا بالقياس
اليه ولم يكن الحفر المذكور سببا اتفاقيا بل موجبا ومن احاط علما بمجاري الاسباب
كلها بحيث لا يشذ عنه شي لم يكن عنده امر اتفاقي من جهة لحاظه الى الكل بل كان
واجبا عن سببه ثم البخت كانه اخص من الاتفاق فانه انما يقال حقيقة لما يؤدي الى
شي بعيد به و مبدؤه ارادة من مختار من الناطقين وسعادة البخت ان يؤدي الى غاية
محمودة وشقاوته ان يؤدي الى غاية مذمومة فان استعمل البخت السعيد والشقي في غير الناطقين
كان مجازا واما لا يكون سببا اصلا ولو بالعرض لكن قد تكرر عند حضوره حصول اسباب
مسعدة او مشقية فيستشعر من حضوره عود ما اعتيد من السعادة والشقاوة فيقال
له الميمون او المشؤم واما ما مبدؤه طبيعة او ارادة فيقال له الكائن من تلقاء نفسه قلت
الفصل الرابع في دخول العلل في الجواب عن طلب اللم وتعيين اشد العلل اهتماما في هذا
العلم الجواب الحقيقي عن السوال بلم انما هو بذكر العلل كلها الا ان يتضمن السوال بعضها فتبقى
لكن قد يكتفى بالبعض واذا تضمن السوال الفاعل فقد يجاب بالغاية فانها علة لفاعلية الفاعل
لا بالصورة اذ السوال كانه لطلب سبب صدورها عن الفاعل فلا يغني ذكرها لهم

الا اذا كان خيرا بالذات وذكر المادة مع الاستعداد يكفي في الامور الطبعية دون الارادية فـ
فيها تادية العلة بتمامها فان الارادة انما تنبعث بعد توافي امور قلما تيسر احصاؤها واذا
تضمن الغاية يجاب بالفاعل او بالمادة مضافة الى الفاعل لا بالصورة واذا تضمن
الصورة فبالغاية او الفاعل دون المادة الا مع ذكر الاستعداد وملاقاة الفاعل
والاستعداد الاصل ذاتي للهيولى فلا يسئل عنه بل من الاستعداد القريب انما يكون
بصورة فيجاب بالغاية او الفاعل للصورة فانه الفاعل له او بالمادة كما اذا كان السؤال
عن استعداد مركب من مادة ثانية او بالصورة المقربة واحرى العلل بان يهتم به الطبيعي هو
جزء الجسم المادة والصورة لكن اكثر ما يعيد المادة العلم من حيث القوة والصورة
العلم من حيث الفعل وما افسد راى من اهمل امر المادة فان الصورة الطبعية لا تتصور الا
في المادة ولا توجد الا في مادة مخصوصة واذا كان لبعض العلوم التعليمية المناسبة للطبيعي
كالهيئة لا يعرض فيها عن المادة صفحا فما ظنك بالطبيعي نوحيا تها اقول لما كان
وجود الامور الطبعية منوطا بالعلل فانه اذا سئل عنها بلم فالجواب الحقيقي ان يذكر العلل
الحقيقية كلها فاذا ذكرت مختومة بذكر الغاية الحقيقية وقف السؤال الا ان يكون
بعضها متضمنة في السؤال فانما يؤتى في الجواب بالبقية باسرها لكن قد يكتفي بالبعض
كما قد تقام العلة الغير الحقيقية مقام العلة الحقيقية فاذا تضمن السؤال الفاعل كان
يقال لم قاتل فلان فلانا يجاب بما له عليه لفاعلية الفاعل كالغاية نحو ان يقال
لكي ينتقم فقد عرفت انها علة لفاعلية الفاعل وكالمتمم في الامور الارادية كان يقال
لانه اشار عليه فلان فانه نبه الفاعل على الحاجة الى الغاية وكالباعث المتقدم
كان يقال لانه غضب جهرة فان ذلك هو المحوج للحاجة الى الانتقام فكل ذلك له نحو

من العلية لصورة الاختيار التي ينبعث منه الفعل الاخير ولا يجاب بالصورة اذا السؤال
كانه لطلب سبب صدورها عن الفاعل اما صريحا كما اذا كان السؤال عن الصورة وولالة
كما اذا كان عن المركب بالجملة فلا يعني ذكرها اللهم الا اذا كان خيرا مطلوبا بالذات او
مظنون الخيرية لانها مطلوبا بالغيره او مظنون المنفعة فح يجوز ان يكتفي بذكرها لا من حيث
انها صورة موجودة لان السؤال كان عن سبب وجودها بل من حيث انها ماهية مطلوبة
وهي من هذه الجهة غاية فيعود الى الغاية وذكر المادة حيث تعرض في السؤال للفاعل
غير كاف فاذا قيل لم نجر فلان هذا الخشب لم يقنع ان يقال لانه كان عنده خشب
وانما ذكرها مع الاستعداد فيكفي في الامور الطبيعية وذلك لانه يكفي في تكونها
ملاقاة المادة المستعدة للفاعل فاذا تعرض في السؤال للفاعل كفى في الجواب
استعداد المادة واما في الامور الارادية فلا يكفي ذلك بل لا بد من ارادة الفاعل
وتصعب فيها ادرية العلة بتمامها فان الارادة انما تنبعث بعد توقي امور قلما تيسر احصاها بكليتها
واذا تضمن السؤال الغاية كما اذا قيل لم صح فلان يجاب بالفاعل نحو ان يقال لانه شرب الدواء او
بالمادة مضافا الى الفاعل نحو ان يقال لان مزاج بدنه قوي الطبيعة لا بالصورة ولو تضمن السؤال الصورة
يجاب بالغاية او الفاعل كما اذا قيل لم تتكون البخار فيقال لتكون عنه مطر او ثلج لطيف
الحرارة وقلبها شيئا من الاجزاء المائية هواء صاعدا الى فوق بالطبع مصعد الماء مجاورا
من اجزاء اخر مائية تلطفت بالحرارة ولا يكفي ذكر المادة الا مع ذكر الاستعداد
ذا الملاقاة للفاعل كان يقال لان الرطوبات السفلية تلطفت بالحرارة الحاصلة
من اشعة الاجرام النيرة واعلم انه لما كان اصل الاستعداد اعني امكان قبول الصورة
ذاتيا للهيولى لا يكون ثبوته لها معللا بعلة فلا يسأل عنه بلم بل انما يسأل عن الاستعداد

٣٩

بمعنى التهيؤ ما كان او مقاربا له في الجملة وانما يكون التهيؤ للصورة اللاحقة للهيولى فمنها
الى الصورة التي اعتبرت الهيولى مستعدة لها فيجاب بالغاية كما اذا سئل لم كان
بدن الانسان قابلا للموت فيقال ليتخلص النفس عند الاستكمال عن البدن وبالفاعل للقوة
التي بها حصل الاستعداد فانه فاعل للاستعداد بتوسط تلك الصورة كما اذا سئل لم كانت
المرآة قابلة للشبح فيقال لان الصاقل صقلها او بالمادة كما اذا كان السؤال عن
استعداد شيء مركب من مادة ثانية اما مع صورة ثانية او مع المواد الاخر ويكون الاستعداد
ناشيا من تلك المادة وحدها او مع المواد الاخر كان يسأل لم كان القدح قابلا للصدع
فيقال لانه من الزجاج او يسأل لم كان بدن الحيوان قابلا للموت فيقال لانه مركب من
الاضداد وبالصورة التي بواسطتها حصل الاستعداد كان يسأل لم صارت هذه الحديدة
قابلة للشبح فيقال لانها مرآة مصقولة ثم لما كانت المادة والصورة هما المبدءان
الداخلان في تجوهر الجسم وقد عرفت انه لا بد من معرفة المبادي كان لمبدء يعتنى
بهما احرى بان يهتم بهما الطبيعي الباحث عن الاجسام الفاحص عن اللواحق الذاتية
لكن اكثر ما يفيده المادة العلم بالشيء من حيث القوة في وانه موجود في نفسه في
الذاتية واكثر ما يفيده الصورة العلم به من حيث الفعل لكن فيكون الاهتمام بها
في الغاية القصوى والفائدة الحاصلة من قبلها اشرف واعلى وقوم من الطبيعيين
اهملوا امر المادة قائلين بان المقصود بالذات انما الصورة واما المادة فانما قصدت
لتطرفها الصورة باثارها فمن احاط علما بالصورة استغنى عن الالتفات الى المادة
بل كان البحث عنها اشتغالا بما لا يعني وبناء الراي فاسد فان الصورة الطبيعية لا تتصور الا في
محل مخصوص لها ليست تصلح ان تعرض اي مادة كانت بل منها ما يحكم في بادي الراي

باختصاصها بموادها كالصورة الانسانية يستحيل ان توجد في مادة خشبية ومنها ما يفتقر في
النظر اختصاصها بموادها كالسواد والبياض ليست كالصورة التعليمية فانها لا تحوج
تصورها الى ان تتصور في محل واما النظر فهو وان حكم بانه لا بد لها من موضوع فليس يوجب اختصاصها
بمادة مخصوصة فالنظر في صورة الطبيعية يحوج الى لحاظ المادة واذا كانت ماهيات
النوعيات مفتقرة في التحصل الى مواد مخصوصة فما لم يتحقق ذلك من حالها لم يستكمل العلم
بها وكيف يتحقق ذلك مع اهمال المادة واذا كان بعض الصناعات التعليمية التي ليست
مثل الهندسة والحساب تعليمية محضة بل لها مناسبة مع الطبيعي كالهيئة لا يعرض فيها عن
المادة اعراضا تاما فما ظنك بالطبيعي نفسه وانما كانت الهيئة مناسبة للطبيعي من حيث
ان موضوعها اي الاجسام الاول العلوية والسفلية داخلة تحت موضوع الطبيعي
لكن الطبيعي ينظر فيه من جهة اشتماله على طبيعة والهيئة تنظر فيه من جهة انه يتكمم بمقدار وعوارضه
وقد يتعرض ان يشتركا في بعض المسائل ككروية جرم العالم والارض لكن الطبيعي يعطي
برهان اللم اذ مقدماته ماخوذة مما توجبه الطبيعة فنقول ان فعل الطبيعة الواحدة في المادة
المتشابهة يستحيل ان يكون مختلفا بان يكون هناك زاوية وخط مستقيم ونحو ذلك
والهيئة برهان الان اذ مقدماته رصدية مناظرية او هندسية ماخوذة من المحاذيات وآثار
هؤلاء قوم من الطبيعيين اعطوا المادة ورفضوا الصورة زاعمين انا اذا حصلنا المادة فاتت
عنا بعد الاعراض لو اخذنا هي غير منضبطة وقد قاس بعضهم الصناعة الطبيعية في
ذلك على بعض الصنائع العملية قائلا ان مستنبط الحديد مثلا انما القصد تحصيل الحديد
لا تحصيل ما يطرء عليه من الصور قال الشيخ ويشبه ان تكون المادة التي قصر عليها الامر
نظرهم هي الجسمية المنطبعة دون الاولى وكانهم عن الاولى غافلون جدا

فهذا الرأي اشد فسادا من الاول فانما اهملنا الصورة لم تقف على خصائص الامور الطبيعية
ونوعياتها التي هي صورها وايضا ان ارادوا بالمادة الاولى الغير المصورة فقد قنعوا
من العلم بمعرفة ما لا وجود له بالفعل بل هو في ذاته امر بالقوة ثم ان السبيل الى اثباته انما هو
بملاحظة الصور والاعراض فاذا اعرض عن ذلك فمن اين السبيل الى اثباته وان ارادوا المصورة فلم
يخرجوا عما راموا الخروج عنه من ملاحظة الصورة وقياسهم ذلك فاسد فان الحديد ليس موضوعا
لصناعة مستنبطة بل هو غاية في صناعته وموضوعها الاجسام المعدنية التي تشتغل بحجرها و
تدبيرها وفعلها هو صورة صناعية لصاحب الصناعة التي موضوعها الحديد كالقين فانما
يبتدئ صناعته بعد تحصيل الحديد بالتصرف فيه حتى يعطيه صورة هذا التقريب افاده الشيخ
في تقسيمهم وذلك ان لتصحيحهم سبيل آخر وهو ان الطبيعي يلاحظ الصورة من جهتين جهة كونها
مبدء للجسم وجهة كونها من اللواحق الذاتية له فان رفضوا الصورة من الجهة الاولى
لم يبق في ايديهم من موضوع الصناعة الا الهيولى الاولى وسدوا على انفسهم السبيل
الى نيل الغرض اعني الهيولى لانها انما تقبل بتوسط صورة ما وان رفضوها من الجهة الثانية
لم يمكن لهم ان يبحثوا عن لواحق الجسم ولا الهيولى لكونها صورا فلم يكن شيء منها موضوعا
لصناعتهم بل غاية ما لهم ان يثبتوا وجود الهيولى لو امكن لهم ذلك وان عنوا امرا رفضها
من الجهتين كان الامر افحش ولا يخفى عليك الجواب عن قياسهم على هذا السبيل قلت

## المقالة الثانية في اللواحق العامة للاجسام وفيها ابواب الباب الاول

في تناهي الاجسام ولا تناهيها في الانقسام والاعظام وفيه فصلان الفصل

الاول في عدم تناهي الاجسام وما يحذو حذوها في الانقسام وتبيين فيه
اتصال الجسم المفرد وبطلان الاجزاء التي لا تتجزى الجسم المفرد اعني غير المتألف

غير المتألف من الاجسام متصل في الواقع كما هو عند الحس والا لتألف في الجسم من اجزائه بالفعل فان كانت متجزية في الجهات ولو وهما كانت اجساما فلم يكن التألف منها مفردا وان كانت غير متجزية بنحو من انحاء القسمة ولو في جهة فان لم تتلاق في تلك الجهة لم يحصل تأليف ولا حجم فيها ولا يحصل جسم وان تلاقت فاما بالاسر فيتداخل ولا يحصل حجم او لا بالاسر فيتجزى في جهة فرضت غير متجزية فيها واقوى شبهات القائلين بالجزء الذي لا يتجزى هو ان الموجود من الزمان هو حاضر وهو لا ينقسم فكذا الحركة الواقعة فيه فكذا المسافة المنطبقة هي عليها وسينجلي لك ذلك ثم كما امتنع التألف في الجسم من اجزاء غير متجزية ولو فرضا امتنع التحليل فيه اليها لما ذكر فلا تقف القسمة الى حد لا يمكن بعده ويذهب تجزية الخردلة والجبل الى انصاف وانصاف انصاف لا الى نهاية وان كان كل ما يخرج الى الفعل متناهيا ويكون اقسام الخردلة اصغر من اقسام الجبل ثم لا تظن انه يلزم ان لا يلحق السريع البطيء بل الواقف اذ لا يقطع ما بينهما من المسافة الا اذا قطع نصفها ولا يقطع نصفها الا اذا قطع نصفه وهلم جرا الى ما لا يتناهى فلا يتأتى في زمان متناه او دفعة اذ ليس هناك نصف ولا ربع بالفعل بل اذا فرضت القسمة وهي كما لا تقف في المسافة المتناهية كذلك في الزمان المتناهي ثم من ظن ان كل ما يمكن الانقسام اليه مما لا يتناهى فهو حاصل بالفعل بالمرتبة من حيث لا يدري القول باجزاء لا تتجزى ولكن غير متناهية ويرد عليه مع ما مر انها ان تداخلت لم يحصل حجم وان تماست امكن من تأليف متناهية منها حصول حجم في الجهات فلا يكون كل جسم من غير متناهية ثم ان الحجم يزداد بازدياد الاجزاء فان كانت الاجزاء غير متناهية فالحجم كذلك فلا يكون الجسم المؤلف منها متناهيا وكانك علمت مما علمت ان المقادير والحركة المنطبقة على المسافة

والزمان المنطبق على الحركة تناهي الاجسام في هذه الاحكام ثم ان ليس للمسافة وما ينطبق
عليها جزء اول **اقول** واعلم ان اتصال الجسم المفرد مبني على عدم تالف الجسم من
الاجزاء بل كانت ان لا يكون فرق بينها في الوجود ثم اذا كان التالف في الجسم المفرد
لم يتصف لبيانه كذا ان التالف في الجسم الامن جزء لا يتجزى ما في الجهات او في بعضها او يتجزى
في الجهات يكون حينئذ لا محالة فلا يكون المولف منه مفردا فاذا ابطل تالف الجسم من اجزاء
لا يتجزى ثبت اتصاله وبطل الاجزاء التي لا يتجزى اذ الجزء حقيقة انما يكون جزءا حقيقة اذا كان
منه التاليف نعم ربما يطلق ايضا على ما يمكن اليه التحليل وهو ح انما يبطل اذا ابطل تحليل الجسم
اليها ايضا وذلك كانه لازم مما سبق فاذا ابطل التالف منها والتحليل اليها ابطلت
الاجزاء التي لا يتجزى من حيث انها اجزاء مطلقا تاليفية كانت او تحليلية فهذا ما اردناه
ببطلانها في العنوان واما لبطلان جوهر متحيز بالذات لا يمكن قسمته ثبوتا اصلا سواء كان
عدم امكان تجزيته في الجهات كلها او بعضها فسيأتيك في العلم الاعلى ثم لما كان امكان
القسمة الوهمية في الجهات للجسم من الضروريات وثبت امتناع تحليله الى اجزاء لا يتجزى
ثبت عدم انتهائه في الانقسام بمعنى عدم وقوف القسمة الى حد لا يمكن بعده وهذا
هو الذي ترجمنا الفصل به اصالة وهو بالحقيقة لازم من اتصال الجسم فان المتصل وان
لم يكن وجوب كون الاقسام الممكنة فيه قابلة للقسمة مقوما له لكنه لازم له حتى رسم المتصل
بالمنقسم الى اشياء تقبل القسمة اي يجب ان يكون انقسامه الى امور منقسمة فلا ينقسم
الى غير منقسم ثم ان اتصال الجسم مع عدم وقوف قسمته الى حد يلزمه كون تلك الاقسام
الممكنة الغير المتناهية غير حاصلة فيه بالفعل لكن من الناس من ظن خلاف ذلك فلزمه القول
بتالف الجسم من اجزاء لا يتجزى غير متناهية فابطل ذلك ببيان مستانف مع ابطال

بمام هذا اجمال ما ذكره فى هذا الفصل ثم ان الاتصال جوهرى للجسم فان استصعب انه كيف يطلب اثباته له بالبرهان فى علم فضلا عن الطبيعى الباحث من عوارض الجسم من حيث الحركة والسكون او نحو ذلك بعد تصوره والتصديق بانيته فالجواب انه ربما يتصور الجسم الموضوع من غير الاتصال فى مفهومه كما ان كثيرا من مثبتى الجزء يرسمونه بالطويل العريض العميق ويحصلونه من اجزاء اربعة او ستة او ثمانية ومنهم من يسميه بالجوهر المنقسم ويحصله من جزئين وحينئذ جاز ان يطلب اتصاله بعد تصوره والتصديق بانيته ثم النظر فى ان الجسم متصل بذاته والاتصال جوهرى له انما هو فى الفلسفة الاولى ولا يكون من الطبيعى البتة فان شيئا من العلوم الجزئية لا ينظر فى تجوهر حقيقته فضلا عن تجوهر موضوعه واما النظر فى انه متصل فقط من غير ان ينظر فى كونه متصلا بذاته وان الاتصال جوهرى له فذلك ايضا من الفلسفة الاولى فان الاتصال ان لم يكن الا عارضا للجسم من جهة ما هو متقوم من حيث الاتصال او التالف من الهيولى والصورة لكن لا يكون عارضا له من جهة الحركة والسكون او من حيث انه ذو طبيعة او مشتمل على مادة الا انه ربما يستدل عليه من جهة الحركة وما يتعلق بها فيتعلق بهذه الجهة بالطبيعى واما تالف الجسم من اجزاء لا تتجزى او عدم تالفه منها فالظاهر ان النظر فى تجوهر الجسم او تحقيق حقيقته سواء ادى النظر الى التالف او الى لا تالف وان مفهوم التالف من الاجزاء وان لم يكن داخلا فى حقيقة الجسم عند مثبتيها لكن بملاحظة التحقيق جوهريته لو تبعا فلا ينظر فيه بعد ذلك من حيث انه عارض وعدم التالف منها اولم ان يلاحظ عند تصور الجسم بالحقيقة عند نفاة الجزء لكنهم ينظرون فيه فى مقابلة المثبتين حتى يتقرر الامر فى تجوهره ومن ههنا قال المعلم الثانى على ما نقل عنه ان النظر فى كون الجسم مركبا من الجزء الذى لا يتجزى او غير مركب وكذا فى كونه مركبا من الهيولى والصورة

هو النظر في نحو وجوده فيكون كدها من الالهي وما يقال من ان عدم التالف من عوارض الجسم
الطبيعي فيكون النظر فيه من الطبيعي فاورد عليه انه ان اخذ عدم التالف بمعنى السلب
فلا يختص بالجسم فلا يكون من عوارضه الذاتية وان اخذ بمعنى عدم الملكة لم يكن من عوارضه
اصلا لاستحالة تركبه منها اذ لا يمكن ان يتصور الجسم لا من حيث الاتصال او التالف
من الاجزاء وينظر في انه هل يمكن ان يكون التالف من الاجزاء من لواحقه من حيثية
او لا وبعد فلا يكون من الطبيعي الا من جهة الاستدلال عليه من سبيل الحركة وما يحذو
حذوها والذي يكاد كلام الشيخ يشعر به وقد اقتفينا اثره هو ان الذي يرام ههنا
عدم تناهي الاجسام في الانقسام واما الاتصال وعدم التالف من الاجزاء
ونحو ذلك فمن لوازمه وملحق به وبعد استيفاء الكلام في المرام لا يبقى كلام في
ذلك ليستانف فيما بعد الطبيعة ثم اللاتناهي في الانقسام اي قبول القسمة لا الى
نهاية ان اعتبر من جهة الفك او اختلاف الاعراض وجعل اللاتناهي في القسمة
الوهمية توطئة له فلا شك في كونه من احوال الجسم من جهة الحركة واشتماله على المادة
واما اذا اعتبر من جهة الوهم واكتفي عليه ههنا كما فعلنا فانما يتعلق بالطبيعي من جهة الاستدلال
عليه بالحركة والسكون وما يتبع ذلك كالتماس والتداخل وكذلك اللاتناهي في الصغر
كما قد يشعر كلام الشيخ بكون النظر فيه ايضا وكما انه سينظر في الفصل الثاني في التناهي
في العظم ولنرجع الى تفصيل ما في المتن فنقول من راس لا شك في ان من الاجسام ما هو مؤلف
من الاجسام ليس بينها اتصال حقيقي كالحيوان المركب من الاعضاء المركبة اولا والمفردة
ثانيا ومن الاركان ثالثا فلا يتاتى دعوى اتصال الجسم عموما من احد ثم لا انحصار في الامكان
ان يتركب جسم ولو تركيبا غير طبيعي من جسمين متماثلين بسيطين واعني بالجسم البسيط ما لا

مالا يكون مركبا من اجسام مختلفة القوى وذلك كان يتركب من جزئين من الارض مثلا متماسين
من غير ان يتصلا فيكون المركب بسيطا غير متصل فلا يمكن ان يدعى اتصال الجسم البسيط
ايضا على العموم بل اما ان يدعى اتصال الجسم البسيط الفلكية والعنصرية في الجملة ويح
يزاحمه القول بتركب كل من الاجسام الفلكية والعنصرية من اجسام صلبة صغار غير صالحة
للقسمة الانفكاكية وان كانت قابلة للوهمية كما يراه شيعة ذي مقراطيس واما ان
يدعى اتصال الجسم المفرد اعني ما لا يكون مؤلفا من الاجسام كما فعلنا نحن فلا يزاحم
ذلك رأي المركب ولذلك لم يتعرض لابطاله ههنا وبعد ذلك نقول ان الجسم
المفرد متصل في الواقع كما هو متصل عند الحس لان الحس لما يحكم بالاتصال لعدم دركه
المفاصل وذلك لانه لو لم يكن متصلا كان ذا مفاصل ومؤلفا في الحجم من اجزاء بالفعل
وانما قلنا في الحجم لان الاتصال لا ينافي التألف من اجزاء بالفعل لا في الحجم كالهيولى و
الصورة فاما ان يكون تلك الاجزاء متجزية في الجهات ولو وهما فيكون اجساما وهو باطل
لان المؤلف منها لا يكون مفردا وكلامنا فيه واما ان لا يكون متجزية بنحو من انحاء القسمة
لا قطعا ولا كسرا ولا وهما ولا فرضا سواء كانت كذلك في جهة فقط فيكون سطوحا او في
جهتين فقط فيكون خطوطا وينسب ذلك الى بعض الاوائل او في الجهات كلها فيكون جواهر
فردة كما يراه جمهور المتكلمين الهند وشرذمة من الاوائل من اليونانيين واعني
بالاجزاء غير متجزية ولو في جهة ايضا باطل لانها اما ان لا تتلاقى في جهة لا تتجزى فيها ولا يحصل منها
بالتأليف حجم في تلك الجهة فلا يحصل منها جسم او تتلاقى في تلك الجهة فاما ان تتلاقى بالا
فيتداخل بعضها في بعض فتتحد في الحيز فلا يحصل منها حجم او لا بالاسر بل يكون شيء منه مشغولا
بالملاقاة وشيء منه فارغا فتتجزى في جهة فرضت غير متجزية فيها هف لا يقال تلاقي الاجزاء للطرف

٤٨

فاللازم من ملاقات الجزئين لا بالاسر ثبوت الطرفين لكل لا الجزئين لانا نقول ان كانت الاشارة
الى طرف على الاشارة الى الآخر لم يمكن ان يكون حدهما مشغولا بالملاقاة والآخر فارغا
عنها والا كان محل الطرفين المتمايزين في الاشارة منقسما ولو بالقوة وقابلا لان يفرض
فيه شيء دون شيء وقد اكثر القوم في ايراد الحجج القاطعة على ذلك وفي ما ذكرناه كفاية و
للقائلين بتألف الجسم من اجزاء لا تتجزى شبهات جلها واهية واقوى شبههم ما ينسب
الى زينون وعجز زينون الاكبر وطالما اعتصم بها المتكلمون منهم الامام الرازي وهو انه
لو لم يكن الحاضر من الزمان موجودا انتفى الزمان راسا وتقرير الملازمة بوجهين الاول انه
منحصر في الثلاثة لكن الماضي والمستقبل معدومان قطعا فلو انعدم الحاضر ايضا انتفى
الزمان بالكلية الثاني انه منحصر فيهما وانتفاء الحاضر يوجب انتفاء الاخيرين لان الماضي كان حاضرا
وقد زال والمستقبل ما يتوقع ان يحضر ولم يحصل بعد فانتفاء الحاضر يوجب انتفاء الزمان
مطلقا لكنه موجود بالضرورة فالحاضر موجود وهو غير منقسم اذ لو انقسم فاما ان يكون جميع
اجزائه حاضرا فيلزم اجتماع اجزاء الزمان او لا فلا يكون الحاضر بتمامه حاضرا هف واذا كان
الموجود من الزمان هو الحاضر غير منقسم كان الموجود من الحركة وهي الواقعة في الزمان الحاضر
ايضا غير منقسم وكذا المسافة المنطبقة على الحركة الموجودة عليها ويكون هناك آنات متتالية
يتركب منها الزمان واجزاء غير منقسمة متتالية من الحركة بازائها اجزاء كذلك من المسافة
فاجزاء المسافة ان كانت جواهر فردة يتألف منها الجسم الذي يتحرك عليه فهو المطلوب وان كانت
نقاطا متتالية يجب ان يكون محالها جواهر فردة ويظهر من ذلك الجواب النقض عن الاستدلال
المذكور لنفي تألف الجسم من اجزاء لا تتجزى فان قيل لا يلزم من تتالي النقاط وما ذكرتم من
وجوب تتمة الجزئين عند تماسهما الا بالاسر فيه ما هو الكم فهو جوابنا هنا وتحقيق حل الشبهة في اول فصل

٤٩

فهو الحركة وحصولها في الحد والحاضر هو الآن الحاضر فلا نسلم انه قسم من الزمان فانه غير منقسم
اصلا والزمان كما سيلوح متصل كالمتصل كما عرفت لا ينقسم الى الانقسام اصلا بل الآن طرف له
وفصل مشترك بين اجزائه كان يناسب الانقطاع او قسمة وهمية اذ ليس للزمان نفي الا الانقسام الا بحسب الفرض والوهم
فليس فيه آن بالفعل البتة نعم اذا فرض انقسامه الى قسمين كالماضي والمستقبل الفرضيين بينهما آن يكون مبدأ لاحدهما
ومنتهى للآخر كالآن الحاضر بين الماضي والمستقبل ثم لا يمكن ان يفرض آن آخر يكون واذا ما يفرض لفرض الانقسام
اما الانقطاع عند غير الحد الاول فيكون محاذيا لما بينهما زمان ثم الماضي والمستقبل من الزمان او الحركة القطعية
المستمر وان لم يكونا موجودين بالفعل اذ لا جزء بالفعل في المتصل لكن لهما نحو الوجود الذي للاجزاء المقدارية
التحليلية للمتصل الموجود بالفعل لا يلزم من عدمهما في الآن الحاضر بل الآن مطلقا عدمهما مطلقا بل الماضي
من الزمان موجود في الماضي وكذا النحو على انه يكون جزءها ظرفا لا زمانيا لان الحركة الماضية موجودة في الماضي من الزمان
والمستقبل منها في المستقبل منه اذا تقول القائل ان الماضي كان حاضرا فعدم والمستقبل معدوم يتوقع حضوره
فباطل عنده ارادة الآن بالحاضر لان الحاضر زمان قليل الذي تكتنف الآن الحاضر من جانبين ولا يستلزم انقسامه
عدم انقسامه فلا ضير في عدم كونه حاضرا بتمامه في الحقيقة وكما يمتنع تألف الجسم في الحجم من اجزاء لا تتجزى
في الجهات كلها او بعضها لشئ من انحاء القسمة يمتنع التحليل اليها في الحجم لما ذكر في امتناع
الثالث منها لان الاجزاء التحليلية الحجمية يجب بالضرورة ان تكون بحيث لو فرضت موجودة بالفعل
يحصل منها الحجم فيجب ان تكون بحيث تتلاقى ولا تتداخل فحينئذ يلزم الانقسام واذا
ثبت ذلك بطل ان يكون في الجسم اجزاء لا تتجزى لا بالفعل ولا بالقوة وحينئذ ظهر ان الجسم قابل
للانقسام الى ما لا نهاية له بمعنى انه لا تقف القسمة على حد لا يمكن بعده كما ظن محمد بن زكريا الرازي
ومحمد بن عبد الكريم الشهرستاني اذ هو وان كان متصلا في نفسه لكنه غير قابل لانقسامات غير متناهية
ههنا شبهات يتمسك بها القائلون بتألف الاجسام من اجزاء لا تتجزى والقائلون بتحللها اليها العدم قبولها

لانقسامات غير متناهية ولكانت متساوية في الانقسام وبطلانه لان حظ القدر المتكسر من
المذهبين اعني وجوب تناهي القسمة الى اجزاء لا تتجزى من غير دلالة على كون تلك الاجزاء
موجودة بالفعل او تحليلية موجودة بالقوة والاولى ان الاجسام لو كانت قابلة لانقسامات
غير متناهية لوجب تجزية الخردلة والجبل في الجسم الى لا نهاية فيلزم تساويهما والجواب لا نسلم
بوجود الاقسام الغير المتناهية فيهما بالفعل الا بامكان خروج الانقسام اليهما من القوة
الى الفعل حتى يلزم عدم تناهي كل منهما في الحجم كما ستقف عليه فيلزم عدم تناهيهما بالحجم
والاصغر منه السبيل بحسبان التحقيق بل نقول ان انقسامهما لا يقف الى حد ولا يلزم من
ذلك تساويهما اذ اقسام الخردلة من لا تفاوت والتفاوت الانقسام يكون اصغر
كل مرتبة منهما بالنسبة الى المرتبة من اقسام الجبل فيكون الجبل اعظم بكثير من الخردلة فانه و
ان لم يكن اكثر اجزاء منها لكن اجزاءه اعظم من اجزائها وربما وقفت القسمة الفكية
او الكسرية في الخردلة قبل وقوعها في الجبل الى ان تنتهي الى ما يصغر الجرم العدم مساعدة الالات
مشاهدة بالفرض الشبهة بانه لو وجب قسمة الخردلة الى لا نهاية لزم تغشية وجه الارض من
اجزاء الخردلة لامكان نسجها الى صفائح غير متناهية تغشية الارض بل الفلك عليها والجواب
لزوم امكان ذلك النظر الى قوة الفاعلة وتساعده الالات وبالجملة من حيث ان القسمة
ممنوع وبالنظر الى طباع الجسم مسلم وبطلان اللازم غير ضروري ولا مبرهن عليه قال الشيخ
وليس يلزم من وجود الجزء مع ذلك فيسلم ان الخردلة تنقسم الى اجزاء التي لا تتجزى في صغر
بحيث يكون عدد الموجود منها في الخردلة يغشى الارض كلها لو بسطت عليها والحد
بعد واحدة فما كان يتبين ان ذلك انما هو الباطل نفسه ان يكون في الخردلة من الاجزاء التي لا تتجزى
ما يبلغ كثرة الى ان يغشى بها سطح الارض من تقدير الجزء الذي لا يتجزى حتى يعرف لكنه

51

بذلك الجسم الذي هو اول جسم مركب منها يشتمل على العدد المحتاج اليه في تغشية الارض بل لا يكون
في ايديهم انما سلم ان اجزاء الخردلة تغشي الارض غير التعجب ما جزم القول بان هذا ممتنع فانه غير
موثوق به فالذي لا يكون تبرا لا استحالة مع تناهي الانقسام فكيف يبين بما يشتمل الاستحالة الا تناهي
الانقسام المباينة انه لو كان الجسم منقسما الى لا نهاية وجب ان لا يلحق سريع بطيئا بل وان لا يمكن لاحد ان
يقطع منها من المسافة الا بقطع نصفها ولا نصفها الا بقطع نصف ذلك النصف ثم جرا الى لا يتناهى من
انصاف في انصاف فلا يتاتي قطع ما بينهما من المسافة في زمان متناه والجواب انا لا نقول ان في الجسم اجزاء
بالفعل فالم يحصل هناك نصف ولا ربع بالفعل بل انما يكون اذا فرضت القسمة ولا يمكن خروج تقسيمات الغير المتناهية
والانقسام التي يحتملها من القوة الى الفعل حتى يلزم ان يكون المسافة المشتملة عليها غير متناهية فلا يمكن ان تقطع
زمان متناه واما الا تناهي القسمة بمعنى الا وقوفها على حد لا يمكن بعده فلا يلزم منه امكان قطع المسافة في زمان
متناه لكنها لا تقف في المسافة المتناهية كذلك في الزمان المتناهي فان المسافة والحركة والزمان متطابقة وكل
منها متناه غير مشتمل بالفعل على الاجزاء ولا تقف قسمته على حد لا يمكن بعده واذا فرض قسمة في واحد منها فبازائه
قسمة يفرض اقسام في البواقي علم ان بعض الناس كانكساغورس وفيثاغورس من الاوائل والنظام من المتكلمين
لما وقفوا على ادلة نفاة الجزء ولم يقدروا على التشكيكات فيها ادعوا بها فاثبتوا بان الجسم قابل للقسمة لا الى نهاية لكنهم
لم يفرقوا بين القوة والفعل فتوهموا ان القسمة انما ترد على اجزاء موجودة بالفعل فالجسم عندهم مؤلف من اجزاء
غير متناهية بالفعل فتلك الاجزاء اما مفردة او مؤلفة من المفردات ضرورة وجود المفرد في الكل
وعلى التقديرين ففي الجسم مفردات غير متناهية ولما كانت القسمة انما ترد على اجزاء موجودة بالفعل ولا اجزاء
موجودة بالفعل في المفرد فلا يكون المفرد قابلا للقسمة فالاجزاء المفردة الغير المتناهية في الجسم لا تقبل القسمة عندهم
هربوا من القول بالجزء الذي لا يتجزى ثم لزمهم القول بما لا يتجزى غير متناه وهذا اشنع من الهرب عن المطر الى الميزاب وتحملهم
النظام من اصحاب الجزء على القائلين بتحايتا الف الاجسام من اجزاء لا تتجزى وهي متناهية عندهم ومنع لا

فرب سهل في الاقدمين كذلك في المحدثين اما في الاقدمين فاصحاب الجزء اوردوا على هولاء الحركة
سريع العدو يجب ان يكون بطيئا وبطيئة الحركة فالتجأ فيثاغورس من هولاء الى الطفرة وهي ان
قد يقطع مسافة حتى يحصل في حد منها متعديا عن حد منها لم يلاق ولم يحاذ ما في الوسط واما
في المحدثين فانه لما ضيق اصحاب الجزء على هولاء بانه يجب ان تفرغ ذرة من قطع نعل التبر
عليها التجأ من بينهم فيثاغورس من هولاء واتبعه النظام الى القول بالطفرة واورد لذلك
مثالا من قرار ان الدائرة القريبة من طرف الرحى والدائرة الاخرى القريبة من
المركز وذكر انه لو كان الجزء الذي عند الطرف يتحرك مع حركة الجزء الذي عند الوسط لقطعا
معا مسافة واحدة ومحال ان يسكن الجزء في الوسط لانه متصل يلزم تفكك بعضه عن بعض فتعين ان
الذي في الوسط يتحرك ويقطع طرفاته مع ان الذي عند الطرف يتحرك ليطفر اكثر حتى يحصل في بعد
اكثر من بعد الذي في الوسط ولما امتنع اصحاب الجزء الطفرة وكرههم هذا الكلام لم يجوزوا ان
تكون حركة متصلا اسرع من حركة بلا توسط سكون اضطروا الى ان يجعلوا الذي على الوسط من
سكونات اكثر من سكونات الذي على الطرف واضطروا الى تمكين المتوسط من السكون والى ان حكموا
بان الرحى تتفكك عند حركة بعض اجزائها من بعض فلا يلزم احدها ان يتحرك مع الآخر بل يسكن احدهما
ويتحرك الآخر فلم يزل احدهما في شناعة الطفرة والآخر في شناعة التفكيك وتبطل مذهب هولاء مع
ما مر في ابطال تألف الجسم من اجزاء لا تتجزى ان تلك الاجزاء ان اخلت كلا او بعضا لم يحصل
حجم من الاجزاء المتداخلة وكان وجودها كعدمها واصحاب هذا الرأي انما وقعوا في القول بالاجزاء
لاعترافهم باب القسمة المقدارية في الجسم لا الى نهاية مع توهمهم انها انما تكون الى اجزاء بالفعل ولا
في ان الاجزاء المتداخلة لا يكون لها قسمة مقدارية فهي ساقطة عن الاعتبار فالتداخل لا يدوم
اللازم لم يدفع الله النظام لان لم يتداخل بل تماست امكن ان تأليف متناهية منها حصول حجم في

في الجهات واقل ما يمكن فيه ذلك ثمانية على ما يراه الجبائي وذلك بان يوضع جزآن فيحصل الطول وآخران حكي جنبه فيحصل العرض واربعة فوقها فيحصل العمق او ستة على ما يراه العلاف بان يوضع ثلثة على ثلثة او اربعة على ما يختار بان يوضع جزآن ويجنب حدهما ثالث وفوقه آخر فاذا يكون كل جسم من اجزاء غير متناهية وبهذا القدر يبطل كلية رايهم لا رايهم بالكلية فاذا اردنا ابطال رايهم بالكلية اضفنا الى ذلك ان الجسم الذي حصلناه من اجزاء متناهية العدد ومتناه في الحجم قطعا والاجسام التي اجزاءها عندهم غير متناهية العدد هي ايضا متناهية في الحجم بالحس وبما تبين ان تناهي الابعاد ولا في ان الحجم اذا كان انما يحصل من الاجزاء ويزداد بازديادها وينتقص بانتقاصها وكان الجزء الواحد حجما ما قابل لو تكررات غير متناهية العدد ضرورة عد الواحد كل ما يتالف عن الاحاد يجب ان يكون نسبة حجم جسم حصلناه الى حجم جسم من الاجسام الغير المتناهية الاجزاء نسبة عدد الاجزاء الى عدد الاجزاء لكن نسبة العدد الى العدد نسبة متناه الى غير متناه فيكون نسبة الحجم الى الحجم كذلك لكنها نسبة متناه الى متناه لتناهي الحجمين هف والاحسن ان يقال من الراس اذا كان الحجم يزداد بازدياد الاجزاء فاذا بلغ ازدياد الاجزاء الى اللاتناهي بلغ ازدياد الحجم ايضا الى اللاتناهي فيكون كل مؤلف من الاجزاء الغير المتناهية غير متناهي الحجم لكن الاجسام كلها متناهية في الحجم فلا شيء منها بمؤلف من الاجزاء الغير المتناهية فبطل رايهم بالكلية وقد سددنا من قبل طريق هربهم الى التداخل ثم انك عسى ان تعلم مما قد علمت في الاجسام من اتصالها وامتناع تالفها من اجزاء لا تتجزى متناهية او غير متناهية وتحليلها اليها وقبولها القسمة الى لا نهاية من غير وجود الاجزاء فيها بالفعل ان مقاصد الجسم التعليمي الذي هو كمية الجسم ومقدار صورته الاتصالية الممتدة في الجهات والسطح الذي هو طرف الجسم التعليمي من جهة انقطاع امتداده في جهة فيكون ممتدا في جهتين والخط الذي هو طرف السطح من جهة انقطاع امتداده في جهة فيكون ممتدا في جهة وكذلك الحركة المنطبقة على المسافة وكذا الزمان المنطبق على الحركة تشابه الاجسام

٥٢

فیما ذکر من الاحکام وتبین من ذلک ان لیس لشیء من المسافة والحرکة والزمان جزء اول الا
بحسب الفرض الا ان کل ما یفرض اولا یمکن فرض قسمته الی جزئین متقدم ومتاخر ویکون
جزءه المتقدم اولی منه بالاولیة وهکذا الی لا نهایة وسیاتیک بالعرض بیان تشبیه فی اتصال
الحرکة والزمان وحدتها **قلت الفصل الثانی** فی احالة اللاتناهی فی العظم والتمادی
فی الاجسام والکمیات المادیة المجتمعة المتسقة النظام یجب ان یکون کل جسم ومقدار وعدد وتمادی
مجتمع الاحاد متسق النظام متناهیا بالفعل والا فلیفرض آب بعدا کان او عددا او مادیا مجتمع الاحاد ذو جهة
غیر متناه بالفعل فی جهة ب ونفرز منه آج جزءا محدودا فاذا فرض تطبیق ج ب علی آب او ما یساویه
آب بحیث ینطبق ج علی آ فان لم یتفاوتا فی الجهة الاخری تساوی الجزء والکل وان انقطع ج ب
دون آب یکون متناهیا ولا یزید علیه آب الا بآج المتناهی فیکون متناهیا ایضا هذا حکم
البرهان فی عدد غیر مجتمع او غیر متسق اذ تطبیق جزء علی آخر لا یتم تطبیق الباقی علی الباقی واما
تجشم تطبیق جزء جزء تفصیلا فلا قدرة علیه للوهم والحکم العقلی الاجمالی لا یظهر الا الانقطاع بل
مجرد التفاوت وایضا لنفرض خط آب غیر متناه فی جهة ب وخط ج د موازیا له متناهیا فی جهتین ج
من طرف د الذی یلی جهة ب الی آب فیسامت الطرف الآخر بحدوث المسامتة لکن لا یتاتی حدوثها
مع غیر المتناهی لانا فالمراس انه لابد بحدوثها من نقطة تکون معها اولا وکل ما نفرض فی غیر المتناهی
اول نقطة المسامتة فهی مسبوقة باخری کانت المسامتة معها قبل فان قیل انما یلزم ان یکون لها اول
نقطة لو کان لها اول آن الحدوث ولیس کما لیس للزاویة بل لا اول من انها او حدثت لکانت
فی آن تفرض مع نقطة ولا یتصور الا بالمرور علی تمام ما قبلها اعنی بانقضاء المسامتة مع ما قبلها
من الخط الغیر المتناهی فی جهة عدم التناهی لا یتاتی ذلک فی الزمان المتناهی هذا تحقیقه بالجملة اما
لا تناهی الابعاد مطلقا فلنفرض خطان خارجان من نقطة کساقی مثلث ولا یزال الانفراج بینهما یتزاید

۵۴

بزيادة الامتداد فلو بلغ الامتداد الى نهاية بالفعل كان الانفراج كك مع انحصاره بين حاصرين
وخروج الامتداد عن التناهي بالفعل دون الانفراج المتزائد معه غير متصور ولو فرضت زاوية الانفراج
كثلثي قائمة او ازيد حتى يكون الانفراج بقدر الامتداد او ازيد كان الامر اظهر وهذا مختص بابطال اللاتناهي
الابعاد فيما فوق جهة **اقول** البحث ههنا عن امكان اللاتناهي او استحالته ووجوب التناهي انما
هو في الاجسام وما يتبعها واما النظر في الامور الغير الطبيعية وانها هل تكون غير متناهية في العدد
او القوة فليس الكلام فيها لائقا بهذا الموضع ولا شيء من البراهين يتناول تلك على ما صرح به الشيخ
في الشفاء ثم ما ننظر فيه من اللاتناهي ليس بمعنى السلب المطلق بان لا يكون الشيء ذا كم اي لا يوجد له
ما يعد به سواء كان ذا وضع كالنقطة اولا كالمفارق ولا بمعنى ان لا يكون للشيء نهاية بالفعل
ولكن من شانه ان يعرض له نهاية بالفرض ويكون اذا عد بواحد ومضى نفد البتة كالدائرة
بل المعنى ان الشيء مع كونه في نوعه بحيث يكون له نهاية لكونه من الكميات او المتكممات لا يكون
له في شخصه نهاية بالفعل ولا بالقوة وذلك بان يكون بحيث اذا عد بواحد طبيعي او وضعي لم ينفد
البتة فنقول يستحيل اللاتناهي بهذا المعنى ويجب التناهي ولو بالقوة في الكميات والمتكممات
المتصلة القارة وكذا في المنفصلة المادية المجتمعة المترتبة اي المرتبة ترتيبا طبيعيا او وضعيا بخلاف
المنصرمات من الزمان والحركة وبخلاف الاعداد الغير المادية والاعداد المتعاقبة وغير المترتبة والبراهين
المستنبطة في ذلك كثيرة جدا واقتصرنا منها على ثلثة لكونها كالامهات الاول برهان التطبيق وهو
انه لو لم يكن كل جسم ومقدار وعدد مادي مجتمع الاجزاء مترتبها متناهيا فليكن آب بعدا كان او عددا
ماديا مجتمعا متسق النظام غير متناه بالفعل في جهة ب وناخذ منه آج جزءا محدودا وانا فرض
تطبيق ج ب بالجزء على آ ب بحيث ينطبق ج على آ فان لم يتفاوتا في الجهة الاخرى ليساوي الكل الجزء
هذا خلف وان انقطع ج ب دون آ ب فيكون ج ب متناهيا ولا يزيد عليه آ ب الا بـ آ ج المتناهي فيكون آ ب

متناهيا هف وكذا لو فرض التطبيق بين سلسلتي حوادث على آب يظهر التخلف ويجب ان يعلم ان ليس المراد بغير
الابتداء بالابدية او بالدرستية وعهد في العلوم التعليمية استعمالها فيه من انقطاع الحادثات في الخارج او الوهم من
متجانسين من الكميات بالذات او بالعرض بحيث اذا اخذ من احدهما بعض معين تحليلي او فرضي
واقع في امتداد الاتصال او الاتساق كان يحاذيه جزء معين يليه من الآخر ثم انما يظهر التخلف بينهما
بلزوم انقطاع احدى الجملتين الناقصة من الزائدة اذ التطبيق بينهما في آن او زمان متناه ولا خفاء في ان العقل
يحكم حكما كليا بامكان التطبيق في زمان متناه بين كل متجانسين متشخصين من المقادير والاعداد المادية
المتسقة المجتمعة الوجود في الخارج من حيث هما كذلك وان كانا غير متناهيين بتطبيق المبدأ بحيث
ينطبق الامتداد على الامتداد فان امتنع ذلك لامر خارج لم يقدح ويكفي في هذا الحكم لاحظة
العقل اجمال الجزئيات بمفهوم غير المتناهي من المقادير والاعداد المذكورة باعتبار فرض صدقه عليها
وان لم يجز ارتسامها في العقل لكونها جزئيات مادية ولا في القوى الجسمانية المتناهية المقادير
لكونها غير متناهية وهذا كما ان العقل يحكم بان كل جسم متشخص فله حيز معين بخصوصه مباين في الاشارة
سائر الاجسام من المعين ان الجسم المتشخص لا يرتسم صورته في العقل لا يكون للمفهوم الكلي المرتسم في العقل
من الجسم فرضا ولو وجد في الذهن غير المتناهي من المقادير والاعداد مجتمعة متسقة جرى التطبيق الذهني فيه
فالبرهان ينتهض على استحالة وجود ما يكون فردا لمفهوم غير المتناهي من المقادير والاعداد المذكورة في الخارج
والذهن معا وان لم يكن تصور مفهوم غير المتناهي اذ لو استحال التصور لاستحال الحكم باستحالته فلا يتعين ان يكون على استحالة
اللاتناهي في الاعداد المتعاقبة في الخارج اذ لا يحكم العقل فيها بامكان التطبيق الخارجي في زمان
متناه لكونه فرع الوجود في ذلك الزمان كذا في المجتمعة الغير المترتبة اذ لا يتصور فيها تطبيق المبدأ
على المبدأ والامتداد على الامتداد ليظهر الانقطاع في الجانب الآخر لان المبدأ في الاعداد فرع
الاتساق وبعبارة اخرى لا شك في زيادة احدى الجملتين على الاخرى فتطبيق المبدأ بالكل

محل خاص سو نظام

الزيادة فيلزم التساق الى الجهة الاخرى واما بالاتساق له فهناك محذور والحكم بالتفاوت وتمام
لا يوجب الانقطاع اذ لا تميز الوسط هناك عن الطرف اللهم الا اذا تجشم تطبيق جزء جزء مفصلا
فيقع في التطبيق ترتيب ولا يتاتي في زمان متناه واما توهم استحالة وجود غير المتناهية مطلقا
في الخارج لجريان التطبيق الوهمي فيها ففاسد اذ التطبيق الوهمي انما يكون بين الصور المرتسمة
في الذهن فيحتاج الى الترسيم منها في الذهن في زمان متناه الا قدر متناه وان كانت في الخارج
غير متناهية فكذا توهم استحالته في الخارج بناء على حكم العقل بامكان التطبيق فيها بملاحظتها اجمالا
فذلك لانه ان اريد بالتطبيق مثل التطبيق الخارجي او الوهمي فلا نسلم حكم العقل بامكان ايقاع ذلك في
زمان متناه بين الاعداد المتباقية اعني غير المتسقة وان اريد حكم العقل بان في الجملة الزائدة
ما بازاء كل من الناقصة مع زيادة فذلك حكم بالتفاضل ولو ظهر منه الانقطاع كفى في تتمة اقامة
البراهين كيف وليس في العقل استبداد والانقطاع انما يكون بعد الاستناد وقد تبين ان
اشتراط الاجتماع في الوجود مع الاتصال او الاتساق لا يمنع من جريان البرهان في آحاد الزمان
والحركة وسلسلة الحوادث المتعاقبة لتاتي التطبيق فيها باعتبار اجتماعها من حيث الوجود في عالم الدهر
والحضور عند الباري فيقتضي تناهيها في جانب الماضي وانت تعلم ان الغرض من التطبيق بين
المتصلات الغير القارة في سنخ حقيقتها او الاعداد المتعاقبة في نحو وجودها الزماني الكائن
بحسب الخارج فمن المحالات التي لا تصلح ان تبتني عليه لزوم الانقطاع في الواقع وانما تبنى على ضبابة الذهن
فانما يتاتي فيما ارتسم من تلك الامور في الذهن فيدل على تناهي ما يرتسم منها في الذهن ودون
ما وجد منها في الخارج ثم انه لو كفى الاجتماع في الدهر او في الحضور عند الباري لانتقض البرهان على
تناهيها في جانب الابد وهذا كما يخالف اصول الفلسفة يضاد قوانين الملة وحاول التفصي عن
ذلك بتصحيح لانتفير باتم اليسار اليقين لاتباتنا الزمان في جانب الازل يوجب كون

٥٧

غير المتناهي من الزمان فالحركة والحوادث المتعاقبة موجودة بالفعل فيجري البرهان فما لا تناهيه في جانب

الابد فانما هو بمعنى عدم الوقوف على حد لا يتجاوزه بعده ولا يلزم منه ان يكون الخارج من القوة

الى الفعل الحاضر عند الباري سبحانه غير متناه بل ليس لغير المتناهي امكان الفعلية فالخارج الى الفعل الحاضر

عند الباري تعالى يكون متناهيا ابدا لكن لا الى نهاية معينة وقد يقرر جريان التناهي بالفعل على

سبيل عدم الوقوف على حد بعينه انما يعقل مع التدريج ولا تدريج في الوجود في وعاء الدهر وحضوره

عند الحق فما وجد من الزمان تدريجا يكون وجوده بماضيه ومستقبله في وعاء الدهر دفعة واحدة

دهرية وكذا حضوره عند الباري تعالى ولنا ثانيا بان لوجودات الامور التدريجية اعتبارين احدهما

كونها واقعة في وعاء الدهر حاضرة عند المبدأ الاول والثاني كونها واقعة في افق التقضي والتجدد

وليس فيها باعتبار الاول تعاقب وترتب وانما ذلك باعتبار الثاني فالمستقبل من الزمانيات

ان اخذ بالاعتبار الاول اخيرا انه غير متناه لم ينهض البرهان على استحالته لانه وان تحقق فيه الاجتماع

لا يوجد فيه الترتب وان اخذ بالاعتبار الثاني اخيرا انه متناه لا الى نهاية اخيرة لاستعداد الحكم بالتناهي

انما يجري فيما دخل في الوجود بالفعل في افق التغير والتعاقب لو كان لا سابق على التدريج فالماضي

والمستقبل متساويان في امتناع اللانهاية بحسب الكمية هذا محصل كلامه وفيه افق المبين انه لا

في عدم جريان البرهان في التدريجيات بالاعتبار الثاني لعدم الاجتماع بذلك الاعتبار فيستوي

في ذلك الماضي والمستقبل ولا يظهر فيه الفرق فيما يكون غير المتناهي في جانب الماضي على تقدير ازلية

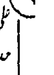
الزمان خارجا من القوة الى الفعل بخلاف المستقبل وهذا انما هو بنفسه انتهاض البرهان في

الماضي على اجتماعه في الدهر وحضوره عند المبدع واذ قد اعترفت بهما بعدم نهوض البرهان بهذا الاعتبار

في المستقبل لفقدان الترتب فالاختيار في استواء الماضي والمستقبل في ذلك اظهر اذ ان في اخذ

اعتبار ينهض به البرهان على استحالة اللاتناهي في الماضي دون المستقبل ولعل الكلام من جانبك

احسنه هذا وكانك قد دريت بما وعيت من معنى التطبيق ان هذا البرهان انما يجري في الماديات
والتمسك به في ابطال التسلسل في العلل لاثبات المبدء الاول من تشبثات المتاخرين ومن يشابههم
وان غلب عليك التقليد وآثرت تقليد الاموات على الاحياء فتذكر ما اسلفنا نقله عن الشيخ
ومقلده ودون هؤلاء فانه مع تعرضه بهذا البرهان التطبيق وتعويله عليه لما نص على عدم تناول البرهان
للامور الغير الطبيعية كان في ذلك حكاية منه على هذا البرهان عدم تناوله لتلك الامور فالزم سقوط ما عول
من ابطال عدم تناهي النفوس المفارقة بهذا البرهان الزام الفلاسفة لتحقق ما اشترطوا في جريان البرهان من
الاجتماع والاتساق فيها اما الاجتماع فلبقائها بعد خراب البدن واما الاتساق فباعتبار ترتب
حدوثها الثاني برهان المسامتة وتقريره على نمط كلام القوم انه لو امكن وجود بعد غير متناه فلنفرض
خط آب غير متناه في جهة ب وخط جد موازيا له متناهيا في الجهتين لكن نصف قطر من كرة
مركزها ج فاذا فرض تحرك الكرة على نفسها تحرك جد من طرف د الذي بازاء جهة ب الى ب
مع ثبات طرف ج اعني مركز الدائرة فصار جد مسامتا لآب الغير المتناهي بحيث لو اخرج لقاطعه
على نقطة ولو قبل الاخراج قد كان موازيا له فيكون المسامتة حادثة ويكون لا محالة في آن
حدوثها على نقطة لا يكون المسامتة عليها مسبوقة بالمسامتة على نقطة اخرى لكن لا يتصور ذلك في
الخط الغير المتناهي اذ كل نقطة فيه تفرض المسامتة معها ولا يكون لا محالة بزاوية حادة عند المركز
والزاوية قابلة للقسمة الى غير النهاية ويكون المسامتة بهذه الزاوية مسبوقة بالمسامتة ببعض تلك
الزاوية على نقطة قبل تلك النقطة فلا يمكن حدوث المسامتة مع الخط الغير المتناهي هف وتقريره انما تم لو
وجب ان يكون للمسامتة الحادثة اول آن توجد فيه حتى تكون المسامتة فيه على النقطة غير مسبوقة بالمسامتة
على نقطة اخرى وليس كذلك اذ المسامتة انما تكون بالحركة فكما لا يكون للحركة اول آن توجد فيه ضرورة
ان الآن لا يصلح ان تقع فيه الحركة فكذلك للمسامتة المتعلقة بها وان شئت مزيد التفصيل فاعلم ان الحركة



59

في حدوثه على ثلثة انحاء الاول بان يكون حدوثه دفعة سواء لم يكن تقارن بالنظر الى نفس ماهيته
كالآن او امكن لكن لم يتفق كموافاة الحدود المفروضة في المسافة فانها لا تبقى زمانا عند استمرار
الحركة الا اذا انقطعت الحركة وكمماسة سطح الخط المفروض حركته بها لنقطة نقطة من الخط الآخر فانها
لا تبقى زمانا ما دامت الحركة وكل من الآن والموافاة والمماسة المذكورة وان لم يكن من
الموجودات بالفعل بل من الاعتبارات المعتبرة لكن مثالك لا ينحصر فيها اذ يبقى زمانا بعدما حدث في آن كالعشق
الكامنة وكالوصول الى منتهى المسافة وكمماسة الخط المقبلة تنقطع الحركة عند مماستها
والثاني ان يكون حدوثه على سبيل التدريج سواء كان على وجه التصرم والتقضي كالزمان و
ما يكون وجوده فيه على سبيل الانطباق عليه كالحركة بمعنى القطع وما يكون وجوده بها على
سبيل الانطباق عليها كالاصوات فلا يكون نحو هذه الامور موجودة في آن اصلا لا آن مبدأ
طرفيه ولا طرف زمان وجوده ولا في آن غيرهما وفي زمان وجوده فلا يتصور لحدوثه آن هو حدوثه
فيه نعم هناك آن هو آن بداية زمان فرضناه الحادث او فرضنا فيه حدوث الحادث كالحركة
والصوت او لا على وجه التصرم والتقضي بل يكون حدوثه في قدر معين من الزمان يسيرا يسيرا او يجتمع الجزء اللاحق
مع السابق فيجوز ان يبقى بعد تمام الحدوث كقدر معين من الزاوية حصل من افتراق خطين
ينطبق احدهما على الآخر بحركة احدهما من طرف مع ثبات طرفه الآخر ولا يجوز ان يكون له
اول آن ابتدء فيه الحدوث نعم لا اول آن تم فيه الوجود والثالث ان يكون حدوثه لا على سبيل الدفعة ولا
على سبيل التدريج بل يكون له المستمر في زمان منقطع من جهة البداية من غير انطباق عليه فلا يكون
موجودا في طرفه ويكون موجودا فيه بتمامه في كل آن من اجزائه المفروض فيه وذلك كالحركة بمعنى التوسط
وما يكون وجوده بها لا بقدر معين من الحركة بمعنى القطع وذلك كمطلق الزاوية الحادثة من حركة احد
المنطبقين من طرف مع ثبات طرف الآخر لا قدر معين منها ومماسة الخط المفروض

حركة بها الخط الآخر المنقطة فيه بهذه المسامتة التي كلامنا فيها فلا يكون لهذا ايضا اول آن
الحدوث اذ وجوده في زمان الحركة وفي كل آن يفرض فيه لم يكن موجودا في آن هو مبدء هذا الزمان
فكان ذلك الآن آخر آنات عدمه السابق ولا يمكن فرض آن يكون تاليا لذلك الآن
يكون هذا الآن اول آن حدوثه بل كل آن يفرض بعد ذلك الآن بينه وبين ذلك الآن
زمان يكون هذا الحادث موجودا فيه فيمكن ان يفرض قبل كل آن يوضع لابتداء الحدوث آن
هو اول من هذا فلا يكون اول فهذا تفصيل ما ههنا في هذا المقام ولنتمم الكلام فنقول كما تختلف
الحوادث في اول الوجود تختلف الزائلة منها في آخره واما الامور التي لا يكون لوجودها
استمرار اصلا كالآن والآنيات فلا يكون جزء منها او من طرفها متقدما وآخر متأخرا فلا اول لها
ولا آخر ان اريد بالاول والآخر المتقدم والمتاخر ولك ان تقول اولها هو آخرها ان اريد
بالاول ما هو السابق عليه وبالآخر باللاحق له واما الامور التي يمتد وجودها سواء كان حدوثها
دفعيا او تدريجيا على سبيل التصرم او لا فعليه اولاها واولاك فقد عرفت ان الزمان وما
ينطبق عليه كالحركة القطعية لا يكون موجودا في آن فضلا عن ان يكون لوجوده اول آن او آخر
آن واما ما عدا ذلك فان كان آنيا فلا يكون له آخر آن الوجود كالصورة فانها تفسد في
آن وهي موجودة فيما قبله من الزمان ولا يتصور آن بعد آن الفساد ولا تفصيل بينهما زمان
حتى يكون ذلك آخر آنات الوجود وكذلك الحركة التوسطية اللازمة للحركة القطعية وان لم
ينطبق عليها كمسامتة الخط للخط الآخر بالموازاة والا فله آخر آن الوجود كالموازاة الزائلة بالحركة
الى المسامتة هذا تمام الكلام في اول آن الوجود وآخره واما العدم فما يكون وجوده دفعيا
كالآن والآنيات والصورة لا يكون له آخر آن العدم السابق وما ليس حدوثه فيها سواء كان
تدريجيا كالزمان والحركة القطعية او لا دفعيا ولا تدريجيا كالحركة التوسطية وما يحصل بها كمسامتة

الخط الملحوظ وبالحركة ما ليس فيه أول آن الوجود فله آخر آن العدم السابق وأما ما يكون وجوده بالتمام دفعيا لكن حدوثه على سبيل التدريج من غير تصرم كقدر معين من الزاوية الحادثة بالحركة فللسابق من عدمه رأسا آخر آن وللسابق من عدم وجوده بالتمام هذا هو الكلام في آخر آن العدم السابق وأما العدم اللاحق فظاهر أن انعدام الآن والآنيات لا يكون إلا أول آن وكذا كل انعدام تحصيل بنفس الحركة كانعدام الموازاة بالحركة إلى المسامتة وكذلك لا محالة يوجد آخر آن الزمان وما ينطبق عليه وكل ما يكون انعدامه بانقطاع الحركة القطعية كالحركة التوسطية وكالصورة الفاسدة عند بلوغ حركة الاستحالة إلى الغاية أو يكون انعدامه بانتهاء حد كمسامتة الخط للخط الزائلة بالموازاة انقطعت الحركة عنده أو استمرت بعد يكون لعدمه لا محالة أول آن وإنما آثرنا التفصيل مع أن أفضى إلى التطويل لما فيه من عصمة الأقدام من أن تخل أقدام من أن تخل فليكن منك على ذكر وقد لاح لي بعناية ربي الحجة في تقويم البرهان وإقامة الحجة وهي أنه إذا تحرك الخط الموازي للخط الغير المتناهي مع ثبات طرف منه يزول الموازاة وتحدث المسامتة قطعا لكن حدوثها بعد الموازاة مع الخط الغير المتناهي محال إذ لو حدثت لكانت في أي آن يفرض مع نقطة من الخط الغير المتناهي لا يتصور المسامتة مع تلك النقطة إلا بالمرور على تمام ما قبلها أعني بالمسامتة مع ما قبلها من الخط الغير المتناهي في جهة عدم التناهي ولا يتأتى ذلك في زمان متناه فيتحقق أن نقول أنه يلزم أن يكون المسامتة غير متناه في جانب فلا يكون حادثة أو أنه يلزم أن يكون بين حالتي الموازاة والمسامتة مع أية نقطة تفرض من الخط الغير المتناهي زمان غير متناه وأنه يلزم أن يخرج المسامتة من القوة إلى الفعل لأنها لا تكون إلا على نقطة ما ولا يكون على نقطة ما إلا بمرور زمان غير متناه بعد الموازاة فلم يكن في الخط مسامتة للخط الغير المتناهي لكن لا على نقطة ما فالبرهان يحققنا إبطال اللاتناهي في الأبعاد مطلقا ولا يتوقف على إبطاله في الأعداد كالبرهان السلمي

وتقريره على ما كان في سالف الزمان هو انه لو امكن وجود بعد غير متناه في جهتين فليفرض خطان
غير متناهيين خارجان من نقطة كساقي مثلث لا يزال البعد بينهما يزداد بزيادة الامتداد فلو امتدا
الى غير النهاية كان البعد بينهما كذلك مع انحصاره بين حاصرين اعترض عليه الشيخ في الشفاء بانا
لا نسلم انه يلزم وجود بعد بين الخطين غير متناه غاية ما في الباب ان يكون التزايد الى غير النهاية لكن ليس
يلزم منه ان يكون هناك بعد زائد الى غير النهاية بل كل بعد فرض فهو لا يزيد على بعد تحته متناه
الا بقدر متناه والزائد على المتناهي بقدر متناه لا بد وان يكون متناهيا وهذا كالعدد يقبل الزيادة
الى غير النهاية مع ان كل مرتبة من مراتبه في النظام الغير المتناهي عدد متناه لا يزيد على مرتبة اخرى
تحتها الا بواحد والجواب ان العقل يحكم قطعا باللزوم بين لاتناهي الامتداد بالفعل وبين لاتناهي الانفراج
المتزائد معه كما ان خروج الامتداد الى اللاتناهي بالفعل يوجب خروج الانفراج المتزائد معه عن التناهي
ومما يصلح منبها على ذلك انه لا ارتياب في ان اخراج خطين محيطين بزاوية الى لا نهاية انما يمكن اذا كان هناك
سطح غير متناه في الجهتين فلو لا استلزام اللاتناهي في الامتداد اللاتناهي في الانفراج لم يحتج الى لاتناهي
السطح في الجهتين مع كون كل من الابعاد المعينة المفروضة بين الخطين في ابعاد الزاوية متناهيا انما يكون قدر
اليه فلذلك فان فسر ذلك في امكان اللازم لم يقدح في المقصود وبالجملة فاللانهاية هٰهنا فرضت حاصلة
بالفعل في الخطين فيجب ان يكون الانفراج بينهما ايضا كذلك بخلاف الاعداد فان اللانهاية هناك ليست
بالفعل بل هي لا تقفية بمعنى ان كل مرتبة يفرض منها يمكن ان يزاد عليها ولا ينقطع انتظام
عندها وقد يفرض زاوية الانفراج كثلثي القائمة حتى يكون الانفراج بقدر الامتداد او ازيد
منه شيئا حتى يكون الانفراج ازيد من الامتداد وحينئذ يكون الامر اظهر وهذا البرهان كما مرت الاشارة
اليه يختص بابطال اللاتناهي فيما فوق جهة **قلت الباب الثاني في المكان** وفيه فصلان

**الفصل الاول** في ماهية المكان تحقيق ماهيته كاد ان يكون من الفطريات ان هناك

بالسكون الجسم فيه وينتقل عنه واليه ويسمى المكان والثقلة شاهدة به ولولاه لم يكن فوق ولا تحت ولم
الحركات الطبيعية بالصعود والهبوط وقد بلغت قوة امره الى ان لم يتخيل العامي ممتنع وجود
شيء لا في مكان ويوجب بعدا قائما بنفسه حتى يوجد فيه الاجسام ثم المكان بلغة العامة
تارة يقال لما يستقر عليه الجسم وتارة على ما يكون فيه وان لم يستقر عليه فيجعلون السهم ينفذ في مكان
فاذا درسوا اطلقوه على ما يسع الشيء لو مع غيره واذا تعمقوا خصوه بما يختص به وهذا ما يبحث عنه
وتفسيرك بما علمت من لوازمه الانتقال الى انه ما يختص بالجسم من غيره دخول فيه او قيام به فهو
اما بعد غير مادي مساو له في اقطاره او السطح الباطن من الجسم الحاوي له المماس للظاهر منه ولما
جسم الحاوي فمن شرع يسير الى المعنى العامي يجد تخيله لغرابة الاحاطة فلا يجعله مكانا حقيقة بهذا المعنى
بل سطحه والاول باطل والا لكان اما فرضيا معدوما ليس بشيء في الخارج وقد لاح بطلانه واما موجودا
مجردا او موجودا هو ايضا باطل اذ يكون متناهيا بالبرهان التناهي فيكون متشكلا لكنه بذاته ولوازمه
لا يصح [illegible] فلا يكون الشكل له من قبل تأثير لوازمه فيجوز تبدل شكله المستلزم لجهة القوة المحوجة الى
المادة فلا يكون مجردا وايضا المانع من التداخل في الاجسام طبيعة البعد لا المادة فلو وجد مجردا
منع من ان يدخله ابعاد الجسم فلا يكون مكانا فالحق هو الثاني واما قول اصحاب البعد ان
وجوده ولو رفع الجسم فطري ولذا اشتهر وشعر اوانه لو كان المكان هو السطح لم يكن لبعض الاجسام
مكان ولكان للطير الواقف في الهواء مع هبوب الرياح متحركا فالجواب منع الاول بل الوهم لاحتياج
الاجسام [illegible] لتعاقبها وانقطاع بعضها ببعض بخلاف الابعاد فظنها انها لما [illegible] وتدار [illegible]
على فرض الابعاد وايضا انما يدرك العامي من البعد التعدد ان الجسم فيجد البعد مع نفاذ الجسم بلا [illegible] واكثر
الوهم لعدم [illegible] الاجسام مكان الحيز المكان للكل ومنع الثالث فان المتحرك بالحقيقة ما يكون مبدأ للانتقال وهذا
كذلك الطير فهو ساكن وان [illegible] الا يتبدل نسبته من امور ساكنة او الذي لو خلى وحاله تحرك على مكانه

حفظا وليس لساكن الفضاء ان يرتبه بما يكون في مكان فاحفظ بما انا اقول ههنا مقامان المقام
الاول في ماهية المكان اعلم ان الشيء قد يتصور بعارض فيبحث عن وجوده قبل تحقيق ماهيته فالمكان
يتصور بما يسكن فيه الجسم وينتقل عنه واليه ويتكلم في وجوده وان لم يعلم بعد ان ماهيته اشياء موهوما
فنقول اما كان ان يكون وجوده ظاهرا وان خالف فيه كثير فنفاه بعضهم واثبته آخرون
في التوهم دون الخارج فكان توهما للاجسام عندهم وذلك من قبيل توهم البارى تعالى عند
هولاء على نحو من توهم المناطق والمراكز للافلاك ويشهد على وجوده اولا النقلة فانها موجودة
بالضرورة وهي مفارقة شيء لشيء وكل ما سوى المكان مما يبقى معها فهي مفارقة المكان وثانيا
ان الشيء انما يصير فوق وتحت بالمكان فلولاه لم يكن هناك فوق ولا تحت والتالي باطل
بالضرورة وثالثا انه لولا ان هناك امكنة موجودة متمايزة لم تختلف الاجسام في حركاتها الطبيعية
بان يتحرك بعضها صاعدا بالطبع الى فوق وبعضها هابطا الى تحت فيكون مطلوبا او مهروبا
ذلك لكنها مختلفة قطعا فان قيل بان النقلة مفارقة الوضع وترتيب الجسم مع غيره من الاجسام
وصيرورة الشيء فوق او تحت انما هو بذلك والمطلوب او المهروب بالحركة الطبيعية انما هو ذلك
فاقول ان ذلك الوضع والترتيب انما كان بحيث يكون الاجسام متراكمة بحيث يكون جسم محاطا بالكلية
بجسم او اجسام يكون لا محالة سطح او سطوح من ذوي محيط بالجسم احاطة تامة ويسكن الجسم فيه وينتقل عنه فقد ثبت
المكان والا فيكون الاجسام متباينة ويكون بينها فضاء متقدر يمكن ان يتحرك الجسم
ويسكن فيه ويختلف بالضيق والسعة لا مجرد اختراع الوهم فلا يكون لا شيئا محضا بل امرا موجودا
بالفعل او بالقوة في محل قابل فيكون هو المكان اذ لا يجب ههنا ان يكون سطحا البتة ولا
موجودا وان يكون بالفعل في الخارج فان السطح الذي يتحقق انه المكان لا يجب وجوده بالفعل
حين يتحرك على ان في ذلك الفضاء يجب ان لا يكون ماديا والا كان جسما وثبت المكان

الاجسام وعادوا الى الاول واذ الم يكن له مادة فالقدر تلزمكم ان يجوز بان يحصل كل شيء في اي شيء اتفق

وقد لاح بطلانه بما قد بلغت تجرد امر المكان في جهة احتمال ان الخلاء مع تجرده عن

لا في مكان وتوجب بعدا قائما بنفسه حتى يكون مكانا ويوجد فيه الاجسام فانكم بعد التحصيل انتما

على ابعاد ممكن الانقياد فيها بنفسه فالتشبه بالحيز على الاجسام والامتناع فانه بغير الاجسام العالم

الثاني في تحقيق ما يشتمل على الالفاظ العامة يطلقون المكان تارة ويعنون به ما يستقر عليه الجسم كالارض

وتارة على ما يكون فيه وان لم يستقر عليه فيقولون ان السهم حين تحركه في مكان مع عدم

الاستقرار عليه ويسمونه مستقرا وقد يسمون فيطلقونه على الشيء الذي يكون مع غيره كالبيت في الدار

كرة العالم وقد يستعملون اذا احاطوا بما تحت الاجسام في الامكنة فلا يكون مكان جسمين الا لكون

جسم في مكان بين مجموعهما فالمتبع اسم ما لا يتبع معه غيره هذا المحصل عن حقيقة ولعلك تميزها

علمت من ان انتقال الى لوازم آخر يكون شيئا كالاقتباس حقيقة الاول اذ جاوز

من كونه بحيث يتبع الجسم الثاني فاما المحصل به فذلك من كونه بحيث لا يتبع معه غيره والثاني

نحو حيز ان يحصل في ذلك الجسم والاتمام به وذلك من كونه بحيث ينتقل عنه الجسم والبر اذا عرفت

ذلك فهذا المعنى الثاني فيه مذهب قبل الشروع في النظر وذلك لانه لما كان ما الجسم

وحيز الوسع كالمفارق او [illegible] الغير المنقسم كالنقطة [illegible] ان ينقسم في جهة كالخط لا يمكن احتواء

بما الجسم بالكلية تبين ان يكون حقيقته هنا السطح [illegible]

كما يقوله اصحاب السطح فعلى الاول يجب ان يكون بعدا مجردا حتى لا يكون قائما بالجسم

المتمكن فيه قائم بصدره او بفضاء يلزم بحصول في ذلك الجسم او قائما به وان [illegible] مادة اخرى

لم يكن حاوية بالجسم اذ يلزم ان يحصل الجسم فيه تداخل الاجسام فلا يكون مكانا [illegible] يجب ان

ليتمكن في اقطاره [illegible] ولا اراد المحصل به وعلى الثاني لم يجز ان يكون

فاما بنفسه لما تعرف في موضعه واما ان يكون قائما بذلك الجسم لا محالة فيجب ان يكون قائما بالغير
فذلك الغير ان لم يكن حاويا لم يجز السطح ايضا فهو اذن سطح الحاوي لا يمكن ان يكون من السطح الظاهر
لانه هو الباطن للغير المماس كمقعر الحاوي الحاوي فانه حاو ايضا والا لم يختص فيجب ان يكون
هو السطح الباطن من الحاوي المماس للسطح الظاهر من المحوي وقد اتضح بهذا ان المكان هو الذي ذهب اليه قوم من
الاوائل من انه سطح لانها تقبل التعاقب صورة تكون في الحاوي مجرد اي مبسوط لا
ليس بتام محيطا كان او محاطا حتى يكون للجرم الاقصى مكان يتحرك فيه وهو بسيط
انه لابد وان يكون لكل جسم مكان وان حركة الفلك وضعية فلا بد لها من مكان كله باطل لان
الفلك الاقصى من الاحتمالين يقال يحتمل ان يكون الجسم الحاوي للسطح لا انا نقول كل
من قليلا من العناية وان لم يرد من البروح الحاوية ان الحاوي
بالاحاطة فلا يجوز ان يكون المكان حقيقة بهذا اي جرم حاوي بل سطحه كما ان الجسم
الاسفل مكانا له الاول حتى ما يستقر عليه الجسم بل سطحه فليتفطن في الاحتمالين فنقول ان
فكونه بعدا غير مادي مساويا للجسم في اقطاره باطل الاقطار ان فراغا موهوما ليس
الخارج فقد تبين بطلانه واما ان يكون بعدا مجردا موجودا كما ذهب
للفارق والمادي كما هو راي جمهور الاشراقيين وهو المشهور من افلاطون فان المكان قد يعرى
ما التعاقب
كالهيولى وتارة الجسم باطل وجود
المجرد مطلقا وذلك لانه يجب ان يكون متناهيا التناهي فيكون متشكلا
فان بلوازمها موجودة في كل جزء فيقتضي حدا ان المجرد كل
ولم يكن كل جزء فاذا لم يكن احد الشكل من ذاته ولوازمه جاز بالنظر اليه تبدل الشكل

المستلزم لحيثية القوة المحوجة الى المادة على ما تقف عليه بالجملة ليس البعد الا بصورة جسمية لها ولا يمكن توهم المقدار مجردا عنها وقد قامت البراهين على لزوم الهيولى لها وعلى ما قررنا البرهان ههنا لا يكاد يغير احتمال مخالفة البعد المجرد للابعاد الجسمانية بالماهية شيئا والثاني منهما مخيل لو لكان البعد مجردا وذلك لان الاجسام متمانعة عن التداخل بالضرورة وامتناعه عنه ليس للمادة ولا لسائر الصور والاعراض التي انما تقبل الوضع بالعرض بل لطبيعة البعد والامتداد والا لزم ان الخط والسطح اذ بها امتدادان في بعض الجهات دون بعض فاذا ضيف اليها بعد يجانسها في جهة الامتداد زادا ولم يدخل المضاف في تلك الجهة في المضاف بخلاف جهة اللاامتداد والجسم اذ هو امتداد في الجهات يزيد بالزيادة في اي جهة كانت فلا يدخل فيه ما يجانسه في جهة اصلا وهكذا يجب ان يكون حال ذلك البعد مع الابعاد الجسمانية لا يجدي تجريده عن المادة وحجر اطلاق الجسم عليه شيئا فلو وجد بعد مجرد منع من ان يحل الاجسام فلا يكون مكانا واعلم ان الوهم اذ قد منع فيه تخيل البعد المجرد ونفوذ الاجسام فيه بادا واستمع البرهان القاضي باستحالته بحيله كما ذكره ديوسوش في برك يكيده ان البعد المجرد يجوز ان يخالف البعد بالماهية فلا يلزم من امتناع تداخل الابعاد الجسمية بعضها في بعض امتناع حلول الابعاد الجسمية في البعد المجرد فينبغي ان لا تصغي اليه فلتعلم ان طبيعة البعد المقداري المتسق في الجهات نوعية محصلة انما تختلف دون الفصول على اني اقول ان اختلفا بالماهية لكنهما اشتركا ان التسنن في نحو المسوحية والمساحة يتمادى لها على السواء ولا تخالف باختلافهما في الماهية ولذا يمسح احدهما بالآخر ويعرف قدر البعد الذي بين اطراف الاناء بمساحة الماء الذي يسعه وبالعكس ويجري بينهما نسبة المساواة والمناوتة كما بين جسمين ومن جسم وسطح او سطح وخط فاذا زيد احدهما في المساحة على الآخر زادت المساحة واذا نقص نقصت فكما ان المساحة

بعيد جزء من مساحة بعدين ومساحة جسم جزء من مساحة جسمين كذلك مساحة بعد او مساحة جسم جزء من مساحة مجموع بعد وجسم فلو تداخلا كان الكل مساويا للجزء في المساحة فاستقم ثم ان الاجزاء المفروضة في البعد المجرد متمانعة عن التداخل فيما بينها فلان يمنع من ان يداخلها الابعاد الجسمانية اولى فلعل ما يقنع الناظر وان لم يفحم المناظر واذا بطل الاحتمال الاول بشقيه تعين الثاني وهو ان يكون المكان هو السطح الباطن من الحاوي المماس للسطح الظاهر من المحوي كما هو رأي المعلم الاول والمشائين اعلم ان لاصحاب البعد مقالات منها ما يكاد يزيغ المتعلم ويقلقه لو لم ينبه على فساده فلنورده اولاً ونبطله ثانياً قال اصحاب البعد الموجود منهم خاصة ان وجوده وتوسع الجسم وكذا حلول الاجسام فيه مفطور عليه البداهة فان الناس كلهم يحكمون بان الظروف الاناء بعداً يتعاقب عليه الماء والهواء ويبقى بعينه معهما فلا يكون هو القائم بهما بل هو المكان بهما ولا يحتاج في اثباته برهان او رد لابطاله سفسطة تعارض حكم الفطرة فلا يتكلف الجواب عنه وكانهم من بينهما سموه مفطوراً اي مفطوراً عليه البداهة اما او لانه مفطور عليه لا موهوم لانها اول ما فطر من ذوات الاوضاع حتى ان الشيخ حكى ان استوديس الشاعر لما اراد ان يجد في شعره عن مبدأ الخلقة لم ير ان يقدم على وجود المكان شيئاً فقال ان اول ما خلق هو المكان ثم الارض الواسعة وقالوا كلهم لو كان المكان هو السطح المذكور فلو حوى كل جسم جسم لذهبت الاجسام لا الى نهاية وهو باطل فيجب ان ينتهي الى جسم لا يحويه جسم فيلزم ان لا يكون له مكان وقالوا ايضاً انه لو كان المكان هو السطح المذكور يكون الحركة هي المفارقة من سطح كذلك الى آخر فالطير الواقف في الهواء مع هبوب الرياح يكون متحركاً لتبدل السطوح من الهواء عليه وكذا الحجر الواقف في الماء الجاري وقالوا ايضاً لو كان المكان هو السطح لكان المسافر المضروف ظاهره بكرباس كنا وان ساح مشارق الارض ومغاربها والجواب عن الاول انه لا ادعاه

اب البعد للوجود من فطرة البداية عليه فيه ذلك بل انما هو من اشتداد الوهم

الاجسام متحركة والابعاد متماثلة فاذا تعاقبت الاجسام على مكان تعاقبت فيه ابعاد

لكن الوهم تنبه لتعاقب الاجسام لتخالفها فالتبس عليه الامر في الابعاد لتشابهها فظن ان بعداً

باقية وكذلك تنبه لانتقال جسم بجسم آخر يخالفه فيجد مكان الاول بدون الثاني ومكان الثاني

بدون الاول ولا تنبه لانتقال بعد باخر لتشابه الابعاد فيحسب تساويهما بالمكان

فتوهم ان المكان هو البعد وبهما سبب آخر وهو انه لما يدرك العامي من الهواء الجسمانية

البعد مع تبدل الجسم بالعكس كما سيأتي وحق الثاني وهو الزام ان لا يكون لشيء من الاجسام

ذلك فان بطلانه غير ضروري ولا مبرهن عليه لعم الوهم انما الف من الاجسام ان يكون لها مكان

ان كل جسم له مكان بل يتوهم ان كل موجود له مكان فلما لا يكون رعيه هذا الحجر لا يكون ذلك

حكما اليه وحق الثالث وهو حديث الطير مع لزوم تحركه يمتنع ان التحرك حقيقة هو مطلق تبدل

الامكنة على تمكن بل المتحرك حقيقة ما يكون مبدأ الاستبدال غيره لكذلك الطير المذكور

فلا يكون متحركاً وسيأتيك زيادة تحقيق لهذا ان شاء الله تعالى والا فهل يكون ساكناً ان اريد

بالساكن ما لا يتحرك ومن شانه الحركة او ما لا يتبدل نسبته من امور ساكنة او الذي حصل

رحاله وترك عليه مكانه حتى كان ساكناً فان اريد به ما يكون في مكان حيناً ما

بساكن كما انه ليس بمتحرك ايضاً والتقابل بين الحركة والسكون ليس يمنع ارتفاعهما فلعل

ان الحركة هو مجرد تبدل المكان فليكن الطير المذكور متحركاً بهذا المعنى وانما يستشنع

ذلك لتفهم من المتحرك غير هذا المعنى تبدل الامكنة عليه بمثيرة للمعاد دون الانقياد

عدم تبدل الامكنة عليه فافهم حقق في حسانهم وحق الرابع وهو لزوم سكون المسافر اذا

ما يقابل الحركة الاينية الحقيقية فلتمنع بطلانه فان العرف انما اقتضى كونه متحركاً في

في الجملة وان اريد به ما يقابل الحركة مطلقا فلا نسلم لزومه فانه متحرك في الوضع بالنسبة الى الامور الخارجية ومعنى المكان العرفي اعني ما يكون فيه الجسم ولا يكون مختصا به كالصندوق للدرة

**قلت الفصل الثاني في ابطال الخلاء** واذا تحقق ان المكان هو السطح المذكور فلا يجوز خلو عن متمكن ما لان الحشو اما ان يكون لاشيئا محضا وهو باطل لقبوله المساواة والمفاوتة او بعدا مجردا وقد ابطلناه ومما يبكت به اصحاب الخلاء انه لو كان لم يمكن فيه حركة على خلاف ما يقولون به اذ لو فرض فيه حركة قاطعة مسافة محدودة بميل معين وتكون لا محالة في زمان وفرض حركة بمثل ذلك الميل في مثل تلك المسافة في الملاء ويكون البتة زمانها ازيد من زمان الاولى وفرض ايضا حركة في ملاء ارق منه يكون نسبة معاوقته للمتحرك الى معاوقة الملاء الاول كنسبة زمان الحركة في الخلاء الى زمان الحركة في الملاء الاول ولا شك ان الزمان يتفاوت حسب تفاوت المعاوق فيلزم ان يكون زمان الحركة في الملاء الارق كزمانها في الخلاء فتكون الحركة مع المعاوقة مثلها لا معها ولا يحتاج في هذا الى ان يجعل للمعاوقة على النسبة المذكورة استحقاق وجود اذ يكفينا انه لزم على تقدير وجود الحركة في الخلاء مساواة حركة لا في معاوقة الحركة في معاوقة على نسبة لو كانت موجودة والاولى ما يبكت به اصحاب الخلاء في القول بان ما ليس بمحسوس ليس بجسم في الظن العامي كما فيه هواء ليس فيه جسم عندهم وانما هناك ابعاد خالية واذ نبهوا بان اللمس مما يحكم بوجود الهواء لمقاومته اللامس فمنهم من رجع ومنهم من اصر زاعما ان الهواء وان لم يكن خلاء صرفا فانه بلا مخالطة للخلاء بشبهات اضطرته الى اثباته منها انه لولاه لم يزد حجم الماء المجمد بالاذابة ويلزم تحرك العالم بتحرك جسم او انما يتحرك الى ملاء يجب انتقال الماء الى آخر حتى يصل الى مكان هذا والا دار بل الى آخر حكمه كذلك وايضا يجب ان يملأ ما خلاه ويلزم جراوره اذا رفعنا باطن اصبعنا عن سطح املس مما يحيث لا يتخللها ثالث فانما ينتقل ما يملأ ما بينهما من الاطراف مختنقة على الكل

يجب خلو الوسط وتخلل الاولى ان يكون الجسم بمادته قابلا للمقادير المختلفة وجاز ان يتخلخل او يتكاثف فيقبل مقدارا ازيد او انقص فيتخلخل الماء بالاذابة ويتكاثف قدام المتحرك ويتخلخل خلفه. لنا بيان ارتفاع الاصبع انما هو بالحركة ولا بد لها من زمان فيتحرك فيه الجسم من الطرف الى الوسط

**اقول** اصحاب البعد الموهوم قاطبة مع بعض اصحاب البعد الموجود منهم ابو البركات من المتفلسفة جوزوا الخلاء اعني مكانا ليس فيه متمكن والبعض الآخر منعوه لا مع اصحاب السطح احالوه واذ قد حققنا ان المكان هو السطح المذكور فنقول في احالة الخلاء انه لو جاز خلو السطح عن متمكن فحشوه اما ان يكون لا شيئا محضا او موجودا قابلا لقبوله المساواة والمفاضلة فيكون بعدا مجردا وقد ابطلناه ولو شئت قلت لكن التالي بقسميه باطل اما الملازمة فلان السطح ان الخلاء ان زيد فيه لا شيئا محضا لانه يقبل المساواة والمفاضلة فان سلب عنه ذلك لا يكون كما هو معلوم لانا انما نمنع وجود المكان خاليا عن المتمكن والامكنة متفاوتة في المقدار فلا يكون لا شيئا محضا بل بعدا مجردا وقد ابطلناه واذ ابطلناها فننقل الكلام الى حشوه والحجة التي توجب تمسك اصحاب الخلاء وتشترك في التمسك بها اصحاب البعد والسطح انه لو كان خلاء فلنفرض فيه حركة قاطعة لمسافة محدودة بميل معين حتى يكون لا محالة في زمان ثم لنفرض حركة بمثل ذلك الميل مثل تلك المسافة في ملاء ويكون البتة زمانها ازيد من زمان الاولى ولنفرض حركة اخرى بمثل ذلك الميل في مثل تلك المسافة في ملاء ارق من الاول يكون نسبة معاوقته الى معاوقة الملاء الاول كنسبة زمان الحركة في الخلاء الى زمان الحركة في الملاء الاول ولا شك ان الرقة تزداد حسب التفاوت المتفاوتة فيلزم ان يكون زمان الحركة في الملاء الارق كزمانها في الخلاء فيكون الحركة مع المعاوقة مثل الحركة لا مع المعاوقة لا يقال المحال انما لزم من فرض الحركة في الخلاء لا من تجويز الخلاء فجاز ان يكون المحال هو الحركة فيه لا نفسه لانا نقول اولا ان الحجة كما اشرنا اليه

مبنية على اعتراف الخصم بجواز الحركة في الخلاء وثانيا انا كما اومأنا اليه انما نقول بخلو المكان
مع بقاء امارات المكان فيه فلو التزم احد انه على تقدير الخلو منسلخ عن امارات المكان فلا كلام
معه وقد يقال ان الحركة في الخلاء وان لم تمكن في نفس الامر لكنها ممكنة بالضرورة على تقدير
وجوده بل لو وجد المكان الخالي لكانت الحركة فيه اسهل فليتأمل فيه واعترض على الحجة
بان المحال لم يلزم من مجرد فرض الحركة في الخلاء بل مع فرض المعاوقة على نسبة مخصوصة
فجاز ان يكون المحال هو تلك المعاوقة او اجتماعها مع الحركة في الخلاء والجواب انا لا نحتاج
الى ان نجعل للمعاوقة على النسبة المذكورة استحقاق وجود لانا نقول ان زمان الحركة
في الخلاء يكون مساويا لزمان حركة في معاوقة ما لو كانت موجودة وهذه المقدمة صادقة
اذ ضمنا صدقها وكل حركة في الخلاء فهي حركة في عدم معاوقة وهذه المقدمة ايضا صادقة
وكل حركة في عدم معاوقة ثابت مساوية لحركة في معاوقة على نسبة ما لو كانت موجودة
فيلزم من هذه المقدمات ان لا حركة في الخلاء هي مساوية الزمان لزمان حركة في معاوقة
ما لو كانت موجودة ويلزم منها ومن الاولى ان لا شيء من الحركات في الخلاء بحركة في
الخلاء هف كذا ذكره الشيخ اقول يمكن تحرير الجواب بنمط آخر بانا لو جعلنا محل الكلام
حملية هي ان الحركة مع معاوقة مثلها لا معها يرد عليه ما ذكرتم فان ذلك لا يلزم من فرض
تحقق الخلاء والحركة فيه فقط بل مع فرض معاوقة مخصوصة ايضا فجاز ان يكون استحالة اللازم
لاستحالة المعاوقة المخصوصة لا لاستحالة الخلاء او الحركة فيه لكنا نجعل المحال اللازم صدق شرطية
هي انه لو امكنت معاوقة مخصوصة كانت الحركة في معاوقة كهي لا معها فلا يرد ذلك لان
الشرطية كاذبة بالضرورة ولازمة لتقدير وجود الخلاء والحركة فيه على ما بينا فيلزم بطلان
ملزومها ولا يتوقف لزومها على امكان معاوقة مخصوصة كيف ولا يستلزم صدقها تحقق ذلك مكان

اذ صدق الشرطية لا يستلزم صدق المقدم لا يقال لا نسلم كذب الشرطية لان ليسا الزمان

حينئذ لا الكل اذا كان المقدم محالا جاز ان يستلزم المحال فيصدق الشرطية لانا نقول بما ذكرت

ولكن المشتغلون بالجدال يتوسلون به الى التشكيك حيثما كان على عمياء لكن يجب

ان يعلم ان المستدل باستحالة التالي على كذب الشرطية بل نعلم كذبها بالضرورة كما نعلم

كذب قول القائل لو كان الجسم عرضا لكان واجبا بالذات وليس كل محال يستلزم

كل محال واعترض ابو البركات على الحجة بانه يجوز ان يكون قدر معين من الزمان بازاء

نفس الحركة فيكون ذلك محفوظا في الحركات ويزيد قدر آخر بالمعاوقة ويتفاوت القدر الزائد

بتفاوتها فالحركة في الخلاء مثلا يكون على القدر الذي بازاء نفس الحركة والحركة في الملاء

الغليظ على ذلك القدر مع زيادة وفي الملاء الرقيق على ذلك القدر مع زيادة اقل من

الزيادة الاولى بقدر نقصان معاوقة هذا الملاء عن معاوقة الملاء الاول وهذا الاعتراض

في غاية السقوط لانه لا يمكن استحقاق القدر المعين من الزمان لنفس الحركة فليفرض حركة

في ذلك الزمان وتكون لا محالة في مسافة ومنطبقة على الزمان والمسافة وكل منهما يقبل

القسمة لا الى نهاية وبانقسام ايهما شئت ينقسم الباقي منهما وينقسم الحركة ايضا فيكون

في جزء من الزمان وجزء من المسافة جزء من الحركة وجزء من الحركة ايضا قد وقعت حركة

في اقل من ذلك الزمان فلم يكن استحقاقه لنفس الحركة ثم ربما يناقش بان قطع مسافة

معينة في خلاء كان او ملاء يكون لا محالة بميل معين فيمكن ان يكون زمان الحركة بذلك

الميل والمسافة ويكون ذلك محفوظا في كل حركة بذلك الميل في ذلك القدر من المسافة ويزداد

الزمان باعتبار معاوقة قوام الملاء للميل ويتفاوت هذا الزائد بتفاوتها والجواب ان الحركة

اية مسافة كانت انما تستدعي مطلق الزمان اذ اي قدر يفرض من الزمان بازاء نفس الحركة

فی مسافة یمکن ان تقع حرکة فی تلک المسافة فی اقل منه بازدیاد القوة والطبیعة انما تقتضی الحصول
فی المکان فکیف تقتضی التراخی فیه لکن لما کانت مفارقة للمکان لا تتمکن من الوصول الیه بدون
الحرکة اقتضت الحرکة فی المسافة التی بینها وامّا تحدید زمان تلک الحرکة فکلّا فان ای
حدٍّ یفرض منه تکون الحرکة فی اقل منه اسرع وهی بالطبیعة الیق ولیس للسرعة حدّ تنتهی
الیه فالمیول الطبیعیة لا یمکن ان تتحدد بها حدّ من السرعة وان اختلفت قوة وضعفا
وانما یظهر التفاوت بینها عند المعاوقة فیختلف انکسارها بالمعاوقات وحینئذ تتحدد حد
من السرعة وتتفاوت بتفاوت المعاوقة فاذا فرضت حرکة فی مسافة معینة یتحدد من
السرعة متعین باعتبار قوة الطبیعة ومعاوقة المعاوق فلا محالة تتحدد بها زمان منطبق
علی المسافة محدود باعتبار المسافة والقوة والمعاوقة فاذا انتصفت المسافة مثلاً
مع اتحاد القوة والمعاوقة انتصف الزمان واذا انتصفت القوة مع اتحاد المسافة
والمعاوقة تنتصف السرعة وتضاعف الزمان واذا انتصفت المعاوقة تضاعف
السرعة وتنتصف الزمان وبالجملة اذا اختلف ای واحد من الثلثة فقط اختلف الزمان
بحسبه کان الکل انما تتحدد به لا ان قدرا منه یکون بازاء الباقی فیکون محفوظا وقدر آخر بازاء
المختلف فیختلف بحسبه فقد لاح انه لا بد فی تحدید الزمان فی الحرکات الطبیعیة من معاوق کذا فی
القسریة اذا کان القاسر طبیعة بقی ههنا اشکالان حجّ یصانا ولهما انهم یستعملون هذه الحجة
فی مقامین تارة فی اثبات المعاوق الخارجی فی ابطال الخلاء بفرض حرکة فی خلاء وحرکة
فی ملائین یکون نسبة معاوق الارق منهما الی معاوقة الآخر کنسبة زمان الحرکة فی الخلاء
الی زمان الحرکة فی الملاء الآخر فیکون زمان الحرکة فیه کزمان الحرکة فی الخلاء فیکون الحرکة
مع معاوقة مثلها بلا معاوقة کما عرفت وتارة فی اثبات المعاوق الداخلی

في الحركة القسرية وجوب ميل طبيعي وذلك بفرض تحريك قاسر واحد جسما خاليا عن معاوق وميلا
طبيعي في مسافة محدودة وثانيا مع معاوقة ميل طبيعي وثالثا يكون نسبة ميله الى الميل
الثاني كنسبة زمان الحركة الخالي الى زمان حركة الثاني فيكون زمان حركته كزمان حركة الخالي
وتكون الحركة مع معاوقة كلا معها ويرد عليه في المقامين ان الحجة انما تنهض على اثبات
مطلق المعاوق لا على خصوص شيء من قسميه لا على كون المعاوق الخارجي ملاء فنقول
في المقام الاول ان فرضت الحركة في الخلاء بلا معاوق تمنع جواز ذلك اذ لا بد في تحديد
زمان الحركة من معاوق وان فرضت مع معاوق داخلي او خارجي غير قوام الملاء فالحركة
في الملاء ان فرضت بدون ذلك المعاوق فلا استحالة في مساواة زمان الحركة في
الملاء الارق لزمان الحركة في الخلاء اذ كل منهما مع معاوق لكن المعاوق في احدهما
خارجي اعني قوام الملاء وفي الاخرى غيره داخلي او خارجي وان فرضت معه فلا نم
لزوم مساواة زمان الحركة في الملاء الارق لزمان الحركة في الخلاء لان الزمان قد تعين
قدر منه بازاء تعين المسافة والقوة المحركة والمعاوق المشترك فيكون هذا القدر محفوظا
في الحركات ويزيد في الملاء بسبب معاوقة قوام الملاء قدر آخر ويختلف هذا القدر الزائد بحسب
قوام الملاء فيكون في الملاء الارق اقل منه في الملاء الغليظ وحينئذ لا يكون زمان الحركة
في الملاء الارق مساويا لزمان الحركة في الخلاء لان نسبة زمان الحركة في الملاء الارق
الى زمان الحركة في الملاء الغليظ كنسبة مجموع المعاوق في الحركة في الملاء الارق الى
مجموع المعاوق في الحركة في الملاء الغليظ لا كنسبة فضل المعاوق في الحركة في الملاء الارق
على المعاوق في الحركة في الخلاء الى فضل المعاوق في الحركة في الملاء الغليظ على المعاوق
في الحركة في الخلاء حتى يكون زمان الحركة في الملاء الارق كزمان الحركة في الخلاء ولو كان

نسبة زمانی حرکتین کنسبة فضل للمعاوقین فیهما علی المعاوق فی ثالثة لم ینحصر عدد المعاوقات فی حد اذ کلما فرض اشتراک ثلث حرکات فی معاوقات مخصوصة واکتفی فی احدیهما

تلک المعاوقات وفرض فی اخری معاوق زائد علی حد من القوة وفی الثالثة معاوق ضعیف یکون نسبته الی المعاوق الاول کنسبة زمان الحرکة الاولی الی زمان الحرکة الثانیة والتقدیر ان نسبة الزمان الی الزمان کنسبة فضل المعاوق الی فضل المعاوق

لزم الخلف وفی المقام الثانی ان الحرکة بلا معاوقة المیل الطبیعی ان فرضت بلا معاوق اصلا نمنع جوازها وان فرضت مع معاوق خارجی کقوام الملاء مثلا فالحرکة مع معاوقة المیل ان فرضت بلا معاوقة خارجیة فلا استحالة فی مساواة زمان الحرکة مع معاوقة المیل الطبیعی الاضعف لزمان الحرکة بلا معاوقة المیل اذ کل منهما معاوق لکن المعاوق فی احدهما داخلی وفی الاخری خارجی وان فرضت معه فلا نم لزوم مساواة زمان الحرکة مع معاوقة المیل الاضعف لزمان الحرکة بلا معاوقة میل بمثل ما عرفت الطریق الخامس اذا استعملت فی ابطال الخلاء فی الامکنة المتحددة کما بین السماء والارض کما مرت ان تتم بشهادة البدیهة بانه ان وجد هناک خلاء وارسل حجر منفصل من الارض تحرک لا محالة الی السفل ولیس هناک معاوق داخلی لان الطبیعة فی البسیط لا یتصور فیها المعاوق الداخلی والا کانت هناک قوی متخالفة او اقتضت قوة واحدة امرین متضادین ولا خارجی ایضا لان المعاوق الخارجی اما قوام الملاء وقد فرض عدمه واما غیره والضرورة قاضیة بعدم توقف حرکة ذلک الحجر من الارض علی معاوق غیر الملاء فیلزم ان تکون حرکة بلا معاوق اصلا فلیتامل فیه واما اذا استعملت فی ابطال الخلاء مطلقا فلا نسلم جواز ان لا یکون فیه حرکة طبیعیة لشاهد اجزاء بل ارادیة او قسریة راجعة الیها وحینئذ یجوز ان یتحد الارادة وتمایل الحرکة من

والبلور على ما يجوز لكن الشيخ قال ان النفس ايضا انما تحرك باحداث ميل مختلف بالشدة والضعف
ثم ان ذلك يحس مع تسكين المقاوم للحركة كما يحس في المتحرك طبعا اذا قووم في جهة
الحركة وذلك الميل يختلف بالقوة والشدة وبما ذكرنا يلزم الميل الطبيعي انتهى ولا تتم
الحجة ايضا اذا استعملت في اثبات الميل الطبيعي لان معاوقة الملاء موجودة في حال
الخلاء فيها غنى عن المعاوق الداخلي في تحديد قدر من الزمان ولا يلزم تساوي زمان
الحركة مع معاوق الميل لان الحركة بلا معاوقة الميل واى فرق بين الحركة الطبيعية في الملاء
والحركة القسرية المفروضة بلا معاوق طبيعي في الملاء ايضا فان كلا منهما حركة تقتضي
مع وجود معاوق خارجي وعدم معاوق طبيعي فما بال الاولى جازت دون الثانية هذا
الاح لي الى الآن ولعل الله تعالى يحدث بعد ذلك امرا وايضا ان المعاوق الخارجي للخلاء
الذي يعلو به محدد انما يكسر من قوة الميل او النفس القوة الطبيعية للمتحرك انما تكسر ضعيف قوة
للارض فوقه الارض مثلا ايضا يكسر قوة الميل فان عنوان طبيعة المتحرك والتماس مع يد من القوة
لا يكفي في تحديد الميل لانها وان كانت في غاية الضعف انما تقتضي الحصول في المكان
على اقصر ما يمكن فليكن مع المعاوق الذي يثبتونه ايضا كذلك لان الميل المحصل هناك
المعاوق بميل طبيعي او قسري حدث فيه ضعف بسبب ذلك المعاوق فهلا قالوا ان الميل
انما يقتضي الحصول في الحيز في اقصر ما يمكن فلا يتعين الزمان فعليهم بيان الفرق بين الصورتين
وهذا المقام لغموضه حقيق بتامل دقيق عسى الله ان يأتي بالفتح او امر من عنده كما قيل
انه لعل الفرق هو ان الطبيعة قوية كانت او ضعيفة تقتضي الحصول في المكان فلا تقتضي حركة
وليس هناك امر آخر يقتضي التراخي وما في صورة المعاوق فالطبيعة تقتضي الحصول
والمعاوق فيهما فاذا لم يقو على منعها بالكلية اوجب التراخي بقدر قوته وهذا في غاية ما يرجى

٧٨

٧٩

حينئذ فى المعاوق الخارجى لا سيما الملاء فانه ليس هناك ... بل الميل بحاله والمعاوق
بنفسه المعوقة عن مقتضاه من عدم الحركة واما المعاوق الداخلى فى الميل القسرى مثلا فيكسر قوة
الميل ويتحدد به ميل ضعيف فجاز ان يذهب الى عدم تحدد الزمان به والله اعلم انه كما ذكره
الشيخ اول ما خيل الخلاء لاصحابه كون الهواء وذلك ان الظن العامى كون ما ليس بجسم ولا
جسم فليس بموجود ثم ظنهم فى الاجسام الموجودة كونها مبصرة وما ليس بمبصر ليس بجسم فخيلوا
الهواء جسما والاناء الذى فيه الهواء ليس فيه عندهم شى بل ابعاد خالية فاول من ازال
تخيلهم اراءهم ان الزقاق المنفوخة تقاوم اللمس فظهر لهم بالحس ان الهواء جسم ثم الذين
لم يقنعهم ذلك منهم من جعل الخلاء اذا كان فيه خلاء صار ملاء ومنهم من اصر على تخيله
زاعما ان الهواء وان لم يكن خلاء صرفا فهو ملاء مخالط للخلاء بشبهات اضطرته الى اثباته منها
انه لولاه لم يكن حجم الجسم يزداد تارة وينقص اخرى من غير مداخلة جسم آخر والتالى باطل فان
القارورة المصة يزداد حجمها بالاذابة والمذاب ينقص حجمه بالانجماد وانما ذلك لان هناك خلاء فيتسع ذلك
بتباعد الاجزاء حتى يكون بينها خلاء تارة وتقاربها بحيث تملأ ذلك الخلاء اخرى ومنها
انه لولاه لتحرك العالم بتحرك جسم لان المتحرك انما يتحرك فى مكان مملوء بجسم آخر فلا
يمكن ان ينتقل اليه الا الى ما فيه لامتناع تداخل الاجسام بل ينتقل الى ما فيه ولا يكون انتقاله
الى مكان هذا الاول لتوقف انتقال هذا من مكانه الى مكان ذلك على انتقال ذلك من مكانه
الى مكان هذا وبالعكس فليتأمل فى ذلك بل انما يكون انتقاله الى ملاء آخر فلا بد لذلك الملاء يجب
ان ينتقل الى ملاء آخر الى ان يتموج العالم كما من قدام المتحرك ايضا يجب ان يملأ المكان الذى
خلاه المتحرك غيره ولا يكون الملاء الى ما كان بينها انتقل اليه هذا الماء عن غيره كذا الكلام
فى مكان ذلك الغير وهلم جرا الى ان يتموج العالم كله من خلف المتحرك مثلا ومنها انا اذا فرضنا

سطح يتصل من احدهما على الآخر ثم يفصل احدهما عن الآخر دفعة كما اذا الصقنا ... بين
سطحين صفحتين متلاقيتين فنقول ان يلزم الخلاء او التداخل ... ان يلزم منه ذلك لان ما بين الصفحتين
انما يصل الى الوسط بعد الطرف بالتدريج فحين كونه في الطرف يكون الوسط خاليا ... ثم
ان الامام الرازي اثبت استواء السطح بان عدم استوائه اما لاختلاف اجزائه
الاجسام او للمسامات فيه والاول ان يكون بسبب سطوح صغار يتصل بعضها ببعض
لا على الاستقامة بل على الزاوية ولا بد من انتهائها الى سطوح صغار مستوية والا لزم
التركب من الغير المتناهي ... يحصل المسامات وان لم يكن لا بد من ان يحصل من كل سطحين سطح
متصل بالاجزاء كون السطح مركبا من ... ونحن انما ... الامام في نفي الخلاء
على ان الشبهة لا توقف الا على وجود سطحين مستقيمين يمكن ان يفترقا وان لم يستويا
لوجود ذلك ولم يكن يسعه ان يرجع الى ان الحاصل غير ان لا يكون اختلاف الاجزاء في التقعر
والتحدب بسبب سطوح صغار يتصل بعضها ببعض على الزاوية بل يكون انما يتميز
هناك الاسطح واحد منحن فيه تقعيرات وتقببات من غير زاوية بحيث لا يوجد السطح
المستوي والمستدير الا على نقطة او نقطة اما تحليل الشبهتان الاوليان فتمهيدا ان جسم
قابل للمقادير المختلفة على ما يتضح في العلم الاعلى فيجوز ان يتخلخل اي يقبل مقدارا ازيد من
جسم ولا وقوع فرجة خالية بين اجزائه او يتكاثف اي يقبل مقدارا انقص من غير
جزء منه ولا اجتماع اجزائه بعد افتراق كما سيأتي وحينئذ فالجواب عن الاولى انه
يتخلخل بالاذابة ويتكاثف بالانجماد وعن الثانية انه يتكاثف ... الى قدام المتحرك
عن بعض مكانه للتحرك ويتخلخل الجسم الذي خلفه فيملأ مكان المتحرك من غير ان يكون
مكان يتحلل الثالثة بان تفارق السطحين انما يكون بالحركة ولا بد لها من زمان فيتحرك

٨٠

٨١

فی ذلک الزمان جسم من الطرف الی الوسط وتحقیقه ان الاماسة الحاصلة بعد المماسة وان کانت
حاصلة فی زمان الحرکة وکذا فی آن یفرض فی ذلک الزمان غیر الآن الذی هو طرفه من جانب البدایة لیس
حصولها علی سبیل التدریج والانطباق علی الحرکة حتی لا یکون طرف حصولها آنا اصلا لکنها انما تحصل
بالحرکة ولیس لحدوثها اول آن بل کل آن یفرض فی زمان الحرکة کان قبله جزء من زمان الحرکة وکانت فیه
اللامماسة لجواز ان یتحرک فیه الجسم المالی من الطرف الی الوسط فعلیک بالتامل الصادق **فکلت**
**الباب الثالث** فی الحرکة بالشعریة بمعونة الحس بحیث یتجرد عند العامة فی المحسوسات وان کان
ضیاعا عن آداب النظر فی اقتناصه بیان ان الالفاظ المستعملة بما تطلق بنحو من الاشتراک علی
معان مختلفة فاذا ریم البحث عنه فمما یتعین المراد الی قول ضابط لیفصل المفهوم الجلی وان
لم یکن فی نفسه اوضح بل مساویا لذلک الجلی واجتنب عما یشبه الدور تمییز اللازم وتمهیدا لما
ان تبتنی علیه الاحکام وتمرینا للمتعلم بصناعة التعریف وذلک مثل تفسیرنا الحرکة فان الموجودات
یستحیل ان یکون منها شیء بالقوة من کل جهة والا کان کونه بالقوة ایضا بالقوة بل منها ما هو
بالفعل من کل وجه وما هو بالفعل من جهة وبالقوة منها من اخری فهذا قد یکون خروجه الی الفعل
دفعة وقد یکون بتدریج وهذا ما نعنی بالحرکة وان کانت تطلق علی کل خروج وعلی خروج این
ولولا ان الدفعة والآن والتدریج وقولنا یسیرا یسیرا انما یدرک عند درک الزمان و
الزمان عند درک الحرکة لکان علینا ان نقول انها خروج من قوة الی فعل لا دفعة او
فی آن او تدریجا او یسیرا یسیرا لکن کل ذلک ینطوی علی نحو دور فسلک مسلکا آخر وذلک ان کل ما هو
بالقوة من وجه ولها ان یخرج الیه فکما ان حصوله کمال له کذلک توجهه الیه هذا اول بالنسبة الی ذلک وکمالیته
للشیء انما هو من حیث کونه بالقوة فی ذلک فی هذا ایضا فانه انما یکون متحرکا بالفعل ما دام هو باقیا فیما تحرک
الیه غیر واصل الیه بعد فهو ایضا بالقوة ظاهر ان حصته من الحرکة نفسها غیر فارغ بعد عن تحصیلها بخلاف

سائر الكمالات فالحركة هي كمال اول لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة لا من اي جهة كانت
فانه يكون لما بالقوة كمال آخر جوهري او عرضي لا تعلق له بكونه بالقوة ثم ان اسم الحركة يطلق على
معنيين احدهما الحركة بمعنى القطع وهي الامر المتصل المعقول اتصاف المتحرك به بين المبدء و
المنتهى بالضرورة ويتم بالوصول الى المنتهى وهي وان كانت موجودة في الاعيان لكن لا
على قرار الذات واجتماع الاجزاء بل على التقضي والتصرم على حدو ظرفها اعني الزمان فان كل
هي ولا شيء من الاجزاء المفروضة فيها الثابتة في الحقيقة لها بحسب الوجود بالعيني موجودة
في آن وانما لها الوجود القائم الحاصل في آن في الاذهان فقط وثانيهما الحركة بمعنى التوسط
وهي كون الشيء بين المبدء والمنتهى بحيث يكون في كل آن يفرض بعد المفارقة عن المبدء
وقبل الوصول الى المنتهى في حد من المسافة لم يكن فيه قبل ولا يكون بعد وهذا
معنى واحد غير منقسم دائم للمتحرك ما دام متحركا وليس وجوده في الزمان على سبيل الانطباق
عليه بل كل آن يفرض في ذلك الزمان يكون موجودا بعينه فيه وقد يتشكك في وجودها
بان المتحرك ما لم يصل الى المنتهى فبعض اجزاء الحركة البتة لم يوجد بعد والا يوجد الشيء قبل وجود جزئه
واذا وصل انتهت الحركة وبان الجسم موجود في آن انتقاله من السكون الى الحركة ولا يتصف
بواحد منهما فيلزم الواسطة وفي القضايا لها بانها منقسمة الى ماضية ومستقبلة والا توجدان معا
بل احدهما فقط ولا يتصل موجود بمعدوم وبان الحاضر في الوجود وهي غير متجزية وبعدها
حاضرة اخرى كذلك فتركب الحركة من امور غير متجزية وفي وحدتها انه كيف يتاحد حقيقة
من امور يستحيل اجتماعها في الوجود وبان وحدتها منوطة بوحدة الزمان والمتحرك بالمم
متحركا كان شطر من حركته مضى وشطر باق فلا يتاحد زمانها ويزاح الاول بانها موجودة
لا في آن الانتهاء ولا في شيء من الآنات المفروضة في زمان وجودها بل في كل ذلك

الزمان والوجود مطلقا اعم من الوجود فی الآن بذلک یخل الثانی فان الجسم من حیث وجوده فی آن لا یصلح للاتصاف بالحرکة والسکون والواسطة انما یلزم لو انتفیا عما یصلح للاتصاف بهما والثالث بانها موجودة توجد بها فی زمان واحد فان انقسمت کانقسام الی ماضیة ومستقبلة لم تکن واحدة منهما معدومة مطلقا بل فی الآن وانما یمتنع الاتصال بین الموجود والمعدوم الصرف والرابع فانه لا حاضرة بمعنی الواقعة فی آن حاضر وکل من الماضیة والمستقبلة موجود فی الماضی والمستقبل وان حدثنا فی الآن انحاش اذ لیس ذلک امورا بالفعل لیتم منها حرکة واحدة بل الوهم یحللها الی اجزاء ممتنعة الاجتماع وانما یستحیل ذلک فیما هو قار الذات موجود فی آن او فی زمان بلا انطباق علیه والسادس ان الانقسام الی المضی والاستقبال بالنسبة الی آن مفروض لا ینافی وحدة الزمان والحرکة وبالجملة فانما ینهض الا فیه علی نفی الوجود فی آن ما للحرکة الواحدة المتصلة ونحن لا نثبت لها وجودا کذلک انما ذلک للحرکة التوسطیة **اقول** الحرکة وما ضاہاها مما یدرک بمعونة الحس یتحرط عند العامة فی المحسوسات وان لم یکن محسوسا بالذات بی وان کانت لجلائها غنیة عن استعمال الفکر فی اکتسابها لکن ربما یکون الالفاظ المستعملة بازائها تطلق باشتراک او نقل او تجوز علی معان مختلفة بحیث ربما یقع اشتباه فی المراد بها لهذا العارض فاذا ارید البحث عنها فی تعلیم الفلسفة قصد فی تعیین المراد بها الی قول ضابط ای مطرد منعکس یکون فیه تفصیل للمفهوم المجمل لذلک الاسم لیرتفع الاشتباه ویتمیز المراد وان لم یکن هذا القول فی نفسه اعرف من المعرف بل ربما یکون اخفی منه لولا ذلک العارض وربما یکون فیه تمهید لما یبنی علیه الاحکام اذ ربما یکون للشیء احکام مبنیة علی جهات متضمنة فی مفهومه لا یتبین تبرتها به الا اذا فصل الی تلک الجهات وهذا القول وان لم یکن حدا او رسما حقیقیاً

لكن يبقى فيه ما يراعى في التعريفات الحقيقية كالطرد والعكس كما مر ولا الاحتراز عما يشبه الدور
من جهة نقض الحدود فيه صريحا او ضمنا تمرينا للمتعلم لصناعة التعريف على انه عسى ان يقيم
القسمة او ذا قبل قسيمها وذلك مثل تفسيرنا الحركة فان الاشياء الموجودة لا يمكن ان يكون شئ منها
بالقوة من كل وجه وهذا ما كان حقه ان يسلم ههنا ويبين في الفلسفة الاولى لكن
لتعلقه الموثق في بيانها نقول لو كان شئ بالقوة من كل وجه لكان وجوده في نفسه بالقوة
فلا يكون شيئا موجودا بالفعل هذا خلف ولكان كونه بالقوة ايضا بالقوة وهو مع انه خلاف
المفروض يستلزم كون القوة حاصلة له وغير حاصلة بل الموجودات منحصرة في قسمين منها
ما يكون بالفعل من كل وجه كالباري تعالى ومعلولاته المفارقة ولا يتصور ذلك ههنا الا
ان يصدق به حيث تبرهن ومنها ما يكون بالفعل من وجه ولا اقل من كونه موجودا
او متصفا بالقوة ويكون بالقوة من وجه آخر ثم من شان كل ذي قوة ان يخرج منها الى
الفعل المقابل لها وما امتنع الخروج اليه بالفعل فلا قوة عليه فقد يكون خروجه اليه دفعة وقد يكون
بتدريج وهذا الاخير هو الذي يراد بالحركة عند الفلاسفة والاحق الاولى نعرف التدريج بعده
الحكمات قد يطلق على كل ما يقع في زمان قليلا في كل معلوله يتعلق على الخروج الاول من المطلق الذي بين ان هو كان علينا
ان نقول في تفسير الحركة انها خروج من قوة الى فعل لا دفعة او لا في آن او تدريجا او يسيرا يسيرا
الا ان التدريج وقولنا يسيرا يسيرا يؤخذ في حدها الزمان والدفعة يؤخذ فيها الآن والآن يؤخذ
في حد الزمان والزمان لا يتحدد الا بالحركة فكل ذلك يشتمل على نحو من الدور
فلذلك سلك المعلم الاول في تعريف الحركة مسلكا آخر وذلك ان كل ما هو بالقوة من وجه ولم
يتحرك ويتدرج الى ذلك الوجه حتى يكون له بالفعل فلا ان يحصل له بالفعل كمال له اذ هو بازاء ما
يتوجه من القوة ويحصل نحو من الفعلية كذلك تحركه وتدرجه اليه اذ هو فعلية بازاء ما قوة

قوة فربما يكون المتحرك بالقوة ثم تشبيه بالفعل والقيا انما يحصل المتحرك الى كمال الذي تحرك اليه بالتحرك
وما به يحصل الشيء الى كمال الكمال له وهذا الكمال اعني التحرك اول بالنسبة الى ذلك الكمال الذي تحرك
اليه وكمالية هذا الشيء انما هو من حيث كون الشيء بالقوة من جهتين احديهما من جهة كونه بالقوة في
ذلك الكمال الذي تحرك اليه اذ لو لم يكن قوة عليه بل كان ممتنعا له او حاصلا بالفعل لم تحرك اليه
وثانيهما كونه بالقوة في هذا الكمال الذي هو التحرك فان المتحرك اذا صار متحركا بالفعل فهو ما كان
بمعنى المتوسط الذي نشرحه حاصلا له تاما بالفعل لكن نظن بحسب ظاهر الامر انه يكون بعد بالقوة متحركا ذو
من جهة الحركة المتصلة التي سنبينها فانه لم يصل الى المنتهى لم يحصل الحركة المتصلة تماما واذا وصل انقطعت
فهو ما دام متحركا غير فارغ بعد عن تحصيل الحركة وهذا بخلاف سائر الكمالات فالحركة كمال اول لما هو بالقوة
من جهة ما هو بالقوة فليست كالكمالات التي لا تتفرع عنها كمالات اخر حتى تكون هي اول بالنسبة اليها الاشياء الا ان
منفردة عن كمالات اول لحركة هو لا الكمالات التي هي لما هو بالفعل من كل جهة ولا التي هي لما هو بالقوة
من جهة لكن لا من جهة ما هو بالقوة اذ ربما يكون لما هو بالقوة كمال جوهري كالانسانية او عرضي كالاسود
لا يتعلق بكونه بالقوة بل يكون غير مناف للقوة ما دامت موجودة ولا الكمال اذا حصل لم تحققت
مفهوم اسم الحركة فاعلم انه يطلق على معنيين احدهما الحركة بمعنى القطع وهي الامر الممتد من المبدأ الى المنتهى
بالضرورة المسافة التي يتحرك بها بين المبدأ والمنتهى وهي الوصول الى المنتهى وجودها في الاعيان
لكنه لا على قرار الذات وباجتماع الاجزاء حتى تكون موجودة في آن ما بل على التقضي والتصرم
فلا يكون موجودة الا في زمان فكل من الحركة القطعية والزمان موجود متصل في ذاته منطبق على الآخر
بحيث اذا جزئ احدهما تجزئ الآخر بحسبه ليكون كل جزء من الحركة واقعا في جزء من الزمان
بل ان يعرض في الزمان فان الزمان هو ليس ظرفا بحسب وجود الزمان في الاعيان لا جزء منه فالحركة
بحسب وجودها في الاعيان ... بل وجه مشترك بين ... في الزمان ... قبلية ... ماضيا

بالنسبة الى جزء آخر بعده وسبقه بالا كذلك وتنقسم الحركة الى ماضية ومستقبلة باعتبار
انقسام ظرفها ويكون عروض هذه القبلية والبعدية لاجزاء الزمان لا بالذات ولما فيها من الحركة بالذات
وبالعرض ولا يكون الزمان كالحركة ولا شيء من اجزائهما موجودا في آن ما وهذا هو معنى كون الزمان و
الحركة غير قارين في الاعيان واثباتها بالوجود القار في الاذهان فقط والمعلم الاول والشيخ الرئيس انما
يثبتان الوجود القائم في الاعيان من الحركة القطعية ويثبتانه لها في الاذهان فقط انما يثبتان في الوجود
الحاصل في الآن عينا في الاعيان كما تشير اليه كلامهما والثاني من المعنيين للحركة الذي يجري عليه
الاسم واقعا عليه هو التوسط وهو كون الشيء بين المبدأ والمنتهى بحيث يكون في كل آن يفرض بعد المفارقة
عن المبدأ وقبل الوصول الى المنتهى في حد من المسافة لم يكن فيه قبل ولا يكون فيه بعد لا انا نعلم قطعا ان
للمتحرك في زمان التحرك في كل آن يفرض في ذلك الزمان حالة لا تكون له في زمان السكون ولا
في الآنات المفروضة وتلك الحالة ليست هي الحركة القطعية لانها لا توجد في الشيء من الحدود فيها
في آن بل هي ما ذكرناه وهذه حالة واحدة بسيطة مستمرة ما دام الشيء متحركا وليس فيها تغير اصلا نعم
تتغير حدودها بالعرض لكن لا يعرض كون المتحرك متحركا لانه في حيز معين من الوسط والا لم يكن متحركا عند خروجه
منه بل لانه متوسطا على الصفة المذكورة وتلك الحالة ثابتة في جميع حدود ذلك الوسط ولا
ان فيها حدودا مشخصة موجودة بالفعل واكوانا فيها كذلك في آنات كذلك وآن
الكون بين المبدأ والمنتهى امر عام الكل من تلك الاكوان فلا يكون موجودا بالفعل الا متشخصا
باحدها فانه لو كان كذلك لزم اما تتالي الآنات وتركب المسافة من اجزاء لا تتجزى
واما اثبات الحركة فيما بين الآنات بل ليس هناك الا كون واحد في زمان واحد متعلق
بمتحرك واحد في مسافة واحدة فهو امر شخصي غير منقسم مستمر الوجود ولكن على سبيل السيلان بحيث
ان فرض في المسافة اجزاء اختلف نسبة ذلك الكون الواحد الى تلك الاجزاء ليس

ذلك اختلافا فانه يوجب تكثر المعنى فى نفسه البتة ولا يقتضى يوجب اجزاء فيه كما يوجب فى الحركة القطعية اذ
ليست نسبة هذا المعنى الى المسافة نسبة انطباقية ولا وجوده فى الزمان كذلك بل كما هو بعينه موجود
فى مسافة ما وزمان يقطع فيه المتحرك تلك المسافة كذلك هو بعينه موجود فى كل جزء يفرض من تلك
المسافة وذلك الزمان بل فى كل حد يفرض فى المسافة وكل آن يفرض فى الزمان فانه وان
لم يكن فى وجود هذه الحالة من مسافة وزمان ممتدين على الاتصال لكن ليس كل ما لا يوجد الا
ويوجد معه شئ لا يوجد الا فيه ثم ههنا شكوك صعبة قد عرضت لبعض اليونانيين كزينون الشيخ
مثل زينون الاكبر وكال برمانيدس من شيعتهم من اصحاب افلاطون حتى توهموا ان لا وجود للحركة
المتصلة الواحدة ووجه الشبهة نحو نفى وجود الحركة تارة ونحو نفى اتصالها اخرى ونحو نفى وحدتها
ثالثة والمرجع واحد اما التشكيك فى وجود الحركة فمن وجهين الاول ان المتحرك ما لم يصل الى المنتهى
فبعض اجزاء الحركة البتة لم يوجد بعد والشئ لا يوجد قبل تمام وجود اجزائه فلا وجود للحركة
قبل الوصول واذا وصل المتحرك الى المنتهى انتفت تلك الحركة قطعا فلا وجود لها فى آن
الوصول وبعده ايضا فانتفى وجودها مطلقا والثانى ان الجسم موجود قطعا فى آن انتقاله من
السكون الى الحركة وهو فى ذلك الآن غير متصف بواحد منهما فيلزم الواسطة بينهما وهى منتفية
عند القائلين بوجودها واما التشكيك فى اتصالها فمن وجهين ايضا الاول انها منقسمة عندكم
الى ماضية ومستقبلة ولا توجدان معا فان كانت واحدة منها موجودة تكون الاخرى معدومة
ولا يمكن اتصال بين الموجود والمعدوم والثانى ان الموجود منها هى الحاضرة ضرورة ان الماضية
زالت والمستقبلة لم توجد بعد والحاضرة غير متجزية والا فلا يكون اجزاؤها مجتمعة ضرورة بل يكون
بعضها ماضية وبعضها مستقبلة فلا تكون بتمامها حاضرة وهف واذا كانت الحاضرة
هى الموجودة بالفعل تكون متحازة فى الوجود ثم اذا زالت هذه تلحقها حاضرة اخرى غير منقسمة كذا

٨٨

فتركبت الحركة من امور غير متجزية متمايزة في الوجود واما التشكيك في وحدتها فمن وجهين الاول ان الحركة يمتنع اجتماع اجزائها في الوجود ومن المستحيل ان تتألف حقيقة واحدة من اجزاء ممتنعة الاجتماع الثاني ان وحدتها مشروطة بوحدة الزمان كما سياتي فلو كانت واحدة كانت في زمان واحد ولا شيء من الحركة كذلك اذ كل حركة فانما يتوهم لها وجود دائم المتحرك بين المبدء والمنتهى وهي حينئذ منقسمة الى ماضية زمانها ماض ومستقبلة زمانها مستقبل فلا تكون في زمان واحد فهذه تشكيك ويندفع الاول بان ما ذكرتم انما يقتضي وجود الحركة في آن الوصول وكذا في كل آن يفرض في زمان كون المتحرك بين المبدء والمنتهى والملزوم منتف اذ وجودها في ذلك الزمان على سبيل الانطباق عليه بحيث يكون مجموعها في مجموعه واذا انطبقت في الوهم يكون كل جزء من الحركة في جزء من الزمان لكن تلك الحركة ولا من اجزائها التي كل منها حركة ايضا في آن اصلا الا في آن بعد طرف ذلك الزمان فان يفرض فيه امر مشترك ممتنع من فان الوجود مطلقا اعم من الوجود في الآن فيمكن الشيء موجودا في الآن من الزمان وربما يكون الشيء بل يكون موجودا فيها وقد عرفت ذلك فيما مر بل يكون موجودا مع خلوه عن الآن لان الآن كما يشتمل ذلك بعده بيانا ويندفع التشكيك الثاني ايضا بما عرفت انه لا يكون بحركة لا جزء من حيث وجوده في آن الانتهاء فالحركة فلا يتصف بالسكون فمع السكون بعدم الحركة فيمن شانه الحركة لا يلزم من ذلك ليلها وانما يلزم لو انتفيا عما يصح الاتصاف بهما واما الثالث فلان الحركة موجودة بوحدتها في زمان واحد ليس في الحركة لا في الزمان جزء بالفعل ولا آن فيه ايضا فاذا فرض ان في الحركة وانقسم الزمان بحسب الوهم الى ماض ومستقبل كانت الحركة ايضا ماضية ومستقبلة لكن لم تكن واحدة منها معدومة مطلقا بل في الآن مع الآخر وانما يمتنع الاتصاف بهما الوجود والعدم في

۸۹

لا يمتنع وجودهما في زمانين متصلين لا يكون شيء منهما موجودا في آن ولا في زمان آخر ويتضح ذلك بحال الجسم بالقياس الى المكان فانه متصل واحد موجود في مكان واحد فاذا جزي في الوهم الى جزئين كانا غير مجتمعين في المكان ويكون كل منهما موجودا في مكان يوجد فيه الآخر وكذا في الحد المشترك بين المكانين ولا يلزم من انتفائهما اتصال الموجود بالمعدوم مطلقا واما الرابع فلما عرفت من انه لا حركة في آن فلا يكون هناك حركة حاضرة اي واقعة في آن حاضر بل هي اما ماضية بالنسبة الى ذلك الآن او مستقبلة فكل من الماضية والمستقبلة والآن كانتا معدومتين في الآن فهما موجودتان في الزمان الماضي والمستقبل لا يقال اذا قيل بالوجود في الماضي فاما ان يراد ان وجوده مقارن بوصف المضي فيكون موجودا ومعدوما معا اذ لا معنى للمضي الا الانقضاء او ان وجوده كان مقارنا بوصف الحضور ثم زال وجوده بزوال الحضور فيجب ان يكون موجودا في آن فما لا يكون موجودا في آن لا يكون موجودا في الماضي وتفصيله ان وجوده لو كان مقارنا بوصف المضي فهو متصف في الآن بالمضي فيلزم ان يكون موجودا في الآن وان كان مقارنا بوصف الحضور لزم ان يكون له وجود في آن من الآنات وقس على ذلك حال المستقبل وبعبارة اخرى الشيء اذا استلزم احد الوصفين ولم يجامع وجوده شيئا منهما لم يوجد اصلا والحركة تستلزم المضي او الاستقبال اذ هي لا تتصف بالحضور اصلا ولا يجامع وجودها شيئا منهما لان الماضية الآن ليست بموجودة الآن والمستقبلة الآن ليست بموجودة الآن فلا وجود لها في الخارج اصلا لانا نقول الزمان والحركة متصلان في انفسهما فليس فيهما ماض ولا مستقبل الا اذا فرض آن في الزمان فيكون ما قبله من الزمان ماضيا وكذا الحركة الواقعة فيه وما بعده مستقبلا وكذا الحركة الواقعة فيه فكل من الماضي والمستقبل

انما اتصافه بالمضي او الاستقبال بالاضافة الى ذلك الآن لا مطلقا والحكم بالمضي او الاستقبال
بالاضافة اليه ثابت له في نفسه وانما لا في ذلك الآن فقط والاتصاف انما هو باعتبار
التقدم على ذلك الآن فانما يأتي الوجود فيه فالماضي من الزمان موجود في نفسه
لا في ذلك الآن ولا في شيء من الازمنة والحكم عليه بالمضي والاتصاف بالنسبة
الى ذلك الآن صادق في ذلك الآن وفي جميع الازمنة والماضية من الحركة موجودة
في الزمان الماضي والحكم بمضيها بالنسبة الى ذلك الآن صادق فيه وفي جميع الازمنة
وقس عليه الاستقبال واما الخامس فلان الحركة ليست بمركبة من اجزاء موجودة
بالفعل اصلا لكنها لاتصالها يمكن للوهم ان يحللها الى اجزاء واذ هي غير قارة الذات
لا توجد في آن البتة بل وجودها في الزمان على سبيل الانطباق عليه فيكون اجزاؤها
التحليلية ممتنعة الاجتماع بل بعضها متقدمة على بعض آخر ولا استحالة فيه بل انما يستحيل
ذلك فيما يكون قار الذات موجودا في آن او في زمان من غير انطباق عليه واما السادس
فلان الزمان ليس في نفسه منقسما بالفعل الى ماض ومستقبل حتى يصادم ذلك وحدة
الزمان ووحدة ما يشترط في وحدته وحدة الزمان اعني الحركة بل كل من الزمان والحركة
المنطبقة عليه متصل واحد في نفسه يجوز للوهم ان يحللها الى قسمين او اكثر واعلم انه لما كان
منشأ هذه الشكوك واشباهها الى نفي الوجود في الآن عن الحركة القطعية المتصلة الواقعة قال
المعلم الاول حل ذلك بان الوجود القائم في الاعيان للحركة التوسطية دون القطعية
واتفق في هذا الحكم اثره الشيخ الرئيس في اجزائه واشار اليه بذلك اذ انما نقول بالوجود القائم
الحاصل في الآن للحركة التوسطية ولا تتمشى الشكوك فيها اذ هي موجودة بعينها في زمان
كون المتحرك بين المبدء والمنتهى وفي كل آن يفرض في ذلك الزمان وليست تتقسم

٩١

والا منفصلا بل هي غير موجودة واما الحركة القطعية فلا تثبت لها في الاعيان وجود اتا ما حاصلا
في الآن ويسكونهم انما تبطل الوجود المستكمل في الآن وزعم المتفلسفة من المتأخرين
انهم راموا نفي وجود الحركة القطعية عن الاعيان مطلقا وان لا وجود لها الا في الاذهان
وتوهموا ان ذلك هو سبيل التفصي عن الشبهات وهو تجحة المتفلسفة ومذهب الفلاسفة
بل زعم كثير منهم ان الموجود من الزمان ايضا هو الآن السيال الذي هو بازاء الحركة
التوسطية ويرتسم منه في الاذهان زمان ممتد كما يرتسم من الحركة التوسطية حركة قطعية
والموجود في الاعيان انما هو راسمهما ولعمري ان ذلك كله فرية على الفلاسفة بلا مرية
كما تفطن بذلك قبل بعض خيرة الاخشين بالمهرة السابقين والدليل على ذلك
اولا انه خلاف ما مهدوه من الاصول في كثير من الفصول فهم يقسمون الكم الموجود في
الاعيان الى القار وغير القار ويصرحون بوجود الزمان الممتد في الاعيان ويستدلون
عليه كما ستقف عليه في موضعه ثم انهم اطبقوا على ان الزمان هو مقدار للحركة المنطبقة
عليه قائم بها وبهذه الحركة هي القطعية فيجب ان تكون هي ايضا موجودة في الاعيان
واطبقوا على انهما غير قارين وما ذلك الا بحسب الوجود العيني واما الوجود الذهني
فهما قاران فيه قطعا وان كان حدوث ارتسامهما في الذهن تدريجا ثانيا ان التشكيك
انما هو في اتصال الوجود تدريجا مطلقا سواء كان في الاعيان او في الاذهان ثم لو
ارتسام الحركة والزمان في الاذهان تدريجا فلا يجدي نفي الوجود العيني شيئا بحسب الرجوع
في تحليل عقدة التشكيك الى ان الوجود مطلقا اعم من الوجود في الآن حينئذ ترتفع
الشبهة عن وجود الحركة والزمان في الاعيان **قلت** واذ لابد لها من قابل هو المتحرك
وفاعل هو المحرك ولا تجد ان لا امتناع ذلك مطلقا كا تبين في الفلسفة الاولى وصلوحها

لان الجسم الطبيعي من حيث هو جسم قابل لها ليس شيئا على البتة لاستوار الهروب عنه والمطلوب اليه وكذا الابد من مبدا و منتهى للفعل او بالقوة وتكون منه واليه ويجب ان لا يجتمعا من حيث بها كذلك وان جاز ان يتحدا بالذات وكذا ان من مبدا اذا وما يجري مجريهما التقع هي فيها و من ثم ان تتعددا فهي متعلقة بهذه الستة وهي وان لم نعلم فيها صريح النطع اطنو فالبراءة عن شبه التشكيك فهي احرى بان تكون مقولة ان نفعل عبارة عنها لا عن النسبة اليها اذ يبعد ان تعد النسبة اليها مقولة وتهاسع انها لا تندرج في مقولة واما الظن بمن ان الحركة في كل مقولة هي من تلك المقولة ففي كل من الكم والكيف والاين والوضع اما هو سيال هو الحركة في تلك المقولة بل من الجواهر ايضا سيال هو الحركة في الجوهر فمن خلاف العقل فان الشيء الموضوع في السواد لا اشتداد يشتد اذ لو لم يبق السواد الاول عند الاشتداد وفقد وحدث سواد اشد وان بقي فلم يكن سيالا كما زعموا بل ان كان من المراتب كيفية فيما العقد تمام ذاتها الخاصة فيكون اختلافها بالفصول على ما تبين في مظانه فلا يبقى النوع فضلا عن الفرد والحقيقة من الجنس لا تبقى مع تبدل الفصول بل لا تبقى هي ولا الحصة من النوع مع تبدل التشخصات ومراتب التزيد في الكم وان كانت مشتملة على العقد الاولى زيادة لكنها متمايزة في الوهم دون الوجود فيكون بعد تمام الزيادة فرد سيخرج اما كان قبل الا فيها ومتعرض في كل ان بينها نحو ما ينقرض في آن آخر وبالجملة فلا يكون للمتحرك حينما يتحرك امر محصل بالفعل ما يتحرك فيه بل له حالة بين صرافة القوة ومحوضة الفعل وينقرض له في كل آن فرد متوسط بين ما يحرك منه وما يتحرك اليه مغايرا لما ينقرض في آن آخر اما بالنوع او الصنف او الشخص فهذا معنى الحركة في مقولة وقد لاح بذلك انها لا تاتي في الجوهر اذ لابد لها من موضوع باق متحصل بالفعل في ذاته غير متحصل له بالفعل حينما هو متحرك فرد ما فيه

الحركة والهيولى لا تحصل بصورة موجودة بالفعل فان استمرت بعينها لم تكن حركة والا تبدلت ذات الموضوع ولم يكن للحركة موضوع باق محصل بخلاف الاستحالة مثلا اذ الموضوع لا يحتاج في قوامه الى الاعراض فجاز ان لا يكون له حين التحرك امر محصل بالفعل من الكيفيات المتوسطة ولا كذلك الهيولى بالنسبة الى الصورة فان خروجها من صورة الى اخرى لا يكون الا دفعة الا ان الحال في نحو تقلب المني في اطواره حتى يكون حيوانا ربما توهم ان في الجوهر حركة لكن للمني تكونات تفصل ما بين كل اثنين منها استحالات في الكيف والكم فانه يستحيل يسيرا يسيرا وهو مني الى ان تخلع عنه صورة المنوية ويصير علقة ثم كذلك الى ان يصير مضغة وبعدها عظاما وعصبا ونحو ذلك ثم الى ان تقبل صورة الحيوان فهناك حركات وتكونات كثيرة واما المقولات التي تجري كمتى وان يفعل وان ينفعل فلا حركة فيها ايضا وانا اطلعك على حقيقة الامر في ذلك وهو ان التدرج لا يمكن ان يفرض فرد منه في آن بل لكان له متى في اجزاء الزمان فلا يكون الموضوع بحيث يفرض له في كل آن يفرض فرد منه لا يوجد قبل ولا بعد فلا حركة فيه واما الحركة التوسطية فهي اشق لم تنطبق على الزمان لكنها باقية بشخصها في زمان التحرك فلا يكون للمتحرك في كل آن فرد منها لم يكن قبل ولا بعد واما ما يتوهم من ان الشيء ربما يكون لا يفعل او لا ينفعل ثم يتدرج منه الى ان يفعل او ينفعل وايضا قد يتدرج من فعل او من انفعال الى ضده وكذا من ضعيف بطيء من احدهما الى شديد سريع وبالعكس ففي الصورتين حركة فسخيف اذ التدرج في الاول انما هو في اكتساب الهيئة التي بها يصح ان يصدر الفعل والانفعال واما الثاني فبين الضدين منها زمان سكون عند منتهى الاول واما الثالث فالتدريج فيه انما هو في السرعة والبطوء وهما كيفيتان واما الاضافة فهي لا تتحقق بذاتها بل تلحق مقولات اخر فان كانت الحركة فيها حقيقة بالذات كانت فيها بالعرض والا فلا واما الجدة فانما هي نسبة الجسم الى ما يشمله ويلزمه في الانتقال

فالمتبدل انما هو الاين لا في المكان وانما تتاتى الحركة في الباقي من المقولات وهي ظاهرة في
الاين وكذا في الكيف لكن يظن وتوهم ان لا حركة في الكيف الا في المحسوسات منه فان قسم الحال
والملكة موضوعه نفس الجسم ونحو القوة واللاقوة تبع اعراضا للموضوع يصير بعضها نحو
القوة وبعضها اللاقوة فيختلف الموضوع واما الاشكال فلا مثل التشدد والتشعث فمن
رفعة ولا يدري انا نقول في نحو الاستقامة والانحناء ليس كما ظنوا فان الموضوع
للحال والملكة نفسها كان او بدنا وجاما يعرض لها من جهة ما هو بالقوة كمال وحد شبهه بل
الموضوع في نحو القوة واللاقوة يوجب ان لا يكون النمو والذبول حركتين مع تخيل ان الموضوع
طبيعة النوع الحافظة للاعراض فما دامت باقية فالموضوع ثابت نعم يشبه ان يكون الانتقال
في الشكل وضعية واما الكم فانما يكون الحركة في المتصل القار منه اما بزيادة منضاف اجتماعا
طبيعيا كما في النمو والذبول او لا بذلك بل بمجرد تبدل المقدار كما في التخلخل والتكاثف ولا
ضير في تبدل الاين فيما في الكل ولا في تبدل القوام في التخلخل والتكاثف اذ لا حجر في اجتماع حركتين
واما الوضع فالحركة فيه كالنهوض الى القيام من القعود وان كان ذلك مع تبدل في الاين
على ان حركة الفلك وضعية ولا اينية ثم اقول ههنا مباحث البحث الاول ان الحركة متعلقة
بستة امور وذلك لانه لا بد لها لكونها عرضا من قابل هو المتحرك ولامكانها من فاعل هو المحرك
ولكونها خروجا من قوة الى فعل تدريجا لا بد لها من مبدأ ومنتهى هما ما منه وما اليه ومن مسافة
هي ما تجري فيها متوسطة بين المبدأ والمنتهى يتدرج فيها ما فيه الحركة ومن مقدار للتدرج
هو الزمان ثم القابل والفاعل لا يتحدان اما اولا فلامتناع ذلك مطلقا كما بين في
الفلسفة الاولى واما ثانيا فلامتناع ذلك ههنا خصوصا لان الجسم الطبيعي من حيث هو جسم
قابل للحركة اي ما هو بالقوة فيه من كم او كيف او اين او وضع وليس فاعلا لتلك الحركة والا لكان

كل جسم متحرك دائما فالكائن للحركة هو ان القابل بمجرد ذاته لا يكون فاعلا فانكان ذلك بنفسه
دائما ولو بشرط تم البيان ان الكائن المدعي ان ذات القابل لا تكون هي العلة الموجبة البتة ولو
بشرط لكن المناقشة فيه تجوز ان يكون الجسمية موجبة للحركة بشرط يوجد دائما في بعض فيتحرك
دائما او احيانا في بعض فيتحرك احيانا ويفقد دائما في بعض فلا يتحرك لكن الفطرة
الجيدة كانها تكفي المؤنة في ذلك فان الجسم من حيث هو جسم يستوي اليه نسب الكيفيات
والمقادير والاين والاوضاع مثلا فلا يكون هو بنفسه طالبا البعض وهاربا عن بعض
باقي شرط اخذته واما المبدء والمنتهى فربما يكونان بالفعل كطرفي مسافة محدودة بالفعل
ابتدأت الحركة من احدهما وانقطعت عند الآخر وربما يكونان بالقوة اما قوة قريبة وذلك
لكل حد من الحدود المفروضة في المسافة التي يتحرك الشيء فيها وقد وصل اليه لكنه لا يقف
عنده فانه انما يصير منتهى بالفعل لو فرض الانقطاع واما قوة بعيدة كحد مستقبل بعد لا يبلغه المتحرك
الآن ليستوفي المسافة اليه حتى يمكن فرض الانقطاع عنده ثم المبدء والمنتهى ربما كانا ضدين
كالسواد المحض والبياض الحق وربما كانا غير الضدين كحدين من الحدود والمتوسطة بين الضدين
الحقيقيين وربما لم يكونا كذلك الا انه لا بد وان يكونا بحيث لا يجتمعان من جهة بهما مبدء
ومنتهى البتة ويوجد بينهما من تلك الجهة امر متوسط يجوز ان يكون نقطة مبدء ومنتهى لحركة واحدة
كما في حركة الفلك مثلا فيكونان شيئا واحدا لكن باعتبارين ويكون بينهما تقدم وتأخر و
مسافة متوسطة البحث الثاني انها من اية مقولة هي ولعل المذهب في ذلك هو الاول
انها الفصل نقول ان معنى الثاني انها واقعة بالاشتراك او بالتشكيك على حركات كل منها واقع
في مقولة ومسافة لمقولة اخرى تنسب اليها الحركة بانها واقعة فيها فان كلا من الكم والكيف
والاين والوضع منه قار ومنه سيال بل الجوهر الصافية قار ومنه سيال فالسيال من

٩٥

كل مقولة هي الحركة في تلك المقولة والثالث انها ليست في شيء من المقولات الا انها تقال
على ما تحتها من الحركات بالتشكيك كما ان الكمال الذي اخذ في رسمها معنى مشكك فلا يمكن ان تجعل
مقولة اي جنسا عاليا لان المشكك لا يكون ذاتيا على ما تبين في موضعه فنقول اما المذهب
الثاني فباطل البتة لان محصله ان الحركة في الكيف مثلا هي كيف يشتد فالمشتد سواد يشتد
وهو باطل بل المشتد ليس هو اشتداد السواد بل اشتداد للموضوع في سواده اذ ليس هناك
سواد يشتد بل انما يشتد الموضوع في السواد ولو كان السواد يشتد فالسواد الاول ان كان باقيا
عند الاشتداد والا فان كان الثاني فالسواد يفسد لا انه يشتد اذ لا بد للاشتداد من موضوع باق
بتمامه معه وان كان الاول لم يكن السواد سيالا كما زعموا على ان كلا من مراتب الاشتداد كيفية بسيطة في
ذاتها مخالفة للسواد الاول ولسائر تلك المراتب بالتمام ذاتها الخاصة وليس شيء منها مركبا من السواد الاول
وزيادة منضافة اليه ومثل هذا الاختلاف لا يكون الا بالفصول على ما تبين في موضعه فلا يبقى النوع
الاول عند الاشتداد فضلا عن الفرد الاول فالحصة من الجنس لا تبقى بعينها مع تبدل الفصول عليها بل
لا تبقى ايضا ولا الحصة من النوع مع تبدل الشخصيات ايضا كما تبين في موضعه هذا واما الكم فلان
التزيد فيه وان كانت منقسمة في الوهم الى القدر الاول مع زيادة عليه لكن الزيادة فيه غير متمايزة في الوجود
فلا يكون خارجة عن تمام التشخص فيكون الحاصل بعد تمام الزيادة فردا من الكم غير ما كان قبل الاخذ في التزيد
ويفرض في كل آن منها فرد غير ما يفرض في آن آخر وقس عليه الحال في الاين والوضع بالجملة فلا يكون هناك
حيثما يتحرك فرد يحصل بالفعل ما يتحرك فيه وقد عرفت انه يفرض في كل آن من الآنات المفروضة في
زمان التحرك فرد من الافراد المتوسطة بين المبدء والمنتهى غير ما يفرض في آن آخر منها فلا يكون
هناك فرد واحد باقيا ما دام التحرك ولا يمكن ان يكون كل من تلك الافراد حاصلة بالفعل
لانها آنيات فيلزم تتالي الآنات ثم هي غير متناهية ومحصورة بين المبدء والمنتهى

فيلزم انحصار غير المتناهي بالفعل بين حاصرين لا ان يكون البعض بالفعل والبعض لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح
بل ان لا يكون شيء منها حاصلا بالفعل المحض بل المتحرك من المقولة التي فيها الحركة حال كونه بين ما بالقوة
وبالفعل بحيث يفرض له في كل آن يفرض في زمان التحرك فرد منها غير ما يفرض في آن
آخر سواء كانت الافراد من صنف او نوع او لا كذلك فظهر بذلك ان معنى كون الحركة في
مقولة هذا لا ان تكون المقولة موضوع الحركة ولا ان تكون الحركة داخلة في تلك المقولة واما
البحث الثالث فيلزم منه ان لا تكون المقولات منحصرة في العشرة اذ اقسام الحركة ليست داخلة في
شيء منها واما ما ذكروا ان الحركة مقولة على ما تحتها من الاصناف بالتشكيك فلا يكون ذاتية لها فلا
يمكن ان تعد جنسا فلفظ الكمال الواقع في رسم الحركة وان كان وقوعه على الجوهر والتسعة الباقية
بالتشكيك لكن الحركة المرسومة بالكمال الاول لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة ليس وقوعها
على ما تحتها من الاصناف بالتشكيك بان تكون تلك الاصناف مختلفة بالتقدم والتاخر في تفسير
معنى الحركة فليس كون النقلة حركة متقدما علة لكون الاستحالة كذلك وان جاز ان يكون وجود النقلة سببا لوجود
الاستحالة كما ان وجود زيد سبب لوجود عمرو ابنه وليس كون زيد انسانا سببا لكون عمرو كذلك
فالحري ان يكون الحق حينئذ هو المذهب الاول اي كيف لا وحينئذ ان ينتقل الى ما ينتهي الحركة او نسبتها اليها وعلى الاول
ان كانت نفس الحركة المطلقة فهو المطلوب وان كانت نفس حركة ما كالنقلة والاستحالة وجب ان يدخل في
عدد المقولات فانه اذا كانت النقلة مقولة يجب ان تكون الاستحالة ايضا كذلك على التعليم ان يكون هذا
عدد والنسبة الى الحركة مقولة وما يلحق الحركة بنفسها ان لم يعد مقولة ولا يخلو فله تحت مقولة الفعل
الثالث ان باقي اربع مقولات تقع فيها الحركة وفي ما سواها لا تقع فنقول اما الجوهر فلا حركة فيه حقيقة وان كان فيه تكون وذلك فيه
قولا مجازيا وذلك لانك قد عرفت ان الحركة تقع مقولة بان يكون للمتحرك فيها حالة متوسطة بين ما بالقوة محضا وما بالفعل
فلا يكون الا محصل بالفعل فيه الحركة بل انما التوسط بين البدء والمنتهى بحيث اي ان يفرض

في زمان التحرك يتعرض لفرد منه مغاير لما يتعرض في آن آخر من غير أن تكون تلك الأفراد حاصلة
بالفعل وهذا إنما يتصور فيما إذا أمكن تحصيل ذات الموضوع بدون تحصيل ما فيه الحركة إذ لا بد للتحرك من
موضوع باق متحصل بالفعل في ذاته فإذا أمكن تحصيل ذات الموضوع بدون تحصيل ما يتحرك فيه جاز
أن يبقى الموضوع متحصلا بالفعل في نفسه ولا يكون له من مجال فيه فرد محصل بالفعل في زمان التحرك كما
في الاستحالة فإن الموضوع هو الجسم وهو غني في تحصله عن الكيف بخلاف ما إذا كان ما يتوهم موضوعا
للحركة إنما يتحصل بما يتوهم الحركة فيه كالجسم والهيولى بالنسبة إلى الصورة فإنها جزء مقوم
وتحصيلها بالذات علة لتحصيل الهيولى المبهمة في ذاتها بالعرض فلو فرضت في الجوهر حركة يكون الموضوع
لا محالة متقدما عليها بالتحصل بصورة ما فإما أن تبقى تلك الصورة بعينها حينما يتحرك فلا تحرك فيها
والجوهر يبقى بعينه فلا حركة فيه وإن تزول فتزول ذات الموضوع هو وإنما المكان هو الجسم وتحصله المكاني
هو الهيولى وبالجملة فلم يبق الموضوع متحصلا بذلك التحصل فلا بد أن يحصل بالفعل صورة متحصلة أخرى
ولا يكون ما فيه الحركة فرد محصل ما دامت الحركة فالطبيعة الجوهرية إذا انعدمت انعدمت دفعة وإذا حدثت
تحدث دفعة فلا يوجد بين قوتها الصرفة وفعلها الصرف كمال متوسط فهذا إنما يتوجه بحسب الفحص الغائر إلا أن
في نحو تقلب المني في أطواره المتعاقبة حتى يكون حيوانا ربما يتوهم أن انتقال المادة من صورة إلى
أخرى يكون تدريجا حتى يظن أن في الجوهر حركة لكن الواضح هو أن هنالك تفاصيل كونات وانتقالات
من صورة إلى أخرى دفعة فهناك بين كل اثنين منها استحالات وانتقالات في الكيف تدريجا
ومتوسطا في الكم … فلا يلزم تتالي الآنيات ولا ذهاب الطبيعة عن التأثير … 
وذلك أن المني يستحيل أولا في الكيف والكم يسيرا يسيرا وهو بعد مني إلى أن يخلع عنه الصورة المنوية
ويصير علقة … إلى أن تخلع عنه … [illegible] … حتى تخلع عنها صورتها
وتصير … [illegible] … فيه

۹۹

كثيرة وشبيهة بها الا فيها القرب للمنتقل عنه في الكون من المنتقل اليه بواسطة الاستحالة فطرح كرة واحدة متصلة بها

المقولات التدريجية وهي التي ان يفعل و ان ينفعل فلا يتأتى الحركة فيهما ايضا وانما اطلعك على هذا الامر في ذلك وهو

انك قد عرفت ان المتحرك في مقولة يكون بحيث يفرض له في كل آن يفرض في زمان الحركة فرد من المقولة لم يكن

قبل ولا يكون بعد فلا بد في التدريجي اما ان يكون في الشيء التي خلا يكون لشيء الا ان لا زمان لا ان يكون مثله الآن كالفعل و

الانفعال او بالجملة لا يمكن ان يفرض في وسطه آن حصل فلا يكون التدريج بحيث يفرض في كل آن فرد منها فلا يكون

متحركا فيه وكيف يتحرك فيه وهو لا يمكن ان يفرض فيه افراد ولو كان له افراد ايضا لم يمكن ان يفرض شيء منها في آن نعم

يمكن ان يفرض له اجزاء متماثلة ومماثلة للكل لكن لا يكون شيء منها في آن يكون الانتقال من جزء الى مجاوره فيقطعه

بذلك امتناع الحركة في الحركة القطعية واما التوسطية فهي وان لم يكن تدريجية منطبقة على الزمان لكنها كما عرفت باقية

بشخصها في زمان التحرك موجودة بعينها في كل آن يفرض في ذلك الزمان فلا يكون للمتحرك منها في كل آن ما لم يكن

قبل وما لا يكون بعد فلا حركة فيها ايضا واعلم انه قد يظن ان في ان يفعل و ان ينفعل حركة لوجوه منها ان الشيء ربما

يكون اولا فعل او قابل الفعل ثم يتدرج يسيرا يسيرا الى ان يصير تام الفعل فيكون الفعل او الانفعال في نهاية ذلك

التدرج كالتسويد والتبييض والثاني ان الشيء ربما يكون فاعلا او منفعلا او انفعالا كالتسخين والتسخن ثم يتدرج الى ان يفعل

او ينفعل ضد ذلك كالفعل والانفعال الاول كالتبريد والتبرد والثالث ان الفعل والانفعال قد يكون ضعيفا بطيئا فيتدرج

يسيرا يسيرا الى ان يشتد و يسرع و بالجواب عن الاول ان التدرج هناك ليس في نفس الفعل او الانفعال

بل في اكتساب هيئة بها يتم التسخين للفعل او الانفعال واما عن الثاني فان التسخين والتبريد وكذا التسخن

والتبرد لا يتصلان بل يكون بينهما زمان سكون عند منتهى الاول منهما كما سيأتي وكذا عن الثالث

فان الشيخ لا يبعد من ان يحصل له انتقال من سرعة بالقوة الى السرعة بالفعل يسيرا يسيرا حركة و سكونا

لما بالقوة من حيث هو بالقوة لكن ذلك في السرعة والبطوء وليستا بحركتين ولا اصليين الانفعالين بل

عارضين لنفسين ... لهما اي الفعل والانفعال التي من شأنه ان تقول عليه ... للحركة كما مر

مراراً من غير حصول ما يحصل بالفعل الا في زمان ليس في كل آن من زمانها تحرك فيه لم يكن قبل ولا يكون بعده
فيجب ان يكون الموضوع للحركة في السرعة او البطؤ حاصلاً بالفعل ثابتاً ويكون له في كل آن فرد
من السرعة او البطؤ الذي سنح كل في النقص عن ذلك حدا فقال ان موضوع الحركة الانفعال
او الانفعال هو الذي يتحرك من الابطاء في الحركة الى الاسرع فيها او بالعكس ان مع الحركة
التوسطية يتحرك من سرعة الى بطؤ مثلاً ولقائل ان يقول لا يمكن موضوع التوسطية يتحرك
فيها من مرتبة الى الشديد فيكون في الحركة التوسطية حركة وذلك لما عرفت من انها باقية بعينها
وستعرف ان الاختلاف بالسرعة والبطؤ لا يقتضي وجود الحركة والاضافة فقال الشيخ في الشفاء
ان يكون حال الانتقال فيها انما هو من حال الى حال اخرى معقود وان اختلف في بعض المواضع فيكون
التغير بالحقيقة اولاً في مقولة اخرى عرضت لها الاضافة اذ الاضافة من شأنها ان تلحق مقولة
اخرى ولا تتحقق بذاتها فاذا كانت المقولة مما يقبل الاشد والاضعف عرض للاضافة مثل ذلك
فاذا كانت السخونة تقبل الاشد والاضعف كان الاسخن يقبل الاشد والاضعف فيكون
موضوع الاضافة يقبل ويلزمه ذلك قبولاً اولياً فتكون الحركة في الامر المعارض له الاضافة
بالذات واولاً وفي الاضافة بالعرض وثانياً انتهى اقول في تصحيح الحق انه يمكن ان الحركة
قد يكون موضوعها اولاً وبالذات شيئاً ثم العقل اذا لاحظ متغيراً هو متعلق به تعلقاً مخصوصاً
يجد ويصور كالسبب بنفس تلك الحركة بالعرض كحركة الجالس في السفينة من غير ان تكون هناك
حركتان متغايرتان بالذات في الاعيان احدهما بحسبه والاخرى لحركة يد الرامي
لحركة المرمي كذلك قد تكون الحركة في مقولة اولاً وبالذات ثم العقل اذا لاحظ مع
ذلك مقولة اخرى متعلقة بتلك المقولة تعلقاً مخصوصاً يجد فيها الحركة السببية بنفس
تلك الحركة بالعرض من غير ان يكون هناك حركتان بالذات في الاعيان

١٠١

تكون احديهما موجبة للاخرى كالاستحالة في السخونة للتخلخل والوجدان شاهد بان الحركة في الاينية ايضا
بجنس الحركة في السخونة تختلف بحسب الاضافة الى سخين ضعيف مع لحاظها الآن كحركتين بالذات في الاحيان
تكون احديهما بسبب الاخرى فلا تنزل فانه في تلك منزلة ما بالعرض فقال الشيخ اي الى حد النهاية لم تختصا به
الذي قال ان هذه المقولة تدل على نسبة الجسم الى اشياء يطرء في الانتقال فيكون ان في هذه النسبة على الوجه
الاول انما تقع في السطح الحاوي في المكان فلا يكون فيها على ما ظن انه اتباع ولا حركة انتهى الكلام
فيها تعرف بما مر في الاضافة وانما ثبات الحركة في المقولات الاربعة الباقية وهي مقولة في الاين
وتسمى نقلة وكذا في الكيف وتسمى استحالة لكن خالف فيه قوم سيأتي الكلام معهم وههنا قوم سلكوا الاستحالة
في المحسوسات دون ما عداها فانا يمكن ان تختص استحالة الملكة موضوعها النفس لا الجسم وموضوع الحركة وما تكون
فيه انما يكون جسما وادراك ما نحو القوة واللاقوة فجميع اعراضها طارية على الموضوع
ليصير بعضها موضوعا للقوة وبعضها موضوعا للاقوة فيختلف الموضوع والموضوع في الحركة وما تكون
هي فيجب ان يكون باقيا بعينه واما الاشكال فلا تقبل التشدد والتضعيف حتى يتصور فيها الحركة بل
تكون دفعة قال الشيخ ولا يبعد شيء ما يقولون في نحو الاستقامة والانحناء بليس الامر كما ظن هؤلاء
اما في الحال والملكة فلان الموضوع سواء كان نفسا او بدنا او هما معا يوجد له شيء ما بعد ما بالقوة كالاول
ولا يعني بالحركة الا ذلك ولم يتبين لنا ان الموضوع للحركة وما يكون هي فيه يجب ان يكون جسما واما في القوة واللاقوة
فالمشترط ما ذكروا في ذلك من حيث تبدل الاوضاع ان لا ينتقض فان تبدل الموضوع على ما ذكر وقع في النمو
والذبول لا في القوة واللاقوة انما تبدل الاعراض في النمو والذبول بحسب الاجزاء وتنقص مع انهم
يجعلونها حركتين وثانيا يجعل ان الموضوع طبيعة النوع الحاملة للاعراض فما دامت الطبيعة باقية فالموضوع ثابت نعم
يشبه ان يكون الانتقال في الشكل دفعة واما الكم فانما تكون الحركة فيه بالمنفصل العارضة انها بزيادة منضمة الى الاول و
به على التدريج كما في النمو او بنقصان منقطع منه على التدريج كما في الذبول او بطبيعة النوع هي الموضوع فيتعين بها

لا يتوارد الأشخاص فإن بقاء الشخص بتشخصه فيما بقي بعينه مدة مديدة وأما زمان تمامه فيتعدد بل التدريج في الأوضاع
ولا نقصان بل مجرد تبدل المقدار كما في التخلخل والتكاثف الحقيقيين ولا تمييز بين آن النمو والذبول
والتكاثف فيتبدل المكان بحركات أجزائه ولا يتبدل القوام في التخلخل والتكاثف فيكون في الفلا
فيكون الحركتين في الكيف وذلك لأنه كما يتبدل الأين يتبدل القوام يتبدل الكيفية وكلا منافيه وقع التبدل
في الأكم لجواز أن يكون فيه تبدل آخر في الأين أو الكيف يجامع الأول فيكون الأول حركة في الكم والأخرى في
الأين أو الكيف إذ لا منع من اجتماع حركتين في مقولتين في موضوع واحد، وأما الوضع فإنه قد يتبدل فيه كما في
القيام من القعود ولا يتبدل في ذلك تبدل الأين كما عرفت على أنه قد يتبدل الوضع من غير تبدل
في الأين كما في حركة الفلك فلا شبهة في تحقق الوضعية هناك **قلت** والسكون تقابل الحركة تقابل
والقنية دون التضاد فإن الحركة كمال أول لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة ولو كان السكون
كمالاً أولاً لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة لم يكن إلا أمراً بالفعل من جهة ما هو بالفعل وحينئذ
وجب أن يتقدم السكون الحركة حتى يكون ثانياً لها، وإن لم يتقدم السكون كالحركة حتى يكون أول
بالنسبة إليه وكل منهما غير واجب ثم لكل صنف من الحركة سكون يقابله كما أن الحركة في مقولة
من مقولات الكم كذلك السكون فيها **أقول** لا خفاء في أن السكون يقابل الحركة ولا يشتبه أنه تقابل
إلا تقابل العدم والملكة أو تقابل التضاد والثاني باطل لأنك قد عرفت أن الحركة كمال أول لما هو بالقوة من حيث
ما هو بالقوة فكذا السكون المقابل لها ولو كان أيضاً كمالاً وجودياً لكان أول كمال لما هو بالقوة من حيث
ما هو بالقوة فيكون مثلها إلا أنه بالفعل من جهة ما هو بالفعل الأول يجب أن يتقدم السكون على
الحركة حتى يكون كمالاً أولاً بالنسبة إليها وذلك ليس بواجب والثاني يجب أن يتأخر
السكون عن الحركة حتى يكون السكون كمالاً بالنسبة إليها وهذا أيضاً غير واجب فإن السكون قد يكون
حيث لا يسبقه حركة كما لا يسبق الحركة سكون ولو لم يثبت بطلان الأول والثاني في حد السكون لما

١٠٢

لما راعينا شرط التقابل لو اردنا ان ناتي في حده بما يقابل الكمال وجدنا ان الحق وقع في السكون
بالحيثيات فتعين ان التقابل بينهما تقابل العدم والملكة واذ قد عرفت ان الحركة كمال اول فهي من قبيل
الملكة فيكون السكون عدم الحركة عما من شانه الحركة ونعني بكونه من شانه الحركة ان يكون منتسبا بما يتعلق به
الحركة من الزمان والمادة للحركة من اين او وضع او كم او كيف فما يقال من ان ذلك لا يكون ساكنا كما هو
ليس بمتحرك وكذلك الجسم في آن كما مر ثم لكل صنف من الحركة سكون يقابله فذلك التقابل المتقابل المتعلقة
به والسكون بمعنى عدم الحركة عما من شانه الحركة لا الكون في مكان اكثر من آن واحد في زمان كما قد يقال ليس بشئ
ولما عرفت ان الحركة في مقولة ليست من تلك المقولة كذلك السكون في مقولة ليس منها بل السكون
لكونه عدميا اولى من الحركة بان لا يكون من هذه المقولات فالسكون في الاين مثلا ليس اينا مستمرا كما
قد يقال بل سكون في اين عدم حركة فيه **قلت فصل** الحركة تكون واحدة بالعدد ولا بد لذلك من
وحدة ما سوى المحرك من الامور الستة بالعدد ولكن لاستتباع وحدة ثلثة منها اعني المتحرك والزمان وما فيه
وحدة الباقيين يكتفي باشتراط وحدة الثلثة وفي غير المسافة يستتبع وحدة ما فيه وحدة المبدا اذ لا
وحدة المحرك لانه لو جاز تعاقب محركين في مسافة بحيث لا يكون بين تحلل الاول ابتداء تاثير الثاني
زمان فاتصل الزمان ودامت الحركة متصلة واولى الحركات بالاتصال المستوية كالوضعية الفلكية
فلما توصف بالكمالية فان الطبيعية تشتد اخرا والقسرية تفتر اخرا واولى المتصلة بالوحدة والتي على الا
او الاستدارة اذ يمكن توهم وجود المتصلة على الزاوية واولى ذلك التامة واولى التامة ما ليس من
شانه ان يزاد عليه بلا تكرير وهو المستديرة اذا تمت الدورة وقطعت الدائرة فان الدائرة
لا تقبل الزيادة فالشئ غير انها دائرة والمستقيمة اذا استوفت المسافة كقطر العالم فليس تماميا لعدم
قبول مسافتها الزيادة لنفس الاستقامة وتكون واحدة بالنوع ولان الاضافة الى الموضوع ما
للاعراض انما تدخل في قوام التشخص دون النوع فوحدة المتحرك بالشخص وان كانت معتبرة

في وحدة الحركة كذلك فليست وحدتها بالنوع معتبرة في وحدتها كذلك لا زمنها لا تختلف بالنوع بل الكائن

منها بعد في الشخص فلا يجب البتة خالفة متنوعة فهي الحركة انما تختلف حقيقتها باختلاف الامور المقومة

لماهيتها وهي ثلث فيه ما منه وما اليه فاذا اختلف ما فيه بالنوع وان اتفق الآخران اختلفت

كذلك كما اذا كانت حركة من مبدأ الى منتهى على مسافة مستديرة واخرى على مستقيمة

ان الاختلاف بالاستدارة والاستقامة ينبغي ان يقتضي اختلاف المختلفين بالنوع واذا اختلفت

ما منه واليه وان اتفق ما فيه تباينت بالنوع كالصاعدة والهابطة فان اختلاف الطرفين بالسيرية

والمتباينة وان كان اختلافا بالعرض لكن اختلاف الحركة من جهة ذاتي فان تقويم الطرفين

للحركة ليس من جهة ذاتيهما فقط بل من جهة المبدئية والمنتهائية واما الاختلاف في ان تكون مستقيمة

او طبيعية ففي امور خارجية وان كانت لازمة واما السرعة والبطوء فليسا فصلين فان تعرضان

بالاضافة الى حركة وتختلف حال حركة بعينها في ذلك باختلاف المضاف اليه لا يختصان

بجنس ويقبلان الاشد والاضعف فلا يكون الاختلاف فيهما نوعيا كيف والحركة الواحدة

بالاتصال تتدرج من سرعة الى بطوء وبالعكس وتكون واحدة والجنس القريب لها اذا كانت في الكيفية

والجنس الاعلى لها اذا كانت في الكيف **اقول** الحركة تكون واحدة بالعدد وبالنوع والجنس

القريب والجنس الاعلى يعتبر في كل واحدة منها ما يعتبر في مخالفتها ويقابل كلا من وحداتها

كثرة والمتكلم اولا في وحدتها بالعدد فنقول قد تبين ان سوى الامور الستة التي قد عرفت ان الحركة

متعلقة بها لا مدخل لها في وحدتها او كثرتها في وحدة الحركة وكثرتها واما الامور الستة فما سوى المحرك

منها لا بد من وحدتها بالعدد في وحدة الحركة بالعدد واما المحرك فلانه اذا تعدد وتعددت الحركة

فرضنا امتناع قيام حركة واحدة بموضوعين واما الزمان فالمرجو منه في الاعيان امر

متصل واحد لا فصل فيه اصلا متصل في ذاته لا الى نهاية في الجهتين لكنه ينكسر في الوهم بالقياس

١٠٢

الی مبادی امور کائنة او غایاتها مثلا فیتوهم فیه آنات تتکثر بها فی الوهم دون الاعیان وکذلک الحرکة المنطبقة علیه کما تعرض لحرکة الافلاک بالقیاس الی الشروق والغروب لکن اذا کانت الحرکة واقعة فی جزئین مفروضین من الزمان یفصلهما جزء او اجزاء بینهما وکانت منبتة فی البین لم تکن واحدة بالعدد فی الاعیان البتة لعدم الوحدة الاتصالیة والوحدة العددیة فی المتصلات ملازمة للاتصالیة فهذا هو المعنی من تعدد الحرکة بتعدد الزمان واما ما فیه الحرکة فتعدده یوجب تعدد الحرکة بالضرورة وان اتحد ما منه الحرکة وما الیه فان الحرکة من مبدأ مسافة الی منتهی علی الاستقامة تخالف الحرکة منه الیه اذا کانت علی الاستدارة والحرکة من البیاض الی السواد من طریق الدکنة تخالف الحرکة منه الیه من طریق الصفرة ثم الحمرة ثم القتمة واذا مسافة متصلة الی اجزاء وهمیة کان حال الحرکة باعتبارها کحالها باعتبار الزمان فکما متصلة کاتصال المسافة لم یوجب تکثر المسافة فی الوهم تکثر الحرکة الا فی الوهم واذا کانت واقعة فی جزئین من المسافة یفصلهما جزء او اجزاء منها وکانت منبتة فی البین کانت الحرکة متعددة بالفعل فی الاعیان واما ما منه الحرکة وما الیه فتعددهما یوجب تعدد الحرکة وان اتحد ما فیه الحرکة ضرورة ان المسافة مثلا غیر الواحد فلا یجب وحدة هذه الخمسة بالعدد فی وحدة الحرکة کذلک الا انه اذا اشترط وحدة المتحرک والزمان وما فیه الحرکة استغنی عن التصریح باشتراط وحدة ما منه وما الیه ضرورة ان المتحرک الواحد فی زمان واحد فی مسافة واحدة لا یکون له حرکتان مختلفتان فی ما منه وما الیه فلیس یمکن ان واحد وبعینه مثلا مقابل اشتراط وحدة ما فیه الحرکة فی غیر المسافة یغنی عن اشتراط وحدة المتحرک والزمان ایضا فان المتحرک فی الکم والکیف مثلا وان لم یکن له حین ما یتحرک کم او کیف واحد محصل بالفعل بل له فی کل آن یفرض فی زمان الحرکة فرد من ذلک غیر ما له فی آن آخر الا ان له من ذلک امر واحد مبهم یتحرک فیه ولا یکون ذلک الامر المبهم واحدا لوحدة شخصیة المبهم لمتحرک آخر

البتة ولا لذلك المتحرك في زمان اخر غير الزمان الذي فرضناه ولا تحرك فيه بخلاف المسافة فانها يجوز
ان تبقى بعد القطع احدة بحسبه بعينها فيتحرك فيها ذلك المتحرك مرة اخرى او يتعاقب عليه متحركان اولى
هذا اذا جعل فيه الحركة في الاينية هو المسافة المكانية بعينها كما هو ظاهر في بادي النظر على ما هو
بغير المتحرك فيجوز ان تبقى بعد القطع ويتعاقب عليه متحركان واما اذا جعل الاين المبهم القائم بالمتحرك
وحدة فيستلزم وحدة المتحرك والزمان البتة لعدم جواز قيامه بحسب وحدته بموضوعين فان عليه و
لا بقاء له بعد انقطاع الحركة ولا عوده بعد العدم وبعد التنزل عن ذلك فاشتراط وحدة ما فيه الحركة
وحدة الزمان يغني عن اشتراط وحدة المتحرك اذ لا يجوز ان يقطع متحركان في زمان حد مسافة واحدة
بعينها فضلا عن ان يكونا على كم او كيف واحد الا ان الغرض هو التنبيه على التفصيل بعد ما ذكره رد
الى الاجمال ومثل ذلك مثل اشتراط الوحدات الثمانية في التناقض وردها الى وحدة الموضوع
المحمول والنسبة واما وحدة النسبة واما المحرك فالمشترط مجال فما اشترط وحدته لا بمعنى انه لا يجوز ان يكون
حدة على تحريك شي بحيث تكون الحركة الصادرة مستندة الى المجموع ما لك العدة فانه لا خفاء في جوازه
ذلك بل بمعنى انه لا يجوز ان يكون الحركة متصلة واحدة بالشخص يكون بعضها صادرة عن محرك
وبعضها عن محرك آخر فمنع ذلك قوم وناقش فيه الشيخ بانه ان يكون ان لا يكون بين تعطل المحرك
الاول وابتداء تاثير الثاني زمان فاصل بل الفصل زمان الحركة وساقيها فالحري ان
تكون الحركة واحدة وفي ذاتها وان كانت منقسمة من حيث المقارنة الى تاثير المحركين فان الوحدة
بالاتصال قد تنقسم بالمقارنة انقساما لا يقطع الاتصال هذا محصل كلامه ولا يلزم عليه توارد
المؤثرين على اثر واحد لان كل منهما مغاير لاثر الآخر لكن مغايرا لا يوجب تمايزهما بالذات
والانفصال بينهما بالفعل فلا ينافي كون المجموع واحدا بالوحدة الاتصالية المستلزمة للوحدة
الشخصية والمؤثر في المجموع هو مجموع المحركين لا كل منهما على الاستبداد ولان علة المجموع مجموع علل

۱۰۶

١٠٧

الاجزاء فان قلت انما يتاتى فى الحركة القطعية لانقسامها واستناد كل قسم منها الى محرك لا فى
البسيطة لعدم انقسامها فلا يمكن استنادها الى الجميع لعدم اجتماعها فى التاثير ولا الى كل لامتناع
توارد المؤثرين على اثر ولا الى واحد دون الآخر لامتناع الترجيح بلا مرجح ولا استنادها الى الاول
ابتداء والى الثانى بقاء كما قد قيل لامتناع توارد المؤثرين على اثر ولو على التعاقب كما ستنقيح
لك فى الفلسفة الاولى قلت لعل التحقيق هو ان المحرك كالطبيعة او القاسر ليس هو العلة
الجاعلة للحركة بالحقيقة بل العلة الجاعلة هو المبدء واما المحرك فهو من متممات العلة لكن
لا من حيث خصوص وحدته الشخصية بل من حيث العموم والحركة التوسطية وان كانت واحدة
بالشخص لكن الواحد بالشخص لا سيما اذا كان وحدته الشخصية مبهمة كالحركة التوسطية جاز ان يستند
الى علة جاعلة واحدة بالشخص انما يتم عليتها بواحد بالعموم فاذا انتهى تاثير المحرك الاول
وابتداء تاثير الثانى فانما يتبدل خصوصية المحرك وهى ملغاة فى تتميم العلة وجهة التاثير انما المعتبر
فى ذلك وحدته العامة منضمة الى وحدة الجاعل بالشخص فالمؤثر باق من غير تبدل ولا
يلزم تعاقب المؤثرين على اثر واحد وهذا كالهيولى الواحدة بالشخص بوحدة مبهمة تستند الى
المفارق الواحد بالشخص مع مطلق الصورة لا مع صورة مخصوصة فاذا فسدت صورة وكانت
اخرى لم تتبدل علة الهيولى ولم يتعاقب عليها مؤثران ثم اولى الحركات بالاتصال المستوية التى
لا اختلاف فيها بالسرعة والبطوء فان الاختلاف بذلك وان لم يقدح فى الاتصال لكن الاستواء
اولى به ووجود المستوية ظاهر فى الفلكية الوضعية وقلما توجد فى المكانية فان الطبيعية تشتد اخيرا بتحصيل الملائم
المقاوم والقسرية تفتر اخيرا لمصادمة الطبيعة واولى الحركات المتصلة بالوحدة التى على
او الاستدارة او ما يجرى مجراها دون ما يكون على الزاوية وهذا لا يمكن الاتصال على الزاوية كما تقدم
وان لم يكن ذلك كما سنبين فلا وحدة الا اذا كانت الحركة على الاستقامة

او الاستدارة او ما يجري مجريهما فم اولى من ذلك بالوحدة ما يكون تامة مستوفية للمسافة فان من شان
الواحد ان يكون تاما والناقص بعض الواحد واولى الناقصة بالعيس من شانه ان يزاد عليه مثل الحركة
وهو الحركة المستديرة اذا تمت الدورة في الوضعية وقطعت الدائرة في الاينية فان الدائرة
لا تقبل الزيادة لنفس صورة الاستدارة لا لشيء غير كونها دائرة والمستقيمة اذا استوفت
المسافة كقطر العالم فليس تمامها لنفس كونها مستقيمة ولا عدم قبول مسافتها للزيادة لنفس
الاستقامة فاما ما يقال من ان الدائرة ما كانت تامة فليس يجب ان تكون الحركة منها
تامة بل الحركة على المستقيمة متناهية تتم وعلى المستديرة لا متناهية لا تتم فساقط لان المستديرة
اذا تمت دورة ابتدأت من راس فتكون كل دورة واحدة وكلامنا فيها واما وحدة الحركة
بالنوع وكثرتها كذلك فانما تتحدد بوحدة الفصل الذاتي وكثرته فالمتحرك والزمان لا ينظر في
ذلك الى حاليهما اما المتحرك فلان الاضافة الى الموضوع خارجة للاعراض غير ذاتية لها انما
تدخل في قوام التشخص دون النوع فوحدة المتحرك بالشخص وان كانت معتبرة في وحدة الحركة بالشخص
فليس وحدة المتحرك بالنوع معتبرة في وحدة الحركة بالنوع واما الزمان فلانه لا يختلف بالنوع
البتة بل هو واحد بالشخص ايضا الا انه ربما يطرء عليه قسمة بالمماسة وفرض الآنات فيه فتكون
هناك في الوهم كثرة شخصية وهي لا توجب مخالفة متنوعة على ان الزمان ليس من مقومات
الحركة فلو كان يجري فيه اختلاف بالنوع لم يورث ذلك اختلافا نوعيا في الحركة بل الحركة
انما يختلف نوعها باختلاف نوعي واقع في احد الامور المقومة لماهيتها وهي ما فيه الحركة وما منه وما اليه
اختلاف واحد من الثلثة بالنوع في نفسه او في شرائط واحوال وانحاء في تعلق الحركة به تختلف
الحركة بالنوع فمثلا نحو ان تختلف الثلثة جملة فاذا اختلف ما فيه بالنوع وان اتفق ما منه و
ما اليه كانت الحركة متخالفة بالنوع كحركة من مبدأ الى منتهى على الاستقامة واخرى من ذلك

ذلك المبدأ الى ذلك المنتهى على الاستدارة فان المسافة هناك مختلفة بالنوع اذ الاستدارة والاستقامة
في الخطوط كما ستعرف اما فصلان او لازمان للفصلين فالاختلاف بينهما ينبئ عن الاختلاف بالنوع واختلف
اهل العلم ان تقوم ماهية الحركة وذلك ظاهر في الحركة الكمية والكيفية لوضوح ان الاختلاف
بين النمو والذبول وكذا بين التسود والتبيض نوعي انما يقع الشك في المكانية كالصاعدة والهابطة فربما
يظن ان الحركة انما تعلقت بالطرفين من حيث انهما طرفان للمسافة ولا اختلاف بينهما في ذلك بالنوع
فان عرض لاحد الطرفين ان كان قريبا من جهة الفوق وللآخر ان كان بعيدا عنها فذلك لا يوجب اختلافهما بالنوع
فضلا عن ان يوجب اختلاف الحركة المتعلقة بهما كذلك واما الاختلاف بالمبدئية والمنتهائية فظاهر ايضا
ان طرفا واحدا يكون مبدأ بالقياس الى حركة ومنتهى بالقياس الى اخرى فلا يوجب ذلك اختلافهما بالنوع
فكيف يوجب اختلاف الحركة المتعلقة بهما بالنوع وحل الشك ان الاختلاف بالمبدئية والمنتهائية وان كان
عارضا للطرفين من المسافة من حيث هما طرفان لكن الحركة انما تعلقت بالطرفين من حيث ان حقيقتها
تقتضي تقدمها وتأخرها مفارقة وقصدا فيجب ان يكون من مبدأ الى منتهى بالفعل او بالقوة فتتعلق
الحركة بهما من حيث وصف المبدئية والمنتهائية فاختلاف الطرفين في ذلك وان كان بعارض
لكنه يوجب اختلاف الحركة المتعلقة بهما بالنوع لاعتبار الطرفين في مفهوم الحركة من حيث عروض العارضين
لهما وذلك كالاختلاف في التحدب والتقعر لا يوجب اختلافا نوعيا في الشمع ويختلف بحسبه الاشكال
المتعلقة بالشمع اختلافا نوعيا هذا ما حققه الشيخ ثم الاختلاف بالمبدئية والمنتهائية انما يوجب الاختلاف بالنوع
في المستقيمة واما المستديرة المكانية والمستديرة الوضعية خصوصا ما يكون منها لجسم متشابه الاجزاء
جسم كذلك او في جسم كذلك فلا فان المبدأ هناك يكون هو المنتهى اذا لم تنقطع الحركة قبل الدورة التامة واما اختلاف
الحركتين في كون احديهما قسرية والاخرى طبيعية فهو اختلاف في امور خارجة عن ماهية الحركة لانها
لازمة فلا تختلف نوعيتهما والاختلاف بالسرعة والبطوء اولى بان لا يكون نوعيا لانهما اضافيان تعرضان للحركة باعتبار نسبتها

الى حركة اخرى تختلف حال حركة بعينها في السرعة والبطوء باختلاف المضاف اليه فتكون سريعة

بالقياس الى حركة وبطيئة بالقياس الى اخرى ولانهما لا يختصان بجنس دون جنس بل يعم كل جنس من

الحركات اعني الكمية والكيفية والاينية والوضعية الى سريعة وبطيئة ولانهما يقبلان الاشد والاضعف

فتكون حركة اشد سرعة او بطوء من اخرى سريعة او بطيئة بالقياس الى ثالثة فلا يمكن ان يكونا فصلين للحركات لان

الامور الاضافية لا تكون فصولا ذاتية لغير اضافي ولان الفصل الواحد الذاتي لا يكون ما به

مختلفة ولان الذاتي لا يقبل الاشد والاضعف فظهر ان الاختلاف بالسرعة والبطوء لا يكون نوعيا

كيف والحركة الواحدة بالاتصال ربما تتدرج من سرعة الى بطوء كما في القسرية او عن البطوء الى سرعة

كما في الطبيعية والحركة الواحدة بالجنس فانما تكون متحدة باعتبار وحدة ما فيه الحركة وحدة بالجنس القريب او البعيد

وذلك كالتسود والتبيض يشتركان في الجنس باعتبار ما فيه الحركتان لاتحاده بالجنس الاقرب يعني اللونية

والتسخن والتبرد يشتركان في الجنس باعتبار ما فيه الحركتان واحد بالجنس القريب هو الكيفية المحسوسة

جنس قريب بالنسبة الى الجنس الاعلى اعني الكيفية وان كان بعيدا بالنسبة الى الجنس الاقرب اي اللونية و

والتصلب اي الاخذ في الصلابة من اللين يشتركان في الجنس باعتبار ما فيه الحركتان متحد بالجنس الا

اي الكيفية قال **فصل** في مضادة الحركات ولا مضادتها المقابلة بينها بالسرعة والبطوء

السريعة هي التي تقطع مثل ما تقطعه الاخرى في زمان اقصر والتي تقطع ازيد منه في مثل زمانها والاخرى

هي البطيئة والقاطعة للمثل في مثل الزمان هي المساوية انما بهذه المسافة يمكن ان يقع

واحدة منها الى ما تقع فيه الاخرى اما بالزيادة والنقصان والمساواة كما بين ... او بالشدة والضعف

والمساواة كما بين ... الاولى هي المعتبرة في الحركات الكمية وكذا في الاينية والوضعية ... المسافة

فيهما ... من جنس ... ينطبق كل منهما تماما على الآخر فيتساويان او يفضل

على مطابق الآخر فيتفاضلان ... كما بين ... او يمكن ان تقطع المسلك ...

الى نظام يكون فيه مربع يساوي الاول ونحوها فضلا عن كما بين خطين مستقيم ومستدير فانه وان لم يمكن
ان يعمل باحدهما ما يؤدي الى تطبيقه على الآخر لكن قد يتوهم ان يصير المستقيم مستديرا وبالعكس فحري ان المماثلة بينهما
هي المعتبرة في الحركات الكيفية وهي ايضا قريبة كما بين سوادين او بعيدة كما بين سواد وبياض من حيث تو...
في الغاية او من حيث بعدهما عن الوسط او من الطرفين فالحقيقية من المماثلة هي القريبة من المتقابلين
ثم اولى البعيدتين من الاولى والباقيتان مجازيتان مع البعيدة الثانية ثم ان المماثلة
وان كانت انما تجري بين متجانسين من الحركات لكن الوضعية لتضمنها اينية للاجزاء بفرض التجزية
فقط او مع توهم المكان بها بالقياس اليها اينية مستديرة بل مستقيمة ايضا **اقول** معناه ان الحركات
هي المماثلة بينها في السرعة والبطوء فالحركتان اذا كانتا بحيث ان فرض تساويهما في المسافة
او ما يجري مجراها مما تقع فيه الحركة وتقطعه كانت مدة واحدة منهما اقصر من مدة الاخرى فتلك الواحدة
هي السريعة ويلازم ذلك انهما بحيث ان فرض تساويهما في المدة كان ما تقطعه الواحدة اكثر مما تقطعه الاخرى
فالوصفان لازمان للسريع غير ان يجوز ان يعرف بكل واحد منهما فيقال السريعة هي التي تقطع مثل ما تقطعه الاخرى في زمان اقصر
او التي تقطع ازيد مما تقطعه الاخرى في مثل زمانها والاخرى القاطعة مثل ما تقطعها صاحبتها في زمان اطول
او القاطعة لاقل مما تقطعه صاحبتها في مثل زمانها هي البطيئة وان كانتا بحيث ان فرض تساويهما فيما تقطعانه تساويا
في المدة او فرض تساويهما في المدة تساويا فيما تقطعانه فالحركتان متساويتان فهذه مقايسة بين حركتين باعتبار المسافة
او المساواة فيما تقطعانه فانما تجري في حركات يكون لما تقطعها من حيث تجزيه سببها المماثلة بالزيادة
والنقصان والمساواة المقابلة لهما واما الكيفية من حيث الشدة والضعف والمساواة المقابلة لهما فلا
يكون على جهتين قريبة اذا كانت بين كيفيتين يمكن ان ينطبق كل منهما على الاخر تماما متساويان او ينطبق
بعض من احدهما على تمام الاخر وذلك كما بين خطين مستقيمين او بعيدة اذا لم يمكن في ذلك بينهما حقيقة بالفعل
ولكن يمكن في ذلك بالقوة اما حقيقة كما بين مثلث ومربع اخذ بهما فيقال المثلث انه مساو للمربع

١٠١١

١١٢

مع انه لا يمكن ان ينطبق بالفعل كل واحد منهما على الآخر وايضا فيقال ان المثلث ان زاد ضلع مربع مع انه لا يكون

بحيث يمكن ان يقطع المربع بحيث ينطبق كل منها على بعض من المثلث لكن يمكن ان يقطع المثلث قطعا يمكن بها

على نظام من نسبة مربع مساو للمربع الاول بحيث ينطبق كل منهما على الآخر بأسره فيراد به انه بحيث ينطبق

بعضه على تمام الاول وانا نوهم كما بين خطين مستقيم ومستدير بما فيقال ان القوس اعظم من الوتر او ان نسبة

القطر الى المحيط كنسبة الاثنين وعشرين تقريبا مع انه لا يمكن ان ينطبق احدهما على الآخر لا بالفعل

كلا او بعضا ولا ان نفصل بحد ما بالفعل في امكان تطبيقه على الآخر كذلك لامتناع تغيير ورود المستقيم

مستديرا او بالعكس مع استحالة التطبيق بدون التوافق في ذلك لكن الوهم ربما يخيل تغيير ورود المستدير

مستقيما فيحكم بتحقق النسبة او تغيير ورود المستقيم مستديرا وقد يمكن التطبيق حينئذ ايضا كما اذا كان القوس

فيهما على نحو واحد وكذا الحال في المقادير بين زاوية مستقيمة الخطين مع زاوية تكون بين مستدير

ومستقيم كما بين محيط الدائرة والخط المماس لها فيقال انها اصغر من كل زاوية مستقيمة الخطين وكذا الحال

بين المحيطين المتقاطعين انها اعظم من كل حادة مستقيمة الخطين على انه لا يمكن ان يكون زاوية مستقيمة الخطين

نسبة للمساواة او للاصغر منها فيقال نسبتها كمن ابين قسمين من الكم نسبة المماثلة بدون ان يمكن فيها نسبة المساواة

اصلا او تحقق ما فيه المماثلة مبنية على التوهم والتأويل كون انها على تحقق فيهما بين زاويتين وتمعية

كما بين زاويتين باعتبار كونهما على التعاون من قسمين اكتبا تهما ولكن لم يكن في الواقع يمكن تعديدها عن الوسطاني

انما بين على السواد فان الثلثة من الطرفين حقيقيين على السواء فلج ان المماثلة بالمساواة المفارقة بين

القبلتين الاولى يكون في الكم والثانية في الكيف كل منهما قريبة من الحقيقة وبعيدة والبعيدة من الاول

على حين او تهما اقرب الى الحقيقة لابتنائهما على امكان التطبيق حقيقة وان لم يكن حاصلا بالفعل والثانية

لابتنائهما على توهم امكان التطبيق دون امكانه في الواقع فالبعيدة من القبيلة الثانية ابعد عن الحقيقة

من ثانية البعيدتين من القبيلة الاولى فان الخلاف لا يخفى عن الناظر في السواد

والبياض قوي مما بين خطين مستقيم ومستدير واذا قد عرفت بهذا البيان ان المقايسة بين
الحركات انما يكون اذا كان بين ما يقع فيها من المسافات وما يجري مجراها اما باعتبار الزيادة والنقصان
والمساواة حقيقة وبذلك يقال ان حركة اينية مستقيمة اسرع مثلا من اينية مستقيمة او مجازا
وبذلك يقال ان حركة اينية مستديرة اسرع مثلا من اينية مستقيمة واما باعتبار الشدة والضعف والمساواة
حقيقة وبذلك يقال ان التسود اسرع من التبيض او مجازا وبذلك يقال ان التسود اسرع من التبيض
فلاح لك انه لا تقايس كمية او اينية مثلا الى كيفية اذ لا يمكن بين ما يقع فيه الكمية والاينية مثلا وبين ما يقع
فيه الكيفية احد الاعتبارين فان ما يقع فيه الكمية والاينية وان كان قابلا للزيادة والنقصان والمساواة المقابلة
لهما لكن ما يقع فيه الكيفية لا يقبل ذلك فلا يمكن المقايسة بينهما بهذا الاعتبار وما يقع فيه الكيفية
وان كان قابلا للشدة والضعف والمساواة المقابلة لهما لكن ما يقع فيه الكمية او الاينية لا تقبل
ذلك فلا يمكن المقايسة بينهما بهذا الاعتبار ايضا وبذلك لاح ان الكمية لا تقاس مع الاينية
اذ ما يقع فيه النمو او التخلخل مثلا مقدار مجسم وما يقع فيه النقلة سطح بل خط فان الجسم وان كانت
نقلته في سطح لكن انما يعتبر في السرعة والبطوء طول الحركة ويلغو العرض عن الاعتبار
وبالجملة فلا تتيسر المقايسة بين جسم وبين سطح او خط وعلى هذا ينبغي ان لا تقاس الاينية
الى الوضعية لكن الوضعية للكل تتضمن اينية للجزء اما بمجرد فرض الجزء كما اذا كان للكل مكان
لكن لا تفارقه فاذا فرض فيه جزء يكون له مكان كانه جزء مكان الكل ويتحرك في ضمن
تحرك الكل في الوضع واما بفرض الجزء مع توهم المكان كما اذا لم يكن للكل مكان كالفلك
الاعلى فمجرد فرض الجزء فيه لا يكون للجزء مكان حتى يتحرك فيه الاينية ان توهم له مكان
كان الجزء متحركا اينية في ضمن تحرك الكل في الوضع فقط فبهذا الاعتبار يكون الوضعية كانها مجانسة
للاينية فربما تقاس الى الوضعية اينية مستديرة او مستقيمة كما تقاس حركة الفرس على محيط الارض بالاستدارة بحركة

السهم في الجو بالاستقامة الى حركة الفلك لكن المعاندة بين مسافتي الوضعية والاينية المستديرة قد يكون

قريبة وبين مسافتي الوضعية والاينية المستقيمة لا يكون الا بعيدة **قلت الفصل** في تضاد

الحركات اذ من شرط التضاد التجانس فالحركات المتخالفة بالجنس لا تتضاد كيف وربما تجتمع وحيثما

تتنافى فذلك لخارج عن المتجانسة فقد تتضاد كالتسود والتبيض فتضاد بالاستحالة التعاند فيما تعلق بتنافي

من جهة المتحرك كيف والضدان من شانهما ان يتعاقبا على موضوع واحد والمتحرك فان الاضداد

يجوز ان تحرك حركة متسقة ثم المتصاعدة والهابطة المتبادلتان في الاطراف تتضادان ان فرض

المحرك واحدا ولا الزمان لعدم التضاد فيه على انه عارض للحركة فلا يستدعي تضاده تضادها

بالطبع لا بالقيد فيجوز ان تتضاد الحركتان مع وحدته كالمذكورتين فانما تضادها بالمسافة والابعاد

لا لاحدها فان الحركتين المتضادتين في المبدء دون المنتهى وبالعكس لا تكونان في غاية الخلاف و

ذلك بان يتضاد الاطراف من الحركتين اما بالذات كما في التسود والتبيض او بالعرض اما بالقياس

الى الحركة كون احدهما في غاية القرب من الفلك لا اخرى في نهاية البعد او بالقياس اليها لكون احدها

مبدءا والآخر منتهى في المستقيمة اذ لا يمكن ان يكون المبدء فيها هو المنتهى فاذا تبادلت المستقيمتان في

الاطراف كانت المتضادة بين الاطراف بالعرض من الحركتين بالذات وتعلقها بالطرفين لكونهما

ونهاية الذاتية بانتهائها اما المستقيمتان فقد تتضادان بالعرض لا بغير من تضاد الاطراف بالعرض لا بالقياس

الى الحركة كالصاعدة من المركز الى المحيط والهابطة من المحيط الى المركز والمستديرة لا تضاد حركتها بالعرض

تضاد الاطراف كان تبادلتا في المبدء والمنتهى فان المبدء في المستديرة لا تضاد المنتهى بل يتحدان

ان لم تنقطع الحركة قبل تمام الدورة وبالنظر انما تتضاد المستقيمة من حيث تضاد المسافتين بالاستدارة

والاستقامة فانه حينئذ لا يكون موضوع الكيفيتين واحدا فلا تتضادان فضلا عن الحركتين **اقول** لما تقرر في

موضعه ان التضاد انما يكون بين الانواع حقيقية متجانسة فالحركات المتخالفة بالجنس كالاينية في مقولتين

لا تضاد كيف وربما تجتمع فان الاستحالة والنقلة والنمو قد توجد في زمان واحد في موضوع واحد وحيثما تجتمع في
الحركات المتخالفة بالجنس ولا تجتمع فذلك لا لكونها متضادة بل لامر خارج كالتبرد والتخلخل فانهما لا يجتمعان لكون البرودة
موجبة للتكاثف واما الحركات المتجانسة فقد تتضاد واما الكيفية كالتسود والتبيض فانهما متفقتان بالجنس متشاركان
في الموضوع ووجوديان غير معقول احدهما بالقياس الى الآخر ولا يجتمعان البتة وبينهما غاية الخلاف
واما الكمية كالتخلخل والتكاثف والنمو والذبول واما ما يقال عليه من ان المقدار الصغير ليس بمضاد
للكبير بل مضائف له فالجواب عنه ان الكبير والصغير اللذين تتوجه الحركتان اليهما محدودان بحسب
النوع والطبع وليسا متعقولين بالقياس فلو كانت الزيادة بالنقصان فليست الحركة الى الزيادة
بالقياس الى الحركة الى النقصان واما الاينية فكالمستقيمتين المتباينتين في المبدأ والمنتهى اعني بان يكون
المبدأ في احدهما المنتهى في الاخرى وبالعكس واما الوضعية فلا تضاد على ما سيأتي فنقول انه
لو لم يكن تعاند في شيء مما يتعلق به الحركات لم يكن تضاد بينها بالضرورة فتضادها انما هو لتعاند
فيما تتعلق به من الامور الستة لكن التضاد فيما ليس من جهة المتحرك لتضاد فيه اما اولا فلان الضدين
من شأنهما ان يتعاقبا على موضوع فكيف يكون التضاد بين شيئين للتضاد في الموضوع
واما ثانيا فلتحقق التضاد في الحركة مع انتفاء التضاد في المتحرك بل مع الاتحاد فيه كالمستقيمتين
المتباينتين في الاطراف لا سيما الصاعدة والهابطة اذا فرض وقوعهما على حجر ويكون احدهما
بالطبع والاخرى بالقسر ولا من جهة المحرك فان الحركتين المذكورتين متضادتان وان فرضتا
عن محرك واحد امكن ذلك او لم يمكن فلا مدخل لتضاد المحرك في تضاد الحركة على انها اذا
كانت احديهما بالطبع والاخرى بالقسر فهما متضادتان مع انه لا تضاد بين الطبيعة والقاسر
واما ما يقال في الاستدلال على ان الحركة الهابطة للهواء من حيز النار والصاعدة له من حيز
الارض مع كونهما صادرتين عن طبيعة واحدة متضادتان فستعرف ان الحق خلافه

واما من جهة الزمان فلانه لا يتصور فيه التضاد فيه بل عدم التقابل فيه راسا لتشابهه في طباعه ولانها
فلانه لو فرض فيه تضاد لا يكون التضاد مستدعيا للتضاد في طباع الحركة لكونه من عوارضها فلا
مدخل له في تقويمها وتحصيلها بوجه لا من جهة ما فيه الحركة فانه يجوز ان يتضاد الحركتان مع اتحاد
ما فيه المسافة كالمذكورتين اعني المتصاعدة والمتنازلة المتباعدتين في الاطراف بل يستحيل عليك
ما تعطي به لوجوب وحدة المسافة في تضاد الحركة فلم يبق من ستة الا ما منه وما اليه فلا يكون التضاد
في الحركات باعتبار التضاد في احدهما فان الحركتين اللتين يكون مبدأهما متضادين ومنتهاهما
او بالعكس لا يكونان في غاية الخلاف فلا تضاد وانّ من ههنا تعرف ان حركتي الصعود والهبوط من الارض
الى الحيز الطبيعي والنابعة من حيز النار الى الحيز الطبيعي لا تتضادان لتشابههما وان كان بين مبدئيهما تضاد
عرضي كما ستعرف فالمنتهى المقصود بالحركة فيهما واحد فيجب ان يكون التضاد في الحركات
من جهة تضاد ما منه وما اليه معا بناء تصوره على وجهين الاول ان يكون كل من طرفيها
متقابلا بالتضاد الحقيقي لنظيره من طرفي الاخرى كما في السواد والبياض فان المبدأين اي البياض
والسواد ضدان وكذا المنتهيان والثاني ان لا يتضادا بالذات بل بالعرض
وذلك على وجهين احدهما ان لا يكون ذلك بالقياس الى الحركة كما في الصاعدة
من المركز الى المحيط والنازلة من المحيط الى المركز من حيث ان المبدأين وكذا المنتهيين
نقطتان فهما لا يتضادان في الطبيعة لكن احدهما في غاية القرب من الفلك فيكون علوا
والاخرى في غاية البعد عنه فيكون سفلا وثانيهما ان يكون ذلك بالقياس الى الحركة كما
في المثال المذكور فان احدى النقطتين تقابل الاخرى من حيث انها مبدأ ومنتهى في الحركتين
والمبدأ في المستقيم لا يمكن ان يكون منتهى فهما متقابلان من هذا الوجه وقياسهما الى ذات
المبدأ المنتهي وان كان قياس المضاف اذ المبدأ مبدأ لذي المبدأ وذو المبدأ له

انما هو ذو مبدء بالقياس الى المبدء والمنتهى منتهى لذي المنتهى وذو المنتهى انما هو ذو منتهى بالقياس
الى المنتهى لكن التقابل بين المبدء والمنتهى ليس بالتضائف فليس المبدء مبدء
بالقياس الى المنتهى ولا المنتهى منتهى بالقياس الى المبدء بل ان كان بازاء كل مبدء
منتهى او بالعكس فانما يعلم ذلك بدليل وتنبيه والمتضائفان ايهما علم علم الآخر معه
فاذا كان المبدء والمنتهى في المستقيمة لا يمكن اجتماعهما وجودا وبان غير مضائفين كانا متقابلين
بالتضاد واما في المستديرة فيجوز ان يكون المبدء هو المنتهى فلا يتقابلان هناك كما سيأتي
واذا تقابل الطرفان من هذا الوجه وتناولت الحركتان فيهما كانتا متضادتين لا لانهما
متضادان لكونهما ذينك الطرفين المتضادين من حيث الانتساب الى كل من الحركتين
على الحقيقة وكذا المنتهيان لانهما ايضا ذانك الطرفان بعينهما فافهم واستقم تم الامر في تضاد
الحركتين عند تضاد الاطراف تضادا حقيقيا كما هو جلي لا مرية فيه وانما يشك في الاكثر
انه كيف يوجب تضاد الطرفين بالعرض تضاد الحركتين بالذات ويندفع ذلك بجوهريا
مر في اختلاف الحركة بالنوع باختلاف المبدء والمنتهى وذلك ان الحركة لما كانت
هربا عن شيء وطلبا لشيء فانما تتعلق بجوهرها بالطرفين لا من حيث ذاتيهما بل من حيث
كونهما مبدء الهرب ومنتهى الطلب فهما من هذه الجهة متضادان فتضاد الحركتان تضادا
جوهريا لتضادهما عن هذه الجهة وان كان التضاد فيهما عرضيا ولعلك تتفطن بما قررته
لاندفاع ما قد ظن من ان عروض مفهومي المبدء والمنتهى لذوات الطرفين متاخر عن وجود الحركة
فلا يكون تضاد هذين العارضين علة لتضاد الحركتين بخلاف القرب والبعد من
المحيط فانهما متقدمان على وجود الحركة ومقتضيان لكون الحركتين متضادتين
والخلك قد علمت بما علمت ان كل مستقيمتين متباينتين في الاطراف متضادتان ليس

التضاد تختص بالمساعدة والهابطة كالطن ثم المستقيمتان المتبادرتان في الاطراف كانهما
متضادتان بالذات بتضاد الطرفين بالعرض على الوجه الثاني اعني باعتبار الحركة كذلك قد تتبائنان
متضادتين بالعرض على الوجه الاول اعني لا باعتبار الى الحركة ايضا كالصاعدة من المركز الى
نقطة المحيط والهابطة من تلك النقطة الى المركز فانهما كما انهما متضادان من حيث تقابل طرفين
من حيث كونهما مبدأ ومنتهى كذلك تتضادان من جهة تقابلهما
من حيث كونهما في غاية القرب من المحيط وغاية البعد عنه ارى بان تضاد الحركتين من الوجه الثاني
عرضي لان تعلق الحركة من حيث نفس مفهومها ليس من حيث كونهما في غاية القرب او غاية البعد
فتضاد الطرفين بهذا الاعتبار لا يوجب تضادا الذاتي في الحركتين كيف ولو كان تضاد الحركتين
لتضاد الطرفين من الوجه ذاتيا كما قد ظن لكانت الحركات التي اطرافها متضادة من الوجه
متضادة بالذات فيلزم ان تكون الحركة من المركز الى نقطة من المحيط اضدادا لكل حركة الى المركز
من اية نقطة كانت من النقاط الغير المتناهية من المحيط فيلزم ان يكون لحركة واحدة اضداد
كثيرة ومن هنا ظهر ايضا ان ليست كل صاعدة وهابطة متضادتين كما لو تقاطعت
ان المستديرة لا تضاد بالذات حركة ما لا مستديرة ولا مستقيمة اذ تضاد الحركات انما
من جهة تضاد المبدء والمنتهى ليس فيها هناك تضاد لا بالذات لكونهما نقطتين متباينتين
او وضعين كذلك لا سيما اذا كانت المستديرة على جسم متشابه او في جسم كذلك ايا
من حيث كونهما مبدأ ومنتهى اذ المبدء لا يضاد المنتهى في المستديرة بل يكون هو المنتهى
عند عدم انقطاع الحركة قبل تمام الدور فلاح ان المستديرة من جانبين مختلفين كالتوالي
والغير التوالي متضادان فان اية نقطة تفرض اي وضع يفرض فيه مبدء حركة باعتبار متقدة يكون مبدأ
حركة باعتبار الغربية ايضا فاذا كان تماما الدور فتلك النقطة انما لك الوضع تكون

ايضا مطلوبا فيهما ثم بالفعل احدى الحركتين فى نصف دورة تفعل الاخرى مثلها فى نصف الآخر فلاح الينا ان الحركة الواقعة على قوس من مبدءه الى منتهاه لاتضاد الواقعة عليه من منتهاه الى مبدءه وان الحركات الواقعة على القسى المتفاوتة لانحداب المتشاركة فى الاطراف لاتتضاد وان تبادلت فى الاطراف وان الحركات الواقعة على تلك القسى لاتضاد المستقيمة الواقعة على وترها وان تبادلت القوسيات مع الوترية فى الاطراف كيف ولو كان هناك تضاد لكان للواحد اضداد وما ظن من ان القوسيات وان كانت كثيرة فكلها مستديرة ولها نوع وحدة فيجوز ان تضاد الوترية فدفعه الشيخ بان الوترية واحدة بالعدد فضدها لايكون الا واحدا بالعدد ووحدة القوسيات انما هى بالعموم واظنه اراد بذلك ان وحدة المستقيمة نوعية ووحدة القوسيات وحدة جنسية والا فلا لطائف للواحد الشخصى من حيث هو ضد فان التضاد انما يكون بين الانواع لا الاشخاص من حيث هى اشخاص ثم تلك الوترية يمكن ان تتكثر افرادها بتعدد الازمنة ولا تعين للضدية بازاء كل فرد منها فرد من الوترية المتبادلة لها فى الطرفين كما لا تعين للضدية بازاء كل فرد من السواد فرد من البياض ثم انه قد لاح لك من هذا فساد ما ظن من ان المستديرة تضاد المستقيمة من جهة الاستدارة والاستقامة ويكون فاسدا من وجه آخر ايضا وذلك ان الاستدارة لاتضاد الاستقامة اذ لا يمكن ان يكون موضوع الكيفيتين اعنى الاستدارة والاستقامة واحدا بعينه وكذا الاستدارات المتفاوتة فى الانحداب كما سيظهر فى موضعه قلت

# الفصل

لا يمكن ان تتصل حركتان متجانستان متعاقبتان على موضوع عن سبب موصل وآخر مزيل لان السبب الموصل موجود فى آن الوصول ان لم يمنع ميلا ولا يكون فى الواصل حينئذ المزيل الآخر المزيل ضرورة استحالة اجتماعهما بالفعل ويكون لا محالة لوجود الثانى اول آن لعدم تعلقه

119

بالحركة بسخانات المتباينة ولابد بين الآنين من زمان لا يكون فيه حركة لانقضاء الاولى وعدم
حدوث سبب الثانية فيهما يسكن الشيء كالجسم بان الحصاة المرمية الى فوق لا تأتي في
صعوده الى جهة هابطة فان سكنت قبل الرجوع او وقفت الرحى ثبت انها تقف قبل الرجوع
اليها برجعها فترجع واما استدلالهم بانه لو وجب فبسبب اما عدمي وهو عدم سبب الحركة لكن سبب الحركة
الهابطة موجود في الحجر المرمي الى فوق او وجودي وهو اما طبيعي او ارادي وليسا فيه او قسري
وهو غير واجب فالجواب عنه انه يجوز ان يكون السبب عدميا وهو عدم حدوث الميل الهابطة
لمعاوقة القوة القسرية للطبيعة عن احداثه او عدم شدة الميل فليس كل ميل محرك او وجوديا بان
يكون القاسر افاد قوة محركة وتوسطها قوة مسكنة **اقول** قد اختلف في جواز الاتصال
من غير تخلل سكون بين كل حركتين متجانستين بالجنس القريب اذا تعاقبتا على موضوع وكانتا
بحيث لو تمازا اتصالهما من غير سكون لم يكن المجموع حركة واحدة بالشخص اما كالتي في طريق
واحد كالصاعدة والهابطة في القناة وكالتسود والتبيض من طريق الغبرة ونحوها او
في الاستحالة في اللون او يكون الثانية منحرفة عن طريق الاولى الى طريق آخر سواء كان مبدأ
الطريق موصلا الى مبدء طريق الاولى كالصاعدة على الاستقامة والهابطة على التقويس
في القناة وكالتسود من طريق المذكورة والتبيض من طريق القتمة ثم الحمرة ثم الصفرة او لا كالحركة
على ضلع من المثلث ثم على آخر منه فالحق امتناع الاتصال ووجوب السكون وهو مذهب المعلم
الاول واتباعه وفاقا للجبائي من المعتزلة خلافا لافلاطن وجمهور المتكلمين اقول وكذا
الحال في كل حركتين صادرتين عن متحركين متباينين في آن كانتا بحيث لو لم يتخلل السكون بينهما
كان المجموع حركة واحدة وذلك كالحركة من المحيط الى المركز ومن المركز الى المحيط على قطر
منها ثم من الآخر بالعكس وكحركة الهواء من حيز النار الى حيزه طبعا ومن حيزه الى حيز الارض قسرا على خط

خطا واحدا فان البرهان يوجب سكونا بينهما ايضا وان كانتا بحيث لولا السكون بينهما كان المجموع
حركة واحدة بالشخص وقد نقلنا عن الشيخ في فصل وحدة الحركة ما يومي الى ذلك واما الحركات
للمجرى في الهواء فانما لا يوجب البرهان فيها تخلل سكون ثم المشهور من الحجج المأثورة عن القدماء
على وجوب السكون هو ان الشيء الواحد لا يجوز ان يكون مماسا بالفعل لغاية معينة ومباينا له
الا في آنين وبين كل آنين زمان وذلك الزمان لا حركة فيه ففيه سكون وقال الشيخ ان هذه الحجة
سوفسطائية فانه ان عني بالآن الذي يكون فيه مباينا طرف زمان المباينة اي طرف
زمان الحركة فهو بعينه الآن الذي كان فيه مماسا فلا يمتنع ان يكون طرف زمان الحركة شيئا
ليس فيه حركة بل امر مخالف للحركة وان عني به آن يصدق فيه القول بان الشيء مباين فحق ان
بينهما زمانا لكنه الزمان الذي يتحرك فيه المباينة الى تعده وليس ذلك الزمان زمان السكون
وخصوصا من يسميه ان الحركة والمباينة وما يجري ذلك المجرى ليس له اول ما يكون حركة و
مباينة وكذلك ان تركوا لفظ المباينة واوردوا بدلها المماسة فانه يجوز ان يكون في طرف
الزمان الذي في كله لا مماسة مماسة وقد سلف منا بيان ما يتعلق بتحقيق هذا المكان فليستعن به على
ان جميع ذلك منتقض اذا كان المتحرك فيه اعني المسافة قد عرض فيه فصول بالفعل بان صار بعضه اسود
وبعضه ابيض او كان اجزاؤه منضودة على التماس فكان هناك حدود بالفعل لكنه ليس يعقل ان الشيء
عرض في ذلك حيث ان يقع بحذاء الفصول التي بالفعل وقفات فتكون الحركة ابطأ منها لو لم تكن
ان بعضهم قال اما المقطوع فكذلك اما ما يكون النهايات فيه بالفرض كما بين السواد والبياض فان
الشيء لا يكون بالقياس الى المتحرك فيه احد ودبل القياس الى تلك الكيفيات وهو بقياس الى
ذلك متصل كانه لا بياض فيه ولا سواد وهذا ليس بشيء فانه لم يكن المانع الذي اوردوه بالقياس
الى الشيء بل كان لوجود ما به يتصل الفعل او يتصل اليه وينفصل عنه وهذا ذلك الحكم موجود لا شك فيه فهذا

حد بالفعل من السواد والبياض وسلم انه اذا لم يكن في ذلك لم يكن حد بالفعل لبقية الاطراف
المسافة اما على الاطلاق وهو آخره واما من حيث هي مسافة اعني حيث يقف عليه المتحركون
لم ينته الى طرف المسافة من حيث هو بعد واما النقض بالكرة المركبة على دولاب مثلا ان فرضنا
سطح مستو بحيث تماسه عند المعقود ثم تفارقه فانما يصح ذلك السطح بنقطة ولا تبقى مماسة
زمانا فاجاب عنه الشيخ بانه حيث يكون كرة حقيقية لا يكون الاعمال بالكرة او المحيط بما يلاقي بها
ولا يمكن مع هذا العمل وحيث يمكن هذا العمل فلا يكون كرة حقيقية ولو كانت فربما استحال ان يكون
دفعة وبزول دفعة واتحالت ان يقف وقتا ومع ذلك فيجب ان يكون بين الكرة والسطح مماسة لاستحالة
انحلاء سطح ذلك كالا بملاقاة الصفحة وهو كبسيط وسطح آخر الا في تقعيب الكرة فلم يجز ان يكون في
وجه نقطة غريبة من جسم آخر فان النقطة لا تتعين لتباين السطح ووضع متميز عن ان يكون في ذلك
البسيط وحجم لم يقع مماسة بين الكرة والصفحة بالنقطة على ان هذا التعليق للاحكام طبيعيا ودائم
زمانية وذلك مع انه خروج عن الصناعة فليس يلزم منه المراد فلي ما تياه والان يوجب
انفصال الحركتين المذكورتين في الوهم ونحن انما نمنع ذلك في الامور الطبيعية الخارجية عن الوهم
اقول وتبين مما ذكره من حديث الملازمة وعدم ان يكون في وجه نقطة غريبة من جسم آخر
انه لو تصور النقض بملاقاة محدب حامل مثلا مقعر فلك الثوابت بنقطة عند الاوج
فالجواب منع الملاقاة وان تحتم التمم لا ينفذ عند الاوج بحيث يتخيم المحدب بنقطة من محدب
الحامل ومشاهدة الارصاد غير معتبرة في امثال هذه الاحكام اذ ليس انا لم ندرك بالالات
فيما فوق فلك الشمس رؤية اختلاف المنظر التي هي نسبة الى نصف قطر الارض فكيف بمثل تمايزها
في تعيين النقطة بالحقيقة هنا وقد يورد النقض بالوصول الى الحدود المفروضة في المسافة
ولا يمكن هناك الترصد والوقات والا لبطل انفصال الحركتين ثم سلك الشيخ اسلوبا آخر وبيان ان

١٢٢

بل حركة بالقسر فهي تصدر عن ميل يحققه اندفاع الشيء القاسر ايام التحرك احتياجاً الى قوة
ما تقيد بهذا الميل في نفسه معنى به يوصل الى حدود الحركات وذلك بابعاد من شيء
يلزمه مدافعة لما في وجه الحركة وتقريب من شيء ومع ان يكون الوصول الى حد ما ملاقياً له موجوده
موصلة وان تكون تلك العلة غير التي ازالت عن المستقر الاول وهي وان كان نهاية الشيء ميلاً
بالقياس الى ما قبل وهي دافع لا من حيث هو موصل لكن الموصل هو المزيل بعينه وفساد هذا الميل
ليس هو نفس وجود ميل آخر بل يعني آخر بما قارنه فاذا حدثت بعد وصول المتحرك حركة الى جهة
اخرى يكون لا محالة بحدوث ميل ويكون بحدوثه اول آن ابتداء وجوده متعلقاً بزمان
وليس كالحركة والسكون بل هو كاللاحركة التي تكون اول حدوثه في آن هو منتهى زمان الحركة
ومبدأ زمان اللاحركة فلذلك لا احتياج هناك الى آنين بل يكفي آن لا يعرض محال الآن لكن ذلك لا
لا يكون فيه الحركة واللاحركة متقابل احدهما لكن الآن الذي هو اول وجود الميل الثاني غير آن
هو آخر وجود الميل الاول فان كان الميل الاول الموجود في آن الوصول باقياً زماناً بعده
فصح السكون والا فاول آن الميل الثاني غير آن الوصول الذي هو آخر آن الميل الاول و
لا تنتفي الى قول من قال ان الميلين يجتمعان فكيف يمكن ان يكون شيء فيه بالفعل مدافعة جهة واولى وهما
موجبان بالفعل التنحي عنها فلا تظنن ان الحجر المرمي الى فوق فيه ميل سفل البتة بل سببه من شأنه
ان يحدث ذلك اذا زال العائق واذا لا آنان متباينان يكون لا محالة بينهما زمان قال
والاشبه ان يكون الموصل يبقى موصلاً زماناً لكنا اخذناه موصلاً آناً ليكون اقرب من الموجب
لعدم السكون ثم انه اشار الى امكان رجاع الحجة المشهورة الى نحو ما افاده ولعل فيما نقلناه عنه
كفاية في الهداية للمستبصرين وصيانة عن الغواية للمسترشدين لكن من لم يجعل الله له نوراً فما له
من نور والمخالف تارة يشنع بانه يوجب السكون بين تينك الحركتين فانه يصادم الحركة

الرمية الى فوق بأن ذا الانت في صعود الحجر مثلا بالبتا فلا بد ان تقف ثم تنزل ولا يمكن وقوفها الا
بالقياس الرحى او الجبل والتزام شنيع جدا والجواب ان تلك الحصاة او الخردلة قبل الوصول الى الرحى
او الجبل تقف بحركة ثم تنزل الا بعد الملاقاة او قبلها فوقح اما الان يدركها الرحى او الجبل من خلف لسرعة
حركته المانعة او كلا يدركها لدفعها الريح الآتية لو كانت الحصاة بحيث لا تقدر الريح على ايقافها
دون الملاقاة فلعله لا استبعاد في التزام ايقافها الرحى او الجبل على ان الاستبعادات في العادة
ربما توجبه الضرورات الطبيعية كضرورات الخلاء اقول الصواب عندي ان يجاب بان الخردلة او الحصاة
تتحرك بحركة الرحى او الجبل من غير وقوف لكن حركة عرضية لان البرهان انما دل على ان الميل الطبيعي
لا يحدث الا في آن بعد آن الوصول فلا يكون بين آنين ميل فلا يكون حركة الحصاة وردها عن ميل لازم
منه ان يكون حركة عرضية اذ يجوز ان يميل فالمتحرك ورده بحيث فيه ميل لا بطريق الموضع الذي
ما استتر بين الجبل فيتحرك بحركته بالعرض لا يرد عليه انه يصح هذا يبطل امر التعرض من اثبات زمان سكون
بين الحركتين المستقيمتين ما بين الحركة انما هي للزمان ليست مستقيمة وذلك لان الحركة الاولى الذاتية قد انقطعت
والحركة العرضية ليست حركة بالجسم بل الجسم ساكن بالحقيقة او لم يمكن تحركها بالذات وانما وجب تحريكها
لو جب السكون فيثبت لك السبب اما عندي اني عدم ميسر الحركة لكن بحركة الرحى الى فوق سبب الحركة الى
موجود فيه وهو الميل الطبيعي موجود في الطبيعي او ارادي الا اختاري عند انتفاء ذلك حركة او قسري
من الميل المكان حينئذ فلا يجب السكون والجواب انه يمكن ان يختار ان الاول السبب السكون عندي هو عدم حدوث الميل
وذلك ان القوة القسرية قد احدثت في الحجر ميلا صاعدا فاذا ضعف الميل من الحركة الصاعدة لم يقف بالكلية
جاز ان يقوى الطبيعة على احداث الميل الى الهابط فهذه تقوى الميل الشديد فان الطبيعة ان احدثت ميلا كان لا يمكن ان
الميل الى الصعود لا يقدر على التحريك كان ذلك لنقص عن الميل المقاوم حركون السكون معا ودفع الميلان
فيكون موجودا الكل الا انها ضعيفة المقاوم بالميل الشديد الميل وذلك حصل السبب عند الشدة فاما ان السبب وجود في آن

بان يكون القاسر افاد الحصاة قوة محركة بتوسط تلك القوة قوة مسكنة **قلت الفصل**

حركة الشيء ذاتية ان كانت قائمة به والا فعرضية والذاتية ان كان مبدأها من خارج فقسرية والا فان لم تصدر عن شعور فطبيعية والا فارادية متفننة كانت او على وتيرة واحدة والطبيعية الحقيقية الخاصة هي الصادرة عن الطبيعة الخاصة وحدها الى غاية طبيعية على الوجه الطبيعي وربما يسمى طبيعية ما يصدر عن الطبيعة وهناك قاسر او عائق او لا منها وحدها لكن الى غاية طبيعية وربما يكون طبيعية لا بالقياس الى الطبيعة الخاصة فيكون قسرية طبيعية بالقياس الى طبيعة المقسور مع ملاقاة القاسر الى الكل وما قد يسمى تحريكا للنبض غير خارجة من الاقسام **اقول** اتصاف الشيء بالحركة اما ان يكون بقيام الحركة فيكون متحركا بالذات وتسمى الحركة ذاتية واما ان يكون بقيامها بما له علاقة معه على ما يجيء تحقيقه فيكون متحركا بالعرض والحركة عرضية كحركة المحمول في الصندوق بحركته والحركة الذاتية ان كان مبدؤها المحرك امرا من خارج غير متعلق بالمتحرك تسمى قسرية كتسخين الماء وتحليله بالنار وصعود الحجر الى فوق ودوران البكرة والاظهر عرفت انه لا يكون المبدأ الا جسما او جسمانيا بل يعني غير الجسم فذلك المعنى اما قوة تحرك تلك الحركة لا بشعور اما على جهة واحدة او على جهات مختلفة فتسمى الحركة طبيعية كهبوط الحجر ونمو الشجر او قوة تحرك تلك الحركة بشعور اما على جهة واحدة او على جهات مختلفة فتسمى ارادية كدوران الافلاك والحركات الارادية للحيوان ثم ينبغي ان يعرف ان الحركة الطبيعية الخاصة الحقيقية هي التي تصدر عن الطبيعة الخاصة بالجسم متوجهة الى الغاية التي على الوجه الذي تقتضيها من غير مانع وعائق فقد تصدر عن الطبيعة الخاصة بالجسم حركة الى الغاية الطبيعية لكن انحطاطا ميلا من الموجب بالنظر اليها العائق كالنار في التنور وقد تصدر عنها الى الغاية الطبيعية على نحو من الجهة المستقيمة كنزول المطر لا على خط مستقيم لمصادمة الريح وقد عنها الا الى غاية طبيعية كتكون الاصبع الزائدة وقد تكون حركة الى غاية طبيعية لكن لا عن الطبيعة

وحدها كحركة الحجر المرمي الى اسفل على خط مستقيم بحيث لا تصدر مثلها عن طبيعة الحجر وحدها فهذه
كلما قد تسمى طبيعية وقد تكون الحركة طبيعية لا بالقياس الى الطبيعة الخاصة فقسرية للغذاء
بحسبه كالقوة الغاذية بالنسبة للغذاء غير طبيعي لكن اذا نسب الى طبيعة البدن كانت
طبيعية بل الاحتراق يكون طبيعيا للخشب عند ملاقاة النار بل كل حركة تكون طبيعية بالقياس
الى طبيعة الكل ولعلك قد تنبهت ان ما تسمى تسخيرية وترد على الاجسام كحركة النفس بالغذاء
قسرية بالقياس الى طبيعة الشريان وحدها طبيعية بالقياس الى الطبيعة العامة للبدن
فان النفس الحيوانية للبدن وان كانت شاعرة لكن [illegible] حركة النفس عنها ليس من جهة
ما هي شاعرة فان قلت الطبيعة الخاصة حقيقة لا تكاد توجد لما عرفت انه ما لم يكن [illegible]
لم يتعين بالطبيعة من السفلي والعلوي لا توجد الحركة ما لم يحدد فلا بد من معاون فلا تكون
طبيعية حقيقية قلت الامر كذلك ان قصد ذلك الا ان المعاون التي تكون من المادة التي
تحركها الطبيعة اذا لم تكن تلك المعاون قرائنه على الحجب في الجري الطبيعي لطلبها تعد كلا
معاون وذلك كما في النار فان القوة النامية انما تحرك بالطبع غذاء يعوق طبيعته عن
الى الجهات التي تحركه النامية اليها لكن الغذاء اذا كانت على الحال الطبيعي والمجاري
كذلك كانت تحريكها اياه طبيعية حقيقية بالقياس الى النامي ايضا لانه طبيعي وان تحركه
النامية غذاء فيه معاونة طبيعية كانت حركة التسخير ما بالنظر اليها كون ما طبيعيا للمركب كان لا
تخرجها عن كونها طبيعية بالنسبة الى مجرد القوة النامية وقد تكون قسرية للغذاء وكذلك المعاونة
التي من مجاورة الهواء في تحريك الماء المسخن بالطبع مع ان حيزه الطبيعي [illegible]
معاونة فانها لازمة لطبيعة الماء بالعرض المعاونة التي من الهواء انما هي [illegible] الطبيعي في [illegible]
فانه انما يتحرك بالطبع لو لم يكن في حيزه الطبيعي الهواء والا لا ارتفع طبيعيا يتحرك الحجر فيه بالطبع الى

١٢٧

الحال في ذلك باعتبار تحرك الكبار المعارق رقة وغلظا مثلا عند بعد الحجر من الارض وقربه منها واما اذا كان

هناك عائق اقوى فلا تعد طبيعية حقيقية لكنها مع ذلك لما كان المبدء المحرك فيها هو الطبيعة وحدها ادخلت

الطبيعية حيث قسمت الذاتية الى قسرية وطبيعية وارادية واما التي يكون للمبدء فيها مركبا من طبيعة و

قاسر فان اشترط وحدة المبدء في القسم كما هو بعيد خرجت عن المقسم الاقرب داخلة فيه لا تخرج باعتبار

قيد وحدة الحركة اقسام ادخلت تخرج عن الوحدة تركب مبدأها واما باعتبار بساطة المتحرك في القسم

فمع بعده لا تخرج تهافت اما ان يلتزم عدم تباين الاقسام او تعدد قسرية بناء على ان المركب من خارج

وغيره خارج او طبيعية بناء على الحجر مخالف لمقتضاها ويشكل الامر في الصادرة عن طبيعة وارادة

لكن الخطب بعد الاحاطة بالامر هين ارجع الى التسمية تصحيح التسمية الواقعة قلت لفصل الحركة

لا تصدر عن الطبيعة من حيث هي فان الطبيعة ثابتة والحركة الطبيعية متجددة والوسطية والحالات

قارة فهي ميرها من حالة غير طبيعية فانما تحرك الطبيعة لكونها على حالة كذلك تتجدد والقطعية لتجدد

الحالات وبالقرب من الحالة الطبيعية تقف الحركة عندها ومن ههنا ان المستديرة المتصلة الدائمة لا تكون

طبيعية بل لا يتم وحدها ايضا فان المهروب عنه فيها هو المطلوب والتغاير بالاعتبار لا يكفي في

الوضعية مطلقا لا تكون طبيعية للبسيط لاستواء الاجزاء بالاوضاع فالجسم اذا كان القسر قربها

منه بها او صورة الغالب فيقتضي كما او كيفا او اينا او وضعا لا تتحرك بالطبع ان سلم اقتضاء

وان لم يسلم القاسر اياه في بدء تكونه او بعده فان زال القاسر ولم يكن ثمة عائق تحرك بالطبع الى مقتضاه

فاذا وصل اليه وقف ثم ان الامر فيه يشتبه في انتقالها الطبيعية فاذا نزل الماء مثلا فالمطلوب

هو الجهة او المكان او الوصول الى الكلية لكن ان كان المطلوب هو الجهة لم يقف دون حد وهو الارض

ومعلوم انه لا يمكن ان يكون الحجر جسما بالطبع فلا يمكن ان يقال انها يطلبان حيز الا ان الارض

علی سبيق ولو كان هو المكان فقط كان الارتقى في الهواء حيث ما كان

الحاوي هو المكان الطبيعي له ولو كان هو طلب الكلية كان الحجر المرسل من البير يتسفل
هناك لانه اقرب بل المطلوب هو المكان الطبيعي لكن لا مطلقا بل مع ترتيب بين اجزائه كل عضو
موضع من الحد الجهات مخصوص الجهة غير مقصودة الا لكون المقصود فيها والكلية ليست مقصودة
لكن المقصود حيث الكلية هناك واذا كان الطلب متوجها الى ذلك فالهرب يكون عن
مقابلاته ولولا الطلب لم يتعين جهة يهرب لها **اقول** الحركة الطبيعية لا يعني بكونها طبيعية
انها تصدر عن الطبيعة من حيث هي لبطلانه اذ الطبيعة ثابتة فيكون اثرها من حيث هي ايضا
كذلك والحركة القطعية متجددة واما التوسطية فهي وان كانت قارة ثابتة لا يمكن ان تصدر عن
الطبيعة من حيث هي لانها هرب والهرب لا بد ان يكون من حالة غير طبيعية فانما تصدر
عن الطبيعة من حيث انها عرضت لها حالة غير طبيعية واذ قد عرفت انه لا بد للاثر المتجدد
من تجدد في السبب فتفطن ان تجدد الحركة القطعية الطبيعية لتجدد الحالات الغير الطبيعية كان
المتحرك اذا في مبدأ المسافة في حالة غير طبيعية وليس هناك مانع من التوجه الى الحالة الطبيعية
تحرك اليها بالطبع على النهج الطبيعي يكون له فيما بين المبدأ والمنتهى ايضا حالة غير طبيعية مما يتحرك
فيه من الكم او الكيف او الاين بحيث يتعرض له في كل آن يفرض في زمان التحرك حالة
مخصوصة متجددة غير طبيعية انما تحرك اليها لانه لا بد في الوصول الى المطلوب من قطعها
مطلوبة لم يصل اليها لكونها لا بد من الوصول اليها في الوصول الى المطلوب ومهروبة عنها
الوصول لكونها ايضا غير طبيعية لا ينال المطلوب الا بتركها ثم اذا كان الهرب من حالة غير طبيعية
يكون لا محالة الى انها حالة طبيعية لكون هي مطلوبة بالطبع فتقف الحركة عندها واما توهم ان الحالة
التي تحرك اليها يجوز ان لا يصل اليها البتة ففاسد لانه اذا لا يمكن الوصول اليه فالتحرك
لا يكون كمالا له لانها توجه اليها بالحركة الطبيعية وسيتضح ان الطبيعة لا تكون دائما مقسورة

جميعها بالحرمان عن كمالها فلا نسلم ان كل حركة طبيعية يجب انقطاعها فان الحركة المستديرة المتصلة
الدائمة وضعية كانت كحركة الفلك او اينية لو امكنت لا يكون طبيعية بل كل مستديرة وتم
دورة لا يكون طبيعية فان المهروب عنه من وضع او اين هو المطلوب ولا يكون المهروب بالطبع
مطلوبا بالطبع اما التغاير بالاعتبار فلا يعتبر اذ الطبيعة لا يختلف الحال عندها بالاعتبار بل انما
ذلك في الارادية فان قلت اليس كل حد من الحدود المفروضة في المسافة يكون مطلوبا
بالحركة الطبيعية ومهروبا عنه قلت كل من الحدود لا بد من قطعها للوصول الى المطلوب فالطالب لها كون
ولا يتاتى مثل ذلك هنا بل الحركة الوضعية مطلقا لا يمكن ان يكون طبيعية لبسيط لاستواء اجزائه فيلزم استواء
الاوضاع الحاصلة لمحاذاة الاجزاء للامور الداخلة في جوفه مثلا او الخارجة معينة بالنسبة اليه فلا يكون هناك
وضع مطلوب ومهروب عنه بالطبع اذا عرفت ذلك فالجسم اذا كان لصورته التي تجوهر بها او بالصورة
التي تجوهر بها الجسم الغالب من الاجسام التي تركب منها تقتضي امرا من المقولات التي تقع فيها الحركة
من كم او كيف او اين فلا يخلو اما ان لا يمكن فوات مقتضاه عنه لقاسر فلا يجوز ان يتحرك بالطبع في
تلك المقولة او يمكن بان فرض انه لم يفت مقتضاه لم يتحرك وان فات اما في حد تكونه كما اذا كون الهواء في
الماء مثلا او بعد تكونه كما اذا رمي الحجر في الهواء بان زال القاسر ولم يكن ثمة عائق لا بد ان يتحرك بالطبع فلا محالة
يتحرك بالطبع الى مقتضاه فاذا وصل اليه وقف ثم الامر ظاهر في الاستحالة والكمية والتشبيه في النقلة
فانه اذا نزل الماء مثلا فيمكن ان يتوهم ان المطلوب هناك هو جهة السفل او انه المكان الخاص اعني
سطح الهواء المحيط او انه الوصول الى كلية الاسطقس بان يكون المياه الجزئية تقتضي ان تتصل بكلية الماء
وسطحها كما ذهب اليه ثابت بن قرة اما ان المطلوب هو جهة السفل ففيه انه يلزم حينئذ ان لا تقف الماء دون
حد هو فوق الارض فان قال قائل ان عدم توقفه دون ذلك حاصل لازم وعدم وقوفه بالطبع دون ذلك ولا
وبطلانه يعم الماء والارض كل منهما يطلب المركز فان لم يعق عائق وصل اليه الا وقف الارض

١٢٩

١٢٨

اطلب الاسفل فبلغت المركز وسكنت به فاتفق ان اجتمعت ولو فرض ثقب الى الارض حتى تبلغ الى المركز لوجب

ان يكون مع تحيز واحد حيان الطالب بالطبع وهو معروف بطلانه واما ان المطلوب هو المكان فقط فبعيد عنه لانه كان المكان

حيث يتفق في الهواء مثلا كان السطح المحدد لجهة الفوق مثلا مكانا طبيعيا له وذلك ما حصل الا اذا كان في الهواء

فاما ان المطلوب هو الكلية فبعيد ايضا لانه كان يجب حينئذ ان تتعين بالمحل الاسفل من سطح الكرة فحينئذ بالاولى

اليه من بعض السطح المحركات الطبيعية انما هي اقرب الطرق الى المطلوب بل انما يجب ان تعتقد في ذلك

هو ان المطلوب هو المكان الطبيعي لكن لا مطلقا بل مع ترتيب مخصوص من اجزاء الكل في القرب والبعد من

الجسم المحدد للجهات والجهة غير مقصودة بالذات بل الكون المقصود هو ما ذكرناه ولا يعبر عنه بالحيز الطبيعي

في تلك الجهة والاتصال بكلية الارض ايضا غير مقصود لكن المقصود انما هو وقوع حيث الكلية بمثابتها

واذا كان الطلب متوجها الى الحيز الطبيعي مع ملاحظة الطبيعة فالهرب يكون عن منافرة تامة

فاذا كان المكان غير طبيعي وامكن ان الترتيب طبيعيا هرب منه مثل الهواء المنتشف المحصور في حجرة

مرفوعة في الهواء فان الحجرة تنشف الماء من اسفل المنشفة هرب الهواء من محيط غريب وذلك

انحلالا ووجوب تلازم المنافذ فيجذب الماء في مسام الحجرة فيتصعد الهرب الهواء عنها وكذلك

الترتيب قريبا من الحوت كهرب الماء من الهواء واذا كان المكان طبيعيا اذ ليس الترتيب طبيعيا

كما اعتقده الشيخ ولا ينبغي ان نظن ان الطبيعة انما تحرك للهرب عن المنافر من غير ان يكون هناك

طلب للملائم فانه لو كان كذلك لم يتعين للهرب جهة يتحرك اليها دون اخرى **قلت الفصل**

القوة الجسمانية كما دلت الاستقراء بالذات ولا توصف بالتناهي واللاتناهي بالذات بل انما باعتبار

تلكها هي فيه ان كانت جسمانية تكون متناهية بالاعتبارات الستة في جانبي الزيادة والنقصان للشدة والمدة

ومن جهة العدد المتقاربة الاتية او فيما هي فيه طبيعية اي تحركها ... مقدار التحرك

وتكون متناهية باعتبار ... في جانب الزيادة فكلما كانت القوة اقوى كانت الحركة

مدة الطول واما فى النقصان فكما كانت اشد قطعت مسافة مفروضة فى زمان اقصر فلا تبقى

بحسب المدة كالقوة التى على الحركة العشرية الحافظة للزمان كانت اشد لان بلوغ الحركة الزمان الاقصر

حج منه بحيث اما منفصلا بالفعل وبالقوة ممدا الا قرب منها الى الفعل يكون تكرار المسافة مع الاتصال

كما فى الدورية واللاتناهى فى العدة المتعاقبة يلزم اللاتناهى فى المدة فالقوة الجسمانية لو كانت فى

غير متناهية كانت على غير متناهى فى العدة المدة والا لكان من المقوى عليه ما تقوى جزء من الجسم الذى هو اضعف

الجزء من الجسم مرة بعد اخرى نفذنا بازاء من المقوى عليه فليحصل من الجسم غير متناهيا واما فى المتناهى فلا يكون الا على متناه

فى المدة والعدة المتشابهة المترتبة فى ترتيبه لانها اذا انضعفت مثلا القوة بتضعيف الجسم تضعف ما

بازائها من الحركة الغير المتناهية فى امتداد المدة او سلسلة العدة وحملا على الحفاظ نوزعها عليها او

الامتداد وذلك محال **اقول** القوة ليست كالمستكمة بالذات فلا توصف بالذات بالتناهى واللاتناهى

بمعنى العدم دون السلب لاختصاصها بالكم المنفصل لكن قد يعرض لها الكم بالقياس الى ما يجئ اولى الى ما عليه تصيف بالتناهى

او اللاتناهى من جهتها اما باعتبار ما هى عليه ان كانت حالة فى مادة جسمانية ولا يتصور اللاتناهى بهذا الاعتبار

البتة لا فى جانب الزيادة واذا كان تصور كان حلت فى غير متناهى فى المقدار لكن الابعاد متناهية لا فى جانب

اذ انما يتصور لو امكن بلوغ المقدار فى النقصان الى ما ليس وراءه نقص لكن كل مقدار فرضته اقصر يمكن قسمته وكون

قسمه اقصر منه اما باعتبار ما هى عليه من كثرة حكم القوى فيتفاوت بهذا الاعتبار بتناهى الكمية المتصلة والمنفصلة

فى الاول فاما من جهة مقدار المتحرك ومقدار المسافة ويتصور اللاتناهى من هذين الجهتين فى شئ من جهة الزيادة

والنقصان مثل ما مر ومن جهة مقدار الحركة اعنى الزمان وذلك اما فى جانب الزيادة او النقصان ان لم

لا حركة قدر من المسافة ولو نحطاط القوة فى استيفاء الحركة مدة الطول ولا كان الاقوى يكون استيعابه

الحركة اطول وسمى لا قوى بحسب المدة وان ضعف قدر من المسافة ولو نحطاط القوة فى العراقع عن قطعها فى مدة

اقصر ولا كان الامر بالعكس وسمى لا قوى حتى لا تصير مدته اسرع حركة الا شدة الا قوى من جهة الشدة فاذا فرض

راميان تقطع سهم بعد ما قطع ميلا في ربع دقيقة من ساعة وسهم الآخر من ميل في نصف دقيقة كان الأول أقوى

من الثاني في الشدة فإن لم يقو على القطع بعينها في المدة بل في نصف دقيقة كان الثاني أقوى

ولا شبهة في كون كل قوي من الآخرين متناهيين أو تحريك جسم حركة سرمدية فاعلة للزمان في القوة القوية عليها غير

متناهية بحسب المدة وأما اللاتناهي بحسب الشدة فإنما يكون لو كانت الحركة التي تقوى القوة عليها أسرع ما يتصور من

ذلك وكل حركة تكون في مسافة وزمان يتصور منها في تلك المسافة في جزء من ذلك الزمان أسرع منها وكذا إلى لا

نهاية فلا يكون حركة إلا ويتصور أسرع منها فإن لم يكن في تلك القسمة حركة فلا يكون حركة غير متناهية في الشدة

بل وإن انتهى إلى نهاية يتصور فوقها إن لم يمكن أو ليس في جنس الحركة سرعة في العالم لم يكن غير متناهية وإن

لم يكن زيادة عليها في امتداد المسافة فكذلك الحركة القوية ما كانت أسرع ما يكون لكنها بالنسبة أسرع

ما يتصور فليست غير متناهية في الشدة وأما في اللاتناهية من جهة العدد فالمراد بها أن يكون القوة على ما بعد

أكثر عدة من حركة تكون أخرى منه بحسب العدة وأما بالقوة لكن القسمة بالقوة الحركة تكون بإزاء قسمة المسافة

أو الزمان لا تقف إلى نهاية فلو اعتبرت هذه القسمة مطلقا كانت كل حركة غير متناهية في العدة فيكون

القوة عليها غير متناهية بحسبها بل إنما يعتبر من ذلك بأن يكون لحركة واحدة مقادير منضبطة في العدد

فتتناهى أو لا تتناهى لكن اللاتناهي في العدة بحسب انقسام المسافة يبتدأ التوزيع والقسمة حتى يرجع إلى لا تناهي

المسافة وقد عرفت استحالته بل الذي يمكن هو ما يكون بحسب المسافة كما في المتحدية والعدة فيها

وإن كانت بالقوة لكنها قريبة من الفعل جدا إذ بمجرد فرض نقطة تكون كالمبدأ ينقسم الحركة المتصلة

إلى دورات وهي ربما يتوهم كما هو أن للأفلاك حركات غير متناهية بالفعل قال الشيخ إن

حركة السماء إنما يعني الذي تحرك الفلك الأوسط فيه واحدة بالذات وإنما المتحرك الذي يعني القطعية

أن يكون كل دورة حركة واحدة إلا أن الدورات لا تتحدد إلا بالوضع فيحصل أن لا نهاية في القوة

إنما تكون بحسب المدة والعدة فلينظر أنه هل يجوز أن يكون قوة جسمانية غير متناهية كذلك فنقول لو لم يكن

١٣٢

ولكن وجود جسم غير متناه وحلول قوة محركة فيه لكانت هذه القوة كما هي غير متناهية بحسب ابتدادها بالعرض باشتداد
الجسم كذلك تكون غير متناهية النسبة في المقوى عليه من جهة المدة والعدة بل الشدة ايضا فان اللاتناهي
في الشدة وان استحال في ذاتها واستحال اجتماعها مع اللاتناهي في المدة في حركة واحدة لكن جاز ان
يستلزمه المفروض المحال ذلك لانه كلما ازداد الجسم حجما يزداد القوة السارية فيه وكلما ازدادت القوة
ازداد ما بازائه من المقوى عليه فاذا بلغ ازدياد حجم الجسم لا الى نهاية كانت القوة وما بازائها من المقوى عليه
كذلك كيف لا ولو كان المقوى عليه في المدة والعدة متناهيا لكان كل جزء ما من الجسم في القوة قوية
على جزء ما من الامر الذي عليه القوة فاذا ضوعف من الفاعل جزء تضاعف بازائه من ذلك الامر جزء حتى ينفد
ذلك المتناهي بازاء جملة متناهية من اجزاء الجسم فتكون قوة تلك الجملة قوية على ذلك الامر المفروض بازاء الكل و
تبقى من الجسم جملة غير متناهية ويكون لها قوة وتقوى عليه اذ على المفروض هف واما الجسم المتناهي فلا
يمكن عقلا ان يكون القوة الحالة فيه قوية على غير متناه بحسب المدة والعدة والمنتظمة المرتبة حذاء المدة لانها
لو كانت تقوى على غير متناه فجزء القوة لا بد وان يقوى على شيء من جنس ما يقوى عليه الكل اذ القوة
سارية في الجسم فيكون لجزء الجسم قوة من جنس قوة الكل وتقوى على من الجنس الذي للكل فاما ان يكون ما يقوى الجزء
على تحريكه مع ما يحركه الكل فان تساويا في التحريك من ان في العدة والمدة لا يكون الكل فضل على الجزء والكان
ما يقوى عليه الجزء من العدة والمدة انقص يكون نقصانه لا في جانب المبدء بل في الجانب الآخر فيكون
في ذلك الجانب متناهيا ثم الكل انما يقوى على ما تزيد عليه بزيادة محدودة لان الجسم انما يزيد على جزئه
زيادة محدودة فكذا الحال فيما بازائهما من القوتين بحسب ما يقويان عليه فما يقوى عليه الكل ايضا متناه واما ان
يكون ما يقوى الجزء على تحريكه اصغر فالكل ايضا يقوى على تحريكه فيتسق الكلام فيه ليظهر الخلف فالكلام في هذه
التقديرات كالكلام في التقديرات التي فرضناها قوام الملازمة في ابطال الخلاء فلسنا نحتاج الى اعادة
المناسبات بالفعل بل نقول ما يقدر مناسب من حيث الحكم فهو متناه على نحو التقديرات التي فعلها المبتدئون بالجملة ليس

العائق في ذلك من طبيعة القوة ولكن من طبيعة الامور التي ليست توجد فنقول ان هذا الحق بحيث لو كانت
الامور توجد على نحو كذا لكان طبائعها توجب كذا وكذا ولو كانت قوة غير متناهية في جسم متناه لما كانت
بحيث لو كانت الامور توجد كذا لكان طباعها توجب كذا وكذا فتبين انه لا يجوز ان يكون في جسم متناه قوة
غير متناه بالقياس الى المدة والعدة والمنتظمة واما بالقياس الى العدة المختلطة فلا يمكن استعمال هذا
البيان عليه فان العدة المعدودة اذا كانت تنقص من عدة اخرى لا يلزم ان تكون متناهية
كدورات الفلك الثامن مع الدورات الغير المتناهية فانها انقص من دورات الفلك الاعلى
والادوار الغير المتناهية واما الزمان فلا يجوز ان يكون زمان متصل معتبر من ان اول حد الى ما لا نهاية
المبتدئ من ذلك الآن الا متناهيا لكن اذا كانت الكثرة المختلطة المتممة من تعاقب كل منها
غير متناه فنقول ان القوة الجسمانية اذا لم تقو على ترتيب حد لما بينا فلا تقوى على ترتيب ما لم تكن
الكثرة منتظمة اصلا الا في ترتيب حد ولا في ترتيب لم يتبين امتناعه من العالم فان قيل يجوز ان يكون
لجملة الجسم قوة فاذا انقسم بطلت فلم يكن لجزئه قوة من جنس قوة الكل كما ان القوى التي توجد في المركبات
بعد المزاج تكون للشيء من الاركان التي امتزجت عنها والواحد من المحركين للسفينة لا يقدر على تحريكها
قلنا ان القوة وان كانت للجسم بحال اجتماع للاجزاء وامتزاجها لكنها تكون مما ترتبت جملة فيكون لبسائطه
اذن في حال الامتزاج لها اللقوة واما سلبه بعد المزاج ان لم يحصلها حال الانفراد ونحن لا ناخذ جزءا
مقطوعا مبانا حتى يمكن ان لا يحمل شيئا من القوة بل نعين جزءا منها وهو بحاله فتعرف حاله بعد
من القوة التي فيه وحدها والواحد ان لم يقدر على تحريك السفينة يقدر على تحريك ما هو اصغر منها فان قيل
ما ذكرتم من البرهان ينتقض على ما هو متحرك غير الجسم الذي هو فيه على ما يتحرك لا ينفذ كل من القوة وما
انما يحرك ما حل فيه من كل الجسم وبعضه فلا كل القوة يحرك بعض الجسم ولا بعضها كله فاذا لم يحمها على
تحريك شيء واحد لم يستو الكلام الى الكل قلنا الينذر حيث اعتبارنا القضية شرطية وتقديرية

۱۳۵

وتقديره فان قيل القوة الغير الجسمانية القوية على تحريك الفلك بلا نهاية انما تفيد شوقا عزيا وميلا
بها تحرك الفلك فتكون القوة الجسمانية هي المباشرة للتحريك الغير المتناهي ان لم تفد الا التحريك كان
قسرا وهو لا يدوم عندكم قلنا اذا افادت شوقا وميلا لا تكون القوة الجسمانية مبدأ للتحريك الغير المتناهية بل وانما
فيها انفعالات غير متناهية من مفارق ونحن لا نمنع ذلك ان لم تفد شوقا وميلا لم يلزم ان يكون ذلك التحريك قسرا
فان القسر انما يكون على خلاف الطبع فان قيل انه ليس من المستحيل ان يبقى جسم ابدا فتبقى قوته دائما فيحرك دائما
كما ان الارض لو بقيت دائما ولم يعرض لها عارض سكنت من طبيعتها دائما قلنا ذلك ان لم يكن هي مستحالة
لكنه مستحيل لما بيناه والسكون ليس فعلا بل عدما على ان من المستحيل دوام الارض وسائر الاجسام القابلة للكون
والفساد فضلا عن حوادثها هذا التقريب للبرهان القصي محا يرد عليه على حد وكلام الشيخ وذكره تفتيش عن هذا البحث
حق التفتيش ومبنية على غير الوجه السخيف الذي يذكره من يخوض في العلوم وياخذ القوة الغير المتناهية كانها
في نفسها شيء غير متناه ويحتج خاففا بانها يلزم ان تضعف او تضعف او تكون لها نسبة اخرى في العلم
ان القوة في نفسها لا متناهية ولا غير متناهية بل معنى قوة غير متناهية ان متعلقها من المقوى عليه
غير متناه فيكون غير المتناهي بمرتين وثلثة واربعة واكثر من ذلك من جنس واحد ومن اجناس مختلطة فلا يستحيل
تضعف الغير المتناهي في القوة فلا يستحيل تضعيف القوة التي هي قوة على لا يتحيل بل يجب ان
حول ما بيناه انتهى وانا اقدم مقدمتين الاولى ان القوى الجسمانية اذا انقسمت بانقسام المحل في الوهم يكون
كل جزء منها يقوى على شيء مما يقوى عليه الكل ويكون ما يقوى عليه الكل مجموع ما يقوى عليه الاجزاء لست
اعني بذلك انه لا يقوى الكل الا على جملة ما يقوى عليه الاجزاء منفردة فان ذلك مما لا يصدق اذ ربما
يفيد الاجتماع زيادة على ما يقوى عليه الآحاد وربما تكون القوة مشروطة بشرط اجتماع اجزائه فلا يقوى
انفراد اجزاء القوة بل اني اذا قسمت القوة في الوهم توزعت في الوهم ايضا الحركة الصادرة عنها على
اقسامها لكن بشرط اجتماع الاجزاء ويكون نسبة قسم من القوة الى كلها كنسبة نصيبه من الحركة الى كلها اعني

فيلزم ان كل قسم من الحركة بخصوصه بازاء قسم من القوة بخصوصه بل يجوز ان النصف مثلا بازاء النصف الاول او الربع
الربع والثانية ان توزيع الحركة على اقسام القوة يكون باعتبار تجزئة فان اعتبرت حركة الجسم بخصوصه شيئا
وحدانيا ولما حللت اي القسمة في امتداد المسافة او الزمان كان توزيع الحركة من جهة المسافة او الزمان فيكون
بازاء نصف القوة مثلا حركة مجموع الجسم تلك المشقة في نصف المسافة والمدة ومع انحفاظ السرعة فيكون المسافة والمدة
منقسمتين بقسمين بكل منهما بازاء قسم الآخر ولا يكون من قسمة الحركة من جهة المسافة قسمتين من الزمان
الا في اللحاظ والاعتبار فان اعتبرت الحركة بتلك السرعة في تلك المسافة والمدة شيئا وحدانيا ولا حللت
اي القسمة في امتداد الجسم المتحرك كان توزيع الحركة من جهة الجسم المتحرك فيكون بازاء نصف القوة حركة نصف الجسم
بتلك السرعة في تلك المسافة والمدة وان اعتبرت حركة جملة الجسم في تلك المسافة من غير انحفاظ السرعة شيئا وحدانيا
ولا حللت اي القسمة في امتداد المسافة فيكون التوزيع باعتبار المسافة من غير ان تنصف المدة بل
ينقص السرعة لكن هذا لا يكون قسمة لتلك الحركة تعيينا على ما هي عليه بالفعل واما اذا اعتبرت حركة الجسم في
تلك المسافة من غير انحفاظ السرعة شيئا وحدانيا فلا يمكنك توزيع الحركة على اقسام القوة بتقسيم المدة والمسافة
اذ لا تزيد المتوزع بازدياد اجزاء القوة بل ينقص فانك ان نسبت الحركة الى الواحد كيف تتوزع على اقسام
القوة بانحاء مختلفة فادفع بانا لا نسلم في ذلك عند تعدد الاعتبارات وتذكر انا لا نعني بالتوزيع كون كل
قسم بخصوصه من تلك بازاء قسم بخصوصه من تلك بل ان النصف مثلا بازاء النصف ثم اذا كانت هناك
حركات متعددة بالنسبة الى القوة منتظمة مترتبة سواء كانت في ترتيب سواء وترتيب متسقة فاذا كانت
القوة واحدة اي انقسام الحركة في امتداد سلسلة العدة او سلاسل ما تعددت سلسلة الحركة
او كل من سلاسل انقسام القوة اذا اتحدت المقدمتان في قول لو وقعت وما في جسم متناه حركة
غير متناهية بحسب المدة او العدة المستقلة في ترتيبها مرتبة بكل منها غير متناه ولم يكن اما مرتبة متناهية فقصنا
القوة بتضعيف كلها تضعف الحركة باستنا امتداد المدة او امتداد سلسلة العدد وكذا الحال لو قسمنا القوة

١٣٦

۱۳۷

القوة الا انما اداربا عالكن المدة الغير المتناهية والعدة الغير المتناهية لا تقبلان التنصيف في الا
لاسيما اذا كانتا مبدأتين من مبدء معين كذا التسمية الى الاثلاث والارباع البتة وكذا الكلام
اذا ضعفنا الجسم في القوة الغير المتناهية فتضعف القوة ويلزم ان يكون ما تقوى عليه من المفروض
او وحدة مفروضة بعد التضعيف ضعف ما كان تقوى عليه من ذلك المبدء قبل التضعيف او يزيد
يكون نصف ما تقوى عليه بعد التضعيف في ازدياد المدة والعدة بازاء القوة السابقة والضعف بازاء
الزائدة فتبين المطلوب باقوم حجة لا يدخلها شبهة اولى التلبيس وسقطت المؤنات التي تكلفها الشيخ
الرئيس ولعل ما ذكرناه هو ما رامه من نسبه الشيخ الى الانحراف لكنه اجمل وتسامح فعليك بالامعان
ثم ما ذكره الشيخ من ان تحريك جزء القوة جسما من مبدء معين يكون انقص من تحريك الكل اياه من
ذلك المبدء فينقطع ان لا بد ان يكون هناك حركتان على حدتين من مبدء واحد يبهما النقص من
الاخرى فينقطع فيه انه لا يجب ان يكون النقص والنقصان في العدة لا يوجب الانقطاع اذا
كانتا مختلفتين بحسب السرعة كدورات الفلك الثامن بالقياس الى دورات الفلك الاعلى والشيخ نفسه
يعترض بمثل ذلك على غيره والحق ان اراد ان تحريك كل القوة من مبدء يكون اكثر منه مبتدأ من ذلك المبدأ
على ذلك الاتساق بانه شطر من القوة فينقطع لا محالة فذلك انما يكون بما مهدناه من المقدمتين و
ح لا يحتاج الى تجشم تلك المؤنة التي تجشمها **قلت الفصل** وما يجري مجراه من ... لا يمكن
خلو الجسم عنه كالتحيز والمقدار والشكل وبعض الكيفيات فان شيئا منها طبيعي وذلك لان مطلق التحيز مثلا
يمتنع خلو مطلق الجسم عنه فلا يمكن استناده الى ما يمكن خلوه عنه كالطبيعة الخاصة وما يختص بها وكالقاسر
ثم اي جسم كان يمكن بالقياس اليه وضعه في محل بطبعه يكون مطلق الحيز له في ضمن معين لا محالة واذا اخرج من
مكانه خارج فما هو ذلك من طبيعته متعين من ذلك انه لا يكون للجسم حيزان ... الا لكم يرجح احد
منهما والطبيعة النوعية لسبيلا ان انتفى القاسر بالكلية لم يوجد منهما الا فرد واستدعت الطبيعة

وشكلا وحيزا على حسب ذلك ثم اذ فيه قوة التجزي فالحيز الطبيعي له هو حيز حصة اجزائه التي فيه بالقوة وكانه
جملة احياز الاجزاء ثم الحيز الطبيعي للجزء بالمتصل المفروض او المتصل الحقيقي من حيث خصوصيته الفردية
بالفعل هو اقرب حيز اليه على حسب مقداره وشكله من تلك الاحياز من حيث هو اقرب اليه ولا يكون
الاقرب اليه الا واحدا هو ما حصل له ابكان في شئ منها فان نقل منه الى بعض آخر منها بالقسر
صار باصاره اليه طبعيا لصيرورته اقرب اليه وان لم يكن في شئ منها فالاقرب اليه هو الاقرب
منها الى حيز ما هو فيه فيتحرك اليه ان لم يعق وتخصيص البعض بكونه اقرب اليه لشئ من الاسباب التي لا يمكن
بالقياس اليه خصوصيته فردية قضاء نهارا سا واما المركب فما لم يكن مبدءا لم يخل له حيز خارج عن احياز
البسائط ثم تركبه ان لم يحصل الا بالقسر بالقياس الى طبائع البسائط لكن لا يكون بالقياس الى
طبيعته ويكون له حيز طبعي هو حيز الغالب من اجزائه اما مطلقا او من جهة الحيز ولا يكون للمتصل الحقيقي حيزا
طبيعيا الا من افراد بالطبع او حيزه الطبيعي هو ما اتفق حصوله فيه وظني ان الطبعي للمركب انما هو باعتبار
ما له من نسبة الخفة والثقل او من حيث آلة للتوسط على حسب ما تقتضيه تركب بسائطه فلا يكون حيز مركب حيز النار
الساذج او الارض الساذجة البتة وحيز المعتدل هو الوسط بين حيز الخفيف والثقيل **قول**
الكلام هنا الى ان الحركة الطبيعية انما تكون من حالة غير طبيعية الى طبيعية فبالحري ان نبين ان لكل
معنى عام لا يمكن خلو الجسم عنه بالكلية فان شيئا منه طبيعي له والمراد بما لا يمكن خلو الجسم عنه اعم مما لا يمكن
خلو جسم ما اصلا عنه فيكون لكل جسم شئ منه طبعا ومما لا يمكن خلو بعض الاجسام عنه فيكون لذلك
البعض شئ منه طبعا فالاول كالمقدار والشكل والحيز فان الجسم لا بد ان يعرضه المقدار فلا بد ان
يتناهى في الجهات فيحيط به نهاية واحدة او حدود ويحصل له هيئة من تلك الاحاطة هي الشكل فلا محالة
يكون له حيز ما لانه يختص ببعض من الاجسام في الجهات الاربع كما في الجسم المحيط بالكل او موضع
اعني كما ان وضع بالنسبة الى الجهة والجهات فهذا الاعم هو المراد بالحيز والثاني كالكيفيات الملموسة

الملموسة الاولى للاجسام السفلية وكالالوان والطعوم والروائح لبعضها والضوء لبعضها فى الحرارة
او الكمال امتنع خلو الجسم مطلقا عن الحيز مطلقا فلا يكون مطلق الحيز مستندا الى الا الممتنع خلو مطلق الجسم
عنه كالطبيعة الخاصة بخصوصها يختص بها بين الحيز بها وكالقاسر مطلقا اذ يمكن وجود مطلق الجسم ولي نه طبيعة مخصوصة
نوعية بدون التخصيص بها وكذا بدون القاسر مطلقا ثم نقول ان كل جسم فتخليته مع طبيعته بحيث لا يكون
هناك قاسر يؤثر فيه اثرا غريبا ممكنة بالقياس الى ذاته فان التخلية ممتنع فلا مرخارجى اذ تخلى كل جسم يكون لا محالة
له حيز معين اذ لا بد له من مطلق الحيز ولا يمكن ثبوت المطلق الا فى ضمن معين ولا بد لترجيح ذلك المعين من
مرجح ولا يمكن ان يكون المرجح هو القاسر لفرض التخلية ولا الجسمية المشتركة بل الطبيعة اذ نسبته اليها تكون
ذلك الحيز طبيعيا له ووجود الجسم بدون فاعل الحيز غير ممكن لكن نسبة الفاعل الى جميع الاحياز السواء
فلا يمكن تعيين الحيز بينا لم يكن الطبيعة الجسم خصوصية معينة اذ تبين مما عرفت انه لا يكون لجسم حيزان طبيعيان
متباينان لان نسبتها اليهما على السواء فلا ترجيح لواحد منهما وانما دعانا الى القول بالحيز الطبيعي
وجوب الترجيح ثم ان هيهنا تفصيلا وهو ان الجسم بسيطا او مركب اما البسيط فاذا خلى الى طبيعته كان فى
حيز ان لم يعرض معه مؤثر اثرا غريبا والا حالة غريبة عارضة للمادة سابقة على الطبيعة او طارية بعدها
وكذلك ينبغى ان يكون لحاظ الابداع فهو لا يكون هناك كثرة بالعدد بل انما يوجد منه فرد واحد
الطبيعة مقدارا مخصوصا وشكلا وحيزا مناسبا وهذا هو الحيز الطبيعى الحق ولا يكون الا واحدا لان
الجسم يمكن تجزيته فى الوهم بل فى الاعيان ايضا من حيث هو جسم وربما يمكن ذلك من حيث خصوص
طبيعته ايضا وبالجملة ففيه اجزاء بالقوة ولكل جزء منها حيز بالقوة ففى حيز الجسم احياز بالقوة وحيز الجسم
حيز جملة تلك الاجزاء من حيث الجملة وهذا كما انه جملة احياز الاجزاء وهذا على سبيل التخييل فانما يكون لتلك
الاجزاء اذا وجدت من حيث انها جملة واحدة كانت ذلك الجسم الواحد بعينه كذلك تخييل ان
تلك الاحياز اذا وجدت جملة واحدة كانت حيز ذلك الجسم الواحد بعينه لكن الامر بحقيقته ليس كذلك فان

السطح المتوهمة فيما بين تلك الاجزاء معتبرة في احياز الاجزاء متفرقة وفي مجموع تلك الاحياز متميزة عن

ملغاة رأسا في حيز جملة الاجزاء من حيث الجملة اعني حيز الجسم ثم الحيز الطبعي اي الحيز من حيث هو حيز ما هو

اقرب اليه من الاحياز المناسبة لمقداره وشكله المتوهمة في الحيز الطبعي للكل فالجزء المتصل حيزه ذو

هو ما فيه من تلك الاحياز المتوهمة في الحيز الطبعي للكل فاذا انتقل عنه الى آخر من تلك الاحياز

الا بقسر كما اذا انتقل بعض مياه البحر الى موضع البعض بالتموج الآ اذا قدمن البعض المتعلقة بالكل كما اذا

انتقل بعض اجزاء الفلك الى موضع البعض كان المنتقل اليه حيزه طبعيا لانه صار اقرب اليه الحيز المنفصل

عن سببه المفارق لحيزه الكلية في الحيز فطلب الحيز الطبعي ان يتصل بالكلية على اقرب الانحاء بحيث

يكون للكل بعد الاتصال على الشكل الطبعي واين الحيز في اقرب حيز من الاحياز المتوهمة في الكل

فرض الاتصال الآخر الذي فيه عند الانفصال والمفارقة فان لم يتيسر الاتصال لعائق من

خارج امر الطبيعة بالعرض كما في الاجزاء المنفصلة من الارض فان الشبه من حيث هي ان تقتضت

الاتصال لكن اليبس الطبعي كما انه يحفظ الاتصال الطبعي بالانفصال كذلك يحفظ الانفصال بعد

طريانه لعارض فيمنع من الاتصال من غير مجتمع انما يطلب الحيز المماس الكل وهو المتصل المماس

في الانتقال من بعض الاحياز الى بعض على المتصل وبالجملة تقتضي الحيز من حيث هو جزء الاقرب من الاحياز

المناسبة المتوهمة في حيز الكل وتعين الاقرب اليه انما يكون من خارج فان قلت طبيعة الكل بغير تجويز

ح ان لا امرا معينا بل ما هو اقرب اليه من عدة احياز متباينة فاذا كان في احدها كان مع الاقرب اليه لم

الاخر وان لم يكن في واحد منها فطلب ما هو الاقرب منها الى الحيز الذي هو فيه بالقسر لا الى ان كان

الطبعي للكل واحدا كان في قرب الاحياز المتوهمة فيه للجزء الغير واحد فجاز ان يطلبه الجزء ايا كان فاذا كان الاحياز

متباينة متعددة بحيث يكون نسبة الكل بينها على السوية لا تتعين الاقرب منها اليه فلا يكون له

حيز طبعي الا انا فرضنا الاقرب لا اقرب هناك ثم انه لو ان لم يكن هناك عائق عن التوجه

١٤٧

الى شيء منها الا توجه الى كل منها البتة فان لم توجه الى شيء منها لم يكن شيء منها طبيعيا وان توجه الى
كان هو الطبيعي لانا نقول ربما يمكن وقوع الجزء اليه بحيث لا يكون الاقرب اليه من الاحياز المتوهمة في حيز الكل
واحدا كما اذا فرض جزء من الماء بحيث ينطبق مركزه على مركز الارض ثم اذا وقع الكل بحيث فرض تكون
ح بعض اجزاءه اقرب الى بعض الاحياز وبعضها الى بعض آخر فلما كان التجزي اهون على الطبيعة من مفارقة
الحيز ولم يكن الاحياز الطبيعية محددة من جميع الجوانب على السواء تجزى الجسم طلب كل جزء منه ما هو اقرب
اليه ولما كان مفارقة الحيز اهون على الطبيعة من التجزي لم تتجزى وسكن في الوسط لعائق هو تساوي النسبة
كل الجسم الى تلك بعينه مع الاباء عن التجزي كذا اذا كانت الامكنة محددة من جميع الجوانب على
السواء مع ما بينها ان لم يكن الك فانه لا يمكنه التجزي ح البتة وذلك كما قال الشيخ انا لو توهمنا النار
مركز الفلك لا يميل الجزء منها الى جهة كان بعض نعم السكون لكن بالقسر لانها كانت تقتضي ان تخ
رج من جهة في وسطها تنبسط عنها الى الجهات بالسواء الى ان يلقى كل جزء من المنبسط ما هو اقرب اليه من
المكان الطبيعي حينئذ لا يقدر على النفوذ فيما يحيط به من الماء والهواء اذ النفوذ انما يكون بالخرق والخرق
يكون في جهة وهذا انبساط من جميع الجوانب فتكون ساكنة بالقسر وايضا فان الخلاء مما لا يجوز ان يحدث
في الوسط عند انخراقه وهذا القسر عارض عن الطبع بحسب حالها فالجواب ان الاقرب من الاحياز انما تعين
بامر خارج عن الطبيعة فلا ضير في ذلك بالقياس الى الجزء لانه لا يكون مبدءا ولا يمكن القياس اليه
تخلية الطبيعة بنفسها بالكلية اذ لو خليت لم يكن هناك جزء بل انما يحصل جزء من الماء مثلا اذا تجزء طارئة
على الماء في الاعيان او في التوهم فتعين موضع الاجزاء واحيازها بتلك التجزية المحصلة لها واما اذا خلع ذلك
جسم آخر صورته ولبسها صورة الماء لا محالة كانت لها قبل لبسها بالمائية وضع مخصص للاقرب الاحياز
من جملة الاحياز التي بالقوة في حيز الماء فان لم يتعين الاقرب اليها من تلك الاحياز ولم تثبت له التجزي
ليسكن بالقسر حيث كان كما ذكرت واما الماء من حيث هو فيمكن تخليته مع طبيعته ولا بد ان يتعين له حيز لان نحو

واما المركب فلا يكون له حيز على حدة لان المركب يورث زيادة في احجام الاجسام فلا يحتاج بسببه الى
حيز زائد على احياز البسائط وايضا لا يتصور المركب جديدا مبتدعا اي جديدا يحصل من غير سبق شيء من مادة
ثانية فان فرض انه كان قديما لكنه في مرتبة مطلق الفردية يكون مسبوقا بحسب العقل بالمادة
المتصورة بصورة بل الصور المختصة به وبتبع كل فرد خاص منه يكون مسبوقا بالزمان وبالمادة
كذلك مسبوقية زمانية ايضا ويكون اركانه لا محالة ان خليت وطباعها لا محالة الى احيازها اجابتها
عليها الحركة المستقيمة فلو كان له حيز على حدة فاما ان يكون خارج المحدد الذي سنبينه وهو باطل لانه يكون
خارجه فلا يكون حيز ثم يجوز عليه الحركة المستقيمة التي لا بد وان تكون من جهة الى جهة على ما لا يمكن
خارج المحدد لانه لا جهة الا كما سنبين في موضعه او داخله فيكون لا محالة حيز الجسم الذي فيكون لحيز
واحد جسمان بالطبع وهذا باطل ولا يصح قدرا قل من ان يكون المكان الخلاء في رتبة وجوده سابقا [illegible] على
وجوده للمباينة لمرتبة وجود المحدد سابقا [illegible] عند الكلام في امتناع ان يكون [illegible]
ان كلامهم قد اضطرب في ان الحيز الطبيعي للمركب حتى ان الشيخ [illegible] قال في الاشارات
انه بالتقسيم الغالب فيه اما مطلقا واما بحسب [illegible] واما بحسب [illegible] فيه وان تساوت [illegible]
في النجاة ان الامكنة للاول للاجسام البسيطة لان المركبة اذا تركبت [illegible] الا ان يتركب من اجزاء متساوية
القوى فيتساوى فيها استحقاق التمكن في احياز الاجسام البسيطة [illegible] لا يكون لها بالطبع [illegible]
ولا ايضا لها بالطبع مكان غير تلك الامكنة لان [illegible] كلها تتفق في ان [illegible] ذلك المكان خارج عن طبعها
او ليس يمكن ان شيئا منها للكل [illegible] وليس [illegible] اجزاء مكان خارج عن الامكنة الا [illegible] وان لم يمكن
متساوية القوى فالمكان الطبيعي هو مكان الغالب اذا كان الجسم المركب من [illegible] فلا يمكن
ان يكون التركيب فيه من شيء متساوية لا [illegible] البسيطة [illegible] ان مكانه الطبيعي
في الحد المشترك بينها ولا يمكن ان يتركب من اجزاء متساوية في القوى فرق بين جسم

١٤٢

البتة فان تحرك الى جهة مكان من الامكنة بالطبع فقوة بسيط ذلك المكان فيه غالبة فان سكن في حيز من
الاحياز بالطبع فقوة بسيط ذلك الحيز فيه غالبة بالطبع ح ان لا يتحرك ولا يسكن فاذا لا يتركب من بسائط
ذوي اثنين متساوية القوى شيء ولهذا زيادة تفصيل مكانها الكتب المبسوطة وقال في الشفاء ان تركيب المركب
لا يخلو اما ان يكون عن بسيطين او اكثر من بسيطين فان كان من بسيطين فاما ان يكونا متساويين في القوة او احدهما غالبا
فان كانا متساويين في القوة ولم يتفق ان كان موضع احدهما يتحاذ جهة الآخر تفرقا ولم يجتمعا الا
بجامع وان فرض اجتمعت حركاتهما وتعين كل من مكانيهما كبعد الآخر تطاردا وقسر كل واحد الآخر فوقفا الا ان يطرأ
على احدهما معين او يكونا في الحد المشترك من الحيزين فيجوز ان يتقاقيا بالطبع ان غلبت قوة احدهما وانفسر على
المزج حصل المكان الطبيعي مكان الغالب وان كان عن اكثر من بسيطين فيها غالب فالحيز للغالب وان
تساوت غلب البسيطان اللذان حيزهما واحدة بالقياس الى الموضع الذي فيه التركيب وحصل المركب
في اقرب الحيزين من حيز وقوع التركيب لم يتجاوزه واذا جذب عنه الى الجانبين معا اورد الاستبانة
عن البسيط الذي يطلبه ذلك الحيز لا بسيطه تخالف الجذبين عسى ان لا يصح امتزاج من الاجسام
البسيطة يتلازم به الا وهناك غالب يجمع ويقسر الاجزاء الاخرى مانعا اياها عن الحركة الى احيازها
الخاصة او يكون الاجزاء قد تصغرت لصغر لا يمكنها ان تنفصل في الاجسام التي بينها وبين
كلياتها خرقا او تكون قوة قاسرة على الاجتماع غير قوى تلك البسائط انتهى وانما نقلنا اقوال
بابرها بالفاظه لتحيط بها ولا يتقي لك قطاع ليستشرف اليها واعتبر التساوي في القوة دون
الحجم والمقدار لان المتساويين في المقدار قد يختلفان في القوة فانه لو اخذ مقداران متساويان
من الارض والنار فربما كان اقتضاء الارضية للميل السافل اقوى من اقتضاء النارية للميل الصاعد
او بالعكس بل ربما كان الناقص في المقدار زائدا في القوة والزائد في المقدار ناقصا فيها انما اعتبر ذلك الى المتساوي
فيكون شيئا حاصلا لا فعلا قائما الكلية فرق طلب المكان الطبيعي متنا وتنتة ناقصة وان تساويا في الحجم فتسمية قول

يكاد يلحق بالضروريات ان الاكثر تمنع تحته وكل يكون على حسبها وانما في ان المركب وان فرض
غلبة النار فيه فلا يبلغ خفته خفتها وكذا ان فرض غلبة الارض فيه فلا يبلغ ثقله ثقلها فلا يكون حيزه مكان النار
او الارض والتنبيه في النقض عليه كلام الشيخ وتبعيته اتباع المتقبل من ان مكان المركب مكان الغالب ان لم يعتد به لعدم الالتفات
من ان المركب من العناصر الاربعة على السواء مكانه الافق وجوده فيه كما نطق به النجاة
من انه لا يكون مكانا طبيعيا لجزء ولا منافرا له بالطبع مما لم يتحقق بعد فان المركب يكون لا محالة
اثقل من بعض العناصر واخف من بعض فلا يوافقه شيء من امكنتها بل يكون مكانه الوسط بين مكانيهما
والكلام المفصل في هذا الباب هو ان المركب ان لم يكن هناك قاسر على المزج طلبت بسائطه
احيازها وانفصلت الا ان يكون التركيب من بسيطين وكان كل منهما في حيز المركب بين الحيزين او يكون
البعض حاملا للبعض الآخر وحيزه ولم يغلب على مع الآخر فحيز فيتعين فيقف المركب حيث يتعادل
قوى البسائط لكن لعل التحقق في الوجهين اتفاقية والوحدة اعتبارية وهناك حسبان ان كل منها في
حيز ما وحسبان انها عدا الكل في حيز غريب كما في الوجه الثاني وان كان هناك قوة قاسرة على المزج فاما معين له
الحيز من بينها يحصل له من قسر في الخفة او الثقل او التوسط منهما والغالب في ذلك ان يفرض النار
اذا كانت على حالها الطبيعية في درجتين من الخفة والهواء في واحدة منها والارض في درجتين
من الثقل والماء في واحدة منه فان تساوت اقدار البسائط سواء كان التركيب من اثنين او اكثر فقد
تكلم ما عرفت من جهة فان كان هناك اختلاط بين خفيف وثقيل فحسب درجات الخفة في الاولى درجات
الثقل فان تعادلتا اعتدل المركب والا فسم فضل الاكثر على الاقل منهما على عدد البسائط
فالخارج من القسمة هو قدر درجة المركب في الخفة او الثقل وان لم يكن هناك اختلاط بل
كان البسائط متناسبين خفيفين او ثقيلين فنصف درجات المجموع قدر درجة المركب وان تفاوتت الاقدار
فان كانت النسبة بين الكل عددية فاكثر في موضع واحد مقدارا يعده الجميع سواء كان ذلك الواحد

الواحد بمقدار احد بسائطه اولا فقد بان انه تختلف ويجعل كل قدر واحد جزءا على حدة ويرجع
الامر الى الضابطة المذكورة في التساوي وان لم تكن النسبة بين الكل عددية لم يمكن تعيين درجة
المركب على الوجه العددي تحقيقا بل غاية الامر استعلام ذلك تقريبا باعتبار نسبة عددية تقرب
وارجاع الامر الى تلك الضابطة ولنزيد ذلك توضيحا فنقول اذا تساوت الاقدار فان كان
التركيب ثنائيا اما من الطرفين او الوسطين او كان رباعيا فالمركب معتدل ولا يتصور الاعتدال
مع التساوي في التركيب الثنائي من طرف ووسط بل المركب منهما يكون في درجة ونصف من
الخفة او من الثقل ان كانا متوافقين كالنار والهواء والارض والماء او في نصف درجة ان كانا متخالفين
كالنار والماء والارض والهواء ولا في الثلاثي اصلا بل يكون المركب في ثلثي درجة من الخفة او الثقل
ان كان الساقط من الاربعة احد الطرفين وفي ثلث درجة ان كان الساقط احد الوسطين وان تفاوتت
المقادير فلا يتصور الاعتدال في التركيب الثنائي من الطرفين او الوسطين او من طرف ووسط
متوافقين بل انما يتصور في التركيب من طرف ووسط متخالفين اذا كان الوسط ضعف
الطرف واما في الثلاثي فان كان الساقط احد الطرفين فانما يعتدل المركب اذا كان الوسط
المخالف للطرف زائدا على مجموعهما بمقدار الطرف منها وان كان الساقط احد الوسطين فانما يعتدل
اذا كان الطرف المخالف له زائدا عن مجموعهما بمقدار نصف الوسط منهما مثاله ان يكون النار
جزءا والهواء جزءان فانضم اليهما الماء اربعة اجزاء ومثله الارض جزء يمين ان المركب معتدلا واما
في الرباعي فيعتدل اذا كان كل من طرف ووسط مساويا لنظيره وكان فضل احد الطرفين على
الآخر ضعف فضل الوسط الموافق لذلك الآخر على الموافق له كان يكون كل من النار والارض
جزءا وكل من الهواء والماء جزءان او يكون النار جزءا والارض جزءا والماء ستة اجزاء والهواء اربعة
وما وراء ذلك لا يكون معتدلا كان يكون النار اربعة والهواء ستة والماء جزءين والارض اربعة

المركب في سبعة أعشار من الخفة أو يكون النار جزءا والهواء جزءين والماء ثلاثة والأرض أربعة فيكون
المركب في سبعة أعشار درجة من الثقل كلما إذا كانت العناصر كلها على قواها الطبيعية أو تنقص
من قوته بحسب نقصانه بالزيادة في مقداره فإن قلت ما ذكرته كله إنما هو بالنظر إلى قوتي البسائط
دائرتها في المركب لكنه يجوز أن يحصل بما هو صورة نوعية تفيده خفة أو ثقلا على تقسيمه إلى الأجزاء
الذهب أثقل من الأرض مع أن ثقل الخفة وثقل على ما كله الكيفيات للأربعة الأول من المكونات
لا يعبد بها الصور النوعية في المركبات على خلاف التعقيب استخرج البسائط لكن لم يحقق
المركبات من حيث هي مركبات الكيفية فلا يكون إلا من حيث هي بسائط فثقل غير تقسيمه أجزائها فإن
الخفة يثقل بها الوصول إلى الأمكنة الطبيعية وثقل الذهب أكثر يدل على ثقل الأجزاء الأرضية المخلوطة
فيه فإن زاد على ثقل ما يناسب حجمه من المدرة التي أمثال بسائط ما فيها من الأجزاء الهوائية
وما يجذبك من الأجزاء الهوائية إلا كيفية مزاجها أن تزيد على ما الأجزاء الهوائية والنارية التي في
قطعة تساويها من الذهب فإذا عرفت درجة المركب في الخفة والثقل فاعلم أن حيز المعتدل
هو الحد المشترك بين النار والهواء وأما غير المعتدل فإن كان خفته أو ثقله دون درجة يرتفع أو
ينخفض عن هذا الحد مركز المركب بقدر ذلك من نصف قطره كأن يكون الخفة أو الثقل ثلث درجة
يرتفع المركز أو ينخفض بقدر الثلث من نصف القطر فإذا بلغت الخفة أو الثقل درجة كان حيز المركب
حيز الهواء أو الماء وإن كان خفته أو ثقله درجة ونصف درجة كان حيزه الحد المشترك بين النار والهواء
أو بين الماء والأرض فإن زاد على ذلك إلى أن يبلغ درجتين ارتفع المركب عن الحد المشترك
بين النار والهواء أو انخفض عن الحد المشترك بين الماء والأرض بقدر ذلك أن نقص عن ذلك
مع الزيادة على درجة انخفض عن ذلك الحد أو ارتفع عن هذا الحد فإن قلت ما ذكرت يكون مثلا
حيز المركب من النار والهواء والماء أجزاء سواء حيث يرتفع مركزه عن الحد المشترك بين الماء والهواء

١٤٦

تقع في الصعيب قطرة اي التشبه قطرة لكن ينبغي ان يكون حيزه حيز الهوي انما حيز الهوائي يطلب السكون
فيه والناري يجذبه الى فوق والمائي الى تحت فالتجاذب من الجانبين لا يبطل السكون
الذي يقتضيه الهوي قلت الماء يقتضي سكونه في حيزه ثم الهوا البساطة ولا انما يقدر على اشالته
الحيد المشترك بين حيزيهما لا الى حيز الهوا لخصته ثم النار لا تقدر على اشالة هذا الجميع الذي كان ضعيفا
حيز نفسها ولا الى الحد المشترك بين حيزها وحيز الهوا وانما كان لها ذلك لو كان في ذلك الجمع مساويا
لها وكان حيزه حيز الهوا ولا الى حيز الهوا وانما كان لها ذلك لو كانت غالبة حتى يكون الجمع في
حقها كالخفيف يستقر في حيز الهوى بالطبع وهو قليل منه واعلم انه قد يتوهم ان المركب من بسيطين متساويين
متمانعين في الحركة اذا كان اقرب الى حيز احدهما انجذب اليه لان الحركات الطبيعية تشتد عند القرب
من احيازها وتفتر عند البعد فيتحد ان الحركة الطبيعية انما تشتد عند القرب من الحيز الطبيعي لانه
كلما يقرب يرق ثخن الملا المقاوم ولان الجسم كلما يتحرك يزداد سخونة فيزداد لطافة الملاء المقاوم
وعلى هذا الوجه لا يكون الاشتداد منوطا بالقرب بل بما يزداد بزمان الحركة وبالجملة فهناك
اسراع في الحركة الى الجهة التي يتجه اليها بالميل الطبيعي لضعف يحصل في المقاوم لا لشدة
في الميل نفسه والمركب المذكور انما الميل فيه الى حيزين جزئي بسيطيه لا الى الاقرب منهما
فاما ان يبطل او يميل بها الى المنتهى حيثما كانا ولا يختلف الميل نفسه بالقرب والبعد انما الحنا الكلام
في هذا المقام لما لم نستفد من سبقنا بالتوهين به والعول عليه احد يهد من نشاء الى الامر كله بيده
قلت وكذا الكل جسم شكل طبعي والبسائط لا تختلف في الشكل اختلافها في الاحياز بل الشكل الطبيعي
هو الكرى لان القوة الواحدة انما تفعل في المادة المتشابهة فعلا متشابها والارض انما خرجت
عن الكروية بالتضاريس انما لا تعود اليها بالطبع ليبس يمسكها عن ذلك بعرض فان حال الشكل الطبيعي كان
والقسري بكان لصعيب المقتضي عن النقص كما في الافلاك من تقرير مركزها الخارج والتداوير والكواكب

مختلفة القادية متخصصة المواضع ومن اختلاف في التسميات بالرقة والغلظ وانا مبدا عزافي تصييره

مبلغى من العلم اقول ان العناية الالهية لما اقتضت ابداع كرات يكون احياز بعضها في جوف

بعض او ثخنه ويكون ثخنه خارجة المركز شاملة لمركز الحيط او غير شاملة لزم ذلك قوله بل بما ذكرنا

في الحجر تبين ان لكل جسم شكلا طبيعيا ومن ثم يسلك بانه كما ان الفلك لا بد له من وضع ليس له

شيء من الاوضاع طبيعيا فليجز ان يكون الجسم لا بد له من شكل ولا يكون له شيء من الاشكال طبيعيا

فلعله مراد ان الوضع له لا بد للفلك منه مع ترتيب تباين به من ساير الاجسام فلا …

منه طبيعيا بل هو حيزه الطبيعي او جزء من حيزه وما الوضع الحاصل باعتبار نسبة الاجزاء

فيه الى حيزه فكيف يكون مما لا بد له عند فرض تخليته عن جميع ما يجوز تخليته عنه والا لكان حينئذ

حيزه بالفعل فضلا عن نسبته الحيز الى امر آخر وكون الشكل متوقفا على النهاية لا يفيد … الا ان الجسم منه

عند التخلية عما يجوز التخلية عنه وقد ثبت وجوب التناهي للجسم ثم البسائط ان اختلفت في ابراز

فلا تختلف في الاشكال بل الشكل الطبيعي لكل منها الكري وذلك لان القوة الواحدة تفعل في

المادة الواحدة المتشابهة فعلا متشابها وكل شكل غير الكرة ففيه اختلاف الافاعيل وكيف تفعل الطبيعة

المتشابهة شيئا من المادة المتشابهة شكلا وشيئا آخر منه شكلا آخر ولمن كان … اولى بهذا …

بذلك فاذا كان في ذلك من ذات الفاعل والقابل ارتفع التشابه الكائن من خارج فعلى فرض التعرية

عنه يكون شكل لا يكون فيه هذا الاختلاف فهو الطبيعي فالسقم وقد يعترض بالارض فانها مع طبيعتها ليست

كرة ولو كان ذلك لقاسر فيجب ان تعود الى الكرية عند زوال القاسر والجواب ان

ذلك لقاسر وانما لا تعود الى الكرية عند زواله لان يبسها يعوقها عن ذلك فان … شكل

بان يبسها طبعي فكيف تقتضي طبيعة واحدة شيئا وما يعوقها عنه فالجواب ان عوق اليبس انما

ليس بالذات كيف وما لم يكن هناك قاسر كانت الارض على الكرية وكان يبسها حافظا لها

لكرة منها حتى لا يزول بادنى قاسر بل الغرض فان من شان الليس ان يحفظ الشكل الحاصل فان كان هو
الطبيعي حفظه وان كان هو القسري حفظه فعودته عن الطبيعي انما هو بحصول القسري وهذا الشكل بما في
الافلاك من تقرير يكرفيها التداوير والكواكب بما في التممات من اختلاف بالرقة والغلظ فرقتها
في جانب الاوج وغلظها في جانب الحضيض والامر بالعكس في الحوي فيصعوبة تقتضي عن ذلك
ما يهيت الافكار فمن زعم ان تحقق ذلك ليس لطبائعها بل لفيضان صورة كمالية زائدة على البعض
من جهة فيضها كرة مقعرة بصورتين هي تدوير او كوكب وفلك خارج المركز فيلزم
ان يجيء في الغرز عنه نقرة واختلاف ثخن ولم يدر ان التصور بصورتين متباينتين على اقسامه
في موضعه وانه كيف يفيض صورة على نبذ من مادة متشابهة دون سائرها ولا ليس هناك
استعداد ومن يرجع ذلك الى الفاعل فقد تبنا قصرا وهدم مصرا ولو جاز ذلك لبطل اصل
الدليل واثلم اصول كثيرة موسسة على امتناع ذلك ومن يوهم ان ليس هناك اجزاء
بالفعل والتداوير والكواكب والتممات والخوارج اجزاء فرضية وهي انما تختلف في
السرعة والبطوء في الحركات كما حول المنطقة والقطب في جهات الحركة كالاوساط والاوج
على الحكاية وانا بعد الاعتراف بقصور مبلغي من العلم بل بضعف المنة البشرية عن اكتناه الامر
اقول ان الفلكيات كرات متكثرة من مواد مختلفة اقتضت عناية المبدع ان يكون احياز
بعض منها في اجواف بعض وان يكون احياز بعض آخر في ثخان بعض مراكزها خارجة
عن مراكز ما هي في ثخنه شاملة كانت لمركز المحيط او غير شاملة فلا جرم يكون فيما هي فيه نقر
او اختلاف بالرقة والغلظ ولولا اقتضاء العناية ان يكون في جوف الافلاك بعض العناصر
فلك وعنصر كانت مصمتة كالارض فكما ان التجوف في اصل الابداع لمكان جسم آخر مبدع
معه حيزه في جوف هذا الا وجب كثيرا في فعل القوة كذلك حصول نقرة او نقرات او ثخن

او اختلاف بالرقة والغلظة اذا كانت السطوح كرية والقوم لم يعنوا بمساحة الفلك ان الفلك
الكل بسيط غير منتظم من كوكب وعدة افلاك وكيف يسوغ ان يتفوهوا بذلك بل انه ليس فيه
امتزاج اجسام كامتزاج العناصر في المواليد واتى كلا من الكواكب والافلاك الجزئية المفروزة
المفروزة عن الكواكب بسيط ليس فيه تالف قلت **فصل** كل حركة فانما هي بحالة انجذابية
نحو الخروج من المبدأ الى المنتهى مانع العائق ذي الميل وربما يحس به مع تخلف الحركة
عنه كما في الحجر المسكن على اليد ثم ما لا يكون فيه ميل من طبيعة بالفعل او بالقوة لا يمكن طرو حركة عليه لا
عن طبيعة لانه اذا تحرك من قاسر مثلا في مسافة في زمان ما لتحرك به ايضا في تلك المسافة جسم
في طباعه ميل معاوق واخر نسبة ميله الى الميل الاول كنسبة زمان حركة عديم الميل الى زمان حركة
ذي الميل الاول فاذا تفاوتت الازمنة على حسب تفاوت الميول المعاوقة كان نسبة زمان
ذي الميل الثاني الى زمان ذي الميل الاول كنسبة الميلين بل كنسبة زمان عديم الميل الى زمان
ذي الميل الاول فتكون الحركة مع العائق وعدمه متشابهة هذا والحجر المقسور تختلف عليه تاثير الاقوى والاضعف
فالاقوى مطاوع والضعيف معاوق وليست المعاوقة للجسم بما هو هو بل بطباع يطلب اعتبار
على مكان او وضع وهو المبدأ الذي نرومه فنقول كل جسم طبيعي ففيه مبدأ ميل مستقيم
او مستدير فانه ان جاز عليه الانتقال من حيز الى آخر فكان بالطبع فذاك والا ففيه
من مبدأ ميل معاوق وايضا اذا فارق حيزه وهو يقتضيه بطباعه مال اليه بطباعه اذا لم يعق
ففيه مبدأ ميل مستقيم وان لم يجز عليه الانتقال في الاحياز فالانتقال في الاوضاع
ممكن له بسبب محاذاة الاجزاء للحاوي او المحوي جائز البتة لاستوائها فلو كان ذلك
عن طباعه او لا عنه ففيه مبدأ ميل مستدير **اقول** كل حركة فانما هي قطع مسافة
بين المبدأ والمنتهى اما مسافة اينية او غيرها وتكون على

على حدة بامور مرتبة بالقياس الى ما هو دونه وتكون بالقياس الى ما يكون فوقه في الاحيان آراء التوهم و
فعل الفطرة والنفية لا ارتياب في ان قطع الجسم شيئاً يسيراً او تكون انما يكون بكيفية حاصلة فيه تحرك
الداخل والخارج قابلة للشدة والضعف وهي حالة ايجابية الى الخروج من المبدأ الى المنتهى بحيث
تدافع ما يمنع عن ذلك هذه الحالة المسماة بالميل وهو ربما يوجد ويتخلف عنه الحركة وهذا الامر
في الاينية كما يحس من الحجر المسكن في الجو على اليد والزق المسكن في الماء تحت اليد وكذا
في الكمية لا تستعمى بها الاينية واما الوضعية فكانها اينية لكل جزء متوهم فيسهل التصديق بالميل
فيه ايضا وانما يحتاج الى تلطيف القريحة في الحركة الكيفية فاذا تقرر ذلك فنقول ان كل جسم
طبعي ففيه مبدأ ميل مستقيم او مستدير ولنمهد لبيان ذلك مقدمة وهي ان الجسم الذي
لا ميل فيه بالفعل لا بالقوة اي الذي ليس فيه مبدأ ميل طباعي لا يتحرك قسراً وذلك لانه
ان جاز انه لو تحرك بقاسر في زمان ما في مسافة ما فلنفرض تحريك ذلك القاسر بعينه
تلك المسافة جسماً فيه مبدأ ميل معاوق فتكون حركته فيها في زمان اطول ثم لنفرض تحريكه
ايضا في تلك المسافة جسما يكون نسبة الميل المعاوق فيه الى الميل الاول كنسبة زمان حركة
عديم الميل الى زمان حركة ذي الميل الاول ولا شك في ان النسبة بين زماني حركتين متفقتين
في المحرك والمسافة مختلفتين في الميل المعاوق انما هي كنسبة الميلين المعاوقين فنسبة زمان
حركة ذي الميل الثاني الى زمان حركة ذي الميل الاول كنسبة الميل
الثاني الى الميل الاول اي كنسبة زمان حركة عديم الميل الى زمان حركة
ذي الميل الاول فيلزم تساوي زماني حركتي ذي الميل الثاني وعديم الميل فتكون
الحركة مع معاوق كالحركة بلا معاوق وقد بينا في فصل ابطال الخلاء الكلام على
هذا الوجه بما لا مزيد عليه وثانيهما ان القسر على الحركة المستقيمة

او المستنده تحيث ملبيه تأثير القاسر الاقوى وما لاضعف وما ذاك الا لان القاسر انما قد طاوعه

الجسم المقسور الضعيف قد عاوقه فذلك الجسم وليست المعاوقة للجسم بما هو جسم بل لمعنى فيه يطلب

البقاء على حالة من المكان او الوضع وهذا هو الميل الذي نحن في بيانه كذا قرره اج في الاسفار

اقول انتم وفيه انه يجوز ان يكون المعاوقة لقوة في الجسم من شانها حفظ حالة حاصلة من طبيعة

او قاسر وابقاؤها من غير ان يكون من شانها بعد الفقد او الزوال رد الجسم الى حالة غير حاصلة كان اليبوسة

انما تقتضي حفظ الشكل الحاصل من طبيعة او قاسر وليس من شانها اقتضاء شكل غير حاصل

اللهم الا ان يدعى الضرورة في ان الجسم انما يكون في ذاته قوة حفظ حيز اذا كان له في ذاته

مناسبة مع ذلك الحيز بخصوصية لاجل كونه حاصلا له واذا كان كذلك فاذا فقد ذلك الحيز

بقاسر ثم زال القاسر فليس ذلك خاليا عن الميل اليه كانت تلك القوة ميلا اليه لا محالة

واما الوضع الذي باعتبار محاذات الاجزاء المفروضة بما سها الاجزاء

شيء منه طبعا ولا مطلوبا بالطبيعة فانه لا شعور بل اذا كان فليس شيء عن قوة ثم لا يكون حفظها

لذاته للنفس من جهة خصوصية بل لكل نمط آخر نعم ربما يلزم الجسم وضعا لا يزال بل يحفظ كل جزء

حيزه الذي يحصل له من خارج وينبغي ان يعلم ان البيان كما يقتضي ان يتحرك الجسم من سبب

خارج كذلك يقتضي في تحركه من نفس مع اصالة انما تحركه بحدوث ارادة وانزعاج قصد فان

ذلك انما يكون حيث تكون هي بحالة ويكون البدن قابلا من اجسام متحصلة قبل تلك النفس

وتختلف تحريكها اياه باختلاف ثقله زيادة ونقصانا كما يرى في النفس الحيوانية تختلف تحريكها

لبدنه والقوة واحدة فلا بد في المتحركين من مبدأ متقدم اما هو ذلك فنقول ان جسم

ان جاز عليه الانتقال من حيز الى آخر فلا يكون ذلك الا بميل مستقيم فما كان من طباعه

فقد ثبت ان فيه ميلا مستقيما وان كان من قاسر او نفس بحركة

152

١٥٣

او نقيض تحرى بجزاه فلا بد ايضا من ان يكون فيه مبدا ميل مقاوق بحكم المقدمة الممهدة والا فحاله
ما يكون له حيز طبيعي يجوز ان يفارقه فاذا فارقه وهو مقتضيه بطباعه ومن الممكن ان لا يكون هناك عائق
من التحرك اليه يتحرك اليه بطباعه لا محالة فيكون فيه مبدا ميل مستقيم ولا يجوز ان يكون
العائق ذاتيا حتى يمتنع فقدانه اذ من المستحيل ان يكون في طباع جسم بسيط اقتضاء
حيز والعوق عنه واذا ثبت مبدا الميل في البسيط ثبت في المركب ايضا لقوى البسائط
فيه ولكون حيز المركب الحيز الغالب من بسائطه كما قالوا او مما يناسب مرتبته الحاصلة من التركيب في
الخفة والثقل كما قلت وبالجملة فلا يكون فيه من حيث ذاته بل بعوقه بالفعل عما يقتضيه من حيث
التركيب قول ان على قياس ما مر يتبينها انه يجوز ان يقتضي الجسم بطباعه حيزا ويكون فيه قوة
حافظة لما حصل له من الاحياز بالطبيعة او قسرا وبقيته عليه فاذا حصل له من قاسر حيز حفظته
وخالفت الجسم بالعرض عن الميل الى الحيز الطبيعي كما ان الهيئة الطبيعية للارض تعوقها عن
العود الى الشكل الطبيعي ولا نعني بالحيز الطبيعي ما يتحرك او يميل اليه الجسم بالذات ان لم يكن هنا
عائق من خارج بل ما تقتضيه الطبيعة المخلاة فتحرك او تميل اليه اذا لم يكن هناك عائق اصلا
وان اردتم بالحيز الطبيعي ذلك المعنى فنثبوته لكل جسم لم يتبين بعد ولا مناص عن هذه
المناقشة الا بما اشرت اليه وان لم يجز عليه الانتقال من حيز الى آخر فنقول يكون له لا محالة
في اي آن يفرض وضع واحد بالعدد لو فيما يحويه او حول ما هو مشتمل عليه او في ذلك وحول ذلك
باعتبار نسب الاجزاء المفروضة فيه الى الاجزاء المفروضة في الحاوي والمحوي او فيهما لكن ليس شيء
من الاوضاع المتصورة بحسب تلك النسب اولى به من غيره اذ ليس كون جزء منه مماسا
بجزء من الحاوي والمحوي اولى من كون جزء آخر كذلك لعدم الاختلاف في طبائع
الاجزاء في البسيط فيجوز ان يتحرك من وضع الى وضع وذلك بالميل المستدير

فالجسم طباعه فيه مبدأ ميل مستدير او الجسم قابل فيكون فيه بحكم المقدمة مبدأ ميل طبعا
وان الجسم يجوز عليه الانتقال من حيز فلا يكون الميل ميلا مستقيما بل مستديرا ولا ينعكس ذلك الا بغير
شكلا فان الجسم متشابه الاوضاع في البسيط وجواز الانتقال عليه من بعضها الى بعض يوجب
ان يكون فيه مبدأ ميل اما مستديرا او مستقيما واما تعيين المستدير في المحدد ونحوه مما لا يجوز
عليه الانتقال من حيز فلاستحالة المستقيم هناك ومعنى ان فيه يكون امكان تبدل الاوضاع بالنسبة
الى ذات الجسم كما في قاعدة البرهان فلا يتطرق التشكيك بان المراد بالامكان الامكان
الذاتي فمسلم ولا يلزم منه وجود مبدأ ميل بالفعل فليس يلزم من امكان شيء وجود مبدئه بالفعل او
الاستعدادي بالفعل وان اريد به الاستعداد التام فممنوع واما التشكيك بان تبدل اوضاع البسيط
يجوز ان يكون بحركة عرضية لا ذاتية حتى يجب ان يكون فيه مبدأ ميل بجواز ان تتبدل اوضاع
بالقياس الى ذاته يقتضي جواز الانتقال فيها عليه بالذات وبذلك يندفع ايضا التشكيك
بان تبدل اوضاع اجزاء هذا الجسم كما يكون بحركته كذا يكون بحركة الجسم الذي باخذ الوضع
بالقياس الى اجزائه على انه يندفع ايضا باخذ الوضع بالقياس الى اجزاء جسم ساكن من حيث
هو ساكن او بجعل تبدل الاوضاع بذاته مع سكون ذلك ممكنا ولا حاجة الى اخذ الوضع بالنسبة
الى الجسم يمتنع عليه الميل المستدير كالارض حتى يرد ان نحو الارض مما يمتنع عليه الميل المستدير طبعا
ويكفي في تبدل الوضع تحركه قسرا واما المعارضة بان الجسم البسيط لو جاز ان يكون فيه مبدأ ميل
مستدير لجاز ان يتحرك به ويكون ما تحرك كالحركة على قطبين مخصوصين بمنطقة معينة وهو محال اذ
ليس شيء من النقاط المفروضة والدوائر الموهومة اولى بالقطبية وبالمنطقية مما عداه فيلزم الترجيح
بلا مرجح فالجواب عنه انه يجوز ان يكون المبدأ نفسا ذات ارادة مرجحة للحركة على قطبين مخصوصين
ومنطقة كذلك لامر لا يجب ان نعلمه بخصوصه اذ ان كنا نستيقن بثبوته وليس يجوز ان

١٥٤

ان يكون هذه النفس تحرك بانزعاج قسرية والا كان حكمها حكم القواسر في وجوب مبدأ ميل مساوق
في الجسم المتحرك بها قلت ولا يجوز ان يجتمع في جسم مبدءان او مبدأ لميلين طباعيين مستدير
ومستقيم لتنافيهما وامتناع ان يكون في البسيط قوة على متنافيين ولا يلزم ان الجسم يتحرك
بالطباع الى حيزه فاذا وصل اليه سكن فليجز ان يتحرك بالاستقامة الى حيزه فاذا وصل اليه استدار
لان ذلك حيث يكون المطلوب بالذات واحدا وانما يحصل الاختلاف في حالين بالعرض
والمطلوب بالمستقيم هو الحيز لا الهيئة المستديرة على انه لو طلبه لم يكن اذا كان الجسم في حيزه واما المركب
فاذا كان التركيب امتزاجيا ففي كل من بسائطه مبدأ ميل مستقيم يجوز زواله عن موضعه فلا
يكون في شيء منها مبدأ ميل مستدير والمركب من حيث هو مركب يتبع البسائط في الزوال عن الحيز
فلا يكون فيه مبدأ ميل مستدير طباعي بل ان استدار فبالقسر فمن نفس انما تحرك بقصد اقول
لا يجوز ان يجتمع في جسم بسيط او مركب مبدءان متغايران بالذات او مبدأ واحد بالذات لميلين
طباعيين مستدير ومستقيم واما اذا كان احدهما غير طباعي جاز كان مستدير حيوان بقصده مع
ان فيه مبدأ ميل مستقيم لتقابلها فلا يجوز ذلك لان المستقيم تقتضي ايصال الجسم واجزائه الى حيزه
الطبيعي باقرب الطرق وهو الخط المستقيم والمستدير يصرف عنه فهما متنافيان فيمتنع ان يكون في بسيط
قوة على متنافيين فان قلت التنافي انما يوجب امتناع اجتماعهما فلا يمتنع ان يتعاقبا و
يقتضيهما مبدأ بعينه في حالين مختلفين متنافيين كما ان الجسم مبدأ الميل المستقيم بطباعه يتحرك بطباعه
الى حيزه فيسكن اذا وصل اليه قلت ان الاثرين المتنافيين انما يصدران لان طباعيين و
الطباع مبدأ ذاتيا لهما او كانا بالغاية الطبيعية ذاتية كالحيز الطبيعي للحركة والسكون الطبيعيين و
الغايات الطبيعية الذاتية لا تتنافى والغاية في الميل المستقيم هو الحيز الطبيعي والمستدير لا يصل اليه
فلا يكون غاية له على انه لو كان غاية المستدير هو الحيز لم يستدر الجسم وهو فيه فغايته ان لم تنافي

نهاية بستقيم امتنع الميلان الى الغايتين جميعا مع تمانعهما وان تنافيا لم يمكن احد الغايتين طبعا فهكذا
الميل الذي بازائهما كذا في البسيط واما المركب فلقائل ان يجوّز ذلك فيه لعدم امتناع تجاذب
القوى وتمانعها فيه والحق ان ذلك ممتنع فيه ايضا لان التركيب الحقيقي انما يكون بالمزج وذلك
انما يتاتى في بسائط يجوز على كل منها ان يزول عن حيزه حتى ينتقل منه الى حيز غيره او غيره الى حيزه
فانه لو لم ينتقل عن بعض حيزه وكذا ان تكافت لم ينتقل غيره الى حيزه فلا بد في كل منها من مبدء ميل
مستقيم فلا يكون فيه مبدء ميل مستدير واذا جاز على البسائط الزوال عن الحيز جاز على المركب
لان حيزه لا يكون خارجا عن احيازها وكل من الاجزاء يجوز ان ينتقل عنه طبيعيا كان له او غريبا و
زوال جزء عنه يستلزم زوال الكل مع انه لا ريب انه لعل الزوال يجوز بالقياس الى كل من البسائط
دون المركب فانك قد علمت ان المركب انما يقتضي الحيز باعتبار قوى البسائط وما يقتضيه
مزاجها الا بقوة مستانفة فلا جرم ان المركب من حيث هو مركب ايضا يجوز زواله من حيزه ففيه
ايضا مبدء ميل مستقيم فلا يجوز ان يكون فيه من هذه الحيثية ايضا مبدء ميل مستدير **قلت**
**الفصل** ما ثبت في هذا ان الميل المستدير لا يكون فيه ميل مستقيم كالافلاك وبالعكس كالعناصر
فالحركات بحسب الجهات الطبيعية اما حول الوسط او عنه او اليه واقدم هذه الاصناف الحركة كلها
هي المستديرة اذ الحركة لا تتم الا مع امر غير مستقيمة فلا تكون الا متناهية منتهية الى الابعاد ووجوب
الوقوف بين حركتين والاستحالة لغير لا يكون الا بين شيئين فلا يكون شي من هذه الاحاد متصلة
بالشخص فيكون مسبوقة بغيرها والمدة مفتقرة الى حركة سرمدية بعينها فلا تكون الا مستديرة و
يجب ان يكون المحرك لها دائما انما الفعل بارادة دائمة ويكون المتحرك بها اسبق الاجرام
ويتحدد به جهات سائر الاجسام **اقول** كان شيخنا يتعجب على ان الفلك المحدد للجهات
لما جاز عليه تبدل الاوضاع فلا بد فيه من مبدء ميل انه لا يجوز عليه الانتقال

من حيزه فلا يكون فيه مبدأ ميل مستقيم فانما يكون فيه مبدأ ميل مستدير واما سائر الافلاك فلما ثبت
بالارصاد تحركها بالاستدارة ولا قاسر هناك فلا يكون فيها ايضا مبدأ ميل مستقيم واما ما في جوفها من
العناصر فتتحرك بالطبع اما عن الوسط اي المركز وذلك كالنار والهواء او اليه كالماء والارض فحركاتها
التي تختلف بها الاشارة الى الشيء او الى اجزائه اعني الحركات الوضعية والاينية ثلثة اصناف
حول الوسط وعنه واليه فان اعتبرت الجهات بالعرض تزيد الحركات على هذه العدة ولكن لا تكون طبيعية
ثم ان المستديرة هي اقدم هذه الاصناف بل الحركات مطلقا لان الاينية المستقيمة وكذلك الكمية
المستلزمة لها لا تتصلان لا الى نهاية وذلك لوجوب تناهي الابعاد وضرورة الوقوف بين كل
حركتين متراجعتين او منعطفة فلا يوجد في الجنسين حركة شخصية دائمة وكذلك الاستحالة لانها اما ان
تكون بين الضدين وبالجملة تكمل من المستقيمة لا تكون الا حادثة لا تخص كل حادث كما سنوضح مسبوق
بمادة ومدة والمدة لدوام اتصالها الشخصي تفتقر الى حركة دائمة شخصية ولا تكون الا متين الا مستديرة
فوجب ان يكون سبب المحرك لهذه الدائمة واحدا انما تفعل بارادة والهته لا عن انبعاث قصد
ويكون المتحرك بها هو بالطبع اسبق الاجرام وتتحدد بها جهات الحركات الطبيعية المستقيمة لسائر
الاجسام قلت الفصل والتكلم في الحركة العرضية وهي ان يلزم الشيء للزوم مقارنته لتحرك
لغيره في اين او وضع غيرا وليس اي كم او كيف غير عارضين لها بالذات وذلك على نحوين احدهما
ان يكون المتحرك بالعرض في حيز من شأنه ان تتحرك فيه بالذات ففي الاين كالجسم المحمول
في الصندوق وفي الوضع ككرة محوية لاخرى تكون مخالفة لها في المركز وملتصقة بها نحو العرار
المسامير او بالطبع كان تكون ساكنة في نفسها يلزم اجزاؤها المفروضة امكنتها الطبيعية من سطح
الحاوية ككرة النار مع الافلاك او متحركة على محورية محورها فيلزم قطباها موضعيها من الحاوية فتتحرك
بحركتها ككرة الثوابت مع الاطلس وثانيهما ان لا يكون من شأنه ذلك كالعقود والاعراض

١٥٦

وصف بالعرض بحركة الجسم والسنم وصف بالحركة وانما الموضوع بالذات بحركة لكن الحق ان يحد

بالصنم **قوله** فاذ قضينا الوطر من الكلام في الحركة التي تكون من طباع الجسمين بان يتكون

التي تكون لا عن طباعه وذلك بها بالعرض وبالذات ولنقدم الكلام فيها بالعرض فنقول الحركة العرضية

هي ان يلزم الشيء المحرك ووجوده فيها شيء ليتحرك بغير تغير في اين ووضع غيره بسبب ذلك او كيف غيره فيتبين

انه بالذات ولا يستدل عليه من جهة انتقال ما يتحرك بالعرض يعرض له بالذات مما انتقال في متحرك

غيره بالعرض كان شيئا وضعها للاين او كما او كيفية انما فيتبين بالذات وهي على نحوين احدهما ان يكون المتحرك

بالعرض في جنس من مقولة ذلك شيئا بان يكون قابلا للحركة بالذات في ذلك الجنس وذلك بان يكون بعض فيه

بالذات شيء من ذلك الجنس كالاين والوضع لكنه لم يقبل ولكن قبل الشيء الذي هو محمول فيه قد فارق اينه ووضعه

مثلا وهذا الازم لها فيلزم ان يقع له الاين حركتا ما من فيه حصل في جهة يقع اليها اشارة غير الجهة التي كان

يقع الاشارة اليه وكل وضع بالقياس الى جهات غير ما كان الآن في الاين كالجالس في صندوق

فان حكم الاول هو الصندوق وهو غير مفارقة له ولكن يتبدل الاشارة اليه تبعا لما في الصندوق

والثاني الوضع فلكرة محركة وانما يتحرك بحركتها وذلك ظاهر فيها اذا كان فيها القسمان غير المتوازيين

المسامير او كانت المحورية خارجة المركز فتحصل في قطعتين متساويتين من محاذيين قطعتان غير

من المحورية فالمحورية ساكنة كانت في نفسها او متحركة الاستكمال حركة اخرى فيجب ان تتحرك بحركة المحاذية

والاحاطة الحاوية عن الحركة واما اذا كانت موافقة المركز فساكنة كانت او متحركة لا تنتهم المحاذية

في الحركة فكيف يلزم من حركة الحاوية حركتها بالعرض ومن ههنا تستشكل حركة النار مع الفلك فيقال

انها لا تكون عرضية لموافقة النار مع الفلك في المركز بل انما قسرية فيلزم ان تكون قسرية والقسر او

طبعية والمساعدة ايضا طبعية للنار فيلزم ان يكون سيلان مستديرا ومستقيما طبعيين لها و

الا لازمان باطلان عندكم والجواب انها عرضية وذلك لان الاجزاء المعروفة في الفلك او النار

١٥٩

وان كانت متشابهة في الطبع الا انها تختلف في النسب لوافقتها من الفلكيتين بالقرب والبعد فكل جزء
من النار قد تعين جزء من الفلك كالمكان الطبيعي له لانه الاقرب اليه بالفعل دون غيره فهو متحرك بالطبع
الى مكانه الطبيعي ليسكن عنده لانا ايا ما ملتصقا به التصاقا طبيعيا يلزم منه ما يلزم من الالتصاق بالعزلة
والمسامير فاذا تحرك المكان لزمه وتبعه بمقتضى الطبع تمكن فيه حافظا لما يليه ويحسب له شعور بانه يلزم
فاتى عليه جزء آخر بدله يكون هذا يفيد الا تيان ملكيته ما طبيعيا له كما كان الاول قال الشيخ ولو كان الماء
وهو في الهواء سهل له الترتيب الطبيعي الذي بيناه قبل مع اصابة الوضع الطبيعي حتى لا يعرض فيه ميل ولا
اختلاف اجزاء ما يقوم عليه من الارض لكان لا يمنع حركة الهواء في بالجهات تحرك الكل لكن ليس يصيب اكثر الماء
المكان الطبيعي على الوجه الذي هو طبيعي بل في اكثر الامر ينضغط بعد الى السفل مع اختلاف في بعض اجزائه
من تحت ما فلا يتبع اكثره الحركة المائية تتبعها اجزاؤه العالية في كثير من الامر على سبيل التموج واما السافلة
فيعرض لها بسبب المعول فيعرض من ذلك كالتميز اجزائها بمصيبة المكان الطبيعي على الوجه الطبيعي فيحق
عليه لزومه والالتصاق به على ان الماء قد يعرض له ان يتبع بسبب الجبال او الرياح امرا وقع تميزا ما في اجزائه
انتهى وقد يشكل جدا امر حركة كرة الثوابت مثلا مع حركة الفلك الاطلس اذ لا يمكن ان يقال هناك ان
كل جزء من السافل يلزم جزءا من الاعلى بالطبع كيف وهو يتحرك بنفسه بتحليته ويستبدل مكانه جزء غيره فلا يتحقق
حتى يندفع ما اشار اليه الشيخ في الهيئة من النجاة ان محور حركة الكرة الباطنة اذا لم يكن على محور الحاوية
بل هما قاعدتان على نقطتين اخريين هما قطبا حركة الباطنة ويلزمان من الحاوية موضعهما فيزولان بزوال الهما
يلزم ان يتحرك الباطنة مع حركة الخارجة وتحرك بحركة تخصها ايضا فيما يهما ان يكون المتحرك ليس من
شانه ان يتحرك بالذات فلا يقال انه متحرك فيه بالعرض وذلك بان لا يكون هو الموضوع الاول
لجنس ما يقال انه يتحرك فيه لكنه اما ان يكون متحدا بالموضوع اتحادا بالاتفاق كالصنم يقال انه يتحرك
وانما المتحرك بالذات هو الجسم غير انه لحق المكان الجسم هنا واما ان يكون مما شانه بالحمل او القصد الاقتران

١٦٠

لا لكونه جسما بجسم بل لمقارنة السواد او العرض له فيصير له بسبب الجسم حيز تختص الاشارة الواقعة
اليه واليه اجزاء الجسم والاين كاينه ووضعه كوضعه فاذا تبدل شيء من مكان الجسم او وضعه بالذات قيل
لذلك الشيء ايضا انه انتقل في الاين او الوضع وللنفس اذا كانت منطبعة تتحرك بالعرض بحركة البدن فان
لم تكن منطبعة لم تتحرك بحركته وكون العرض ثم انتقال النفس المنطبعة انها تنتقل بالعرض بحركة البدن لا لانها
انها تسود بالسواد وتتشكل وتطالب الفرق والجواب على ما ذكره الشيخ ان التخصيص لجنس لا يفرق بينهما
الا ان الجمهور يحكمون بانه اذا زال الجسم عن اصابة اشارة تزول معه فصار اليه اشارة اخرى تخصه
ولو كان اللون غير محسوس مثل السواد فاذا استقر في الجسم لم يوجد احصوله في تبارية اذا كان غير محسوس
كانهم يحكمون بالحيز لكل موجود ولا يحكمون السواد الا لقابلية على ما ذكرنا من التخصيص في الحركة الاينية
والوضعية فيس الكمية والكيفية فقد يقال للشيء انه يسود بالعرض اذا كان الموضوع غير السواد ليس هو هو
بل جسم آخر يقارنه او يخالطه او جسم هو عرض فيه او جسم هو في الموضوع وليس هو هو لاعتبار كونه
القائل بان الثياب يسود وليس الموضوع للسواد هو بعينه جوهر مع الثيابية بل النعت كان موضوعه ان
نبار على ان صفة الجسم التي بها السواد كانه ليس بالذات بل الموضوع الاول للسواد شيء غير الجسم وهو
السطح وكذلك يقال ان السواد يتحرك في الجسم الذي والثياب هو وليس الموضوع للسواد هو الجوهر
الماخوذ مع الثيابية قلت **فصل** واما القسرية وهي الكون عارضة لذات المتحرك من خارج
فاذا ولى منها ههنا الاسم الا كون بالى غاية طبيعية وهي اما ان تكون خارجة عن الطبع غير مضادة له كما في الحجر
الموضوع على الارض او مضادة له كما في الرمي الى فوق والكائنة منها تكون بالدفع وبالجذب واما
حركة المحمول فبالعرضية اشبه والتدوير القسري مركب من دفع وجذب والدحرجة تكون من سببين احدهما
او من ميل طبعي مع دفع او جذب قسري والسبب فيما يكون من القسرية مع مفارقة القوة ويتعين على
المتحرك باعداد المحرك وهي تشتد الى الوسط ثم تضعف حتى تفنى ومن السبب في ذلك ان تلك القوة

القوة تاخذ في الضعف لمعاوقة الطبيعة مع معاونة المحاكات لها لكن التسخن المستفاد من الحركة

لتلطيفه الهواء المخروق وابرائه سرعة النفوذ يورث الاشتداد في الحركة قال الشارح القوة

بعد تدارك التسخن بالبين يرتب بالضعف بل يوفر فاذا استرخت جدا لم يف التسخن بذلك

على انه لضعف هو ايضا بضعف القوة والحك وان اشتد استعداد المرمى لم يدركه

منها التي تمنع ملاقاة المتحرك ويراد بها التي لا تكون من سبب خارج ويكون لموضوعها ان تحرك

بالطبع حركة غيرها فتدخل فيها النباتية والحيوانية دون الفلكية او التي لا تصدر عن ارادته

فتخرج النباتية وتدخل الفلكية او التي له ان تتحرك بها اذا شاء فان اكتفى بذلك فكذلك

وان زيد وله ان لا يشاء ان لا تتحرك لم تدخل الفلكية اقول الحركة القسرية كما عرفت

لا تكون عارضة بالذات للمتحرك بها لكن من سبب خارج وهذا يشمل ما اذا كانت الى غاية

طبيعية عن سبب خارجي لكن هذه ربما تسمى طبيعية لكون الغاية فيها طبيعية والاولى باسم

القسرية ما لا يكون الى غاية طبيعية وحينئذ فاما ان تكون خارجة عن الطبع غير مضادة

له بالطبع كحركة الحجر المجرور على بسيط الارض او تكون مع خروجها عن الطبع مضادة

لما بالطبع كحركة الحجر المرمى الى فوق ثم القسرية كما تكون اينية تكون كيفية كتسخن الماء

وكمية كذبول المرضى ووضعية كدوران الرحى ولنتكلم فيما يختلف بها الاشارة الى

الشيء او اجزائه اعني الاينية والوضعية فنقول الاينية تكون بالدفع وتكون بالجذب

واما التي بالحمل فان كان المحمول لم يتغير اينه الحقيقي اصلا كالمحمول في الصندوق

فالحركة عرضية قطعا وان كان قد تتغير اينه كالمحمول على اليد او السفينة فان بعض

اجزاء اينه كما يلاقيه من سطح اليد او السفينة لم يتغير بهذه الحركة وانما عرضت الحركة

تبعية عرضها لو بذا الجزء من اينه فلعله لذلك قال الشيخ واما الحمل فهو

بالتحريك العرضي شبيه بما اذا تحرك الحجر بالجبل كأنه محمول متحرك بالعرض وانما القسر الحق في
المجذوب او المدفوع من غير ان يكون ذلك بتبعية حركة بالملازمة وذلك كالحديد المجذوب
بالمقناطيس كالسهم المرمي والتحريك القسري على الاستدارة مركب من دفع وجذب
والدحرجة تكون من سببين خارجين وتكون من ميل طبعي مع دفع او جذب ثم انهم اختلفوا
فيما يكون من القسرية بان يفارق المتحرك المحرك كحركة المرمي والمدحرج فالحق ان
السبب فيها قوة يستفيدها المتحرك باعداد المحرك اياه لقبولها وتلك القوة قد
يكون اشد واضعف وتثبت مدة قاهرة للطبيعة الى ان تبطلها الطبيعة بمعاونة المصاكات
مما يماس المتحرك ويخترق به وذلك لان الحركة لا بد لها من سبب موجود معها
واذ ليس هناك حركة دافعة او جاذبة او حاملة من جسم اخر يدوم حركة المرمي
بدوامها وتنقضي بانقضائها فهو اذن قوة في المرمي واذ ليست طبيعية ولا ارادية فهي
قسرية مستفادة باعداد الرامي اياه ولا بانجذاب الهواء والا لانبتت حركة السهم بهلاك الرامي
والذي ذهب منهم من توهم ان الحركة والاعتماد يعني الميل من طبعهما ان يتولد بعدها حركة
واعتماد وهو الذي لا يمنعون ان يعقب الحركة سكون ثم يتولد من الاعتماد حركة وهو شنيع
جدا فان الحركة الاولى ان كانت علة للثانية بان توجد وجب ان توجد الاولى
مع الثانية وان كانت بان تعدم وجب دوام الثانية لدوام عدم الاولى وان كان
السبب هو الاعتماد الاول فان كان باقيا فكيف يطرأ السكون مع بقاء سبب الحركة
ولا مانع وان انعدم كما انعدمت الحركة الاولى فالكلام فيه كالكلام فيها ومنهم
من زعم ان الهواء المدفوع يرجع الى خلف المرمي ويتم هناك الشيء بقوة ويضغطه
امامه وهو سخيف جدا فان الهواء الراجع الى خلف ما سبب حركته الى قدام

عند القيام حتى انضغط ما امامه الى قدام ومنهم من ظن ان الدافع يدفع الهواء والمرمى لكن
الهواء اقبل للدفع فيتحرك اسرع ويحدث حركات متشابهة في اجزاء الهواء قدامه والسهم
موضوع فيها فيجذب معها وليس يستبعد ان يبلغ قوة حركة الهواء الى ان تحمل الحجارة
فان من الجبال اذا اشتد فيها رياح انحطمت اركانها واندكت ابو قبيها والرعد يهد الابنية
الشديدة ويقلع الجبال وربما يحال لفتح القلاع المبنية على القلل بتكثير البوقات ومنولاير
زعموا ابدا رحلقة فلم ياتوا بشيء فان الكلام في الهواء كالكلام في المرمى لان الحركة التي
يقولون بها في اجزاء الهواء قدامه ان كانت في جزء بعد جزء كان المتحرك قد تحرك
بعد هدوء المحرك ووقعوا فيما هربوا عنه والكائنة في تلك الاجزاء معا فاما ان يكون
حين تحرك المحرك الاول وثبت بعده فيجب ان يقف السهم عند هدوء الرامي او تكون موجودة
بعده فيعود المحذور ثم اذا كانت حركة السهم انما هي بحركة الهواء والهواء يحتبس عن الامور القائمة
في وجهه فكيف ينفذ السهم في الحائط فانكان الهواء الذي يلي نصل السهم يحتبس والذي
يلي فوقه يكون بعد على قوته كان السهم اسبق من الهواء وقد كانوا جعلوا الهواء اسبق ثم ما بال
الهواء يحمل السهم والاشياء التي تعوق حصولها فيه لضيق السهم تثبت فيه ولا يحملها وما بال الرياح
التي اذا هبت على اغصان الشجر تشبها لا تحمل السهم لو وضع فيها واعلم ان حركة المرمى
تشتد في الوسط فتشبث بذلك القائلون بدفاع الهواء زاعمين انه لو كانت العلة هي
القوة المستفادة من المحرك لكانت قوية في ابتداء وجودها والحركة شديدة ثم كلما اخذت
في الانسلاخ فلم يكن للاشتداد بعد الابتداء وجه واما اذا كانت العلة هي دفاع
الهواء فالوجه فيه ان الهواء يتلطف بالحركة فيزداد سرعة وانخراقا لما ينفذ فيه من

١٦٣

الهواء الساكن كالرمي وليس بشيء بل الاشكال على فرض القوة ليس باشد منه على آخر
اندفاع الهواء فانه لو كان ذلك لاستفادة الهواء لطافة وتخلخلا بالحركة فان كان المعتبر
هو تخلخل الهواء الحامل فكيف يصح ذلك والهواء المتخلخل اولى بان لا يعجل عنه المنقول فيه
لانه ليس اكبر حجما واضعف قواما وهو كذلك يكون ابطأ حركة مما هو تخلخله اقل اذا فرض تحريكهما
بقوة واحدة وان كان المعتبر هو تخلخل الهواء المنفوذ فيه فمن اين كان التخلخل في
الوسط اقوى وانما يكون ذلك لو دامت المحاكة على شيء واحد فانه يكون بحيث المحاكة
اسخن ليطول الازدياد فيكون اقدر على التلطيف والمحرك ايضا اشد سخونة فيكون الطف
واقبل للخرق وههنا لا المحاك واحد ولا المحرك بل على توهم يجب ان يتحرك الهواء المسلط
مدفوعه قدما ويكون كل حيز يفرض حاكا بعينه لمحرك بعينه وتتبع ما ذكره الشيخ في وجه هذا
الاشتداد على فرض القوة ان القوة ما لم تنفق انضعف بها وتوفر الطبيعة مع معاونة المعاكا
بها لكن التسخين المستفاد من الحك للطيفة الهواء المخروق وايراثه سرعة النفوذ يورث الاشتداد
في الحركة فالمستمر القوة بعد تدارك التسخن ما يورث بالضعف بل هو فرفاذا استمرت
عند المبعد التسخن هنالك لكثرة ما يورث بالضعف على ان التسخن ليضا بالضعف حينئذ
بضعف القوة والحك وان كان من ام الحك على المرمي يستدعي شهداد واستعداد التسخن وهذا
بل المعتبر الحركة التي تسمى بانها المتحرك وتختلف فيها اختلافا يرجع الى التسمية فمنهم من
يسميها الحركة التي لا تكون من سبب خارج ويكون لموضوعها ان يتحرك بطبعه حركة غيرها فعلى
هذا مثل الحركات الصادرة عن النفوس النباتية والحيوانية في ابدانها اذ لابد انها ان تحرك
طبيعة الى جهة ما تقتضيها على حسب التركيب وتخرج الحركة الفلكية ومنهم من يريد التي تصدر
عن ارادة المتحرك بها اي الارادة بنفس المتعلقة به وهذه بعينها يسميها الارادية وتخرج النباتية

١٦٤

165

ويدخل مع الحيوانية الفلكية ومنهم من حد بها التي ان تحرك بها اوذا شاء فان اكتفى بذلك
فيخرج منها النباتية ويدخل مع الحيوانية الفلكية كما في المعنى الثاني وان زيد على ذلك قيد
آخر احتى وان يكون له ان شاء ان لا يتحرك لم يدخل الفلكية. **قلت الفصل** اذا ابتدأت معا
حركات مختلفة في السرعة ثم انقطعت معا فبين ابتدائها وانقطاعها ممتنع وامكان لقطع كل من
مسافات بها المتفاوتة وامثالها بحركة قطعت بها اوشطها واذ هو امر واحد اتفقت فيه الحركات
المختلفة بالسرعة والبطوء الواقعة في مسافات متفاوتة لقائلة للتحركات ربما تكون مختلفة المقادير
لا يكون نفس الحركة او سرعتها او بطوءها ولا المسافة او مقدارها ولا المتحرك او مقداره واذ
هو يقبل الانقسام انقسام المسافة فهو مقدار اوذو مقدار فذلك المقدار هو المتسع بالذات لتلك
الحركات وذو الاجزاء المفروضة فيه لا تكون مجتمعة البتة والا لاجتمعت اجزاء الحركات فهو غير قار
فيكون ماديا لحدوث اجزائه ولا يكون عين مادة بل فيها اذ غير القار بالذات انما هو في المادة
لا المجموع ولا يكون مقدار المادة لامر لبقيتة فيها لا لقاره والا فرت به ودت مقدارها بل غير قار
وهي الحركة ليست الا فهو مقدار الحركة المتصلة اتصال المسافة تبعها في الانقسام الى متقدم
ومتاخر لكن التقدم والتاخر في المسافة يجتمعان ويتقلبان بخلاف الحركة وكما ان الزمان
باتصاله مقدار للحركة فهو عدد لها عند انقسامها الى متقدم ومتاخر لا يجتمعان ولا ينقلبان
وعلم ان القبلية والبعدية اللتين انما البعد فيهما عند فوت القبل لا تقالان في الثابتات
اذ لا فائت هناك ولا لاحق بل انما تقالان بالذات في هذا المقدار المتصرم المتجدد وفانه
اذا فرض فيه حدود وقد انقسم الى اجزاء وقيس منها يكون قبل وبعد وهذا انهما لا لقبلية والبعدية
زائدين عليها وفيما سواه من التغيرات والمتغيرات بواسطته حتى اذا قيل فيها ان هذا قبل
وذاك بعد يعني ان هذا في زمان قبل وذاك في زمان بعد ولولا ذلك كان بالعكس

او معا ومعية الزمانيات لهي متى ما انتى كونها فيه ومعية بعضها البعض هي كون متى ما لهذا
انتى كونها فيه وليس كل ما وجد معه فهو فيه كما انا مع الخردلة ولسنا فيها بل نحن فيه ولا اجزاءه جميعه
ثم الحركات ثم المتحركات واما الثابتات فليست فيه بل اذا قيست معه او مع ما فيه كان لها
ثبات مع ثباته وثبات ما فيه وتسمى بهذه الاضافة دهرا فيكون الدهر محيطا بالزمان واما نسبة
الثابتات بعضها مع بعض فتخص باسم السرمد **اقول** اذ قد فرغنا من مباحث الحركة فيجدر
بنا ان نتكلم في الزمان اذ هو من عوارضها ولنقدم تحقيق الحق فيه وفيما يتعلق به ثم نلتفت الى
توهينات من ذهب غير سبيل النضج للفلسفة وحل شبهات دعت اليها فنقول اذا ابتدأت
معا حركات متحاذية في السرعة والبطوء ثم انقطعت معا فلا جرم تقطع المتوسط منها مسافة اعظم
ازيد منها والمتشابهة في ذلك ان ابتدأت الحركات وانقطاعها تقطع كل من الحركات
المتفاوتة وانما لها الحركة قطعت بها او مثلها يمكن فيه ذلك لا يمكن فيه قطع مسافة السريعة
المسافة البطيئة فقطعها فيه بالسريعة وان كان ممكنا لكن على سبيل الانطباق على ما يليها من
من قطعها في اكثر منه فهذا التشبع قدر ما يتغير عنه بالامكان هو امر واحد اتفقت فيه الحركات المتفقة
المختلفة بالسرعة والبطوء الواقعة في مسافات متفاوتة التامة المتحركات ربما تكون مختلفة
بالعظم والصغر لا جرم لا يكون نفس المتحرك او سرعتها وبطوءها ولا المسافة او مقدارها ولا
المتحرك او مقداره ثم انه مع وحدته في نفسه قابل الانقسام الى انصاف انصاف انصاف
لا الى نهاية تكون انصافها انصاف الحركات وانصاف انصافها الواقعة في انصاف المسافات
وانصاف انصافها فهو مقدار اذ مقدار ما كان مقدارا فهو المطلوب ان كان فهو مقدار لا يكون لمقدار لكن
المقدار يكون المتقسم الذي كنا فيه وبالجملة فهناك مقدار بالذات يتبع لتلك الحركات
ليس شيء من تلك الامور فهذا المقدار يكون الاجزاء المفروضة فيه غير مجتمعة بل يكون منها سابقا واخر لاحقا

١٦٦

اذ لو جمعت اجزاء الحركات الواقعة فيها انها غير قارة وكل جزء منه حادث فلا يكون
بريًا عن المادة بل كونه اما عن المادة اي مركبا من مادة وهيئة فلا يخلو اما ان يحل فيها جوهر كان او عرضا
وان الى المادة اي هيئة فيها لكن المتجدد بالذات لا يكون مجموع المادة والهيئة بل هو الهيئة فقط
فهو اذن مقدار في مادة فاما ان يكون مقدار المادة فيعظم او يصغر به المادة وقد عرفت
بطلانه او الهيئة فيها ولا يجوز ان يكون مقدار الهيئة قارة لاستحالة قرار الشيء بدون مقداره
بل الهيئة غير قارة وهي الحركة ليست الا فاذن هو مقدار الحركة فهذا هو ما نبّا المعبر عنه بالزمان
فان قيل اولا الامكان المراد بمعية الحركات الثلث في الابتداء والانقطاع هو المعية الآنية او الزمانية
اعني كون الابتداءات في آن او زمان واحد وكذا الانقطاعات فالبيان دوري والامكان
غير بالطبيعي حتى ينظر فيه وثانيا ان استحالة قرار الشيء بدون مقداره ممنوع فان الجسم التعليمي متخلخل قابل
مع عدم قرار مقداره حينما ينمو او يتخلخل وثالثا ان انحصار الهيئة الغير القارة في الحركة ممنوع لم لا يجوز
وبالحركة فانه ايضا هيئة غير قارة اذ للمتحرك حيثما يتحرك اين ووضع او كم او كيف غير مستقر
فيها فالجواب اما عن الاول فهو ان مرادنا المعية بالاجماع في الحصول تصورا وكذا التصديق
فطري لا يحتاج الى ان ينبني فيه دوري وهو جهاز الامكان ما ذكرت لكنه مع ذلك بها يتحقق دوري
وجود الزمان المعقول واحد وادراكه الا قياسا او الا فهام بما ينبني على تلك المعية لا سيما وهناك من
يعترف بالآن دون الزمان فيقام عليه الحجة بالمعية الآنية على وجود الزمان على ان العمدة في
المقصود بهذا البيان تحصيل هوية الزمان اما انيته فان اريد بها ثبوته في نفس الامر مع قطع النظر عن
تعمل واختراع من الاوهام سواء كان ذلك بوجوده بنفسه في الاعيان او وجود راسمه هناك فكان بها
غنية عن تجشم الاثبات والمنكرون ان جحدوا بها فقد نقضوها انفسهم تقريرها من حيث لا يشعرون
حيث يقسمون الزمان الى الساعات والايام والشهور والاعوام ويضبطون به ازمنة الوقائع

١٦٧

والمعاملات ويمنون طولا في عدد الاعمار للتشبيه وقصرا فيها للتحديد وان ...

في الاعيان فما يلي به هذا البيان بل مبلوح وذلك ان شاء الله تعالى بعشر ورق واما عن الثاني

والثالث فانا اقول ان المراد بالقرار ههنا هو اجتماع الاجزاء وبعدم القرار خلافه ولا ريب في امتناع

قرار الشيء بدون مقداره بهذا المعنى ولا في انحصار عدم القرار في الحركة وما يتبعها واما عدم القرار

فيما في الحركة من الكم وغيره فانه بمعنى تقتضي الانواع او الافراد وتجددها بحيث يكون في كل آن نوع

في زمان الحركة نوع او فرد لم يكن قبل ولا يكون بعده يكون في ذلك الآن حاصلا بجميع اجزائه من غير

ان جزء له انحسمت الشبهات ثم اعلم ان الحركة وان كانت متصلة لانطباقها على المسافة المتصلة فقد

يعرض لها انقسام الى المتقدم والمتاخر بانقسام المسافة اليهما فان المتحرك في مسافة انما يقطعها

من مبدا الى منتهى فاذا فرض بين المبدا والمنتهى حد ينقسم به المسافة ويكون شطر منها متقدما الى المبدا

وآخر متاخرا الى المنتهى ينقسم الحركة ايضا الى متقدمة هي في المتقدم من المسافة ومتاخرة هي في الآخر

منها لكن المتقدم والمتاخر من المسافة يجتمعان في الوجود وايضا يمكن ان يصير المتقدم منها بعينه متاخرا

والمتاخر متقدما وذلك بان يفرض الحركة مبتداة من الاول في المبدا والمنتهى ولا يمكن ذلك في

الحركة فان المتقدمة لا تجتمع مع المتاخرة ولا يصير المتقدمة متاخرة والمتاخرة متقدمة فالتقدم والتاخر

في الحركة وان كان بازاء التقدم والتاخر في المسافة يكون لها من جهتها اي الحركة خاصية ليست

لها من جهة المسافة وذلك لكون الحركة متقضية متجددة بخلاف المسافة فالحركة يتبعها عدد

من حيث انها في المسافة تقدم وتاخر فان الجزء الواحد من الحركة يعد الاجزاء كما ان الواحد من الناس

يعد العشرة منهم فتحصل ان الزمان هو مقدار الحركة باعتبار انها متصلة ومعدودة اذا انقسمت

الى متقدمة ومتاخرة غير مجتمعين بسبب انقسام المسافة الى المتقدم والمتاخر الا بانقسام الزمان اليهما

حتى يلزم الدور كما ظن ... الاتصال الحسي والانقسام عرض ان الفلسفة البعدية للمتكلمين ...

١٦٩

ان القبل فائت والبعد لاحق غير موجود مع القبل لا يمكن القول بهما في الامور الثابتة من كل وجه اذ لا
فائت هناك ولا لاحق بل انما يقال ان فيما فيه تجدد وتغير فنقول عروضهما اولا وبالذات
انما هو لهذا المقدار وما يخيره من الحركة والتحركات فانما يقال ذلك فيه بالعرض لكن لانه لو كان
قولها فيه لاجل شيء آخر فذلك الشيء او شيء آخر ينتهي اليه يحصل آخر الامر هو لذاته يكون قبل وبعد
ويكون فيه حد كل آنية قبلية وبعدية تعرض في هذا المقدار على حسب القسمة التي لا تقف الى نهاية
انما هي بالذات لذلك الشيء فلا محالة ذلك الشيء هو الذي يقع فيه امكان الحركات على النحو
المذكور وقوعا اوليا فيكون ذلك الشيء هو المقدار المقدر بالذات للامكان المذكور ويكون هو
الزمان الذي نحن فيه فانا انما جعلنا الزمان اسما للمعنى الذي هو لذاته مقدار الامكان المذكور
ويقع فيه ذلك الامكان وقوعا اوليا فاذن قبول القبلية والبعدية للزمان لذاته وتصوير ذلك
ان الزمان حد مقدار اللاقرار واتصال التقضي والتجدد وهو لكان متصلا في نفسه ليس فيه اجزاء
متمايزة بالفعل لانطباقه على الحركة المنطبقة على المسافة المتصلة لكن ربما يتوهم فيه حدود فينقسم في الوهم
الى اجزاء فاذا قاس العقل بمعونة الوهم بعض الاجزاء والحدود الى بعض صادف بينها قبلية
وبعدية ولا يمكنه مع لحاظ معنى الزمان وهوية الاجزاء والحدود ان يتصور القبل بعدا والبعد
قبلا او معية بينهما وجد السؤال بانه لم اختص تلك الجزء او الحد بالقبلية وهذا بالبعدية باطلا مثل
السؤال في اجزاء المقادير وحدودها بانه لم وقع هذا الجزء من بين الجزئين مثلا ولم اختص هذا بكذا
بهذا الموضع اذ لا ارتياب في ان هوية ذلك الجزء او الحد لا تحصل بدون تلك غاية القبلية او البعدية
في اجزاء الزمان وحدوده نفس ذات الطرفين فهما قبل وبعد باعتبار وقبلية وبعدية باعتبار
آخر على نحو ما يقال في الفلسفة الاولى في اتحاد العقل والعاقل مثلا واما غير الزمان
كالحركة مع الحركة او انسان مع آخر فربما يكون احدهما موجودا ولم يوجد الآخر فيقال انه

انه قبل ولهذا انه بعد ثم يجيء هذا وذاك موجود فيكون انه ح متعين ثم يجيء ذلك ويزول هذا
فيقال لذلك من هذه الجهة انه بعد والقبلية قبل ان يجيء مع الحالة الاخرى فما صارت
القبلية والبعدية الا وقد زالت القبلية وذات ذاك موجودة مع اختلاف الاحوال
فالقبلية معنى ليس له لذاته ولا ثابتا مع ثبات ذاته فليس هو المعنى بمجرد انه نسبة ذاك
الى وقت هذا وكذلك ليعلم انه ليس المعنى الذي يقال به للشيء قبل مجرد انه نسبة وجود او عدم الى وجود
او عدم فان نسبة الوجود الى الوجود او العدم الى العدم او نسبة الوجود الى العدم او بالعكس
قد يكون قبلية وقد يكون بعدية والمنسوب من الوجود او العدم هو في الحالين وجود او عدم و
كذلك المنسوب اليه بل هو نسبة وجود او عدم مقارن امر الى وجود او عدم مقارن امر آخر يكون
الاول قبل والآخر بعد فافترن ذينك الامرين وينعكس الحال ان ينعكس مع ان الوجود والعدم
وجود وعدم في الحالين وهذا الامر الزمان والنسبة الى زمان فالزمان هو ما لذاته ذلك بالقول الاولي
نسبته الى الزمان يكون قبليا لاجل الزمان هذا ما حققه الشيخ واتباعه من كرام العشيرة فان قلت
الزمان والحركة كلاهما غير قارين فاذا فرض فيهما اجزاء فبالضرورة يكون بينهما تقدم وتأخر
في الوجود اذ لا معنى لعدم القرار الا ذلك فهذا القبلية والبعدية كانتا بالذات للزمان دون
الحركة قلت الفرق بينهما اولا هو ان الزمان كم متصل يقبل الانقسام لذاته واما الحركة
فهي متكممة لا كم فقبولها الانقسام لا يكون لذاتها فكيف تكون القبلية والبعدية العارضتان
على التجزية لها لذاتها وذلك ان الحركة حقيقتها كما عرفت انها كمال اول لما بالقوة او خروج
من القوة الى الفعل وليس هذا المفهوم يوجب ان يكون هناك تعدد بين المبدأ والمنتهى قابل للانقسام
حتى تكون الحركة منقسمة بالقوة فانا لو توهمنا المسافة اجزاء لا تتجزى ويكون المتحرك على الوسط
عندما يتحرك من الاول الى الثالث يكون له معنى الحركة وليس هناك انقسام بل انما

١٧٠

يعرف وجوب ان تكون الحركة على متصل نوع من النظر فالاتصال عارض للحركة وذلك من جهتين جهة المسافة وجهة الزمان اما اتصالها من جهة المسافة فلا يعني به ان هناك اتصالا للحركة سوى اتصال المسافة والزمان حاصلا بسبب اتصال المسافة بل ان اتصال المسافة هو بنفسه اتصال للحركة بالعرض واما اتصالها من جهة الزمان فيعني به ان للحركة اتصالا قائما بها هو نفس الزمان ثم علته اتصال الزمان هو اتصال المسافة لكن لا مطلقا بل بشرط ان لا يكون في المسافة سكون حتى لو كانت مسافة متصلة تحرك فيها المتحرك ثم اقف ثم تحرك يكون هناك اتصال المسافة من غير اتصال الزمان فاتصال المسافة لا من حيث اعتباره في نفسه بل من حيث انه منضاف الى الحركة وصارت به الحركة متصلة علة لاتصال الزمان بمعنى انه علة لذات الزمان الذي هو متصل واتصال لا انه علة لكون الزمان متصلا فان ذلك امر ذاتي له وليس لعلة كذا حقق الشيخ واتباعه فان قلت ما ذكر من عدم كون الحركة متصلة مسلم في الحركة التوسطية واما الحركة القطعية فلا نتصور الا متصلة قلت لعل الفطن المتدبر فيما تلونا عليه يظهر له انه ليس هناك حركتان متغايرتان في الوجود احدهما التوسط والاخرى القطع بل طبيعة الحركة اعني كمال ما بالقوة مجردة عن الاستداد راسا وهو بالعرض هي الحركة التوسطية ولا ينبغي ان يفهم من التجرد اشتراط عدم الاقتران في الوجود على ما هو مصطلح المتقدمين بل اشتراط عدم الدخول في الذات كما هو مصطلح السابقين وتلك الطبيعة من حيث اختلاطها في الوجود بالاتصال العرضي وتصلحها العروض المقدار لها او للمقدر به هي الحركة القطعية فالحركة التوسطية مما لا خفاء في كونها غير متصلة في ذاتها واما الحركة القطعية فالاتصال الماخوذ فيها هو الاتصال بالعرض لطبيعة الحركة من جهة المسافة واما الاتصال الذي بعرضها بالذات فهو الزمان فخارج عنها فمثل الحركة التوسطية مثل الطبيعة المائية مجردة عن الاتصال والاستداد والذي لها بالعرض من حيث حلولها في مادة جسمانية متصورة بصورة جسمية متقدرة بمقدار جسماني

١٧٢

ومثل الحركة القطعية مثل الطبيعة المائية مخلوطة في الوجود بالامتداد والاتصال بالعرض من تلك

الحلول الآن اختلاط الطبيعة المائية بالامتداد والاتصال بالعرض انما هو من جهة امتداد واتصال

حال في مادتها وامتداد الحركة واتصالها بالعرض انما هو من جهة امتداد واتصال في متعلقها اي

المسافة فالحاصل ان الحركة القطعية حقيقة اعتبارية متوهمة من نحو وجود الحركة التوسطية والاتصال

المسافي لا من جهة انه للمسافة بل من جهة انه للحركة فان قلت كما ان الحركة يحصل لها امتداد عن

كذلك المتحرك بسيلانه في المسافة اتصل بتغير كالممتد على ما سيجئ فيلزم ان يكون هناك في كل

نوع من الاجسام امران احدهما بازاء الحركة التوسطية وآخر ممتد غير قار بازاء الحركة القطعية فيكون في الانسان

انسان قار وانسان غير قار وكذا في المتحركات بالعرض كالنقطة والخط والسطح والسواد

والبياض قلت الامتداد الغير القار انما يحصل للكون الامر الذي يتبدل في المسافة بالفعل وزوال

ما كان منه في حد عند كون ما يكون منه في حد آخر والكون في المسافة للحركة [illegible] من

حيثية الحركة فزوال ما كان في الحد الاول عند كون ما يكون في الحد الآخر للحركة من حيث ذاتها ويكون

هوية شخصية لكنها مع ذلك مبهمة بين صرافة القوة ومحوضة الفعل اذ هي كسب بين المبدء والمنتهى ويكون

اتصل منها في كل حد جوهر كونه في ذلك الحد بحيث لم يكن قبل ولا يكون بعد وقد زال عند

الكون في الحد الآخر فيكون المغايرة [illegible] كان منها في الحدين [illegible] الاول عند كون الثاني

انما هي باعتبار تحصل لها بها وفعليتها [illegible] بالعرض واما المتحرك فهو من حيث ذاته على التحصل

والفعلية المحضة ويكون باقيا في المسافة لا يزول منه شيء ولا يكون آخر الا انه من كونه في حد بحيث

لم يكن فيه قبل ولا يكون بعد لكنه بنفسه من جهة كونه في حد آخر كذلك يزول الاول عند

كون الثاني لكن [illegible] هما جهتا تحصل الحركة وفعليتها لا جهتا تحصل ذاته وفعليته فثبت ان

الامر ان المتحرك حيثما تحرك في الاين مثلا فكما ان فيه امر امبهم بين صرافة القوة ومحوضة الفعل كالحركة فكذلك

فكذلك حركته اى كونه بين المبدء والمنتهى ولا تظن ان في ذلك هو بعينه اينه المبهم فان اينه المبهم هو

كونه بحيث يكون في اى آن يفرض في اين مخصوص سواء كان او يكون فيه في آن اخر

اولا واما كونه بين المبدء والمنتهى فمعناه كونه بحيث اى حد يفرض يكون فيه في آن ما لم يكن فيه قبل

ولا يكون فيه بعد اذ لو كان فيه قبل ويكون بعد لم يكن هناك مبدء ولا منتهى ولو كان فيه قبل و

لا يكون فيه بعد فهو في المبدء لا بين المبدء والمنتهى وان لم يكن فيه قبل ويكون فيه بعد فهو في المنتهى

فاذا فرض آن في زمان الحركة يكون المتحرك في اين ما ويكون ذلك تحصيل اينه المبهم بحسب فرض

الآن بل بمقابل ما فرض حد في المسافة بازائه ويكون كونه في ذلك الحد بعينه بحيث لم يكن فيه قبل

ولا يكون فيه بعد هو تحصيل حركته فلو فرض توقفه في ذلك الحد كان ذلك تحصيل اينه في الاعيان

وخروجه الى الفعلية الصرفة وتكون الحركة قد زالت لا انها تحصلت ثم تعلق الحركة من جهة مبدئها

واتصالها بالعرض بمبدء المسافة واتصالها يجب لها التقدر بالزمان ثم يجب لها في الشدة

والضعف من قبل حال المحرك في قوته وضعفه وحال القابل المقاوم ان كان هناك مقاوم في لطافته

وقبوله الانخراق وغيره وحال الجسم المتحرك في قوامه مثلا تتعين لها في تلك المسافة ان كانت متناهية

قدر من الزمان ثم الزمان يدخل في مشخصات الحركة ولا دور على ما ستسمع تحقيقه في العلم الالهي

في علية الصورة للهيولى مع كون الهيولى مشخصة لها والصورة الجسمية السارية في الهيولى القارة

فيها تتقدر الهيولى بالعرض بمقاديرها واما الحركة فاذ هي غير قارة في مادتها اعني الجسم المتحرك لا تقدر

الجسم بمقاديرها اعني الزمان اصلا وكذا المسافة الا انها اذا اخذت بمرتبة من الشدة والضعف

في زمان معين تعين ما انها قدر منها فلا في ذاتها بل في كونها مسافة لتلك الحركة كما

اذا اخذت الحركة بتلك المرتبة في مسافة معينة تعين بانها قدر من الزمان ثم للحركة ايضا

ربما يكون اشتداد واتصال من جهة اشتداد واتصال حال في مادتها اعني الحركة فانك اذا ثبت

١٧١

الجسم المتحرك في الوهم الى قسمين تنقسم الحركة ايضا بقسمين تقوم كل منهما بقسم من الجسم لكن في الامتداد

والانفصال اذ لا يكون فيه قبلية وبعدية لا تجتمعان غير ما نحن فيه وليس له مزيد اختصاص بالحركة

بل الحركة تضاهي في ذلك سائر الهيئات السارية في الجسم ولعل سيجيء في المباحث على ما

القينا عليك من النفائس المختصة بهذا الكتاب فرانيا بما اشرنا اليه في ذلك تفصيل او لا

وهو ان الزمان يجب لامتداد الطولي لتدرج التقضي لانها تختلف في الامتداد وبسائطه في العرض

اليه حتى يكون كالسطح والانبساط فيه حتى يكون كالمخارط لا تلتفت فيه الغير الى نحو التقضي من

انه في اية مقولة وانه من هذا الحد الى ذلك او من ذلك الى هذا بل ربما يوقفه الامتداد من حيث

انه متسع ومتدارك لان الحركات كانت متوافقة السرعة في مسافات ذهنية او وضعية او في

انه يجري مجرى المسافات من طبقة كمية او كيفية ولان الحركات كانت اسرع منها في مسافات

وطرق الطول من تلقاء نفسها وطرقها ولان الحركات كانت ابطاء منها في مسافات وطرق

تتخالف المسافات والطرق بالاجناس والانواع والاشخاص بوجب تخالفها وتنوعها فمن

في الحركات الواقعة فيها فتلك الحركات يجوز اجتماعها في الوجود من غير تقدم وتاخر ولا يوجد

ذلك بعينه في الزمان بل الزمان الواحد يسع هذه الحركات ويقدرها باسرها اذ ذلك

اختلاف المبدء والمنتهى مع اتحاد المسافة يوجب تخالف الحركتين ولو فرض كل واحدة منهما بل

الاخرى لم يختلف الزمان فذلك الغير الحركات اذا انقسمت بحسبه المتحركات لا في جهة

طول الحركة بل في العرض كانت هناك حركات مجتمعة لمتحركات واما الزمان فيحتاج عن ان يصير

فيه عرضيا فتتميمه هو ان التقضي بمعنى العدم وهو السلب ان نضمت مع امتداد الزمان امتدادا

زمانيا اخرى كان انا ما بعدية بل الامور الآنية لا يمكن اجتماعها اصلا وتكون البتة قبل وبعد

بل هي اشد القبليات والبعديات واما الحركات فربما تقترن مع ولنفرض لك مثلا

فنقول آ ب ج د شكل مستطيل فرضنا التغير فيه تماديا الى غير النهاية فى جهة الاستطالة ويسمى جهة الطول

والآخر فى الجهة الاخرى ويسمى جهة العرض لا يتغير فى جهة الطول خصوص ضلع او خط مفروض حتى يكون

آ ب طولا وج د طولا آخر لذلك السطح ولو فرض خط ذ ه موازيا لهما واقعا بينهما يكون طولا ثالثا

بل ليس هناك الا طول احد كل من الخطوط الثلثة واقع فيه فلو فرضت هناك حركات متعددة من

د ج الواقع فى جهة الى آ ب وذ ه الواقعة فى جهة اخرى او بالعكس او فرضت الحركات مختلفة متخالطة

من القبيلين كانت كلها فى الطول لا كل فى طول على حدة بل فى طول المأخوذ على هذا الوجه يمكن ان يعتبر مثلا

للزمان فعليك بتلطيف القريحة فان الامر مع وضوحه فى غموض حتى كأنه يعرف وينكر فان قلت

قد اتضح بذلك الحال فى امتناع المعية بين الازمنة مطلقا لا بين الحركات المتعددة ولا بين الاجزاء

العرضية لحركة واحدة لكن لا خفاء فى امتناع المعية بين الاجزاء الطولية لحركة واحدة لذاتها فان اعتبر

قلت الحركة الواحدة اذا قسمت الى اجزاء وقيس بين تلك الاجزاء صارت فى هذا اللحاظ حركات

متعددة فلا تمتنع معيتها من حيث انها حركات متعددة بل من حيث انها واقعة فى ازمنة

مختلفة والازمنة المختلفة لا يمكن معيتها بل يكون فيها قبلية وبعدية فكذلك فى الحركات الواقعة

فيها المتشخصة بها فالقبلية والبعدية فى اجزاء الحركة الواحدة وان كانت من لوازم هوياتها

لكن من جهة الازمنة المتشخصة بها فقد عرفت ان الازمنة وان كانت عارضة للحركات خارجة عن مقومات

نوعيتها لكنها من مشخصاتها ومقومات وحدتها الشخصية فقد استبان الفرق بحمد الله سبحانه وبالجملة

فالاحرى بمعنى امتناع اجتماع الاجزاء انما هو بالذات للزمان بالعرض للحركة وكأنك لا يخفى عليك

ان ما تتدرج الى تعرف الزمان كما يمكن ان يكون من سبيل النظر فى امكان حركات مختلفة

فى السرعة والبطوء فى مسافات متفاوتة على حسب ذلك الاختلاف فيما بين ابتداء

حركة وانقطاعها كذلك يمكن من سبيل النظر فى القبلية والبعدية

وان لها معروضا بالذات ولا يمكن ان يكون ثابتا فيكون لا محالة بازائها وليس هو الحركة لكونه يجب
ان يكون منطبقا على الحركة لانه لا يكون قبليته ولا بعديته بدون تغير وتجدد ويجب ان ينقسم وذلك لا
يمكن لامر دفعي لم يكن شيء حتى كان هو الآخر دفعيا لم يحل الا ان يكون فيها امكان تجدد مكون
فيها منها قبل وبعد وانما يكون ذلك تجددا لامور مفروضا عدمية او لا يكون فيها امكان لك
فيها النقصان بوقوع الانفصال لما ستعلم من استحالة تتالي الآنات فلنا ان [illegible] الانقسام
فيحصل فيها او ينقطع فيعود الكلام ثم فلذلك بما وجبت في القبلية والبعدية [illegible]
في المعية المقابلة لهما فمعنى المعية الزمانية ان الحركة للزمان غير معية شيئين بما غير نفس الزمان فان
معية الحركة والزمان هي معنى الحركة اي كون الحركة في زمان ومعية شيئين زمانيين هي ان احدهما
عين معنى الآخر اعني كونهما في زمان واحد فالمعية الاولى ليست بحسب ما ان يرجع عن المعين بخلاف
الثانية فلا يلزم من كون الحركة مع زمان كون الحركة والزمان في زمان ثم اعلم انه
لا ينبغي ان يتوهم مما ذكر من ان معية الزمانيات للزمان هي كونها فيه و
معية الزمانيات بعضها لبعض هي كونهما في زمان واحد ان المعية مطلقا يساوق
السيرورة معية الاشياء مطلقا للزمان هي كونها فيه ومعية بعضها لبعض هي كونها في زمان ليس كل
ما مع الزمان يجب ان يكون فيه كالانات مع [illegible] ليسا فيها بل انما يكون في الزمان لا جزءه وحدوده
وثانيها الحركات المقدرة بها وثالثها المتحركات بها لها الحركات فهي فيها الحركة والحركة في الزمان
ومكنها الحوادث بها لها توقف على الحركات بتخصص الازمنة والانات وكون اجزاء الزمان
وحدوده فيه لكون الاجزاء المعروضة واحد وهو المعروض في الحوادث فيه وكون حركة الفلك الاقصى
فيه كون المعروض في العارض على اسلوب ذلك كون سائر الحركات والمتحركات والحوادث
فيه لكون الكل في الامكنة والاستعدادات المكانية وان الامور الثابتة من كل وجه اي من التجدد

من التجدد والتغير فليست في الزمان البتة واذا قيست معه او مع ما فيه كان لها ثبات مع ثباته
وثبات ما فيه ولم يعرض لك ان لها امتدادا في الوجود واستمرارا يشمل امتداد الزمان واستمراره بل هي
خارجة من جنس الامتداد واللا امتداد بمعنى العدم لا بمعنى السلب لو كان لها امتداد كانت زمانيا فاعني
بالزمانيات ههنا ما يكون ظرف حصوله نفس الزمان سواء كان على جهة الانطباق عليه كالحركة
القطعية او لا على جهة الانطباق كالحركة التوسطية والاجسام الحادثة وصورها وهيئاتها الثابتة
لو كان لها امتداد وبذلك المعنى كانت دفعيات كالامور المتخصصة بحصول لا في الزمان بل في آن من الآنات
اذا قيس مع الزمان او اجزائه وحدوده والامور المستمرة المستوعبة للزمان كله او شطره على سبيل الانطباق
او اللا انطباق مع الامور الدفعية وجدها مع اي من هذه الامور جدة معينة ومشاركة في الوجود في الواقع
فالمنسوب في هذه النسبة بري من المتى ومن استمرار الوجود واستيعابه للزمان او الشطر منه فلا استمراره
واختصاصه بحد منه واما المنسوب اليه فهو اما نفس الزمان او جزء منه او حد فيه وهي آن لم تكن برية من
الاستمرار واللا استمرار ومن التجدد والتقضي لكنها برية من المتى بل كانها هي متى الامور لا انها متى
واما الزمانيات بالمعنى الذي يعم الدفعيات فلها متى لكنها وان خلت من جهة الحقيقة فلا يصادم
ذلك كونها مشاركة للثابتات البرية من المتى في الوجود في الواقع فان الوجود في زمان او آن
نحو من انحاء الوجود في الواقع كما ان الوجود في السوق او المسجد وجود في الواقع للموجود فيهما مشاركة
فيه مع الموجود المتعالي عن المكان من بحال في هذه المعية لا يختلف باختلاف المنسوب اليه سواء كان مكانا
كله او شطره او حدا فيه او كان هو الزمانيات باسنادها كلا او بعضا فان هذه الامور انما كانت متشاركة
او قيس بعضها الى بعض بما معية زمانية او قبلية وبعدية كذلك لكنها سواسية في المعية التي هي بحسبها
كما ان المكان اجزائه وحدوده والمتمكنات كلها وبعضها والحاصلة فيها او قيس بعضها الى البعض كانت
متصلة بالمعية والقرب والبعد ونحو ذلك لكنها سواسية في المعية لما هو متعال عن المكان

وقد هدى ايده سبحانه الى عدم الاختلاف بين هذه الامور في معيته سبحانه لها بقوله تعالى وهو معكم اينما كنتم فافاد عموم الزمانيات والمتمكنات المصاحبة للازمنة والامكنة تبعا لعموم الخطاب للموجودين في الازمنة والامكنة المختلفة ثم اكد عدم الاختلاف بحسب الامكنة بقوله اينما كنتم ليستانس بالاتفاق يعني في عدم الاختلاف بحسب الازمنة ومعية الثابتات مع المتغيرات تسمى دهرية والدهر الذي ينسب اليه هذه المعية لا يعني به امرا زائدا على الواقع والوجود وفيه ونسبة الثابتات فيه الى المتجددة والمتغيرة كما ان الزمان الذي ينسب اليه المعية الزمانية امر زائد على ذلك بل لا يعني بالدهر الا وعاء الوقوع المحيط بالامور الثابتة والمتغيرة ونسبة احدى القبيلتين الى الاخرى من جهة التشارك في محض الوقوع فاذا قيست الثابتات بعضها الى البعض فنسبتها تسمى سرمدية وهي اعلى من الدهرية من حيث ان المنسوب اليه في الدهرية متجددة ومتغيرة وفي السرمدية متعال عن التجدد والتغير كالمنسوب لكن هذا ليس افتراقا في سنخ النسبة فلذلك ربما يطلق الدهرية بحيث يكون السرمدية مندرجا والمعية الزمانية تخالفهما في سنخ النسبة فانها لكون متوسطة بين القبلية والبعدية الزمانيتين بخلافهما فما فعلنا الشيخ في ذكر الدهر والسرمد ههنا لانسياق الكلام اليه والا فهذه المعاني اجل من ان تساق مع مسائل العلم الادنى ولئن ساعد التوفيق فسنعود اليها في العلم الاعلى **قال** والزمان مبدع انما يتقدم عليه باريه سبحانه بالذات وليس لوجوده بداية او نهاية يسبقها او يلحقها العدم والا كان لعدمه قبلية بلا او بعدية حينئذ فيكون معروضهما بالذات زمانا فيكون قبل الزمان عدمه السابق او اللاحق ويستبان بذلك ان الحركة التي هي مقارنها والجسم المتحرك بها كذلك **اقول** اعلم ان حدوث الزمان انما هو بالابداع وتقدم محدثه عليه انما هو بالذات وليس لوجوده بداية يسبقها العدم ولا نهاية يلحقها العدم والا لكان لعدمه قبلية زمانية لكان له بداية او بعدية ان كان له نهاية ويكون القبلية للعدم السابق والبعدية للعدم اللاحق ان كان له بداية

وهاهنا وقد عرفت ان معروض القبلية والبعدية اللتين تمنعان عن الاجتماع لا يكون نفس العدم ولا
يمكن ايضا ان يكون المعروض بالذات لقبلية العدم السابق هو الزمان المتأخر عنه ولا لبعدية العدم
اللاحق هو الزمان المتقدم عليه بل يجب ان يكون المعروض لقبلية العدم السابق زمان يقارنه
ولبعدية العدم اللاحق زمان يقارنه فيلزم ان يقارن الزمان عدمه السابق او اللاحق اذ الشيء
لا يقارن عدمه هف ونحن بما القينا عليك من قبل على ثقة من تشبثك في هذا الاصل على نمط
اليقين بحيث لا تزعزعك الشبهات الدائرة على السنة المشوشين المتحيرين واعلم ان بعض خيرة
اللاحقين بالمهرة السابقين مع توغله في سياحة ارض الحكمة وتوغله في مسابح بحر الحكمة
ودور لججه في اعماق ثرى الملك باقدام انظاره الغائرة وعروجه عن اطباق سماء الملكوت
بقوادم افكاره السافرة ادحض عرقه الهاشمي لحماية ذمار الظاهر من الدين القويم عن حمى ما عليه
الجمهور من المتكلمين من حدوث العالم القصير وتخصيصه الحدوث ذاتيا فقط من جهة لحاظ الذات بحسب
بل حدوثا احسن من ذلك بتقدم الاسباب لوجوده اصلا في الاعيان قبل صدق الايجاب المترتب بحسب
بصيرته النقادة وقريحته الوقادة ان يقول بالحدوث الزماني للزمان مع ما يتقدم عليه من الممكنات
كالحركة التي هي عارضة للفلك المتحرك بها والعقل المتقدم على ذلك الفلك لانها هو في قوة
ذلك وظاهر الادلة الدالة على تقدم عدم مستمر للزمان على وجوده وقبلية مقدرة لجاعله سبحانه
عليه كما تخيله الجمهور شرع القول بالحدوث الدهري والقبلية الدهرية وفنن في ذلك الفنون
الدقيقة ودون الصحف الانيقة وتحقيق مقالته في ذلك ان مطلق القبلية التي تمنع القبل والبعد
عن الاجتماع انما يكون لكون المتحقق حاصلا بالفعل لما هو قبل من دون ان يكون حاصلا لما هو
بعد ولا يكون حاصلا لما هو بعد الا ويكون قد حصل لما هو قبل فان كان ذلك بحيث تخلل بينهما
ممتد بالذات او لا ممتد بالذات هو من حدود الممتد بالذات كانت زمانية والا كانت

دهريا وسرمدية والزمان اذ ثبت تناهيه في جانب الماودون ابدي لستقبل مما ان السبق كان على سبيل

على وجوده لاستغراقه نانيا بل ودهرانما يلزم من سبق العدم على الوجود امتدادا باو طبعيه الدهر

لامن جهة السابق اعني العدم لانه غير متقدر في نفسه ومن حيث هو دهر ولا من حيث المسبوق

لان السبق الدهري يخالف السبق الزماني اذ العدم السابق بالزمان مثلا يكون في جزء واحد من

الزمان واللاحق في جزء واحد آخر فيلزم الامتداد واما السابق بالدهر فيقع الوجود والمسبوق

في حيزه بعينه وذلك لان العدم في الدهر انما يكون بانتفاء الوجود عن الواقع مطلقا فينا قض

الوجود مطلقا فاذا وجد الشيء في الدهر بطل العدم البتة ووقع الوجود موقعه لا غير كوقوع جسم بعد

جسم في مكان بعينه واما العدم في زمان فلا يصادمه الوجود في زمان آخر اذ الزمان لا انقسامه يحتمل

الاختلاف في اجزائه وحدوده فالوجود للشيء في جزء واحد منه ودون آخر فالوجود في زمان لا يبطل العدم

في زمان قبله حتى يقع هذا في حيز ذلك بل انما يثبت استمراره فذلك كحصول الجسمين في مكانين في زمان واحد

وكذلك يكون للواجب سبحانه لبراءته عن سبق العدم على وجوده اصلا قبلية على الزمان فاذا وجد

يكون هو سبحانه معه لتقع المعية في حيز القبلية نعم لا يمكن في سبق الدهر ان يترتب قبليتان

وبعديتان متعاقبتا الحصول انما يتأتى ذلك في السبق الزماني وتنقيح ذلك من سبيل الحق بما

النظر في طباع الدهر اذ ليس فيه امتداد وتأتيهما يحاذيه طباع السبق الدهري مع عزل النظر عما

طباع الدهر فان مقتضى هذا السبق ان يكون سبق ما سبق وما تأخر لا يوصف باستمرار وتقدم مع

وجود السابق وجود الكذلك فكان الصادق نقيضا من ومن بيان سالبه مع جب فوجد المسبوق

فكذب السالبة وصدق الايجاب عليها بالاطلاق العام فاذا فرض سابقا على ب ذلك

السبق وهو على ج كذلك كانا معدومين معا مع وجودا ثم اذ وجدت ب وج لقد معدوم

لئلا يلزم تقدم عدم آ وجودا جميعا فاذن يكون سبق آ على ج بحسب استمرار الوجود

وتمادي العدم لا بحسب شخصها ومن هنا يستبين انه لا يصح في الدهر عدم بعد الوجود ولا لازم لما بحدوثه
والاستعداد او كون عدمه الطاري بعينه هو العدم السابق لا مغايره الا بحسب الالفاظ فالحوادث الزمانية
وان لم تبق في زمان لاحق فلا تنعدم عن الدهر اذ الانعدام عن الدهر انما يكون بارتفاع الوجود
بحسب الواقع مطلقا لكن وجوده في زمان حدوثه لا يرتفع والا لصدق النقيضان فعدمه في
زمان لاحق لا يرفع وجوده في الزمان السابق كما عرفت فاذا هو موجود في زمانه السابق وذلك
الوجود نحو من انحاء الوجود في الدهر اذ الزمان بما فيه بنقيره وقطميره في الدهر فاذا هو موجود في
الدهر فان توهم انه كما يلزم الاستعداد في قبليتين كذلك يلزم في قبلية واحدة فان الموجود
مع عدم ب ثم انحفظ وجوده مع عدمه لزم الاستعداد في وجوده وان لم يلزم في عدم ب ولا في وجوده
يدفع بانه ليس موجودا في حدين انما يوجد ب في الاخير منهما فتكون القبلية في الاول والمعية
في الاخير كما هو سنة القبلية البعدية الزمانيتين بل المعية تقع في حيز القبلية كما عرفت وليس
العدم شيئا يعتبر المعية بالقياس اليه فهو انتفاء شيء لا شيء يعبر عنه بالانتفاء ولذلك يصح الحكم
عليه بامتناع الوجود بل انما يوجد مفهومه متمثلا في الذهن وهو ليس حقيقة العدم بل مفهوم
يصنع الذهن انه عنوان لتلك الحقيقة الباطلة فينعقد الحكم عليه بالامتناع مثلا على سبيل التقدير
ثم هذه القبلية من صفات الجاعل وليس للعقول المفارقة سبيل الى اكتناهه فضلا عن الاذهان
البشرية لكن البرهان يوجب ان هناك تقدما سرمديا مجهول الكنه وذلك ان الحادث اليومي
متخلف في الوجود عنه سبحانه فيكون هناك قبلية لا تجامع البعدية وليست زمانية فانها
انما تكون بالذات للزمان وبالعرض للزمانيات والواجب تعالى متعال عن ذلك الامر
في هذه القبلية على قياس ما عرفت في المعية لا تخلف وجود الحوادث عن الواجب تعالى
كان لعلها من آخر بقبلية غير متقدرة والكل في ذلك سواسية فقبليته سبحانه على آدم

١٨١

عليه السلام كتلبيثه على محمد من غير تعاقب وترتب والفلاسفة اليه لا ينكرون هذه القبلية الكيف يكون
المبدعات فيها بالبعد تعالى ونحن نجعل المبدعات البرية عن الحدوث الزماني مع الحوادث
الزمانية سواء في قبلية الواجب تعالى عليها وبعديتها ونحكم على الممكنات بان وجودها بعد البطلان
في وعاء الدهر الصريح فاذا كان بعضها قديما غير مسبوق بالعدم الدهري وبعضها مسبوقا كان الواجب
مع المتقدم منها المسبوق بالبطلان معدوم في الدهر ثم اذا هو سبحانه صانعه المفيض اذا وجد فقد
المعية الاولى في الدهر متقدم عن الثانية ثم استمرت معا بانه فيلزم حصول امتداد في الدهر عرض
نسبة متقدرة امتدادية للواجب سبحانه فتعين انما ان يكون كل من الممكنات متقدرة وموجودة
البطلان او كلها مسبوقة بالعدم فهذا هو المطلوب هذا محصل كلامه التي نقلتها مع الطلاب تحقيقها
مع الاسهاب اقول مطلق القبلية والبعدية المانعتين عن الاجتماع لا نعقلهما الا حيث يكون امتداد
محقق او موهوم اذ ما لا يكون فيه امتداد اصلا لا يتصور فيه عدم ثم وجود وبالجملة ثم حال تعقل
وقولنا لم يكن فكان وكان الصادق سلبا ثم صدق الايجاب ونحو ذلك لا ينفك عن ملاحظة
فان دفع ذلك بانه من جهة الالف بالوهم وعدم تخلصنا والتجرد فانا لست ممن يتخلص سبيل عن
الحق خوفا من ان يستبيح الاسم المستبع يروم ترويج زيوفه بالتمويه في ابصار الناقدين كيف وان رفع الوهم
وامتداده من البين لم يبق في يد العقل ما يتأتى له الحكم فيه بالقبلية والبعدية بل اذا جرد النظر عن
واستمراره لم يستطع العقل الا الحكم بالوجود المحض او العدم البحت ولا يتمكن من الحكم بالوجود بعد العدم
نعم ربما يفرض العقل مجردا عن ملاحظة الزمان مخلى عنه لكنه لم يتخلص بعد عما الفه واعتاده ولم يتجرد عن
الوهم الزمان وامتداده فيحكم احكاما مشوبة بذلك الوهم كما كان يحكم من قبل فربما يغلط الفارض
بسبب التخلية والتجريد ويزعم ان تلك الاحكام مصونة عن التخليط وليس كذلك بل كلما فرض العقل
مجردا عن غواشي الوهم كان كذلك فاذن قد استدارت رحى التشنيع والتلبيس على الائمة

وما ذكره من وقوع الوجود في حيز العدم فمما لا نحصله فانه اذا كان الدهر خارجا عن الامتداد واللا امتداد
فكيف يمكن ان يتعاقب فيه ان اللهم الا ان يكون هناك ظرف آخر ممتد كالزمان يحيط به
ويكون التعاقب بملاحظة كما في وقوع جسم بدل جسم في مكان واحد فان ذلك انما يتصور باعتبار
محاذاة امتداد الزمان وكون الجسم الاول في ذلك المكان في جزء واحد من الزمان وكون الجسم
الآخر فيه بعينه بدلا عنه في جزء واحد آخر منه ولا يتصور في آن بل في زمان واحد ايضا الا
بانقسام ذلك الزمان واختصاص كون كل فيه بجزء منه وما تعرض له في جواب لزوم الامتداد
في قبلية واحدة حيث كان وجود المتقدم مع عدم المتاخر ثم انحفظ وجوده مع وجوده من ان
العدم ليس شيئا يعتبر المعية بالقياس اليه فيشبه المواخذات اللفظية فانا نقول ان وجود المتاخر
قد يكون مع شيء من وجود المتقدم ودون شيء فيلزم الانقسام والامتداد في وجود المتقدم كما انه
لو وضع جوهران فردان بحيث يتلاقيان ولم يتلاقيا الا بان يكون احدهما قد لاقى شيئا من الآخر
دون شيء فهل ينفع في ذلك نفي الشيئية عن العدم وما ذكر من اختصاص هذه القبلية بالواجب
سبحانه وعدم اكتناهها فمع انه يحكم على عدم الزمان بل على عدم قاطبة الجائزات فانها حوادث
دهرية عنده بالقبلية على وجودها بهذا النحو من القبلية فكيف تكون مختصة بالباري عز مجده
نقول لا حاجة بنا الى اكتناه القبلية فانك ان وضعت ان هذه القبلية المجهولة مانعة
عن الاجتماع بين القبل والبعد نقول لا يمكن ذلك في وعاء الدهر ايا ما كان كنهها وان
لم تضع ذلك ارتفع النزاع ثم اعلم انه ان لم يكن هناك امتداد محقق او موهوم يكون
اجزاؤه وحدوده بعضها قبل بعض بالذات لم يمكن الحكم بترجيح سبق العدم على الوجود
اولى من العكس اذ العدم من حيث انه عدم لا يقتضي السبق والوجود من حيث هو وجود
لا يقتضي التاخر فلا بد من ان يقارن العدم شيئا اولا او لم يكن له تقدم والوجود

شيئيتهما لولاه لم يكن احدهما سابقا والآخر لاحقا بذلك ان ما ذكره من ان مطلق القبلية تمنع من الاجتماع انما هو
لكون المتحقق حاصلا بالفعل لما هو قبل منه دون ان يكون حاصلا لما هو بعد ولا يكون حاصلا لما هو بعد
الا ويكون قد حصل لما هو قبل فهو محض فانه ان اريد بما جعله مناط مطلق القبلية مجرد ان يكون
الوجود حاصلا في الجملة للشيء وليس حاصلا لشيء آخر ولا يكون حاصلا لهذا الشيء الآخر الا وهو حاصل
للاول فيقال للشيء الاول انه قبل الآخر فينتقض ذلك بما اذا وجد زيد وعمرو معا فتحقق زيد و
عمرو اذ يصدق ان الوجود حاصل لزيد في الجملة وليس لعمرو وليس حاصلا لعمرو الا وهو حاصل لزيد
فينبغي ان يكون زيد متقدما على عمرو في الوعاء الذي يكون فيه عمرو فيه اعني الزمان وليس كذلك
وان اراد به ان يكون الوجود حاصلا للشيء ولا يكون حاصلا للآخر وقد حصل قبل كما يفصح عنه
صيغة الماضي فذلك مع انه بيان دوري لا يفهم من هذه القبلية الا الزمانية ثم لو تصور عدم سابق
على الزمان في وعاء الدهر من غير لزوم امتداد فيه فليتصور عدم لاحق للزمان فيه ايضا فيكون
العدم اللاحق واقعا في حيز الوجود كما كان الوجود واقعا في حيز العدم السابق فيكون حيزا
للعدم السابق ثم للوجود ثم للعدم اللاحق وكما ان تخيل الامتداد ووقوع الوجود في العدم من
احكام الوهم كذلك في وقوع العدم مكان الوجود وكما لا يكون اولا التقدم للعدم السابق على الوجود
لطبيعة العدم والوجود ولا لمقارنتهما الزمانية يكون احدهما بذاته متقدما والآخر متأخرا بل الامر لا يعلمه
الا الله تعالى فقط او بما الراسخ في العلم الخبير لا يكون ثانيا التقدم للوجود والتأخر للعدم لطبيعتهما
بل لذلك الامر ويكون الامتياز بين بين الا في مجرد اللفظ بل في ذلك الامر فان قيل العدم اللاحق
للشيء في وعاء الدهر انما يتصور لو تصور ارتفاع وجوده عن وعاء الدهر وحاق الواقع لانه غير
لانه اذا وجد الشيء فبعد ذلك وان فرض انتساب وجوده في زمان لاحق لا يرتفع وجوده
عن الزمان السابق والا لاجتمع النقيضان وجوده في ذلك الزمان وجود

فی وعاء الدهر قلت العدم السابق ایضا لا یتصور الا بتصور سلب الوجود والسابق وعاء الدهر
لکنه غیر متصور فیما هو موجود فی بعض الاعیان اذ لا یمکن سلب وجوده فی ذلک الزمان والا لاجتمع
النقیضان وجوده فی ذلک الزمان وجود دهری وفی وعاء الدهر فان قلت ان وجوده فی ذلک
الزمان وجود دهری ووعاء الدهر بعد العدم قلت فلیکن وجوده فی ذلک الزمان وجود دهری ووعاء الدهر
قبل العدم ایضا علی ان کلامنا فی الزمان الذی لیس معه وجود زمانی حتی لا یرتفع وجوده عن
ذلک الزمان بل کما کان عدمه ومانی الدهر ثم وجد علم یلزم اجتماع النقیضین فی الدهر بل قد وقع احدهما
مع رفع الآخر فلیس عدمه ایضا بعد ما وجد ولیقع عدمه فی حیز الوجود ولهذا قد اتضح لک انه یجوز ارتفاع
وجوده الزمانی ایضا عن الدهر لا بارتفاع وجوده عن زمان الوجود مع وجود ذلک فی الدهر بل بانقطاع
مع زمانه عن صفحة الواقع ووعاء الدهر مرة واما التمسک فی سبق العدم علی الزمان بلا تدبر بل بالتطبیق
علی اثبات تمادیه فی جانب الماضی دون المستقبل فقد قدمنا الکلام علیه فی موضعه فلا نعیده
واما التشبث بانه لو کان لبعض الممکنات قدیما دهریا کان الواجب سبحانه معه معیة غیر مسبوقة
بقبلیة ولا شک ان معیته تعالی للحوادث الزمانیة مسبوقة بقبلیة دهریة فیلزم استناد فی معیته
تعالی مع ذلک الممکن القدیم فی الدهر مبنی علی ثبوت قبلیة دهریة له سبحانه علی الحوادث الزمانیة
تمنع عن الاجتماع وتوجب التخلف ونحن لا نتصورها فضلا عن ان نصدق بها ودعواه الضرورة
مبنیة علی الالف بتصور الزمان وامتداده کیف وکما یحکم بالقبلیة للواجب تعالی علی الحادث
الیومی قبلیة تمنع عن الاجتماع کذلک یحکم بها للمعلول الاول علی ذلک الحادث والتفرقة لا تفرق
بین الحکمین فکما ان الحکم الثانی من اعتبارات الوهم قطعا عنده ایضا فلیکن الاول کذلک
ثم انه قد یستدل علی ما ادعی فیه الضرورة بان الحادث الیومی لم یکن له وجود عینی
فی الزمان ثم انه حدث وجوده فی الاعیان بالوقوع فی ذلک الزمان بخصوصه

وكذلك لم يكن له وجود عيني في الواقع الذي هو وعاء الدهر ثم انه حدث وجوده فيه تعالى في
زمان الحدوث لا غير اذ لو كان له وجود في وعاء الدهر قبل وجوده المفروض الحدوث كان
ذلك الوجود في زمان قبل زمان الحدوث البتة فان الشيء الزماني لا يكون بين وجوده الزماني
ووجوده الدهري اختلاف بالتعدد بل انما بالاعتبار فقط فوجوده في افق الزمان هو بعينه وجوده
في وعاء الدهر باعتبار آخر فيلزم ان يكون للحادث الزماني وجود عيني في الزمان قبل الحدوث
هف فالواجب جل ذكره كان موجودا مع عدم هذا الحادث في الاعيان مطلقا ثم الحادث
وجد في وعاء الدهر في افق الزمان فصار موجودا معه تعالى في الواقع الذي هو الدهر فنقول
كلامه هو في غاية السقوط لانا سلمنا ان ليس للحادث اليومي وجود في وعاء الدهر قبل وجوده
المفروض الحدوث ضرورة انه ليس في الدهر قبل ولا بعد فكيف يتصور فيه وجود قبل وجود آخر
وكيف يكون للشيء الواحد وجودان احدهما قبل الآخر لكن لا يلزم من ذلك ان لا عدم له
في الدهر قبل وجوده لما بعينه من سقوط القبلية والبعدية في وعاء الدهر ولا يلزم ان يكون
وجوده المفروض الحدوث حدوثا زمانيا لكونه حادثا دهريا لان الحدوث هو المسبوقية بالعدم
وانه يتصور في الزمان مسبوقية بالعدم فيتصور حدوث زماني وان لا يتصور في الدهر مسبوقية
بالعدم بل مسبوقية انما يكون الا بالعلية فيتحقق الا يتصور حدوث دهري واعلم ان اليوم المحدود
من آن الطلوع الى آن الغروب قد تعقل من جهة ان الطلوع زمان غير منا وفي الحالة الاخيرة
له قبلية على اليوم قبلية هي من عوارض اجزاء الزمان بالذات واليوم تعدد من جهة ذلك فلا يكون
ويكون منه حد به معينة زمانية ويكون السبق الذي بالذات لذلك الزمان على اليوم سبقا بالعرض
لعدم اليوم عليه لانه مقارن لذلك الزمان فيكون اليوم مسبوقا بالعدم سبقا زمانيا وسبق العدم
على اليوم يوجب سبق عدم ما وجد متخصصا باليوم على وجوده فهذا المعنى حدوثه الزماني

١٨٧

واما وعاء الدهر فكل اجزاء الزمان موجود فيه في ضمن وجود الزمان المتصل وكل من الحوادث المتخصصة بالازمنة والآنات موجودة فيه مع تلك الازمنة والآنات المتخصصة بها لا في زمان قبل تلك الازمنة بها وان قبله ليس لم يكن من حده في زمان او آن قبله عدمه الدهري الذي في كون الزماني موجودا في الواقع وجود وفي زمان لا يكفي في عدمه الواقع عدمه في زمان بل انما يكون الصرفي الذي لا يتصور وجوده الا في الزمان معدوما مطلقا في الواقع والدهر اذا لم يكن موجودا في زمان اصلا فقس ذلك بحافظ وجود الشيء المكاني فانه يكفي في وجوده في الدهر وجوده في مكان ما ولا يكون معدوما فيه الا اذا لم يوجد في شيء من الامكنة اصلا فالعدم الزماني السابق على وجود الحادث الزماني ووجوده الحادث في زمان وجوده والعدم الزماني اللاحق لكل ذلك مع الواجب معية دهرية لكن وجوده وجود متعلق في وعاء الدهر ليس شيء من عدمه عدما مطلقا فيه واما ما يتعلق به كلام هذا الحبر العظيم من وفاق الفلاسفة في ثبوت قبليته تعالى على الحوادث الزمانية قبلية دهرية فلنقص عليك حال اعلم ان الفلاسفة حصروا التقدم في الاقسام الخمسة المشهورة وهم مع ذلك اثبتوا القبلية الدهرية والتمسك في اثباتها خارج عن الحيثيات الخمس التي هي بازاء تلك التقدمات فاعترض عليهم امام المجادلين في المباحث المشرقية بانه يجب ان يكون بازاء هذه المعية قبلية وبعدية دهريتان وذهب هذا الباقر النحرير الى انهم لم يكونوا في ذهول عن السبق الدهري على انه نوع مباين للخمسة اذ من الفطريات الاوائل بعد العلم بوجود القيوم الواجب بالذات جل ذكره انه كان الله سبحانه ولم يكن معه هذا الحادث اليومي مثلا موجودا في وعاء الدهر ثم الحادث قد وجد فيه لا يرتاب محصل في ان تقدم رب الزمان على شيء لا يكون لكون حصوله في زمان متقدم على زمان حصول ذلك الشيء فمن البين ان الفلاسفة مع تعمقاتهم في تقديس المبدع عن شوب التعلق بالزمان لم يتسوا ما يخفى ذلك عليهم وتعصياتهم في ذلك اكثر من

١٨٨

ان يحصى فاذن لا يكون نسبته على الحادث الزماني وعلى كل جزء من اجزاء الزمان الا نسبتها بالدهر
والسرمد لكنه حيث جاز ان ينفك عن اقسام السبق في مباحث التقدم والتاخر اخذ السبق الزماني
على وجه يشمل النوعين اي الزماني والدهري معا حيث قال السبق الزماني هو ما يجب بحسبه ان
يختلف المسبوق عن السابق في الوجود والنسبة فلم يقيدها بذلك بان يصحح العقل ان يتوهم تخلل ممتد
بالذات ولو وهميا فيها في التصوير او لا يصح فلا محالة كان ذلك المعنى المطلق عنده مشتركا بين السبق بالزمان
وبين السبق بالزمان قال فهذا غاية ما يتيسر من تقليلها الان ثم الاجمال منهم ليس على المحصلين فان
تحصيل معنى مشترك بين نوعين من السبق متباينين بالحقيقة وباجراء احكام لا تستوعب لها
عن اللفظ وعقيبها لمعنى المشترك نوعا واحدا اقول اعتراض الامام ساقط عنهم من غير تجشم وذلك
ان المعية المتانية والتي كانت تتصور بانها قبلية وبعدية لكن لا يجب ان يتصور بان كل معيته
ظرف قبلية وبعدية في ذلك الظرف بل قد لا يكون لها الا المعية على السواء
بين شيئين في الان لا يتصور بانها قبلية وبعدية فيها في ذلك لان الان غير ناجل ان يتصور
فيه قبلية وبعدية لكونه غير ممتد بل انما يتصور بانها اللامعية الساذجة فيها وذلك بان يكون
ذلك الان خاليا عن حدوث احدهما معا سواء كان لها وجود في غير ذلك الان على سبيل المعية
او التقدم والتاخر او لم يكن وكذلك المعية بين شيئين في الدهر لا يتصور بانها قبلية وبعدية فيها
في الدهر لكونه خارجا عن جنس الامتداد والات بل انما يتصور بانها اللامعية الساذجة وذلك
اما ان يكون عند الدهر خاليا عن اتصافهما كما بين الواجب سبحانه وبين ما يتوهم انه شريك تعالى عند
عند احدهما كما بين ما يتوهم من شريك الباري تعالى وبين الحادث نعم تصدق المعية على الان والمعية
عند علا تتصور الحقيقة على الدهر بلا بعدية وذلك لكون الان حدا من حدود [illegible] اجزاء محدودة
وبعدية والدهر وعاء الواقع ما لا يتصور فيه قبل ولا بعد وكذلك تصطلاح ذلك ان [illegible] النسبة الى المقام الى [illegible]

يحسبن علينا بهم حسبانه اليهم من عدم نسبوكم عن القبلية الدهرية بهم ابنسوا واما اكثرهم فمن تعميم القبلية الزمانية

فاذكر في ذلك من انهم انما عنوا بها مطلق السبق الذي يمنع عن الاجتماع مع المسبوق الذي هو المعنى الذي يعقلون

الزمان عندهم ولذلك تراهم تارة يعبرون مطلق سبق العلة كما في السعدية ان الزمان ان معروضها بالذات

هو الزمان واخرى يستدلون به على عدم سبق العدم عليه اذ لا يكون معروض هذا السبق بالذات

الا الزمان فيكون مع عدم الزمان زمان وهذا التحرير الهام يعترض عليهم في الموضعين وبالجملة فمع

ايماني واذعاني لهذا الحاذق البارع الفائق المستطيع بطول الباع وعلو الكعب في معظم اصول

الفلسفة الاولى وتشييد البناء مواضع النقب في اكثر اصول العلم الاعلى لا اراه اتى في

هذه المسئلة التي بها انتيازه وانحيازه عن اهل جلدته حتى سمى حكمته يمانية ايمانية تحقيقية سوية

يقينية وفلسفتهم اليونانية زائغة تخمينية وفيها يرفل ويختال مجاوزا اقصى امد الاطراء والاعجاب

جنسه ويرفل ويختال الى غاية منتهى مدى الازراء والاتراب على ابناء جنسه الاساطين زخرفت

وزججت بالتشدق ومغالطة التفيهق ازدحمت بالتحذلق فان قلت فما يصنع المومنون

من الفلاسفة بما ورد في الصحف المنزلة من سماء القدس مع الروح الامين وورد عن المبلغين

لانباء الغيب الى الانس من القدسيين فقد نطقت الآيات المتضافرة والاخبار المتواترة

بحدوث العالم بحذيره وسبق العدم عليه باسره ونقلت اعاظم متكلميهم على حمل المعلم الثاني كتابه

الجمع بين الرأيين ابدى من مثل ذلك عن افلاطون اعني الحدوث الذاتي بمعنى ان الممكنات

في حد ذاتها من غير لحاظ افاضة الموجد انوار الوجود عليها لا يمكن للعقل الا ان يحكم بسلب الوجود عنها

ولا ريب في ان هذه المرتبة سابقة على لحاظ نيلها الوجود من جود الموجد لها بل بمعنى اخص

من ذلك وهو ان نور الانبساط القيوم القديم بالذات النوري وهذه الظلال لكن شئنا لك سود ذاتها

الحقة ذوات فضلا عن ان يحكم عليها بالوجود او العدم فسبحان من تستر بالعدم وكل شيء بها خلا

١٦٩

محفوف في صفاته بالهلاك والبطلان فكأن الشيء لم يكن معه شيء وهو الآن كما كان بل هذا
الاكما انه لايفهم اهل اللغة والعرف من البقاء الا استمرار الوجود في اكثر من زمان فلا يكون تعالى شأنه
مطرحة الزمان كالعقول القدسية بكون البقاء مسلوبا عنه فضلا عن مجامل الزمان والمكان وحينئذ
العوض والعقول فتسمية سبحانه بالباقي ووصفه بالبقاء على ما في الاحاديث والادعية فانما هي على المثل والنقل اما على
سبيل التجوز والاستعارة تنزلا الى استيناس الفطرة العامية فانا بناء على ان هو القدس ونزع من ذلك
ثابت ثقته بعدم استيحاش المدارك الخاصية لعدم التناسب الا من على الذين هم للحقائق مستقصون
وللاسرار مستشرفون لما ذكرنا الى من الخبير فهذا وامثاله مما ليس بمستبعد لما ذكر النص حيث
طبائع الجمهور نفار واستيحاش لقصور فهمهم عما يناسب سلب البقاء عنه سبحانه اكثر وافر مما من سلب الحدوث
عن الزمان لكونها مفوقة وكان النظر والفطرة عن الطبيعية تشتهي طلب البقاء وتعده
من التقديس كذلك عليها حكم بان كونه دائم افاضة نور الوجود وعدم انفكاك آثاره وجوده
سبحانه التي يجابه من سبق التعطل وتخلف الفيض الكمية افاقهم لكن لا تزيح الرياضة بالنظر الكلامي
سبيل الى الاعتبار والاستدلال بوجود العالم على خالقه الا من جهة الحدوث فضلا عن الالتفات
الجهة في العرف العامي ثم ترقب من جهل الفقه الحدوث الذاتي بالمعنى الاول فضلا عن
لاجرم وردت الآيات الكريمة لهداية الجمهور والاخبار المأثورة عن المعصومين كاخراج الاشياء من
الى النور على نهج تستفيد منه العامة بيسير فطرتهم وترتقي منه الخاصة الى ما يبلغ اليه البصير المقرع سمعك
ان معاشر الانبياء امرنا ان نكلم الناس على قدر عقولهم لعل من انصف اعترف بان الادلة
السمعية الواردة في هذا الباب مما يضطر الى صرف الالفاظ فيها عن ظواهرها ويؤول بحدوث
الدهري الغير بل كان المتكلمين التحقيقين لا يتمادى في العدم السابق على حدوث العالم واستمراره
في وجود الواجب سبحانه لا محيص لهم البتة عن ارتكاب تاويل في ذكر اه وردفي ذلك

190

**قلت** الفصل واذ الزمان متصل فانفصل يتوهم ليسمى الآن وهو كسائر الاطراف لنفس الطرف لا فيه
ثم هو لا يكون بالفعل في الاعيان واذا تحصل بالفرض بنحو اعتبار موافاة الحركة حدا من حدود المسافة فلا يكون
لعدمه اللاحق اول آن كما لا يكون لعدمه السابق آخر آن بل يكون في نفس الزمان عين انطباق
عليه وفي كل آن يفرض فيه دون طرفه ويكون لا محالة بينهما زمان هو معدوم فيه ايضا وربما يتصور
آن على انه راسم للزمان لا على انه متوهم فيه ويكون نسبته اليه نسبة النقطة الراسمة للخط الا انه
وكانه بإزاء الحركة التوسطية **اقول** واذ قد عرفت ان الزمان متصل فلا بد ان يتهيأ لانفراض
فصل مشترك فيه يكون واصلا بين قسميه من حيث انه يتصل به احدهما بالآخر وفاصلا بينهما من
حيث انه نهاية لما مضى منهما بالنسبة اليه وبداية للمستقبل وهذا هو المسمى بالآن ونسبته الى الزمان
كنسبة النقطة الى الخط والخط الى السطح والسطح الى الجسم كما ان النقطة والخط والسطح نفس اطراف الخط
والسطح والجسم كذلك الآن نفس طرف للزمان لا في طرفه والفرق بين الآن وبين تلك
الاطراف ان تلك ربما تكون موجودة بالفعل وفاصلة بالفعل غير واصلة وذلك كما ان الجسم
ينتهي بالفعل بسطح البتة وربما يطرء عليه الانفصال فيحصل سطح وسطح والخط ربما يكونان متباينين
الوضع بخط وخط ونقطة واما الآن فلا يمكن ان يحصل في الاعيان البتة اما من حيث انه واصل
فلان الوصل بين اجزاء المتصل بالفعل لا يكون بالفعل في الاعيان والا كان هناك وصلات
لا متناهية بالفعل واما من حيث انه فاصل بالفعل غير واصل فلان الزمان لا يمكن ان يطرء عليه انفصال
الاعيان بل يتهيأ بالقوة القريبة لان يفرض الذهن فيه انقساما واتصالا بالتشطير وذلك باعتبار
امور وضعية تحدث بالحركة كموافاة حد من حدود مسافة او مفروضة لك فنحو تستتبع طلوع او
غروب مثلا وهذا بالحقيقة ليس احداث فصل في نفس الزمان بل في اضافته الى الحركات كما يحصل
فصول متباينة في المقادير الاخر بالموازاة والمماسة ثم هذا الآن الحاصل بهذا النحو يكون حد ما لاحق من الزمان

الذی بعده وکما ان عدمه السابق فی جمیع الزمان الذی قبله ولا یکون بعده اللاحق اول آن کما لا یکون
لعدمه السابق آخر آن دفع لما یقال ان اول آن فنائه وآن بقائه فیلزم التشافع والا فیلزم الخلو بین الوجود والعدم
واما ما یقال من ان فناء الآن ان کان قلیلا قلیلا لزم امتداده فی الآن وان کان دفعة فلا محالة یکون
اول آن فالجواب عنه انه دفعة الفساد دفعة ما یکون فی الآن لم یکن قبله فالتقسیم غیر حاصر لجواز ان
لا یکون قلیلا قلیلا ای فی زمان علی سبیل الانطباق علیه ولا دفعة ای فی آن لم یکن قبله البتة
بل یکون فی زمان لا علی سبیل الانطباق علیه الا یکون فی طرف ذلک الزمان فیکون حاصلا فی
ذلک الزمان فی کل آن یفرض فیه دون الطرف فلا یکون له اول آن اذ لا یکون فی الآن الذی هو
الطرف ثم ای آن یفرض فی ذلک الزمان یکون الفساد حاصلا فیه ولا یکون ذلک الآن اول الفساد البتة
بل یکون قبله زمان یکون الفساد حاصلا فی هذا الزمان فی ای آن یفرض فیه فلا یکون الآن المفروض
اولا اول آنات الفساد وان الفساد دفعة ما یکون فی آن ما لم یجب ان یکون اول آن لم
ما الزم ولنتلو علیک تفصیلا ینفعک فی التثبت فی مزالق ویلیک عن التورط فی مغالق
اعلم ان الحادث فی حدوثه علی ثلثة انحاء الاول ان یکون حدوثه دفعة سواء لم یکن بعاره
بالنظر الی نفس هیئة کالآن او الآن لکن لم یبق کوافاة احد حدود المفروضة فی مسافة یمکن انقطاع
الحرکة فیها لکن لم تنقطع فان تلک الموافاة لا تبقی زمانا والا لانقطعت الحرکة وکمماسة خط
مفروض الحرکة کنقطة نقطة من خط آخر فانها لا تبقی ما دامت الحرکة وکل من الآن الموافاة والمماسة
وان لم یکن من الموجودات بالفعل فی الاعیان لکن ذلک لا یضر اذ لم یبق زمانا بعد ما حدث
فی آن کالتصور الکائنة وکالوصول الی منتهی المسافة وکمماسة الخط النقطة تنقطع الحرکة عنده
والثانی ان یکون حدوثه علی سبیل التدریج سواء کان علی سبیل التصرم وتقضی کالزمان
وما یکون وجوده فیه علی سبیل الانطباق علیه کالحرکة بمعنی القطع او لا یکون جزء فیها علی سبیل الانطباق

فليهما كالاصوات فلا يكون نحو هذه الامور موجودة في آن اصلا لا في آن هو طرفه او طرف زمان وجوده
ولا في آن يفرض فيه او في زمان وجوده فلا يتصور تحدده في آن هو موجود فيه نعم هناك آن هو بداية زمان
وجوده الحادث او وجودها فيه حدوث الحادث كالحركة والصوت اولا على وجه التصرم والتقضي بل يمكن
حدوثه في قدر معين من الزمان يسيرا يسيرا او بتجمع الجزء اللاحق مع السابق فيجاز ان بعد تمام الحدوث
بقدر معين من الزاوية حصل من افتراق خطين منطبق احدهما على الآخر بتحرك احدهما من طرف مع ثبات
طرفه الآخر ولا يجوز ان يكون له اول آن ابتدء فيه الحدوث نعم له اول آن تم فيه الوجود والثاني
يكون حدوثه لا على سبيل الدفعة ولا على سبيل التدريج بل يكون له الوجود في زمان مقطوع من البداية
من غير انطباق على ذلك الزمان فلا يكون محدودا في طرفه ويكون موجودا فيه تامّة في كل آن يجزي
يفرض فيه وذلك كالحركة بمعنى التوسط وما يكون وجوده بها لا بقدر معين من الحركة بمعنى القطع وذلك كمطلق الزاوية
الحادثة من حركة احد الخطين المنطبقين من طرف مع ثبات الطرف الآخر لا قدر معين من هذه الزاوية ومن
هذا القبيل حصول الحركة مع خط آخر كان متحركا في آن لا متناهية لنقطة من الآخر ولا يكون لهذا ايضا اول
الحدوث او الوجود في زمان الحركة وفي كل آن يفرض فيه لم يكن موجودا اي ان هو مبدأ هذا الزمان
فكان فيه كان الآن آخر آنات عدمه السابق ولا يمكن فرض آن يكون بين ذلك الآن حتى يكون اول آن
بل كل آن يفرض بعد ذلك الآن بينه وبين ذلك آن يكون هذه الحادث موجودا فيه فيمكن آن
يفرض قبل كل آن يفرض لابتداء الحدوث آن هو اولى من هذا بان يكون اولا لما يختلف الحوادث
في اول الوجود ويختلف الزائد منها في آخر واما الامور التي لا يكون لوجودها امتداد اصلا كالآن
والآنيات فلا يكون جزء منها او من جزء منها متقدما والآخر متأخرا فلا اول لها ولا آخر اي لا يمكن الاول والآخر
التقدم والتأخر وذلك ان يقال ولها موخر ان وقت بالاول الاسابق عليه بالآخر اللاحق له واما
الامور التي يتحدد وجودها سواء كان حدوثها دفعيا او تدريجيا على سبيل التصرم او لا على ذلك او لا هذا ولا ذاك

١٩٢

فقد عرفت ان الزمان منها وما ينطبق عليه كالحركة القطعية لا يكون موجودا في آن فضلا عن ان يكون
لوجوده اول آن او آخر وأما ما عدا ذلك فان كان زواله دفعيا فلا يكون لآخر آن وجوده
في آن يعقب وجوده فيما قبله من الزمان ولا يتصور آن سابق على آن الانفصال ولا يتصل بها زمان يكون آن
آخر آنات الوجود وكذلك الحركة التوسطية اللازمة للحركة القطعية ان لم تكن منطبقة عليها ومساوية
للخط الراسمة بالموازاة والا فلها آخر آن الوجود كالموازاة الزائلة بالحركة الى المسامتة هذا تمام الكلام في
آن الوجود وأما العدم فما يكون وجوده دفعيا كالآن والآنيات والصور فيكون له آخر آن العدم
السابق وليس وجوده دفعيا سواء كان تدريجيا كالزمان والحركة القطعية او لا دفعيا ولا تدريجيا كالحركة
التوسطية وما يحصل بها كالمسامتة للخط وبالجملة ما ليس له آن الوجود فله آخر آن العدم السابق
ما يكون وجوده بالتمام دفعيا لكن حدوثه على سبيل التدريج من غير تصرم كمقدار النامي وتمام الحاصلة بالحركة
فللسابق من عدمه اي عدم ما له آخر آن للسابق بل عدم وجوده بالتمام هذا هو الكلام في آخر آن العدم
السابق وأما العدم اللاحق فنقول ان انعدام الآنيات لا يكون له اول آن وكذا كل نقطة حصلت
بالحركة كانعدام الموازاة بالحركة الى المسامتة ويكون للمحال الوجود بآخر آن زمان وكل ما ينطبق عليه
انعدامه بانقطاع الحركة القطعية كالحركة التوسطية وكالصور الفاسدة عند بلوغ حركة الاستحالة الى الغاية
او يكون انعدامه بموافاة حد كمسامتة الخط للخط الزائلة بالموازاة انقطعت الحركة عندها او استمرت
بعد يكون لعدمه اللاحق اول آن فليكن هذا هنا منك لتفصيل ما ذكروا واعلم انه قد يتصور آن على انه معرفا
بين اجزاء الزمان فصلا مشتركا بل على انه فاعل للزمان راسم له كما ان طرف المتصل لغير النقطة
كراس مخروط يرسم بحركته وسيلانه مسافة ذات بل خطا ثم ذلك الخط يفرض فيه نقطة لا الفاعلة للخط بل
فيه بعد حدوثه واصلة بين اجزائه الوهمية كذلك يتصور للزمان والحركة بمعنى القطع شيء فاعل كالنقطة
الفاعلة للخط وشيء يفرض فيهما واصلا بين قسميهما كالنقطة المتوهمة في الخط وارتسام الخط بالنقطة وامكان

على سبيل التخيل دون التحقيق لانه اذا ماس النقطة نقطة مما يتحرك عليه كالارض ثم نقطة اخرى تكون النقطة
الاولى قد بطلت بزوال المماسة فان تلك النقطة انما تكون نقطة بالفعل بالمماسة لا غير فتبطل ببطلانها
الجسم بعد المماسة كما كان قبلها ليست فيه نقطة متميزة فاذا بطلت النقطة التي فرضناها مبدء للحركة
بقي الخط الذي هي مبدءه لكن هو ايضا بل تصور ما نحن فيه ثم المنتقل اذا فعل تمام قطعه على مسافة
متصلة فالذي له بازاء ذاته ليس هو المسافة قد خلف شيئا منه ولم ينل شيئا بعد ولا الحركة بمعنى القطع
قد مضى شطر منه ولم يفعل شطر البعد ولا الزمان فقد سلف شيء منه ولم يات شيء بعد بل ما بازاء ذاته
من المسافة حد كنقطة ومن الحركة بمعنى القطع التوسط بين المبدء والمنتهى ومن الزمان فهو امر غير منقسم كالان
كل من هذه الامور نهاية فكذلك المنتقل نهاية لنفسه من حيث انتقل كانه شيء ممتد من المبدء الى ذاته
الى حيث وصل فذاته الموجودة في حد نهاية لذاته من حيث انتقل الى هذا الحد والممتد اليه ثم [illegible]
الا ان المنتقل الشخصي باق في حد ذاته ان لم يبق من حيث انه حد لذاته لانه انما يكون حدا من جهة وجوده
في حد وصل اليه فاذا انتقل الى حد آخر لم يبق من هذه الجهة وكذلك الحركة بمعنى التوسط باقية في ذاتها
بعينها والخاصيات تزول من حيث تخصص نسبتها الى حد من حدود المسافة فليتعين ان ما بازائه من
الزمان ايضا امر واحد باق في نفسه يفعل الزمان بسيلانه يسمى الآن السيال والآن لا بمعنى من حيث هو
آن بالقياس الى الزمان حد فاصل او واصل بين جزئين منه كيف ووجوده بانه حد بينهما
ينفي مستقلا فيصير حدا بين جزئين آخرين فالآن الذي هو متوهم في الزمان فصلا مشتركا محله الزمان واما
راسم الزمان فهو من حيث ذاته لا من حيث عرض له آن سيال فاحدث بسيلانه زمانا فصار حدا
لذلك الزمان متعال عن ان يحل في الزمان بل نسبته اليه كنسبة النقطة الجوالة الى الخط المرتسم
قلت الفصل كانت لهم في الزمان بل نضج الحكماء يختلفون بتفريط وافراط فالمفرطون منهم
من نفاه واسند امرا في الحركة تبعا له ومنهم من نفاه من الاعيان ولكن لم يدر انه ليس من

195

عوارض المعلومات من حيث وجودها في الاذهان فقط والسلبيات وانما لم يكن تعرض بالزمن لا
الاعيان الا على نحو تعمل واختراع فلم يتوهم لم يصدق ان بين مبدا الحركة ومنتهاها امتدادا ومنهم
من لم يجعل له حقيقة قائمة بل انه حوادث توضع ليعلم بها ابقاء بوقائع حوادث اخر فيكون الاول كطلوع وغروب
او جماعتنا في كولادة وموت وانما يتعين الاوقات بتعين الوقت وانكان الاول لم يزل ذلك كيوم للشهر
وشهر فاذا ثبت اوقات كان المجموع زمانا ولم يبرهان مقارنته الثاني للاول معية زمانية وليست
لذات المعينين بل لاشتراكهما في امر لم يشتركا فيه كلاهما بالقبل والبعد والآخرون فمنهم من جعله واجبا
لامتناع العدم عليه لذاته والاحكام لعدمه قبلية على وجوده او بعدية عنه ولا يكون ذلك الا
بزمان ولم يدر ان الممتنع عليه هو العدم المقابل مع الوجود لا العدم المطلق او مطلق العدم
كما هو شان الواجب ومنهم من جعله الفلك او كل جسم في فلك وكذا في زمان لم يدر انه
انتاج الموجبتين في الشكل الثاني على ان الصحيح كل جسم سوى الفلك في فلك ومنهم
من جعله الحركة لا بما مضت منها الى ماضية ومستقبلة فلم يدر ان الزمان هو منقسم اليها لذاته
لا مطلقا ومنهم من خصص الفلكية او دورية منها وبعضهم ان الحركة الفلكية توصف بالسرعة والبطؤ
دون الزمان وانه يصح ان الحركة في زمان لا يباين حركة ثم جزء الزمان زمان بخلاف الحركة

**اقول** قد كان للفلاسفة قبل استقرار عرش الحكمة يلمنون في امر الزمان بتفريط وافراط
ونحن اذ قضينا الوطر عن تحقيق الزمان وما يتعلق بها فجدير بنا ان نعقبه بنقل آرائهم
وحسم شبهاتهم فنقول اما الذين فرطوا في شان الزمان فمنهم من نفى ان يكون له وجود الا
ولو في الذهن اللهم الا باختراع الذهن وفعل منه ومنهم من نفى وجوده عن الاعيان ولكن اثبته
في الذهن ومنهم من اعترف بان له وجودا لكن لم يجعل له حقيقة قائمة بل انه امور حادثة غير
لان سبب ليها امور اخرى بالحصول معها يكون الاول اوقاتا للاخرى والزمان مجموع

196

او ذات فالذين حججوا ان يكون للزمان وجود بتساوا بمثل ما مر في الحركة فان الزمان ينقسم الى ماض ومستقبل
وكلاهما معدومان واما الحاضر فهو الآن وليس زمانا على انه لو كان آن فان بقي كان شيء منه
متقدما وشيء متأخرا فلم يكن حاضرا او آنا وكان في الآن ماض ومستقبل وان عدم فاما ان
يعدم في آن يليه من غير ان يفصلهما زمان فيلزم التشافع وانتم تمنعونه واما في آن بينه
وبين الذي عدم زمان فيلزم ان يبقى زمانا ثم اذ لا يكون آن كيف يكون بان وكل ما يتجدد
بآن وايضا اذ لا يكون زمان فكيف يكون آن وكل آن هو طرف زمان وقالوا ان كان لابد
للحركة من زمان فهذه الحركة من حيث هي حركة لا تستدعي حركة اخرى لجسم آخر وان كانت قد تستدعيها
من حيث ان محركها بحيث لا يحرك الا ان يتحرك فكان لهذه زمان كانت هناك حركة
اخرى او لم تكن فيكون بازاء كل حركة زمان وان كانت حركات معا كانت ازمنة معا واذ نجد المعية
زمانية ومرجعها الى ان الحين يجمعها زمان فكان لتلك الازمنة زمان يكون هي فيه فيجمعها زمان
آخر يكون الكل فيه وهكذا والجواب اما عن تمسكهم بانحصار الزمان في الماضي والمستقبل وانعدام
كل منهما بمثل ما مر في الحركة وذلك انهم ان عنوا بكون الماضي والمستقبل معدومين عدمهما مطلقا فهو
اول النزاع وان عنوا به عدمهما في الآن فنسلم اذ نحن لا نثبت للزمان وجودا قارا يكون في آن
الا في الذهن لكن ليس كل ما لا يكون موجودا في آن لا يكون موجودا اصلا فان الوجود مطلقا
اعم من ان يكون في آن او في زمان او لا في آن ولا في زمان ووجود الزمان من قبيل
وكيف يطلب للزمان متى وهو نفس المتى بل هذا الا كما ان يطلب للمكان اين وهو نفس الاين
واما عما قالوا في الآن فقد مر مفصلا واما عن الزامهم ان يكون بازاء كل حركة زمان فاعلم
اولا ان الذي نقوله هو ان كل حركة لابد لها من زمان تتقدر به لا ان كل حركة لابد لها
من زمان تتعلق ويقوم بها فربما تتقدر الشيء بالمقدار القائم لغيره من جهة الانطباق

والموازاة كما يتقدر اشيا بالمقدار القائم بخشبة الذراع ونقول ان ذات الزمان يجب ان تتعلق بنفس الحركة لا ان ذات كل حركة يجب ان تتعلق بها زمان فربما تتعلق ذات الشيء بطبيعة ثم قد تخلو الطبيعة عن ذلك الشيء كما ان ذات اللون تتعلق بطبيعة الجسم ثم قد يخلو الجسم عن اللون بعد ذلك فاعلم انه ليس كل حركة يمكن ان توجد وان لم توجد حركة اخرى فان ذلك وان لم يكن بين الاستحالة فليس كل ما ليس بين الاستحالة ليس بمستحيل بل الحركات المستقيمة والكمية والكيفية لا تكون الا حادثة وكانك قد عرفت ذلك ايضا كانك قد عرفت ان الطبيعيات تخلو عن القسريات لا تكون الا حادثة ولا يمكن حدوث حادث ما لم يكن زمان لا يكون ان لم تكن حركة ايضا لا تكون مستقيمة طبيعية الا وقد تحددت جهات الاحياز الطبيعية والتحدد والاجسام لا بد له من ان تتحرك حركة مستديرة ولا تكون قسرية بالمرتبات طبيعية وقد عرفت ان الحركة انما تفعل الزمان بالاتصال المسافي والكيفية بل الكمية ايضا من حيث انها كمية انما الاتصال الزماني فقط وبالجملة فالحافظة للزمان لا تكون الا الدائمة وهي المستديرة الا ان الزمانية فيتحصل في الفلكية وحقيق ان تكون الحافظة بالذات للزمان الذي به اظهر انما هو الاسبق اظهر الحركات واسرعها وان تكون قائمة بجسم محيط لسائر الاجسام فلا تكون لما سوى حركة الفلك الاعلى حافظ غاية الزمان اللهم الا بالعرض كما ان الامر في تحديد الجهات كذلك والذين جعلوا للزمان وجودا في الذهن دون الاعيان فانما اضطروا الى ذلك فللشكوك التي اوردها النافون وحسبوا ان يكون للزمان نحو من الوجود فلم يجدوا مستدفعة الا في القول بوجوده في الذهن دون الاعيان ونحن نسلم ان الوجود المتصل الذي يكون للزمان ليس الا في الذهن واما مطلق الوجود المقابل للعدم المطلق فذلك صحيح له بالاستقلال فيصدق انه ليس بين طرفي المسافة مقدار امكان الحركة على حد من السرعة واذا كان هذا السبب كافيا في الاثبات

الذي يقابله صادق وهو ان هناك مقدارا لهذا الامكان لا اثبات ولا دلالة على وجود الامر وان
لم يكن له دلالة على نحو وجوده محصلا في آن او على جهة وليس هذا الوجود له بسبب التوهم فانه وان
لم يتوهم كان هذا النحو من الوجود حاصلا لما ذكره الشيخ وتحقيقه ان الوجود في الذهن وان لم يتوهم من
غير ان يكون في الاعيان منه ما يكون بمجرد اختراع الذهن وتعمله كانياب الاغوال ومنه ما ليس
كذلك وبناء على نحوين منه ما يكون بحسب وجود الاشياء في الذهن بمعنى ان الاشياء يعرض لها من
الحصول في الذهن حال لا باختراع الذهن فانما يحتاج في صدق الحكم عليها بهذه الحال الى حصول
تلك الاشياء في الذهن على نحو لا الى اختراع الذهن او تصوره هذا الحال وذلك كالوضع والحمل
فانك ما لم تتصور معنيين توجب احدهما للآخر او تسلبه عنه لم يكن هناك وضع وحمل اما اذا احضرت
معنى لآخر او سلبته عنه فلا محالة يصدق الحكم بان في ذهنك موضوعا ومحمولا سواء تصورت
الوضع والحمل او لم تتصور ومنه ما يكون في الذهن بحسب حال الاشياء في الاعيان كالفوقية
وهي هذا انما يكون باضافة بعض الاشياء الى البعض او سلب معنى عنها بحسب وجودها في الاعيان
واما الا يكون اضافة او سلبا فان لم يكن في الاعيان كان وجوده للامور العينية في الذهن
بمجرد تعمل واختراع منه ومن البين ان الزمان ليس مما هو بمجرد اختراع من الذهن
ولا مما يعرض بحسب وجود الاشياء في الذهن حتى لو لم يتصور شيء لم يصدق الحكم بان ههنا زمانا وليس
ايضا من الاضافات والسلوب فلاجرم يجب ان يكون موجودا في الاعيان ومع
ذلك فاعلم ان الزمان اضعف الاشياء وجودا وذلك ان الاشياء على نحوين منها ما هي
محصلة الوجود اي ليس لها اجزاء متنافية عن الاجتماع في الوجود فما كان لها سكون لا محالة في
آن ومنها ما يكون اجزاؤه متنافية عن الاجتماع كالحركة والزمان وكانك قد عرفت فيما
اسلفناه ان ذلك للزمان بالذات وللحركة بالعرض فهو اضعف من الحركة من هذه

الجهة وقال الشيخ ليس ان يكون الزمان ضعيف الوجود امن الحركة مجانسا لوجود الهيولى بالقياس الى
امور وان لم يكن الزمان من حيث هو زمان مضافا بل قد يلزمه اضافة انتهى ثم الزمان مقدار
للحركة عارض لها فلا محالة يكون وجوده ادون منها ثم الحركة ضعف من جهة اخرى ليسرى منها الى
الزمان وهو ان فعليتها هو بعينها كمال لما بالقوة من جهة ما هو بالقوة وقد عرفت ان لم يحصل بما هو
بالقوة من جهة انه قد بقي له منها شيء لم يحصل بعد ومن جهة انه متوجه الى الكمال المستحصل بعد لم
بعد فجهة القوة فيها مضمنة في جهة فعليتها الهيولى تشارك الحركة في ذلك فانها جوهر بالقوة مخصص فعليتها
الذي فعليتها هو القوة واما سائر الاشياء فلا يكون من جهة فعليتها جهة القوة نعم ربما يكون
بالفعل من جهة وبالقوة من جهة اخرى وكما ان القوة في الهيولى اقوى من الحركة اذ هي فيها فصل مقومها
والقوة في الحركة باعتبار شطر منها او باعتبار ما يطلب بها لكن ذلك الفعلية في الهيولى اقوى
من فعليتها فان فعليتها هي فعلية وجود الجوهر وفعلية الهيولى هي فعلية وجود بالذات
والذين جعلوا الزمان مجموع اوقات فهم ايضا انما لزمهم ان يكون للزمان حقيقة قائمة في نفسها
لتشكيك الاولين ثم قالوا انك اذا رتبت اوقاتا متتالية وجمعتها لم تشك ان مجموع ذلك
هو الزمان وليس الوقت الا ما يوقت الموقت بان يعين عنده حادث يحدث ليعلم به حادث
آخر يكون معه فيقول مثلا يكون قيام زيد بعد يومين اي من طلوع الشمس بعد طلوعين فانما
صار طلوع الشمس وقتا لقيام زيد بتعيين القائل اياه ولو شاء جعل قدوم عمرو مثلا بدله الا ان
طلوع الشمس وما يجري مجراه اذا كان اعم واظهر واشهر اختير لذلك مع ان فيما سلف يغني
عن المشاكسة مع هؤلاء ونظرائهم ثم نقول لما صح جعل طلوع الشمس وقتا لقيام زيد باعتبار
وجود القيام معه وهذه المعية باخواتها القبلية والبعدية ذوات التعين لا تابى عن القبلية والبعدية
وانما صار امعين بسبب تركها في امر لم يشترك فيه كان احدهما قبل والآخر بعد فذلك الامر

هو الزمان واما الذين جعلوا الزمان فطائفة جعلوه قائما بنفسه فمنهم بالغ في الغلو فجعله واجب الوجود ومنهم من
زعم انه الفلك وطائفة اعترفوا بانه عرض لكن منهم من جعله الحركة مطلقا ومنهم من جعله حركة الفلك
خاصة اما مطلقا او دورة منها فالذين اتخذوه الها واجب الوجود انما اوقعهم في هذه الورطة الظلماء ان
الزمان لو فرض معدوما كان لعدمه قبلية على وجوده وبعدية وهذه القبلية والبعدية ليست الا زمانية فيلزم
وجود الزمان على تقدير فرض عدمه فكان عدمه ممتنعا لذاته وما امتنع عدمه لذاته وجب وجوده والذي يزيح
شبهتهم انه انما يلزم وجود الزمان على تقدير فرض عدمه اذا فرض العدم متأخرا على الوجود لا حالة
اعني اذا فرض عدمه متأخرا مع وجوده اخرى اما اذا فرض عدمه مطلقا لم يلزم من ذلك وجوده
فالممتنع بالنظر الى ذاته هو نحو العدم المتعاور مع الوجود لا نحو العدم المطلق والذي يمتنع عليه مطلق العدم
هو الواجب لا يمتنع عليه مطلق العدم لا نحو منه دون نحو وقد عرفت ان الزمان انزل مراتب الوجود
فكيف يكون في اعلاها ومما يليق ان نسطره ونذكره ههنا ان الزمان ليس علة لشيء من الاشياء الكلية اذا
كان الشيء مع استمرار الزمان يوجد او يعدم ثم لم يتبين علة ظاهرة نسب الناس ذلك الى الزمان
اذ لم يشعروا بالمقارن غيره فان كان الامر محمودا مدحوا الزمان وان كان مذموما ذموه لكن الامور الوجودية
في اكثر الامر ظاهرة العلل والعدمية خفية العلة في الاكثر كما يشهد به استقراء الجزئيات فسبب البناء
مثلا معقول وسبب الانتقاض مجهول غالبا فيعرض لذلك ان اكثر ما ينسب الى الزمان هو
الامور العدمية كالنسيان والهرم والهلاك كما حكى الله سبحانه عن الكفرة اعني قولهم وما
يهلكنا الا الدهر اي الزمان فلذلك اولع الناس بذم الزمان وشكوه والذين زعموا ان الفلك
هو الزمان قالوا كل جسم في فلك وكل جسم في زمان فالفلك هو الزمان وما استخف بذلك و
فانه انتاج من موجبتين في الشكل الثاني على انهم اخطأوا في قولهم كل جسم في فلك اذ الصحيح كل جسم
سوى الفلك في فلك والذين جعلوه الحركة مطلقا فكأن الحركة منقسمة

الى ماضية ومستقبلة وكل منقسم الى ماض ومستقبل زمان فالحركة هي الزمان وقد اخطأوا في قولهم
كل منقسم الى ماض ومستقبل زمان لان الصحيح كل منقسم بالذات الى ماض ومستقبل زمان ولو كانت الحركة
هي الزمان لكان قولنا الحركة في زمان في قوة ان الحركة في حركة والحركة ولو كانت حركة الفلك الاعلى
توصف بالسرعة والبطوء بخلاف الزمان ومن خصص الحركة التي هي الزمان بدورة واحدة لم يرد بان
جزء الزمان زمان وجزء الدورة ليست بدورة **قلت الفصل** المشترك ربما تضاف الى الجسم
والابعاد ويراد بها انما نهاية امتداد المضاف اليه وما يليه فيكون على جسمها الخط والسطح
امتدادان من وجه دون وجه فقد لا ينتهيان بالفعل اذا كانا منحنيين كمحيطي الدائرة والكرة والجسم
امتداد من كل وجه فيجب انتهاؤه بالفعل ثم الجسم قد تتبدل نهايته بتبدل الشكل والمقدار بخلاف
الخط والسطح وهذا شهران للخط جهتين وللسطح اربعا وللجسم ستا ويكاد ان يكون ذلك صحيحا في
الخط اذ لكل امتداد من حيث هو امتداد انما يكون نهايتان والخط امتداد واحد بالقوة و
الفعل فلا يتزيد من النهاية على النقطتين وهو وان جاز ان لا ينتهي بالفعل او ينتهي بنقطة كمحيط
السطح البيضي لكن النقطة الموجودة في الثاني ما نقطة فرضت في الاول وان كانت
واحدة بالذات فلها اثنينية بالاعتبار فان لم يعتبر ذلك فاحمل الشهرة على اعتبار الاثنينية
في الخط وعدم تمام احاطته بالسطح واما في السطح والجسم فلا يصح فانهما وان كانا واحدين بالفعل
فلا يقف فرض الامتدادات الخطية فيهما على حد ولكل منها لا سيما المستقيمة نهايتان فلا تحول
لنهاياتها البعيدة المقطعية حد في القوة واما بالفعل من النهايات القريبة فللسطح قد يكون
كما لمحيط الجسم البيضي او اكثر كما لمحيط الجسم الاهليجي وخطا كما للدائرة او اكثر حسب ما يتفق من
بالقوة بالغت كما للمضلعات المسطحة ولا اقل من ثلث ان كانت مستقيمة طرا او نقطة وخطا معا
كما تغني من سطحي المخروط المستديرة للجسم سطح كالكرة او اكثر كالمربع كالمضلعات المجسمة لا

٢٠٣

وإلا قيل انه أربعة إن كانت مستوية قاطعة وكأن سبب الشهرة فيهما أن ما هو في السطح أبعاد
ذوات أربعة أضلاع تغلبها وفي الجسم مع غلبته ذوات ستة سطوح اعتبارا بتعين الرأس و
القدم والوجه والقفا في الناس والظهر والبطن والرأس والذنب في الحيوان واليمين والشمال
فيهما أولا وقياس سائر الأجسام عليهما ثانيا وتسمى الستة فوقا وتحتا وقداما وخلفا ويمينا و
شمالا وجهات وبهذا ان لكل بعد نهايتين والأبعاد المتقاطعة على قوائم لا تزيد في السطح على اثنين
فتكون النهايات أربعة وفي الجسم على ثلثة فتكون ستة لكن اعتبار التقاطع على قوائم
من الفضول ثم ليست بالاعتبار العامي تتعين في الحيوان طبعا ولا تتبدل وفي سائر الأجسام
تتعين بالفرض وتتبدل به وبالاعتبار الخاصي تتعين الكل في الكل بالفرض وتتبدل به لكن
التسمية بالفوق والتحت ليست للنهايتين باعتبار الرأس والقدم والظهر والبطن كيفما كانا ولا بالفرض
بل لملاحظة وضع خاص وباتحاد في المضاف إليه باعتبار وضعه بالقياس إلى غير مختلف بأفراده والطبع
في الناس وسائر الحيوانات والأشجار تقتضي وضعا للمضاف إليه يكون به الرأس والظهر والأغصان
فوقا وما يقابلها تحتا هذا وإذا أريد بالجهات النهايات فإن أريد بها ما يليها فالأربع من الست
متبدلة بالاعتبار العامي أيضا في الحيوان بتبدل وضعه فالمتوجه إلى المشرق لو توجه إلى المغرب
صار قدامه خلفا ويمينه شمالا وأما الفوق والتحت فلا يتبدلان بتبدل وضع المضاف إليه إذ بما
الفوق والتحت بمعنى النهاية وإذا تعينت نهاية للفوقية ومقابلتها للتحتية كان ما يلي الأولى
وما يلي الآخر تحتا بهذا المعنى فإذا انتكس الوضع صارت الأخرى فوق وكان ما الفوق قبل فوقا
الفوق بعد فيكون فوقا في الحالين نعم يتبدلان بحركة المضاف إليه الأين فإذا كان يده
الحجرة كان سقفها فوقه وإذا صعد السطح صار تحته لكن هذه فوقات وتحتات إضافية ولا بد وأن
ينتهي إلى فوق لا فوق فوقه وتحت لا تحت تحته وبها الحقيقيان المتميزان حتى يلي أحدهما الطبع

رؤس الاناسي وظهور الحيوانات واغصان الاشجار والآخر تقابله وربما تضاف الجهة الى الاشارة ويراد
منتهاها ولا يكون الا الى موجود متحيز ولتعدد جهاتها لا تتناهى اعتبرت بالنسبة تارة بالقياس الى
المشير فتكون الى نهاياته واخرى بالقياس الى المشار اليه فتكون نهاياته وبالجملة فقد ذكر الفوق
والتحت وربما تضاف الى الحركة فاذا كانت في مسافة مستقيمة لا بد لها من نهايتين بالفعل
وتكون على جهات شتى واما بالطبع منها فالى الفوق او الى التحت طالبة للوصول او القرب
فلمح من جهات ان بين الجهتين لا بد لها من محدد بالطبع لا تختلف فلينظر فيه **اقول** للجهة
اضافات تضاف الى الجسم وسائر الابعاد من السطح والخط والى الاشارة والى الحركة فاذا
اضيفت الى الجسم وسائر الابعاد فلها اطلاقان تطلق تارة على نهاية امتداد المضاف
اليه واخرى على ما يلي نهايته وهي بمعنى ما يلي النهاية تكون على حسبها بمعنى النهاية فان ما يلي
النهاية من حيث يليها انما تختلف باختلافها فلنتكلم فيها فنقول الخط والسطح امتدادان
من وجه دون وجه فالخط امتداد من جهة الطول دون العرض والعمق والسطح من جهتي الطول
والعرض دون العمق وانما يكون النهاية للشيء من جهة ما هو امتداد فلا يكون لها من جهة ما
ليس امتدادا نهاية واذا كانا منحنيين من جهة ما هما امتدادان جاز ان لا يتعين بالفعل
فلا يتعين نهاية بالفعل ولا يلزم منه ذهابهما الى غير النهاية بالمعنى المبين استحالته وذلك
كمحيط الدائرة فانه امتداد من جهة فقط ولانحنائه فيها جاز ان لا يتعين اوله وآخره فلم يتعين فيه
نهاية بالفعل اصلا وكسطح الكرة فانه امتداد من جهتين فقط ولانحنائه فيهما لا نهاية له بالفعل وان
انحنى السطح في جهة دون جهة كمحيط الاسطوانة المستديرة فلا بد له من نهايتين من جهة
ما هو غير منحن فيها والجسم امتداد من كل جهة فتجب نهايته بالفعل في الجهات ولا يعتبر في
ذلك انحناؤه شيئا لضرورة امكان تخيل البعد مستقيما فيه من كل وجه ووجوب تناهي البعد

٢٠٥

المستقيم لا يقال تناهي البعد المستقيم بالفعل انما يجب لو كان البعد بالفعل واما تناهيه بالقوة فلا يلزم منه تناهي الجسم بالفعل لانا نقول لا يمكن ان يتخيل بعد مستقيم غير متناه بالفعل ولو كان الجسم غير متناه بالفعل لامكن فيه تخيل بعد مستقيم غير متناه بالفعل فيجب تناهي الجسم بالفعل ولا يلزم ان يكون نهايات الابعاد المفروضة موجودة بالفعل ثم الجسم الطبعي قد تتبدل نهاياته مع بقائه بعينه بتبدل الشكل او المقدار واما التعليمي فهو نفس المقدار فلا يمكن بقاؤه مع تبدل المقدار لكن تتبدل نهاياته بتبدل الشكل بخلاف الخط والسطح اذ هما مقداران فلا مقدار لهما حتى يتصور تبدله وايضا الخط لا شكل له ايضا والسطح وان كان له شكل فلا يتصور تبدل شكله مع بقائه بعينه اللهم الا ان يؤخذ السطح بمعنى الامتداد الطولي والعرضي من غير اعتبار تعين تماديه في الجهتين واعلم انه قد اشتهر ان للخط جهتين وللسطح اربعا وللجسم ستا وهذا يكاد ان يكون صحيحا في الخط اما انه لا يكون له ازيد من جهتين فظاهر لانه امتداد واحد بالفعل والقوة والامتداد الواحد من حيث هو واحد لا يكون له ازيد من نهايتين واما انه يجب ان يكون له جهتان فانما يصح اذا اريد بالجهة ما يعم النهاية بالقوة واريد بالاثنينية ما يعم الاعتبارية فان من الخط ما لا نهاية له بالفعل كما مر كمحيط الدائرة وايضا منه ما له نهاية واحدة فقط كخط السطح الهيليجي الا انه يمكن ان يفرض في الاول نقطة تكون نهايته ثم النقطة المفروضة في الاول والموجودة في الثاني وان كانت واحدة بالذات فلها اثنينية بالاعتبار اذ كل امتداد فله جانبان فاذا انتهى في جانبيه بنقطة واحدة كانت تلك النقطة كانها من حيث انتهى الامتداد اليها من جانب غيرها من حيث انتهى الامتداد اليها من جانب آخر لا يقال اذا اعتبرت النهاية بالقوة فيجوز ان يكون للخط اكثر من نهايتين فان في محيط الدائرة نقطا غير متناهية بالقوة وكل منها يكون نهاية له لانا نقول انما تتكثر النهايات فيه على التبادل دون الاجتماع اذ لو فرض في المحيط نقطتان معا انقسم وكانتا نهايتين لقسميه لا له هذا وان لم يعتبر النهاية

بالقوة او الاستقامة الاعتبارية لم يصح المشهور في انحصارها على الاطلاق ولذلك قلت يكاد ان يصحح

فالحمل للمشهور هو اما اعتبار الاستقامة او اعتبار عدم تمام احاطته بالسطح مستقيما كان او منحنيا فانه لا بد لتصحيحه

من تخصيص يكون في ذلك تخصيص بالاستقامة اما للسطح مستقيما كان او منحنيا اذ لا بد من ان يكون بالفعل فينبغي ان يصار

تخصيص ما يرى بذلك لكن المتبادر عند الاطلاق الخط المطلق او المستقيم فاذا الحمل على الاول ينبغي ان يحمل

على الثاني فلتعارض الوجهين وتعادلهما يمكن ان يرى تماميتها بادراك المستقيم لاعتبارهم بالاستقامة لتعلقهم بها

وغلبة اعتبارهم اياها كما في المسافات فان المسالك ثم المسالك الطرق على الاستقامة ما تيسر

وفي المساحات فلا يتخذ الذراع الا مستقيما ولا يمسح الا على الاستقامة وكذلك في اضلاع سطوح

المنازل والبنيات والبسط والكتب وغيرها فكانت الاناسي الاشياء واما في السطح والجسم فلا يصح

المشهور فانهما والخط ما استعداد من حد من الفعل فلا يتوقف فرض الاستعداد وتحققه فيهما على حد لكل

من تلك الاستعدادات المفروضة لاسيما المستقيمة منها نهايتان فالنهايات ضعف الاستعداد

وهي كما انها نهايات فلذلك كذلك نهايات للسطح والجسم فلا يكون لنهاياتها البعيدة القطعية

في القوة واما النهاية بالفعل فالنهاية للسطح اذا انتهى بالفعل قد يكون نقطة واحدة كالمحيط الجسم الشبيه بالصنوبر

كالمحيط الجسم الاهليلجي فانه ينتهي بنقطتين وقد يكون خطا واحدا كما للدائرة او اكثر كما في المضلعات

بالقسمة البحتة وذلك كالمضلعات المسطحة لا يكون اقل من ثلثة خطوط اذا كان كل احاط

به من الخطوط مستقيما وقد يكون خطين كما للمنحني من سطحي المخروط المستدير او اكثر والنهاية للجسم

سطح البتة اما واحد كما للكرة او اثنان فصاعدا كما للمخروط ولا يكون اقل من اربعة اذا كانت السطوح مستوية

قاطبة وكان سبب شهرة الاربع وست في السطح والجسم امران احدهما اما الغالب فهو في السطح اعتبار

ذوات اربعة اضلاع من السطوح لغلبتها كسطوح البنيات والابنية والاقبية والبسط

والاردية والكتب ونحوها وفي الجسم مع غلبة ذوات ستة سطوح كالاجسام المذكورة وست اعتبار

٢٠٦

ستة حدود معينة بالطبع في الانسان وسائر الحيوانات اولا وقياس سائر الاجسام عليها ثانيا اما في الانسان
فالراس والقدم والوجه والقفا واليمين والشمال واما في سائر الحيوانات فبازاء الراس والقدم الظهر
والبطن وبازاء الوجه والقفا الراس والذنب واما اليمين والشمال فعلى حالهما ويفرض بين كل من
المتقابلين امتداد ويسمى الحدود الستة فوقا وتحتا وقداما وخلفا ويمينا وشمالا ويسمى الامتداد الاول
بحسب قامة الانسان طولا والثاني عرضا والثالث عمقا لكن في تسمية الحدين الاولين بالفوق
والتحت اعتبار زائد على الحكمي واما الخاصي فيها فهو ان الابعاد المتقاطعة على قوائم لا تزيد
في السطح على اثنين بمعنى انه اذا فرض بعد واحد كالاطول لا يمكن ان يفرض من الابعاد الغير المتناهية
المتقاطعة على قوائم الا واحد وفي الجسم على ثلثة لكن اعتبار التقاطع على قوائم في الابعاد ليس
مما يوجبه مفهوم الجهة حتى لا يتحقق بدونه بل هو من الفضول ثم الجهات الست بالاعتبار العامي تتعين في
الانسان وسائر الحيوان طبعا ولا تتبدل وفي سائر الاجسام تتعين بالفرض فتتبدل بتبدله وبالاعتبار
الخاصي تتعين الكل في الحيوان وغيره بالفرض وتتبدل بتبدله لكن يجب ان يعلم ان تسمية القدام
والخلف واليمين والشمال في الاعتبار العامي باعتبار النهايات الاربعة المتعينة بالطبع فالوجه قدام ثم القفا
مثلا خلف والجانب الذي تقتضي الطبع قوته من الحيوان يمينا وما يقابله شمالا فلو تحولت القوة عن مقرها
الطبيعي لعارض اما في اصل الخلقة او بعده لم تحول اليمين الى الشمال اذ لا يكون ذلك بالطبع اما تسمية
الفوق والتحت فليست باعتبار النهايتين المتعينتين بالطبع حتى يتبدل لو كان الراس والقدم في الانسان
كيفما كانا والظهر والبطن في سائر الحيوان كيفما كانا فوقا وتحتا فان الانسان مثلا اذا كان منكوس
الراس فقدمه فوق وراسه تحت بل بالعكس ولو استلقى او انبطح اتحد الفوق والتحت مع جهتي القدام و
الخلف او اليمين والشمال بل التسمية بهما عند العامة والخاصة بلحاظ وضع لما اضيفا اليه الى الامر
الذي يحدد الفوق والتحت فيما اضيفا اليه باعتبار وضعه بالقياس الى ذلك الامر غير مختلف

باختلاف اوضاعها اذا اخذ مثل الفوقية والتحتية بحسب المضاف اليه يعني باعتبار الطبع الانسان او
الحيوان في الاشجار يقتضي وضعا اي بعد الامر الى الحد تحقق الفوق والتحت يكون بذلك الوضع
الرأس في الانسان الظهر في الحيوانات الاغصان في الاشجار فوقا وما يقابلها من القدم والبطن
والاصول تحتا فهما متحددان بالطبع قطعا لكن لا يتناهى هذا الاسم احسب التعين بالطبع فيها بل بحد
هذا اذا اريد بالجهات النهايات وان اريد بها ما يلي النهايات فلا ريب ان الذي يلي الرأس
الفوق وما يلي الحد تحت لا يتبدل بالاعتبار العارضي ايضا في الحيوان بل مثل خصمه فان المتوجه الى المشرق
مثلا اذا توجه الى المغرب صار ما كان قدامه خلفا وما كان يمينه شمالا واما الفوق والتحت فيتبدل
تبدل وضع المضاف اليه بهما ذا تعنى ما يلي الفوق والتحت بمعنى النهاية واذا تعينت نهاية
للفوقية وما يقابلها للتحتية كان ما يلي الاولى فوقا بهذا المعنى وما يلي الاخرى تحتا فان انعكس الوضع
صار ما يلي الاولى يلي الاخرى لكن الاخرى ح يصير فوقا بذلك المعنى والاولى تحتا فيكون ما
الفوق بذلك المعنى قبل الانعكاس هو ما الفوق بذلك المعنى بعد الانعكاس فيكون فوقا بعد ما كان
وكذلك ما يلي التحت يكون تحتا من غير تبدل نعم يتبدل ان تحرك المضاف اليه في الاين كان
مثلا في الحجرة كان سقفها فوقه واذا صعد سطحها صار سقفها تحته لكن هذه المتبدلات بالحركة انما
فوقات وتحتات اضافية اعني بالاضافة الى بعض الاجسام وفي بعض الاحوال ومن جهة ما لا
ينتهي الى فوق لا فوق فوقه فلا يتبدل فوقيته وتحت لا تحت تحته فلا يتبدل تحتيته وهما الجهتان
الحقيقيان المتميزان بالطبع حتى يكون الطبع يقتضي ان يلي احدهما بالطبع الفوق دون الاخر وظهور
الحيوانات والانسان والاشجار وان يلي الاخرى ما يقابلها وباعتبار القرب اليهما تعين ما يتحرك
للفوقية والتحتية بالمعنى الاول وهذه الفوقات والتحتات الاضافية ايضا انما تتعين عند
التحرك باعتبار الاقربية الى هذين الحقيقيين بالنسبة الى الجسم المضاف اليه فلذلك ربما تختلف

تختلف باختلاف قرب المضاف اليه من الفوق او التحت كالحقيقين وجاز ان يقال انهما متعينتان
في الجسم المضاف اليه الاقرب اليهما كما مر وعلى ذلك ايضا يرجع الامر في تعينهما بالآخرة الى الحقيقين
واذا اضيفت الجهة الى الاشارة يراد بها منتهى الاشارة والاشارة لا تكون الا الى موجود متحيز وامكان
تجزيه فيها كالسطوح والخطوط ومنتهاها الحقيقي لا يكون منقسما في الامتداد الآخذ من المشير الى
المشار اليه فلا يكون منها الا احدى الطرفين ثم جهات الاشارة لا تتناهى واعتبرت الست في المشهور
لكن اعتبارها تارة بالقياس الى المشير فيكون جهات الاشارة هي نهايات المشير واخرى
بالقياس الى المشار اليه فيكون الجهات نهايات المشار اليه وبالجملة فقد ذكر بهما حال الفوق
والتحت وتمايزهما بالطبع واذا اضيفت الجهة الى الحركة اريد بها ما منه او اليه فلا تكون الجهة
الحقيقية لها ايضا منقسمة في امتداد الحركة ويلزم ان تتمايزان بالفعل اذا كانت الحركة في مسافة
مستقيمة اذ لا بد لها من مبدأ متعين بالفعل يمكن بان يجاوزا وما اليها متعين لها ثم الحركة المستقيمة تكون
على انحاء مختلفة في جهات شتى اذا كانت ارادية وما بالطبع منها انما هي الى الفوق او التحت
طالبة للوصول كحركة النار مثلا او الارض او للقرب كحركة الهواء او الماء فاتاح لك وجوب تحدد
هذين الجهتين بالطبع من جهات شتى من جهة النظر في جهات الاجسام بمعنى النهايات في جهاتها
بمعنى النهايات والنظر في جهات الاشارة والنظر في جهات الحركة المستقيمة ولا بد لها
من محدد بالطبع وانت تعلم ان محددهما غير مختلف فلينظر فيه **قلت الفصل** في التحديد
ان يكون هناك جسم كري لا بعد خارج عنه يحدد الجهتين معا غير قابل للحركة المستقيمة والخرق والتجزي
ولا كائن ولا فاسد ولا منقسم لكن اجسام ليست الجهتان حيث يتمايزان بالطبع بينهما غاية الخلاف
بحيث يكون الاقرب منه اينما كانت والحركة والاشارة على اقرب السموت اليها بعدا
عن الاخرى حركة واشارة من جهتها ولا يكون في خلاء غير منقطع ولا امتداد الامتداد بساطته

الى نهاية تحدد بحد يكون جهة دلاحا لقة بالطبع بين الحدود والمفروضة فيه كما في بين الجسمين

فتحدد جهتيا انما هو عند ملارقتناه ثم لا يتاتى ذلك الخلاف الا بين سطح محيط لا بعد خارج عنه الملا

ولا ملار وبين كرة اذ كل حد بين غيرهما على اى حال فرضنا لا يكون بينهما ذلك ح اذا تحددت

احدى الجهتين بجسم تحددت الاخرى ايضا به اذ لو كانت المتحددة جهة المحيط فتحدد المركز ايضا به او ان كانت

الاخرى فانكانت جهة المحيط هى سطح المحدد والمركز تحدد تا به والا يجب ان يكون محدد جهة المحيط محيطا

والاول محاطا فيكفى المحيط ويلغو المحاط ويمتنع على محدد الحركة المستقيمة والاجاز مفارقته حيزه الطبعى

وعوده اليه بالحركة الطبعية المستقيمة وتكون من جهة طبيعة الى اخرى فى جهتان متحيزة لان فتمتنع عليه الحركة

لانه بالحركة المستقيمة فيجب ان يكون محوفا والا لم يتصور حركة الاجسام المستقيمة الحركة بالطبع بين المتباينة

الاخرقة على انه لو كان مصمتا كان المركز فى ثخنه فلم تكن بين الجهتين نقطة طبيعية اذ تحاليفهما انما يكون

يكون احديهما غاية القرب من المحدد والاخر غاية البعد عنه ويمتنع الكون والفساد والا فالكائنة

الكائنة اما ان تكون فى الحيز الطبعى فالفاسدة كانت فى حيز غريب طالبة للطبعى بالحركة المستقيمة

وكانت جهتا حركتها متحددتين لا بها ولا بالكائنة او فى حيز غريب طالبة للطبعى فجهتا حركتها

متحددتان لا بها ولا بالفاسدة فيجب ان لا يتقدم من اجسام والا فما الذى بسطح المحيط ان كان احدها بسيطا

فهو المحدد ويلغو الباقى والا فالبسائط ان كانت على الشكل الطبعى لم يتقدم منها جسم كرى والا جاز

عودها اليه بالحركة المستقيمة وايضا اكثر الاركان بعيد بانفصال عرضى للمادة بعد لبسها صورة

الا هذه فيكون قابلة للحرق او غيرها تتكون هذه كائنة والاركان بالطبيعة كانت جهة المحيط متحيزة

الى جهات مختلفة متحددة قبل هذا الجسم المنتظم فلا تكون واحدة **اقول** قد لاح فى الفصل السابق

ان الجهة اى معنى باخذ متباعد ونهاية وان هذين الجهتين اعنى الفوق والتحت هما المتباينتان

بالطبع وقد تبين ان بينهما غاية الخلاف بحيث يكون القرب من احديهما كانت بعد اعنى الاخر

والحركة والاشارة على اقرب السموت اليها كانت حركة واشارة من سمت الآخر فلنذكر في هذا القسم

تنبيها من احكام المحدد للتنبيه الاول انه يجب ان لا يتحدد الجهتين عند ملاء متناه ومامر من امتناع الخلاء

ووجوب تناهي الابعاد وان كان يكفي المؤنة في ذلك لكن المقصود في هذا المقام ان يعتبر

من حيث هو يوجب ذلك مع عزل النظر عن امتناع الخلاء في نفسه ووجوب تناهي الابعاد فنقول

ان تحددهما لو لم يكن عند ملاء متناه لكان في خلاء غير متناه او ملاء غير متناه اي بسيط غير متناه وذلك

باطل اذ ليس فيها تحدد والفصل يحد يكون جهة والحد هو المفروض فيها الا يخالف بعضها بعضا بالطبع

بخلاف ما ذكرنا يتميز بل يقال لا حصر فليتحدد اي في خلاء متناه او ملاء مركب غير متناه لانا نقول الخلاء اذا

تناهى فنهايته تناهى عند ملاء فيصح ان التحدد عند ملاء وتبين انه يجب انتهاء التحدد الى الملاء المركب

الغير المتناهي انما يتحدد فيه حدا وحدا وباعتبار انتهاء بسيط منه بآخر فيكون المحدد احد المتناهيين الثاني

انه يجب ان يكون المحدد جسما كريا وذلك لانه لما كان الخلاف بين متنين في الغاية بحيث يكون

القرب من احدهما كانت الحركة والاشارة على اقرب السموت اليها بعدا عن الآخر وحركة واشارة

من سمتها وجب ان يكون احدهما محيط كرة والاخرى مركزها اذ كل حدين غير متجانسين كسطحين

او نقطتين او متجانسين كسطح وخط او نقطة او خط ونقطة لا يكون بينهما ذلك الخلاف على اي حال

فرضتهما كان يكون السطحان مستويين او مستديرين متخالفين او الخطان مستقيمين او منحنيين متحاذيين

وكان يكونا حدين جسم واحد او جسمين مختلفين بالعدد او بالطبيعة على اي وضع فرضتهما كان

يكون احد السطحين مثلا محيطا بالآخر او غير محيط اما متقاطعا او موازيا لا يقال يمكن الخلاف

بين محيط الدائرة ومركزها لانا نقول انما يتأتى هذا الخلاف بين المركز والمحيط اذا لم يكن

بعد خارج عن ذلك المحيط الا خلاء ولا ملاء اذ لو كان هناك خارج لا يمكنت الحركة والاشارة

واقرب السموت الى المحيط من حيث مفروض في ذلك الخلاء او الملاء الخارج لا يكون به الحركة او الاشارة

من سمت المركز ويجب ان نقول لما تبين ان التحدد عند الملاء ولا يمكن احاطة الخلاء احاطة تامة بالشكل
دائرة يمكن ان يوجد تحدد خارجا عنه فلا يكون بين محيط الدائرة ومركزها وذلك الخلاف ما لو لم
من ان الشكل المضلع العدسي بل المضلع ايضا يشكل على بسيط هو غاية البعد من جميع الجوانب بحيث
او تجاوزته صرت في القرب من جانب لقيته غاية الامر ان الابعاد الممتدة الى الجوانب لا تكون
متساوية فالجواب عنه ان الابعاد الى الجوانب اذا اختلفت تحددت جهة المحيط الى ما هو في غاية
البعد عن الوسط والى ما هو دون ذلك فلا يكون الكل في غاية البعد وايضا اختلاف الاجزاء
بالطبع لم يمكن جهة المحيط واحدة بسيطة والا يتصور فرض البعد في السمت الذي تقطع فيه دون
الغاية الى الغاية فيتحقق بعد خارج المحيط الثالث انه لا يكون خارج المحدد بعد لا خلاء ولا ملاء
وقد تبين ذلك انفا الرابع انه يجب ان يمكن تحدد احد الجهتين بالمحدد للاخرى وذلك لان
تلك الجهة التي تحددت بجسم ما ان تكون جهة المحيط فيكون تحدد المركز ايضا بذلك الجسم لما
لان محيط المحيط يكون كجهته وكما تحدد به محيطه تحدد به ايضا مركزه او جهة المركز فان كان جهة المحيط سطح
المحدد فجهة المركز تحدد به والا فالمحدد بجهة المحيط يجب ان يكون محيطا للآخر بجهة المركز فيكفي المحيط في
تحديد الجهتين ويلغو المحاط وتبين من الاحكام انه ان كان هناك خلاء يتناهى عنده الملاء لم يكن
اضافة التحديد الى الخلاء لانه ان لم يكن احدهما محيطا بالاخر لم يكن تحدد الجهتين معا بواحد منهما لوجود
بعد خارج عنهما ولا تحدد واحد منهما باحدهما والاخر بالاخر لوجوب تحددهما معا بواحد وان كان احدهما
بالاخر محيطا فان كان المحيط هو الملاء فالخلاء لغو وان كان المحيط هو الخلاء فلا يكون مقعره محددا
لوجود بعد خارج عنه ولا يكون له محدب الا اذا كان محاطا بالآخر ويجب ان ينتهي الامر الى ملاء
لا خلاء ولا ملاء خارجا عنه فهو المحدد الخامس ان المحدد غير قابل للحركة المستقيمة لا هو ولا جزء منه
لان ما يقبل الحركة المستقيمة يجوز عليه لا محالة مفارقته لحيزه الطبيعي ومعاودته اليه بحركة طبيعية ولا يمكن

الحركة الطبيعية الا من جهة الى جهة متمايزتين بالطبع لا يمكن تحدد جهتا بذلك المتحرك بالضرورة فلا يكون المحدد
بهما قابلا لها اى الفساد ثم انه غير قابل للخرق لانه لا يمكن الا بالحركة المستقيمة والمحدد لا يقبلها اى لا يقبل
الحركة المستديرة وذلك لانا اذا توهمنا انقسام المحدد الى قسمين احدهما محيط بالآخر تحرك
احدهما على الاستدارة مع سكون الآخر ثبت انفكاكهما فى الحركة المستديرة ويتحقق فى جهتها
يلزم الخرق من غير حركة مستقيمة لانا نقول فالحق ان المحيط يلزم المحاط اى النتائج انه يجب ان يكون
مجوفا لينا اولا فلان فى الجهتين مما يتحرك الاجسام المستقيمة الحركة من احدهما الى الآخر بالطبع فلو لم
يكن المحدد لها مجوفا لم يتصور ذلك الا بخرق المحدد وقد بان استحالته واما ثانيا فلان تحاذ الجهتين
بالطبع كون احدهما مطلوبة والاخرى مهروبا عنها بالطبع لبعض الاجسام وبالعكس لبعض آخر انما
يتصور بكون احدهما فى غاية القرب من المحدد والاخرى فى غاية البعد عنه واذا كان المحدد مصمتا كان
المركز فى ثخنه فكان كل من المحيط والمركز قريبا منه فلم يثبت بينهما غاية الخلاف الثانى انه يمتنع عليه
الكون والفساد والا كانت هناك صورة كائنة واخرى فاسدة وكل من الكائن او الفاسد او
واحد منهما محدد اما الصورة الكائنة فلانها تتمكن فى الحيز الطبيعى لها فان الفاسدة كانت فى حيز غير
اذ لا يكون لجسمين حيز واحد طبيعى فكانت الفاسدة حينئذ طالبة للحيز الطبيعى بالحركة المستقيمة وحركتها
جهتان طبيعيتان تحددتا ان يكون تقدم امكان حركة الشىء الى جهة متحددة بها لا بالكائنة فتقدمهما عليها واما
الكائنة فى حيز غريب طالبة للحيز الطبيعى بالحركة المستقيمة وتكون جهتا لها طبيعيتين متحددتين بما لا مرابا
كل محدد بها او لها فلا يكون شىء من الكائن والفاسد محددا التالى انه يجب ان يكون حسا واحدا بسيطا
غير منتظم من اجسام لا مركبا تركيبا مزاجيا كتركيب المواليد من كان فيه لا مزاجيا كالطبعى كتركيب
الحيوان من الجوارح والاصناعى كتركيب الجدار من اللبنات ولا اتفاقيا كاجتماع الصبرة
من الحبات وذلك لانه لو كان منتظما من اجسام فما يلاقى السطح المحيط الكان جسما واحدا

٢١٣

البسيط فهو مجرد وطبعه الحيز والشكل اللائق به واما المركب فيكون بسيطه او غريبه لها
فنقول الحق لان البسائط اما ان يكون على الشكل الطبيعي فلا ينفصل منها جسم يكون كرة مسطح
واصغر بعد الا ان يكون كذلك فلا يكون على الشكل الطبيعي مجرد عن الطبيعة بالضرورة فتكون كرية مستقيمة
فتكون طبيعته واما ان تتركب البسائط اما ان يكون الموضوع واحد بالطبيعة والاول باطل
لان تعدد افراد الطبيعة الواحدة انما يكون بانفصال الماخوذ بسبب المادة والمادة لا تقبل
الانفصال الا بعد تلبسها بالصورة فان كانت تلك الصورة هي التي كانت قابلة للخرق
وانما كانت غير الكائنة فيكون الثاني وقد بان استحالة الخرق والكون عليها والثاني ايضا باطل
لان البسائط ان كان شيء منها في حيزه الطبيعي كانت تحيط بها متحيزة الى جهات متحاذية متعددة
فيقبل ذلك الجسم بكون القرب من بعض الجهات غير طبيعي لبعض تلك البسائط والقرب
من بعض اخر غير طبيعي لبعض اخر فلا يكون حينئذ واجبة بحث قلت الفن الثاني في
اسماء العالم مقالة واحدة وفيها فصول الفصل الاول في قوى الاجسام البسيطة
والمركبة واجناس الحركات البسيطة والبسائط متى تحرك الجسم بسيطا او مركب والمركب
يكون فيه القوى الحاصلة المقومة للبسائط محفوظة فان البسيط لا يجوز ان يكون المقومة لمادته اكثر
من واحدة بل القوى المتميزة التي بتخصيص تقتضي بعضها باحدها بالفعل حتى يكون قوة كا
الجنسي الاخرى كالفصل في الانواع استقلت كل واحدة بالتقويم كانت صورة تقومها
المادة وعرضا لا يتقوم بها تقويم الاخرى ان لم يستقل فمن حيث انها مع تحصيلها
لم تحصل المادة بحلولها فيها لكون المادة متحصلة قبلها ولا انحصلت بها ومن حيث
دخولها في المجموع المقوم انما تحصل المادة بعد ما بعد نعم تصدر عن الطبيعة البسيطة
قوى عديدة من جهات مختلفة كان تصدر فعلية من ذاتها وانفعالية من جهة المادة او قوة

أو قوة منها من حيث هي أخرى فيوجد هناك مع ما فرض كمالان للصورة الواحدة وإنها تقتضي
حينئذ أن يحصل لها فكل منهما الفعل الواحد المعين عن قوة واحدة وهو حينئذ أن يحصل الجسم عما يقتضيه على حسب
ما يقتضيه القوة وكمالاتها البسائط فيجب أن يكون حركاتها الطبيعية بسيطة فلذا الحركات البسيطة الطبيعية
إنما يكون في الجسم البسيط إلا المركب فلا يكون له حركة بسيطة إلا على وفق حركة ما هو الغالب من البسائط لكن
ذلك الجزء بأن يكون فيها حركة وإن غلبت إلى جهة فالحركة فيها وإن تساوت فيها كل حركات
الكل منها يحصل بسيطا إما عن غير مستقيمة فإنما صدرت عن الطبيعة المزاج تحرك على خلاف حركة البسائط كالدائرة
فيها فلا يكون بحركة طبيعية على أنه لا يجوز أن يقتضي المزاج لقوة فيها ما يقتضيها بالذات مقتضى الحركة
الحركات البسيطة الطبيعية إما مستقيمة أو مستديرة وإما المختلطة فلاختلاف أجزائها وتقدم
طبيعتها إلى نهاياتها ولا كونها أقرب الطرق لأن كل بسيطة طبيعية فالمستديرة يكون
إلى الوسط أو المستقيمة ... إلى الوسط ... الغاية المقتضية ... وكل إلى الوسط ... أو
... فإما من البسائط من الأجسام ... متحرك بالاستقامة ... يتحرك إلى فوق
أو تحت وكل من يميل مطلق ... أن ... مطلق الميل الطبيعي إلى الوسط
... بالقوة لم يخل منها جسم مستقيم الحركة ... الميل ... عند الكون
في حيز طبعي **أقول** الجسم إما بسيط أو مركب من أجسام مختلفة وكل منها إما أن يكون فيه قوة واحدة
أو أكثر فهذه أربعة أقسام لكنه لم يشتغل في إبطال الثالث منها أي كون مركبا من أجسام مختلفة
ولا يكون فيه إلا قوة واحدة لأن اختلاف الأجسام لا يكون إلا باختلاف صورها النوعية فلو كانت
صور البسائط موجودة في المركب وهي قوى مختلفة سوى ما فيها عليه يحصل منها قوة واحدة
أولا ولو بطلت صور البسائط كلا أو بعضا بطلت البسائط كذلك فلم يكن الجسم المفروض
مركبا منها فبقي ثلثة أقسام والثاني منها أعني ما يكون بسيطا وفيه أكثر من قوة واحدة

٢١٦
٢١٥

انه لا يكون لها من القوى عرض اصلا بل الا من صورة مقومة للمادة محصلة للنوع انما التفرقة
بل يجوز ان تكون الصورة من تلك القوى اكثر من واحدة فنقول ان كان كل منها كالمعنى الجنسي والآخر
كالمعنى الفصلي ويكون بالنسبة الى الاولى امرا مبهما انما تحصل وتحصل باقتضاء الثانية كان
احدهما حركة مطلقة والثانية تعيين الجهة والغاية فلا يمتنع ان تكون الصورة فوق واحدة بذاتها
تماما اذ لا يكون هناك قوتان محصلتان تقتضي كل منها امرا محصلا ويكون كل منها قوة فلا يصح
لانه اما ان يكون كل منها حالا في المادة جزءا محصلا او مجموعها فعلى الاول يحصل الفرق
واحدة ولكنه فتكون الاخرى عرضا فيها لكن كل منها صورة وعرضا وعلى الثاني تكون كل
منها متأخرة عن المادة لكونها لا توجد الا في المادة من غير ان تقوم المادة ومتقدمة عليها
لتقدمها على مجموعها المقوم للمادة المتقدم عليها هذا المحصل اذ ذكره الشيخ اقول فيما الزمه
الشق الثاني منع ظاهر لان كلا من القوتين وان لم يكف في تقويم المادة لكن يجوز ان لها دخل في
تقويمها فتكون متقدمة عليها ثم لا يلزم ان تكون متأخرة ايضا عنها لانها انما افتقرت المادة
اليها فلا يكون حلولها في المادة وكونها بحيث لا توجد الا فيها موجبا لتأخرها عنها في الوجود
بل انما يجب التأخر كما في الصورة المقومة بانفرادها ويمكن ان يصحح ذلك بان الكلام فيما اذا كان
كل من الصورتين متحصلة بالفعل متميزة في الوجود عن الاخرى اذا حلت احدهما في المادة ولم
تقومها ولم يحصلها بالفعل كانت عرضا متأخرا عن المادة البتة وكانت المادة متقومة محصلة
قبلها اذ لو كانت مبهمة لتحصلت وتقومت بتلك القوة المتحصلة بالفعل من جهة ذاتها وما كانت امرا
محصلا لان حلول الامر المتحصل بالفعل في محل يوجب تحصله ورفع ابهامه فتقوم الطبيعة النوعية
بالفعل ولا تحتاج الى القوة الاخرى هف فتبين انه لا يمكن ان تكون صورتان ليست احدهما
اقدم من الاخرى بالقياس الى المادة والا كان يجوز ان تكون من طبيعة واحدة لسببية احدهما وكان

اما فعلية وانفعالية لكن الفعلية تصدر عنها من حيث هي والانفعالية من جهة مادتها المادية كالطبيعة المائية
تصدر عنها من حيث هي بالبرودة ومن حيث جهة المادة الرطوبة او فعليتان لكن تكون احديهما اقدم من
الاخرى كما تصدر عن طبيعة النار قوة مسخنة ومميلة والمسخنة اقدم من المميلة حتى ان المكتسب سخونة
من خارج يميل الى فوق او يكون احديهما عن الطبيعة بنفسها والاخرى عنها مع عارض كالسخونة او البرودة
الصادرة عن طبيعة النار او الماء والميل الصاعد او الهابط الصادر عنها مع عروض مفارقة
المكان الطبيعي واما ان يكونا معا ولا يسبب الا الصورة الواحدة فلا وكما ان الصورة الواحدة
انما يصدر عنها من حيث هي فعل واحد فكذلك الفعل الواحد الطبيعي انما يصدر عن قوة واحدة فان كان
ذلك الفعل واحدا بالجنس دون النوع كحركة الماء والارض لاشتراكهما في ذاتي هو توجههما من الحيز
الى البعد عن الافلاك تباينهما في آخر من جهة كون المنتهى فيهما مختلفا فالقوة ايضا واحدة بالجنس
لا بالنوع والا لحصلت غاية واحدة بالنوع وان كان ذلك الفعل واحدا بالنوع فالقوة ايضا
كذلك اذ لو كانت واحدة بالجنس لكان البسيط الذي يشاركه في نوع ذلك الفعل انما يشاركه في
القوة الجنسية ويخالفه فيما هو فصل لتلك القوة من حيث هي قوة فذلك الفصل ان خصص القوة فلم
الشركة في فعل نوعي فرضناها في نوعي وان لم تخصص لم يكن فصلا لتلك القوة من حيث هي قوة ثم لعلك
لا تشك في ان الاجسام البسيطة يجب ان تكون حركاتها الطبيعية بسيطة واعني بالطبيعية الا يكون عن مبدأ
خارج كالقسرية او عن مبدأ دخيل على قوى طبيعية بحركة سابقة عليه كالحركات الحيوانية وكذلك
الحركات الطبيعية البسيطة بالحري ان تكون للاجسام البسيطة لان المركبة ان كان لها حركة
بسيطة فانما عن قوة ممتزجة عن قوى البسائط فيكون مقتضاها كما تمتزج عن مقتضيات تلك
القوى فاما ان تتمانع تلك فلا حركة او يغلب واحدة فالحركة انما تصدر عن تلك الواحدة لا عن
قوة المركب مع ذلك فانها تكون مشيئة بالابطاء متعاوقة القوى الآخر والمشيئة بالابطاء

غير صرفة ولا بسيطة مطلقة او متناوبة فالحركة مركبة من حركات كل بسيط منها عن بسيط واما
عن قوة غير مرجحة يستعد بها المركب بعد المزاج فتحرك نوعا من التحريك على خلاف تحريكات
قوى البسائط فتكون هذه القوة دخيلة قاسرة لمقتضى القوى الطبيعية فلا تكون الحركة طبيعية
ولا علينا الآن ان نتكلم في جواز ذلك او عدم جوازه ليحصل الحق انه وان جاز ان يحدث بعد
المزاج قوى هي صور الاعراض مجاز ايضا ان يكون الامتزاج بعد القوة قد تقتضيها لعرض وحكم نحو
اقتضاءات القوى المقتضية بالعناية مقتضى البسائط كما بعد للقوة الحيوانية او النباتية التي ربما
تحرك تحريكا على خلاف قوى البسائط لكن لعلل تنفصل عن ان يكون الامتزاج بعد القوة مقتضى
بالذات بل لعناية مقتضى التمازج والقوة المزاجية والحركات البسيطة الطبيعية اما مستقيمة او مستديرة
اذ المسافة البسيطة اما مستقيمة او مستديرة واما المنحنية غير المستديرة فلا تكون الحركة عليها
طبيعية للبسيط لانها محيطة كانت او منقطعة غير متشابهة الاجزاء ثم اذا كان المنحني متناهيا فان
تكون تلك النهاية مقصد المتحرك لم يتعين السلوك اليها على ذلك المنحني بل يتصور هناك
خطوط منحنية لا نهاية لها يمكن ان يسلك عليها الى تلك النهاية وايضا لم يكن المنحني اقربه
اقرب الطرق الى تلك النهاية فتبين ان الاجسام البسيطة اما مستقيمة الحركات او مستديرتها وان
الحركات البسيطة المستقيمة والمستديرة انما هي للاجسام البسيطة ولا يمكن ان تكون مستقيمة طبيعية الا وتكون
جهته بالطبع ولا تكون الا وهناك محيط بالطبع فتكون لا محالة على ما علمت متحركا على الاستدارة فاذا
المستقيمة الطبيعية موجودة قطعا فالمستديرة موجودة والجسم الذي فيه ميل مستدير يخالف الذي
فيه ميل مستقيم خلافا طبيعيا على ما قد علمته وهذا اختلاف بالجنس فان الحركة المستديرة تكون على
جهات متخالفة وكذا المستقيمة فلاح ان المتحرك على الاستدارة جنس والمتحرك على الاستقامة
جنس آخر فاذا ثبت في المتحرك على الاستدارة كثرة واختلاف في جهات الحركة كان الاختلاف

منها نوعيا وهم اذا قالوا ان الطبيعة الفلكية طبيعة خامسة لم يعنوا بها وحدتها بالنوع والمتحرك
على الاستدارة متحرك على الوسط بمعنى انه يدور حول الوسط كان الوسط مركزه كما يجب ذلك
فى المحدد لجهات الحركات المستقيمة اولا وبح يكون كل جزء منه تارة اقرب الى الوسط وتارة ابعد منه
ولا يكون القرب ولا البعد مقصودا لذاته بل المقصود هو حفظ المدار وذلك يلزم منه وكيف يكون
مقصودا ولا يكون لجملة الجسم قرب تارة وبعد اخرى بل لجزء موهوم ولو كان القرب
مقصودا لم يتجاوز عنه الى البعد ولتحرك اليه على اقرب المسافات وهى المستقيمة وكذلك
البعد والمتحرك بالاستقامة منه ما يتحرك عن الوسط كالنار وكالهواء ومنه ما يتحرك اليه
كالارض وكالماء فهما مختلفان هذا ايضا اختلاف بالجنس فان المتحرك عن الوسط تختلف نهاية
حركته فمنه ما يبلغ اقصى ما ينتهى اليه الحركات المستقيمة لو لم يكن هناك عائق فيكون طبيعته مقتضية
لان يكون طافيا على كل الاجسام المستقيمة الحركات كما هو حال النار ويسمى خفيفا مطلقا
ومنه ما يقف دون ذلك كما يرى فى الهواء ويسمى خفيفا مضافا فان خفته بالاضافة الى
ما دون النار واما بالقياس اليها فثقيل لوقوفه دون غايتها ولظهور فى الحركة الى فوق
بالقياس الى حركتها وهذا اختلاف بالنوع وكذا المتحرك الى الوسط منه ما يبلغ الوسط ان
لم يعق فيكون طبيعته مقتضية لان يكون راسبا تحت الاجسام كما يرى فى الارض ويسمى ثقيلا مطلقا
ومنه ما يقف دون ذلك لا لضرورة الخلاء وتلازم الصفائح ونحو ذلك هذا حال الماء ويسمى
ثقيلا مضافا فان ثقله بالاضافة الى ما سوى الارض اما بالقياس اليها فخفيف ولفظ الخفة
والثقل قد يعنى بهما ان يكون الجسم من شانه اذا كان فى غير الحيز الطبيعى تحرك بميل طبيعى الى الحيز
كانت الاجسام المستقيمة الحركة دائما اما ثقيلة او خفيفة وقد يعنى بهما ان يكون ذلك
الميل للجسم بالفعل لم يكن الاجسام فى مواضعها الطبيعية خفيفة ولا ثقيلة فهناك ثلثة اجناس

٢١٩

متحرك لا الى الوسط ليس بخفيف ولا ثقيل ومتحرك عن الوسط خفيف ومتحرك الى الوسط ثقيل قلت **فصل**
الحركة المستديرة اذ هي اتم البسيطتين فبالحري ان يكون اقدم الجنسين من البسيط الجنس الذي يتحدد
الكمية بجنس الآخر وجهات حركاته بل على انك قد علمت انه يجب ان يكون المحدد متحركا بالاستدارة
وكما ان المحدد يجب ان يكون كريا محيطا بالاجسام المستقيمة الحركات غير قابل للحركة المستقيمة فلا
يكون قابلا للخرق والالتيام والتخلخل والتكاثف والنماء والذبول والكون والفساد ولا يكون خفيفا ولا ثقيلا
ولا حارا ولا باردا ولا رطبا ولا يابسا فكل ما يتحرك بالطبع على الاستدارة واذ ثبت فيه كثرة
لا يكون فيه مبدأ ميل مستقيم فلا يقبل الحركة المستقيمة بالقسر ايضا فهو يشارك المحدد في هذه الاحكام
وكما ان حركة المحدد سرمدية فحركات الباقية كذلك لبرائتها عن الاختلاف ويجب ان يكون لها مبادي
من قوة غير جسمانية ولا متعلقة بجسم في توصيفه وكل ما قيل قبل في الحكمة في تحرك السماء
مما يخالف هذه الاصول فنحن باستغنائنا في غنى عن تجشم ابطاله والسماويات انها غير مستترة
وتقسيم اجزاء مشرقة بعضها فوق بعض فهي مشفة والا استترت تلك الاجرام وبالحري ان تكون
خالصة الشفيف ولا يكون لها لون والزرقة المتخيلة انما هي في كرة البخار اذ تتخيل مما حاذاها
الظلمة المتخيلة من تراكم الابخرة الغير الخالصة الشفيفة والا لظهرت اللون مع الضوء الواقع عليها
نهارا وللقمر استنارة من الشمس بالحدس ثم التامل الرصدي ولونه ما يظهر عند الكسوف واذا
استضاء جانب منه نفذ اثر من الضوء الى الجانب الآخر ولذا يرى ما لم يقع عليه الضوء من الشمس
عند الاستهلال اقرب الى الاستضاءة منه عند الكسوف واضوء سائر الكواكب من ذواتها
والا لتبدلت اشكالها كما في القمر وكانها لا تخلو عن لون والظن ان محو القمر انما هو لاجرام
صغيرة المقدار كثيرة العدد مركوزة في ثخنه واذ هو لا يخلو عن شفيف فلا يحجبها عنا فيرى كلها
من غير تمييز بين احادها كالمجرة فيبدأ ان المجرة اجرام متقاربة بذواتها في مشف محض وهذه كانها

غير قابلة للاستنارة في سنتين من الشمس **قول** قد علمت ان الحركة البسيطة اما مستقيمة او مستديرة وان المتحرك بالطباع بالبسيط يجب ان يكون بسيطا وقد كنت علمت ان اتم باتين الحركتين هي المستديرة وبالحري ان يكون الاتم من الحركتين الاقدم من جنسي البسيط اعني ما تحدد به الامكنة وجهات الحركة للجنس الآخر منه فبالحري ان تكون الحركة المستديرة لجنس المحدد على انا قد علمت ان المحدد لجهات الحركات المستقيمة يجب ان لا يكون فيه مبدأ ميل مستقيم بل لا يكون قابلا للحركة المستقيمة اصلا بل يكون فيه مبدأ ميل مستدير بل متحرك بالفعل على الاستدارة ثم قد علمت انه يجب ان يكون المحدد بسيطا كريا محيطا بالاجسام المتحركة على الاستقامة وانه اذ لا يجوز ان يكون قابلا للحركة المستقيمة فلا يكون قابلا للخرق والالتيام والتخلخل والتكاثف والنمو والذبول والكون والفساد ولا يكون خفيفا ولا ثقيلا ولا حارا ولا باردا ولا رطبا ولا يابسا فيجب من ذلك ان يكون مخالفا للاجسام الكائنة الفاسدة في المادة والا كانت مادته في ذاتها قابلة لغير صورته فكان صورته انما رجحت لمادته لاستعداد اكتسبته حين تلبسها بصورة اخرى فسدت فكانت هذه مفسدة وكل ما يتحرك بالطباع على الاستدارة او ثبت فيه كثرة لا يكون فيه مبدأ ميل مستقيم فلا يقبل الحركة المستقيمة بالقسر ايضا على ما علمت فهو يشارك المحدد في البساطة والكروية بالفعل وامتناع الخرق والالتيام وسائر ما يتلوه من الاحكام وينبغي ان يكون الامكنة متعالية عن امكنة الاجرام الكائنة الفاسدة واقعة في جنبة المحدد واما النار فتحركها على الاستدارة بالعرض لا بالطباع ولا بالقسر ايضا وكانك قد تنبهت لكون المتحرك بالحركة السرمدية الحافظة للزمان هو المحدد فعلك تحكم ايضا بان سائر الاجرام المصاحبة له في الحركة المستديرة الطباعية بريئة من التركيب من الطبائع المختلفة ومتعالية عن الكون والفساد وليست عرضية لتساو

باسوى الاوضاع من الاحوال منتهيًا ان تعين حركاتها الفاسرية على نهج واحد وقد عرفت بما

لابد وان تكون لبادية لا بقصد وانبعاث ولا عن قوة جسمانية ولا متعلقة بجسم ذى قوة سابقة

لما كانت تحميه قبل فسخ الحكمة اقوام من يحوان السبب فى حركة السماء تركيبها من متصعدة وآخر

مهبطة فيلزم حركة دورية كما فى السبيكة اذا نها لمتحها الاستدارة لانها لتجاذب قواها الاشكال لا انفصال

تركيبها لا تحمل النارية التى فيها الى الصعود على الاستقامة ولا الارضية الى الهبوط فلذلك او ان

المحرك لها قوة غير نفسانية مزاجية او غير مزاجية لكنها فاضت بعد المزاج او هو نفس تحركها

على خلاف مقتضى طباعها كل ذلك وهم تدبان قسادها فان هؤلاء الاقوام جعلوا ادوما

بجانسه مركبا من اجسام تجب ان يتحدد به كينتها وجهات حركاتها وجعلوه فى غير موضعه الطبعى

لكونه فى حيز خارج عن حيز بسائطه ثم الذين جعلوا حركتها التراحم النارية والارضية كما فى حركة

السبيكة او لانفصال الاكرة لم يعلموا ان الصاعدة والهابطة اذا تزاحمتا تمانعتا او تغلب واحد

لكن يكون مشوبة بابطاء ولا يصح منها دورية ولما السبيكة فتستعمل المحال فيها ولو كان حركة السماء

كحركتها لكانت بين العلو والسفل لا حول الوسط ثم ان ما يهرب عن الوسط او يطلبه كيف تحرك حوله

بحيث يكون النسبة الى الوسط المهروب عنه او المطلوب واحدة فى تمام المسافة ثم الى اى حد

وغاية تروم النارية صعودا ولم يتحدد فوقها جهة والذين جعلوا المحرك قوة مزاجية او غير مزاجية

فائضة بعد المزاج لم يعلموا ان المزاجية انما توجب الحركة الى مكان تقتضيه المركب بحسب الغر

وان المزاج لا يعد لقوة تقتضى ما يخالف مقتضى المزاجية والذين جعلوا النفس تحركها على خلاف

مقتضى طباعها جعلوها فى تعب دائم ثم ان الحس دل على ان السماء تتضمن اجراما مخالفة لها

فى الرؤية لان عامة اجرامها الاثرى نيرة ونرى هناك اجراما نيرة دائرة حول الارض غير محيطة

بها لا كمون كما نعتت عليه فى امكنة العناصر بل يكون كل منها اجزاء من السماء فثبت الاختلاف ثم ان

٢٢٣

جرمها مشف لان الاجرام النيرة لكثيف بعضها بعضا يكون بعضها فوق بعض ويكون بينها

لاسيما العالية منها اجرام السماء فلولا شفيفة لسترت تلك الاجرام واما الزرقة التي تظن انها لون السماء

فانما تتخيل في كرة البخار ووجه ذلك لبعضهم بان الاجزاء اللطيفة من البخار تكون اكثر صعودا من الكثيفة

فالاجزاء العالية من كرة البخار تكون اقل قبولا للضوء من السافلة فتكون كالمظلمة بالنسبة الى ما

فيرى الناظر في كرة البخار زرقة لانه اذا رؤي شيء مظلم من خلف مضيء ترائى لون متخلط من الظلام

والضياء وهو الزرقة وبعضهم بان كرة البخار مستنيرة باشعة الكواكب وما وراءه غير قابل للاستنارة

فكانه مظلم فتتخيل من امتزاج استضاءة كرة البخار مع الظلمة المتخيلة فيما وراءها اللون اللازوردي

والذي اراه هو ان ما يكون مشفا غير ملون في نفسه ولكن لا يكون شفيفا خالصا كشفيف الهواء

المحض بل يكون كشفيف الماء فان كان ثخنه رقيقا حتى لا يكون كانه ساتر لما وراءه بل ينفذ فيه البصر

نفاذا جليا لم يتخيل له لون وان كان ثخنه غليظا حتى يكون كالساتر لما وراءه تخيل هناك زرقة

اذ لم ير له لون مع عدم نفوذ البصر عنه نفاذا ظاهرا بحيث يرى ما وراءه فتخيل ظلمة واذ هناك ضوء

ما من الاجرام النيرة تخيل لون كانه ممتزج من الظلام والضياء اعني الزرقة ومن ههنا تخيل الزرقة في

الماء الصافي الذي ليس فيه اجزاء ارضية مكدرة اياه ظاهرة اللون وكان غمرا عليه الثخن بعيد القعر فاذا

اغترف من ذلك الماء غرفة لم ير فيها تلك الزرقة لرقة الثخن حين اليد من تحت ثم في اراءة هذا

اللون عناية من الباري سبحانه لكونه اوفق الالوان الى الابصار واعلم ان هذه الاجرام لا شك

في ان القمر منها ذو لون يظهر عند ما يزول عنه النور الذي يحكم الحس بكونه مستفادا من الشمس ثم

ما تامل الرصدي يحققه وذلك اللون هو القمة المشتبهة وجوهر القمر كما ذكر الشيخ يشبه ان يكون بحيث

اذا وقع عليه ضوء الشمس في جهة استضاء سائر سطحه استضاءة ما غير بالغة فلذلك يرى ما الذي

لم يقع عليه ضوء الشمس عند الاستهلال اقرب الى الاستضاءة منه عند الانكشاف لسائر الكواكب فربما

يظن انها ايضا انما تستنير من الشمس والاقرب الى الحق خلافه فان جرمها ان لم يكن مما تلم تقبل من الشمس ضوء فانما يلي الجزء الذي يلي الضوء من حيث ينعكس والكائنات طولية فان الضوء على الوجه الذي يلي الشمس وان لم ينفذ نفاذا على السواء فتبدلت اشكال الاسنة الاسنان في اكثر لكلين اعني الزهرة وعطارد كما تبدلت القمر وقال الشيخ على سبيل الظن من غير جزم ان لكل كوكب مع الضوء المشرق لون يختلف به الضوء فيوجد اشراق بعضها الى الحمرة وبعضها الى الرصاصية وبعضها الى الخضرة وكان الشعاع والنور لا يكون الا في جرم له لون فان النار انما تشرق رحانه و هو في جوهره له لون ويختلف المرئي من اللهب باختلاف اللون الذي يخالطه النور الشارق وجد بينا ان تكلم الان في محو القمر فنقول ان عجب ان قد يظن ان ذلك بجوهر هواء اما ان يكون من امر في ذاته اما ذاتي و عرضي لازم لذاته وعارض من خارج يحصل في هذا الا ما اذكاه ان سبب كون بعض القمر مستنيرا كالنقاط الا مستنير وبعضه صقيلا وكون بعضه صقيلا وبعضه صقيل وا استعد ايضا بل خشنا غير صقيل ومتشكلا بكيفية اخرى لا يمنع على النور اتا في جمل القمر الاوساخ وحزر من معاكره انها مثلا ويمكن ان يخرج فيه ما حكى الشيخ عن بعض من له درك ربما يرى من شامخ في الافلاك العامية التي كانت موجودة في قصاري بغداد وكانه يعني ابو الفرج الحاليق من ان يكون من السواد الذي يكون في القمر من جانب الذي الى الشمس واما ان لا يكون من امر في ذاته فاما ان يكون لكونه مرآة ينطبع فيه الاشباح فما انطبع فيه شبح لم ير فيه براقه وما لم ينطبع فيه الشبح يرى براقا وعدم انطباع الشبح في بعض المواضع لعدم استعداد الاشباح بل لكون وضع الاجسام الكثيفة بحيث ينطبع شبح تلك الاجسام في موضع منه دون اخرى او لكون الاشعة تنعكس من البحر المحيط وكرة البخار الصافية سطحها الى القمر انعكاسا بينا ولا تنعكس من سطح الربع المعمور كذلك لخشونته فيكون المواضع المستنيرة من وجه القمر الا المستقيمة او وصلت اليه من الشمس والمنعكسة اليه من سطح البحر وكرة البخار اضوء من المواضع المستنيرة بالاشعة المستقيمة فقط او يكون لحائل بينه وبين الشمس يحجب نور الشمس عنه اما من الاجسام

۲۲۵

من الاجسام العنصرية او من الاجرام السماوية او يلون لساتر من الاجسام العنصرية او الاجرام
السماوية يستر لبعض المواضع من القمر عن ابصارنا فيرى غير مستنير فهذا ضبطنا ما عثرنا عليه من الظنون
فاما الاقسام المنشعبة عن كون ذلك المحو امرا في ذاته فيبطله ان الاجرام السماوية مما لا تركب
فيه عن امور مختلفة وكل جرم منها بسيط متفق الطباع دائما على اتم احواله الذي يمكن ان يكون
له في جوهره كذا ذكره الشيخ وفيه ما سينكشف عليك ومن العجب توهم التصاق القمرين
التاسع انهما غير متماسين بل بينهما جرم السماء ولو امحى القمر عن الكل لازداد ذلك حينا فحينا
فلم يتفق في ذلك الارصاد المتقدمة مع المتأخرة واما ما ادرجناه في هذه الاقسام من حيث ان للسود
من الجانب الآخر فيبطله اولا ان السواد والظلمة لا يشف من جانب الجسم الاسود اجابه الى
وثانيا انه يرى ذلك عند الاستهلال والظلمة في الجانب ثم اذا اخذ يزيد ضوءه فان تلك الظلمة
من صورة المحو فيه يكون محفوظة ويكون شكل المحو وشكل الضوء على نسبة محفوظة الى التبدر وثالثا انه لو كان
كذلك لكان في تلك الخيال مما لا يتقطع يتفرق في صفحة القمر بل يكون نهاية عند المركز ثم لا يزال
يتدرج الى البياض كذا ذكره الشيخ فلعل ما قيل من انه لو كان كذلك للزم اختصاص ذلك
باطراف القمر ولكان كلما ازداد البعد عن الطرف لزداد الضوء وقلت الظلمة لا تعويل عليه واما ما
اعني ان يكون ذلك من انطباع الاشباح فيبطله ان الاشباح لا تبقى محفوظة على هيأتها مع حركة
المرآة طولا وعرضا واختلاف مقامات الناظرين على ان المرآة التي تنعكس عنه الصور الى
البصر لا تؤدي الخيال فما يؤدي الخيال لا ينعكس عنه الصور الى البصر فلا يجتمع الخصلتان في
مرآة كذا ذكره الشيخ ومع ذلك ذهب بعض المتطفلين في نظام العلماء الى هذا المقام قائلا ان جرم القمر
صقيل كالمرآة فاذا توجه الناظر اليه رأى فيه صورة القدر المنكشف من الارض وصورة البحر
المحيط معا وهما مختلفان وايضا القدر المنكشف من الارض مختلف الاجزاء لبعضه بحار

وبعضه بخار وبعضه عمارات وفي البحار الكبرى جزائر وفي القفار جبال وتلال واودية وشعاب وعلى العمارات مزرعات مختلفة الالوان كالاعشاب والاشجار والاشكال فهذه الاشياء المنظورة في صفحة القمر ولا يميز بينها لبعدها عنه ولا تحس منها الا خيالا لا يعرف حقيقته ولعل هذا القائل انما سمع ظنه فتابع واما القسم الثالث اعني حديث انعكاس الشعاع فما ظنه بعض اعلام المتأخرين واقول انما قال النور المنعكس من سطح البحر او كرة البخار بحسب شيء ما فانما يكون في صفحة القمر فيما لا يمكن الجزم به ذلك النور بحيث يستضيء الارض من ذلك الاشراق استضاءة بما يكون خلفا من ضوء الشمس اذ لا يكون البحر في ذاته ولا كرة البخار في نفسها بحيث يشرق ذلك الاشراق واما القسم الرابع اعني ان يكون بسبب حائل بين الشمس ومواضع المحو من القمر فان كان ذلك الحائل من الاجسام العنصرية كالابخرة المتخلخلة فسواء كان بحيث كما يحول بين النيرين يحول بيننا وبين مواضع المحو من القمر ايضا حتى يرجع الى القسم الاول او لم يكن كذلك فيكفي في ابطاله ان الابخرة ونحوها لا تدوم على كرور الاحقاب وان كان من الاجرام السماوية فان كان بحيث يستر عنا ايضا حتى يرجع الى القسم الاول فيجري الكلام فيه بما مر وان لم يكن يستر عنا كان يكون اجراما صغيرة نيرة مركوزة في الشمس او في فلكها الخارج المركز بحيث يكون متوسطة دائما بين النيرين فتمنع من وقوع شعاع الشمس على مواضع المحو من القمر اما استقر بعض الاذكياء من المحدثين فاقول تلك الاجرام وان كان كل منها صغيرا لكن يجب ان يكون للمجموع مقدار كبير وكما انها تكون حائلة بين الشمس والقمر تكون حائلة بين الشمس وبيننا ايضا فهي بما كانت نيرة في الجملة لكنها ليست بحيث يساوي نورها او يقرب من نور الشمس فلذلك لا يلقي على القمر نورا يساوي او يقرب مما يلقيه الشمس فينبغي ان يظهر لنا تفاوت النور في جرم الشمس اذا نظرنا اليها سيما عند الطلوع والغروب واما القسم الخامس اعني ان يكون في ذلك السائر فان كان ذلك السائر من الاجرام العنصرية تحت فلك القمر كالادخنة والابخرة كفى في ابطاله ما عرفت وان كان من الاجرام السماوية فان لم يكن قريب الحجم من

من القمر في طبيعته ان يحفظ بحركته وضعا واحدا فيما بين القمر وبين المركز بل كان بينها وبين القمر بعد معتد به وكان
بحيث لا يحفظ الوضع فيما بين القمر وبين المركز لبطل ما ذكره الشيخ لاختلاف المنظر وان يكون الساتر تارة دون
اخرى وان يكون الموضع الذي يستره من جرم القمر مختلفا بحسب اختلاف الناظرين بل كان قريب المكان جدا
من القمر في طبيعته ان يحفظ بحركتها وضعا من القمر فيما بينه وبين المركز وتكون كبيرا كثيرة بحيث لا يرى
كل واحد منها بل يرى جملتها على نحو مخصوص لشكل المنمع لها وتكون اما عديمة الضوء او تكون ضعيف
الضوء من القمر حتى يرى بالقياس اليه في حال انارته مظلمة غير مضيئة فهذا هو الذي حكم به الشيخ ولا يرد
ما يقال من انه لو كان كذلك لرؤيت تلك الاجرام في وجه القمر حين كونه منخسفا وذلك لانها
ليست بحيث يتمايز لونها في الابصار من بعيد عن لون القمر المنخسف ثم ان الاشكال التي تتخيل كون
تلك الاجرام بحيث يكون وضعها بيننا وبين القمر ساترا للقمر منا دائما على نهج واحد بما ذكر في التذكرة
من وجود الاجرام الغير القابلة للانارة بالتساوي في تدوير القمر يرد عليه ان التدوير يتحرك على
فلكه فالذي من تلك الاجرام واقع منها بيننا وبين القمر وكذا الواقع منها بين القمر والشمس في
كل زمان شيئا آخر والذي لاح لنا وارجو ان يكون بفضل الله مصيبا هو ان يكون تلك الاجرام
صغيرة غير متميزة باحادها مرئية على هيئة مخصوصة بجملتها غير قابلة للاستنارة المشرقة مركوزة
في ثخن القمر نفسه كما لا يقدح فرضها في التدوير في بساطة التدوير لا يقدح فرضها في القمر
في بساطة القمر فان المحذور هو تركب الاجرام السماوية من بسائط ممتزجة لا يكون كلها او بعضها في
مكانه ويكون مجتمعة بقوة قاسرة للبسائط حافظة للتركيب لا ان يكون لبعض الاجرام مشتملة على اجرام
اخر كما انها اجزاء تركيبية منها كاشتمال الفلك الثامن على كواكب غير محصورة على المشهور لا دليل عليه
الجمهور وكاشتمال كل من افلاك الكواكب السيارة على عدة من الافلاك وكوكب كاشتمال الحوامل
على التداوير وهذه التداوير على الكواكب حال هذه الاجرام التي في القمر حال عدم تمايز بعضها

٢٢٧

عن البعض فی الحس کحال کواکب المجرة الا ان کواکب المجرة مضیئة بالذات فی فلک مشف ہذہ الاجرام
غیر قابلة للاستنارة لمشرقة فی کوکب قابل لها من الشمس وکما ان کواکب المجرة یجب ان تکون مغمورة فی ثخن الفلک
بحیث انجان سطح کل البعض منها ماسا المحدب الفلک ومقعرہ فانما یماسه نقطة یکون الالی الفرج
بین تلک الکواکب المستدیرة الاشکال مع جرم الفلک بحیث یکون کل من الفلک سطحا بسیطا
من جرم واحد لا من اجرام کذلک الحال فی ہذہ الاجرام وسطح الذی للقمر والا اذا کان سطح القمر بسیطا
من جرم بسیط وہو لون قابل للانارة فلا یکون ما فی ثخنه من الاجرام مرئیا والا فو حاقی اثرہ علی السواء
وذلک لان الجرم ان لم یکن مشفا محضا فلا یخلو عن شفیف ما فکیما انما اذا استضاء جانب منه نفذ
النور الی الجانب الآخر نفوذا ما کما سمعت من الشیخ کذلک یؤدی ما فی ثخنه من الاجرام التی ہی
اکثف من سائر جرمه البعد من الشفیف بالقیاس الیه کما ان الکہربا وان کان لونا غیر شفاف
یری ما فی ثخنه من نملة سوداء ماتت فیه او نحوہا فلا یری فی المواضع التی تؤدی تلک الاجرام ما
یری فی سائر المواضع من البریق والاشراق وعلی ہذا لا یقدح قدحا کثیرا فی انحفاظ شکل المحو
فی الرویة دائما علی حالة واحدة کون المرئی من سطح القمر فی کل زمان شیئا آخر کما لا یخفی
علی من له تخیل صحیح علی ان القمر ایضا متحرک علی نفسه فیمکن ان یکون حرکته مساویة لحرکة التدویر
متابعة لها فی الجهة فیکون المرئی من القمر دائما شیئا واحدا قلت اذا السماء متحرکة بالاستدارة
ولا یقبل الخرق فما یظن من ان الکواکب تخرقها ساکنة کانت ہی او متحرکة باطل بل
الکواکب انما تتحرک بالذات علی انفسها وحرکاتها حول الوسط عرضیة وارى ان الکواکب
نفسا وللافلاک اخری لان الکواکب من الفلک بمنزلة القلب او الدماغ من الحیوان او اکثر
فیما یکون عدة افلاک لکوکب بخلاف ما اذا کان کواکب فی فلک ثم من الجائز ان یکون فی النظر
الاجرام النیرة فی حرکة سریعة شرقیة اولی بان تکون ہی القائمة بالمحدد والحافظة للزمان

٢٢٩

وبعد ذلك وجدوا السيارات متحركة حركات شتى متخالفة والثوابت متحركة حركة خفية متفقة وكلها على خلاف جهة الاولى ومناطق واقطاب غير منطقتها وقطبيها فاثبتوا التسعة افلاك الكفاية بما لا بد منه وان جاز ان يتعدد كرات الثوابت ثم اذ وجدوا اختلافا بالسرعة والبطوء في النيرين بل ذلك وبالاستقامة والاقامة والرجعة في المتحيرة ومن المعلوم ان الحركات البسيطة الفلكية لا يكون فيها اختلاف ولا يعتريها وقوف ولا انعطاف اثبتوا لكل عدة افلاك تتحرك كل حركة متشابهة ويلزم من اجتماع ذلك الاختلاف وينتظم على ما تكفل صناعة المجسطي واثبات حركات مراكز التدويرات حول مراكز حواملها في المتحيرة حول مركز المعدل للمسير في القمر حول مركز العالم في القمر الى افلاك فوق الثابتة لظهور مثل الفرق بالاجرام العالية في جميع ما علمت بين العدد والمقدار والوضع وغيرها على الفضل ما يليق بها كل فتبارك الله احسن الخالقين اقول

كانك اذ قد علمت ان السماء متحركة بالاستدارة وانها لا تقبل الخرق والالتيام علمت بطلان ما قيل من ان الحركة انما هي للكواكب خارقة للسماء مستديرة او غير مستديرة كالسابح في الماء الراكد وان السماء وان كانت متحركة لكن الكواكب تتحرك الى خلاف جهة حركتها خارقة اياها كالسابح الى خلاف جهة جرية الماء والظن من ان السماء والكواكب متحركتان بالذات الى جهة متوافقتين في مقدار الحركة فلذلك لا يفارق الكواكب مكنتها من السماء ولا تخرقها كالسابح في الماء يتحرك موافقا له في سمت حركته وفي مقدارها فيبطل ان الحركة الذاتية الطباعية انما كانت الى مكان طبعي كانت مستقيمة اللهم الا قسرا وتلك الاجرام لا يكون فيها مبدء ميل مستقيم ولا يتطرق اليها قسر وان كانت الى وضع فيجب ان يكون على نفس المتحركات بها وحول مراكزها بل الحق ان الكواكب متحركة حول الوسط بالعرض بحسب حركات افلاكها وهي مع ذلك يجب ان تتحرك بذواتها على مراكز انفسها لما عرفت من وجوب مبدء ميل طباعي في كل جسم فاذ ليس مستقيما يكون مستديرا وضعيا دائرا

ان الحق على هذا هو ان لكل من الافلاك والكواكب نفسا كالطبيعة المقومة والصورة المنوعة لها بل محركا
اياه وظني ان ما يرى من ان للكواكب هو المبادي لفيضان قوة التحريك كالقلب والدماغ في الحيوان
او ان ما يكون هناك كوكب واحد ينتظم حركته بعدة افلاك كل من الكواكب السيارة
فانما ينبعث قوى حركات تلك الافلاك من الكواكب وما يكون هناك فلك واحد فيه
عدة كواكب كفلك الثوابت فهو على خلاف ذلك مجرد تخمين ولعل له عذرين قائل وكل في
فلك يسبحون انما اشير به الى الشمس والقمر بل ما في حكمهما من السيارة وايضا تتحرك في افلاكها
الممثلة لغير حركات تلك الافلاك بل تحركها الخارج المركز والحوامل والتداوير وانها بل
جميع الكواكب تسير في افلاكها كالسابح في جهة جري الماء لا يتعب سباحته مسافة لو
تقدر بالعيني الاول انها في اجواف افلاكها كالحيتان في المياه او ان لها نفوسا تستعلم
بها من دون افلاكها اعلم ان هذه الاجرام النيرة ولا سيما المسماة بالثابتة نجدها في بادي الرأي
متحركة من المشرق نحو المغرب بحركة سريعة تبتدئ ثم الدورة في قريب من يوم بليلته ثم نجدها
بقليل من التحديق متخلفة عن هذه الحركة باقدار متخالفة فيما بينها فيكون لكل منها فلك غير
الفلك المتحرك بالسريعة فاما ان تكون افلاكها ايضا متحركة من المشرق الى المغرب
من غير ان تتحرك بالحركة الاولى بل بحركة ناقصة في السرعة منها بقدر ما تتخلف عنها كما
توهمه بعض الاوائل وجرى عليه بعض المنتمين الى الحكمة في الاسلام او ان تكون متحركة من
المغرب نحو المشرق مع تحركها بالعرض بالحركة الاولى فيكون المحسوس من التخلف هو فضل
الاولى على هذه الحركات والاول باطل والا لحفظ كل منها مطلعا واحدا ومغربا كذلك واحدا
ولم تختلف غاية ارتفاع كل في الفصول والايام فتعين الثاني وتكون هذه الحركات على
مناطق واقطاب غير منطقة الاولى وقطبيها ثم انهم وجدوا الثوابت برفيق النظر تتخلف

في مدة طويلة قدر سير جدا عما تقتضيه الحركة الاولى ولا يحفظ ابعادها بالنسبة الى منطقتها وقطبيها لكنها
لا تتخالف فيما بينها فاثبتوا لها ايضا فلكا آخر يتحرك من المغرب الى المشرق بشبل امرها سيارة
فثبتت تسعة افلاك واحد منها يتحرك بالحركة الاولى من المشرق الى المغرب ويحرك الكل ويجب
ان يكون محيطا بالكل محددا للجهات حافظا للحركة السريعة جدا للزمان وثمانية تتحرك من المغرب
الى المشرق واحد منها للثوابت وسبعة للسيارات السبع وتوسلوا الى معرفة نضدها وترتيبها
بلحاظ كسف بعضها بعضا وعدم اختلاف المنظر في بعض ووجوده وقلته وكثرته في بعض آخر
غير ذلك من الوجوه والاكتفاء بفلك واحد للثوابت انما هو قناعة منهم على ما لا بد منه في انتظام
الامر واحجام عن اثبات الفضل لاجرم بنفي الكثرة ويحتمل ان يكون للثوابت عدة افلاك اما بازاء
كل كوكب فلك او دون ذلك وبعد لما لاحظوا احوال السيارات فوجدوا في حركة كل منها
اختلافا بالسرعة تارة والبطؤ اخرى وفي المتحيرة منها مع ذلك اختلافا بالاستقامة والاقامة
والرجعة والمعطيات من الاصول امتنع ان تكون في حركات الافلاك البسيطة اختلاف بالا
والانتقاص في السرعة والبطؤ كما يكون في الحركات الطبيعية والقسرية على ما علمت و
كما يكون في الطبيعية ببلوغ المكان الطبيعي او قسر قاسر وفي القسرية باشتداد القوة القاسرة وغيره
او انعطاف كما يكون من قسرية الى طبيعية او نحو ذلك فان تلك الاجرام متعالية عن ان
يتطرق اليها تفاوت احوال الا ما تقتضيه بساطة حركاتها الدورية المستمرة على نهج واحد
لاجرم اثبتوا لكل فلكا على مراكز مخصوصة تتحرك بحركات متقدرة على مناطق واقطاب معينة
بحيث لا يكون في شيء من الحركات البسيطة اختلاف ويلتئم من عدة متعلقة بكوكب
ما ينتظم حالات ذلك الكوكب ويلزم بالعرض اختلافاتها على ما يتكفل بتفصيله صناعة الهيئة
الا ان القدر الذي اثبته بطلميوس من الافلاك ان يثبت به امر الاختلاف في الاسرع والابطاء الذي

بسبب الاوج والحضيض للافلاك الخارجة المراكز وكذا الاختلاف بالسرعة والبطوء والاقامة والرجعة والاستقامة الذي بسبب التدوير ولكن لا يتحصل انه كيف تشابه حركات مراكز التداوير للمتحيرة حول مركز الفلك المقوم المسمى بالمعدل للمتحيرة وللقمر حول مركز الفلك المائل المنطبق على مركز العالم ولم تتشابه حول مراكزها كما هو الظاهر من الاصول وقد زاد المتاخرون لذلك افلاكا واختلفوا في تصويرها ومن اراد الوقوف عليه فليرجع الى شروح التذكرة ومما يجب ان نتيقنه هو ان جميع الافلاك والكواكب على ما هو عليه من العدد والمقدار والرقة والغلظ والوضع والترتيب الشريف والاشراق والموافقة في المراكز والمخالفة فيها والمماسة في المناطق والمخالفة فيها وسرعة الحركات وبطئها فهو على ما ينبغي في نظام الكل وافضل ما يمكن بالقياس اليه الا ان العقول البشرية تقصر عن ادراك الحكم والمصالح المودعة فيه اللهم الا قليلا وسنذكر بعد ما عسى ان يكون كالانموذج ان شاء الله تعالى

**قلت** واذ حركة السماء وضعية فلا بد وان يتبدل بها وضعها ولا يتبدل وضعها باعتبار حال الاجزاء بعضها عند بعض بل بحسب حال الاجزاء بالنسبة الى امر آخر وليس خارج المحدد خلاء ولا ملاء فانما يتاتى فيه ذلك بالنسبة الى ما في حشوه لكن التبدل بالنسبة الى متحرك لا يكون اولى بكونه متحركا للمنسوب من كونه متحركا للمنسوب اليه فيكون بالنسبة الى ساكن فيكون دورانه حول ساكن في الحشو ثم حال الحشو مختلف فاذا كان فيه قابل الاستحالة يجب ان يكون ما يجاور السماء متحركا بالعرض حارا جدا مستحفظا لكماله بالحركة وهو النار ولو كان هناك غيرها لاستحال اليها مما فرض انه كان هناك غيرها فيجب ان لا يكون غيرها لسبق الحركة المحيلة اليها وما هو ابعد باردا جدا مستحفظا لكماله بالسكون وهو الارض وينبغي ان يكون فيما بينهما جسمان يقارب كل في الطبع ما يجاوره وهما الهواء والماء فهذا هو الترتيب الملائم وعليه الوجود ولا يكون لهذه امكنة اخرى طبيعية والاشكال الطبيعية لهذه البسائط مستديرة ومحدب النار المماس للفلك يكون مستديرا بالفعل البتة وبعض مقعرها يكون مضرسا لما يستحيل اليها

٢٣٢

٢٣٣

اليها من الادخنة الواصلة الى اعلى الهواء وكذا سائر السطوح لاتزال الاسباب المفرقة تتناوبه عليها

مع ان الارض لشبهها الطبعي لا تعود الى الاستدارة اذا خرجت عنها بيدان ذلك لا يخرجها عن الاستدارة

الحسية بنسبة اعظم الجبال الى كرة الارض كنسبة كرة قطرها سبع عرض شعيرة الى كرة قطرها ذراع تقريبا

ومما يشهد بالاستدارة الحسية للثقيلين طلوع الجبال للسفن بالتدريج من اعاليها الى اسافلها وعلى

البيان الاصول يكفي مؤنة الاشتغال بتوهين ظنون المخالفين في وحدة الارض او استدارتها او

سكونها او في كون سكونها طبعيا او في كون الحركة الصاعدة لاجزاء البخارية ولطبعية لاجزاء البارد

سوى الحيز الطبعي اقول المتحرك لابد وان يتبدل له امر من المقولات التي يتحرك هو فيها واذ قد بان ان

المحدد وما يجانسه متحرك في الوضع فيجب ان يتبدل عليه الوضع لا يمكن تبدل الوضع الذي بحسب حال

الاجزاء بعضها عند بعض اذ لا يجوز عليه الخرق والالتيام ولا الحركة على جزء مع سكون الجزء الاخر او

مع تحركه بمخالفة بل انما يمكن تبدل الوضع الذي له بحسب حال اجزائه عند امر آخر من خارج او داخل

لكن ليس خارج المحدد وما يجانسه خلاء حتى يكون له بحسب حال اجزائه وضع بالنسبة اليه فتعين ان يكون

عند امر داخل فذلك الامر ان كان متحركا لم يمكن التبدل بالنسبة اليه اولى بان يكون متحركا بالنسبة

الى ان يكون متحركا بالمنسوب اليه فتعين ان يكون بالنسبة الى ساكن فيجب ان يكون في وسط الاجرام

السماوية حول جسم ساكن في الحشو ثم ان حال الحشو مختلف من جهة القرب من الاجرام السماوية

المتحركة بالحركة السريعة والبعد منها فاذا كان في الحشو اجسام تحتمل الاستحالة الى جسم

آخر فيجب ان يكون ما يجاور السماء منها لا يكون التحريك محيلا له الى جسم آخر بل معينا

في بقاء صورته كالنار لا كالارض والماء والهواء فانها تستحيل الى النار اذا ادمنا عليها الحركة

والسخونة والتحريض او المخضخضة فكيف اذا عرض لها ما هو اشد مما يقدر عليه من ذلك من طن

كان الحادث للافلاك جسم غير النار ثم استحال الى النار لم يبد انه اي وقت فرض انه كان

هناک غیر النار فحینئذ قبله زمان غیر متناه یجب ان تحیله الحرکة فی اقل منه الی النار و
فرض ان المجاور فیه کان غیر النار لزم ان یکون المجاور فیه غیر ما هف وما یجری ان یکون
هذا لجسم المجاور للفلک المتحرک لمشایعته مار الطباعة مستحفظا لکماله بدوام الحرکة و یجم ان
یکون البعد من الفلک عدیم الحرکة و الاقرب منهما بارد فی طباعة للحیز مستحفظا لکماله بان
ویکون بین الجسمین جسمان آخران یکون کل منهما قریبا فی الطبع لما یجاوره ولکن النار سلم
تحت بالهواء والارض محفوفة الی فوق بالماء فهذا هو الرصف الحکم وعلیه الوجود ثم لا یجوز ان
یکون لشیء منها من حیث انه جزء الاجرام الا ان یکون له بعض من ذلک فی تغیر حیزه الطبعی او تنقل الیه ثم لا یدوم
هناک وهذه الاجرام البسیطة شکله الطبعی علی ما عرفت کری کیف لا وکل منها یتحرک الی الفلک
او الوسط بالطبع بمیل متشابه ثم ان النار المماس محدبه بمقعر الفلک یجب ان یکون صحیح الاستدارة او
لو لم یکن کذلک لم ینطبق علی مقعر الفلک لصحة استدارته ولا یجوز ان یکون الخالی للفرج منها
لما عرفت من تنافر الجسمین فی الامکنة فلا یجوز الاختلاط بل عنصریا ولا یصح ان تکون منها جسم عنصری
سوی النار او یتخلل هناک من نوع آخر ورد ما یقعره فظن انه لا یکون صحیح الاستدارة لانه تتخلل النار
ادخنة متبارکیف والادخنة لا یکون لها من الخفة ما تزاحم بها النار فتدافع الاجزاء الناریة وتتخلل فیها
بل لانها اذا قاربت الادخنة حیز النار اشتعلت واستحالت نارا فیکون فی مقعر النار زوائد وتضاریس
حاصلة من النیران المتکونة من تلک الادخنة وهذه التضاریس وان لم یبق شیء منها بعینه مدة یعتد بها
ولم یجب ان یبقی فی موضع بعینه علی سبیل تجدد الامثال لوصول المدد الا ان الظاهر انها لا
الهواء لا تخلو فی الجملة عن وصول الادخنة الیها واستحالتها الی الناریة فیکون فی مقعر النار زوائد
فی محدب الهواء او ما یقعر الهواء فلا یکون تام صحیح الاستدارة لانطباقها علی محدب الماء او القدر المکشوف
من الارض ولیس بصحیح الاستدارة اما محدب الارض فلانها لیست مع قبولها الکون لفساد ولتحرک الاقالیم

۲۳۵

للماء لم يكن بأن ... منها شيء اما بالفيضان او بالخرق وينقل منه الى موضع آخر فلا تفنى ابدا

اما بالتكون هناك واما بنقل اليه من موضع آخر بنى على حيز الشكل الطبعي لا يعادل الطبعي الماء وجه

وان كان سيالا بالطبع لكن تلاعب الرياح ونحوها لا يدعه على حالة الآن بهذه التضاريس لا تخرجها

عن الكروية الحسية فان نسبة اعظم الجبال الى كرة الارض كنسبة كرة قطرها سبع عرض شعيرة الى كرة

قطرها ذراع تقريبا على ما بينوه فما ظنك بحال تضاريس الماء بالقياس اليها ومما يدل على كرويتها

انه لو كان مستوى السطح لكان الحجر الوسط منه اقرب الى المركز من الحجرين المتعينين في الطرفين فكان يجب

ان يسيل الحجران الطرفان الى الوسط لتكون نسبتها الى المركز متشابهة ويدل على كرويتها انه

لولا ذلك لكانت الجبال والسفن اذا توجهت من بعيد يظهر جملتها لكن في صغر ولم يكن يظهر ابدا

اولا فاخيرا دون جزء وليس الامر كذلك بل انما يظهر اولا اعاليها ... من السفينة

ثم وثم وكذلك يدل عليها تقدم طلوع الكواكب وغروبها للمشرقيين على طلوعها وغروبها للمغربيين

فزيادة ذلك ونقصانه بحسب بعد المسافة وقربها كما يدل عليه ارصاد الحوادث الفلكية مما

يكون في آن كاواسط الخسوفات فانها تكون مختلفة بالنسبة الى ساعات الليل فلو كان

للمغربيين بعد ساعتين مستويتين من اول الليل كانت للمشرقيين بعد ثلث ساعات اذا كان المسكنان

على مدى العرض وبينهما الف ميل وازدياد ارتفاع القطب والكواكب الشمالية وانحطاط الجنوبية

للواغلين في الشمال وبالعكس للواغلين في الجنوب وتركب الاختلافين للسائرين على سمت

بين السمتين وما ورد في التنزيل من جعل الارض فراشا لا يستدعي كونها مسطحة لان كرويتها

مع عظم حجمها واتساع جرمها لا تابى الافتراش عليها ومن ظنها مسطحة لكون الفصل المشترك

بين الافق والشمس مستقيما في الروية لم يشعر بان الدائرة المرتسمة على كرة اذا قطعت الكرة

ونظر اليها الا من جانب تلك الدائرة بل من نقطة عليها يرى تقطع مستقيما وقد نظن انها مع كونها

مسطح طبقات بين كل طبقتين منها بحر وفي كل عمارات لما ورد من جميع الارض وتسبيعها والعلل
انما هو باعتبار آفاقها واقاليمها وكان جبلا ثم ان الارض مسطحة تحيطها بحر تحيطه ارض وهكذا الى
ان تم سبع للارضين والبحار ويكون كل ارض مخالفة للاخرى في الجوهر فالوسطى تراب
والقصيا ذهب وبينها من سائر الفلزات وكان هذا من خطابات رمزيه بها نحو من صلاح
الجاهلين من الجمهور والذين قالوا باصلين خير هو النور وشر هو الظلمة لما افرطوا في تمجيد
النار وتقديسها النوريها وصفوها بالوحدة والثبات والتوسط لكون هذه المعاني من خير
ثم لما فرطوا في شان الارض وبالغوا في تحقيرها وتقبيحها وصفوها بالكثرة والحركة دائما ووقوع في الطرف
وقالوا ان في العالم ارضين كثيرة وهي التي تتوسط بين ابصارنا وبين النيرين في كسوفها
كيف يسلم ان النار كل خير كما ادعوا مع انها مفرطة الكيفية مفسدة وان الارض كل الخير
الغريب واقبل للعدم والتفرق فيه وقالارض كل شر مع انها غير مفرطة الكيفية غير مفسدة
من النار حر كي الحجر الغريب وواثبت وجودا فيه ثم حيز الارض حيز الشهود والحيوة بخلاف
حيز النار على ان ذلك كله خارج عن طور الكلام البرهاني ونعم ما اجابهم به المعلم الاول بعدم تسليم
شرف النار واقتضائه التوسط عن قولهم بكون النار في الوسط دون الارض بل ان الشرف
انما يقتضي التوسط في الترتيب وكانا في وسط الترتيب بين السماويات والعناصر والارض
في آخره فهذا مع موافقته لما عليه الوجود يعطي مرادكم فالحري ان نطيب به نفوسكم ثم لما ان
تحرك الارض زعمت طائفة منهم انها مستقيمة بالحركة فقيل انها دائمة الهبوط وقيل انها دائمة
الصعود وفيما بيناه من امر تناهي الابعاد كفاية في ابطال القولين لتحدد الاحياز ايضا وابطله
ان قالوا بحركة الارض دون الافلاك ومبطل الهبوط خاصة انهم انما ذهبوا الى ذلك لما راوا ان
المنفصل من الارض تهبط بالطبع لم يتفطنوا الا ان الهبوط انما يكون الى المركز لا حسبوه سمت الرجل لكن الحركة

الحركات الطبيعية تشتد وتسرع على حسب كبر المتحرك وكثرة اجزائه فيجب ان يكون الارض تكلفتها اسرع من
المدرة فانا المدرة لحقتها اذا سقطت من علو اقول ميل الصعود خاصة انه يجب ان تحرك
المدرة الى فوق لكونها على طبيعة الارض ولهم ان تسلموا ذلك ويقولوا ان تخيل هبوط المدرة انما نشا
من تحقق الارض لكبر حجم حركتها الفوقانية اياها ولنا ان نبطله بان لحوق الارض للمدرة الصغيرة ينبغى
ان يكون اسرع من لحوقها الكبيرة فينبغى ان تخيل الصغيرة اسرع من الكبيرة وليس كذلك وزعمت
طائفة اخرى انها مستديرة الحركة وانما حملهم على ذلك توهمهم استحالة تحرك الكوكب بحركتين
مختلفين فى زمان واحد اذا كانت احدهما بالعرض لم يكلفهم اسناد الحركات البطيئة التى
للسيارات الى الارض فاسندوا اليها السريعة اليومية زاعمين انها تتحرك الى المشرق فيظهر لنا
كل ساعة من جانب المشرق من الكواكب ما كانت محجوبة عنا بحدبتها وتحتجب من جانب المغرب بحدبتها
ما كانت ظاهرة وكذا قيل وعلى هذا اقتفى الشفاء من نسبة القول بسكون الفلك الاعظم لعل المراد
سكون فلك الثوابت بناء على عدم اطلاعهم على تحرك الثوابت بالحركة البطيئة واما الفلك
الاطلس فلا يثبت على هذا القول والدليل على بطلان هذا القول ان الارض ذرى فى اجزائها لما
لها فى الطبع ميلا مستقيما طبيعيا فيها مبدأ ميل مستقيم فلا يكون فيه مبدأ ميل مستدير وقد يبطل
بان الحجر الذى يخلى من الهواء يجب ان لا يقع الى ما يحاذى الموضع الذى خلى عنه على خط يكون
عمودا بل يقع الى الجانب الغربى منه اذ تنزل اليه الا على عمود وبان السهم المرمى الى المغرب يجب
ان يكون اسرع من المرمى الى المشرق واعترض على الوجهين بجواز ان يكون المتصل بالارض
من الهواء مشايعا لها مع ما يكون فيه كالحجر والسهم وقد يجاب عنه بان تحريك الهواء بالمشايعة
للحجر الكبير يكون اقل من تحريكه للصغير فيجب ان يقع الكبير فى الجانب الغربى من الصغير
ويعترض عليه بان تحريك الكبير انما يكون اقل من تحريك الصغير فى الحركة القسرية دون العرضية

٢٣٧

۲۳۸

والمعترفون بسكون الارض منهم من لم يحتج الى البحث في سبب ذلك بناء على ما هو الحق

وكون الاجسام المستقيمة الحركة تسكن بالطبع في احيازها الطبيعية ومن ان اجزاء الارض تتحرك بالطبع

الى الوسط فلما تشابهت الميول اليه من الجوانب وجب ان تقف اذا انطبق مركزها عليه وفيه واما

اجزاؤها المتصلة المواصلة بها تتحرك بالطبع لم يتفطنوا ان تحركها انما هو حين مفارقتها حيزها

الطبيعي وان جهة تحركها هي الوسط فتحيروا في تعليل سكونها فقالت طائفة جعلت العلة شغل الارض

جميع المسافة التي يتصور ان تتحرك فيها الى السفل لكونها غير متناهية في تلك الجهة فلم يدروا

ان السفل هو الوسط وقالت طائفة اخرى اعترفت بتناهيها ضرورة من دوائها فذهبوا الى ان ما

بها جعلوا يحمو ... على الماء اذ من شان الارض ان ترسب في الماء لا ان تطفو عليه وهي عندهم طافية

على الماء فهم ... السفل فتشعبوا في وجه الطفو فمنهم من جعلها محرقة مملوة هواء وخلاء ومنهم من جعلها

طبلية فان الثقيل اذا انبسط طفا على الماء واذا جمع رسب فمنهم من جعل سطحها المنبسط الى الماء

البناء ... المكشوف منها ومنهم من عكس كما ترى بسط الارض

محدبها يكون الى الماء لحفظ المكشوف من الارض مسطحا لانه الفصل المشترك بين الارض

الشمس وفرقة اخرى عرفوا كونها كرية ساكنة في الوسط لكن لا لاقتضاء طبعها الوسط فمن زاعم ان

بجذب الفلك اياها من الجهات على السواء كما يحكى انه كان بيت متناطيسي الجهات ... 

قد قام في وسطه جو صنم من الحديد لانجذابه الى الجهات بالسوية وزاعم انه لتساوي الجهات في استحقاق

ان تميل الارض اليها لا في جذبها للارض وزاعم انه لاتفاق الحركات السماوية بها كما يعرض لكرة

تراب يجعل في قنينة تدار على قطبين ادارة سريعة فتثبت التراب في الوسط لاتفاق الدفع

من الجوانب بالسواء وهذه المذاهب كلها تجعل الارض مقسورة فتكون لا محالة غير متحركة في حيزها

الطبيعي فيكون لها موضع طبيعي فلو حصل في ذلك الموضع فاما ان تنبسط عنه فلا يكون الموضع

طبعيا بعث الشكل فيه بطباعها من جانبه الى علة ناحية بشكل الا يكون ذلك هو الموضع الذي الا فيه وتحرك اليه اجزاءها

فلا يستبعد سكونها فيه الا تحشم لها ما يجلبه ثم من جعلها غير متناهية فلعلهم في بطلان ما يجوب تناهي الاجسام

واما من جعلها محمولة على الماء فالكلام معه ينتقل الى سكون الماء فان جعله غير متناه فقد احال وان جعله محمولا على جسم آخر

فالامر يعود كذلك لا الى نهاية وهو محال وينتهي ويعود الكلام فيه فان جعل سكونا طباعه فلم لا يجعل من

شكل ذلك في الارض ثم الجاعلون منهم الارض محمولة على نحو مانس فقد احالوا وان ردها من الهواء فلا

يكون هو بمكانا طبعيا للهواء فانحياز الهواء الى هناك ينبغي ان يفصل بالزلزال والخسف الجاعلون

اياها طبلية قد اخرجوا امر الاستدارة الطبيعية والذين جعلوها الكشوف منها مستويا من الاخر فيهم

ما عرفت من الشواهد الآتية على الاستدارة واما حديث الفصل المشترك بين الافق والشمس فقد مر الجواب

عنه ثم انك قد تيقنت ان حركة اجزاء العناصر الصاعدة للخفيفين والهابطة للثقيلين طبعية وردوع

للاحياز الطبعية وقد نازع في ذلك ايضا اقوام فظن ان الاجسام كلها ثقال لكن الاثقل يسبق

ويضغط ما دونه في الثقل ويحركه بالقسر الى فوق وظن ان الخلاء يجذب الاثقل ثم ثم فيترتب

الاجسام بتوسط الاثقل ويحيط به ما يتلوه في الثقل وهكذا فيكون الصاعدة للنار والهواء

بالضغط والكل باطل بما مر من ان المثل هو التخلخل والتخلخل الهواء وان اللين واما الاشكال المتحددة

الصنوبرية وان الرسب هو الا انباج او انه الصلابة وانه انفراج الزوايا واستعراض

السطح والكل فاسد فان المتحرك بالقسر يكون الصغير اقبل لها من الكبير فيكون النار الصغير اسرع

من الكبير والخلاء مع بطلانه في نفسه كيف يكون جاذبا وكيف يكون موضع منه اولى بقياسه

الى طباعه بان ينجذب اليه الارض ودون النار من موضع آخر وكيف يكون سببا الا قلال

تخلل الخلاء بل غاية الامر ان يكون الخلاء عدما لقلة الاسباب فلا يكون كثرته تفيد شيئا

بل اذا كان الملاء على قدر واحد او ازيد او ما نقص عن تأثير تلك العلة فيكون اقصى ما يوجبه ان يمنع الحركة

الى اسفل ويورث البطوء فيها ولو كان اللين بسبب الرطوبة لكان الالين بل الزيبق اخف من الحديد

واما الاشكال المتحددة فانما تكون مواتية للحركة لا اسبابا لها كما ان السيف لا يحرك حدته بل

اذا حرك بالقسر او تحرك لثقله بالطبع سهل نفوذه في الاجسام بحدته **قلت** **الفصل** اذا تذكرت

ما تيقنت من قبل استيقنت ان عالم الاجسام جملة واحدة متناهية كرية كيف لا والحيز الطبيعي لما يقتضيه

الجسم وهو على وضعه وشكله الطبيعي اذ الخروج عن ذلك بما يخرج عن المكان الطبيعي فالبسائط اذا كانت

على اوضاعها واشكالها الطبيعية تكون مترتبة ترتيب مستدير على ما يستدير حسب الحاوية والطبيعية

متنهي لا محالة ويكون احيازها الطبيعية على فرض الابعاد المقطورة كذلك في لا يوجد والمركبات

لا تخرج احيازها من احياز البسائط فلا يوجد حيز طبيعي خارج عن الترتيب ثم لا يكون حيز غير طبيعي

لجسم الا وهو طبيعي لآخر فلا حيز خارج اصلا ولو كانت هناك عوالم كان كل كريا فلا بد في ما بينها

من الفرج خلاء بل ما ارفع الملأ لأنه لا يكون كريا بحذاء حيزه فلا يكون حيزا طبيعيا له ولا لآخر وهو

محال فعليك بالتدبر في ذلك ومن ظن ان هناك عوالم في كل منها افلاك وعناصر مشابهة

لنظائرها من الآخر يلزم مع ذلك ان تكثر افراد طبيعية انما يكون من خارج ولها الكائنات البسيطة

ان تحصل كرة واحدة مالئة لحيزها الطبيعي فلا يكون كل من افرادها المتشتتة في العوالم في حيزه

بل الكائن في بعض ما ليس فيه له ان يتحرك بالطباع اليه فلا يكون شيء من ساير في العالمين المتحرك عنه و

المتحرك اليه محدد الجهات الحركات المستقيمة وتكثر افراد طبيعية وان اوجب تكثر احيازها الطبيعية

بالعدد ولكنها تكون بحيث تجتمع منها كرة واحدة فلا يكون وسط كل عالم حيزا طبيعيا للارض مثلا

ثم كيف اختلفت الامكنة السموات المتشابهة وهم تحددت **اقول** لعلك اذا تذكرت ما ايقنت

من الاصول السابقة في كتاب السماع الطبيعي استيقنت ان عالم الاجسام جملة واحدة متناهية

كرية ترتيبها بطباعها محيطة بعضها ببعض لكنا نزيدك استبصارا ببيان ويكون تكرارا وتذكيرا فنقول ان

٢٤٠

ان الحيز الطبيعي هو ما تقتضيه الجسم الطبيعي وهو على وضعه وشكله الطبيعي فان الخروج عن الوضع والشكل الطبيعي ربما يحوج الجسم الى الخروج عن المكان الطبيعي لتقدم الطباقة عليه ثم ان الاجسام البسيطة اشكالها الطبيعية مستديرة ولكل منها مع الجيد ووضع طبيعي متشابه فيكون لها فيما بينها وضع مخصوص وتكون منضودة نضد مستدير على مستدير بحيث يكون بعضها محيطة ببعض ثم الكلية يجب ان تكون متناهية لوجوب تناهي الابعاد وافرض للتصوير وللتخييل ابعاد مفطورة يكون الاحياز الطبيعية على طبق المتحيزات مستديرة منضودة بعضها على البعض على سبيل الاحاطة منتهية بالآخرة واما المركبات فلا يكون لها امكنة خارجة عن احياز البسائط اذ التركيب لا يورث زيادة في الاحجام فلا يورث زيادة في مقدار الاحياز الطبيعية فلا تكون احيازها الطبيعية متخللة بين احياز البسائط بحيث لا يكون منها حتى يلزم بذلك وجوب التماس بين احياز البسائط ولا تكون ايضا خارجة عن جملة الاحياز الطبيعية للبسائط بالكلية فتحصل من ذلك انه لا يوجد حيز طبيعي اصلا خارجا عن تلك الاحياز الطبيعية المنضودة المتناهية التي للبسائط ثم لا يكون حيز غير طبيعي لجسم الا وهو طبيعي لجسم آخر فكما ان الجسم الاول له حيز طبيعي كذلك لا حيز الا وله جسم طبيعي فلا يكون حيز اصلا خارجا عن تلك الاحياز والا لكان حيزا طبيعيا للبسيط فيكون حيز طبيعي لبسيط خارجا من جملة الاحياز الطبيعية للبسائط ثم نقول لو كانت هناك عوالم لكان كل منها كريا لما عرفت ومباينا للآخر اعني لا محيطا ولا محاطا والا لا يكون كل عالما على حياله والكرات المتباينة يكون بينها فرج فلا يكون تلك الفرج ملاء ويكون على فرض الابعاد المفطورة كما لا لها غير كرة فلا يكون حيزا طبيعيا لجسم بسيط وقد عرفت انه لا حيز الا وهو طبيعي لجسم وان الاحياز الطبيعية اولا وبالذات للبسائط والمركبات ثانيا لها حسب التركيب هذا تقرير البرهان الكلي المبطل لتعدد العوالم منطبقا على حذو كلام الشيخ وانت اذا تذكرت ما اسلفنا في العدد عافي الافلاك من الحركات التي اثبتت فيها الكواكب والتداوير

۲۴۱

ومن خلاف امتحان التمامات تعرف انه لا يجب ان تكون كرات البسائط كلها واقعة في التضاد الكلي

بل يجوز ان يكون هناك كرات متباينة لا يحيط بعضها ببعض كالكواكب مثلا ولم يجب ان

الفرج الواقعة بين الكرات المتمايزة بجرم مستدير واقع في الفضاء الاحاطي حتى لا يلزم خلاء بل لا

طبعي للبسائط عن الاستدارة وحينئذ لا يمكن ان يكون للعالم جملة واحدة لكن يجب ان يتعين بما سيأتي

اذا تعود الى محاذاة كلام الشيخ ان تلك الكرات المتمايزة بالطبع لا يكون متشابهة بان يكون

في جوف كرة منها جسم متشابه للكرة الاخرى اولما في جوفها فانه لو جاز ذلك وكانت الكرات

سماوية محددة لامكنة العناصر الواقعة في اجوافها فكان في كل منها ارض بارد وهواء ونار بعدها

العوالم وكان المصير بالآخرة الى جسم حاو للكل وتعرف ايضا انه لا يجب ان يكون الحيز الطبعي لكل البسائط

بحيث نسبته الى المحدد من الجوانب على السواء لم يجب ذلك في ابعاضه الخفيفة والثقيلة بالنسبة الى المحدد

المتناهي اذ يكون ميلها الى المحيط او المركز ميلا اخص بها من الجوانب فيجب ان تقع بعضها في بعض

على النظم الطبعي فالمركز قسر ويجب ان يكون البسيط الذي لا يكون نسبة حيزه الى المحدد بها

على السواء من الجوانب كالكواكب التدوير والخوارج محاطا بجسم ذي ثقبة او اختلاف في ثخن

حتى لا يلزم الخلاء ولنرجع الى محاذاة كلام الشيخ فنقول لو كان اجسام كل من العوالم متشابهة

لنظائرها من عالم آخر حتى يكون في كل افلاك وعناصر يكون سماء ما منها مشابها لسماء عالم آخر

وكذا ناره لناره وعلى هذا القياس كما فرضنا فذلك لزم مع ما مر في البيان ان الشكل ان

افرادا طبيعة واحدة لا يكون من قوابل مختلفة من خارج فاذا كانت بسيطة ان تتصل كرة واقعة بالحيز

الطبعي فلا يكون كل من افرادها المتشتتة في العوالم حاصلا في حيزه الطبعي لها اذا اتصلت الكل كرة

واحدة لم يكن حيزها الطبعي المطابق لها بحيث يكون كل من تلك الافراد المتشتتة في العوالم واقعا في

شطر من ذلك الحيز بل المكان بعينه لا يكون من الافراد واقعا في حيزه الطبعي الا ان يتحرك الطبا

٢٤٣

الى ذلك الحيز فلا يكون شيء من فلكي العالمين المتحرك عنه والمتحرك اليه محددا لجهات الحركات المستقيمة لوجود منتهى حركة مستقيمة او مبدئها خارجة عنه فان قيل تكثر افراد طبيعة بالعدد يتوقف على المادة الطبيعية كذلك قلنا نعم لكن الاحياز المتعددة بالعدد من حيز طبيعي واحد يجب ان يكون بحيث يجتمع منها كرة واحدة واذا عرفت ذلك ندفع ما يقال من ان الاراضي الموهومة في العوالم الممكنة يكون كل منها في حيزه الطبيعي لكونها في وسط عالمها ثم اذا كانت سموات العوالم واقعة في عوالم غير مختلفة بماهياتها وتحددت مع اتحاد طبائعها اذ لا يمكن ان يكون من فصل العالم محددا لكونها بالسموات فكيف ينقلب الامر الى ان يكون من نقائص السموات الاول لتعرفات

## الفن الثالث في الكون والفساد وما يجري مجرى ذلك مقالة واحدة فيها فصول

## الفصل الاول

المركبات من حيث تركيبها تكون متكونة لا محالة وكل متكون فاسد لا بمعنى ان جسميها ينعدم بالامرين فيها بل بالفساد فكما قد ثبت ان لا يقبل الحركة المستقيمة لا يقبل الكون والفساد وان ما يقبلها يقبلها فان القابلة للحركة المستقيمة منها اذا كانت في احيازها ولا يقسرها قاسر فلا يسكن في الاين بل في الوضع اذ ليس فيها مبدء للمستديرة فاختصاص كل جزء منها بجهة لا يكون من حيث الطبيعة لتشابه الاجزاء ولا لكل فلك تقاسم بعد الوجود ولقبل كل الى جهة منه فيها حتى يلزم لا لذلك لم يكن الاجزاء تحت حس بل بجهات بل لعلة فيها ان الجزء كان في مدة تكون في ذلك الجزء او حيز تؤدي الحركة الطبيعية منه الى هنا واذا الكون والفساد انما يتاتيان بين عنصرين من العناصر والازدواجات الثنائية منها ستة ويتصور في كل ازدواج نوعان فتعين ان الانواع اثنا عشر والحس شاهد متظافرة على التساقط بين المتجاورين فالارض ينقلب ماء كان ينقلب الاحجار مياها بالحيل وكما يرى الاجزاء الارضية الندية المحرقة تصير ملحا وتذوب بالماء وبالعكس كما قد ينعكس ان كما يتحجر بعض المياه بعض بعض وجماعة مثلها والماء الجاري وكما في البحر ويا من مما قد يتحجر الهواء في قلل الجبال الباردة سحابا ينزل ثلجا بغير

من حرارات تجتمع في اناء رصاص او نحوه بالبرد وتجتمع في الجمد ويجمد فيه الهواء ماء كما في كوز يعلق في
دبا لكن كما في نطفات تشتعل نارا لا استحالة في تحقق استحالة الباقية على سبيل التركيب من اثنين او ثلثة
من الاولى وههنا اقتضيان لسبق الاستحالة فان المادة انما تخلع صورة وتلبس اخرى باستعداد خاص
تستلزم استعدادها وذلك باستحالتها بما يلائم تلك من الكيفيات الى ما يلائم هذه وتسمى هذه
بها ابين اقول لعلك قد عرفت الفرق بين الكون والفساد وبين الاستحالة فان الكون حدوث والفساد زوال
صورة جوهرية وحدوث اخرى ويكون دفعة والاستحالة تغير في الكيفية مع بقاء الجوهر ويكون تدريجا
وتكلم اولا في الكون والفساد فنقول ان المركبات توجد فيها اظهر من ان يتعقل فان المركب من حيث
هو مركب يكون لا محالة مسبوقا بالاجزاء واذا تحقق الكون فيها تحقق الفساد لان كون كل شيء
فساد مركب اخر والبسيط كما ان كون البسيط انما هو فساد بسيط اخر لما عرفت من ان كل
فاسد ... اي ... كما ... من ... النبات ... الحيوان ... البسائط ... فيه
منها الاجيال ... المستقيمة وهي لا تقبل الكون والفساد البتة وان منها القبلها ... فيه
سبيل مستدير فاعرف ان القابلة منها المستقيمة تكون قابلة للكون والفساد اذ ... في احيازها
الطبيعية ولا قاسر يحركها عنها او فيها فلا تكون ساكنة في الاين كذلك في الوضع اذ ... لسبب
سيل مستدير يحركها في الوضع وقد فرضنا عدم محرك من خارج ويكون معنى الباح ... مختص
من جهة اختصاص كل جزء منها بحيز من الاحياز المفروضة لبي حيزا لكل غيرها ... الاخر وحيزا
الاختصاص لا يكون من ... الطبيعة لتشابه الاجزاء ولا يكون لها ذا اختصاص كل جزء من كل
بسيط بحيزه حيزا ... سعد الوجود نقل كل جزء من اجزاء كل بسيط الى حيز التي هو فيها
هو فيه حتى لو فات الى ... لم ... الجزء التحسين بالجهات والاحياز ... ان ... بجزء ... بدنه
نقل على اجزائه ولا يمكن الشرح وجود ... دون تخصيص اجزائه باحيازها ولا يمكن ... التحصيل ... الا

في البعض من جهة الثقل بل الاصل الذي يختص كل الاجزاء المفروضة في كلية البسيط انما يكون الحيز
كان في بدو تكونه في هذا الحيز او في حيز تؤدي الحركة الطبيعية منه الى هذا الحيز فيكون مثلا الجزء من الهواء
في هذا الحيز من الاحياز المفروضة في حيز كلية الهواء انما هو لانه كان في هذا الحيز نارا فتكون هواء او كان
في حيز آخر فتكون منه فانتقل الى هذا لكونه اقرب الاحياز المفروضة في الحيز الطبيعي لكلية الهواء من
فلان الحيز الذي تكون فيه فان سئل انه لم اختص في ذلك الماء الذي تكون منه هواء بذلك الحيز قلنا فيه
بمثل ذلك ويتسلسل لا الى نهاية ومن اقتضى ثم الكون والفساد في البسائط انما يتأتيان بين
عنصرين يتصعد احدهما الى الآخر فيكون هذا من الاول ع الازدواجات من اثنين من العناصر الاربعة
ستة وفي كل ازدواج يتأتى نوعان من الكون متعاكسان من الفساد وكذلك من الانقلاب
اعني مجموع الكون والفساد وكذلك مثلا بين الهواء والماء يتصور كون الهواء من الماء وبالعكس
وكذا فساد الهواء الى الماء وبالعكس وانقلاب الهواء ماء وبالعكس فانواع كل من الكون والفساد
والانقلاب اثنى عشر ثم قد تفاوت الشواهد من الحس على ستة انواع يكون كل اثنين
متعاكسين منها مندرجة في ازدواج بين عنصرين متجاورين اعني بين الارض والماء والماء والهواء
والهواء والنار اما انقلاب الارض ماء فلان الاحجار تنقلب مياها سيالة كما يفعله اهل الحيل
الاكسيرية فانهم يصيرونها املاحا اما بالاحراق او بالسحق مع ما يجري مجرى الاملاح كالنوشادر
ثم يذيبونها بالماء والاحجار وان لم تكن صرف الارض فلا شك ان الارضية غالبة عليها
وتلك المياه الحادثة وان لم تكن مياها صرفة بالطبيعة والكيفية فالمائية هي الغالبة عليها على
انما يمكن ان يداوم عليها الحيلة حتى تصير زلالا وانحلت فيها كيفية باقية فلا يبعد ان يبطل
الايام عما يضاهي الاجزاء الارضية الندية للتحجر وتصير لحاوتذوب بالماء وبالجملة فذلك انما
يكون بانقلاب الارض ماء واما عكسه فان اصحاب الحيل ربما يعقدون المياه احجارا فانهم يتخذون

شيئا يسمونه ليس العذار وهو مركب من مائين ينعقد جوهرا حجريا كما سيجيء ان شاء الله تعالى
فان بعض المياه ينعقد بعد خروجها من منابعها احجارا كما سنذكر ان شاء الله تعالى اما القول بانه
كما في الابخرة الصاعدة من المياه المسخنة فانها تشتمل لا محالة على اجزاء هوائية لم تكن على اكثرها
ما انقلب هواء بعد الصعود وانا منكر فانه قد يضرب الهواء الصحو في قلل الجبال الباردة حرا فيجمد ماء
تنزل ثلجا لا ماء سيالا وايضا اذا وضع اناء من الرصاص مثلا في جمد ووضع الجمد فيه فانه يرى عليه قطرات
ندى يجتمع بالمس للاناء به كقطر منه كلما اخذ تبعها اخر فان ذلك ليس لانقلاب الهواء الى الماء
الذي يبرد بمجاورة الجمد لا باجتماع اجزاء مائية كانت مبثوثة في الهواء اللطيف بالاناء المحيط
اللطيف به لا سيما في الصيف لا يشتمل على الاجزاء المائية بل لو كانت لتصعدت بالحرارة على انها
يجب ان ينفذ تلك الاجزاء اذا انعقدت الندى من الاناء مرة بعد اخرى وينقص كل ما وادترا
حصولها ولانا الرشح مما في خارج الاناء ودواخله لان الجمد لا يرشح منه الماء ولانه ربما يحدث في غير
موضع الرشح كالاطراف العالية من الاناء ولان الماء الحار للطافته قبل الرشح مع انه لا يحصل ذلك منه
اكثر من ملاقية لا بل ان وقوع الاناء لو كانت معيرة للهواء اللطيف بما وجب ان يكسب الى جميع
سطح الاناء بلا فرجة ووجب ان يحدث الماء لبعض السطح دون البعض يكون متقاربا وجوا ويجتمع
لم تعلله ولا يبعد عندي ان يكون الندى يحدث في جميع السطح على السواء لكن قطعا جدا وليس سطح الاناء
حقيقي الملاسة يجتمع الماء في المواضع التي فيها الخاص من الجوانب ويحصل بين الندبات
تفاوتا بينا بان تبريد الاناء للهواء ليس اكثر من تبريد الماء او الجمد فينبغي ان يصير ما يليه من
الهواء بالجمد ماء وايضا ينبغي ان يصير اللطيف من الهواء ماء الذي يكون من الجمع ابعاد الاناء
لم ايضا وكذا حتى يسيل كثيرا جدا ولا يحتاج في ازدياد الندى الى التقاط ما كسب الاناء منه مرة
بعد اخرى والجواب ان الاواني الرصاصية ونحوها لصلابتها وملاستها وانذماج اجزائها لا تقبل الا

٢٤٦

٢٤٧

الرطوبة لسرعة واذا قبلتها تخلخلا لطيفا فاذا راح عليه القوة المبردة يكون فيما فيه اشد ولذلك تحدث
تلك الندى اذا اشتملت على مائعات حارة اسخن من تلك المائعات ولعل انعقاد الندى فيه انما
يحتاج اليه الاناء لما يشغل حبات الندى مواضع من سطح الاناء فتحول بينه وبين الهواء
كذلك لعله تشغل ندى رقيق ما بين تلك المواضع فانه وان اجتمع منها الندى الى تلك المواضع لكنه
فيها اثر منتشر بالسطح فيحول بينه وبين الهواء فليس المقصود مجرد انعقاد تلك الحبات
بل انعقاد الرقيق من الندى الذي بين الحبات ايضا واما الاناء اذا لم يكن مجاورة الهواء بسطحه
على الاتصال بل جاور بعضه المواضع الفارغة من سطح الاناء عن حبات الندى وجاور بعضه
تلك الحبات لم يتاثر عن الاناء فضل تاثر واما انقلاب الهواء نارا فكما في كور الحدادين فانه اذا
سد الطريق والح في النفخ فيه بالكير تحصيل من نار قليلة نار كثيرة بل لا يبعد ان تحصيل بالحاح النفخ
جمرا من غير نار اصلا واما عكسه فظاهر في انطفاء الشعل واذا تحقق هذه الانقلابات
الستة التي بين المتجاورين من العناصر فلا خفاء في تحقق الستة الباقية التي بين غير المتجاورين
اذا كانت لا بطريق الطفرة بل بان يكون الانقلاب بين عنصرين يتوسطها عنصر وذلك في
اربعة انواع بانقلابين انقلاب الفاسد الى المتوسط وانقلاب المتوسط الى الكائن
والانقلاب بين عنصرين يتوسطهما عنصران وذلك في نوعين بثلثة انقلابات ثم الظاهر من كلام
القوم انحصار الانقلاب بين غير المتجاورين في ذلك ومنع ان يكون على سبيل الطفرة لكن الظاهر
من كلام الشيخ خلافه حيث ذكر انه يتكون انواع من الحجارة من النار اذا انطفئت وكثيرا ما يحدث
في الصواعق اجسام حديدية وحجرية بسبب ما يعرض للنار من انطفاء فتصير باردة يابسة على ما سنورد
ذلك ان شاء الله تعالى واذا تحققت الكون والفساد فيها يحكم بسبق الاستحالة عليهما فان المادة
انما تخلع صورة جوهرية طبيعية وتلبس اخرى لتفاصيل استعدادها لتلك الصورة الخاوية واشتداد

البدنية الملبسية وذلك بالاستحالة فانه لا تكون مع استواء الحالين بل لا يكون الانتقال من
الكيفية الزائلة الملائمة للصورة الفاسدة الى الكيفية الحادثة المناسبة للكائنة دفعة و
الا يتكلم فيه فيلزم التسلسل لا في الامور المتعاقبة وشهادة الحس بالاستحالة اظهر عددا من شهادته
بالكون والفساد **قلت الفصل** وهناك اقوام زاغوا فقوم ينكرون الكون والاستحالة
معا زاعمين انه لا يكون شيء عن لا شيء ولا يصير شيء شيئا والحرارة مثلا غير محدودة في الماء بل عند
طائفة منهم ولا تنفك عن حاملها عند اخرى فاترى من صيرورة الماء بخارا او بارد او حارا
انما ذلك بروز اجزاء كانت كامنة عند اصحاب الخليط وبنفوذها من خارج عند آخرين ثم الاجزاء
الموصوفة بالبروز والنفوذ غير متناهية عند بعض فلا ينقطع الكون ومنها المادة وقوم كانهم
مع التصديق بالكون يتحيرون في الاستحالة فيرون الماء لا يسخن دائما بل بورود النار بسخونتها
وقوم مع القول بالاستحالة ينفون الكون اذ ترهم موحدون للعنصر زاعمين ان الاشياء
الطبيعية وتغير بعضها الى بعض لا بد لها من جمع للتغير محفوظا في جوهره وهو العنصر ومولدا
لم تولد البواقي بالتكاثف اي الارض والتولد بالتخلخل ومتوسطا والقول بها ورها ومنهم
من كثره فان ثنى او ثلث وولد البقية بالتكاثف والتخلخل وان ربع لم يجوز الانقلاب في العناصر
وانما الكون والفساد في المركب بالاجتماع بجهة الالفة والافتراق بغلبة البغضة وقوم يسلمون
الكون والاستحالة على نوع في التغير لانهم مبادي الاجسام اما اجزاء متجزية ومنها لا فكانوا
يرون ذلك كونا وفسادا بل للمركب منها بالاجتماع والافتراق واما الاستحالة فباختلاف
الوضع والترتيب وانما سطوحها فيرون الكون والاستحالة بغير ذلك **اقول** ادعى حقيقة
الكون والاستحالة ترى ان العقل يعليك لما ذهب قوم زاغوا عن الحق في ذلك وتشير الى
ما ذهبوا اليه ولا تفصيل مذهبهم وتفصيل مذاهبهم ثانيا فنقول هناك قوم انكروا الكون والاستحالة معا

٢٤٨

فلانه اما ان یکون من الشئ و هو محال او من اللاشئ لا یکون مع ضوع الشئ او من شئ فذلک الشئ ان کان
هذا الکائن بعینه فقد کان هذا قبل کونه و لا یکون فساده و ان کان غیره فیلزم ان یصیر شئ
شیئا و هو محال لان الاول ان کان من دون الثانی کان حاصلا فی ذاته مباینا للکل باعداد
فاذا کان الثانی فاما ان یفسد الاول فلم یکن الثانی حدث بل عن لا شئ و قد علم استحالته او
یبقی فیکون هو بعینه لنفسه و غیره المباین له معا و اما الاستحالة فان الکیفیات عند بعضهم
جواهر غیر محمولة فی شئ فلیس لها حامل حتی یزول عنه کیفیة کالبرودة و تخلفها اخری کالحرارة و عند
آخرین ان کانت محمولة فلیس فی قوة الحامل ان یفارقه المحمول و الا لم یبق هو هو ثم لما کان
الحس شاهدا بالکون و الاستحالة تحلوا المخرج عن ذلک و هم فیه فرقتان فاصحاب الخلیط یرون
ان ما یری کونا و استحالة لیس بانقلاب الماء هواء و استحالة البارد حارا بل العناصر لا یکاد توجد
صرفة فاذا یری ماء فیه اجزاء مائیة بارزة تحس بها و ببرودتها و اجزاء هوائیة و ناریة کامنة لا تحس
بها و بحرارتها ثم اذا لاقته الهواء او النار مثلا برزت الاجزاء الکامنة الهوائیة او الناریة
و غلبت متقاومة للمائیة فاحس بها و بحرها فیحکم ان الماء صار هواء و البارد حارا و آخرون یرون
ان ذلک لیس بروز الکامن بل بنفوذ اجزاء هوائیة او ناریة من خارج فتشوبها ثم ای ما کان من البروز
و النفوذ فالاجزاء الموضوعة لذلک متناهیة عند بعض غیر متناهیة عند آخرین زعما منهم ان الاستعدادات
الغیر المتناهیة انما تکون لامور غیر متناهیة فلو تناهت الاجزاء لم تکن استعداده غیر متناه و تقطع الکون
بانقطاع المادة فعند اصحاب الخلیط منهم تکون اجسام بلا نهایة فی العدد تجتمع منها جسم واحد
یسمونه الخلیط و عند الآخرین تکون اجسام بلا نهایة غیر متلاقیة بل مبثوثة فی خلاء غیر متناه فمن
هولاء من تحصیل صورها التی هی عندهم اشکالها بلا نهایة فی النوع و قوم کانهم مع تصدیقهم بالکون
یمترون فی الاستحالة بناء علی ان الکیفیات عندهم اما جواهر قائمة لا فی محل او هی ممتنعة الانفکاک

عن مخالفيها على اختلاف بينهم وبالجملة فيرون ان الماء لابد وان يكون باردا دائما وما يرى من الماء سخينا فهو مختلط ولو بانقلاب اجزاء منه نارا وقوم مع تصديقهم بالاستحالة المشعرون بالكون والكثرة منهم قائلون بان العنصر واحد بحسب ما سبق ان الاشياء الطبيعية متغير بعضها الى البعض عموما والتغير لابد له من موضوع مشترك بين كل من المتغير والمتغير اليه محفوظ في جوهره متغير في حالاته هو العنصر فلا يكون هناك كون لفساد الجوهر بعينه بل استحالات وقد تشتت آراؤهم في اختيار ذلك العنصر فالذي كان نارا ولدوا البواقي عنها بالتكاثف فما الهواء الا نار تكاثفت قدرا ما والماء نار تكاثفت اشد من ذلك القدر ولم تبلغ الغاية والارض نار اشتد تكاثفها حد الجوهر في الكل غير مختلف والذي كان ارضا اقاموا التخلخل مقام التكاثف والذي كان متوسطا بين الطرفين هواء او بخارا او ماء اعملوا فيه كلا من التخلخل والتكاثف بالتناوب فالهواء ان تخلخل سمي نارا وان تكاثف يسمى بخارا او ماء او ارضا على حسب المراتب المختلفة وقس عليه والداعي للذين اختاروا الماء او الهواء هو ان العنصر يجب ان يكون مطاوعا للتشكل وذلك شان الرطوبة ثم راى صاحب الماء وكانه اقدم هؤلاء الموحدين للعنصر ان الماء هو الرطب بالذات بل هو الرطوبة وتفطن صاحب الهواء ان معنى الرطوبة في الهواء اثبت منه في الماء والذين آثروا النار رأوها اعظم جرما كيف لا والسموات المشتعلة والكواكب المضيئة نارية على ما زعموا ثم ان النار اقوى الاجسام طبيعة وان الحرارة هي المدبرة للكائنات وانه لو لم يكن البرد امرا عرضيا لما عنصر تصوره لكان في العناصر ما يبرد وان حر النار والذين اصطفوا الارض ثم نزروا منه قليلا استقر اجل الكائنات عليها والذين اجتبوا البخار كونها وسطا بين العناصر فيقضي بدرجة من التخلخل الى الهوائية واخرى الى النارية ودرجة من التكاثف الى المائية واخرى الى الارضية ومنهم من يتعرث باكثر من عنصر لكنه يرى العنصر موضوعا للتغير فيوافق الموحدين في كون جوهره

٢٥٠

جوهر ومحفوظا البتة فمن لم يعترف بالاربعة منهم من اقتصر على اثنين ناظرين بناء على ان سائر
المطلقات تستحيل اليهما وهما لا يستحيلان الى مطلقات خارجة عنهما وان الحركة الاسطقسية اما
الى العلو وهي الطبيعة الخفة والغالب فيها النار واما الى السفل وهي الطبيعة الثقل والغالب فيها
الارض بخلاف الهواء والماء فالهواء نار منتشرة متصلة بالماء والماء الارض متحللة سيالة
خالطها نارية او حرارة وسطا اعني الارض والماء بناء على احتياج المركب الى اختلاط يابس
برطب حتى يقبل التشكل بالرطوبة ويحفظها باليبس وهما الارض والماء واما الهواء فبخار مائي والنار هواء
سخنته الحركة ومنهم من قال بثلاثة لزعمهم ان اليبس لا يتم الا بالتكاثف ومن اعترف بالاربعة لم يحتج
الى التوليد ولم يجوز الانقلاب في العناصر لانها اصول موضوعة للتركيب لا فتراق حتى
يتكون المركبات وتفسد ولو تغيرت في جواهرها لم تكن اصولا ثم ان هولاء قالوا ان الاجتماع
والافتراق لا يكون لها بذاتها بل من قوة فاعلة فيها تنفعل هي عنها ولا يكون واحدة فاعلة
للضدين فهناك قوتان تجمع احدهما اذا دعتها والحري ان تسمى الفة ومحبة وتفرق الاخرى
اذا تسلطت والحري ان تسمى بغضة وعداوة وقالوا اذا دعتها المحبة توجدت جسما
متشابها تسمونه الكرة واذا استولت العداوة تفرقت
طبائع اربعا ۱۲ ط

۲۵۱

# خاتمة الطبع

اما بعد فيقول العبد المشتاق الى رحمة ربه القوی الباری محمد فضل حق بن السید خدا بخش العظیم آبادی البهاری الراجی مغفرة ربه الغفور محمد نیاز احمد خان المتوطن بالرام فور لما اشار الینا الحبیب الاعظم والشفیق الاکرم المخدوم المعظم والعالم الافخم ذو الید الطولی فی العلوم العقلیة والنقلیة الذی غایة التصدی لنیل الی السعادات الازلیة والابدیة البارع العلام مقدام العلماء الاعلام محسود الاعیان والاشباه مولانا المولوی محمد هدایت الله خان بن مولانا المولوی محمد رفیع الله خان الرام فوری ادام الله فیضه القوی حینئذ وان نطبع النسخة المسماة بالشمس البازغة شرح الحکمة البالغة کلیهما للفاضل الجلیل والعالم النبیل النحریر العلام الحبر الطمطام البارع فی الفلسفة والمناظرة والکلام البالغ فی التعلیقات والفائق علی العلماء الاعلام مولانا محمود محمد الجونفوری اسکنه الله فی بحبوحة جنانه وافاض علیه نور رحمته واحسانه التی لم تصنف مثلها فی العلوم الحکمیة ولاشتمالها علی الدقائق الفلسفیة لم تیسر للعلماء الزمان حلها وتدریسها کما هو حقها الا بواسطة الحواشی المزینة الخلیة الحجب والغواشی والتی طبعت فی السابق من الزمان کانت معراة عن الحواشی ومملوة من الاغلاط الکثیرة ومن زیادة ونقصان فلم تروی الغلیل من الطالبین ولم تبری العلیل من الراغبین فصحح مولانا الموصوف اولا نسخة منها وقابلوها مع النسخ المتعددة الصحیحة المعتمدة علیها احدها ما کتبها العارف بالله لا باب العلم ثم زینها بالحواشی اللطیفة من الصحائف المشرفة منها حاشیة استاذ فضلاء الهند امام العلماء الراسخین مولانا نظام الملة والدین اوصله الله فی اعلی علیین ومنها حاشیة بحر الاتقن مولانا محمد حسن اسکنه الله فی المقام الاحسن ومنها حاشیة العالم الفائق علی الامثال والاشباه مولانا احمد الله رحمه الله ومنها حاشیة افضل علماء العصر زبدة الفضل والتلطف البری عن التکلف والتعسف مولانا محمد یوسف ادام الله برکاته منزها عن التادیعت والتاسف وبعض تعلیقاته الذی کان لابد منه لحل معاقده وکشف مطویاتها المستنبط من الکتب المتداولة المعتبرة ومنها الکتاب النفیس للشیخ الرئیس ومنها المحاکمات للعلامة قطب الدین الرازی ومنها شرحا الاشارات للامام والمحقق الطوسی ومنها شرح المقاصد وشرح المواقف وشرح حکمة العین وشرح التجرید وغیر ذلک فبعد ما تیسر ذلک اشار الینا افضل الفضلاء خاتم العلماء فخر الفضلاء استاذ الکل فی الکل البارع العلام المحقق للعلوم ومقدام العلماء الاعلام ضیاء الشمس ان یقتبس من تجلیه المنیر الضیاء وتحرق القمران لکسب من حیث انیسنا الاستاذ المطلق شمس العقل المبین حتی اخذوا منه طرق النظم والنسق وتلعثما لرو الایادی مولانا المولوی الحافظ محمد فضل حق الخیرآبادی الابهری علیه شآبیب غفرانه واوصله الی وسط جنانه مع خیر المرسلین محمد صلی الله علیه وآله واصحابه اجمعین بان نقیم فی الطبع بعد التصحیح فی دار الانطباع فالتمسنا دعائه الکامل نقوی فی المطبع العلوی المنسوب الی علی بخش خان اللکهنوی بن میر محمد خان التقی البخاری لامتثال الامر وحسب الامر فجاهد ما فی تصحیحها قدر ما کان فی قدرتنا مع الفاضل الحنفی والحلی حاوی فی العلم النقلی العقلی المولوی سید محمد مصحح المطبع العلوی فجاء بحمد الله یعجب الناظرین ومرید المشتاقین وذلک فی تاریخ ستة عشر من الربیع الاول سنة الف ومائتین وتسع وسبعین من هجرة سید المرسلین صلی الله علیه وآله وصحبه اجمعین

١٢٧٩

7967

بسم الله الرحمن الرحيم

## فصل في اثبات الهيولى

اعلم انه يجب قبل الخوض في نظم البرهان على وجود الهيولى الاولى في الاجسام مقدمات منها ينتظم البرهان الاولى ان الاتصال الثابت للاجسام المفردة ببطلان تركبها من الاجزاء التي لا تتجزى اي ليس لها بعض لها بسبب ما حل فيها من المقادير كما يتشكك به بعضهم وذلك لان المقادير الحالة في الجسم اي الجسم التعليمي والسطح والخط اعراض متأخرة في الوجود عن مرتبة وجود الجسم فلو لم يكن الاتصال له ذاتيا لم يكن في مرتبة وجوده ذاته متصلا فيكون لا محالة اما منفصلا ان لم يكن ذا وضع او مولفا من اجزاء لا تتجزى او جزء لا يتجزى لكان ذا وضع ثم انه بعد تلك المرتبة يصير محلا للمقادير فتقدر المرتبة مساحته هي الجسم التعليمي متكمما بابعاد متمادية في الجهات الثلث موجودة كما في المكعب ومفروضة كما في الكرة حلول المقادير المتصلة في المفارق او في المولف من الاجزاء التي لا تتجزى وفي الجزء الذي لا يتجزى مما يستحيله البديهة بل الحق اتصاله من المقادير والحركة متقدار الغير القار على البرهان ثم اتصافها لتعلقها بالجوهر المتصل بالذات فانه اتصاله في ذاته يستتبع الجسم التعليمي المتصل وهو اتصاله وما يتبعه من السطح المتصل والسطح لاتصاله انما هما بتناهيه وتناهيه في الوضع والخط المتصل والمتحرك يرسم بانعطافه والتدريجي على المسافة المتصلة حركة متصلة متقدرة بزمان متصل الثانية ان الجسم المفرد مع اتصاله في ذاته يصح ان ينفصل وينفك لا يثبت ذلك بشهادة الحس لاحتمال ان يكون شئ مما يرى طريان الانفكاك عليه كالماء والهواء اجساما بل الحق منها اجساما صغارا صلبة تمتنع من قبول الانفكاك والانكسار والشق ولتجزيه من الامتداد في الجهات كما يقول بها ذيمقراطيس بجعلها مبادي الاجسام فنقول ان الاجسام كلها حتى التي يدعيها ذيمقراطيس قابلة للقسمة الوهمية لامتناع انتهاء الاجسام في القسمة الى الاجزاء التي لا تتجزى قبول القسمة لزوم قبول القسمة المشهور في بيان ذلك ان القسمة الوهمية تحدث في كل واحد من تلك الاجسام التي يدعيها ذيمقراطيس ثنوية بها الاثنينية بين متشابهين مشابهين للكل وللجسم الآخر الموافق له في الطبيعة فيجوز على الجزء من المتصلين من جسم

مبناها لجواز ان يكون شيئا بين منفصلين من انفصال الجسم الا انه ممنوع لكنه ... اذ لا انحصار في نوعي الشخص فرض عليها

تلك الاجسام بحقيقة الطبيعية وهو ممنوع ومستند بما ذكره بخطوط انما انها متشابهة في الحس من اجسام متخالفة الطبائع لا يمكن تمييزه
عليه وثانيها انا لو سلمنا ان الكلام على تسليم الخصم اتفاقنا في الطبيعة كان جدليا لا برهانيا والتفصي عن ذلك تحرير البيان بان الجزئين لما كانا
متشابهين للكل كما جاز ان يوجد الكل بالفعل البحت فليجز ان يوجد كل من الجزئين كذلك فيكون لا محالة متحيزا
غير مندرج في جسم ولا متصل بالجزء الآخر وبالجملة لا يكون ذلك وعلى هذا الاخير تخالف تلك الاجسام في الحقيقة نوعا
نوع منها في فرد ان كان لما اقتضت الطبيعة الانحصار في فرد هو الكل لم يمكن ان يوجد الجزء بالفعل لان القول انه لما كان
متشابها للكل في الطبيعة امتنع امتناعه بالذات مع امكان الكل بل وجوده بالفعل فان امتنع تعاج وان فرض
ايضا بان ما جاز للكل هو الوجود بالفعل وانحياز الذات ابتداء فليجز ذلك للجزء حتى يوجد ابتداء متاصلا غير مندرج
في الكل لا متصلا بالعضو اي الجزء الآخر ولا يلزم منه ان يتفرز بعد الاندراج وينفصل بعد الاتصال حتى يلزم الانفكاك
المتصل فاللازم جواز الانفصال الابتدائي لا الانفكاك التعقيبي الحاجب للتسليم وذلك وان لم يسلم الذهن جواز الا
الابتدائي بدل الاتصال كذلك كناية في ما نحن فيه من نظم البرهان على اثبات الهيولى وذلك لتقريرنا ان
الثالثة - الثانية ان الجوهر المتصل بذاته لا يبقى بعد طرو الانفصال كذلك ولا يكون هو بعينه منفصلا عند
فرض الانفصال فيه ابتداء بدل الاتصال بهذه المقدمة وان كانت ظاهرة بحسب الجليل من النظر فقد ورد منها
امتناع الاتصال مع الانفصال فينعدم الاتصال عند طرو الانفصال او فرضه بدله وبانعدامه ينعدم المتصل
بالذات لكن قد يشك فيها بان الانفصال ضد ثاني حقيقي وانما في الخيال على كون الشيء متحد النهاية مع آخر والمعنى
على ما هو مبدأ فصل الجسم الطبيعي وهو كون الشيء بذاته مصداق حمل الممتد في الابعاد وعليه التعبير عن ذلك بالجوهر
المعنى قبول فرض الابعاد الثلاثة المتقاطعة على قوائم وعلى ما هو مبدأ الفصل المقسم للكم المقوم لجنسه وهو كون
الشيء في ذاته بحيث يصح تحليله الى اجزاء وهمية متشاركة في حدود مشتركة والمعنى بالحد المشترك ما يكون نهاية لقسم
ويكون هو بعينه مبدأ لآخر كالسطح والخط والنقطة والآن بين قسمي الجسم والسطح والخط والزمان اذا عرفت
هذا فالانفصال بالمعنى الاول تنافي الجسم او فرض ابتداء انما ينافي اتصال احد الجزئين بالآخر فلا يكون الكل بعد الانفصال
متصلا واحدا لا متصل فيه اصلا لكنه لا ينافي كون الشيء في جوهره ممتدا في الجهات قابلا لفرض

الابعاد فمنها ان الانفصال الطارئ على المتصل المبتدأ يزيل وحدته الاتصالية بل يعقبها او يوجد ابتداء بدلها الكثرة
المقابلة لها ويجوز ان يكون لهما موضوع مشترك ثابت في الحالين فان الجزئين وان انقسما الى كل منهما جوهر متصل
في ذاته بالمعنى الذي هو فصل الجسم وان لم يكن متصلا مع الآخر فالزائل هو الاتصال الاتحادي ووحدة الاتصال الحقيقي
لا نفسه فللتفصي عن هذا الشك تمهيد مقدمتان اوليهما ان الوحدة الاتصالية والكثرة المقابلة لها ملازمتان في المتصل
بالذات للوحدة الشخصية والكثرة المقابلة لها وذلك لان ما في الخارج شيء من الجوهر المتصل بالذات كالماء والهواء
واحد من الطبيعة موجود بالفعل واذا ورد عليه الانفكاك او فرض ابتداء بدل الاتصال فلا شك انه تحصيل شخصان
متحلان بالوجود فمع الوحدة الاتصالية وحدة شخصية ومع الكثرة المقابلة للاولى كثرة مقابلة للثانية فان كان المتصل
بذاته اعني انعدام الاتصال لا انعدام بين جزئين مقدارين مستلزم انعدام الوحدة الشخصية للاتصال الحقيقي بل
بالذات وهذه المقدمة كان المشكك الفهم معترف بها وثانيتهما ان الوحدة الشخصية والكثرة المقابلة لها لا يجوز ان يتواردا
على موضوع واحد ولا تعتقبا ولا بان يفرض فيه احدهما بدل الاخرى ابتداء مع الاشتراك في الموضوع بل بزوال
كل بزوال الموضوع وبفرض احدهما مكان الاخرى تختلف ذات الموضوع وذلك لوجهين الاول ان التشخص ان
لم يكن هو الوجود بالحمل الاولي الذاتي او الشائع الصناعي لكنه كما عرفت في موضعه يساوق نحو الوجود الخاص فلا يجوز
ان يبطل وجود الشيء الخاص به ويبقى ذلك الشيء بوجود آخر او وجودات أخر تتوارد على الموجود الاول لانه ليس في الوجود تعدد
واختلاف في ذاته بل انما يتعدد ويختلف بالاضافة الى موضوعات متعددة مختلفة فهو هو ما دام الموضوع ذلك الموضوع فان
بطل فانما يبطل ببطلان الموضوع فاذا فرض بطلان وجود وحدوث وجود آخر لم يكن موضوع الحادث عين موضوع الزائل
فلم يكن هناك توارد وتعاقب للوجودات على موضوع واحد ولا يجوز ايضا ان يفرض للشيء بدل الوجود الذي وجد آخر
بل اما ان يكون ما فرض وجودا آخر عين الوجود الذي له او يكون موضوع ذلك غير موضوع هذا واذ لا تعدد في الوجود فكذلك الوحدة الشخصية
والكثرة المقابلة لها لا يجوز ان تتواردا على موضوع او تعتقبا ولا في الفرض ابتداء الثاني ان الوحدة الشخصية والكثرة المقابلة
لها لو تواردا على موضوع مستمر الذات او تعاقبا ولو في الفرض ابتداء مع انحفاظ المعروض لزم صيرورة الجزئي كليا على الاول او
فرض الجزئي كليا على الثاني وذلك بين الاستحالة واذ تمهدت المقدمتان تبين ان الوحدة الاتصالية للمتصل بالذات والكثرة المقابلة
لها يمتنع تعاقبهما على المتصل بذاته او تبادلهما تجويزا ابتداء لانهما ملازمتان للوحدة الشخصية والكثرة المقابلة لها وقد تبين امتناع التعاقب

والتباول فيما بين ممتنع كك في تينك فعند طر الانفصال يزول الوحدة الاتصالية بل الوحدة الشخصية للمتصل

بالذات وبهذه الطريقة ظهر ان المتصل بالذات والازم يتوارد الوحدة الاتصالية والكثرة المقابلة لها بل يتوارد الوحدة

الشخصية والكثرة المقابلة لها على موضوع واحد وقد تبين بمقالة التشكيك فيهما مقدمة [illegible] منها الغرض

هي ان انفصال الجسم بعد الاتصال ليس انعدامه بالمرة ووجود جسمين من كتم العدم وكذا فرض الانفصال الابعد للاتصال له

ليس فرضا لعدمه ووجود مغايرين بالكلية [illegible] فلا نزاع في هذه المقدمة لبداهتها واذا تمهدت المقدمات فلنتكلم

البرهان على الهيولى [illegible] الجسم منها [illegible] الصورة الجسمية [illegible] المفرد الذي لا تركيب فيه [illegible] متصل

في نفس الامر كما عند الحس [illegible] في الوضع [illegible] فلا يجوز ان يكون [illegible]

بحسب الوفاء ان يمكن طريان الانفصال عليه [illegible] فبتبدل الاتصال [illegible] بالمقدمة الثانية ويمكن [illegible]

فرضه فيه ابتداء [illegible] الا ان يكون له موضوع مشترك باق في الحالتين المتعاقبتين [illegible] في الفرضين [illegible] الى الاخر قسمين

وبذا بعد ما ثبت الاتصال الجسمي في حد ذاته بالمقدمة الاولى وبطل بالمقدمة الثالثة [illegible] ان يكون الانفصال [illegible] محل موضوع

الاتصال بل كان انفصال الجسم انعدامه بالمرة [illegible] الانفصال [illegible] الاتصال فرضا انعدام [illegible]

ووجود مغايرين له كما هو صريح بطلانه المقدمة الرابعة [illegible] متصل [illegible] منفصل

بالهيولى [illegible] الانفصال [illegible]

وما نعدم [illegible] لكن لا بالمرة لبقاء الجزء الآخر [illegible] عند الاتصال والصور من جنس

الانفصال [illegible] بحلول صورة ومقدار فيها وليست الصورة والمقابلة

لا نعدامها عند الانفصال ووجوب [illegible] القابل للمقبول [illegible] المقدارية انما [illegible] الاجزاء كانت [illegible] موجودة [illegible]

موجودة بالفعل [illegible] وذلك انفصال الكل [illegible]

بطلان [illegible] في الماهية [illegible]

والحد لو كانت [illegible] منفردة ومتباينة [illegible] انفصال [illegible] الهيولى

بالبرهان فلنفتحك [illegible] الهيولى والجسم [illegible]

التعليمي [illegible] الصورة الجسمية [illegible]

كرة تارة ومكعبة اخرى ومخينية فيتبدل هيئتها الشكلية وتعينات امتدادها مع بقاء القدر المساحي بعينه او ما ينقص من جهة
يزيد بازائه شيء في جهة اخرى فمقدارمسيتها وهو المراد بالجسم التعليمي ههنا لم يتبدل بعد ثم ان عرض للشمعة تخلخل او تكاثف
بتسخين او تبريد يتبدل ذلك المقدار فيزداد او ينقص مع بقاء الهوية الممتدة اي الجرمية بعينها ثم ان طرأ الانفصال على تلك
الشمعة بالكسر بطلت تلك الهوية الاتصالية الجرمية وحدثت ههنا هويتان اخريان مع ان الجسم لم ينعدم بالمرة وان البدن من جهة ما يبقى
في هذه الحالة هي الهيولى فالجسم في مرتبة ذاته من الصورة الجسمية هو كونه ممتدا في الجهات على الاطلاق قابلا لفرض الابعاد
وهذا الفصل الجوهري ولا تفاوت بين الاجسام في هذه المرتبة بالمساواة والمفاوتة بالعظم والصغر والكلية والجزئية واذا اعتبر بعد
ذلك تعينه ونهايته بحيث يصح ان يمسح بكذا وكذا مرة او مرات متناهية او غير متناهية لو توهم غير متناه عرض له الاتصال بالمعنى الذي
هو فصل الكم حيث امكن تحليله الى اجزاء وهمية متشاركة في حدود مشتركة وصح قبول المساواة والمفاوتة وهذه مرتبة المقدار اعني
الجسم التعليمي باختلافه بالزيادة والنقصان بالتخلخل والتكاثف مع بقاء الجوهر المتصل عرضية وهو لا يفارق الصورة
في الوجود ولا في التوهم البتة لكن هو والصورة تفارقان المادة في التوهم فقط واعلم انه لعمر الله باشد البنيان على قواعد
مرصعة الاساس وما قد براس البيان بحيث يميط الالتباس عن ان المسند اليه والمتسع للكلم لكن ههنا شبهتين عويصتين
فلنورد هما ونكشف عقدتيهما وان كان الفطن لعله ان يدبر فيما القي عليه يخرج من عهدتهما الاولى ان مبنى ما ادعيتم في المقدمة
الاولى من اتصال الجسم في ذاته على امتناع ان لا يكون الشيء متصلا في جوهر ذاته ويتصل لاجل ما يحل فيه فان صح ذلك
امتنع ما ذهبتم اليه من ان الهيولى ليست متصلة في ذاتها وتتصل بحلول الصورة فيها والا فليجز ان لا يكون الجسم متصلا
بل انما اتصاله لما يحله من المقادير والجواب ان مبنى اتصال الجسم لذاته ليس على امتناع ان لا يكون الشيء متصلا في ذاته
ويكون اتصاله لما يحل فيه مطلقا بل على امتناع ان لا يكون الشيء متصلا في ذاته ولا في مرتبة وجوده ثم يصير متصلا بعد ذلك لاجل ما يحل فيه من العوارض المتأخرة فان
الجسم لو لم يكن متصلا في ذاته كان اتصاله لاجل ما يحل فيه من العوارض المتأخرة بالشخص عنها وماهية عنه اذ ليس هناك متصل غير متأخر عنه فيكون
في مرتبة وجوده غير متصل ثم يصير متصلا بخلاف الهيولى فانها وان لم تكن متصلة في ذاتها لكن اتصالها بالصورة الحالة فيها
والصورة بحسب ماهيتها متقدمة عليها في الوجود وان كانت متأخرة عنها بتشخصها فلا يكون الهيولى في مرتبة وجودها بالفعل خالية
عن الاتصال وسواء فيه الوحدة الاتصالية والكثرة المقابلة لها فان المأخوذ في ذلك الفصل الاتصال لا وحدة او كثرة واما مرتبة ذاتها فليست
متصلة ولا منفصلة لا الوحدة الاتصالية والكثرة المقابلة لها الثانية انكم قد عرفتم انه لا يكون للوحدة الشخصية والكثرة المقابلة لها

موضوع مشترك فان صح ذلك فنقول لا شك ان الجسم عند الاتصال مادة واحدة بالشخص وعند طريان الانفصال عنده زوجت اثنتان
بدل الاتصال وحين شخصيتين لا يكون موضوع الوحدة الشخصية هو بعينه موضوع الكثرة فيظهر بان الانفصال على الاتصال
تنعدم صورة الجسمية لك يتعدم مادتها ايضا فاما ان يكون المادة بسيطة فيكون انعدامها لا محالة بالمرة ويلزم انعدام الجسم
بالمرة عند الانفصال لانعدام كل من جزئيه وذلك باطل بالبديهة ولا يتم على اثبات المادة لان الغرض من ذلك ثانيا ان تكون المادة مركبة
وتكون لها مادة باقية عند الانفصال فينتقل الكلام الى مادة المادة حتى يلزم الانعدام بالمرة او يتسلسل ثم الكلام في التسلسل
عن لزوم الانعدام بالمرة اذ المراد والتسلسل انها اذا اخذت بجملتها كان حكمها حكم الواحدة في لزوم الانعدام بالمرة عند الانفصال
اذ ينعدم كل منها بزوال وحدته فينعدم المجموع بالمرة لانعدام كل من آحاده فيلزم انعدام الجسم بالكلية لانعدام جميع المواد والتي بها
بالمرة وانعدام جميع الصور التي تواردت بالطريق الاولى تواردها على الانفصال على الاتصال ثم حل فيها بعد المنفصل
ابتداء بدل الاتصال والجواب انا لا نسلم ان الجسم عند الاتصال مادة واحدة شخصية وعند الاتصال وحين ذلك بل المادة
الواحدة بالشخص مستمرة في الحالتين مع وحدتها الشخصية لا يقال لا شك ان المادة عند الاتصال وحدة اتصالية تزول
عنها عند الانفصال والوحدة الاتصالية ملازمة للوحدة الشخصية فيلزم من زوال الاتصالية زوال الشخصية لانا نقول
انا بينا الملازمة بين الاتصالية والشخصية في المتصل بالذات كالصورة لا مطلقا فلا يلزم من زوال الوحدة الاتصالية
عن المادة زوال الشخصية عنها فللمادة وحدتان احديهما الشخصية الذاتية التي هي لها من جهة وجودها بالفعل فان المادة
اذا اعتبرت في حد ذاتها ولم تعتبر مع الصورة كانت موجودة بالقوة فلها وحدة شخصية باقية في حالتي الاتصال والانفصال وثانيتهما
لصورة واحدة في الاتصال وصورتين في الانفصال هي تابعة للوحدة الاتصالية عند حلول صورة وحدانية وكذلك
الانفصالية عند حلول صورة متكثرة ولا شك ان المنسبة بهذه الوحدة قائمة بها والاخرى الاتصالية
وهذه الوحدة لا جزئية الشخصية ويزول الباقية بزوال موضوعها وعارضة للباقية بتوسط الجزئية في حال الاتصال تزول عنها
الكثرة عليها عند الانفصال للمادة لعينها باقية في الحالتين واذا جرد النظر الى ذاتها ولم يلتفت الى النسبة بينها
فهي بحسب ذلك لا من جنس الاتصال والانفصال فضلا عن ان يكون لها وحدة اتصالية او كثرة
تحصل عنها في الخارج فالسبب لكثرتها في حد ذاتها بانفصال الجسم الى قسمين متشابهين [illegible]
كثرة الصور الحالة فيها المتفقة بالحقيقة كالجزئيات المتشخصة وذلك لان الانفصال لا يطرء على ذات المادة

والكثرة دالا اختلاف فيها الهيولى حتى يلزم تعددها لانّا نقول ان القابل لهذه الامور غير الكيفية وانما احتجنا اليها من طريق انه
لا بدّ من قابل باق في حالتي الاتصال والانفصال او الكون والفساد بل نقول ان قبولها للقسمة الوهمية الذي هي مبني
جواز الفكية وكذا اختلاف استعداداتها بالعوارض الذي هو مناط توارد النوعيات انما هو من جهة تلبسها بالصورة وتقدرها
بالكميات وتكيفها بالكيفيات من جهتها ويلزم لك مما تلوناه عليك ان وحدة الهيولى بالنوع تساوق وحدتها بالشخص
عالم العناصر المخالفة بالماهية لهيولات الافلاك الواحدة بالشخص ومما يشابه فيها من الحسبان ما ذكره وان الهيئات المختلفة
على ما كان في قدم ان الحوادث احتيج هو انها لا تجتنب ان الاشكال تشابه باليمين الشكل فيها التي اشتراه اعلم ان من مناهج
برهان القوة والفعل وفيه مسلكان الاول ما سلكه الشيخ في الاشارات وهو ان الجسم المتصل قوة قبول الانفصال فيما له
هذه القوة غير ما له فعل الاتصال بالذات وهذا قريب جدا من البرهان السالف فمن اتقن ذلك لا يتوجه عليه هذا المسلك الثاني
ما سلكه في الشفاء وهذا اعم ماخذا من الاول وتقريره ان الجسم هو بالفعل من حيث انه جسم وبالقوة من حيث انه مستعد
استعداد ما كان فان الجسم لقوى على امور غير متناهية وكمالات غير محصورة والواحد بالذات من الجهات لا يكون له القوة والفعل
فهناك امر للجسم القوة وآخر به الفعل ونحن اذا اعتبرنا اللحاظ على الجسم نجده لا يأبى عن قبول امر شيء فما يكون له بالقوة لا يكون
خارجا عن ذاته وكذا نجد له فعلية جسمية فما له الفعل ايضا لا يكون خارجا عنه وهذا الظاهر فالامران مندرجان فيه موجودين منها به
القوة مادته وما به الفعل صورته وقد اورد عليه الشيخ المقتول بان الهيولى لا نهاية لنفسها هيولى وجوهر بالفعل وهي مستعدة للغير واجابه
بان جوهر الهيولى وكونها هيولى ليس شيئا غير انه جوهر مستعد والجوهرية التي لها ليس تجعلها بالفعل شيئا بل معناها ان تكون بالفعل
بالصورة وليس معنى جوهريتها الا انها امر ليس في موضوع اما انه ليس في موضوع فسلب والاثبات بانه امر والامر عام والعام لا يتعين
ما لم يكن له فصل ويخيره الفصل ههنا انه مستعد فليس لها فعلية سوى الاستعداد فاذن ليس لها حقيقة للهيولى تكون لها بالفعل
وما تري بالقوة الا ان الحكم عليها حقيقة من خارج فيعبر لذلك بالفعل وهذه الحقيقة هي الصورة ونسبة الهيولى الى هذين المعنيين
نسبة البسيط الذي هو جنس وفصل من نسبة المركب الذي هو هيولى وصورة

## فصل في تلازم الهيولى والصورة

اقول ههنا مقامان المقام الاول ان الصورة التي ثبتت في الاجسام حلولها في الهيولى لا يمكن ان توجد مفارقة لها في شيء من الافراد
كما في البعد المجرد واثبت ذلك وهو وجوده كان حينئذ جوهرا مستغنيا عن الجهات متقدرا فيكون الصورة الجسمية ما لا الا المجرد عن الصورة التي عرضتها وان لم يتصف
ان الكم ليس الا ما اثبتنا بالكم اذا نفي تجرده عن الصورة تصالبه لا جبر هيولى ما قبل ان تعين تعينا هيولى فيتعلق منها جسم ذلك

وقد يحتج في ذلك بما سلف اذ قد دل البرهان على حلول الصورة الاستدادية في الهيولي من حيث انها صورة استدادية من حيث

انها صورة استدادية هي جسم من بين سائر الاجسام اذ ضمنه جسم بينها وقد ستانف بيان ذلك فتذكر في الفن الثاني لا بل انه قد ثبت

في الاجسام حلولها في الهيولي والفطرة السليمة لا تجوز حلول شيء في آخر الا لحاجة ذاتية فان لم يستغن عنه شيء في ذاته فيما يلزم فرقه

كيف يصح ان يحل فيه حلولا سريانيا ويختص به في الوجود اختصاصا ناعتا فاذن للصورة كما للهيولي حاجة ذاتية اليها وتلك

بالحاجة الذاتية ان يكون تشخص الذات متعلقا بل ان يستند الحاجة الى الذات ولو باعتبار لازم لها في الوجود ثم الصورة

محصلة نوعية لانها انما تختلف باسور لقارنها في الوجود من خارج من غير ان يتحد معها في القوام تحصلها بعد الابهام

فلا يكون فصولا لها وبيان ذلك على ما ذكره الشيخ ان الجسمية اذا خالفت جسمية فيكون لاجل ان هذه حارة وتلك باردة

او لهذه طبيعة فلكية ولتلك عنصرية الى غير ذلك وليس كالمقدار الذي ليس في نفسه محصلا ما لم يتنوع بان يكون خطا او سطحا او جسما

فليست المقادير الطبيعية قائمة مستقلا اليها تضاف اليها طبيعة اخرى فيتنوع بها بل يكون الخطية مثلا نفسها هي المقدارية

التي تحمل عليها وتحقق بها واما ههنا فالجسمية اذا اضيفت اليها صورة اخرى لا يكون تلك الصورة التي تلحق فصلا لما

جسمية بل كونها امرا معها متحصلا في نفسها اذ نعني بالجسمية الذي كالصورة لا الذي كالجنس فهي اي علة الهيولي لا يكون جزء ماهوي

في ان افراد الطبيعة الاستدادية كجسميات الافلاك والعناصر لا تختلف فيما يرجع الى تحصل الطبيعة الاستدادية بل في امور

منضمة اليها من خارج او اعراض كذلك على ما نبه عليه الشيخ الا ان لعترى الشبهة من جهة المقدار والشكل فيذهب الى كونهما

او كون احدهما محصلا للطبيعة الاستدادية متحدا معها في الخارج بخلاف غيرهما من الصور والكيفيات مثلا لكن قد تبين

عرضيتهما وزيادتهما على الجوهر الممتد في الخارج ثباتا الجوهر بعينه مع تبدل المقدار في التخلخل والتكاثف مع تغير الشكل

فيما اذا جعلت شمعة مدورة تارة ومكعبة اخرى كما بدا انا اليه الشيخ ايضا فكما ذكره يهدي الناظر وان لم ينبه الى امور

او ربما يشكك بمنع انحصار مخالفة جسمية الفلك لجسمية العناصر في الامور الخارجة عنها المنضافة اليها

بل يجوز ان تخالفا بتمام الحقيقة او بجزئها ويكون مطلق الجسمية عرضا عاما او طبيعة جنسية ولعمري بل هذا الا تشكيك

الا مثل ان يمترى في كون الاثنينية مثلا طبيعة نوعية فيقال يجوز ان يكون هذه الاثنينية مخالفة لتلك

بنفس الماهية او جزئها ويكون مطلق الاثنينية عرضا عاما او طبيعة جنسية وبالجملة يجري ذلك في كل

ما يشهد الفطرة بكونه طبيعة نوعية والوسوسة التي تشكك بان تتغير الحقائق متغيرة فاذن لم ندر ما الحقيقة

ما دراك ايى مشهورة ام مختلفة فانا دان لم ندرك كنه الانسانية مثلا لكنا لا نشك في انها ماهية نوعية وان افراد الانسان

في الحقيقة وان جهلت كنهها ولا نخرج ذلك خلاف من خالف فيه من كونه بديهيا فليس هذا اول قارورة كسرت في الاسلام وثبت

ان الصورة الجسمية طبيعة نوعية فلا تختلف بحسب الافراد والاحيان فيما لها بالذات من الاحتياج الى المادة والغناء عنها فاذ

في بعض الافراد والاحيان ثبتت في الكل والثاني لانه قد بان لك ان حكمة الاحدية حرّتنا هي الابعاد في الجهات كلها فلا يمكن تجرد الصورة

لا ابعاد والا لسع تناهي الابعاد في الجهات ولا يكون التناهي الا مقتضيا بانقطاع تمادي الاتصال والتشكل لان الاتصال ذا

تمادية وتحدد من الجهات ساعر منتهيه لا محالة منتهية من جهة حاملة حدا وحدود وهي الشكل من البين ان الانقطاع والتشكل

كانا لازمين فيهما من العوارض التي ليست الصور الجسمية مخلوطة بهما حد الذات فان من تصور جسمية غير متناهية لم يتصور جسمية لا

فلا يحصلان للجسمية الا بانفعال قوة قبول القوة على ما عرفت انما هو من جهة المادة وكذا الانفعال المستلزم لهيئتين

ان الصورة لا تعرى عن مادة قابلة منفعلة **المقام الثاني** ان الهيولى لا تتجرد عن الصورة وارد في المتن لبيانه

وجهان الاول انه على قياس ما مر في بيان اتصال الجسم لذاته ان الهيولى لو تجردت لم تكن منفردة متصلة والا كانت متلبسة

بالصورة لا مجردة عنها وح فاما ان تكون متحيزة ذات وضع فتكون جوهرا فردا او مؤلفة من جواهر فردة كما ان تكون مفارقة

والاوضاع وعلى التقادير لم تكن قابلة تحمل الصورة فلم تكن هيولى وقد ترك في المتن هنا احتمال ان تكون مؤلفة من جواهر فردة

كما ترك في بيان اتصال الجسم احتمال ان يكون جزء لا يتجزى على تقدير عدم اتصاله بالذات ليتم كل من البيانين بالقياس

الى الآخر والحاصل انك قد عرفت ان مناط الفرق في تجويز تلبس الهيولى العارية عن الاتصال في حد الذات بصورة الاتصال

وعدم تجويز تلبس الجسم بالمقادير المتصلة لو لم يكن متصلا بالذات هو ان الجسم متحصل بالفعل ثم تلحقه المقادير فلو لم يكن متصلا

بل بالمقادير المتصلة كان الاتصال متأخرا عن اتمه وجوده والعقل يتنقبض عن تجويز تلبس الجسم بالاتصال في ذاته ولا في مرتبة

فعلية وجوده بالمتصلات واما الهيولى فهي غير متحصلة ولا موجودة بالفعل بدون الصورة فهي ان كانت عارية عن الاتصال

في حد ذاتها لا يستحيل ان تتصل بالعرض بحلول الصورة اذ لا يلزم ح تأخر اتصالها عن مرتبة وجودها بالفعل فلو كانت الهيولى

تجوزان توجد بدون الصورة انتقض مبنى الفرق وكان الامر في الاستحالة على السواء وقالم ان الشيخ ابطل ان تكون الهيولى مفارقة

ثم لحقها الصورة فتصير ذات حيز بكلام مبسوط وفيما ذكرناه غنى عنه الثاني ان الهيولى لو وجدت بدون الصورة لتحصلت بنفسها موجودة بالفعل وكانت لها

جهة الفعلية وايضا مستعدة ما فكانت لها جهة القوة فهي ذات جهتين فيكون مركبة من امر به مادة لها القوة وصورة منها لها الفعلية فلا تكون مادة

ولم يكن مستعدة لها كانت فايضة على حد حريم المادة لا يصح بها الا بمراتب لا يستعد او يحتمل ان يكون قوامها
فالقائل ان لا يكون مستعدة لها واما ان يوجد يلزم امتناع تجرد الهيولى عن الصورة مطلقا اما من الجرمية
او فلقائل ان يقول يجوز ان يكون مجردة عن الجرمية لكن يكون مستصحبا بالصورة مغايرة للجرمية لا عارية عن الصورة مطلقا
اللهم الا ان يستعان في ابطال ذلك بما ذكر في تشكل الهيولى بعينه هذا الاحتمال في تقرير البرهان وذلك ان الشيخ
واذا كانت قد تنازل الجرمية فيكون غير واحدة بالقوة اذ قوتها القريبة حينئذ ان تنقسم وقد تفارقها فليلبس الصورة الجرمية
فتكون واحدة بالفعل بالقوة اذ ليس في قوتها حين هي متلبسة بها ان تنقسم ان جاز لها قبول القسمة بعد ان تخلع عنها
تلك الصورة فيجب ان يكون متحيزة ليست فيها اثنين بالفعل كل واحد منهما غير الآخر بالعدد وبكمه ان تفارق الجرمية فلعلها
كل منها الجرمية فيكون كل منهما بالفعل القوة ولا يمكن ان يحتاج لامتناع اتحاد الاثنين مطلقا وان فرضنا اليه بعينها لم
تنقسم بالفعل او يزيل عنها الجرمية حتى تكون جوهرا واحدا كذلك فهذه التي تكون جوهرا واحدا بالفعل والقوة لا يجب بعينها ان
الحد جوهرها الذي صار جوهر ذلك فيكون حكم الشيء لو لم ينقسم منه شيء مثل حكمه وقد انفصل عنه شيء بل اذا تحققنا بان عدم احد
وبقي الآخر وانما اعدم احد لمان بارتفاع الصورة او لم يحدث سوى ذاك فيحال بعدم الآخر ايضا لا لعاقبة الفقد عنه
واما بان احتفظ احده بالكيفية او صورة لا توجد للآخر وهذا ايضا باطل لانا ذكرنا ان الطبيعة واحدة ولم يحصل
عارض سوى الكثرة وما يلزمها واما بالتفاوت في المقدار ونحوه فيجب ان يكونا وليس لها صورة جرمية لها حجم
مقدارية هذا خلف وبالجملة كل شيء بحوزته وقت من الاوقات ان يصير اثنين ففي طباع ذاته استعداد
الانقسام لا يفارقه ذلك وان منع عنه مانع وذلك الاستعداد محال الا بمقارنة المقدار بالذات فاذن
استشباه في المتابعين وحسب التراكيب في الهيولى والصورة من الجانبين

## فصل

## في اثبات الصورة النوعية

اقول اعلم ان هنا صورا اخرى غير الجرمية مقومة للهيولى كالجرمية الامتدادية لتحصلها بالذات وتسمى نوعية لتحصل الانواع بها الطبيعية لكونها مبادي للآثار المختصة بالانواع واما الحكمية اطلاقه تستفادها من كل ستة امرها كطلب الاين والوضع والشكل ولاثبات هذه الصور طريقان
الاول ان الاجسام ببسائطها الفلكية والعنصرية ومركباتها الطبيعية مختلفة بالانواع

فتحصل حقائق مختلفة بل لا يكون الحركة لاتحادها بالنوع في الاجسام كلها ولا بالهيولى اما في العناصر خصوصا فلوحدة هيولاها ما تشخص 1

واما في الاجسام عموما فان الهيوليات متعددة وان اتحدت بالماهية فلا يكون تحصل حقائق مختلفة بها الا ان يقال

فلك وان امتازت مما يشابهها من هيولى فلك آخر او عنصر لكنها لا تشارك في الحقيقة ان كل فلك له هيولى متحصلة بالفعل مباينة عن

سائر هيوليات الاجسام ولا يكون تحصلها بالهيولى لانها وان امتازت عن سائر الهيوليات واشيائها من حيث انها لا تقبل

الا صورة ولا تتحصل بالفعل الا بها لان لها تحصلا بالفعل من جوهر الجسمية لا تحصلها بجسمانية الافلاك بل لا بد من صور اخرى

ان الاجسام مختلفة باللوازم والآثار فلا بد لها من مبادئ وجهات الحركات المستقيمة ومبادئ الكيفيات المختلفة في العنصريات

والبسائط منها امور تصدر عن الكيفيات الاربع المزاجية ومنها القبض كميتي مما غير متضادين ويختلف في ذلك طبيعة اللوازم

والآثار مبادئ مختلفة في ذوات الاجسام وليست صورها الجسمية المتحدة مطلقا ولا هيولاها المتحدة في العناصر بل صور اخرى

اعلم ان ههنا شكوكا اوردها وذلك على نحو الجواب الاول لساق الكلام فيه على نحو الاول من طريق اثبات الصور النوعية

وذلك من حيث الاول ان الهيولى متقومة بالصورة الجسمية فلو كان هناك صورة اخرى طبيعية تقومها لزم تقومها بصورتين

منع لبطلان اللازم مطلقا واما المتسع تقوم المادة بصورتين في درجة واحدة واما اذا كانا من جزء بين كاجزاء

ونوعية فان الجسمية تصيرها ممتدة استعدادا لتحصيلها والنوعية تصيرها ذات مبدأ ميل مستقيم

او كما في درجتين ان كانا من جزء كما في المركبات فان الهيولى لبسائط العناصر متصورة بصورها الطبيعية وتلك الصور باقية

فيها عند التركيب ويكون مجموع العناصر المتمزجة هيولى ثانية وتفيض عليها صورة اخرى في درجة ثانية والحاصل ... في الحقيقة محال

صورة العنصر البسيط بل صورة العنصر من حاملة صورة المركب اعلم ان الجسمية متقدمة في تقويم الهيولى على الطبيعية

والحق عكسه ... الكلي المستفيض مستقيمين يمتنع تغير ان الجسمية ... الجسم المطلق والطبيعة مبدأ فصل نوع من الثاني

ان يكون اختلاف انواع الاجسام بالاعراض وذلك لصدور واستناع دخول الاعراض في تقويم الجواهر مطلقا لمنع

ثم تقوم الجوهر بعرض تقوم جسمي محال للزوم الدور ضرورة تقدم الجزء على الكل والمحل على الحال بل لا تقوم جوهر بعرض لتقوم

التقوم بحيثيات وجهة عرضية لتقوم بها اذ اللازم من تقدم جزء على آخر ان تقوم الجوهر بالعرض ... محالا مطلقا

لكن الفطرة السليمة التي لم تتدنس بعلة ملكة الجدال عليها الا تسترح لتجويز ان يحصل من تقارن مقولتين متباينتين مقولة الجوهر

وشيء من مقولات العرض ماهية حقيقية وحدانية ونوع محصل طبيعي نعم ربما يحصل هيئة اعتبارية ونوع صناعي

لكفاية القاسر العرضي والعنايات في ذلك ولكن تخصيص المركبات في برهان اثبات الصور النوعية بالطبيعة وتجويز دخول القاسر

في تعصيف الطبائع وتشخيصها والتعب في ذلك كما يستوي النحو الثاني في سياق الكلام فيه توجيه كما والثاني من طريق اثبات

النوعية وذلك لانه من وجهين الاول انكم استدللتم باختلاف الآثار واللوازم على صور مختلفة فان احتج اختلاف الآثار

الى الصور فليحتج اختلاف الصور ايضا الى صور اخرى مختلفة ليستند اليها اختلاف الصور التي اثبتوها ويكثر الى ما لا يتناهى

ويلزم التركيب بما لا يتناهى والجواب ان الافلاك تختلف في المواد بالماهية فاختلاف صورها يستند الى اختلاف

مواد بالماهية بلا حاجة الى صور اخرى والعناصر وان اتحدت في المادة لكن اختلاف صورها يستند الى اختلاف استعدادات مادتها

بحسب الصور السابقة المتعاقبة ومن ههنا يحتاج في انتظام امر عالم الكون والفساد الى مادة ازلية تعتري عليها صور متعاقبة

بحسب استعدادات مختلفة في زمان غير متناه بحركة دورية وجسم متحرك بها حركة ارادية لا يمكن استنادها الى الواحد البسيط الحق

جل مجده الا بتوسط جوهر عقلي فسبحان من نصب للعقول مرقاة من حضيض هيولى عالم الكون الى اوج عرش الرحمن

وترك سلسلة الوجود على ما بني عليه فان قلت لم لا يجوز ان يستند اختلاف اللوازم والآثار في الاجسام اولا الى الاجسام

اختلاف الصور من غير توسط ويرتفع الصور من البين فيها كما تكون فعلا قلنا اذا قصر النظر على ذوات الاجسام

افرادها وجد بعضها بحيث اقتضى بعضا من الآثار واللوازم دون بعض آخر منها مستندا الاول لبعض آخر من الاجسام

بالعكس فلا يمكن استنادها الى القوابل لان القوابل لا تكون مقتضية والكلام فيما تقتضيه الآثار المختلفة بخلاف ماسوى

الفلكية اذ ليس شيء من القوابل مقتضيا لها اصلا وانما الاقتضاء من جهة وجود الفيض وتخصص قابليات المواد وكفى لتخصص

الفيض وان لم يكن من جهة المواد اقتضاء اصلا فالمواد تصلح لتخصصات الصور دون اقتضاء الآثار ولا يمكن استناد

تلك الآثار الى الاستعدادات لان تلك الاستعدادات خارجة عن ذوات الاجسام ومبادي تلك الآثار لا تكون خارجة

عنها الا ان الامور الخارجة عند قصر النظر على ذوات الاجسام طرو وقد اقتضاء الآثار ثابتة بخلاف الصور المنوعة فانها

غير معللة من حيث ثبوتها للاجسام العنصرية واما بالقياس الى المادة فيمكن استنادها الى الامور الخارجة لانا اذا قصرنا

اللحاظ على المادة لم نجد لها اقتضاء ما لشيء من تلك الصور وفي قولنا نحو اقتضاء تلويح الى ان المقتضي الحاصل ليس

هو الجسم وصورته بل المبدأ الفياض الصور بسائط الرابطة وشرائط الاعتبار والاجسام قوابل من جهة مواد

ورد بالمن جهة صورها الثانية ان الجسم واحد كالفلك او عنصر آثار او لوازم متكثرة فعلية مرتبة حتى لا

حتى لا يكون صدورهما في درجة واحدة فلو استندت الى الصورة فاما ان تستند الى صورة واحدة وهي بسيطة وهذا ينافض ما سلمتم من امتناع صدور الكثير عن الواحد البسيط او الى صور شتى غير محتاجة للمادة وهذا ايضا نقض لما سلمتم من تقوم المادة الواحدة بازيد من صورة طبيعية واحدة في درجة واحدة والجواب انها تستند الى صورة واحدة لكن لا من جهة واحدة بل بشرائط وجهات مختلفة مثلا انها تقتضي الحركة بشرط الكون في غير المكان الطبيعي والسكون بشرط الكون فيه والحيز بمداخلة الجسمية والشكل بضرورة تناهي الابعاد مع قبول المادة للانفعال وقس عليه ونحن كما منعنا صدور الكثير عن الواحد بدون اعتبار تكثر الالات والجهات مختلفة والوسائط فانا لا نقول ان الكل انما صدر عن الواحد اولا كما ذكرت بل الحق لعله وان كان استنادا بعض الى بلا واسطة وشرط ثم يسلم لقبول البعض بلا واسطة استنادا لبعض الاخر بواسطة ووسائط وشرائط وبه يصحح صدور ما يختص بمادة او نوع مخصوص في صدور الحوادث حدثت ولا يخفى عليك ان من تلك الامور الاشارة وقبول الكون

الى الصورتين من قبيل استناد الى العلل المادية **فصل في ترتيب الهيولى والصورة في سلسلة**

١٣

**قلت كانك بعد ما تبين حتى آه اقول** لما ثبت ان الهيولى مباينة بالاسر لما هو مباين لها لا توجد الا حالة في مادة قابلة لها وقد علمت ان الشئ لا يمكن ان يحل في آخر الا وهناك حاجة ذاتية فذلك ان الصورة مفتقرة الى المادة وما افتقار المحلول الى العلة القابلة له من غير حاجة الى برهان آخر واما افتقارها في الصورة لعله الى الجميع الدال على الافتقار لما يتضح لك عن قريب انك قد علمت ان المادة انما هي في حد ذاتها القوة المحضة اذ لا شيئية لها الا الجوهر القابل لو كان لها مع القوة جهة فعلية لكانت مركبة من مادة وصورة لا مادة اولى وانت تعلم ان الموجود بالفعل لا بد وان يكون محصلا وانه لا يكون شئ موجودا بالفعل وذاته بالقوة من كل وجه ولم يحصل تحصيل من خارج فاذا كان في حد ذاته بالقوة يحتاج في الوجود الى محصل خارج عن جوهر ذاته يحصله لا انه يستلزم كل المحصل ولا يحتاج اليه كما ان الجسم يستلزم الاين ولا يحتاج اليه فان الجسم له تحصل في ذاته فيمكن ان يوجد من غير افتقار الى الاين ويستلزم الاين ويستتبعه بخلاف المادة اذ ليس لها تحصل في ذاتها وانما لها مجرد القوة فكيف تستتبع في الوجود وبدون محصل حتى تستلزمه بعد تقيمها بالفعل فظهر ان الهيولى ايضا مفتقرة الى الصورة واذا ثبت الحاجة من الجانبين فنقول ليس شئ منهما يفتقر في نفس ماهيته الى الآخر حتى يكون شئ منهما مقوما لجوهر حقيقة الآخر اذ لا جزئية بينهما بل احدهما حال في الآخر فلا يتعقل الصورة ولا نعلم ان الهيولى المادة الا بتكلف شديد وتعقل المادة جوهرا مستعدا اذ لا نعلم من ذلك ان ما تستعد له يجب ان يكون فيه شئ منها بالفعل لا بحيث وقد اتضح بذلك عدم التضايف بينهما واما ان ذلك ما لم يبينه في اسلوب سلكه في هذا الفصل ولذلك لم يتعرض له في المتن على ان ذلك ظاهر من ثبوت الافتقار بينهما اذ لا افتقار لشئ من المتضايفين

الى الآخر بل الحاجة في الحقيقتين لكل منهما الى محل آخر وفي المشهور حين يعني الذي هيولى المأخوذتين من الوسنين للهوية من وجه الى الذات من الآخر فالحاجة اذن بين الهيولى والصورة انما هي في الوجود فقط ثم انه يستحيل ان يكون الحاجة من الجانبين في وجود ذات كل الى ذات الآخر لان ذلك دور باطل لا يقال حيثية الحاجة من جانب غير حيثيتها من الجانب الآخر فلا يلزم الدور وذلك لان الحاجة من جانب الصورة الى المادة من جهة قابليتها والحاجة من المادة الى الصورة ليست من حيث ان الصورة محلة قابلية لها اذ المادة الاولى هي القابل البسيط ولا قابل لا نا نقول ما ذكرتم انما يفيد تعدد الحيثية التعليلية وذلك لا يدفع الدور اذ لا يورث تغايرا في المحتاج والمحتاج اليه العلل باسرها متقدمة بوجودها على معلولاتها فاذا كان شيء علة لشيء من جهة لآخر بجهة اخرى كانت تكون متقدمة عليها بالوجود فلو كانت الاخرى اليها علة له وان اختلف نوع العلية تكون هي ايضا متقدمة بالوجود ولا محالة على الاولى المتقدمة عليها فتكون متقدمة على نفسها هذا اذا صح بل نا نحل الاشكال لزوم الدور بان حاجة الصورة الى القابل ليست من حيث طبيعة الصورة مع قطع النظر عن الفردية بل باعتبار الفردية اما الصور المجردة فلانها انما تحتاج الى المحل على ما بينا ولامكان طرو القسمة المقدارية عليها او القسمة المقدارية الانفكاكية كانت او وهمية انما تطرء على الفرد من حيث انه فرد دون الطبيعة من حيث انها طبيعة واما الصور النوعية فلستا نعني بها ههنا الا طبائع الجسمانية لا ما يشمل الحقائق المفارقة فان الصورة بالمطلق عليه اليقين حيث يقال انها صورة مجردة لا تحتاج في الوجود الى مادة بل ان الصورة ههنا كخص الطبيعة بخلاف المادة فان الصورة ههنا جزء الماهية واذا كان كذلك فليست الصور النوعية تحتاج الى القابل بطبائعها بل لانها جسمانية تنقسم بطرو القسمة فاحتياجها الى القابل على نحو احتياج الصور الجسمية باعتبار الفردية دون الطبيعة فالصورة مطلقا من حيث كونها متشخصة لا من حيث طبائعها محتاجة الى مادة تقبلها متشخصة لا يقال ان ذكرتم انما يدل على ان الثابت بالدليل انما هو احتياج الصورة
حال عن ضمير المعزول في قوله تقبلها ١٢
الى المادة لا احتياج طبيعة الصورة لكن لا يلزم منه انتفاء احتياج الطبائع اذ عدم الثبوت لا يوجب ثبوت العدم لانا سلمنا ذلك لكن فيما ذكرنا كفاية في دفع لزوم الدور ثم ما تقول لم لا يثبت حاجة طبيعة الصورة الى المادة وثبت حاجة المادة اليها حاجة طبيعة الصورة الى المادة كيلا يلزم الدور فان قلت كما ان الصور المتشخصة حالة في المواد كذلك طبائعها حالة فيها وقد تقرر فيهم ان الحال لا يكون الا بالحاجة ذاتية فيجب ان يكون الطبائع ايضا محتاجة الى المواد فنقول بل نقول الحلول ان يكون الحاجة اليه في مرتبة من المراتب اما في مرتبة الجنسية او النوعية وفي مرتبة الفردية فحلول الفرد وان استلزم حلول الطبيعة النوعية والجنسية لكن لا يستلزم ان يتم باعتبار وجود الطبيعة في نفسها ان الطبيعة الصورية مالتي في المادة كذلك حاجة في مرتبة الصورة جزئي من الصورة وهو متشخص حاجة طبيعة الجسم الى المادة في الوجود ولا يحتاج الوهم الى الحق تعالى

كيف استلزم حلول الفرد حلول الطبيعة ولم يستلزم حاجة الفرد الى المحل حاجة الطبيعة اليه قلت اذا حل فرد من الطبيعة فالحاجة الى المحل ان كانت ناشئة من جهة الفردية لكن الحكم بالحلول كما يصح على الفرد يجب ان يصح على الطبيعة لكونها جزءا من الفرد عقلا باعتبار ومتحدا به في الخارج وفي العقل ايضا باعتبار وحلول الشيء في شيء بدون حلول جزئه او بدون حلول ما هو متحد به مما يأباه حتى لا يكفي في حلول الشيء حلول بعض الاجزاء ولذا لا يجوزان يقال ان الجسم حال في مادة الا ان يعني به الصورة واما حاجة الشيء بدون حاجة الجزء او بدون حاجة ما هو متحد به باعتبار غير اعتبار كونه محتاجا فلا استحالة فيه فان الشيء يحتاج الى ما هو جزء والى ما هو جزء باعتبار ومتحد به باعتبار آخر وذلك الجزء لا يحتاج الى النفس فان قلت اذا لزم حلول الطبيعة المتحققة في ضمن الفرد في محل باعتبار الحاجة اليه من حيث الفردية لا من حيث الطبيعة لم يثبت الحكم بلزوم حلول الصورة في المادة على العموم قلت نحن ما جوزنا حلول الطبيعة باعتبار الحاجة الى المحل من حيث الفردية دون الطبيعة لكنا انما نعني بالفردية ههنا الخصوصية فيها بان المراد ليس الفردية مرتبة الماهية النوعية متشخصة باي تشخص كان مخلوطة بلوازمها في الوجود كتقدمه باعراضها الباقية التي تبقى مع بقائها موجودة وح اذا ثبت حلول طبيعة نوعية في محل في الجملة وجب حلولها فيه مطلقا في ضمن اي فرد وجدت اذ مناط الحاجة مطلق والاعراض بخصوصها بخلاف الطبيعة الجنسية فانها اذا حلت في محل فلا يجب من ذلك حلولها بعمومها فيه لانها غير متحصلة بذاتها ولا يمكن ان توجد الا اذا تحصلت بفصل فيجوز ان تعرض لها الحاجة الى المحل لا من حيث عمومها بل من حيث خصوص فصل محصل هو لها كانت الحاجة في وجود ذلك الفصل النوع المتحصل او في وجوده ولازم للفصل النوع دون الجنس فتحل في ذلك المحل اذا بفصل آخر لم تحتج الى المحل فلا تحل فيه واما الطبيعة النوعية فهي متحصلة بنفسها فاذا لم تحتج في وجودها او في لازم لها في الوجود الى محل حدثت قائمة بذاتها فلم يكن حلولها في المحل اصلا ولا يجوز ان تحتاج الطبيعة النوعية اذا تشخصت بتشخص الى المحل فتحل فيه ولا تحتاج اليه اذا تشخصت بتشخص آخر فلا تحل وذلك لان التشخص ليس امرا موجودا ينضم الى الماهية في الخارج انضمام الصورة الى المادة فيتركب منها الشخص تركبا خارجيا كما يظن قوم ولا امرا يتحد مع الماهية في الخارج اتحاد الفصل مع الجنس فيتركب منها الشخص تركبا عقليا والجزءان متحدان في الخارج كما يظنه آخرون بل قد عرفت ان ليس في الوجود الا الطبيعة الفائضة عن جاعلها فينتزع العقل منها التشخص من حيثية فيضانها عنه وارتباطها به فاذا استغنت الطبيعة عن المحل في وجود ذاتها ولوازمها فاضت لا في محل فكيف يمكن ان تحتاج الى المادة وتحل فيها بعد ذلك من تلقاء تشخص منتزع منها باعتبار مجعوليتها ومن سبيل آخر التعيس من الاصول ان تكثر افراد الطبيعة من جهة اختلاف القوابل فلو كان

بدون ملاحظة الحلول في القابل لها تشخص تكون منحصرة في فرد ولا يتصور هناك تعدد حتى يتحقق تارة دون اخرى وان لم يكن لها تشخص الا بعلة او حلولها في المادة فكيف يستند احتياجها الى المادة المتقدمة على حلولها فيها الى تشخصها فنحن نثبت حلول طبيعة نوعية في الجملة وان لم نقض بحاجتها من حيث وجود نفس الطبيعة الى المحل حتى يجب ان تكون معلولة لما تحته لكنا نقضي بحاجتها اليه لوفي لازم من لوازمها في الوجود ومن هنا صح ان يقال ان المراد بالحاجة الذاتية في قولهم الحلول لا يكون الا بحاجة ذاتية ما يعم الحاجة باعتبار وجود الماهية وباعتبار لازم مستند اليها وبالجملة لا يجوز اختلاف الطبيعة النوعية في الحلول وعدمه بحسب الافراد فاذا اثبت حلولها استلزمت المحل البتة واحتاجت اليه باعتبار سنخ الفردية مطلقا وهذا حكم جلي في تحتها الصورة على الحكمة قد علمت ان برهان اثبات المادة يقتضي بحاجة الصورة في مطلق الفردية اليها وايضا قد علمت لزوم الحلول لها من جهة احتياجها في التناهي والتشكل اللازمين لها الى المادة فان قلت يجوز ان يكون الطبيعة لا حاجة الى المحل في وجودها في لازم لها في الوجود اصلا بل ان الطبيعة تقتضي الحلول فيه قلت هذا وان لم يقدح في عموم الحلول ولزوم المحل لكنه فاسد لان الحلول ليس كما لا لطبيعة الطبيعة بالذات بل نقص يلحقه في الوجود من ضرورة حاجتها في وجود نفسها او في وجود لازم الى محل تتقوم هي او لازمها به فان لم تحتج اصلا لم يجز ان تستدعي هي حلولا ولا عرضها ذلك من خارج فتحصل من ذلك ان كل فرد من الصورة من حيث انه فرد مطلق لا من حيث انه هذا الفرد محتاج في وجوده الفرداني الى طبيعة المادة بل الى فرد ما منها ايضا لان الحال يتشخص بتشخص المحل ما لم يتشخص المحل لم يصلح حالا لتشخص من الحال فبين المشخصين تلازم لكن الحال المشخص محتاج والمحل المتشخص محتاج اليه فاذا اعتبرت الصورة من حيث مطلق الفردية كانت محتاجة الى المادة من حيث هي ومن حيث مطلق الفرد اليه اذ من البين ان الفرد المطلق من الحال يحتاج الى فرد مخصوص من المحل اما اذا اعتبرت من حيث خصوص الفردية كانت محتاجة الى فرد خاص من المادة ضرورة ان تعين الحال بتعين المحل الا ترى ان هذا الفرد من الصورة لا يمكن ان يقوم الا بما من المادة المشخصة فيحتاج اليها من حيث هي هذه المادة هذا كله بيان الحاجة في جانب الصورة واما المادة فهي بما هي مادة ما وهذه المادة تحتاج في الوجود الى الصورة من حيث هي صورة لا من حيث هي صورة ما وهذه الصورة اعني ان المادة من حيث الطبيعة ومن حيث الفردية بعمومها وخصوصها محتاجة الى الصورة من حيث الطبيعة لا من بعمومها وخصوصها وذلك لتاخر الصورة من حيث الفردية على العموم او الخصوص من الهيولى من حيث الطبيعة فقط او من حيث الفردية على العموم البتة وعلى الخصوص ان اعتبرت الصورة كذلك على ان الصور الشخصية

١٦

في الخارج تزول بزوال الهيولى الشخصية ولا يمكن ان يزول احدها ويكون المساوق الآخر باقيا فيكون الصورة الشخصية بخصوصها
علة للهيولى بأي جهة اتخذت فالعلية للهيولى بالحيثيتين اعني حيثية الطبيعة وحيثية الفردية بل الحيثيات فالامر كل من مطلق الفردية
وخصوصها الشخصية حيثية بها العلية للصورة بحيثية الطبيعة دون حيثية الفردية مستخرجها انفصلا عن خصوصها هذا تمام الكلام في
تعيين المحتاج والمحتاج اليه من الجانبين حتى يندفع شبهة الدور ثم لا خفاء في ان نوع العلية من جانب الهيولى بالنسبة الى الصورة
هي القابلية الخارجية التي تكون للمحل بالنسبة الى الحال والقيد العلية في الوجود والعلة الداخلية التي تكون للجزء المادي من المركب بالنسبة
اليه والعلة القابلية مطلقا لا تكون علة اخرى غير القابلية لا فاعلية ولا غيرها ولما كان موضع الاشتباه هو كونها فاعلية وما يجري
مجراها تعرضوا لنفيها خاصة فصار ذلك ليس للاكمال صونه فوق الجدال لعلة الى تجويز كونها علة اخرى سوى الفاعلية ولاجل ذلك
من ههنا ان المراد العلم ان ما به تشخص الصورة هي المادة وان كان نوع يحتمل شخصها كثيرة فانما تشخص وتتكثر بالمادة يكون المادة
تحتاج اليها من حيث انها تقبل الصور الشخصية المتكثرة بالعدد لا من حيث انها تفعل التشخص او يكون لها شركة في الصنع
بل الفاعل للتشخص هو مفيض الوجود والخاص اما الاعراض المكتنفة بالمادة فهي مشخصات بمعنى انها امارات التشخص ولوازمه
كما مرت الاشارة اليه لا انها هي الموجبة لامتناع فرض الشركة نعم ربما يعتبر التشخص لا مجرد الطبيعة النوعية الآبية عن الشركة
بل مخلوطة مع اللوازم مأخوذة مع الاعراض الباقية ببقائها كما اوضحنا اليك ولا يعتبر الطبيعة النوعية والجنسية بهويتها المنتسبة
الى الاشخاص بالمعنى المأخوذ لا بشرط شيء تتحد معاني الوجود اذا تعينت وح تكون نسبة تلك الاعراض الى الانواع شبيهة بنسبة الفصول
الى الاجناس وتكون تلك الاعراض من مقومات الهوية الشخصية ومن متممات العلة الفاعلية لتشخص النوع واما نوع العلية
من جانب الصورة فقد عرفت انها ليست من علل الماهية للهيولى ولا بالقابل اي المحل لها ثم انك قد عرفت ان علتها انما
هي من حيث الطبيعة وهي من هذه الحيثية لا تصلح ان تكون جاعلة قريبة او بعيدة او آلة مطلقة للهيولى الشخصية ولا الهيولى
اما انها لا تصلح ان تكون جاعلة او آلة للهيولى الشخصية فلان الصورة من هذه الحيثية واحدة بالعموم لا بالعدد واعني ان وحدتها
ليست شخصية مانعة عن وقوع الشركة بل هي محتملة للاشتراك فيها والواحد بالعموم لا يصلح لان يكون جاعلا او آلة مطلقة
للواحد بالعدد كالهيولى الشخصية فان تشخص المعلول انما هو من تلقاء جاعله وكيف تسوغ الفطرة السليمة ان يكون المجعول
المصنوع اقوى في التحصل من جاعله المفيض او آلته المطلقة واعني بالآلة ما يتوقف الفعل على توسط بينه وبين الجاعل ما يجعله
من غير تأثير له فيه وباطلاقها ان لا يشاركها في ذلك غيرها حكمها في وجوب وحدتها بالعدد حكم وحدة المجعول بالعدد

17

حكم الجاعل فكيف يتشخص الاثر مع ابهام المتوسط الموصل للتاثير اذ عند ابهامه لا يتعين للتاثير فضلا عن الاثر واما انها
لا تصلح ان تكون جاعلة او آلة مطلقة للهيولى المطلقة فلان الصورة من حيث الطبيعة لو كانت جاعلة او آلة مطلقة للهيولى المطلقة
لكانت الصورة الشخصية جاعلة او آلة مطلقة للهيولى الشخصية وليست الصورة الشخصية جاعلة او آلة مطلقة للهيولى الشخصية
فليست الصورة من حيث الطبيعة جاعلة او آلة مطلقة للهيولى المطلقة اما البطلان فلان التالي فظاهر اذ قد عرفت ان الصورة
الشخصية مفتقرة الى الهيولى الشخصية واما الملازمة فلان الجاعل او آلته للطبيعة هو الجاعل او الآلة مطلقا وبالذات و
ان جاز ان تكون علة مطلقة جاعلة للطبيعة من غير اعتبار تشخصه ولا يكون جاعلا للفردية الا باعتباره متشخصا اذ ليس
لان الماهية لا تصدر تارة مرة مطلقة ومرة متشخصة بل انما تصدر متشخصة من جاعل متشخص لكن العقل يلاحظها متشخصة فيعتبر
فاذا لاحظها من حيث هي من غير ملاحظة تشخصها وان لم تكن عارية عنه في الوجود فربما لم يتفطن لم يراجع الى الفحص الناشر عن
اسنادها بالمجعولية الى الطبيعة مطلقة بدون ملاحظة التشخص وان لم يجوز ان لا تكون تلك الطبيعة معروضة للتشخص في الخارج
واما اذا لاحظها الماهية المجعولة من حيث هي متشخصة فيقضي بديهة من صدورها عن تلك الطبيعة من حيث هي
بل يوجب اسنادها اليها من حيث انها متشخصة ثم النظر الدقيق يقضي بان طباع الامكان محوج لكل من الممكنات
الى جاعل واحد واجب بالذات متشخص بها انما ليس للعقل ههنا تسلط على ان ياخذه مطلقا تارة ومتشخصا اخرى واذا
بطل ما قصدنا ابطاله من انواع العلية بقي ان تكون الصورة من حيث طبيعتها علة غائية للمادة او شريكة لجاعل او
جزء من العلة الفاعلية من غير ان تكون آلة مطلقة اما كونها علة غائية فلانا نمنع بل العلة يكون حقا لكن نظرا بهما
في حاجة المادة الى الصورة من حيث ان الصورة محصلة لها وحاجة الشيء في الوجود الى محصلة ذاتية لا بواسطة واما
حاجتها الى العلة الغائية فبواسطة انها في الحقيقة علة العلية سائر العلل حتى لو صح ان يكون الفاعل مثلا فاعلا بدون
علة غائية بل يكون صدور الفعل عنه على نحو العبث المحض كما قد توهم جوازه لكان سائر ما يحتاج اليه من العلل
حاصلا من حيث هو علة لم يكن الى الغاية افتقار اصلا فلذلك قد لاح لك ان الصورة شريكة لجاعل المادة
في تقويمها وتحصيلها بالفعل الفاعل القريب لها يجب ان يكون نور الفيض عن بارئه الحق بريا عن المادة في ذاته
وفعله فتصدر عنه الصورة بحيث يلزمها في الوجود والحلول في مادة تصدر عن ذلك المفارق ويتقوم
بالفعل باعانة من الصورة في تشخص الصورة بها لحاجة المادة الى الصورة من حيث انها

١٨

معينة للمفارق فان وجود المادة مستند بالفعل الى المفارق من حيث انه الاصل في افاضة الوجود من حيث ان وجود الصورة

التي بها تتم بها يعد المادة ايضا مستند وان كان ربما يحتاج الى مخصصات ومعدات كما قد عرفت فالعلة الفاعلية للمادة

تتم باجتماع المفارق مع الصورة من حيث هي صورة وهذا المجموع باق ابد الدهر المفارق عن الزوال وليس كالمادة

حتى يكون قوة قبول للزوال اما الصورة فهي وان كانت تزول في عالم الكون والفساد لكنها انما تزول الى بدل يعاقب

فمستحفظ البدل تقيم المادة بالبدل البدل بما يشارك الصورة الاولى ليعاونه على اقامة المادة وبما يتحقق بها يجعل المادة بالفعل

جوهرا غير الجوهر الذي كان تفعله الاولى وبالجملة فالزائل هو الصورة من حيث هي هذه الصورة لا من حيث هي صورة

فالزائل غير المعين والمعين غير الزائل واورد الشيخ نظيرا فقال ان الاضاءة والانارة انما تحصل من سبب

مضي ومن كيفية لا بعينها تجعل الجسم المستنير قابلا لان لا ينفذ فيه الشعاع ولا ينعكس ثم تكون تلك الكيفية ملقية للشعاع

على خاصة غير الخاصة التي تعقبه كيفية اخرى من الالوان ويجب ان لا ينافي فيما اقتطعنا به من نفوذ الشعاع

وانعكاسه بعد انك بالغرض لعيبر انتهى وربما شبه المقيم المفارق واستحفاظ الهيولى الواحدة بالشخص بالصور المترادفة

لمن يمسك سقفا لعينه بدعامات متعاقبة تزيل منها واحدة وتقيم اخرى بدلها لا يقال الصورة من حيث

هي صورة واحدة بالعموم فكيف يصح ان تكون علة للواحد بالعدد لانا نقول انما يمتنع ذلك في العلة الجاعلة والا اذا

لا في مطلق العلل لا يقال ليس اذا كان الواحد بالعموم شريكا للجاعل اخرج العلة التامة والفاعل المستقل

بالتاثير عن الوحدة بالعدد ولا شك ان المعلول مستند في وجوده وتشخصه الى العلة التامة والفاعل

المستقل فكيف لا ينقبض العقل عن تسويغ كون درجة العلة التامة والفاعل المستقل منحطة في التحصل

عن درجة المعلول لانا نقول ان اريد بالعلة التامة جميع ما يحتاج اليه المعلول من العلل بالفاعل المستقل

مجموع الفاعل وما هو من متماته من الآلات والمعاونات فلا نسلم استناد المعلول في الوجود والتشخص بالذات

والقصد الاول الى العلة التامة ولا الى ما هو كذلك من الفاعل المستقل بالتاثير وان اريد بالعلة التامة العلة

التي تمت بالتاثير بانضياف سائر العلل اليها من خارج وبالفاعل المستقل الجاعل الذي استقل بانضمام

ما يتم به فاعليته زائدا عليه فالواحد بالعموم اذا شارك الجاعل الواحد بالعدد لا نسلم انه يخرج العلة التامة

والفاعل المستقل بالمعنى المذكور عن الوحدة العددية بل يجعل الواحد بالعدد واحدا في العلية مستقلا بالتاثير

ثم الواحد بالعموم فيما نحن فيه منه ما انحصر نوعه في فرد فكل من الصور النوعية للافلاك فان كلا منها لطبيعتها النوعية مقومة لهيولاها ونوعها منحصر في فرد ومنها ما ليس كذلك كالصورة الطبيعية للعناصر فانها مقومة لهيولى العناصر الواحدة بالشخص من حيث ان للصورة العنصرية طبيعة جنسية تحتها انواع وانواعها ايضا لا يجب ان ينحصر كل منها في فرد اذ لا مانع هناك من القسمة الفكية ولا شبهة في ايجابها تكثر الافراد وكذلك الصورة الجسمية مطلقا فانها بطبيعتها النوعية المشتركة في الاجسام كلها مقومة للهيولى

هذه حال الصورة واما المادة فاذ لا قابل لها يتكثر افراد نوع واحد انما يتصور فيها الفاعل يجب انحصار كل من انواعها في فرد فهيولى كل من الافلاك نوع على حدة منحصر في فرد وهيولى العناصر كلها شخص واحد انحصر نوعه فيه فعلة وجود الهيولى هي علة تشخصها اذ الحال كذلك فيما لا قابل له وهذه المسئلة اعني مسئلة تقدم الصورة على الهيولى من حيث الطبيعة لكونها شريكة للفاعل على الهيولى مطلقا وتقدم الهيولى لكونها قابلة على الصورة من حيث الفردية المطلقة من غوامض حكمة الله تعالى المودعة في خلقها ومن غوامض حكمة ما بعد الطبيعة ولعلي اختلست منها اليسير واعنى وقد قررت في تحقيقها بالقدح المعلى

تمت الدوحة المياده في حديقة الصورة والمادة

بسم الله الرحمن الرحيم

**قلت فصل** الكلي هو الذي لا يمنع نفس تصوره عن أن يقال على كثيرين ويقابله الجزئي والكلي من حيث هو كلي شيء وهو ما يدل عليه هذا الحد ومن حيث هو شيء يعرضه الكلية شيء آخر
كالإنسان وفرس فالإنسان مثلا والحيوان معروضا الكلية فليس في نفسه كليا بل هو في نفسه هو وما ينطوي عليه هيئة من ذاتياته وليس من حيث هو واحدا أو كثيرا أو لا موجودا أو معدوما أو غير
ذلك مما ليس من ذاته ولا من ذاتياته فيها والحيوان من ذلك من خارج يعقل أو اقتصر اللحاظ على الإنسان في نفس الأمر لم يثبت لأن يحمل عليه إلا ما هو ذاته أو ذاتياته وإنما يأتي الحمل العرضي بملاحظة
المحمول الخارج فلو سئل عنه بالترديد بين الإيجاب بخارج عنه من حيث هو وسلبه كذلك بحيث يكون الترديد بين النقيضين لا محيص عن التزام أحدهما فالجواب السلب أي ليس هو من تلك الحيثية بذلك لأنه
من تلك الحيثية ليس من ذلك فبينهما بون إذ مفاد الأول سلب الثبوت بالحيثية وبينهما من مصداقه افتقار كون ذلك الخارج ذاتا أو ذاتيا ومفاد الثاني كون السلب ثابتا لتلك
الحيثية ولا يصدق لو كان السلب ذاتا أو ذاتيا [illegible] فلا يتقبل السلب من حيث إنه سلب التحقيقت وكان مفاده صدق الحيثية عدم صحته من الإيجاب فرجع إلى الأول و
اعتبار الحيثية قيد الموضوع فإن قال إن الحمل عليه من هذه الحيثية بالأمر لا لغت الحيثية ولو ردد بين مرتين إيجابا أو بين إيجاب غير الذات والذاتي وإيجاب سلبه عنه لم يستحق
الجواب فإن حسب الجيب بالسلب يستحق **أقول** الكلي يطلق على مشتبه جوه فيقال على ما هو مقول بالفعل على كثيرين ويقال على ما يمكن حمله على كثيرين من غير اشتراط وجود الكثرة بالفعل
ويقال على ما نفس تصوره لا يمنع عن أن يقال على كثيرين فالشيء إذا لم يكن تصوره مانعا عن حمله على كثيرين سواء كان محمولا على كثيرين بالفعل كالإنسان أو لم يكن هناك كثرة بالفعل لكن
يمكن أن يحمل على الكثرة كالعنقاء مثلا أو لم يجز حمله على الكثيرين لكن لا من حيث نفس تصوره بل بدليل كمفهوم الصانع للعالم فهو كلي وهذا هو المستعمل في صناعة الميزان وما يشبهه
والجزئي يقابل الكلي في معانيه ثم الكلي من حيث هو كلي شيء ومن حيث هو شيء يعرضه الكلية شيء آخر فإنه من حيث هو كلي هو مفهوم هذا الحد ومن حيث هو شيء يعرضه الكلية الإنسان
أو فرس أو غير ذلك فالإنسان مثلا والحيوان كليا بمعنى أنه معروض الكلية لكنه في نفسه ومن حيث هو هو ليس بكلي فإن حد الإنسان ليس هو حد الكلي ولا الكلي جزء
في حده بل هو في نفسه الإنسان وما يتضمنه ماهيته من مقوماته القريبة كالحيوان والناطق والبعيدة كالجسم والنامي وليس هو في نفسه ومن حيث هو هو واحدا ولا كثيرا ولا كليا
ليس موجودا ولا معدوما ولا غير ذلك مما ليس نفس ذاته ولا هو من ذاتياته والحيوان جهة من خارج لا يعني أن الإنسان ليس متصفا في نفس الأمر بالوحدة أو الكثرة ولا بالوجود
ولا بالعدم كيف ولا بد أن يتصف كل شيء في نفس الأمر بالكثرة أو لا يتصف بها فإن لم يتصف بها اتصف بسلبها عنه وهو معنى اتصافه بالوحدة وكذا الحال في
نظائره بل المعنى أنه من حيث تقوم ذاته وتحصل ماهيته إنما هو هو وما يدخل في ماهيته وليس من هذه الحيثية شيئا من عوارضه إذ مصداق حمل نفسه وذاتياته إنما هو ذاته وأما
مصداق حمل غيره عليه فليس نفس الذات فالعقل إذا اقتصر اللحاظ على نفس الذات ولم يلاحظ ما هو خارج عنه منضما إليه أو منتزعا عنه لم يثبت لأن يحمل عليه بحسب
هذه الملاحظة إلا هو أو ذاتياته والحمل الأولي إنما يصح لذاته أو ذاتياته وإنما يأتي للعقل الحمل العرضي بملاحظة اتصافه بالمحمول وهو أمر زائد على ذاته خارج عن نفس ماهيته فلا
يأتي إذا اقتصر اللحاظ على نفس الذات ومن هنا يلوح لك أن من حمل الذات أو الذاتي لكن لم يعين بالحمل الأولي بل الحمل العرضي لم يصدق أيضا من هذه
الحيثية فإنك قد عرفت أن الشيء قد يصدق عليه نفسه بالحمل العرضي وقد لا يصدق فلا يكون مصداق الحمل نفس الذات إذا عرفت ذلك فإذا سئل عن
الإنسان بالترديد بين إيجاب أمر خارج عنه له من حيث هو هو وبين سلب ثبوت ذلك الأمر له من تلك الحيثية بحيث يكون السؤال عن مفهوم مردد بين النقيضين
[illegible] التناقض فيهما فلا محالة لا يمكن كذبهما ولا بد من التزام أحدهما وذلك بأن يعين السلب سلبا ساذجا ورفعا محضا لذلك الإيجاب بقيوده وبالمعنى الذي
أريد به فالجواب الصواب هو السلب سواء كان ذلك الخارج المحمول ثابتا للموضوع على سبيل العرض في نفس الأمر أو مسلوبا عنه وذلك لكذب الإيجاب من هذه
الحيثية البسيطة لأن مفاد الإيجاب من هذه الحيثية هو كون المحمول ذاتا أو ذاتيا للموضوع والمفروض خروجه عنه فيصدق السلب [illegible] بذلك أنه ليس هو من حيث هو هو
بالعرض مثلا بتقديم السلب على الحيثية لأنه من حيث هو هو ليس بالعرض بتقديم الحيثية على السلب فبينهما بون إذ مفاد الأول سلب ثبوت الألف للإنسان من حيث هو هو
على أن تكون الحيثية قيدا للثبوت فيكون نفيا للمقيد ومصداق هذا السلب افتقار كون المحمول ذاتا أو ذاتيا إذ لا يصدق الإيجاب فيصدق السلب ومفاد الثاني
هو كون السلب ثابتا للموضوع من حيث هو هو وذلك لأن الحيثية حينئذ تكون قيدا للسلب فيكون نفيا مقيدا وقد عرفت أن السلب من حيث هو سلب ورفع
لا يحتمل أن يكيف بكيفية ولا يصلح لأن يقيد بقيد فإنه ليس شيئا فإذا قيد السلب بحيثية الموضوع يكون ذلك دليلا على أنه أعيد اللحاظ إلى السلب من حيث هو
مفهوم ما وأثبت للشيء فيكون القيد راجعا إلى ثبوت السلب ويكون القضية موجبة سالبة المحمول وقد عرفت أن الحمل على الشيء من حيث هو هو إنما يكون حملا

او ليا فانما يصدق حمل السلب عليه بهذه الحيثية لو كان السلب ذاتيا او ذاتيا له الا انه لم يذهب الى ان السلب من حيث هو سلب يقبل التقييد كما هو ظاهر كلام الجماعة
من اهل الصناعة ثم يجوزون ان يكون القضية سالبة ثم ان قيد السلب بالحيثية فالظاهر ان يكون مفادها ان الذات بهذه الحيثية هو المصداق للسلب فيصح ذلك بل يفسد او
اعرف من انتفاء كون الامر المسلوب ذاتيا او ذاتيا له فلا يصدق السلب المقيد بها ايضا والا يكون السلب والايجاب المقيدان بها حينئذ يتعين في طرفي النقيض ويمكن ان يراد تقييد
السلب بالحيثية كون الايجاب بهذه الحيثية منتفيا ومصداقه ان الذات ليست بهذه الحيثية مصداقا للايجاب فيرجع في المعنى الى الاول ويكون التقييد بالحيثية راجعا الى
الايجاب ويتناقض القضيتان ويصدق السلب حينئذ بتقديم الحيثية عليه في اللفظ والرتبة بتقديمه عليها انما هي انما هو في اللفظ فقط واما في المعنى فهي الى ان اجيب
فان قلت ما ذكرت انما هو اذا كانت الحيثية قيد القضية واما اذا كانت من تتمة الموضوع كما قد يلوح من عبارة الشيخ فلا مجال له اذ ان ورود الحكم على الموضوع المقيد بين الايجاب
والسلب على السواء بعد تمام الموضوع فيكون لا محالة بعد الحيثية وعلى ان يكون ادات السلب قبل الرابطة حتى لا يحتمل الحمل على ايجاب السلب يكون الامر وارتفاع
النقيضين بالحيثية لانا نقول لا يصح رفع التناقض بتقييد السلب لا تقييد الموضوع بقيد مشترك بين الايجاب والسلب فحينئذ لم يصدق الايجاب ومثاله يصدق السلب مع ان الحيثية
مقدمة في اللفظ بدون ارادة انما هو في المعنى قلت اولا ان القيد قد يميز ذات الموضوع عما يغايره بالذات فيؤول الى تقييد تعين ذات الموضوع ثم ينسب المحمول الى ذات
الموضوع من غير وجوب ان يكون التقييد من حيثية التعيين كما تقول زيد عالم طويل فتميز المراد به بعينه العالم عن غيره وبالطويل فلا يلغو القيد وان لم يكن الحكم بالطول من جهة العلم ونقول
باعتبار على نفسه باعتبار آخر فيمكن الحكم عليه من ذلك الاعتبار لكن القيد مفيدا والا لغى فاذا قلت زيد من حيث انه عالم طويل فالتقييد ليس لبيان حيث انه عالم
عن نفسه الا من تلك الحيثية فان لم ترد ان طوله من جهة علمه كان القيد لغوا او لكن ما يذهب الى عدم ارادة ذلك وجزم الحكم بالكذب من حيث ان المفاد كون طوله من جهة
علمه وهو ليس كذلك اذا تحققت ذلك فنقول ان تقييد الموضوع هنا بالحيثية ليدل على قصر النظر عليه والاغماض عن سائر ما عداه وان افاد ان البحث عن الموضوع
انما هو بهذه الملاحظة والحمل عليه او سلبه انما هو بهذه الحيثية فهو والقيد بالنسبة الى النسبة الايجابية والى السلب على ما عرفت والا يكون التقييد لغوا فان عنى بالحمل الحمل العرضي
لم ينحصر جواب الصواب في السلب البتة وان عنى الحمل الاولي لكن من غير قصد دلالة الحيثية على ذلك فالصادق هو السلب وقد كان المقصود بالاتيان بالحيثية هو التنبيه
على امتناع النسبة الحملية الاولية وهذا حاصل ان كان الحيثية مقدمة مؤخرة والمقدمة ههنا قوة واما ثانيا ان الموضوع مع قيوده مؤخر في تحت السالبة من حيث المعنى البتة فان السلب
هو رفع الايجاب فنسبة قولك زيد هو كاتب هو ليس زيد هو كاتب والا زيد ليس هو بكاتب فهو الكلام في عربية السلب على مصطلحهم لكنك لو تنظر فيما قال في ورود السلب
على القضية الموجبة ثم بما لم يكن بينها الا وقد تنقضه لك بانه ان ورد في السؤال عن الانسان من حيث هو هو بين امرين خارجين عن الماهية لا يخلو عنهما شيء من الاشياء
بل لا يكون الشيء متصفا باحدهما البتة ويكون الترديد في الايجاب باحدهما كقولك اهل الانسان من حيث هو هو واحد او كثير او موجود من حيث هو هو معدوم وهو دوين ايجاب
امر غير الذات والذاتي وبين ايجاب عدمه حتى يكون شق الترديد موجبتين احدهما محصلة والاخرى معدولة وسالبة المحمول لم يكن ابتداء السؤال استحقاق ان يجاب
الا بطلب النقيضين ابعد وضع ثبوت واحد من ذينك الامرين او وضع صدق واحد من هاتين القضيتين الوضع المبني عليه السؤال فاسد كذا السؤال فلا يستحق
الجواب كيف والجواب سواء والسائل لمطلوبية المطلوب بهما جهل فلا يصح ابقاءه وان تفضل عليه باعلامه بالسالبة وتنبيهه على جهله المركب وعلى فساد الوضع الذي
بني عليه السؤال خوطب بسلب الشقين **قلت** ونقول مثلا ان حيوانا والانسان مخلوطا مستحصلا بمادة وعوارض هو الطبيعي والارتباطي وجوده في الاعيان وكذا عند
النفس بارتسام صورة مخصوصة به في قوة لها مادية وكذلك ان تعدد من ذلك ان يرتسم في النفس مفهوم كلي انما يعتبر عنوانا للجزئي المادي كمفهوم المخلوط وان كان الطبيعي
موجودا فالالهي اعني الحيوان بشرط لا من حيث هو هو من غير ان يعتبر شيء فيه او يعتبر معه ثباتا او نفيا موجودا ايضا فانه جزء من الطبيعي لو جاز اعتباره محصلا بنفسه
لا يكون في حيوانيته سوى جسمية وتغذية وحس ان جاز ان اعتباره بالمعنى من غير ان يحمل اي تحصيل حيوانيته بل يكون خارجا عنها فيكون جزءا متقدما على الجملة
متميزا عنها غير محمول عليه اخرى بهما يكون فيه جسمية وتغذية وحس من غير اعتبار ان لا يكون فيه شيء آخر حتى انه ان فيه مع ذلك امر آخر كان المجموع حيوانا فيكون
جنسا للمجموع محمولا عليه او الوجود في الاذهان فجلي وذلك انا نتعقل الحيوان من حيث هو ويلاحظ بهذه الحيثية كما ان الحكم عليه بانه ليس من حيث هو هو لواحد او كثير
واما ان نتعقل الحيوان ولا نتصور معه شيئا فيكون الملحوظ هو الحيوان من حيث هو وان لم يلاحظ الحيثية واما ان نحمل او نجعل الطبيعي وانه هو مرد من الالهي يكون موجودا
بوجوده في الذهن ايضا بهذا واما الحيوان بشرط التجاهل عن المعاني الزائدة والتجرد عن المقارنات بها فاما وجوده في الاعيان والا فاما ان يكون محمولا على الطبيعي
او جزءا منه فيكون منطويا على المادة ولواحقها او مقترنا بها وقد فرض خاليا عنها او على ان لا يكون كذلك فيكون بين المفارقات فلم يكن وهو من الحيوان الا بالاسم
دون المحصل على انه وان تعرى عن المادة ولواحقها يكون محفوفا بعوارض مفردة بها يوجد لما خوذ كذلك في الذهن لا اقول ان الموجود فيه متصف في نفس الامر بالعراء
حتى عن الوجود في الذهن فذلك خلاف من القول بل انه يقصد مفهوم الحيوان المجرد وحده ويحمل عنوانا للاحكام ومحكيا تقول انه لا يوجد في الاعيان وان لم يكن الا في
صادقا عليه بل من باطيل الايجادي ببيا شيء في نفس الامر وانه بالايلاحظ معه شيء لا انه يلاحظ مع عدمه معه فيكون منفردا في الملاحظة حيث لم يلاحظ معه في
الملحوظية غيره وان كان الملاحظ يعقل مادة ونحو ذلك عارضا له **اقول** المفهوم الكلي كالحيوان والانسان يكون ماخوذا بشرط شيء اي باعتبار تحصيله الخ

اما قولنا ما هو عين مقوم له ملتفس معه بهذا وبلا شرط شيء اي بالاعتبار تحصله بشيء ولا بشرط الاقتران بشيء او عدم الاقتران به او بشرط لا شيء بمعنى بشرط عدم تحصل الشيء وعدم الاقتران
فهذه احتمالات ثلثة فالمتحصل لها اذا كان ماخوذا بلا شرط لكن لم يلاحظ معه الحيثية فيحتمل ان يكون هو ماخوذا بلا شرط وان لم يكن كك فهو الماخوذ بشرط شيء ويسمى المخلوطة ايضا
فان كان طبيعة جنسية كالحيوان كان الشيء المشروط تحصله به فصلا كالناطق فهو عين النوع كالانسان وان اشترط مع ذلك تحصله بالمادة ولواحقها ايضا كان عين الفرد كزيد وكذا
ان كان طبيعة نوعية ما اشترط تحصله بالمادة ولواحقها فهو عين الفرد اي الفرد المادي المحسوس حتى ان الانسان الطبيعي طارية في وجوده في الاعيان ثم كذا في وجوده عند النفس فانه
وان لم يجز ان يرتسم في النفس المجردة صورة المادية المخصوصة به كالعوارض المشخصة لزيد لكن بما يرتسم في قوة النفس مادية كالحس المشترك او الخيال بحيث يلتفت اليها النفس
فهو موجود عندها على انه بما يرتسم في النفس مفهوم كلي لا يصلح عنوانا الا للجزئي المادي كمفهوم الحيوان المخلوط بالمادة المشروط بلواحقها فهذا المفهوم وان كان كليا مجردا عن المادة
ولواحقها لكنه لما كان عنوانا للجزئيات المحسوسة المادية الطبيعية فتلك الجزئيات موجودة في النفس اجمالا او بالقوة فيجوز لك ان تعد ذلك ايضا من وجود الطبيعي عند النفس واذا
كان الطبيعي المادي من الحيوان والانسان مثلا موجودا في الاعيان فالحيوان والانسان الالهي ايضا اعني الماخوذ من حيث هو هو لا بشرط شيء موجود في الاعيان والا
لم يوجد الطبيعي ايضا فانه اما جزء من الطبيعي او عينه وذلك لانه يعتبر تارة تحصله بالشيء بدخل فيه بل بنفسه بحيث لا يحتمل تحصله بشيء آخر وذلك بان يعتبر الحيوان بحيث يتحقق ويتم
حيوانيته بان يكون فيه جسمية وتغذ وحس فلا يحتمل ان يدخل معنى زائد على ذلك في تحصيل حيوانيته فيرتفع ابهامها فان جاز ان يقارنه من خارج الف معنى على التبادل او الاجتماع
فيكون الحيوان ح بالقياس الى المجتمع منه ومن معنى آخر كالانسان المجتمع منه ومن الناطق جزءا ومادة ومتقدمة عليه فلا يكون محمولا ومن هيهنا يقال ان الطبيعة اقدم وجودا من
الطبيعي ويعتبر تارة اخرى مبهما بحيث يحتمل ان يحصل في الوجود بشيء او اشياء بدخل فيه وذلك بان يكون فيه جسمية وتغذ وحس ولم يلاحظ اتمام المعنى بهذا القدر بل ان كان
شيء فيه بازاء امور آخر كالنطق وغيره كان المجتمع حيوانا اذ فيه جسمية وتغذ وحس ولم يشترط في الحيوان ان لا يكون فيه غير ذلك فالحيوان ح بالقياس الى المجتمع منه و
ما يدخل فيه تحصله يكون جنسا متحدا معه محمولا عليه وقس على ذلك الفصل كالناطق فانه اذا اعتبر محصلا متحدا بذاته كان صورة للنوع غير محمول عليه وان اعتبر مبهما غير متحاز
كان فصلا محمولا على النوع ايضا ويعتبر بالقياس الى العوارض تارة محصلا فيكون مادة عقلية للمجتمع من الطبيعة النوعية والعارض واخرى مبهما فيكون كالجنس له وان لم تقتف لهذه المعارفات
شرح نسبتين ههنا اذا كان الحيوان الطبيعي مثلا موجودا في الاعيان فالحيوان الالهي ايضا موجود في الاعيان بل فالاخذ بحيث يكون مادة للطبيعي فهو متقدم عليه في الوجود
من جهة حكم العقل واما وجود الالهي في الاذهان فكذا لا ستره فيه بتصور ذلك على انحاء احدها ان تتعقل مفهوم الحيوان الالهي اعني مفاد قولنا الحيوان من حيث هو ملحوظا بلا شرط
ويلاحظ بهذه الحيثية كما اذا حكم عليه انه ليس من حيث هو هو بواحد ولا كثير فيكون هذا وجودا للنفس مفهوم الحيوان الالهي وثانيها ان تتعقل الحيوان ولا يتصور معه شيء
لا داخلا فيه ولا منضما اليه من خارج فيكون الملحوظ هو الحيوان من حيث هو وان لم يلاحظ الحيثية فيكون هذا وجودا لما يكون قولنا الحيوان الالهي او الحيوان من حيث هو هو
بلا شرط عنوانا له وحكاية عنه وثالثها ان يحس او تتخيل حيوان طبيعي كزيد اذ هو فرد من الالهي ايكون الالهي موجودا بوجوده في الذهن ايضا كما انه يوجد بوجوده في الخارج
ولا اعني بكون الطبيعي فرد الالهي انه فرد لهذا العنوان اعني قولنا الحيوان الالهي او الحيوان من حيث هو هو لا بشرط بل انه فرد لمفهوم يصدق عليه هذا العنوان و
هو نفس مفهوم الحيوان واما الحيوان بشرط لا شيء اعني بشرط الخلو عن المعاني الزائدة حتى لا يكون شيء منها داخلا فيه محصلا له وبشرط التجرد ايضا عن الاقتران بتلك المعاني حتى لا يكون
مقترنا من خارج بشيء منها اصلا فلا وجود له في الاعيان لانه لو كان فاما على سبيل ان يكون محمولا على الحيوان الطبيعي المخلوط او جزءا منه فيكون منطويا في ذاته على المادة ولواحقها
او مقترنا بها من خارج قد فرض خاليا عنها في ذاته وعاريا عن الاقتران بها من خارج واما الحيوان الالهي فهو وان كان محمولا على الطبيعي باعتبار وجزءا باعتبار آخر لكن لا يلزم منه خلاف
المفروض لانه لم يفرض خاليا وعاريا بل لم يلاحظ منطويا ولا مقترنا وبينهما بون او على سبيل ان لا يكون محمولا على الطبيعي ولا جزءا منه فيكون من المفارقات ولم يكن انه من الحيوان
الا بالاسم ودون الحد لانه لا يكون جسما ولا متغذيا ولا حساسا فيكون النزاع في وجوده نزاعا في امر من عالم المفارقات يطلق عليه الحيوان باشتراك الاسم فقط لا في
وجود الحيوان بمعنى الجسم المتغذي الحساس معتبرا بنحو من الاعتبار على انه وان كان حينئذ عاريا عن المادة ولواحقها لكنه يكون مخلوطا البتة بعوارض فانه يكون موجودا واحدا
ومغايرا لما عداه الى غير ذلك من العوارض نعم ربما يوجد الحيوان بشرط لا في الذهن لا بمعنى انه يوجد شيء في الذهن ويكون حاله هو موجود فيه خاليا وعاريا في نفس الامر عن
جميع المعاني الزائدة على مفهومه فان ذلك باطل البتة كيف وهو متصف بالوجود في الذهن وبالوحدة والمغايرة عما عداه بل الذي يقتضي ان يحمل عليه القول بوجود
الحيوان بشرط لا في الذهن امران احدهما انه يتصور مفهوم الحيوان المجرد وبشرط لا وما يجعل عنوانا للاحكام حقة كقولنا الحيوان بشرط لا لا يوجد في الاعيان فيكون الحيوان
الحاكي للحيوان بشرط لا اعني نفس هذا المفهوم موجودا للحاكي عنه بذلك العنوان اعني ما يصدق عليه انه بشرط لا في نفس الامر فانه لا يصدق هذا المفهوم ولا على شيء بل
هو من الاباطيل التي لا يحاذي بها شيء في نفس الامر وهذا معنى ما يقال انه موجود بصورته لا بذاته الثاني انه يلاحظ الحيوان ولا يلاحظ معه شيء من المعاني الخارجة عنه لا منضما
عدم شيء معه حتى يرجع الى الاول فالملحوظ حينئذ منفرد في الملاحظة بحيث لم يصاحبه في الملحوظية عارض فهو عار عن العوارض في الملاحظة وان كان ملاحظته يتعقل اياه ونحو
ذلك كالوحدة والمغايرة لما عداه عارضا له حينئذ لكنه ليس مقترنا بحسب الملحوظية وان كان مقترنا به في نفسه ولا تتوهمن ان ذلك حينئذ له بحسب الفرض الغير المطابق
فليس الا مرتكبا كيف وليس هناك الا تصور الحيوان من غير فرض شيء وقد يحمل على غير ذلك مما لعل الطبع السليم لا يستهجنه **قلت** ولا يتوهمن من نفي وجوده الا في الاعيان

ان هناك شيئا هو الكلية بحسب وجوده في الاعيان كيف وما يدل على ابهامه لا تتلبس بالوجود العيني بل الوجود العيني يستلزم التعين فانه لا يجوز ان يكون شي بعينه مشتركا بين كثيرين بمعنى انه يجوز ان يكون شي في الاعيان شي هو انسان او انسانية هو بعينه موجود لزيد وعمرو وبكر كالاب الواحد للابناء كيف لا يستبعد من له ادنى مسكة ان يكون انسانية واحدة اكتنفها اعراض زيد بعينها اكتنفت اعراض عمرو فهذه الطبيعة الانسانية من حيث هي بدون لحاظ الاضافات وان لم يكن الوجود بالذات لكن التحقيق انه ليس عينها ولا جزءا عينها بل هي لها الوجود من خارج فاذا وجدت في مواد كثيرة فيكون انسانيات متخصصات لا انسانية مشتركة فما يعرضها الكلية اذا وجدت في الذهن فان الصورة الانسانية العقلية اذا قيست الى اشخاص الانسانية محققة او مخيلة لم تختلف نسبتها اليها كانت مطابقة لها بمعنى ان اي واحد منها احضرت صورته في الخيال اولا واخترع العقل معناه مجردا عن العوارض حصل هذه الصورة بعينها فاذا تاثر النفس من واحد منها بهذه الصورة لم يكن لما خلاه تاثير جديد فهذه الصورة متعينة الى تلك الكثرة كلية كما انها من حيث انها ذاتية متخصصة في نفس جزئية نعم انها الصور المرتسمة من الانسان في نفوس اخر لهذه الصورة صورة كلية اي بالقياس اليها شامل كل من تلك الصورة بالقياس الى تلك الكثرة وكذلك المعنى بتلك الصورة العقلية لابهامه في الذهن صح حمله على كثيرين يكون كليا مشتركا بين الكثير **اقول** لما تقرر ان الالهي كالانسان مثلا ليس شطر مثلا موجود في الاعيان ولا مرية في ان الكلي بمعنى ان الكلية عارضة له من خارج وان كانت مسلوبة عنه بمعنى انها ليست عينه ولا جزءا منه والوهم يذهب الى ان الانسان الموجود في الاعيان كلي اي موجود هناك بوصف الكلية وان الكلية عارضة له هناك فيجب ان يعلم ان ذلك باطل وان الكلية انما تعرض الاشياء في الذهن وذلك لانه لو كانت الكلية عارضة في الاعيان لشي كالانسان فهو بحسب وجوده العيني اما ان يكون مبهما او معينا لا سبيل الى الاول لان المبهم على ابهامه لا يكون موجودا في الاعيان ضرورة ان الوجود العيني يستلزم التعين ولا الى الثاني لان المعين لا يمكن ان يكون كليا لان الكلية تفسر بالمطابقة للكثير وقد تفسر بالاشتراك بين كثيرين فهذا فرق بالمطابقة فانما يعني مطابقة مثل الظل على ما سياتي ومن البين ان الانسان او الانسانية اذا كان موجودا في الخارج لا يكون مثلا لزيد وعمرو ومثلا فلا يكون كليا بمعنى المطابقة بل المحال بمعنى الاشتراك ومن المنكشف انه ليس كل اشتراك يوجب الكلية فان الدار المشترك بين زيد وعمرو لا يكون كليا بل الشركة بالحمل لكن المعين من حيث هو معين لا يحتمل الاشتراك بين كثيرين بالحمل اذ معنى الحمل هو الاتحاد والشي العيني المعين لا يتحد بامور متباينة كزيد وعمرو وبهذا التقرير تم المرام الا انه لما كان الانسان الكلي مثلا محمولا على الاشخاص الانسانية باعتبار وجزءا منها باعتبار اخر جاز ان يتوهم ان الكلية تكون باعتبار الاشتراك بين كثيرين بالجزئية فنقول انه لا يجوز ان يكون انسانية موجودة بعينها في زيد وعمرو مثلا كالاب للابناء كيف يجوز من له فطرة سليمة ان يكون انسانية واحدة بالعدد اكتنفها اعراض زيد هي بعينها اكتنفها اعراض عمرو فيكون هي بعينها متصفة بالسواد في زيد وبالبياض في عمرو وبالعلم بالشي في هذا وبالجهل به في ذلك فان السواد والبياض ليسا من الامور الاضافية حتى يمكن اجتماعهما في شي ولا يضر ذلك في تمامها باختلاف المضاف اليه واما العلم والجهل فيهما وان لزمهما اضافة لكن تلك الى الشي الذي تعلق به العلم والجهل فاذا اتحد المضاف اليه فيهما لم يجتمعا في شي وبعده لو توهم في الطبيعة الجنسية مثل ذلك حتى يكون حيوانية متقومة بالنطق في زيد وبالصهيل في هذا الفرس لزم ان يكون شي واحد بعينه انسانا وفرسا وهو ظاهر البطلان واذ قد ثبت امتناع الكلية في الاعيان فلنتكلم على حل الشبهة الداعية الى توهم ذلك فنقول ان الطبيعة الانسانية من حيث هي بدون لحاظ اضافتها الى زيد وعمرو وتخصيصها بكونها في هذا او ذاك وان لم يكن الوجود ثابتا لها من هذه الحيثية اذ ليس عينها ولا داخلا فيها حتى يكون محمولا عليها بالحمل الاولي لكنه يجوز ان يلحقها الوجود من خارج فاذا وجدت في مواد كثيرة وتكثرت بتكثر المواد فيكون انسانيات متخصصة لا يكون شي منها مشتركا وليس هناك انسانية واحدة مشتركة اذا تمهد هذا فنقول قول القائل ان الانسان من حيث هو موجود في الاعيان وهو كلي فالكلي موجود ان اراد به ان هذا المفهوم اعني مفهوم الانسان المقيد بالحيثية موجود في الاعيان او ان ما يحكى عنه بهذا العنوان من حيث انه يصدق عليه هذا العنوان اعني مفهوم الانسان مع الحيثية الملحوظة معه موجود في الاعيان فممنوع وان اراد به ان ما يحكى عنه بهذا العنوان موجود في الاعيان وان لم يكن الوجود بحيثية بحيث يصدق عليه هذا العنوان اذ صدق الوجود عليه انما هو في الخارج وصدق هذا العنوان عليه انما هو في الذهن فمسلم لكن المحكوم عليه بالكلية في قوله وهو كلي ان كان مفهوم الانسان من حيث الوجود في الذهن فمسلم لكن لا يتكرر الاوسط وان كان غير ذلك فلا نسلم صدق هذا واذ قد فرغنا من ذلك فنقول ان اتصاف الانسانية مثلا بالكلية انما هو بحسب الوجود في الذهن وذلك باعتبارين احدهما اعتبار نفس الصورة الانسانية المرتسمة في النفس وثانيهما اعتبار الملحوظ بتلك الصورة اعني مفهوم الانسان فاذا اعتبرت الصورة فهي كلية من وجه وجزئية من وجه اخر اما جهة كليتها فهي انها اذا قيست الى الاشخاص الانسانية موجودة في الاعيان او مخيلة لم يختلف نسبة تلك الصورة الى تلك الاشخاص بل كانت مطابقة لها بمعنى ان اي واحد منها احضرت صورته في الخيال اولا واخترع العقل معناه مجردا عن العوارض حصل هذه الصورة العقلية بعينها فاذا تاثر النفس من واحد من تلك الاشخاص بتوسط صورته الخيالية بهذه الصورة العقلية لم يكن لما خلاه من تلك الاشخاص تاثير جديد في ذات النفس وان حضرت صورته في الخيال ويتوضح ذلك بخواتم منتقشة بنقش واحد فاذا ضرب واحد منها على شمعة ارتسم فيها ذلك النقش فان ضرب عليها خاتم اخر لم تتاثر الشمعة بنقش اخر ولو سبق الى الشمعة غير الذي ضرب عليها اولا كان الاثر الحاصل في الشمعة هو ذلك النقش بعينه فهذه الصورة العقلية متعينة الى تلك الاشخاص الكثيرة كلية واما جهة جزئيتها فهي انها ماهية متخصصة في النفس جزئية فيكون جزئية ونسبتها الصور المرتسمة من الانسان في نفوس اخر ولهذه الصور الانسانية المرتسمة في النفوس صورة كلية اخرى تكون بالقياس اليها مطابقة لها مطابقة كل من تلك الصورة للاشخاص الانسانية واما اذا اعتبرت الملحوظ بها فمعنى

مفهوم الانسان فهو الكلي من جهة وجزئي من جهة اخرى واما جهة كليته فهو انه مقول بالفعل بصورة كلية مطابقة للكثيرين وقد عرفت معنى سلب الكلية فالانسان الكلي حينئذ هو
المقول في الذهن الموجود في الاعيان نعم يمكن ان يقال انه كلي بمعنى انه في نفسه بحيث ان حصله الذهن كان في صورة كلية مطابقة او بمعنى انه وان لم يكن في الاعيان الا
متشخصا متخصصا بزيد وعمرو وبكر مثلا لكنه مع ذلك بحيث يحتمل في نفسه ان يقارنه في الاعيان او في الاذهان تشخص واحد فيكون زيدا او تشخص عمرو فيكون عمروا فان
اريد بالكلية احدى هاتين فالكلي يكون موجودا في الاعيان واما جهة جزئيته فهو انه ربما يكون ملحوظا في الذهن بصورة جزئية غير مطابقة الا لفرد يكون مخلوطا بتشخص ما وانه لابد
وان يكون في الاعيان مخلوطا بتشخص ما وان لم يكن معينا من تلك التشخصات اولى بذاته **قلت الفصل المعنى الجنسي** كالجسم والحيوان فيقال تارة انه جنس للانسان
مثلا واخرى انه مادة له وجزء منه والجنس محمول على النوع متحد به والجزء والمادة لا يحملان على المركب بل يتقدمان عليه تقدما بالعلية لانه باعتبار الجزئية آخر والفرق بينهما انما اذا
اخذت الجسم جوهرا ذا طول وعرض وعمق ثم قلت اعني بهذا القدر كان الجسم بهذا اللحظ محصلا في ذاته وجاز ان يقترن معه معان اخر كالنمو والحس يكون كل منها خارجا
عنه غير مندرج فيه وانما محصلا له ويكون نسبة الجسم اليه نسبة المادة الى الصورة والى المجموع نسبتها الى المركب فلا يحمل على شيء من تلك ولا على المركب من الجسمية وشيء منها فان
كان التمام والامتياز في الوجود العيني مع عزل النظر عن لحاظ العقل كان المعنيان الجنسي والفصلي مادة وصورة خارجيتين وان كان في لحاظ العقل كانا مادة وصورة عقليتين كالبسائط
الخارجية لا مادة وصورة لها الا عقليتين واما اذا اخذته جوهرا كذلك من غير ان تم المعنى بهذا القدر بل ان يلاحظ وجود هذا المعنى حتى لو كان هناك الف معنى تحقق في الوجود ويكون
المجموع جوهرا كذلك كان جسما كان الجسم حينئذ سيها في انه وجاز ان يكون هناك معان اخر لا على ان تكون منضمة اليه من خارج بل مخلوطا به حتى اذا لاحظت الى شيء منها فانما لاحظته
على انه تعين تشبيها فكان الجسم معها القياس التي سابقا ان يكون ايها وكان حينئذ تلك المعاني كالنامي والحساس محصلا لابهامه ويكون نسبة الجسم الى اي منها نسبة الجنس
الى الفصل وما الى المركب من الجسمية وشيء اي منها نسبته الى النوع اما اذا اخذت الجسم محصلا بالفصل كالنامي متحدا معه كان نوعا وقس على ذلك حال المعنى نفسه
وغيره بالقياس الى العرضيات الا ان المعنى الجنسي حينما هو جنس متعين بالنسبة الى الفصول كالمجهول لا يدرك انه على اي معنى حتى يتحصل حتى يتقرر بالفعل بخلاف النوع
بالنسبة الى العرضيات فانما يطلب فيه تحصيل الاشارة دون المعنى ثم يمكن اعتبارات اخر الفارق بين الفصول والاعراض وان لم يتيسر تنافي كل العرض سلبا من المعاني
ورأيته انه على ما اعطى الفارق ان اشترط في الفصول ... فالفصل يجب ان يقسم الجنس قسمة لازمة بحيث لا يحل في احد القسمين ما يجوز ان يخرج عنه ويدخل في الآخر فيكون كالحركة
لا كالمتحرك ثم المقسم قسمة لازمة ان يكون من اعداد الطبيعة المقسمة بانها او لا فعلى الاول لا بد من خارج والا الخاص فان كان لازما عم لا يكون المقسم فصلا مقسما لها كالذكورة والانوثة
فتقسم الانسان لكونه حيوانا فاذا لم تختص الحيوانية بطرق احدهما بالصورة دون آخر بل القسم النوع بها كالجنس لم يرد خلاف تنويع العام فصلا مقسما الخاص الا فان كان من جهة
خصوص المادة لكن بحيث لا يمنع من الانقسام الى اوله من جهة الصورة وبحيث لا يتداخل الاقسام لم يكن فصلا كالذكورة والانوثة فيما الحيوان لما عرضت للمادة حرارة او برودة استعدت
بها للذكورة والانوثة ولم يمنعه هذا الانقسام من قسمة اخرى من جهة الصورة بل كان من الذكر والانثى انسانا وفرسا وكونا فصلين وان لم يكن كذلك بل كان من جهة العنصر
كالحساس الجسم ذي النفس والمادة لكن بحيث يمنع من الانقسام الى كل كالمتغذي قسم الجسم من جهة المادة مخصصة لصورة النفس النباتية يكون فصلا وعلى الثاني لا يكون
فصلا الا ولما كانت الطبيعة بل الكان مخصصا للمعنى سابق عليه بلا واسطة بحيث يمنع قسمة اخرى ادلته بتداخل اقسامها مع اقسام هذه وكذلك كان ذلك بالنسبة الى ما
سابقه حتى ينتهي الامر الى تلك الطبيعة كان هناك كثرة وترتيب في الفصول ويكون الاخير فصلا للطبيعة بعد فصل او اكثر كالناطق انما يتخصص الجوهر بعد كونه ذا نفس
شاعرة وذلك بعد كونه جسما ناميا والا بل لم يكن مخصصا او كان مخصصا لا على الشريطة لم يكن الا ما خرج عن ذلك ولم يكن فصلا اصلا كالمعنى انما يتخصص الجوهر
بعد كونه رجلا وذلك بعد كونه ذكرا وذلك بعد كونه حيوانا واتفاق ذلك يغني عن ما ذكروا من التميز بين الانواع والاجناس بما يقبل الانقسام بالفصول جنس وما
لا يقبل الانقسام به بل بالعوارض فهو نوع **اقول** المعنى الجنسي كالجسم والحيوان مثلا يقال تارة انه جنس للانسان مثلا واخرى انه جزء منه ومادة له ولا شك ان
الجنس مقول على ما هو جنس له اعني النوع محمول عليه والجزء لا يحمل على ما هو جزء له اعني الكل المركب منه ومن غيره بالتقدم عليه وكذا المادة لا تحمل على ما هو مادة بالنسبة اليه اعم
مما هي مادة داخلة فيه اعني المركب منها ومن الصورة وما هي مادة خارجة عنه اعني الصورة لانها جزء من الاول ومادة للثاني فالجنسية تغاير الجزئية والمادية فلا يجتمعان باعتبار
واحد بل جنسية لما يقال انه جنس له باعتبار وجزئية له باعتبار آخر على انه ربما يقال لذلك المعنى وذلك اذا اخذ متحصلا بالفعل انه عين النوع البتة كما ان الجسم النامي
الحساس عين الحيوان والفرق بين الاعتبارين بل الاعتبارات ان المعنى الجنسي يؤخذ تارة بشرط لا شيء واخرى لا بشرط شيء وثالثة بشرط شيء فاذا اخذ بشرط لا شيء
وذلك ان يؤخذ الجسم مثلا جوهرا ذا طول وعرض وعمق وبشرط تمام المعنى بهذا القدر والخيارة عما وراه كان ذلك المعنى كالجسم بهذا اللحاظ محصلا في ذاته وجاز ان
يقترن معه معان اخر كالنمو والحس يكون خارجا عنه غير مندرج فيه بل محصلا له ويكون نسبة الجسم اليه نسبة المادة الى الصورة فيكون علة قابلية لمعنى
الخارج عن الشيء الحاصل له ويكون نسبة الجسم الى المجموع المركب من الجسمية ومن شيء من تلك المعاني كلها او بعضها نسبة المادة الى المركب فيكون علة قابلية له ايضا
لكن بمعنى الداخل في الشيء الحاصل له الجزء الآخر منه فلا يحمل الجسم حينئذ على شيء من تلك المعاني المقترنة معه لكونه حاملا لها ولا على المركب من الجسمية ومن تلك المعاني
كلا او بعضا لكونه جزءا منه وحينئذ ان كان التمام والامتياز في الاخذ على هذه الجهة انما هو بحسب الوجود العيني مع عزل النظر عن لحاظ العقل كان المعنيين

اي المعنى الجنسي فيما يتقوم منه من المعنى الفصلي مادة وصورة خارجيتين وانكان في ذلك انما هو بحسب لحاظ العقل كان البسائط مادة وصورة عقليتين والمركبات الخارجية يكون لها المادة
والصورة بخلاف الخارجيتين واما البسائط فلا مادة وصورة لها الا العقليتان واذا اخذ لا بشرط شيء وذلك بان يوخذ الجسم مثلا جوهرا قابلا للابعاد طولا وعرضا وعمقا ولا يزاد على
ذلك من شرط تمام المعنى بهذا القدر وبخيانه عاداه حتى انه ان كان هناك معنى آخر محصلا لهذا المعنى لم يكن المجموع جسما واشترط عدمه تماما حتى لو لم يكن هناك معنى آخر لم يكن
هناك جسم بل هو حاو لذلك المعنى مرسلا حتى ان يجعل من جوهر يكون هناك معنى آخر معه في الوجود والا فيكان جسما وان وجد مخلوطا اختلاطا اتحاديا بمعان اخر دون اللف
معنى كان المجموع ايضا جسما فالجسم حينئذ مبهم في ذاته وجاز ان يكون معان اخر لا على سبيل ان تكون منضمة اليه من خارج بل على ان تكون مخلوطة معه متحدة حتى انها الا
التي منها انما لا يخطر على ذلك تعيين شيء منها فكان الجسم بها بالنسبة اليها جائزا ان يكون اياها وكان حينئذ تلك المعاني كالنامي والحساس محصلة لا بها امر لا يكون الجسم
متحدا معها ولا هي مغايرة عنه ويكون نسبة الجسم الى هذه نسبة الجنس الى الفصل ويكون نسبة الجسم الى المركب من معنى الجسمية وشيء آخر من تلك المعاني نسبة الجنس الى
النوع فيحمل الجسم على كل من هذه المعاني وكذا ما يتركب عليه ويحمل الجسم على المركب واذا اخذ بشرط شيء وذلك بان يوخذ الجسم مخلوطا بالفعل بالنامي والحساس
او الحيوان مخلوطا بالناطق لا على ان يكون الجسم او الحيوان الا بعضا والنامي والحساس او الناطق متضاف اليه من خارج بل على ان يكون محصلا بذلك وذلك
تحصل له غير متغاير عنه فيكون حينئذ كل منها عين الآخر وعين المجموع بالفعل كما كان كذلك بالقوة اذا اخذ بشرط شيء واذا تصورت ما صورناه في المعنى الجنسي من ماخذه
بالاعتبارات الثلثة بالقياس الى المعنى الفصلي وما اوضحناه من اخذ المعنى الفصلي كذلك بالقياس الى الجنس عرفت حال كل منهما بالنسبة الى الآخر في الحمل والتباين
وكذا حالهما بالنسبة الى النوع فاعلم ان الطبيعة الجنسية وكذا النوعية توخذ بالاعتبارات الثلثة بالقياس الى العوارض ثم كذا العوارض بالقياس اليها وقس حال الطبيعة
الجنسية والنوعية في الحمل اعتبارا في الحمل والمباينة بالنسبة الى تلك العوارض على حال الجنسية بالنسبة الى المعاني الفصلية وبالعكس ثم قس حال الجنسية والنوعية بالنسبة الى الاقسام
والاصناف والاشخاص الحاصلة بانضياف العوارض على حال الجنسية الحاصلة من انضياف الطبائع الفصلية فالحيوان اذا اخذ بشرط عدم الخلط مع الابيض بل
محصلا تام المعنى بنفسه حتى اذا انضاف اليه الابيض يكون معنى زائدا عليه كان مغايرا للابيض ثم كذا الحيوان الابيض فانه يكون حينئذ كالجزء منه كذا الابيض
يكون مغايرا للحيوان وللحيوان الابيض واذا اخذ مطلقا لا بشرط الخلط مع الابيض وعدم الخلط به بل بحيث يكون في قوة ان ينضاف اليه الابيض فيحصل ويكون كانه
من مصنفاته كان متحدا مع الحيوان الابيض كذا الابيض مع الحيوان ومع الحيوان الابيض واذا اخذ الحيوان بشرط الخلط مع الابيض يكون عين الحيوان الابيض
بالفعل كما كان كذلك بالقوة اذا اخذ لا بشرط وكذا الانسان اذا اخذ مثلا بالقياس الى الكاتب بجملة فالاخذ بالاعتبارات الثلثة يعم الكليات الخمسة المشهورة وربما
يجب ان تنبه له هو ان هذه الاعتبارات انما تتاتى في الطبائع المحمولة بالقياس الى ما تنضاف اليها كالجسم والحساس دون الاجزاء المتباينة بحسب الوجود
كالبدن والنفس مع ان الجسم مثلا محمول على البدن وكذا الحساس على النفس فيكون لا محالة عينا وذلك لان الطبيعة المحمولة لما كانت مبهمة مرسلة لا بشرط شيء لم يمتنع
ذاتها من ان تحمل هناك بشرط او بشرط اسلم يدخل فيكون لا محالة يتصور تحقق بشرط شيء وبشرط لا شيء فيجوز فيها لحاظ الاعتبارات باسرها والمكانت سببي
في نفسه معروضة احدها بعينه بخلاف الجزء فانه في حد جوهره بشرط لا شيء فليس بالنظر الى ذاته ان يكون هناك شرط فاذن هذه الاعتبارات قد تغاير
في نفسها متباينة بحسب الطبيعة ثم الا ان اعتبار لا بشرط يمنع من ان يحمل بالمواطاة على معروضها هو معروضه كالجسم بمعنى الجنس على معروض الاعتبارين الآخرين
بشرط لا شيء كالبدن وهو الجسم بمعنى المادة وبشرط شيء كالحيوان المجتمع من البدن والنفس فهو الجسم المخلوط واما معروض الاعتبارين الآخرين فلا يحمل احدهما على
الآخر فلا البدن يقال على الحيوان ولا الحيوان على البدن فقط وكذا الحساس فيقال على النفس وعلى مجموع الحيوان ولا يقال احدهما على الآخر وقس عليه
ذلك العرضي والعرض فالاعتبارات الثلث انما تتاتى في العرضي المحمول كالابيض بالنسبة الى الذوات المعروضة له لا البياض الذي في العرض كالبياض بالنسبة
الى تلك الذوات وقد لاح لك ان الاخذ بالاعتبارات الثلثة لا تختص بالطبيعة الجنسية ونحوها بل تجري في الطبيعة النوعية ايضا وان ذلك انما تاتي
في الطبائع المبهمة دون الامور المحصلة وان المبهم لا يمكن ان يوجد على ابهامه فلعلك تتشكك في صحة قولهم ان الطبيعة الجنسية مبهمة تحتاج الى ما يحصلها واما
الطبيعة النوعية فمحصلة في ذاتها غير مفتقرة الى التحصيل فيزاح ذلك بان الطبيعة الجنسية اذا اخذت من الجهة التي تكون بها جنسا تكون كالمجهول بعد لا يدري
انه على اي معنى كم من معنى تشتمل ويطلب النفس تحصيل ذلك لانه لم يتقرر بعد بالفعل شيء محصل وذلك اذا خطر باللون مثلا بالبال لم يحصل بعد معنى متقرر
بالفعل تقنع به النفس بل تطلب معنى اللون زيادة حتى يتقرر بالفعل واما الطبيعة النوعية فانما يطلب فيها تحصيل الاشارة دون المعنى والطبيعة الجنسية وانكانت
لو طلبت فيها الاشارة فقد طلبت الزيادة لكن النفس تطلب فيها قبل ذلك تحصيل معناه ولا يجوز ان يكون اللون مشارا اليه كان لا بمعان
اليه معان اخر بعد اللونية قبل الاشارة وليس يمكنه ان يحصل اللون ويوجد بعد بلا زيادة شيء مشارا اليه وتوجد في هذه المادة وليس في تلك والشيء الا
لو انضم اليه تحصيل امور عرضية عرضت من خارج يجوز ان يتوهم بعينه باقيا مع زوال واحد واحد منها كما يكون في تخصيصات الطبيعة النوعية فتبقى بحيث
عن ان هي المعاني يجب ان تدخل في الجنس حتى تحصل طبيعة نوعية فيكون تلك المعنى فصلا واما ما لا يدخل في تحصيل النوع فيكون عرضيا وان اي طبيعة

ت بعينها لا يفتقر فيها تحصيل المعنى بل انما يطلب تخصيصها بالاشارة فتكون نوعية وربما يفتقر فيها بعد ما يحصلها من حيث المعنى فيكون طبيعة جنسية فهنا معان تمكنه الفصول
عن عرضيات وتميز الانواع عن الاجناس فالاول ان نقول بانا انما بحثنا في ذلك معرفة القانون الكلي كيف ينبغي ان يكون الفصل في نفس الامر مطلقا بالقياس
الى الجنس حتى يتمايز عن العرضيات وكذا كيف ينبغي ان يكون الطبيعة النوعية في نفس الامر مطلقا حتى يتمايز عن الاجناس واما اذا احتجنا الى التفصيل ونظرنا الى معنى من المعاني
المعقولة فاحتجنا في تخصيص الجنس بل هذا المعنى بالقياس الى الجنس على تلك الخاصية فيكون فصلا ام لا فيكون عرضيا فربما يجهلنا في كثير من الاشياء وربما علمنا في
بعضها واذا نظرنا الى طبيعة بل هي جنسية ام نوعية فقد لا يتيسر لنا الحكم الا بالاثبات في ذلك وذلك لان القانون الكلي وان اشتمل على احكام الجزئيات بالقوة الا انها انما
تستنبط منه بجعله كبرى الصغريات موضوعاتها واحد واحد من تلك الجزئيات والمحمول فيها هو عنوان الموضوع في القانون فاذا كان حمل ذلك على الجزئيات التي تحتها
لا يلتبس الامر فيها كما هو الغالب في القوانين الصناعية كانت تلك الصغريات سهلة الحصول فلم يكن بعد معرفة القانون صعوبة في معرفة الاحكام التفصيلية كما انه
بعد معرفتنا ان الموجبة الكلية تنعكس موجبة جزئية لا يشكل علينا معرفة عكس قضية قضية من الموجبات الكلية الا ان كونها موجبات كلية جلي واما اذا كان حمل عنوان موضوع
القانون على جزئياته مما يلتبس الامر فيه لم يكن الصغريات سهلة وربما لم يتيسر الحكم التفصيلي وبعد ذلك فنقول في المقام الاول انه اول ما يجب في المعنى المخصص لطبيعة حتى
يمكن ان يكون فصلا مقسما لها ان يكون قاسما لها قسمة لازمة بمعنى انه يدخل من افراد المقسم تحت احد القسمين لا يجوز ان يخرج منه ويدخل في القسم الآخر مع بقائه بعينه فانه
لو كان المعنى القاسم لا يفارق شيئا الخاص للتقسيم حتى الحصة التي قارنها منه فلا يقع المتحرك وغير المتحرك قسمين في التقسيم الذاتي بالمعنى الذي به يحصل القسمين تمايز بين
ومقابله قد يكون بانضياف الى المقسم حتى يحصل القسم الوجودي منها فانها وذلك لان هذه القسمة غير لازمة لان ما دخل من المقسم تحت المتحرك جاز ان يصير مع غير متحرك ومع
بعينه وبالعكس ثم اذا انقسمت الطبيعة قسمة لازمة فاستعداد ما للانقسام بتلك القسمة ولحوق المعنى المخصص لا سيما الفصل الوجودي من القسمين كان يكون استعدادا ما هو بجوهره
على لحوق معنى خارج عن تلك الطبيعة بها واحدا او كثيرا او لا يكون كذلك على الاول لا يكون استعداده لذلك المعنى اخص البتة ولا يكون استعداده لمعنى خارج عنه البتة مخصصا
امكان استعداده لذلك لذاتي اعم لم يكن المخصص فصلا مقسما لتلك الطبيعة البتة كالانسان اذا انقسم الى ذكر وانثى فاستعداده لذلك انما هو لكونه حيوانا فلا يكون هذه القسمة
ذاتية والمعنى المخصص من الذكورة والانوثة فصلا مقسما للانسان ولا للحيوان ايضا فانه اذا لحق اولا المعنى الاعم ولم يختص بلحوقه بصورة دون اخرى حتى كان النوع منه يجوز
ان ينقسم بها كما انقسم الجنس لم يكن له دخل في تنويع العام فصلا عن ان يكون له دخل في تنويع الخاص والا فاذا كان استعداده لذلك من جهة مادتها الخاصة بحيث لا
يمنع المادة من انقسام آخر اولى من جهة الصورة بحيث يجوز ان يتداخل اقسام القسمين من الجانبين لم يكن المخصص فصلا وذلك كالحيوان ينقسم الى ذكر وانثى للمادة حيث عرضت
لها انفعال ما من شأنه ان يقبل مزاجا ما لا استعد به للذكورة او من شأنه ان يقبل مزاجا باردا استعد به للانوثة وليس يمتنع بهذا الانقسام من قبول قسمة اخرى من حيث الصورة
كان يكون انسانا او فرسا حتى ان كلا من الذكر والانثى يجوز ان يكون انسانا او فرسا مثلا فلا محالة كل من الانسان والفرس مثلا ايضا يجوز ان يكون ذكرا او انثى
فيكون الحيوان فيتنوع فيصير انسانا او فرسا من غير ان يكون في ذلك دخل لكونه ذكرا او انثى وان لم يكن كذلك كان فصلا سواء كان استعداده لذلك لصورتها كالجسم
ذي النفس غير ان النفس هي التي تكون ذا احساسة بالذات او تكون للمادة لكن بحيث تمنع من انقسام اعلى من جهة الصورة تتداخل اقسامه مع اقسام هذه
القسمة وذلك كانقسام الجسم الى المغتذي وغيره فانه وان كان من جهة المادة لكنه يخصص الجنس ببعض الانواع الحاصلة بالانقسام من جهة الصورة فانه اذا صار مغتذيا
لم يقبل من الصورة الا انسانية حساسة او غير حساسة فيكون حيوانا او نباتا البتة وليس يجوز ان يكون الجسم المغتذي ذا النفس جمادا وغير ذي النفس كذلك ولا
ان يكون الجسم ذو النفس مغتذيا او غير مغتذ وينبغي ان يتذكر لاتقان ذلك حال المادة فانها اذا كانت تتحرك الى قبول صورة ليحدث نوع يعرض لها من مبادئ
الامور الطبيعية عوارض من الامزجة وغيرها فربما كانت الانفعالات العارضة صارفة لها عن الغاية المقصودة فقد توقفها على الصورة الحاصلة لها الصورة الاولى
كما اذا تحرك الطين الى التحجر فعرض مانع ابقاه على الطينية او على بعض الصور التي تعرض في الطريق كصورة التجميل مثلا في الحركة من الطينية الى الحجرية وقد توصلها الى صورة
اخرى كما اذا تحرك العصير الى الخمر فعرض له عارض فتخلل وربما لم يصرف ومع ذلك ربما كانت موقعة لاختلافات في نفس المعنى المتحرك اليه واذا كانت تقبل الاختلاف
كما اذا تحركت المادة بالبعض الى الحيوانية وعرض لها انفعالات موقعة لاختلافات في نفس تحصيل الطبيعة الحيوانية فيصير بعضها ذكرا وبعضها انثى و
ربما كانت موقعة لاختلافات لا في نفس الغاية المقصودة بل في امور مناسبة للغاية او خارجة عنها جدا فانما يعرض للمادة من هذه الجهة وحتى معه بالمادة حتى تتوجه
الى الغاية يكون لا محالة خارجا من هذا القبيل الذكورة والانوثة فانهما في كيفية حال آلات التناسل والتناسل امر عارض بعد الحيوة وتنوعها شيئا
محصلا بعينه والكائن مناسبا للغاية فما كان من الانفعالات والعوارض بهذه الصفة لا يكون فصولا وعلى الثاني لا يكون المعنى المخصص فصلا اوليا لتلك
الطبيعة المقسمة بل ان كان مخصصا لمعنى سابق عليها بلا واسطة بحيث يمنع انقسامه قسمة اولية اخرى تتداخل اقسامها مع اقسام هذه القسمة كان ذلك المعنى
السابق بالنسبة الى ما بعده بلا واسطة سواء كان هذا السابق تلك الطبيعة بعينها او معنى آخر وحينئذ يكون الامر كذلك الى ان ينتهي الى تلك الطبيعة كان
هناك فصلان او فصول مترتبة ويكون الآخر فصلا بعد فصل او فصول للطبيعة الاولى كالجسم انما يكون ناطقا بعد كونه ذا نفس مائية حساسة انما هو بعده

كونه نفسا بعد كونه حسانيا وان لم يكن كذلك بل يكون المعنى اللاحق في بعض المراتب غير محصل او يكون محصلا الا على الشريطة لم يكن دل الا خرج عن ذلك وكذا ما يكون
فصلا للشيء ولو بوجه كالجوهر فانما يكون قابلا للميل المستقيم والمستدير بعد كونه قابلا للميل وكونه قابلا للميل انما هو بعد كونه جسما طبيعيا فان الجوهر اذا كان جسما
طبيعيا لزم ان يكون قابلا للميل لكونه من لوازم الجسم الطبيعي فقابل الميل غير مخصص لسابقه بالذات واخطار اعني الجسم الطبيعي بل مساو له فلا يكون فصلا له ولا للجوهر لان يكون
بعد ما اعني قابل الميل المستقيم او المستدير ايضا فصلا للشيء منها وكالجوهر انما يكون متنجيا وكونه نبيا بعد كونه جمادا فانما يكون جمادا بعد كونه ذكرا او انما يكون ذكرا
بعد كونه حيوانا بانضمام الفصل المقوم للحيوان من الحساس المتحرك بالارادة اليه وكونه حيوانا انما هو بعد كونه ذا نفس وكونه ذا نفس بعد كونه جسما بانضمام الفصل
المقوم للجسم اليه الذكر وان كان مخصصا لما قبله من الحيوان لكن لا على الشريطة فلا يكون هو هو وما بعده من الرجل ثم الملتحي او الكوسج فصلا واما الحيوان وما قبل ذلك
فمعان ذاتية وبعدها لقسمت ذلك لم يبق لنا حاجة الى الخشم كلمة في المقام الثاني يعني اعطاء القانون لتمييز الانواع من الاجناس فان الطبائع التي تلتبس
الامر في كونها جنسا او نوعا ما كان منها بحيث يقبل الانقسام الى الفصول فهو جنس وما لا يكون كذلك بل انما يكون انقسامه بالعوارض فهو نوع **قلت** ويرد الكلام
اللاحق ولا يكون فصلا يكون عوارض لازمة او غير لازمة واللازمة اما من جهة الصورة او المادة او من جهة العوارض اللازمة كذلك فما كانت لازمة للطبيعة نفسها
من اي جهة كانت فلا تفرقها بكون لازمة لما تحتها التي تلزم ما تحتها لا يجب ان يلزمها ثم العوارض وان كانت خارجة عن طبيعة الجنس والنوع فلا يجب خروجها
عن الشخص المشار اليه وكان الجنس لكونها ماخوذا لا بشرط يحمل على النوع وان كان فيه زيادة معنى الفصل كذلك يقال هو وان النوع على الشخص وان كان فيه زيادة
العوارض فزيادة العوارض على الطبيعة الجنسية او النوعية انما هي بمعنى ان الطبيعة في ان تكون لها تلك الطبيعة غير مفتقرة الى تلك وان النفس لا تحتاج
ايضا الى تحصيل معنى متقرر بالفعل يجوز ان يكون اي مشار اليه فهي زائدة على تحصيل المعنى وان لم يزد على تحصيل الاشارة والفصول بالنسبة الى الجنس
بشارك ما في الاول ومن الثاني ثم من العوارض ما هو بحيث لو توهم مرفوعا عن المشار اليه لم يبق موجودا بل قد فسد نحو مغائرتها اللازمة ومنها ما ليس
كذلك وكانت قد تحصلت الى الانواع والواقعة تحت جنس حقيقة كانت او اضافية ليمتاز بعضها عن بعض بالفصول والاصناف والاشخاص الواقعة
تحت نوع انما تمتاز بالعوارض واما النوع فلا يمتاز عن الجنس بالفصل اللهم الا في بعض الاعتبار بدخول الفصل فيه دون الجنس او دخول الجنس فيه دون الفصل والجنس
والفصل ايضا لا يمتازان الا في بعض الاعتبار ويكون امتيازه حينئذ بنفس معناهما فالفصل من الاعراض الخاصة للجنس والجنس من الاعراض العامة وكذا الجنس
الاعلى والبسائط الفصول فانما تمتاز عن سائر الاشياء بتمام المعنى فلا يجب ان يكون لكل فصل فصل **اقول** اما عرفت ان اي المعاني اللاحقة بالجنس يكون فصلا
واي ما لا يكون فاعلم ان ما لا يكون فصلا يكون عوارض لا محالة والعوارض اما لازمة لمعروضاتها او غير لازمة واللازمة اما لازمة بلا واسطة عارض آخر فيكون لازمة
من جهة الصورة او المادة او بواسطة عارض آخر وتلك الواسطة ايضا لازمة لا بواسطة عارض بل من جهة الصورة او المادة او بواسطة عارض الى ان ينتهي
الامر الى عارض لا بواسطة واللازم للطبيعة من اي جهة كان قد يكون لازما لها نفسها اي لاجل صورتها الخاصة به او لمادتها كالعرض الخاص بها وقد يكون
بواسطة امر اعم منها كالمادة او صورتها او عارضه واللازم لما تحته يكون لازما لما تحته من الانواع والاصناف والافراد من غير عكس فان اللازم للاخص لا يجب
ان يكون لازما للاعم نعم قد يلزم له اذا كان لزومه لما تحته بواسطة ما يساويه او ما يعمه ثم العوارض وان كانت خارجة عن طبيعة الجنس والنوع لكن
لا يجب خروجها عن الاشخاص فان الطبيعة النوعية اذا وجدت وتشخصت فانما توجد في مادة معينة مع لواحق مادية وعوارض لازمة او غير لازمة فالمجموع المحصل
المشار اليه يكون شخصا من الطبيعة ليس الا اعني ان مجموع الانسانية مع البياض وطول القامة وبنوة عمرو مثلا الى غير ذلك يكون شخصا مشارا اليه انسانيا
بل ان شئت سميته الانسان الابيض الطويل القامة ابن عمرو وكلامنا في العوارض دون الاعراض فان وضع الاعراض في مثل ذلك بدل العوارض
في عبارتهم فالمراد بها العوارض فان اختلج في بالك انه اذا كانت العوارض داخلة في الشخص ينبغي ان لا يصح حمل الجنس والنوع عليه لانهما كيف ان جزئيته
فتذكر ما اسلفنا في حمل الجنس على النوع من ان المحمول على النوع هو طبيعة الجنس لا بشرط شيء فالفصل المقوم للنوع وان لم يكن متضمنا في الجنس بالفعل لكنه
فيه بالقوة ولا يكون منضما اليه من خارج حتى يكون الجنس جزءا من المجموع غير محمول عليه فقس على ذلك حمل الجنس والنوع على الشخص فالجسم مثلا انما نعني به اذا
اخذناه جنسا لا بشرط ماهية اذا وجدت كانت لا في موضوع كان فيها طول وعرض وعمق ولسنا نشترط حتم المعنى بذلك بل ما كان فيه ذلك فهو جسم
وان كان فيه مع ذلك الف معنى آخر فيكون المجموع جسما فتكون تلك المعاني منضمة في الجسم لا انها مضافة اليه من خارج فالشخص المشتمل على الجسمية و
الفصول والعوارض يكون تمامه جسما لا ان يكون جزؤه جسما فان قلت هذا يخرق اجماع الحكماء على ان التشخص عوارض وخواص خارجة عن طبيعة الجنس
فالجواب ان مرادهم بخروجها عن طبيعة الجنس وزيادتها عليه انها خارجة عن نفس مفهوم الجنس غير داخلة فيه بالفعل حتى ان طبيعة الجنس لا تحتاج في
ان تكون لها طبيعة الجنس اعني في تقوم معناها الى تلك العوارض وكذلك ربما توجد بدونها واما النوع لا تحتاج اليها في تحصيل معنى متقرر بالفعل
يجوز ان يكون ذلك المعنى في الوجود اي مشارا اليه كان ما تيا فان النفس ادرك معنى الجنس كالجوهر مثلا وحصله بالفصول حتى تنتهي بالفصل الاخير كان تاما

تحصيل الماهية النوعية تامة المعنى مجهولة متميزة بالفعل فتلحقها العوارض ولا يحتاج في ذلك ان يدرك العوارض بعينها فان قلت كلامهم على المعنى كما هو الظاهر
من كلام الشيخ في الشفاء ان الفصول اليه فتشارك العوارض في هذا الحكم وان حملته على المعنى الثاني كان الحكم مختصا بالعوارض ثم اعلم ان العوارض منها ما هو لو توهم
مخروما عن الشخص المشار اليه لم يبق ذلك الشخص مع حواسل نفسه نحو مغايرة الملازمة له مع سائر الاشخاص مع ذلك اما الكون لتلك العوارض من اسباب التشخص كالانفصال
الطاري على المادة المتصلة لكونها المنظرة فردا بالفعل من المادة واما الكونها بخصوصها من لوازم ذلك الشخص من حيث هو شخص وان لم يكن من اسباب تشخصه
كلوازم المزاج الشخصي لزيد ولعلك قد حصل لك مما ذهبت ان الانواع الواقعة تحت جنس سواء كانت تلك الانواع حقيقية كالانسان والفرس تحت الحيوان
او اضافية مختلفة كالحيوان والنبات تحت الجسم المغتذي يمتاز بعضها عن بعض بفصول مقومة لها مقسمة لجنسها ولا يمتنع ان تكون مع ذلك متمايزة
بالعوارض ايضا بل يكون ذلك البتة لكن الامتياز بالفصول ذاتي وهذا عرضي وان الاصناف والاشخاص الواقعة تحت نوع لا امتياز الا بالعوارض لمشاركتها
في تمام الحقيقة واما النوع فلا امتياز عن الجنس بالفصل بل هو عينهما في الخارج في الذهن ايضا الا في بعض الملاحظات اعني لحاظ التحصيل والابهام والخالطة والعرف فان النوع
يمتاز من حيث عن الجنس وذلك بدخول الفصل فيه بالفعل لا في الجنس وعن الفصل ايضا بدخول الجنس فيه لا في الفصل فالجنس والفصل ايضا لا يمتازان في الخارج ولا
في الذهن الا في اللحاظ التعريفي واخذ كل منهما بشرط لا ويكون امتيازهما حينئذ بنفس معنييهما لا بجزء من المعنى مع الشركة في جزء منه ولا يحتاج مع الشركة
في تمام المعنى وذلك لعدم مشاركتهما في شيء مما تجوهر به الماهية فان قلت اليس مثلا فصول الجواهر جواهر فيكون الجوهر مشتركا بينهما فيكون الامتياز بجزء
اخر وهكذا حتى يتسلسل قلنا فصول الجواهر وان كانت جواهر لكن قول الجوهر عليها عرضي بخلاف قوله على نفسه وعلى الاجناس والانواع الواقعة تحته لا يقال فاذن
لا يكون الجوهر جنسا لما تحته لانا نقول انما نريد بكونه جنسا لما تحته انه كذلك بالنسبة الى الاجناس والانواع المندرجة فيه لا مطلقا بل هو من الاعراض العامة للفصول
وكذا كل جنس للفصل المقسم له والفصل من الاعراض الخاصة له وكذا الامتياز للجنس الاعلى وبسائط الفصول على سائر الاشياء بتمام المعنى فلا يلزم التسلسل لا في
الاجناس ولا في الفصول **قلت** لعلك بعد استيقان الجعل البسيط لا ترتاب في ان المجعول في سنخ تقرر ذاته متعلق بالجاعل ويستتبع ذلك تعلقه به في
التباقي ولا يتعلق الا فقير فلا غني الا هو واذ من البين ان الوجوب بالذات في اي جانب كان من التقرر والوجود او البطلان والعدم يوجب الغنى
فيه عن الموجب فسلب الوجوب بالذات عن الجانبين وهو الامكان الذاتي هو الموجب للفقر فيهما اليه فيتعلق به الواقع من الجانبين من جهة وجه به فالحاجة
دائمة لدوام الامكان وتعلق الواقع من الجانبين بموجبه على حسب الوجوب المستتبع للوقوع في الدوام والتخصيص يتطرق من الزمان والابتداء والبقاء سيان
في ذلك والشمس في ذلك بلحاظ حال الشمس والضوء الواقع بحذائها على الارض فانه مرتبط بها في تقرره ووجوده فليس ان حدث ودامه ... دام بحذائها
كان ذلك مغنيا له عنها ومنافيا للتعلق بها وليس اذ حدث يستغني في البقاء عنها وقس على ذلك حال البطلان في العدم ... الواجبي التقرر والوجود
يكون بالضرورة الى موجب متقرر موجود والتحقيق يوجب كونه واجبا بالذات اذ الحاجة انما يسدها الغنى وضم الفاقة الى الفاقة لا يغني شيئا واما البطلان والعدم
فيكفي بالضرورة في وجوبها انتفاء الموجب للتقرر والوجود فلو استند ايضا الى موجب آخر اجتمع مرجحان مستقلان وما استخف ظن العامة ومن يتلو تلوهم
ان المتعلق من المجعول بفاعله انما هو حدوثه والمحوج له اليه هو الحدوث فالقديم لا سبب له البتة والحادث يستغني عنه في البقاء وان احتاج في الابتداء
... بل هي حالة بين العدم والوجود هي الخروج من ذاك الى هذا فليس الحدوث الا الوجود بعد العدم اما مطلقا او في اول آن والعدم وان احتاج
الى موجب فهو عدم فاعل الوجود لا موقع له وكون هذا الوجود متصفا بالبعدية عن العدم ليس عن فاعل بل هذا كذلك في نفسه وكذا كونه في اول
آن فلم يبق من الحدوث معنى يصلح للتعلق بالفاعل سوى الوجود وتعلقه فرع تعلق الذات اذ لو استبدت في نفسها لاستبدت في وجودها الازلي
من الوجود وما هو في اول آن منه وما هو بعده لا يختلف في معنى الوجود فلو اختلف فمن جهة اخرى ثم اليس انا اوجبنا اول علة التامة لم تتخلف عنها
بالزمان فلو فرضت العلة التامة قديمة جاز ذلك او لا كان معلولها الوجوب بها قديما فالوجوب بالغير بحسب مفهومه اعم من ان يكون قديما او حادثا
والتعلق بالغير يستتبعه بالضرورة فيكون ذلك للمفهوم الاعم اولا وبالذات وللاخص ثانيا وبالعرض فالوجوب بالغير لازم الوجود ما دام واقعا فكذا التعلق
وجهة الحاجة حينئذ تكون الامكان وهو كذلك وانما على ان المسبوقية بالعدم ... وما اوقعهم في هذه الورطة مشاهدة بقاء البناء بعد البناء ونحو
ذلك ... ان الاثر يعين البقاء الكائن هو الذات المجعولة والوجود الفائض فتحصيل الحاصل ... الكائن اما حيث افادة التاثير فيها في الذات الباقية ووجودها والا
... ليس علة لها فليس البناء جاعل البناء بل حركته سبب لحركة اجزاء البيت وانتهاء هذه الحركة لاجتماعها والاجتماع بشكل ما الحافظ لذلك
التهيؤ على ذلك الشكل هو طبائع اسبابها في اماكنها الطبيعية مع حوقها اللبوقي عن الحركة الى احيانها الطبيعية بالوقوع في البين على ما بينهما من التراق والتماسك
... التحصيل الحاصل تحصيل آخر فالذات والوجود المستمران انما هما تحصيل مستمر الابتداء بازاء الابتداء والبقاء بازاء البقاء **اقول** لا ريب في ان
الاثر ... بالمؤثر ويتعلق بالمؤثر فرع الحاجة فهو محتاج اليه البتة فجعله ما سوى الله تعالى فقير ولا غني الا هو ثم ان علة الحاجة اليه هو امكانه لذاته وجهة تعلقه به هو وجوده

فمرجوه ان الممكن من حيث انه ممكن لا يكون احد طرفيه اولى به الا بالمرجح وقد عرفت انه لا يكفي الاولوية الغير المنتهية الى حد الوجوب بالمرجح فيكون الامكان هو المحوج الى المؤثر لاجرم
وجهة التعلق هو الوجوب به وهو سلب آخر انا اذا فرضنا الامكان الذاتي من الشيء كان هناك لا محالة اما الوجوب او الامتناع بالذات اعني وجوب احد الطرفين وذلك
بذاته تحصيل الحاجة وبوجوب الغني فرفع الوجوب عن الطرفين بكونه ابدا لا محالة تحصيل الغني وبوجوب الحاجة او تحصيل العلة علة انتقاض كما ان وجوب احد الطرفين هو الغنى فيه
فكذلك سلب وجوبهما به هو الامكان هو العلة للحاجة فيهما من غير ما خلة بمعنى آخر اصلا لا شطرا ولا شرطا واذا كانت علة الحاجة الى الغير هي الامكان لذاته كانت جهة
التعلق به هو الوجوب به فالممكن بذاته سواء كان دائم الوجود او العدم او حادثا بعد العدم محتاج الى المؤثر الموجب لاحد الطرفين فان الامكان بالذات دائما والطرف
الواقع الثاني هو الوجود دائما كان التعلق فيه باعتبار وجوبه عن الموجب دائما وان كان هو العدم دائما كان التعلق فيه كذلك وان كان العدم تارة والوجود اخرى
كان التعلق فيهما بحسب وجوب كل في مدته مع جميع الا ان الموجب للوجود ضرورة يجب ان يكون موجودا والموجب للعدم هو انتفاء الموجب للوجود ضرورة ان انتفاء
يوجب انتفاء الوجود وهو العدم فلو وجب العدم بعد ذلك بموجب آخر لزم اجتماع مؤثرين مستقلين على اثر واحد فتبصر ثم اجمله بلحاظ حال الشمس والقمر
الواقع على الارض محاذيا لها فانه يتعلق بمحاذاتها لكونها شرطا لافاضته على الارض لو فرض دوام محاذاتها كان القمر دائما بحيث لم يكن
ودامه موجبا لفنائه عنها ومنافيا لتعلقها بها واذا كان حادثا فانما هو محتاج اليها ومتعلق بها ان حدوثه كذلك مدة بقائه حتى لو فرض زوال الشمس عن محاذاة
تلك الارض او حيلولة ساتر بينهما انعدم القمر وكما ان وجوده مرتبط بمحاذاتها كذلك عدمه بعد عدمها واذ كان شان المعلول في الافتقار الى الشرط والتعلق
به هذا فما ظنك بحاله مع الجاعل ثم ان تحقيق النظر يوجب ان حاجة الممكن في الوجود انما هو الى موجب واجب بالذات اذ الشيء انما يكون واجبا بغيره وذلك
الغير موجبا له او ما له الغير فاستحال سلب جميع انحاء العدم وحتى جاز عليه بعض انحاء العدم لا يكون واجبا البتة ولو فرضنا الموجب للشيء ممكنا في ذاته فانه يمتنع
بلحاظ عدمه عدم مع لحاظه ولا يمتنع عدمه مع عدمه فلا يكون ان فرضناه موجبا موجبا ولو انه فذلك الموجب الغير مع علته الممكنة وكذا الى ما لا نهاية له من غير انتهاء
الى واجب بالذات كان الا ممكن الا كان ويكون العدم على الكل من حيث الكل جائزا قطعا فالحاجة ما انتفت بالانضمام الى الغني وضم حاجة الى حاجة ومحتاج الى
آخر ولو اراد التسلسل لا يوجب الغني اصلا فهذا سر ما لوح به ان المؤثر في الوجود الا واحد وهذه الجملة مما توافقت فيه الفلاسفة مع الفلاسفة وان كان بين الفريقين
خلاف في ان المتعلق بالذات والمحتاج فيه كذلك هو الوجود دون الذات ام المتعلق بالذات والمحتاج فيه اولا هو نفس الذات باعتبار اصل قوامه وتقرره و
يستتبع ذلك التعلق والحاجة في التاثير والوجود واذ قد عرفت امر الجعل البسيط فلا ترتاب في ان الحق هو الثاني فكذلك في ان الامكان المحوج بالذات
هو بسيطة وجوب الوجود والعدم الماهية وجوب التقرر والبطلان في نفس الذات المستتبعة للبسيطة وجوب الوجود والعدم هو في ان جهة التعلق بالذات هو
وجوب وجود الذات مثلا بالغير او وجوب تقرره قوله بل المستتبع لوجوب وجوده وما خالفت في ذلك الجملة الا الاشاعرة الكلامية اقتدارا بالادهام العامية فتوهموا
ان المتعلق من المجعول فيما عداه ما هو حدوثه وهم في ذلك فرقتان فمنهم من يظن ان الحدوث حالة متوسطة بين الوجود والعدم تنها الخروج عن العدم الى الوجود
ومنهم من يجعله الوجود في اول آن لم يجعلوا علة الحاجة الامكان على الاستقلال بل الجمهور منهم جعلوها الحدوث استقلالا ومنهم من جعل مع الامكان شطرا او
شرطا كانهم يعنون بالحدوث هنا كون الشيء بحيث يكون وجوده مسبوقا بالعدم فلا يرد عليهم ان الحاجة متقدمة على الحدوث فكيف يكون علة لها وبنوا على ذلك
ان القديم بالزمان لا يكون له سبب اصلا وان الحادث وان احتاج الى السبب وتعلق به في الابتداء اعني بالحالة المتوسطة المسماة بالخروج عن العدم الى الوجود
او الوجود في اول آن لكنه يستغني عنه غير متعلق به في البقاء اعني الوجود الحاصل بعد الحالة المتوسطة او بعد الآن الاول فلا جرم من ذلك انه لو فرض عدم الباري
تعالى لما ضر في بقاء العالم تشنيعا فمنهم من تجاسر على الالتزام ومنهم من فزع الى القول بتجدد الاجسام والاعراض وجمهورهم اكتفوا بارتكاب التجدد في الاعراض
وتوهموا ان الجواهر محتاجة في بقائها الى الاعراض المحتاجة لتجددها الى الواجب بنعمة الادهام وان كانت تستحق الاعراض دون الاعراض نسختها فيها كانت
فيما تحققت من الحق كفاية في ازاحتها لكنا لا نقتصر على ذلك فنقول اولا انه لا واسطة بين العدم والوجود بالضرورة فلا يكون الحدوث حالة متوسطة بين
الوجود بعد العدم مطلقا او في اول آن خاصة فانكان الاول فيجمعا عدم ووجود وكون ذلك الوجود متصفا بالمسبوقية بالعدم واما العدم فهو وان
احتاج الى موجب لكنه متعلق به لكن في ذلك هو عدم فاعل الوجود كما عرفت وليس هو بالضرورة فاعل الوجود فالكلام في تعلق الوجود بموجده واما كون ذلك
المعدوم مسبوقا بالعدم فهو واجب الثبوت لهذا الوجود فلا يحتاج في كونه كذلك الى جاعل يجعله كذلك فما بقي من الحدوث على هذا المعنى ما يصلح للتعلق بالفاعل
سوى الوجود وان كان الثاني فهو امر كون الوجود في اول آن وهذا ايضا لمعنى لانه ينحل الى امرين احدهما ان يكون مسبوقا بالعدم وغير ازلي
وقد عرفت حاله والثاني ان يكون غير مسبوق بوجود ذلك الشيء في آن او زمان فثبوت هذا الوصف ايضا ضروري للوجود في اول آن فالمتعلق انما هو ذات
الوجود ثم حقيقة الوجود واحدة في الوجود الازلي والوجود في اول آن والوجود بعده فبقي النظر في جهة التعلق وعلة الحاجة هل تشمل ذلك الكل او تختص
بالبعض فنقول انا كان المعلول متعلق الوجود لعلته التامة واجب الوجود بها ومن المعلوم انه لا يتخلف عنها بالزمان فلو فرضت العلة التامة قديمة

جائز اللزوم ولم يجز كان معلولها الواجب بها قديما ايضا فالواجب بالغير يجب مفهومه اعم من ان يكون قديما او حادثا وان منع عن وجود المقدمة القسم الثاني من خارج
فتعلق بالغير يشمل قسميه فلا يكون مجوزا لاحد القسمين كالحادث اول ما الاالحق القسم الآخر كالقديم بل مجوزا له او بالذات للاعم معنى الواجب بالغير مجوز التعلق بالغير من غير
بدون الحدوث والوجوب بالغير يلازم الوجود ما دام واقعا فكذا التعلق وايضا اذا كان التعلق من جهة الوجوب ثانيا على انه لو كانت علة الحاجة اي الحدوث يلزم المسبوقية
بالعدم كانت الحاجة والتعلق دائما ما دام الوجود لان المسبوقية بالعدم غير منفكة عنه ثم نقول المشهور ما اوقعهم في هذه الورطة وجهان الاول مشاهدة بقاء البناء بعد فناء البناء
ونحو ذلك كبقاء الابن بعد انتقال الاب وسخونة الماء بعد انتقال النار فلو كانت علة الحاجة هي الامكان لكان الاثر محتاجا في البقاء الى المؤثر مع زوال هذه الآثار فلا
تلك المؤثرات والثاني انه لو كان في البقاء تعلق تاثير المفعول وتاثير من الفاعل فالاثر حينئذ ان كان هو الذات المجعولة او الوجود المفاض لزم تحصيل الحاصل وان كان
امرا جديدا فالتاثير فيه لا في الذات الباقية او وجودها والجواب عن الاول انه من قبيل اخذ ما ليس بعلة مكانها فان البناء ليس علة للبناء بل حركته سبب
لحركة اجزاء البيت كاللبنات والخشبات وتلك الحركة علة معدة لاجتماع تلك الاجزاء فرجع الى ان انتهاء تلك الحركة علة للاجتماع والاجتماع علة للشكل باقي حفظ
لتلك الاجزاء على ذلك الشكل هو امر ملتئم من طبيعته ويسر وذلك لان من تلك الاجزاء ما هو في مكانه الطبيعي وطبيعته حافظة لمكانه كاللبنات والقواعد الموضوعة
في الاساس من هذه الاجزاء واقعة بين سائر الاجزاء من اللبنات المنضودة والدعائم المنصوبة والسقف المرفوع وبين ما تحرك اليها على الاستقامة من المركز فهي
مانعة لها عن الهبوط مع ما فيها من التلازم يمنع الافتراق باذني تحرك وعن الثاني انه من باب اشتباه تحصيل الحاصل بهذا التحصيل بتحصيل الحاصل بهذا
فالباطل هو الثاني واللازم هو الاول وذلك لان هناك تحصيلا استمراريا اثرا استمراريا هو الذات المستتبع للوجود فاذا اجرى الزمان فلوحظ في التحصيل ابتداء وبقاء كان
في الاثر ايضا ابتداء وبقاء فالحاصل بابتداء التحصيل ابتداء الاثر وببقائه بقاؤه ٭

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي لا نقيض له والصلوة على رسوله الذي لا نظير له اعلم ان النقيض قد يكون في المفردات بان يعتبر معلوم في نفسه بدون اعتبار صدقه على شيء
ويضم اليه معنى كلمة النفي فيحصل معلوم آخر في غاية البعد عنه ويسمى رفع المعلوم في نفسه وليس في شيء منهما اعتبار صدق ولا يصدق على شيء اصلا فاذا حمل على
شيء حاصله كان اثبات ذلك المفهوم له تحصيلا او اثبات رفعه له عدولا وانتفاء فيتنافيان صدقا اذ لا يجوز صدقهما على ذات واحدة في زمان واحد من جهة واحدة لا
كذبا لجواز ارتفاعهما عند عدم الموضوع فان اعتبر هذان المفهومان في انفسهما سميا متناقضين كان معناه انهما متباعدان تباعدا لا يتصور ما هو ابلغ منه فيما بين
المفهومات المعتبرة بلا ملاحظة صدقهما على شيء لا انهما لا يجتمعان في ذات واحدة ولا يرتفعان عنها لجواز الارتفاع عنها عند عدمها كما مر واذا اعتبر صدقهما
على ذات واحدة كان نقيض كل منهما بهذا الاعتبار رفع صدقه فلو صدق رفعه لجواز ارتفاعهما كما عرفت مثلا الانسان اذا اعتبر صدقه كان نقيضه بهذا الاعتبار
رفع صدقه وكان مواد هما قضيتين متناقضتين احدهما موجبة محصلة والاخرى سالبة بسيطة واذا حمل رفع صدقه على ما اعتبر صدقه عليه حصلت موجبة سالبة المحمول
مساوية للسالبة البسيطة على زعم المتاخرين فهي ليست بنقيض للموجبة المحصلة لكنها مساوية لنقيضها على زعمهم هذا كله اذا اخذ الرفع بالمعنى السلبي وهو بالفارسية
نيست وقد يؤخذ بالمعنى المصدري ومعناه بالفارسية نيستي كما يقال الوجود والعدم متناقضان فالوجود نقيض بمعنى الرفع المصدري وهو العدم لا نقيض
بالمعنى المصدري فهو ليس مع جوده بمعنى نيست وجود فيجوز ان يكون لمفهوم واحد نقيضان فصاعدا باعتبارات فقولهم نقيض مفهوم واحد لا يكون الا واحدا ليس
على اطلاقه ولا شك ان الوجود والعدم ليس شيء منهما محمول مواطاة على زيد مثلا مرتفعان عنه لكن احدهما محمول عليه اشتقاقا البتة فلا يجوز ارتفاعهما عنه بهذا الاعتبار
والوجود وليس الوجود بمعنى نيست وجود لا يجوز ارتفاعهما عنه فلا اعتبار الاول كسائر مفهومات نقائض المفهومات التصورية واستبان منه ان التناقض
في بعض منها باعتبار الحمل مواطاة وفي بعض آخر بالحمل اشتقاقا وغفل عنه كثير من الافاضل ثم ان القضية ان كانت موجبة فنقيضها رفعها بمعنى سلبها وان كانت
سالبة فنقيضها قضية موجبة هي سلبها والتناقض بين القضيتين انما هو باعتبار انهما لا تصدقان معا اي تطابقان له فهو باعتبار الصدق والكذب لا
باعتبار الحمل مواطاة واشتقاقا فانظر منه ان نقيض المفهوم التصوري مفهوم تصوري ونقيض المفهوم التصديقي مفهوم تصديقي وان نقيض الموجبة الكلية هو سلبها
ونقيض الموجبة الجزئية ايضا هو سلبها فقولهم ان نقيض الموجبة الكلية هي السالبة الجزئية وان نقيض الموجبة الجزئية هي السالبة الكلية مبني على المسامحة واقامة المساوي
للنقيضين الحقيقي مقامه لانه ما يحصلا دونه وقد صرحوا بمثل ذلك في بحث التناقض ثم اعلم ان التناقض بين المفهومات التصورية اذا كان باعتبار
الحمل بالمواطاة فانهما يستحيل احدهما بان يكون منهما محمولا على شيء بالمواطاة وكذا انما يستحيل ارتفاعهما بان لا يكون شيء منهما محمولا عليه كذلك ولا يكون
احدهما محمولا كذلك على نفس الآخر فمعلوم للمعلوم المحمول على نقيضه وهو مفهوم المحمول فلا يستحيل وكذا يحمل مفهوم الكلي على مفهوم الجزئي الذي غير ذلك

وكذا لا يستحيل ان يحمل احدهما مواطاة على شيء والآخر يكون محمولا عليه اشتقاقا كما ان الوجود محمول بالاشتقاق على زيد وعلى نقيضه وهو اللاوجود و
محمول عليه مواطاة واذا كان باعتبار الحمل اشتقاقا فما يستحيل اجتماعهما وارتفاعهما باعتبار هذا الحمل الا عينه فلا يستحيل ان يحمل كل احدهما على الفرد
الآخر وعلى ما يصدق عليه الآخر كالعدم المحمول كذلك على نفس الوجود وعلى افراده وكذلك لا يستحيل ارتفاعهما عن شيء بان لا يكون شيء منهما محمولا عليه
مواطاة على ما يدل على ان التناقض بين القضايا فباعتبار الصدق والكذب كما عرفت فلا يستحيل ارتفاعهما باعتبار الحمل مطلقا لا مواطاة ولا اشتقاقا
وكذا لا يستحيل ارتفاع النقيضين مطلقا باعتبار الوجود الخارجي يعني يجوز ان لا يكون شيء من النقيضين موجودا في الخارج كالامكان واللاامكان في الوجود
واللاوجود والامتناع واللاامتناع بل نقول ذلك ضروري في القضايا لان النسب جزء الامور الاعتبارية وكذا لا يستحيل اجتماع النقيضين ...........
...... باعتبار التعقل والتصور لان للعقل ان يتصور جميع الاشياء حتى النقيضين معا كيف يستحيل مع ان العقل احد النقيضين وهو السلب لا يمكن بدون
تعقل الايجاب لتوقفه عليه ولو اشتهر ان تصور السلب فرع تصور الايجاب وكذا لا يستحيل ارتفاعهما بذلك الاعتبار ويجوز ان لا يتصور شيئا
من النقيضين لكن هو خالي الذهن عنهما هذا تحقيق الكلام في النقيض على وجه يحل كثير من الشبه الموردة في مواضع عديدة كما لا يخفى على من له تتبع وتدرس في العلوم

# قد تمت بعون الملك الوهاب

تمت الرسالة الثلث اعني الدوحة الميادة والرسالة في تحقيق الكلي الطبعي والرسالة في تحقيق معنى ارتفاع النقيضين واجتماع
النقيضين اللاتي صنفها الفاضل الاجل ملا محمد محمود الجونفوري صاحب الشمس البازغة مواهبا لحكم الفاضل الاجل
مولانا محمد هدايت الله خان الرامفوري دام فيوضه بتصحيح الفاضل الجليل والعالم النبيل شمس سماء التحقيق
بدر التدقيق ذي اليد الطولى في العلوم العقلية والنقلية الذي غاية القصوى الميل الى السعادة الابدية
والارلية مولانا المولوي السيد محمد فضل حق المعروف بمولانا المولوي الحكيم السيد
محمد وزير حسن بن السيد محمد بخش بن السيد صابر علي المرحوم المغفور العظيم الابار
الهادي دام بالفيضان باهل القرآن والعالم الاعلم والفاضل الافهم الطبيب الاطب
الحكيم الاحكم مولانا المولوي الحكيم ميرزا احمد خان الرامفوري ادام الله تعالى
كصاحب العز والجاه عالم الخفي والجلي المولوي
محمد معشوق علي الكنتوري
مد ظله العالي في تاريخ ستة عشر
من ربيع الآخر سنة الف و
مائتين وتسع وسبعين من
هجرة سيد المرسلين
صلى الله عليه وعلى
آله واصحابه اجمعين
آمين
ثم
آمين

# حواشی متعلقہ صفحہ پنجم ۵

ہ۶ قوله اللاحق ذاتی آه اولللاحق ذاتی للاحق ذاتی اوللاحق ذاتی لنوع لاحق ذاتی الا تری انه یبحث فی العلم الطبیعی عن التقدم والتاخر العارضین للزمان العارض للحرکة العارضة للجسم الطبیعی
الذی هو موضوع العلم الطبیعی فالعطف فی قوله العوارض الذاتیة الخ ان للتغایر فالشمول لمثل هذه الصور ظاهر وان کان للبیان کما هو المتبادر فنقول انه قد یبحث من العوارض الذاتیة
للموضوع لنفسه وقد یبحث عن العوارض الذاتیة لمتعلقاته کالنوع واللاحق مثلا فالبحث فی الطائفة الاولی من العوارض الذاتیة وفی الطائفة الثانیة یرجع الی البحث عن اعراضها الذاتیة
بنوع من التاویل او معنی قولهم الماء بارد والنار حارة والعنصر یقبل الخرق والالتیام والفلک لا یقبله عندهم ان الجسم منقسم الی البارد والحار والی القابل للخرق والالتیام وغیر القابل لهما والانقسام عرض ذاتی
للجسم الذی هو موضوع الطبیعی وهذا ما بین کثیرا التاویل قول المتاخرین بان موضوع العلم ما یبحث فیه عن عوارضه الذاتیة ۱۲ مولوی محمد یوسف سلمه ہ۸ قوله نحو قولنا کل جسم
فله حیز طبیعی آه وفیه انه لا ینظر فیه جهة التغیر والمادة وکذا فی المسألة القائلة کل جسم فله شکل طبیعی الا ان یقال ان مرجع جمیع الحیثیات الی جهة الطبیعة واللازم بما ذکرت وکنی بها عنها ولعله
لهذا ورد والمصنف اشار الی ان المعتبر فی موضوع الطبیعی المفهوم المردد بین الحیثیات لا حیثیة معینة واحدة ۱۲ مولوی حمد الله رح ہ۹ قوله والرابع آه وهو ان یجعل نوع العرض
الذاتی للجسم موضوع المسألة ویثبت له عرض ذاتی له نحو ان الحرکة الطبیعیة کلما ازدادت قربا الی الحیز ازدادت سرعة فان الحرکة الطبیعی التی هی موضوع فی هذا القول الذی هو مسئلة
من مسائل العلم الطبیعی نوع للعرض الذاتی لموضوع العلم الذی هو الجسم فان العرض الذاتی له الحرکة والحرکة الطبیعیة نوع منها والسرعة من اللواحق الذاتیة لها ۱۲ مولوی محمد یوسف
ہ۱۰ قوله قد یکون صورا آه هذا وان کان مخالفا لما صرح به السید السند فی حاشیة شرح المطالع وغیره من المهرة فی کتبهم من ان الاعراض الذاتیة هی المحمولة بالمواطاة علی الموضوع
لانها تقع محمولات المسائل والمعتبر فی المسائل انما هو هذا الحمل لا الحمل بالاشتقاق ولهذا یؤولون المبادی الواقعة فی الامثلة بالمشتقات لکنه موافق لکلام الرئیس فی الشفاء والقول
ما قال به رئیس الفن ولا ضرورة تلجئه الی التاویل فان المسائل ما یدل علی ثبوت الاعراض للموضوع اما بجعل نفس الاعراض محمولة او بایراد ما یدل علی ثبوتها له نحو کل جسم فله شکل طبیعی فالحق
والعرض المعتبر فی تحدید العرض الذاتی المراد بها الثبوت الاعم کما فی تحدید الاسواء لعامة ولو المراد خصوص الحلول والقیام والمشتقات ایضا اعراض حالة فی محالها باعتبار ان العرض
اعم من العرضی کما ذهب الیه بعض فضلاء المتاخرین وبالجملة الامر فیه سهل ۱۲ مولوی حمد الله رح ہ۱۱ قوله والصورة وان کانت آه دفع دخل مقدر وهو ان الصورة جزء مقوم للجسم
الذی هو موضوع العلم الطبیعی والموضوع جزء ویکون مفروغا عنها البحث والبحث انما یکون من العوارض الذاتیة فکیف تعد الصورة منها وتوضیح الدفع ان المراد من الصورة
التی تعد من العوارض الذاتیة الصورة النوعیة لا الجرمیة وجزء الجسم انما هو الصورة الجرمیة لا النوعیة والنوعیة وان کانت جزءا للجسم النوعیة لکنها من العوارض الذاتیة للجسم المطلق
الذی هو من جهة انه ذو طبیعة موضوع العلم الطبیعی ۱۲ مولوی محمد یوسف سلمه ہ۱۲ قوله قد یکون من لواحق آه لان محل الصورة النوعیة ان کان هو الجسم المطلق
کما یفهم من هذا الکلام فکونها عوارض الجسم ظاهر لانها فصل مقسم للجسم باعتبار بعض الملاحظات التفصیلیة والفصل خاصة الجنس فلا محالة تکون من العوارض الذاتیة للجسم المطلق
وان کان محلها هو الهیولی کما ینطق به کلام المصنف فی الدوحة فکون الصورة من لواحق الجسم لکونها عرضا لجزء موضوع العلم هو الهیولی اذ العرض الذاتی لجزء موضوع العلم
هو عرض ذاتی له ایضا بان یرجع تلک العرض مع مقابله الی موضوع العلم الذی هو الجسم کالصورة المائیة مثلا فانها انما تلحق للهیولی بالذات ومع مقابلها یرجع الی الجسم
الطبیعی بانه منقسم الی المائی الی غیره والانقسام عرض ذاتی للجسم الطبیعی فافهم ۱۲ مولوی محمد هدایت الله سلمه ہ۱۳ قوله وصور المرکبات تکون لاحقة آه فان هو
البسائط العنصریة متصورة بصورها الطبیعیة وتلک الصور باقیة فی هیولی البسائط عند الترکیب فیکون مجموع العناصر الممتزجة هیولی ثانیة ویفاض علیها طبیعة اخری فی درجة
ثانیة ای فی الترکیب فحامل صورة العنصر البسیط بل صورتها ایضا جزء من حامل صورة المرکب وصورة المرکب لیست جزءا مقوما للمادة الاولی والثانیة لوجودهما قبلها بصورها
البسائط فیکون لاحقة بل نقول لیست جزءا مقوما للمادة الثالثة التی هی عبارة عن المرکب ایضا لان الاجتماع الامتزاج حصلتا قبل حصول الصورة النوعیة للمرکبات فان
العناصر الاربعة اذا تصغرت واجتمعت وانفعلت بعضها عن بعض فحصل الامتزاج ثم بعد ذلک تفیض نوعیة المرکبات کالذهب والفضة ولاجل ذلک بطلت جوهریة
صورة المرکبات ۱۲ مولوی محمد یوسف سلمه ہ۱۴ قوله وقد تکون مشتقة آه والمراد من المشتق ههنا المعنی اللغوی ای المتخذ لا الاصطلاحی وهو المصوغ من المصدر
بحدوث هیئة ومعنی مع تغایر معناه فالفلکی لیس من المشتقات المعدودة فی علم الصرف فالحاصل ان اللواحق الذاتیة قد تکون متخذة من الصور کالفلکی معناه له صورة
فلکیة وقد تکون متخذة من الاعراض کالمتحرک من التحرک ۱۲ مولوی محمد یوسف سلمه ہ۱۶ قوله فما یفرض فیها ولاً آه یعنی لیس المراد من الابعاد ما هو المتعارف
بان یسمی اطول الابعاد طولا واوسطها عرضا واقصرها عمقا بل المراد ههنا المعنی الاصطلاحی وهو ان البعد المفروض فی الجوهر اولا یسمی بالطول والبعد المفروض فیه
ثانیا یسمی بالعرض والبعد المفروض فیه ثالثا یسمی بالعمق سواء کانت متساویة او متفاوتة والا یخرج الکرة عن تعریف الجسم لان الابعاد فیهما متساویة لا متفاوتة
مولوی محمد یوسف ہ۱۷ قوله فهذا معنی قولهم دفع لما یتوهم ان المراد بهذا القول ما هو ظاهره من ان الجسم هو الذی یوجد فیه الطول بالفعل کذا العرض والعمق فیقال
ان الجسم امر واحد فی نفسه لا طول فیه ولا عرض ولا عمق وحاصل الدفع انه لیس المراد بقولهم ما هو الظاهر حتی یتوجه علیه ما ذکر بل المقصود انه الذی یمکن فیه فرض الطول والعرض والعمق ۱۲ جسم

## حواشی متعلقہ صفحہ پنجم ۵

ف۱۸ قوله ولا نعني آه جواب عما اورده شارح التجريد بان زيادة قيد الفرض لكن يخرج الفلك فلا يكون التعريف منعكسا ذلك بعد زيادته يدخل الجزء الذي لا فرض فيه الابعاد الثلثة
فيها لكن فانه الامران يكون المفروض محالا فلا يكون مطردا و تقرير الجواب انه ليس المراد من الفرض الفرض التقديري وهو الذي يستعمل في مقدم الشرطية اي الفرض الشامل للفرض المحال حتى يلزم
طرده بالجوهر المجردة لتحقق فيها الفرض لو مكان القول بان المجردات لو كانت ذات ابعاد ثلثة فكانت اجساما بل المراد التجويز التخيلي الذي يستعمل في الرياضيات ولا يقدر التخيل والوهم على تجويز
الابعاد الثلثة في المجردات والالم يبق المجرد مجردا الان تقاطع الابعاد الثلثة انما يمكن بالاتصال والمتصل بالاتصال انما هو الصورة الجسمية الملازمة للمادة فالتقاطع انما يتصف به المادة والتقدير
في قوله بل التقدير من القدر يعني اندازه كردن فالمراد به التعين ۱۲ مولوی محمد یوسف سلمہ ف۱۹ قوله اورد لفظ الامكان آه اي مع اخذ الفرض كما في هذا التعريف
او بدونه كما في التعريفات الاخر المشهورة من انه جوهر يمكن فيه الابعاد الثلثة او جوهر قابل للابعاد فان المراد بالقابلية ايضا هو المراد بالامكان فايراد باقي حكم ايراد لفظ
الامكان فايراد هذا اللفظ في هذا التعريف للتنبيه على ان المناط ليس على الاستعدادات المعروضة بالفعل في التعريفات الاخر على انه ليس على الموجودة فاخذه في التعريف
الجسمي تعريف كان مفيدا لا بد منه وعلى هذا الاحاجة الى ان يقال ان التنبيه من ايراد لفظ الامكان انما هو على عدم توقف الجسمية على الاستعدادات المعروضة فذكر التنبيه على عدم التوقف
على الاستعدادات الموجودة انما وقع منه استطرادا و توفية للمقام ۱۲ مولوی حمد اللہ رح

## حواشی متعلقہ صفحہ ششم ۶

### بقیہ صفحہ ششم ہندسہ ف۵

لكون مقومة للجسم في المركبات يكون مقوما لما هو مقوم للجسم والموضوع لكل شيء على ما يستفاد من كلام المشائيين هو الذي اذا قيس بالنسبة الى ذلك الشيء فلا يحتاج في وجوده الى
ماهية ذلك الشيء ولا يكون ذلك الشيء مقوما له بحسب ماهيته فكيف يكون الجسم موضوعا للصورة بانه يعرف مما ذكرنا ان الصورة وان كانت مقومة بالنسبة الى ذوي الصورة
اي انواع الاجسام كالماء والنار مثلا لكنها لاحقة بالنسبة الى الهيولى المتحصلة بالصورة اي الجسم المطلق وان الصورة التركيبية يكون لاحقة للمواد التي هي الاجسام في نفسها فافهم ۱۲
مولوی ہدایت اللہ رام فوری ف۶ قوله العرف مما ذكرنا آه وهو ما مر من ان الصورة وان كانت مقومة للجزئي الصورة لكن الصورة المنوعة يكون من
لواحق الجسم الطبيعي المطلق وصور المركبات يكون لواحق للمواد التي هي في انفسها اجسام فانت تعلم ان هذا الوجه انما يبقى لكون الجسم المطلق او الاجسام التي هي مواد لطبائع المركبات
طبيعيا الا الجسم الذي كانت الطبيعة بعض صورته المقومة او جزء منها وليس هو مادة لصورة اخرى كالاجسام الفلكية او الانسان مثلا فينبغي ان لا يسمى طبيعيا الا ان يقال بل لاطلاق
الطبعي عليه انما هو لكونه فردا من افراد الجسم المطلق الذي هو الطبعي فالاولى ان يقال بان الجسم سواء اخذ مطلقا او مع اخذ الصورة المنوعة البسيطة والمركبة اثر من آثار الطبيعة ومعلول لها
فان المتقوم اثر من المقوم وكذلك المركب اثر ومعلول لجزئه والكان الجسم المطلق والاجسام التي هي مواد لصورة تركيبية اخرى موضوعات للطبيعة ايضا ويكون فيها وجهان للتسمية ۱۲ جسم
ف۷ قوله فاعلم ان الصورة الانسانية آه لا يخفى عليك ان هذا العذر انما يتم في صور الاجسام التي لها اجسام ذات طبائع واما في الاجسام التي ليست كذلك كالاجسام
الفلكية والاجسام البسيطة العنصرية فصورها النوعية ليست موضوعات للطبيعة ولا آثارا لها الا ان يقال وجه التسمية لا يجب ان يطرد في جميع افراد المسمى فخص العنصرية بجعلها طبيعيا
لاستناد بعض افرادها الى الطبيعة بان يكون اثرا لها ولو جعل وجه التسمية كون تلك الامور بعضها نفس الطبيعة وبعضها موضوعا لها وبعضها اثرا لها لما احتيج الى ذكره المعتذر وهو
بعيد جدا فتامل ۱۲ مولوی حمد اللہ رح ف۷ قوله فاعلم ان الصورة الانسانية آه جزاء للشرط في قوله وان اختلج وجواب له وحاصله انا اخترنا ان الصورة
اثر للطبيعة لكنها ليست اثرا للطبيعة الشخصية التي هي جزء لها حتى يقال ان الشيء لا يكون اثرا لجزئه بل هي اثر للطبيعة التي في الام الى المولود وعنها في الحيوانات وفي الامور
والبذور في الاشجار والنبات وهكذا في المعادن ۱۲ مولوی محمد یوسف سلمہ ف۸ قوله واعلم انه سينفتح آه لم يقصد منه ان كل امر طبيعي له مبدء وسبب
من الامور الطبيعية لبساطتها فلا يكون لها مبادي بل المقصود ان الامور الطبيعية لا تخلو من مباد واسباب وذلك بان يكون بعضها مبادي لبعض انتهاء اسباب ۱۲
مولوی نظام الدین رح ف۹ قوله من حيث حدوده آه فيه ان العلم اليقيني متعلقة بالنسبة لا بالحدود ومعرفة الامور الطبيعية بالحدود وليست مما لا بد عنها من معرفة
اسبابها كيف والاسباب خارجة عن الذات والحدود وانما يدخلها الا ان يقال مقصود المصنف ان معرفة الامور الطبيعية بحدودها لا بد فيها من معرفة المبادي
والاسباب كلها فالتفريع بقوله فلا بد كانه تفريع على مقدمة مذكورة في البرهان ومقدمة مطوية ضرورية من انه لا بد في تصور الشيء ذي المبادي بحده من تصور مباديه
الداخلة في قوام حقيقته او يقال اراد بالتصور بحده التصور الذي هو مطلب ما الحقيقية وهو تصور الشيء بعد العلم بوجوده فان الظاهر ان الضروري في المسائل التي هي
القضايا الايجابية وذلك التصور وهو المسبوقية لمطلب هل البسيطة يعني التصديق بالوجود في نفسه لا بد له من معرفة المبادي والاسباب حتى يحصل في ذلك التصديقات
تصديقات يقينا فتامل ۱۲ حم

## تتمہ صفحہ بست و ششم

۵۵ قولہ ثم اذا کانت آہ اعلم ان المبادی علی وجہین اما مبادی خاصة بعلم علم مثل اعتقاد وجود الحرکة للعلم الطبیعی و اعتقاد امکان انقسام کل مقدار الی غیر النہایة للعلم الریاضی واما مبادی عامة وہی علی قسمین اما عامة علی الاطلاق لکل علم کقولنا کل شیء اما ان یصدق علیہ الایجاب و السلب و اما عامة لعدة علوم مثل قولنا الاشیاء المساویة لشیء واحد متساویة فہذا مبدء یشترک فیہ علم الہندسة و علم الحساب و علم الہیئة و علم النجوم وغیر ذلک ثم لا یتعدی الی ما لیس لہ تقدر فان ہذا الاشیاء المساویات فی الکم و ذو وہا لا غیر فان المساواة لا یقال لغیرہا ہو کم او ذو کم الا باشتراک الاسم والمبادی الخاصة لمسائل علم اما علی قسمین اما ان یکون خاصة بحسب ذلک العلم کلہ او بحسب بعض مسائلہ مولوی محمد یوسف

## تتمہ صفحہ ہفتم ہندسہ ۵۶

بالذات کما یفہم من کلام الشیخ فی الشفاء حیث قال الامور العامة اعرف عند عقولنا وان لم یکن اعرف عند الطبیعة ای لم یکن الامور المقصودة فی الطبائع لیتم الوجود فان المقصود فی الطبیعة لیس ان یوجد حیوان مطلق ولا جسم مطلق بل ان یوجد طبائع النوعیات انتہی فلا یرد ان المعرفة انما ہی لذی شعور والطبیعة لا شعور لہا ولا یحتاج الی ان یراد بالاعرفیة الاعرفیة وہی بالنسبة الی العقل المعرفة و بالنسبة الی الطبیعة المطلب او یراد ان الجنس العام اعرف عند العقل و ہو منسوب الی الطبیعة لا یکون اعرف عندہ بل الامر بالعکس ۱۲ مولوی محمد یوسف

۵۷ قولہ انما ہی النوعیات آہ لعلہ والعلم عند المصنف الا قلنا فیہ مجال واسع فانہ یمکن ان یقال لعل النظام فی بعض الامور یتم بالجنسیات و توجہ الطبیعة وقصدہا الی النوعیات لضرورة وجود الجنس فی النوع کما ان التوجہ الی المشخصات لضرورة وجود النوع فی الشخص ولضرورة خصوصیة المادة واقول ان التحصیل انما ہو للنوعیات والاجناس فی انفسہا مبہمة لا تحصل لہا الا بالفصول والطبیعة تقصد الایقاع والفعلیة فلا تقصد الا ما ہو تحصیل لا غیر فان تحصیل الشخص انما ہی من تحصیل النوع فہو احری باقتضاء الطبیعة و توجہہا الی الایقاع والفعلیة فلیس المدار الاصلی ان نظام الطبائع الکلیة لیس الا فی الطبائع النوعیة فانا نعلم بالضرورة ان نظام النار لیس الا فی طبیعة الحرارة ونظام الماء لیس الا فی نوع البرودة لا فی جنس الکیفیة الملموسة ولا فی شخص الحرارة والبرودة ۱۲ مولوی حمد اللہ

۵۸ قولہ الطبیعة الکلیة آہ لیس المراد بالکلی ہہنا ما ہو مصطلح اہل المیزان الا یلزم حمل الطبیعة الکلیة علی الطبیعة الجزئیة ولیس کذلک بل المراد بالطبیعة الکلیة الطبیعة المتعلقة بجمیع اشخاص نوع واحد من حیث ہو جمیع الکافلة لحفظ نظام ذلک النوع فالطبیعة الکلیة فی الانسان ہی المبدء الذی تقتضی وجود شخص منہ وموت بعض آخر و بلوغ بعض الی حد و بعض الی حد آخر الی غیر ذلک من النظام المشاہد فیہ ہو یقال لہ نظام النوع فمقصود الطبیعة الکلیة نظام الانواع بخلاف الطبیعة الجزئیة وہی الخاصة بشخص شخص من افراد الانواع الطبیعیة فانہا متکفلة بنظم مصالح الشخص علی سبیل التسخیر من المبدء المتعالی عن الطبیعیات ۱۲ مولوی محمد یوسف

۵۹ قولہ لو کانت مقصودة آہ ای لو کانت الاجناس مقصودة بالذات لتم النظام بہا و لا یتوجہ الطبیعة الی النوعیات بالذات وہو خلاف الضرورة ہکذا قیل ہذا ما یقنع بہ المنصف لا المناظر ولہ ان یناقش بان الضرورة العقلیة انما یحکم بالتوجہ الی النوعیات مطلقا سواء کانت بالذات او بالتبع لضرورة استعداد المادة او لامر آخر لا بالتوجہ الیہا بالذات قطعا ولو قیل باقتضاء کون الاجناس مقصودة عدم توجہ الطبیعة الی النوعیات مطلقا فللمنع مجال واسع واحسن ما قال مقدام المحققین نظام الملة والدین ان الطبیعة ان قصدت بالذات الاجناس لتم النظام بجعلہا نوعا بہا فلا یطلب الانواع الآخر فیقف عند وجود الجنس فی فصل لیس الامر علیہ انتہی ہذا موافق لما قال الشیخ لو کان المقصود ہو الطبیعة الجنسیة لکان الوجود والنظام یتم بوجودہ مثل وجود جسم کیف کان او حیوان کیف کان ۱۲ مولوی محمد یوسف

۶۱ قولہ اللہم آہ لم یکن فی استفسار لفظ اللہم وجہہا لعلہ اشارة الی ان الظاہر ان المقصود فی الطبائع الجزئیة ایضا الانواع دون الاشخاص فان الطبیعة الجزئیة الناریة مثلا لا تقصد الا الحرارة والیبوسة بما ہی حرارة و یبوسة مثلا لا الحرارة المعینة والیبوسة الجزئیة ولذلک لو بطلت لا تفسد نظام الطبیعة الجزئیة بل تخلف بدلہا بالطبع ان خلیت وطبعہا والضرورة حاکمة بان المقتضی فی الامور المتواردة علیہا ہو القدر المشترک لا الخصوصیات بل ہی ملغاة ۱۲ مولوی حمد اللہ

۶۲ قولہ لان العقل لا یدرک آہ لعل المراد بالادراک الادراک الحصولی فلا یرد ان العقل یدرک بنفسہ الصفات الجزئیة القائمة بنفسہ لا باشتراک قوة جسمانیة واما الجزئیات المجردة غیر العقل وغیر صفاتہ فلعلہ لا انیا لہا العقل ولا یدرکہا بوجہ جزئی فان مدار الادراک الجزئی انما ہی الحس او نحوہ عند القوة العاقلة علی ما تقرر عند المتاخرین وتفصیلہ لیستدعی بسطا فی الکلام او المراد بالشخصیات الشخصیات الجسمانیة اذ الکلام فیہا ۱۲ حمد اللہ

۶۳ قولہ من اعرفیة الاخص آہ ہذا لیس کلیا بان کل اخص اعرف عند الطبیعة من الاعم بل تلک الاعرفیة انما ہی بین الانواع والاجناس فقط بان الانواع اعرف عند الطبیعة من الاجناس فلا یرد ان الشخصیات لیست اعرف عند الطبیعة من الانواع والاجناس لانہا لیست مقصودة بالذات فی الطبیعة الا ان یقال ان الشخصیات وان لم یکن مقصودة بالذات فی الطبیعة الکلیة لکنہا مقصودة بالذات فی الطبیعة الجزئیة ۱۲ مولوی محمد یوسف

۶۴ قولہ اللہم الا فی الطبیعة آہ وجہ الضعف ان المقصود بالذات فی الطبیعة الجزئیة ایضا الانواع دون الشخصیات فالطبیعة الجزئیة الناریة مثلا لا تقصد الا الحرارة والیبوسة انما ہی حرارة و یبوسة مثلا الحرارة والیبوسة المعینة ولذلک لو بطلت الحرارة والیبوسة المعینة لم یفسد نظام الطبیعة الجزئیة بل یتخلف بدلہا بالطبع ان خلیت وطبعہا کما قالوا ولا یذہب علیک ان الطبیعة الجزئیة وہی الخاصة بشخص شخص من افراد الانواع الطبیعیة المتکفلة بنظم مصالح الشخص والحرارة والیبوسة

## حواشی متعلقہ صفحہ ہفتم ۷
## تتمہ حاشیہ ہندسہ ۱۱

المعینۃ انما یستلزم بطلان الطبیعۃ الجزئیۃ وعدم فساد نظام الطبیعۃ الجزئیۃ انما ہو بتخلف الطبیعۃ الجزئیۃ الاخری لوجود المقتضی لی الطبیعۃ النوعیۃ ۱۲ مولوی محمد یوسف
۱۲ قولہ ہو العقل لا یدرک الشخصیات آہ اعلم انہ لا نزاع فی ان مدرک الکلیات فی الانسان ہو العقل وانما النزاع فی ان مدرک الجزئیات علی وجہ کونہا جزئیات فعند البعض ہو العقل وہو المعتمد
المعتمد وعند البعض الحواس والدلیل علی ان مدرک الجمیع ہو العقل انا نحکم بین الکلی والجزئی فی مثل زید انسان والحاکم بین شیئین لا بد ان یدرکہما فالمدرک من الانسان لجمیع المدرکات شیء واحد والمدرک
للکلیات ہو العقل فلا بد ان یکون مدرکا للجزئیات ایضا ایاہ ۱۲ مولوی محمد یوسف سلمہ اللہ تعالی

## حواشی متعلقہ صفحہ دہم ۱۰
## تتمہ حاشیہ ہندسہ ۹ صفحہ ۱۰

فانہا حوادث ذاتیۃ فقط والمختار عند المتاخرین ان المسبوق بالمادۃ انما ہو الحادث الزمانی لا الذاتی بدون اقتران بحدوث الزمانی والعقول والافلاک والعناصر مطلق صورہا الجسمیۃ والنوعیۃ
قدیمۃ ولو کان الحادث الذاتی مسبوقا بالمادۃ کما فہم البعض لزم ان یکون ہیولی الافلاک والعناصر ہیولی لذلک ایضا وکذا لکونہا حادثا ذاتیا فیتسلسل ایضا ویلزم ان یکون العقول العشرۃ
مسبوقا بالمادۃ لکونہا حوادث ذاتیۃ مع انہا مجردۃ عن المادۃ وانما مسبوقیۃ بمادۃ فلان امکان الوجود سابق علی وجودہا الا امتنع قبل وجودہ لعدم احتمال کونہ واجبا مع سبق العدم علیہ
ممتنعا قبل الوجود فاما ان یصیر ممکنا فی وقت وجودہ فیلزم الانقلاب من الامتناع الی الامکان وہذا باطل لاستلزامہ تخلف الذات عن مقتضاہا او ان یصیر واجبا فیشتد الاستحالۃ للزوم الانقلاب
مع مسبوقیۃ الوجوب بالعدم وذلک لا امکان امر ثابت والحال ان ثبوتہ علی نحو ثبوت العدمیات والاضافات التی تتصف بہا الاشیاء فی الخارج والا لما کان الممکن
متصفا قبل وجودہ فی الواقع فلا بد لہ من محل وذلک المدعی ۱۲ مولوی محمد ہدایۃ اللہ سلمہ
۱۰ قولہ حادثۃ آہ ای حادثۃ مع حدوث الابدان لانہا لو کانت قدیمۃ موجودۃ قبل حدوث البدن لکانت اما واحدۃ او متعددۃ وکلاہما باطل اما الاول فلانہ یلزم ان یکون نفس زید
بعینہا نفس عمرو وہو ظاہر البطلان واما الثانی فلانہا لو کانت متعددۃ فالاختلاف بینہا لا یکون بالماہیۃ ولوازمہا لکونہا مشترکۃ فلا بد ان یکون الاختلاف بالعوارض المفارقۃ والعوارض
المفارقۃ انما یلحق الشیء من المبدا الفیاض بسبب القوابل لان الماہیۃ لا تستحق العوارض لذاتہا والا لکان العارض لازما والقابل للنفس انما ہو البدن فلا یکون مختلفۃ الا بحدوث الابدان فیکون
حادثۃ ۱۲ مولوی محمد یوسف ۱۱ قولہ ان لا یتقوم آہ لا یقال انہ لا معنی حینئذ لنسبۃ المادۃ الی القبول بہما لان الکلام فی المبادی الذاتیۃ للامور الطبیعیۃ و
لا یمکن الترکیب الطبیعی بین امرین لا تعلق لاحدہما بالآخر لان الترکیب الطبیعی لا یقتضی تعلق کل جزء من اجزاء المرکب الطبیعی سواء کان جزءا قریبا او بعیدا بالآخر لان العنصر الواحد کالماء مثلا
تحصل تام وکذا الہیولی عند تحصلہ بصورۃ ذلک العنصر لا یحتاج فی تحصلہ وتقومہ الی الصورۃ الترکیبیۃ التی للمرکب مع انہ جزء مادی لہا وانما یقتضی الترکیب الطبیعی التعلق بین
امور فیہا ترکیب اولا وبالذات وہو حاصل فیما نحن فیہ لتقوم البدن المشتمل علی الاعضاء ترحی بالنفس الناطقۃ وذلک البدن جزء اول ومادۃ قریبۃ للانسان ۱۲ مولوی محمد یوسف

## حواشی متعلقہ صفحہ یازدہم ۱۱
## تتمہ صفحہ یازدہم ہندسہ ۵ ۱۲

ما یتوارد علیہا الاعراض من الصفات والاخلاق وکل ما کان کذلک کان جوہرا ولا سبیل الی الثانی لان من المعقولات معانی غیر منقسمۃ اصلا ولا اقل من ان یکون لہا وحدۃ ما
فیلزم انقسامہا لان التعقل ہناک یستلزم حصول الشیء وحلولہ فی المدرک والحال فی المنقسم لا بد ان یکون منقسما ولیس البدن علۃ بالذات للنفس فانہ لیس فاعلا لہا اذ المادی
لا یفعل المجرد کما ہو مبین فی الالہی ولا علۃ صوریۃ لکون الامر بالعکس کما مر نعم البدن علۃ بالعرض للنفس فانہ اذا احدث بدن یصلح ان یکون آلۃ للنفس باحداث المفارق لنفس الجزئیۃ لان
احدہا بالخصوص محال وبالجملۃ لیس لہا تعلق فی نفس الوجود بالبدن بل المبدا آخر مفارق لا یستحیل تحقق ہیئات ذلک المفارق ولو کان لہا تعلق فی نفس الوجود بالبدن لزم
فسادہا بفسادہ مع انہا تبقی بعد فسادہ نعم لہا تعلق بالبدن بالتدبیر والتصرف ۱۲ مولوی محمد یوسف ۱۲ قولہ او بجانبہ معطوف علی قولہ بمفارقۃ ای یکون المادۃ
محتاجۃ فی التقوم الی القبول والمقبول لیس موجودا متعلقا بالمادۃ لکنہ لیس اذا وجدان یقوم مادتہ بجانبہ کما فی الصورۃ الجوہریۃ الحالۃ فی الہیولی الاولی فان المادۃ ای الہیولی
محتاجۃ فی التقوم الی الصورۃ الجوہریۃ ویلزم للصورۃ الجوہریۃ اذا وجدت انہا تقوم مادتہا کما ہو مبین فی بحث التلازم بینہما والمجانبۃ ظاہرۃ من الحلول ۱۲ مولوی محمد یوسف
۵ قولہ غیر محتاجۃ آہ ای غیر محتاجۃ فی ذاتہا الی القبول والا لزم خروج العوارض التی ہی مقومۃ لہا لانہا لا تتشخص کالزمان والاین والمقدار مثلا فانہم یقولون ان الحرکۃ محتاجۃ فی تشخصہا الی آہ

ه ۵۵ بقیہ صفحہ یازدہم ہندسہ

## حواشی متعلقہ صفحہ یازدہم

الی ہذہ الامور وہذہ الامور متمیمۃ لعلہ لتشخصہا فیکون الحال محتاجۃ فی تشخصہا الی المقبولات ۱۲ **مولوی محمد ہدایۃ اللہ رام پوری سلمہ اللہ تعالے**

۵۶ قولہ یوجد تہا آہ التی یحتاج فی کونہ جزءا لہا دیالی معینۃ بادۃ اخری مطلقا کما فی البسائط فان المادۃ للصور النوعیۃ فی البسائط اما الہیولی الاولی کما ہو مذہب لہم فعدم احتیاجہا الیہا ظاہر واما الجسم المرکب من الہیولی الاولی والصورۃ الجسمیۃ کما ہو مذہب غیرہ فعدم احتیاجہ لان الجسم القیم لوجد تہا کافیۃ لا یحتاج الی مواد اخری نافہم فما قال بعض المحشی ہذا غایۃ التوجیہ لکنہ لا یخلو عن بعد غدغۃ لا یخلوعن وسعۃ ۱۲ **مولوی محمد ہدایۃ اللہ سلمہ** ۵۷ قولہ کالبیت آہ فانہ مرکب خارجی لا یقیم سوی اجتماع المواد وہی اللبنات والخشبات وترکیبہا ترکیب بلقاء من التلاقی بحیث یحصل الجدران لیستقیم تماسہا وتلاقیہا ۱۲ **مولوی محمد یوسف** ۵۸ قولہ کالتریاق آہ فان کیفیات الادویۃ والاشیاء التی تحصل التریاق منہا اذا انفعلت بعضہا فی بعض انکسر الانکسار استحالت الی کیفیۃ واحدۃ متشابہۃ فی جمیعہا وہی مزاج التریاق ۱۲ **مولوی محمد یوسف** ۵۳ قولہ فان النفس یلزمہ اذا وجدت انہا تقوم البدن بمفارقتہا اما عند اللزوم لانہ لولا الزمۃ لکن لزم تعطلہا والا تعطل للشئ خصوصا لہذا الجوہر الشریف النفس واما المفارقۃ فلان الحالۃ انما یحصل بطریق الحلول والنفس لیست حالۃ لان حلول الشئ فی شئ ہو ان لا یکون لہ تحقق فی نفسہ الا وجودہ فی غیرہ حتی اذا انعدم عن ذلک المحل انعدم فی ذلک الحال انعدم عن الواقع والنفس لیس کذلک لان النفس اذا انعدم عن البدن لا ینعدم عن الواقع بل یبقی موجودۃ ۱۲ **مولوی محمد ہدایۃ اللہ سلمہ**

## حواشی متعلقہ صفحہ چہاردہم ۱۴

۵۵ قولہ بعد زوال آہ ای صور البسائط انما یحصل فی الہیولی بعد زوال صورۃ لان الصورۃ النوعیۃ لکونہا مقومۃ للمادۃ یستحیل الانفکاک عنہا اذ کما لا یتصور وجود المادۃ معری عن الجسمیۃ کذلک لا یتصور بدون التخصیص بنوع ما من انواع الجسم فیقوم وجود الجسم بذلک التخصیص نعم یجوز تبدل الصور مع بقاء المادۃ بعینہا الا تری ان الصورۃ الہوائیۃ تنقلب الی المائیۃ وبالعکس ومادۃ العناصر واحدۃ فالصورۃ المائیۃ انما یحصل بعد زوال الہوائیۃ مثلا لاستحالۃ اجتماع المقومین من جہۃ واحدۃ ومن ہہنا شبہت استحفاظ الہیولی التشخیۃ بالصور المرادۃ بتمسک سقف بعین عامات متعاقبۃ مزیل احدہ منہا وتقیم اخری بدلہا بخلاف الافلاک فان الہیولی کل واحد منہا صورۃ لازمۃ ۱۲ **مولوی محمد یوسف سلمہ**

۵۶ قولہ کالاضداد آہ لان الصور النوعیۃ صور مختلفۃ الحقائق فالصورۃ النوعیۃ یحصل المادۃ جواہر بالفعل غیر الذی کان بالسابقۃ بخلاف الصورۃ الجسمیۃ فان افرادہا متماثلۃ فالصورۃ العاقبۃ من الجسمیۃ مماثلۃ للزائلۃ منافی الحقیقۃ وہی شریکۃ للسبب فی جعل الہیولی موجودۃ ۱۲ **مولوی محمد یوسف** ۵۷ قولہ ویکتفی آہ لما کان عسی ان یتوہم انہ لا بد من وجود المستکمل والمتغیر قبل ان یتم او تحول الیہ الا فان شئ یقال انہ تم او تحول قبل الصورۃ لم یکن وجود الجسم البسیط فدفعہ بقولہ ویکتفی عطفا علی قولہ فیقال ای ان لم یکن الجسم البسیط قبل الصورۃ موجودۃ بالفعل لکن موجودۃ بالقوۃ قبل الصورۃ من حیث انسبق ہیولاہ فالجسم البسیط سابق من جہۃ الہیولی علی الصورۃ ۱۲ **مولوی محمد یوسف** ۵۸ قولہ ان اصطلح آہ العدم کذلک فان المستکمل والمتغیر یحتاج الی ان یکون قبلہ عدم حتی یتحقق کونہ متغیرا او مستکملا والعدم لیس یحتاج فی ان یکون عدما الی ان یحصل تغیر او استکمال فرفع العدم یوجب رفع التغیر والمستکمل من حیث ہو متغیر ومستکمل ورفع المتغیر والمستکمل لا یوجب رفع العدم ۱۲ **مولوی حمد اللہ رح** ۵۹ قولہ فلا یکون مبدءا آہ قال الشیخ فی الشفاء ولا فائدۃ لنا ان یناقش فی التسمیۃ فلیستعمل بدل المبدء المحتاج الیہ فنجد القائل للتغیر والاستکمال نجد العدم ونجد الصورۃ کلہا محتاجا الیہ فی ان یکون الجسم مستکملا او متغیرا ۱۲ **مولوی حمد اللہ رح** ۶۰ قولہ ولکن آہ فلا یقال ان عدم شئ عن قابل موجود لہ کعدم الحرکۃ مجامع للجسم المستکمل بالحرکۃ حال السکون وکذلک مجامع للجسم المتغیر من البیاض الی السواد فی حال البیاض مجامع للکائن فی مرتبۃ المادۃ لان مجامعۃ ذلک العدم للجسم فی تلک الاشیاء وغیرہا مسلم ولیس الکلام فیہا وانما الکلام فی مجامعۃ الجسم المستکمل والمتغیر والکائن من ہی ہم فان الجسم مستکمل فی حال التلبس بالحرکۃ لا فی حال السکون ومتغیر فی حال الانتقال الی السواد لا فی حال البیاض وکائن فی حالۃ التلبس بالصورۃ وفی مرتبۃ المادۃ انما القوۃ لا الفعلیۃ ۱۲ **مولوی محمد یوسف** ۶۱ قولہ لما یحصل آہ لان الاستکمال ان یحصل للشئ ما لم یکن من غیر زوال امر وجود للہیولی وان حصلت الصورۃ لم تکن حاصلۃ لکن زوال منہا امر وجودی ہو الصورۃ السابقۃ قبل ان زوال الامر الوجودی لیس معتبرا فی مفہوم الاستکمال کما ہو معتبر فی مفہوم التغیر لانہ بیانہم ومعنی قولہم من غیر زوال شئ منہ عدم اعتبار الزوال فی الاستکمال لا اعتبار عدم الزوال انتہے ۱۲ **مولوی محمد یوسف سلمہ**

## حواشی متعلقہ صفحہ پانزدہم
### تتمہ حاشیہ ہندسہ ۵۶

وتخلی الصورۃ المائیۃ کما نشاہد من البخار الصاعد من الماء المسخن فان البخار اجزاء ہوائیۃ متکونۃ من الماء مختلطۃ لاجزاء مائیۃ لطیفۃ وقد تاخذ الصورۃ الناریۃ وتخلی الصورۃ

البائية كما في كور الحدادين فانه اذا سدت المنافذ التي يدخل فيها الهواء المحرك تشتد نفخ ما يحدث فيه نار من انقلاب الهواء اليها وقد يتبدل الصورة بالعكس كما في كور الحدادين بانطفاء النار الكائنة فيه وتصيرها هواء ١٢ مولوی محمد یوسف ٥٣ قوله ومنها ليس كك وكالافلاك فانه لا يقبل الكون والفساد فلصورته الكائنة حيز طبعي وللصورة الفاسدة حيز طبعي اخرى لما تقرر في موضعه ان كل جسم فله حيز طبعي وان الحيز الواحد لا يقتضيه طبيعتان مختلفتان بالنوع وما يكون للصورة الكائنة حيز طبعي للصورة الفاسدة حيز طبعي آخر فهو قابل للحركة المستقيمة لان الصورة الكائنة ان حصلت في حيز غريب تقتضي ميلا مستقيما الى حيزه الطبعي ان حصلت في حيز طبعي للصورة الفاسدة قبل الفساد وكانت حاصلة في حيز غريب فكانت تقتضي ميلا الى حيزه الطبعي ليس في الافلاك ميل مستقيم ١٢ مولوی محمد یوسف سلمه

## حواشي متعلقه صفحه ١٨ هديه سعيديه
## تتمه حاشيه هنديه ٥٦

وذات فاعل من اعراضها قد فسره بقوله سيلوح لك وحاصله ان عليه الفاعل ليست عليه خاصة بل هو كما انه علة للطبيعيات علة لما هو بريء من المادة والصورة ايضا فلا يشتغل الطبيعي مع وجود العلل الخاصة لها وهي الفواعل الجزئية فان العلم اليقيني انما يحصل من العلل العامة لو فقدت العلل الخاصة وهي ههنا موجودة وكونها ذوات فاعل ليس من اعراضها الخاصة فلا يكون من عوارضها الذاتية والبحث انما يكون عنها لا عن الاعراض الغريبة وفيه ان المنافي للاشتغال كون العارض عارضا لامر عام لا كونه عارضا لامر عام كما مر ١٢ مولوی محمد یوسف ٥٧ قوله لان الطبيعي بحيث عنه الى آخره ولا يخفى عليك ان الفاعل ان كان من الطبيعيات فاعلا لما سوى نفسه لا يكون ذلك الفاعل فاعلا بالعموم فاعل فذلك الفاعل الذي هو من الطبيعيات يكون امرا آخر فلا يكون الفاعل المشترك للطبيعيات فاعلا واحدا بالعموم كما هو الباطل ١٢ مولوی محمد یوسف ٥٨ قوله والفاعل الواحد بالعموم آه فيه ايماء الى ان وحدة الفاعل وحدة عامة والكلام السابق كان على سبيل الفرض بهذا ويحتمل ان يكون المقصود ان انتفاء وحدته بالعدد امر ظاهر وقوله فانه اهم تفصيل المقام لا لتعليل لما سبق ولا يخلو عن نحو بعد كما لا يخفى ١٢ مولوی نظام الدين رح ٥٩ قوله وهي قوة آه القوة كان معناها المشهور عند الجمهور هو تمكن الحيوان من الافعال الشاقة ويقابله الضعف ثم نقل منه الى سببه وهو قدرة وهي صفة بها يتمكن الحيوان من الفعل والترك بالارادة ونسبتها الى الطرفين بالسوية ثم عمم في الحيوان وغيره فالمراد ان نظر الطبيعي في الواحد بالعموم يكون بانه كيف يجب ان يكون في قوته مثلا هو قوى على افعال غير متناهية اولا ١٢ مولوی محمد یوسف ٦٠ قوله بهذا النحو آه وهو الاشهر لكن يخالف لما صرح المحقق في شرح الاشارات من ان الحكماء قاطبة متفقون على ان لا فاعل الا ذات القيوم الحق تعالى وهو نسبة الفاعلية الى غيره تجوزا باعتبار كونه من الروابط والوسائط ١٢ مولوی نظام الدين رح ٦١ قوله هو الطبيعة آه فان الطبيعة عندهم مؤثرة تأثير الطبيعيات في جسم هو محلها ومؤثرة في جسم آخر ايضا وان كان التأثير فيه تأثيرا قسريا والمتكلمون لا يقولون بذلك التأثير بل الحوادث كلها عندهم مستندة الى الله تعالى ابتداء وانما اثبتها على صاحب الفلسفة الاولى بان كل ما يصدر عن الاجسام في العادة المستمرة المحسوسة من الآثار والافعال كالانفصال والحركة والسكون فهي صادرة عن قوة موجودة فيه لان ذلك اما ان يكون لكونه جسما او لامور اتفاقية او لامر مفارق عن الاجسام بالكلية او لقوة موجودة فيه الاول يلزم الاشتراك الاجسام فيه والثاني ايضا باطل والا لما كان ذلك مستمرا لان الامور الاتفاقية لا تكون دائمية ولا اكثرية والثالث ايضا باطل لان المفارق نسبته الى سائر الاجسام واحدة فيحتاج في تأثيره في بعض دون بعض الى مخصص الكلام عائد في المخصص فالاقسام جارية فيه كلها باطلة سوى الرابع فانه ثبت ان لكل جسم هو مبدأ قوة موجودة في ذلك الجسم وهي الطبيعة ١٢ مولوی محمد یوسف ٦٢ قوله لا يكون فيه آه يعني ان ضمير مستتر في يكون وضمير بارز في فيه اما المستتر فيرجع الى المبدأ واما البارز فالى الطبيعة مبدأ اول الحركة جسم يكون ذلك المبدأ فيه وسكونه بالذات ١٢ مولوی محمد یوسف ٦٣ قوله والمراد بالمبدأ الفاعل آه فيخرج الميل فانه آلة وليس بفاعل لان الميل ليس يحرك كالسكين بل هو مما يحرك به ١٢ مولوی محمد یوسف ٦٤ قوله يتقابل آه فان الحركة في مقولة معينة وكلما حد تقابل السكون في تلك المقولة وذلك المحل بخلاف ما اذا فرضت الحركة في مقولة والسكون في مقولة اخرى او الحركة في محل والسكون في آخر فلا تقابل بينهما ١٢ مولوی محمد یوسف ٦٥ قوله فلو ارید آه يعني انه اذا ارید ذلك لم يتخلف وقد يتخلف كما يشهد به الحس ويلزم ايضا اجتماع المتقابلين من الحركة والسكون والتخلخل والتكاثف مثلا فانها يكون طبيعيين فان الجسم اذا لم يكن على مقدار مطلوب له فالتخلخل او التكاثف ١٢ مولوی نظام الدين رح ٦٦ قوله لم يتخلف آه مع ان الحركات تتخلف عن المبدأ في حال السكونات والسكونات تتخلف عنه في حال الحركات فالمراد من المبدأ المبدأ الناقص لان الطبيعة ليست موجدة حقيقة للحركات الطبيعية ولا المستقرة كما صرح به الشيخ وسيأتي بل المراد هو متمم للفاعل بحيث يكون الفاعل موجدا على حسب اقتضائه وبهذا المساهمة نشأ تعريفهم كان الاصطلاح على تسمية الطبيعة بانها سبيل الاجل فعل الفاعل على حسب اقتضائه وانما يكون سببا للحركة بالحركة اليها الملائمة كرجوع الحجر الى العلو فان طبيعته تقتضي الهبوط والسكون بالحالة الملائمة كوضع الحجر في السفل وهو دال على ان المراد بالسكون عدم الحركة

فکیف یعقل کون المبدء سببا لعدم اثره واجاب بان الجسم الساکن فی مکان امران احدہما عدم تلک الحرکۃ والآخر استقرارہ فی ذلک الحیز وحصولہ فیہ وہذا المعنی باتفاق الفلاسفۃ امر موجود فانہم اجمعوا علی ان الاین عبارۃ عن حصول الجسم فی مکانہ واتفقوا علی ان ہذا المعنی صفۃ موجودۃ وعرض حال فی الجسم اذا عرفت ہذا فنقول ان ارید بالسکون عدم الحرکۃ فذلک لا یمکن جعلہ اثرا للطبیعۃ وان ارید کون مستقرا فی ذلک الحیز فذلک یمکن جعلہ اثرا للطبیعۃ ومعلولا لہا انتہی اقول فنقول ان السکون عدم الحرکۃ کما تقرر سابقا ان التقابل بین الحرکۃ والسکون تقابل العدم والملکۃ لا تقابل التضاد حتی یکون عبارۃ عن الاستقرار وعدم الحرکۃ کما فاہ ونسبتہ الیہا لان عدم المعلول انما یستند الی عدم علتہ فالسکون علتہ عدم علۃ الحرکۃ لا غیر فلا یکون الطبیعۃ علۃ لہ وقد تکلف بان العلۃ الحقیقیۃ للسکون ہو انعدام الحالۃ المنافرۃ وہو مصاحب للطبیعۃ فنسبت المبادیۃ الیہا ۱۲ **مولوی محمد یوسف** عفی عنہ قولہ ہو الفاعل بالحقیقۃ آہ الا شبہۃ ان فاعلہا بالحقیقۃ ہو موجد موادہا معطیا للصورۃ لہا فالمراد فاعلہا من حیث ہی طبیعۃ فافہم ۱۲ **مولوی نظام الدین** عفی عنہ قولہ علی الطبیعی آہ ای عالم الطبیعی اعلم ان الطبیعی منسوب الی الطبیعۃ فحذف الیاء وفتحت الباء فی النسبۃ وحذفت التاء من الآخر کما فی النسبۃ الی حنیفۃ یقال حنفی واذا انتسب الی حنیف یقال حنیفی واعلم ایضا انہ اذا انتسب الی شافعی المنسوب الی شافع یقال شافعی ایضا من غیر فرق واذا انتسب العالم الی الطبیعۃ یقال طبعی واذا انتسب الانسان الی العلم الطبعی یقال ایضا طبعی ۱۲

## حواشی متعلقہ صفحہ نوزدہم

۵۸ قولہ ولو استحالت الطبیعۃ آہ فعلی ہذا القائل ان یقول ان الطبیعۃ المقسورۃ لو کانت محرکۃ لجسمہا طاعۃ للقاسر لما تجاذب مقتضاہا ومقتضی القاسر فمحل ان الطبیعۃ لذاتہا مقتضی مخالف لما کلفتہا النفس فتحرک مع العوق الذاتی فلذلک یحدث العیاء لتحقق التصادق والتجاذب وان فرق بان تکلیف القاسر لا یزاحم التجاذب والاعیاء بخلاف تکلیف النفس طولب البرہان واللہ اعلم ۱۲ **مولوی نظام الدین** رح ۵۹ قولہ واما ان النفس آہ ہذا دفع بجواب آخر وہو ان الطبیعۃ لا یصدق علی النفس فی الحرکات الارادیۃ لان النفس لیست سببا اولا بالذات فانہا انما تحرک باحداث المیل وہی حالۃ انبعاثیۃ نحو الخروج من المبدء الی المنتہی بحیث یدافع ما یعوقہ وحاصل الدفع ان النفس کما لا تحرک الا باحداث المیل فی الحرکات الارادیۃ کذلک الطبیعۃ فی الحرکات الطبیعیۃ انما تحرک باحداث المیل کما سیاتی من اثبات المیل لکل حرکۃ فی مبحث الحرکۃ فان اعتبر المیل محرکا فعدم صدق الحد علی النفس مسلم لکنہ مضر لہم لانہ یلزم عدم صدق الحد علی المحدود ای الطبیعۃ ایضا لانہ یکون علی ہذا التقدیر المیل مبدءا والا الطبیعۃ وان لم یعتبر محرکا بل یعتبر آلۃ للتحریک کما ہو الحق لئلا ینتقض الحد بالمیل فلا یغیر الورود ویصدق الحد علی النفس لکونہا مبدءا اولا ۱۲ **مولوی محمد یوسف** سلمہ ۶۰ قولہ انما الاشتباہ فی النفس الفلکیۃ آہ لیس غرضہ الاستفسار فانہ لیس من منصب الناقض مطالبۃ البرہان فانہ مدع بل مقصودہ ان التعریف لم یتمیز بہ المحدود عن غیرہ فان اختصاصہ بالمعرف ومساواتہ غیر بین بل الظاہر عمومہ وتحققہ فی النفس الفلکیۃ ایضا حتی یقوم برہان علی ثبوت صورۃ نوعیۃ سوی النفوس المجردۃ والنفوس المجردۃ قائمۃ بموادہا الافلاک واستخدام النفس بہا فی الحرکات ۱۲ **مولوی حمد اللہ** رح ۶۱ قولہ فالشیخ صرح آہ قال المحقق الطوسی فی شرح الاشارات والطبیعۃ ہہنا بہذا المعنی یقارب الطبع الذی یعم الاجسام حتی الفلک وربما یزاد فی ہذا التعریف تو ہم علی نہج واحد من غیر ارادۃ وح تخصص المعنی المذکور بما یقابل النفس انتہی ویفہم منہ ان الطبیعۃ بہذا المعنی تشمل النفس الفلکیۃ فلا مضائقۃ فی صدق ہذا التعریف علیہا ولا اشتباہ فدفعہ لعل ان الشیخ یصرح فی الشفاء بان المحدود بہذا الحد ہی التی تفعل افاعیلہا علی نہج واحد بلا ارادۃ فہی مقابلۃ للنفوس الفلکیۃ والارضیۃ ۱۲ احسم

## حواشی متعلقہ صفحہ بست و دوم

۶۲ قولہ کما فی البسائط آہ فان الطبیعۃ فیہا ہی الصورۃ وانما تکون طبیعۃ باعتبار وصورۃ باعتبار فاذا قیست الی الحرکات والافعال الصادرۃ عنہا سمیت طبیعۃ واذا قیست الی تقویمہا للنوع سمیت صورۃ نوعیۃ ای منسوبۃ الی النوع بالتقویم والتحصیل فالصورۃ نفس الطبیعۃ فی البسائط بحسب الذات وغیرہا بالاعتبار فالعنصر البسیط کالماء مثلا جزءہ الصوری بالقیاس الی تقویم النوع صورۃ وبالقیاس الی کونہ مبدءا للآثار الملائمۃ مثل البرودۃ والرطوبۃ طبیعۃ وقال صدر المحققین انہا تسمی قوۃ ایضا باعتبار تاثیرہا فی الغیر وکمالا لتصیرورۃ الجنس بالفعل انتہی والمشہور ان القوۃ اعم من الصورۃ النوعیۃ لان القوی النباتیۃ والحیوانیۃ قوۃ ولیست صورۃ جوہریۃ ۱۲ **مولوی محمد یوسف**

۶۳ قولہ کما فی البسائط آہ التقیید بالعنصریۃ وان لم یقع فی الشفاء لکنہ مستفاد من فحوی کلامہ لعلہ لاخراج الافلاک فانہ لیس فیہ الطبیعۃ بالمعنی المذکور ولذا یؤول قول القدماء ان للفلک طبیعۃ خامسۃ والمحقق الشیرازی قائل بان الطبیعۃ عامۃ فی جمیع الاجسام المتحرکۃ حتی الافلاک لکن الطبیعۃ فیہا عین صورہا المجردۃ والتفصیل الاتم فی الاسفار الاربعۃ ۱۲ **مولوی حمد اللہ** رح ۶۴ قولہ وہی غیر محسوسۃ لان الصورۃ النوعیۃ للماء مثلا مشترکۃ فی اشخاصہ فلو کانت محسوسۃ وجب ان یکون الاحساس بہا مع لوازم معینۃ کاین ووضع متعینین ومع ہذا یمتنع ان یکون متوقفا علی لا یکون منفکا عن ذلک الاین علی ذلک الوضع فلا یکون المشترکۃ مشترکۃ ہف وفیہ تنبیہ علی فساد مذہب من لا یجوز وجود شیء لا ینالہ الحس بانہ لا یمکنہ انکار الطبیعۃ وجودہا مسلمۃ ہہنا وبرہن فی موضع آخر وانما ینال الحس الی افعالہا لا الی ذاتہا ۱۲ **مولوی محمد یوسف** علیہ

۵۸ قوله انما تصدر آه دفع لما يتوهم من ان الواحد البسيط لا يصدر عنه الا الواحد وطبيعة الارض لها اثر واحد فيمتنع صدور الآثار المتكثرة منها وحاصل الدفع ان الممنوع انما هو صدور الكثير عن الواحد الحقيقي من جهة واحدة واما صدور الآثار الكثيرة عن الطبيعة الواحدة في جوهرها فانما هو بجهات متكثرة لان الكيفيات الاولية للعناصر هي الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة والحرارة والبرودة فاعلتان كلا منهما يفعل في الاخرى وفي الرطوبة واليبوسة المنفعلتين ولا ينفعل من الرطوبة واليبوسة ۱۲ مولوی محمد یوسف

۵۹ قوله قد تكون كالجزء من الصورة بالنحو الذي يظهر من مواضع من كلام الشيخ بيان ذلك ان هذه القوة توجد في مادة المركب من الاسطقسات ومعنى الصورة محمول على المركب لانها متحدة معه في التحصيل باعتبار تحققها بالاشتراط كما في ايراد الحمل على المركب بمعنى الحمل هو الاتحاد في الوجود فيكون تلك القوة جزء الصورة بهذا الوجه ۱۲

۶۰ قوله فان الاجسام المركبة آه كالانسان مثلا لا يحصل بالطبيعة وحدها والانسان على عنصر واحد لوجود الطبيعة فيه ايضا لان الطبيعة هي التي صدرت عنها الافاعيل بلا شعور وارادة على نهج واحد فهي قوة محركة لما هي فيه بالذات الى جهة بل انما يحصل الانسان من الطبيعة التركيبية والنفس النباتية والنفس الحيوانية والنفس الانسانية لا من حيث انها متعددة بل من حيث انها متحدة فالنفس في الانسان واحدة ينبعث عنها قوى الطبيعة وقوى النفس النباتية من الغاذية والنامية والمولدة وينبعث عنها قوى النفس الحيوانية من المحركة والمدركة وينبعث عنها قوى النفس الانسانية وهي عقل علمي وعقل عملي كما تضمنت القوة الانسانية في النفس الناطقة لها كلها لكانت الطبيعة جزءا منها وانما قال كالجزء من الصورة ولم يقل قد يكون جزءا من الصورة لان النفس بسيط لا جزء لها الا باعتبار كما عرفت ولهذا قال كان صورة تجمع او كان للتشبيه لا لكان الناقصة ۱۲ مولوی محمد یوسف

۶۱ قوله القوة المحركة لها بالذات هذا ما قاله الشيخ في الشفاء ان اراد بهذه القوة قوى العناصر الموجودة في المركبات فالظاهر انها طبائع لاجزاء المركب لا للمركب وان اراد ان في المركب كالحيوان مثلا طبيعة مركبة سوى طبائع عناصره ونفسا نباتية ونفسا حيوانية يحصل صورة الحيوان من اجتماع هذه الثلثة كما هو الظاهر من العبارة فهو ايضا كما ترى فانه يلزم ان يكون الشيء ذا حقائق مختلفة كيف والطبيعة والنفس النباتي والحيواني كلها مقوم للمادة محصلها في حد من الانواع ويلزم ان يكون النفس النباتي والحيواني ايضا من الجواهر فان المادة تحصلها الطبيعة من الطبائع موضوع مستغن عن النفس الانساني وكذا تحصلها بالنفس النباتي مستغن عن الحيواني والحق في هذا المقام ان الصورة النوعية للانسان وهي التي تقوم مادته وتجعله نوعا انسانيا سواء كانت جوهرا مجردا او قائما بمادة حقيقة بسيطة جامعة بجميع ما تحتها من الحيواني والانساني والطبيعة بمعنى ان الآثار الصادرة من تلك الثلثة حالة انفرادها في الحيوان والنبات والمعادن والبسائط مرتبة على تلك الحقيقة مع زيادة مثلا وهو الادراك العقلي وكذا جوهر الحيوان جامع للنفس النباتي والطبيعة وصورة النبات جامعة للطبائع فالانسان في وحدته وجامعيته للكثرة كانه يحاكي عن مسبب الاسباب تعالى فكما ان الله تعالى واحد بجميع الجهات مع ان آثاره مختلفة للكثرة مرتبة على نفس هذه الوحدانية كذلك الانسان مع توحده وبساطته حافظ للتركيب محرك بالذات الى جهة ومتحرك باستخدام القوى النباتية حركات النشو والنماء ولهذا ان ينتهي الى النطق فهو كانه نفس نباتي وطبيعة ونفس نباتي وحيواني ايضا فان اراد بالجزئية الطبيعة من الصورة عموم الطبيعة للاجسام بهذا المعنى فهو قول حق وان اراد غيره فهو قول باطل وتفصيل هذا البحث يستدعي بسطا من ذلك ۱۲ مولوی حمد اللّٰہ رح

۶۲ قوله وكيفية هذا الاجتماع آه الذي يستفاد من كلام الشيخ من غير هذا الموضع في كيفية هذا الاجتماع هو ان صورة كل نوع هو مركب من عدة قوى كالانسان مثلا يحيث كونها مبدأ للآثار على ترتيب نظام كانها مجمع الكل في واحد لكونها مرتبا بواحد على وجه التناسب الترتيب يجعل الكثير شبيها بالواحد وقد عرفت ان المقصود منه الانزال ان ما ذكره فهو صحيح وان كان ظاهر العبارة آبيا والا فلا محصل لها فتأمل ۱۲ محمد حسن عفي عنه

۶۳ قوله في جوهرها آه اي في ذاتها وانما قال هذا لئلا في جوهرها لكن ان يقال بكثرة الآثار الصادرة عن طبيعة للارض تتعدد والقول بل التصحيح ان الواحد يفعل افعالا كثيرة اما بتعدد الآلات كالنفس الناطقة او بتعدد القوابل كالعقل الفعال ۱۲ مولوی محمد یوسف

۶۴ قوله فالبرودة آه قال الشيخ من الطبيعيات في اول ما يمكن قد يجوز ان يكون طبيعة واحدة بسيطة يصدر عنها ما هي قوة فعلية كما عن طبيعة الماء البرد المحسوس يكون عنها من جهة مادتها المادة بها قوة اخرى انفعالية كما لها من الرطوبة ويجوز ان يكون قد يفيض عنها بحسب ان يكون الجسم قوة شكلية بحسب كيف الجسم او مسحه الى آخره فالبرودة اثر الطبيعة الماء من حيث هي قوة فعلية وبالقياس الى المتأثر من جوهر الماء في الحاصل ان الطبيعة بما هي صورة مقيمة لا يصدر عنها الا ما يناسب الاقامة والتأثير والرطوبة قوة انفعالية فيكون اثرها من حيث الانفعال وهي المادة فيكون بالقياس الى المنفعل فيه كل البرودة وهو المادة فان قول المؤثر بصيغة اسم الفاعل والامر ظاهر يعني ان الرطوبة تصدر عنها بالقياس الى ما يؤثر في جوهر الجوهر وشكله والحاصل انه من الانفعال ۱۲ مولوی نظام الدین رح

## حواشی متعلقہ صفحہ بست ودوم وسوم

### تتمہ حاشیہ ہندسہ ۵۵

في الاعيان لم يتعلق بالشخص والا وجد بل بمجموع اشخاص العالم كما عرفت سابقا ولا ينفي الشيخ الطبيعة الكلية للنوع التي عين طبيعة الاشخاص حقيقة ووجودا فان طبيعة الشجر المعين مثلا تقتضي ثمارا معينا واغذية مخصوصة هي اثر افذت من حيث هي هي بلا شرط شيء طبيعة نوع الشجر تقتضي ثمارا مطلقا واغذية ما لا تقتضي هذا التدبير الكائن بين اشخاص المتحركة

ولا يقتضي تعاقب تلك الاشخاص حتى يبقى وجودا دائما مما نعقله بتسمية طبيعة كلية هي التي تقتضي هذا الانتظام والتدبير المشاهد بدوا الغرض من هذا التدبير النظام حفظ الحقائق الكلية الموجودة بعين وجود الاشخاص لا بهذه الاشخاص فانها مقصودة بالعرض فانه لا يمكن حفظ الكليات بدون الجزئيات الا بالتعاقب كما في الكائنات واما ببقاء شخص واحد كما في المبدعات و شيخ نفي وجود ذلك الى المفيض لتدبير النوع او الكل في الاعيان ويقول ليس الا ان المبدع الحق جل شانه ابدع طبائع جزئية في اشخاص النوع الواحد او اجزاء العالم بحيث يؤدي اجتماعها وترتيبها على نمط خلقها الى حفظ نظام النوع او الكل لا انه كما ابدع طبائع في الاشخاص تقتضي ما هو ملائم تلك الاشخاص ابدع طبائع اخرى تقتضي تلك النظام المشاهد في جميع الاشخاص او في جميع العالم بما هو جميع فتامل ١٢ **مولوي حمد الله سلمه**

**٥٤** قوله وبرت آه الحاصل ان الارادة العالية ابدع المواد اي الافراد كزيد وبكر واودع فيها الطبائع بحيث يكون كل طبيعة كل شخص تقتضيه وما هو النظام كل شخص المجموع بالمجموع بان مجموع طبيعة الاشخاص لنوع ما واحد مقتضية لنظام النوع ومجموع طبائع جميع اشخاص جميع الانواع مقتضية لنظام العالم كله ١٢ **مولوي نظام الدين**

**٥٥** قوله بل ابدع اي المبدع الحق جل شانه ابدع طبائع جزئية في اشخاص النوع الواحد او اجزاء العالم بحيث يؤدي اجتماعها وترتيبها على نمط خلقها الى حفظ نظام النوع او الكل لا انه كما ابدع طبائع في الاشخاص تقتضي ما هو ملائم تلك الاشخاص ابدع طبيعة واحدة بالشخص تقتضي تلك النظام المشاهد في جميع الاشخاص او في جميع العالم بما هو جميع والا بدانه لو لم يكن للطبيعة الكلية وجودا مستقلا في الاعيان فاي معنى للاستحفاظ في هذا العالم من جهة نسبة الجهات اليه لان نسبة الطبائع الجزئية الى الطبيعة الكلية انما هي نسبة الفرع الى الاصل لا اقتضاء الطبيعة الكلية المتقررة تحقق الطبائع الجزئية لينتظم باجتماعها نظام النوع لا نسبة الحمل والاتحاد كما مر فتامل ١٢ **مولوي محمد يوسف سلمه**

**٥٦** قوله لكونه ملائما آه اي لو كانت الطبيعة النارية تطلب السفل لكونه ملائما لنظام الكل لامكن القول بان الطبيعة من الطبائع انما ابدعت لنظام الكل ولكن الطبيعة الارضية لا تطلب السفل لكونه ملائما لنظام الكل بل لانه ملائم للارض لان البرودة علة الثقل فلو تطلب المحيط لكان خفيفا والبرودة من آثار الطبيعة فلم يبق الارضي ارضا فلا يكون ابدا هذا الا النظام الارضي لا لنظام الكل وكذلك النارية انما تقصد نحو المحيط لانه ملائم للنار لكون الحرارة علة للخفة فلو تقصد المركز لكان ثقيلا والحرارة من آثار الطبيعة فلم يبق النار نارا ولا تقصد نحو المحيط لانه ملائم لنظام الكل حتى يقال بان الطبيعة من الطبائع الفاعلة ابدعت لنظام الكل نعم تطلب الطبيعة الارضية السفل والنارية العلو فيتم صلاح الكل لحفظه عن الاحتراق مثلا ويمكن نشو النبات وتعيش الحيوانات ولو تقصد طبيعة النار مركز العالم وتقصد طبيعة الارض المحيط فكيف يمكن تعيش الحيوانات ونشو النبات للاحتراق وعدم المانع ثم كيف تعيش الحيوانات العالية عليها طبيعة النار في افاق كالسمندر ولهذا قيد الحيوانات بالعالية عليها طبيعة الارض فقوله طبيعة الارض حاصل بالعالية ١٢ **مولوي محمد يوسف سلمه**

**٥٧** قوله فالامر المعقول آه فيه دفع ما عسى ان يتوهم من قول الشيخ ان الموت وان كان غير مقصود في الطبيعة الجزئية في زيد مقصود في الطبيعة الكلية انتهى بانه ايدل على وجود الطبيعة الكلية فان كون الموت جاريا مجرى الطبيعي للطبيعة الكلية انما يتاتى عند وجودها فوجه الدفع ان المراد بالطبيعة هناك صورة نظام النوع الحاصلة في المبادي العالية فانها تسمى طبيعة على ضرب من التمثيل ومراده ان الموت وان كان خارجا عن مجرى الطبيعة الجزئية لكنه جار مجرى الطبيعة الكلية التقديرية التمثيلية وكما ان وجود الطبيعة التقديرية تمثيلية كذلك جريان الموت على مجراها ايضا تقديري تمثيلي بان تخيل ان ثمة طبيعة مدبرة للكل تقتضي الموت في افراد لمستلزم التناسل السعادة لوصول نعمة الوجود الى جميع افراد ذلك النوع وان كان في الخارج ليس الا الطبائع الجزئية للافراد ١٢ **مولوي محمد يوسف سلمه**

## حواشي متعلقه صفحه بست وششم ٢٦

## تتمه حاشيه هنديه سلمه ٥٤

من ان لله عز وجل غاية ايضا لانه فاعل له واذا لم يكن علية الغاية علية خاصة فلا يشتغل الطبعي بها مع وجود العلل الخاصة وهي الغايات الجزئية فان العلم اليقيني انما يحصل من العلل الخاصة لو فقدت العلل الخاصة وهي هنا موجودة وكونها ذوات غاية ليس من اعراضها الخاصة فلا يكون من اعراضها الذاتية والبحث انما يكون منها لا من الاعراض الغريبة ور لا يذهب عليك ان المنافي للاشتغال كون العارض عارضا لامر عام لا كونه عارضا اعم وكلمة لعل اشارة الى ما ذكرنا ان على الشيخ ايضا وكلمة لعل اشارة لكان هي مختار ابتداء ١٢ **مولانا محمد يوسف سلمه**

**٥٨** قوله ثم الفاعل والغاية آه انما هما مبدآن للمركب بوساطة المادة والصورة فانه لو فرضت غنائهما عن الفاعل والغاية استغنى المركب ايضا ضرورة انه كلما وجدت المادة والصورة لم ينتظر وجود المركب الى امر آخر والمفروض ان وجودهما بلا فاعل وغاية فوجود المركب ايضا كذلك فعلم ان الاحتياج الى الفاعل والغاية ليس الا احتياج جزئي للمركب اليهما وهذا انما يستقيم لو لم يكن للمركب وجود سوى وجودات الاجزاء كيف ولو كان للمركب وجود فكما لا بد لوجودات اجزائه من فاعل وغاية كذلك لوجوده ايضا لا بد منهما ونقول عدم الانتظار في وجود المركب بعد تحقق المادة والصورة لانه يتحقق مع جميع شرائط تاثير الفاعل فيؤثر في وجود المركب منهما فالفاعل والغاية كما انهما مبدآن بعيدان كذلك هما قريبان ايضا ولعله لهذا قال كانها وقيل ان الظاهر ان الفاعل كما عرفت هو الذي اثره تهيؤ المادة للصورة واما معطي اثره ليس الا طبع الصورة في المادة وبعد التاثير ليس له تاثير آخر في وجود المركب بل وجود المركب انما هو تابع لاثره وجود الصورة في المادة فالغرض فالمراد ان المركب ليس مبدأ الا الانطباع الصورة في المحل القابل ثم ذلك الانطباع يصير سببا لوجود المركب فكان له وجود سوى وجودات الاجزاء وكذلك الغاية المتصورة للفاعل انما هي غاية لما هو اثره وهو انطباع الصورة او هي سبب الفاعل في انه فاعل وسبب الصورة والمادة بتوسط

تحریکہا الفاعل الرکب قال الشیخ فی الشفاء ان الفاعل اما ان یکون مہیا للمادۃ فیکون سببا للایجاد للمادۃ القریبۃ من المعلول لاسبابا ترمیا او معطیا للصورۃ فیکون سببا للایجاد والصورۃ والغایۃ سبب الفاعل فی انہ فاعل وسبب الصورۃ والمادۃ بتوسط تحریکہا الفاعل الرکب بہی حترکہا علی ما ذکرہ الشیخ من ان ما یحرکہ مصدر یوجد لتشبہ ویمکن ان تمام ذلک مولوی محمد السمیح

۵۸ قولہ الشیئیۃ معنی غیر الوجود وکو المراد من الشیئیۃ علی ما یظہر من الہیات الشفاء تقوم الماہیۃ من حیث ہی من غیر اعتبار شرط الوجود العام او الخاص بل علیہ کلام المحقق الطوسی فی التجرید حیث قال الغایۃ علۃ بماہیتہا العلیۃ لعلۃ الفاعلیۃ وکما قد یکون الشی معلول الجسب تقوم ماہیتہ کالاثنینیۃ فانہا فی حد کونہا اثنینیۃ معلولۃ للوحدۃ کذلک الشی واکان محقوقا بالوجود لکنہ قد یکون علۃ من حیث نفس ماہیتہ کما فی لوازم الماہیۃ علی طریق الشیخ فان الملزومات من حیث نفس ماہیتہا علۃ لتلک اللوازم من غیر مدخلیۃ الوجود فیہا عندہ فالعلۃ الغایۃ وان کانت متصورۃ للنفس الفاعل او غیرہ لکنہا علۃ لعلیۃ العلل من حیث نفس ماہیتہا وشیئیۃ الوجود فلا یضر فان المساوقۃ لا تقتضی ان یکون العلیۃ بحسب الوجود اذا کانت العلیۃ بحسب الماہیۃ لانہا غیر العلیۃ لکنہ یشکل فی غایۃ الافعال الطبیعیۃ فانہا لہا ایضا غایات عندہم ولا یتصور فیہا علیۃ علۃ الغایۃ بحسب الوجود لان الوجود العینی متاخر ولا وجود لہا ذہنا لان الطبیعۃ لا شعور لہا علی ما یستقر الیہ فیما بعد واذ لا وجود فلا شیئیۃ لمساوقتہما فلا یتصور العلیۃ بحسبہا ایضا ویمکن ان یقال ان الغایۃ وان لم یکن لہا وجود فی ذہن الفاعل لکنہا موجود فی الاذہان العالیۃ فالشیئیۃ التی بحسب الوجود فی المبادی العالیۃ علۃ لعلیۃ العلل او یقال ان التقدم بحسب شیئیۃ الوجود وعلۃ فاعلیۃ الفاعل انما ہو فی العلل الغایۃ وما اعتبروا فی الطبیعیات فانما ثبت لہا انما ہو الغایۃ وہی اعم من العلل الغایۃ کما قال العلامۃ القوشجی فی شرح التجرید ہکذا قد یطلقون الغایۃ علی ما ینتہی الیہ الفعل وان لم یکن مقصودا واذا کانت بحیث لو کان الفاعل مختارا لفعل ذلک الفعل لاجلہ والغایۃ بہذا المعنی اعم من العلۃ الغائیۃ وبہذا الاعتبار اثبتوا للقوی الطبیعیۃ غایات مع انہا لا شعور ولا قصد لہا وسینکشف بہا لک فیما بعد ۱۲ مولوی محمد السمیح

## حواشی متعلقہ صفحہ بست وہفتم ۲۷

۵۶ قولہ ویسمی اہ ای الامر الذی لا بد من وجودہ حتی یوجد الغایۃ علی ان یکون وجودہ متقدما علی وجود الغایۃ یسمی خیرا فان ذوق الدواء غایۃ بالذات ہی الصحۃ وہو متقدم علی وجودہا شرب الدواء ولا بد من وجود الشرب لتحصیل الصحۃ ولفوا الامر المذکور اعم من ان یکون خیرا بالحقیقۃ او بحسب الظن ۱۲ مولوی محمد یوسف ۵۷ قولہ مثل الصحۃ والخیر اہ ای الغایۃ الذاتیۃ تسمی بالخیر ولیعلم ان الفاعل اذا حصل فی مادۃ صورۃ فاما ان یکون مقصودہ الاصلی ہو تحصیل تلک الصورۃ فی تلک المادۃ او مقصودہ حصول صفۃ لہ فی نفسہ بواسطۃ ذلک التحصیل مثال الاول ان القوۃ المصورۃ للانسان غایتہا تحصیل تلک الصورۃ فی تلک المادۃ ومثال الثانی البانی لاجل الاستکنان فانہ لیست غایتہ الذاتیۃ تحصیل صورۃ البیت فی مادتہ بل الاستکنان ہو صفۃ تحصل للبانی فاما القسم الاول فتلک الصورۃ الحادثۃ لہا نسبۃ الی امور اربعۃ احدہا نسبتہا الی الفاعل من حیث ان تصورہا صار محرکا للفاعل وعلۃ لان صارت فاعلۃ وحاصلۃ بالفعل فی تلک الصورۃ ومن ہذا الاعتبار تکون غایۃ وثانیتہا نسبتہا الی حرکۃ المادۃ الی قبولہا وہی بہذا الاعتبار یسمی نہایۃ وثالثہا نسبتہا الی المادۃ حتی کانت موصوفۃ بہا بالقوۃ وہی بہذا الاعتبار یکون خیرا لان الشر ہو عدم کمال الشی والخیر ہو حصولہ ورابعہا نسبتہا الی المادۃ عند کونہا موصوفۃ بہا بالفعل فہی بہذا الاعتبار تکون صورۃ واما القسم الثانی وہو مثل الاستکنان فحینئذ لیس لحصول الاثر فی نفس الفاعل الا اعتباران الاول ان الصورۃ صار علۃ لکون الفاعل فاعلا بالفعل وہو بہذا الاعتبار غایۃ وثانیہما ان الشی صار موصوفا بہا بالفعل بعد ما کان موصوفا بالقوۃ وہو بہذا الاعتبار خیر سواء کان خیرا حقیقیا او کان خیرا مظنونا فقد تحقق ان کل غایۃ فہو باعتبار غایۃ وباعتبار آخر خیر ۱۲ مولوی محمد یوسف

۵۸ قولہ کالجمال للریاضۃ فان الریاضۃ قد تستعقب حصول الکمال والجمال فانہ یطلق علی معنیین احدہما الجمال الذی یعرفہ العمہور مثل صفاء اللون ولین الملمس وغیر ذلک مما ہو لکن لیست ہو علی قسمین فانی ہو ممکن الاکتساب وثانیہما الجمال الحقیقی وہو کون کل الاعضاء علی افضل ما ینبغی ان یکون علیہ من المزاج والبنیۃ والمراد من الجمال ہہنا ہو القسم الثانی من المعنی الاول والریاضۃ حرکۃ ارادیۃ یضطر الی التنفس العظیم المتواتر وفائدتہا الصحۃ لان استعمالہا علی جہۃ اعتدالہا تدفع المواد الزائدۃ وتمنعہا من التکون لاجتماع ازید مما ینبغی وتعید البدن والمزاج لباس استعداد عروض الامراض المادیۃ فانہا تستفرغ المادۃ او الاسم الفاشیۃ للحرارۃ الغریزیۃ وتعدیہا للبدن الخفۃ وذلک لانہا تصیر حرارۃ لطیفۃ فتحلل ما اجتمع منہا فضل کل یوم وتکون الحرکۃ معینۃ فی ازالۃ وتوجیہا الی مخارجہ وبہا تخلخل الاجسام التی فی البدن لہذا الاخلال یصیر الاعضاء الاصلیۃ لین ماکانت ویزداد بالرطوبۃ قوۃ ۱۲ مولوی محمد یوسف

۵۹ قولہ کالشیخ اہ فان الغایۃ الذاتیۃ وہی الوصول الی المکان الطبعی قد توجد مع الغایۃ العرضیۃ وہی الشجۃ وقد لا توجد معہا کما اتفق الحجر علی الرأس کذا الغایۃ الذاتیۃ فی رمی السہم ہی الوصول الی الصید قد توجد مع الغایۃ العرضیۃ وہی قتل الانسان وقد لا توجد کما اذا مر السہم فی الانسان او فی البیت ووصل الی الصید ولا شک فی ان الغایۃ العرضیۃ ای الشجۃ او القتل تعارض الغایۃ الذاتیۃ ۱۲ مولوی محمد یوسف سلمہ ۶۰ قولہ السقمونیا اہ فان السقمونیا فاعل بالذات لاسہال الصفراء فہو بالذات قوی عندما الذی ہو البلغم ونسبۃ فعل البلغم الذی ہو التبرید الی السقمونیا فہو فاعل بالعرض للتبرید والبلغم فاعل بالذات فیہ ۱۲ ۶۱ قولہ والغایۃ اہ وحاصلہ انہا تحرک الحرکۃ لاجل النفس فقط بحیث لا یقصد بآخرہا الغایۃ بالعرض معا لہا شرب الدواء لدوران غایۃ بالعرض فان المقصود من الشرب الصحۃ فہی المنتہی للحرکۃ وہی الغایۃ بالذات والعبث یجعل الغایۃ بالنحو ہو الحرکۃ بالذات لا بواسطۃ وشرب الدواء للہو ونحو ذلک ۱۲ ملا حسن

## حواشی متعلقہ صفحہ سی و چہارم ۳۴

ف قوله لاسيما في الطبائع البسيطة آه فان كثيرا من عدم الشعور عدم الطلب عن المنافي وعدم الطلب لانه لا تاثير عليها بحيث لا يمكن التشكيك فيه فلا يجاول الكمال في بعض المركبات من الحيوانات ومن قال بشعور الطبائع كصدر الشيرازي اجرى على شرف الشعور في الطبائع بل في كل شيء حتى الهيولى التي هي محض القوة والاستعداد ولذا حمل العشق والمحبة اللذين في كلام الاقدمين من ان الهيولى عاشقة للصورة ومحبة لها على الحقيقة لا على المجاز والكناية من استنزاعها لها كما حمل الشيخ الرئيس عليه ولا نهاية للاطناب تذكره مع ما له وما عليه ومن اراد الاطلاع عليه فلينظر الى الاسفار الاربعة ١٢ مولوی حمد الله رح ف قوله بجب ان الطبائع آه حاصله ان الغايات في الامور الطبيعية موجودة في الامور العالية فهذا الوجود علة ومتقدم على الوجود الخارجي المترتب على العلوليات معلول لها وانت تعلم ان هذا غير صحيح في نفسه بل لعل الراجح خلافه فانا نعلم ضرورة ان الطبائع اذا وجدت وخليت ونفسها تكون متوجهة الى غاياتها المترتبة عليها وان لم يوجد عقل ولا فلك ولا جرى على الترام ان الامور المترتبة على الافعال الطبيعية وان كثيرا انما هي غايات متصورة للملائكة المسيطرة على نظام العالم ليس الا القول باثبات الغايات في الطبائع ولم يقل به احد علمه ١٢ مولوی حمد الله رح

## حواشی متعلقہ صفحہ سی و ہشتم ۳۸

ف قوله واذا كان لبعض آه العلم الطبيعي هو علم يبحث فيه عن امور تحتاج الى المادة في التحقق دون التعقل وهو المسمى بالعلم الرياضي لارتياض النفس به وانما يسمى تعليميا لانهم كانوا يعلمونه صبيانهم تقريبا لاذهانهم وتانيسا لطباعهم بالبراهين واليقينيات واصوله اربعة الهيئة والهندسة والحساب والموسيقى وفروعه كثيرة كعلم المناظر وجر الاثقال والاسطرلاب والنجوم وغيرها فموضوع الهندسة المتصل الساكن وموضوع الحساب العدد وموضوع الهيئة عند المتاخرين الاجسام الاول العلوية والسفلية كالاجرام الافلاك والكواكب والعناصر المشتركة في البساطة وبالجملة موضوع الهيئة الاجسام البسيطة بخلاف العلم الطبيعي فان موضوعه الجسم مطلقا سواء كان بسيطا او مركبا من حيث هذا فحاصل المقصود ان لبعض من العلوم التعليمية كالتعليمية المحضة الهندسة والحساب مناسبة لمباحث الطبيعي ومنها ما ليست تعليمية محضة بل لها مناسبة كالهيئة لا يعرض فيها عن المادة اعراضا تاما فاذا كان ما هو مناسب للطبيعي لا يعرض فيه عن المادة عراضا تاما فالطبيعي نفسه كيف يتصور ابطال المادة راسا ١٢ مولوی محمد یوسف ف قوله لما كان آه اعلم ان بعض الاشياء معلل بعلة لا اصلا كحسب الوجود ولبعضها بعض العلل كالفاعل والغاية دون المادة والصورة ككثير من المفارقات ولبعضها ما له جميع هذه العلل كالمركبات وجميع المتحركات والمستحيلات التي يبحث عنها في العلوم الطبيعية فالعالم الطبيعي يجب عليه ان يكون متشبثا بالاحاطة بجميع هذه العلل ليدخلها في براهينه عند السؤال عن الامور الطبيعية لم خصوصا بالصورة والمادة حتى تتم الاحاطة بالعلل فاذا سئل عنها لم فالجواب الحقيقي ان يذكر جميع العلل الا اذا كان السؤال متضمنا لبعض العلل فحينئذ يصح ان يذكر البواقي باسرها الا انه قد يكتفى بالبعض مسامحة كما قد فصله المصنف ١٢ مولوی حمد الله رح ف قوله الجواب الحقيقي آه لان المطلوب العلية كما تبين في فن الميزان فالعلم التام والفائدة المعتدة للسائل تحصيل بذكر العلل كلها ١٢ مولوی محمد یوسف ف قوله علة لفاعلية الفاعل آه يعني ان الغاية بصورتها الذهنية علة لعلية العلة الفاعلة آه فان تصور الغاية علة فاعلية لكون الفاعل فاعلا اذ تعقلها يصير مقدما على الفعل ١٢ مولوی محمد یوسف ف قوله كالشي آه معطوف على قوله كالغاية وكما للغاية علية لفاعلية الفاعل كذلك للشيء الباعث علة لفاعلية الفاعل لكون المتسبب منها الفاعل على الحاجة الى الغاية والباعث له دخل في العلية لكونه متضمنا للحاجة الى الغاية فكل واحد من الشيء الباعث فاعل لصورته الاختيارية التي تنبعث منه الفعل الاخير كالتقبل والمراد من الباعث الشيء الذي الجأ الى الفعل ١٢ مولوی محمد یوسف ف قوله كان يقال آه اي يقال في جواب لم قاتل فلان فلانا ان المقتول غصب حق القاتل فان الغصب يحقق الحاجة الى الانتقام ١٢ مولوی محمد یوسف

## حواشی متعلقہ صفحہ سی و نہم ۳۹

ف قوله لا يكون ثبوته لها معللا آه اي لا يكون ثبوت الاستعداد بمعنى امكان قبول الصورة للهيولى معللا بعلة لما ثبت في مقره ان الذاتيات غير معللة بعلة فلا يكون الاستعداد المذكور بعلم لان المطالب للعلة كما سبق وظاهر ان الفاعل لا يجوز ان يعطي المادة الاستعداد بانه لم يعطه لم يكن مستعدة فلما تبين حال الاستعداد الاصلي وهو الاستعداد بمعنى التهيؤ التام اوقر بيان التام فبينه بقوله بل انما يسال آه وحينئذ فالسؤال عن الاستعداد بمعنى التهيؤ لان الاستعداد بمعنى التهيؤ فقد يعطيه الفاعل كما يقال للمراة اذا كانت بالغة التسع فيقال لان الصافي منعها وانكار الاستعداد الاصلي ذاتيا لا يعطيه الفاعل ١٢ مولوی محمد یوسف ف قد عرفت ان الغاية قد تجتمع مع الصورة لانها ليس غير الصورة وبينهما تغاير بالنسبة فلو ذكرت الصورة مطلقة لصح ان ذكرت الصورة في الجواب وان ذكرت مقيدة مما يصح الصورة به فلا يصح ذكرها وان ذكرت مقيدة بما يفيدها لم تذكر الصورة بل الغاية فذكرها حينئذ ذكر اي الى الغاية ١٢ مولوی نظام الدين رح

## حواشی متعلقہ صفحہ چہل و یکم ۴۱

ف قوله رصدته آه الرصد جمع راصد كخدم جمع خادم وهو الذي يقصد بالرصد اي الطريق للحراسة ثم اطلق على جمع يرصدون الكواكب اي ينظرون حركاتها وابعادها

الی موضع معینۃ ثم کمی الوضع الذی یرصدون فیہ بالرصد لشبہۃ المحال ۱۲ بسم الحل ۱۲ مولوی محمد یوسف دام ظلہ ش۵ قولہ ای الجسمیۃ المنطبعۃ آہ ای المادۃ الثانیۃ بیان المادۃ الاولی تترکب منہا الجسم المطلق تحصیل تمام ذاتہ منہ ومن الصورۃ الجسمیۃ بعد تحصلہ یکون الجسم المطلق مادۃ ثانیۃ لصورۃ لطیف فالمادۃ الثانیۃ ھی الجسم الصالح لان ینطبع فیہ صورۃ

## حواشی متعلقہ صفحہ چہل و سیوم ۴۳

## تتمہ حاشیہ ۳ متعلقہ صفحہ ۴۲

والحاصل موجود فلا یتصل بہا فیلزم وجود الجواہر بالفعل بلا انفصال بینہا العدم للکل کما ذکرنا بل مع التجاور والتتالی فہناک آنات متتالیۃ ترکب منہا الزمان اجزاء متتالیۃ غیر منقسمۃ بازائہا من الحرکۃ للتطابق بینہا بازاء الاجزاء المتتالیۃ الغیر المنقسمۃ من الحرکۃ اجزاء کذلک من المسافۃ ہی اجواہر غیر منجزءۃ فی جہۃ او جہتین او جہات مما یتحرک عالم الجسم فثبت المطلوب او نقاط متتالیۃ او خطوط او سطوح کذلک فیکون اذا انہا من الجسم الذی ینطبق المسافۃ علیہ جواہر غیر متجزیۃ کذلک وہو المطلوب ۱۲ ملا حسن ج ش۵۴ قولہ ولقد تفطن آہ حاصلہ علی ما قال السید المحشی مع ادنی تغیر انہ لو کان الجسم قابلا للانقسام الی ما لا نہایۃ لہ یلزم ان لا یدرک سریع الحرکۃ بطیئہا اذا تحرکا فی جہۃ واحدۃ علی سمت واحد وکان الابطأ سابق بل یکون السریع واقفۃ فی مکانہ ای لا یحصل للمتحرک اصلا وبین وجہ اللزوم بقولہ فلا یقطع حاصل الملازمۃ انا اذا فرضنا البطیٔ متقدما علی السریع بقدر ذراع مثلا وتحرکا معا من بعد واحد من الزمان علی الاصل الاول یلزم ان لا یدرک السریع البطیٔ فی حد اصلا لان السریع فی غایۃ السرعۃ کالبرق والبطیٔ فی نہایۃ البطوء کالنملۃ لان السریع لا یقطع الذراع الذی ہو مسافۃ بین السریع والبطیٔ الا بقطع نصف الذراع ولا یقطع نصف الذراع الا بقطع نصف ذلک النصف وہلم جرا الی الا تتناہی فلا یتاتی قطع انصاف غیر متناہیۃ فی زمان متناہ فیکون البطیٔ سابقا فی کل مرتبۃ علی السریع بقدر مسافۃ وہی قابلۃ للانقسام فیکون السریع بعد حرکتہ متاخرا او معضورا عنہ بمسافۃ ہی اقل من تلک فلا یلحقہ بالحرکۃ اصلا بل لا یتاتی لہ حرکۃ اصلا لاستحالۃ قطع مسافۃ معینۃ بای قدر کانت فی زمان متناہ لان قطع تلک المسافۃ انما یکون لقطع انصاف غیر متناہیۃ وقطع انصاف غیر متناہیۃ فی زمان متناہ محال وہذا اذا کان معنی قولہ بل الواقف بل یکون السریع واقفا فی مکانہ واما اذا کان قولہ الواقف معطوفا علی قولہ البطیٔ یکون المعنی ان السریع لا یلحق البطیٔ بل لا یلحق واقفا فی مکانہ وعلی ای تقدیر کان لا یتوجہ ہذا الالزام علی القائلین بالجزء فانہ اذا بقی بینہما جزء فاصل فالسریع اذا تحرک جزء ادرک البطیٔ والصحیح ان یقال ان البطیٔ ح یتحرک اقل من الجزء حتی لا یدرکہ وہلم اسم فعل مبنی ایت ہذا مفعول مطلق بفعل محذوف ای اجرّ الحال انک تجر السلسلۃ الی غیر النہایۃ جرا عظیما وقد یفصل ہذہ الشبہۃ الی شبہتین الاولی انہ لو کانت القسمۃ تمر الی غیر النہایۃ لا یقطع المتحرک المسافۃ المعینۃ ابدا ویلزم ان یکون زمان القطع غیر متناہ والثانیۃ انہ یلزم علی قبول الجسم القسمۃ الی غیر النہایۃ انہ لا یدرک متحرک متحرکا فی سمت واحد اذا کان المقدم منہا ابطأ کثیرا ولا یخفی علیک ان التفصیل الی الشبہتین انما یمکن اذا کان معنی قولہ بل الواقف آہ بل یکون واقفا فی مکانہ واما اذا کان قولہ بل الواقف معطوفا علی البطیٔ کما ہو الظاہر فالقول بالتفصیل لا یخلو عن تسامح ۱۲ مولوی محمد ہدایت اللہ القدم فورہ

## حواشی متعلقہ صفحہ چہل و چہارم ۴۴

ش۵۸ قولہ لکنہ لازم لیکی وجوب کون الاقسام الممکنۃ فی المتصل قابلۃ للقسمۃ وان لم یکن مفہوم المتصل لکنہ لازم للمتصل اما عدم کونہ مفہوما لہ فلانہ اذا اطلق علی شیء لفظ المتصل فہم منہ فیما حقیقیا ان بین اجزاءہ المفروضۃ حدا مشترکا ومن طرف لہذا او ذلک ولا یدری ان کونہ منقسما الی اشیاء یقبل القسمۃ فلا یلحقہ لولا البرہان فہو من الاعراض اللازمۃ للمتصل المحتاج فی اثباتہ وجودا للمتصل الی حد اوسط واما کونہ لازما فلوضوح بطلان وقوف حقیقۃ المتصل عند حد واذا کان ہو لازما للمتصل فرسم المتصل المنقسم الی اشیاء یقبل القسمۃ فان التعریف باللازم یکون رسما حدا ۱۲ مولوی محمد یوسف دام ظلہ ش۵۹ قولہ فلزمہ القول آہ وذلک مثل امر من حصل تلک الاقسام ان لم ینتہ الاجزاء التی غیر متجزیۃ اصلا لتحقق الکثرۃ بدون الوحدۃ وہو کما تری فلابد من ان ینتہی منہا الی غیر متناہیۃ لزم ان یکون التالیف منہا وہی غیر متناہیۃ فلزم موقوف القسمۃ وقد کانت غیر واقفۃ ۱۲ مولوی نظام الدین نجح

## حواشی متعلقہ صفحہ چہل و پنجم ۴۵

ش۵ قولہ الا انہ ربما یستدل علیہ آہ یرد علیہ ان الاستدلال بالامور الطبیعیۃ لا یجعل الاتصال الا عارضا من جہۃ الحرکۃ والسکون وغیرہا من الحیثیات المعتبرۃ فی موضوع الطبیعی والمانع من کونہ من مسائل الطبیعی لیس الا ذلک فالاستدلال علیہ من جہۃ الحرکۃ وما یتعلق بہا لا یجدی نفعا فی کون مسئلۃ الاتصال من الطبیعی الا ان یقال انہ قد حقق بعض الفضلاء المدققین فی حاشیتہ علی الحواشی الجلالیۃ علی التہذیب بما یدل علیہ کلام التفتازانی فی التلویح بان الحیثیات المعتبرۃ فی موضوعات العلوم لیست حیثیۃ تقییدیۃ للموضوع بان یکون ثبوت الاعراض فی نفس الامر للمجموع المرکب من الموضوع والحیثیۃ ولا حیثیۃ تعلیلیۃ لثبوت الاعراض فی نفس الامر بل ہی حیثیات تقییدیۃ فی نظر الباحث او حیثیات تعلیلیۃ للبحث فعلی ہذا یحتمل ان یختلف حال المسئلۃ الواحدۃ من کونہا من علم باختلاف الاستدلال کما سبق ان کرویۃ السماء والارض مثلا اذا استدل علیہا بالطریق اللمی فہی من الطبیعی واذا استدل علیہا بالطریق الانی یکون من الہیئۃ فان الاستدلال بالبیانات الطبیعیۃ یدل علی ان النظر للباحث ہو الحیثیۃ المعتبرۃ فی موضوع الطبیعی لما ان الدلالۃ علی الکرویۃ بان السماء والارض فی طبیعۃ واحدۃ لا تختلف آثارہا من الانتہاء فی جانب بحطاء فی جانب بنقطۃ الی غیر ذلک یدل علی ان المنظور للباحث کونہا طبیعیۃ ۱۲ مولوی محمد لعدم

ــہ ٥٦ قوله واما تالف الجسم آه يعني ان الظاہر انہم ارادوا بالنظر في تجوہر الجسم تحقيق حقيقته فبعضہم كمثبتي الجزء علموا ان حقيقته عدة اجزاء لا تتجزى فادى نظرہم الى التالف والبعض الآخر كالنفاة
علموا ان حقيقته جوہر متصل بنفسه فادى نظرہم الى عدم التالف لان الاتصال لا يتصور الا بان لا يكون مركبا من الاجزاء التي لا تتجزى فالنظر في التالف وعدم التالف ليس الا تبعا و
المشاء حقيقة مہر تجوہر الجسم نہ بيان حقيقته لان المقصود اصالة اثبات العرض الذاتي الذي ہو التالف او عدم التالف للجسم الطبيعي فالقضيتان القائلتان بان الجسم مؤلف وانه
ليس مؤلف كما ہو شرحان كاشفان عن ان الجسم حقيقته اجزاء لا تتجزى او ان حقيقته الجوہر المتصل كما يقال في شرح حقيقة الجسم انه مركب من الہيولى والصورة ولا يراد به اثبات عارض التركيب
من الہيولى والصورة للجسم والنظر في تجوہر الشيء لا يكون الا في الالٰہي فالظاہر انہا منه ۱۲ **مولوی حمد الله رح** ــہ ٥٧ قوله وان مفہوم التالف آه ولما كان حسبى ان يتوہم
ان مفہوم التالف غير داخل في حقيقة الجسم عند مثبتي الجزء لان الاشاعرة منہم يحدون الجسم بالمتحيز القابل للقسمة ولو في جہة واحدة والمعتزلة منہم يحدونه بالطويل العريض العميق وہو
التالف ماخوذ في كلا الحدين فكيف يبعد مفہوم التالف من العوارض وبحث من جہة العروض فدفعه بقوله وان مفہوم التالف آه وحاصله ان مفہوم التالف وان كان غير داخل
في حقيقة الجسم عند مثبتي الجزء لكن يكون مخوطا لتحقيق جوہرية الجسم ولو تبعا اي لو كان خارجا عن حقيقة الجسم فانہم عند تحقيق تجوہر الجسم ينظرون ويلاحظون تالفه من الاجزاء لان الغاية
يعنيه تحقيق التجوہر بلا مرية واذا لوحظ لتحقيق جوہرية الجسم فلا ينظر فيه بعد ذلك من حيث انه عارض للزوم التكرار وعدم الفائدة فافہم ہذا خلاصة ما في بعض الحواشي **مولوی
ہدايت الله رامفوری دام فيضہ** ــہ ٥٨ قوله وعدم التالف منہا آه دفع توہم عسى ان يتوہم وہو ان ملاحظة التالف لتحقيق جوہرية الجسم
عند مثبتيه مسلمة واما ملاحظة عدم التالف عند النفاة ليبان تجوہره فغير مسلمة غاية ما يلاحظ عندہم ہو الاتصال والتركيب من الہيولى والصورة لا عدم التالف من الاجزاء
الفردة فالنظر فيه ليس الا انه عارض ذاتي للجسم وجه الدفع ان عدم التالف وان لم يجب ملاحظته عند تصور الجسم بالحقيقة عند النفاة لكنہم ينظرون فيه في مقابلة المثبتين لتقرير الامر
في تجوہره يعني انہم لما نظروا في تجوہر الجسم في مقابلة المثبتين فادى نظرہم الى الاتصال ولا يتصور الا ببطلان التالف فلا جرم نظروا في عدم التالف لتقرير امر التجوہر
لا لان عدم التالف عارض لكون المقصود اثبات ذلك العارض من حيث انه عارض له فتامل **مولوی حمد الله رح** ــہ ٥٩ قوله من ہہنا قال آه يعني من ان النظر
في التالف وعدمه نظر في تجوہر الجسم قال الفاضل خان المراد بالنظر في نحو الوجود النظر في الوجود الشيء بقطع النظر عن الطبيعية والتعليمية بان يكون البحث الموجودية كافية فيه كما صرح
به بعض المحققين ۱۲ **مولوی حمد الله رح** ــہ ٦٠ قوله قال المعلم الثاني آه المراد من المعلم الثاني الحكيم ابو نصر الفارابي فان المتقن في قرون الفلسفة ہو الحكيم العظيم ارسطو وتلميذه اسكندر
ولذا لقب بالمعلم الاول ثم بعد ذلك نقل المترجمون تلك الفلسفة من لغة يونانية الى العرب ہذبہا ورتبہا واحكمہا واتقنہا ثانيا الحكيم ابو نصر فارابي فلقب بالمعلم الثاني ۱۲ **مولوی محمد يوسف**
ــہ ٦١ من ان الجسم متصل لا من الاجزاء التي لا تتجزى من حيث الجزئية باطلة والانقسام الوہمي في الجسم لا الى نہاية وليست الاجزاء موجودة بالفعل والقول لوجودہا بالفعل باطل بتقرير
مستانف مع بطلانه ببطلان الاجزاء التي لا تتجزى ۱۲ **مولوی محمد يوسف** ــہ قوله ونحو ذلك آه اشارة الى ان العبارات ہہنا مختلفة فقد يقال من حيث الحركة
وقد يقال من حيث المادة وقد يقال من جہة الطبيعة ومآل الجميع واحد لان التغير لا يكون الا لما له مادة وكون الشيء ماديا وكونه ذا طبيعة متساوقان عند تقسيم المادة لم يلزم التغير ۱۲

## حواشی متعلقه صفحه چهل وششم

ــہ ٥٧ قوله كما فعلنا آه اي اعتبرنا قبول القسمة لا الى نہاية من جہة الوہم لا من جہة الفك او اختلاف الاعراض لان الدليل القائم على قبول القسمة لا الى نہاية انما يدل على
قبول القسمة لا الى نہاية من جہة الوہم لا من جہة الفك او اختلاف الاعراض ولم يحصل قبولہا من جہة الوہم توطئة لقبولہا من جہة الفك او اختلاف الاعراض فعلى ہذا
انما يتعلق مسئلة اللاتناہي في الانقسام بالطبعي من جہة الاستدلال عليه بالحركة والسكون وما يتبع ذلك كالتماس والتداخل وتلك الجہات من الطبعيات فقد تحمل
المسئلة المذكورة في الطبعي بان يكون اللاتناہي في الانقسام مبحوثا فيه لان حقيقة البحث اثبات حكم بالبرہان الدليل يكون الحيثية قيدا في نظر الباحث او علة للبحث لا يكاد
يظہر بل لا يكاد يوجد الا بان يلاحظ تلك الحيثية في الاستدلال لا ان يورد الاستدلال مشتملا على تلك الحيثية والا لزم تقييد البحث بتلك الحيثية بل صارت مطلقة ولم يصير
علة البحث علة واذا لوحظ حيثية الحركة او ما يتبعہا في الاستدلال فلا محالة يظہر ان عروض اللاتناہي في القسمة اي قبولہا انما ہو من جہة الحركة فيكون مسئلة من الطبعي ۱۲
**مولوی محمد يوسف** ــہ ٥٨ قوله وكذلك اللاتناہي آه التشبيه اما في التفصيل او في التعيين في الشق الاخير فعلى الاول يكون معناه انه كما كان للاتناہي في الانقسام
جہتان من جہة يكون من الطبعي ومن جہة يكون من الالٰہي وانما يتعلق بالطبعي من جہة الاستدلال بالامور الطبعية كذلك للاتناہي في الصغر جہتان ان اعتبر الصغر من جہة الفك
او من جہة التكاثف او الذبول كان من الطبعي لكونه من احوال الجسم من جہة الحركة واشتماله على المادة وان اعتبر الصغر بالقسمة الوہمية يكون من الالٰہي الا من
جہة الاستدلال عليه بالامور الطبعية وعلى الثاني يكون معناه انه كما كان اللاتناہي في القسمة ليس من الطبعي الا من جہة الاستدلال كذلك اللاتناہي في الصغر ليس
من الطبعي الا من جہة الاستدلال بالامور الطبعية ۱۲ **مولوی محمد يوسف سلمه الله تعالى** ــہ ٥٩ قوله ولو تركيبا غير طبعي آه التركيب
الطبعي في الجسم عبارة عن تكون حقيقته من اجتماع اجسام مختلفة الطبائع مثل النبات والحيوان فانہما يتكونان من اجتماع العناصر الاربعة وامتزاج بعضہا بالبعض

فالترکیب من سلین منها لیس بطبیعی اما یکون غیر طبیعی کالطبیعیات ما تسمیتہ ہذا الترکیب بالطبیعی وتسمیۃ تعالہ بالمساواۃ الطبیعی لان مراد الطبیعی الترکیب الصناعی انما ہو ہذا ۱۲ مولوی محمد یوسف

**عفہ** قولہ ممکن من عدم مذا آہ قال الاستاذ رحمہ تعالی ان قیل ان ہہنا مقامات الثالث ہو سلب المقاومۃ عن القابل لیس بادی الرأی بالنظر الی نفس مفہومہ ولا شبہۃ فی انہ بحث الجسم فان التجزی لا یتعین انما عن الجزء الذی یتجزی بالذات بخلاف الجسم فانہ مجرد بالنظر الی مفہومہ ہو الطویل العریض العمیق مثلاً یمکن فیہ التالف من الجواہر الفردۃ ولذا توہم المتکلمین فی ذلک وانکان الفحص البرہان یستحیلہ کما یقال العموم الدوام من الضرورۃ بالنظر الی مفہومہا مع قطع النظر عن الاعتبار علی اصول الدقیقۃ انتہی القول ان القابلیۃ بالنظر الی المفہوم فی بادی الرأی لا یلتفت فی اعدام الملکات بل المعتبر فیہا القابلیۃ بنفس الامریۃ فما لا یلتفت الیہ فانہ بعد تسلیم ذلک لا یلزم انحصار العدمی فی مفہوم السلب ولا العدم فان عدم الشیء مع القابلیۃ بالنظر الی نفس المفہوم ایضا مفہوم من المفہومات یمکن ان یطلب ثبانۃ للجسم وان لم یقل لہ عدم الملکۃ المصطلح ولذا ابدع الفاضل الخونساری فی حاشیتہ علی المحاکمات احتمالا ثالثا بعد من الاحتمال الذی ذکرہ الاستاذ رحمہ حیث قال و یمکن ان یجعل المحمول عدم الترکیب من الاجزاء التی لا تتجزی عما من شانہ ان یترکب من الاجزاء المقداریۃ ثم قال و ہذا وان لم یکن من عدم الملکۃ لکن لا ضیر فیہ اذ لا یلزم کون المحمول العدمی اما سلبا او عدم ملکۃ ۱۲ مولوی حمد اللہ رحمہ اللہ **عہ** قولہ وقد اقتفینا اثرہ آہ حیث ترجم الفصل لعدم التناہی فی الانقسام وانکان المقصود ہہنا الاتصال لان الدلیل المذکور فی الکتاب انما یدل بالاجلہ والانقسام الممتنع و ما یدل الدلیل الاجلہ بالذات ہو المقصود والاصلی فی ہذا الاقتصار لکون المطالب الاربعۃ متلازمۃ والدلیل علی احدہا دلیل علی البواقی ۱۲ مولوی محمد یوسف

## حواشی متعلقہ صفحہ چہل و ہفتم ۴۷

## تتمہ حاشیہ ۵ متعلقہ صفحہ ۴۷

فی الاجزاء ولا یحصل منہ حجم بعد واما الا اسر فیلزم الانقسام فی الاجزاء ایضا یمکن ان یقال ذلک کلا ربما وسعہ من الاجزاء فان قیل ان الاجزاء لا یسعہ بل یبقی الجزء فاضلا فیلزم الانقسام فی الجزء وان قیل انہ کما یفرض وقوع الاجزاء فیہ والحکمات غیر متناہیۃ لا یمکن ذلک کلا بل یسع اجزاء آخر ایضا فیلزم انقسامہ لا الی نہایۃ فیلزم انقسام الجسم کذلک وہو المطلوب وتتمیمہ ایاہ بعد ما مضی لا ینفعہم وہو ظاہر واما ان لا یکون لہ وضع متمیز من الاجزاء المتخللۃ کالعدم و یؤل الی ملاقات الاجزاء والاولی ان یقال ان ترکب الجسم من الاجزاء التی لا تتجزی فلا بد اما ان یتلاقی او تتقارب بحیث یحصل بینہما محاذاۃ و موازاۃ وعلی الاول لزم ما الزموہ وعلی الثانی فاما ان یحاذی لشیء فی الوسط احد الطرفین غیر الشیء الذی یحاذی بہ الطرف الآخر اولا وعلی الاول یلزم الانقسام وعلی الثانی یلزم التداخل ضرورۃ انہ لو لم یکن التداخل یحاذی شیء منہ احد الطرفین و شیء آخر منہ الطرف الآخر ۱۲ مولوی حمد اللہ رحمہ اللہ **عہ** قولہ ولا یحصل منہا حجم آہ لم یبن الکلام علی بطلان التداخل فی نفسہ فان الخصم لعلہ لا یساعدہ بل اعطل بانہ یفضی الی عدم حصول الحجم التالف فلا یحصل جسم فی سالم الواقع وہو اشد استحالۃ فان التالف یفضی الی عدم التالف ۱۲ مولوی حمد اللہ رحمہ اللہ **لعہ** قولہ کالہیولی والصورۃ آہ فانہما من الاجزاء الحاصلۃ للجوہر الوحدانی لا من الاجزاء المحصلۃ للحجم فان الحجم انما یحصل من لحوق المقدار لا منہما وانما یحصل و یتقوم منہما جوہر وحدانی قابل للمقادیر والاعراض والصور اللاحقۃ وہو الجسم فتبین لک ان الاجزاء المقداریۃ ہی التی یحصل بہا تقدر الجسم کالنصف والثلث والربع وہکذا الا التی بہا یتقوم و یحصل حقیقۃ الکلیۃ کالہیولی والصورۃ جسمیۃ کانت او نوعیۃ ۱۲ مولوی محمد یوسف

## حواشی متعلقہ صفحہ چہل و ہشتم ۴۸

**عہ** قولہ و یظہر من ذلک آہ ای من تقریر الشبہۃ یظہر الجواب بطریق النقض عن الاستدلال المعادم علی نفی تالف الجسم من اجزاء لا تتجزی والتعریف المشہور للنقض ہو تخلف الحکم عن الدلیل و یتحقق کما یوجد فی المادۃ المتخلفۃ بلا التزام کذلک یتحقق بثبوت مادۃ ملزمۃ علی الخصم وان لم یقل بہا صراحۃ فحاصل الجواب بطریق النقض ان الدلیل القائم علی نفی تالف الجسم من اجزاء لا تتجزی بان الاجزاء اما ان لا یتلاقی او یتلاقی آہ بجمیع مقدماتہ فاسد والا لزم ان لا یتتالی النقاط ولا یترکب متداد و مسافۃ منہا والتالی باطل اما الملازمۃ فلان ما ذکر فی ذلک الدلیل فہو بعینہ جار فی تتالی النقاط و ترکب امتداد و مسافۃ منہا بان یقال اما ان لا یتلاقی النقاط فلا یحصل منہا مسافۃ او یتلاقی فاما ان لا یتلاقی الا باسرہا فیتداخل بعضہا فی البعض فلا یحصل الامتداد منہا او لا بالاسر بل یکون شیء من نقطۃ مشغولا بالملاقاۃ و شیء منہ فارغا فیلزم الانقسام فلا یکون ما فرض نقطۃ نقطۃ فلا تتالی النقاط ولا ترکب امتداد منہا واما البطلان التالی فظاہر من حیث الزمان والحرکۃ فان تتالی النقاط و ترکب المسافۃ منہا لازم لہما وہو ایضا ہو جوابکم فہو جوابنا فی تالف الجسم من اجزاء لا تتجزی ۱۲ مولوی محمد یوسف سلمہ

## حواشی متعلقہ صفحہ چہل و نہم ۴۹

## تتمہ حاشیہ ۴ متعلقہ صفحہ ۴۹

فعلیۃ عند الحکماء وعند النظام تلک الاجزاء موجودۃ بالفعل فی الخارج وقد اعترف بہا المحقق لعدم الفرق بین الاجزاء الفرضیۃ التی بالقوۃ والاجزاء الفعلیۃ الموجودۃ

الموجود اذا كانت متساوية ۱۲ مولوی محمد الله رح ف قوله تمسک بها القائلون آه وانت تعلم انه لا يتم التمسک لواحد من الفريقين فان اثبات الاعم من الكل لا يفيد خصوصية فالاثبات للقدر المشترک اثبات الاعم من تاليف الجسم من اجزاء لا تتجزى فلا يثبت باثبات القدر المشترک ثبوت التاليف منها وكذا باثباته لا يثبت التحليل اليها الا ان يراد كل من الفريقين باثباته الرد على الكفار القائلين بانقسام الجسم لا الى نهاية ۱۲ مولوی حسن رحمه الله

## حواشی متعلقه صفحه پنجاه و دوم ۵۲

## تتمه حاشیه ۳ صفحه ۵۲

كان الامر عليهم اضيق فانه لا يمكنهم القول بسكون القطب او المحيط فانه يلزم على هذا تاثر الاجزاء وعدم اتحاد مسافة القطب والمحيط وقد عرفت لا يمكن القول بدوران القطب مرارا فليس الا ان القطب يطفر الا ان نعتذر من قبلهم ان الحركة المكانية في القطب لما كانت مساوية لما في المحيط لا تخلل السكون في هذه الحركة في زمان حركة المحيط والتفاوت انما هو في الحركة الوضعية لها فتخلل السكون الوضعي في الحركة الوضعية التي للقطب في زمان تحرک فيه المحيط بهذه الحركة ولما اتحد المسافة المستقيمة وتفاوت المسافة المستديرة غاية ما يلزم ان يكون قطع المسافة المستديرة للقطب لبعضه بالدوران عليها ولبعضه بالمرور عليها على سبيل الاستقامة وليس التزامه بابعد من التزام السكون في اثناء الحركة ۱۲ مولوی محمد الله رح ف قوله والاخرى شناعة آه مما يقوى التشنيع عليهم في التزام التفكيک ان تقرر فيما تتفق العقلاء على شدته واستحكامه في عدم تفككه كالفلک لو دار قال الله تعالى وبنينا فوقكم سبعا شدادا او في جسم لو تفكک ليتاثر اجزائه كالحجر مثلا او كان له شعور بحيث يبطل حيوته بحركته بالتفكيک كالانسان اذا دار على نفسه وبالجملة ان شناعة التفكيک والسكون في اثناء الحركة ليست مما يخفى على من له ادنى عقل والاعذار التي يتكلفونها في رفع الشناعة من ارادة الفاعل المختار وغيرها مما هو مذكور في كتبهم باردة ركيكة كما يظهر بالرجوع اليها ۱۲ مولوی محمد الله رح ف قوله ويبطل مذهب هولاء آه بطلانه بالبيان السابق البيان الاتي انما هو لو ثبت انتهاء الكثرة الى الواحد الحقيقي والا فمذهبهم قد عرفت ان تالف الجسم من اجزاء متجزية غير متناهية بالفعل كما انه منها بالقوة عند الحكيم فلا معرد عندهم اصلا حتى يبطل ببيان بطلان الاجزاء الفردة او بالتزام جسم مؤلف من الاجزاء المتناهية او لا تم تعميم تناهي الاجزاء في سائر الاحكام بالتناسب ۱۲ مولوی محمد الله رح ف قوله ان تداخلت كلا او بعضا آه التفصيل ان الاجزاء لو كانت كلها متداخلة لم يحصل حجم اصلا فلا جسم ولا قسمة مقدارية لا متناهية ولا غير متناهية وان تداخل بعضها فاما يكون الباقي بعد التداخل متناهية او غير متناهية على الاول يبطل رأيهم بالكلية فانه يكون كل جسم قابلا للقسمة الى نهاية فان الظاهر ان الاجزاء المتداخلة لا حظ لها في حصول المقدار منها فلا قسمة مقدارية اليها فهي ساقطة عن درجة الاعتبار ووجودها كعدمها وعلى الثاني فيمكن تحصيل جسم متناه الاجزاء ولو في ضمن الجسم الغير المتناهي الاجزاء الى آخر ما فصله المصر ۱۲ مولوی محمد الله رح ف قوله ان فزع اليه آه اي التجا اليه لدفع لزوم عدم تناهي مقدار الاجسام لكون التاليف موجبا لازدياد الحجم وهو غير نافع له بل هو هادم لمرامه ۱۲ مولوی محمد الله رح

## حواشی متعلقه صفحه پنجاه و سیوم

## تتمه حاشیه ۷ صفحه ۵۳

ان حكم الضرورة بامتناع اتحاد الممتدين في الاشارة والوضع انما هو في الممتدين المقدرين لان مجموع المقدرين كل الواحد جزء والضرورة تحكم بازدياد الكل على الجزء واما اذا لم يكن احد الممتدين متقدرا فبانضمام متقدر يحصل به التقدر على حسبه فانه يزيد تقدره على تقدرها ۱۲ مولوی محمد یوسف ف قوله تشابه الاجسام آه وليس كل ذلک بحكم الانطباق فان اتصال احدى المتطابقين لا يستلزم اتصال الآخر بل قد يمكن ان يكون احدهما متصلا والآخر ذو اجزاء بالفعل كما اذا فرضنا سطحين ذوي ابعاض بالفعل منطبقا على الجسم المتصل نعم يلزم انه اذا كان احد المتطابقين متصلا لابد من اتصال الاجزاء واشتماله عليه وكذا لا يلزم من بطلان تاليف احد المتطابقين بطلان تاليف الآخر اذ يجوز ان يكون احدهما متصلا والآخر متالفا ۱۲ مولوی حسن رحمه الله

## تتمه حاشیه ۳ صفحه ۵۴

الاعداد الغير المتناهية اللاحقة والماضية وان خرجت الى الفعلية لكن لما لم تجتمع لم يكن المجموع منها موجودة فالتطبيق فرع الوجود ووجه عدم الاندفاع ظاهر مما قررنا سابقا بان الكل والجزء سواء كانا في الذهن او الخارج او الالتفات والملاحظة تساويهما باطل مطلقا فالمعلومات المذكورة لله تعالى جل شانه متيقن في علمه وملاحظته وان لم تكن موجودة في ظرف الذهن او الخارج اذ يعلمه الله تعالى بتعين مرتبة مرتبة من الاول بازاء الثانية فاما ان يعلم بالمساواة او الزيادة والنقصان والاول يستلزم الاستحالة والثاني وقوع الزيادة في جانب عدم التناهي ۱۲ ملا حسن رح

## تتمه حاشیه ۸ صفحه ۵۵

الذي يحصل فيه ترتيب طبعي فهو في العقل في المعلولات واما العدد الذي لا يحصل فيه ترتيب لا في الوضع ولا في الطبع فلا يجري فيه الدلائل انتهى واذا كانت البراهين تتناول الا الغير الطبعية ولا يتحيل ايضا ساهي في الاعداد الغير المادية كما نص عليه المصر فلا بد ان يراد بالترديد الترديد على سبيل منع الخلو لا على سبيل منع الجمع بان يقال ان يكون مع الترتيب في الوضع الترتيب في الطبع ايضا كما في الابعاد المادية او يكون ترتيب في الوضع فقط ١٢ مولوي محمد يوسف ٥٩ قوله بخلاف المعدات آه يظهر لك ان البرهان يجري في الزمان والحركة والاعداد المتعاقبة الغير المتناهية نعم لا يجري البرهان في الاعداد الغير المتسقة بخصص في الاول بالماضي فقط فبطل مذهب الحكماء وتيا لد به مذهب اهل الحق من المتكلمين هذا كله اجمال ما ذكر في هذا الفصل ١٢ مولوي حسن رحمه الله تعالى

## حواشي متعلقة صفحه پنجاه وشش ٥٦

٥٥ قوله وهذا كما ان آه توضيحه ان الصورة الاجمالية للاحاد المرتبة الغير المتناهية سواء كانت للكل او الجزء يكون مراة لاحادها فيكون العقل بعبرتها حاكما بالحكم الواقع بحصول التطبيق بين احادها بالفعل فالمثبت له والحكوم عليه بالحقيقة للتطبيق هي الاحاد المرتبة والصورة واسطة الحكم فقط ١٢ مولوي حسن ٥٦ قوله من البين آه يعني ان الجسم المشخص ليس في حد ذاته هذا الحكم حاصلا ومعلوما بالذات بالضرورة لا بارتسامه في نفس العقل ولا في شيء آخر من الآلة فعلم ان سريان الحكم الى الامر ليس لابد له من علاقة وارتسامها بل يكفي ارتسام مفهوم كلي صادق عليها ١٢ مولوي حمد الله ٥٦ قوله من البين آه مبناه على ان الجسم مادي والمادي آب عن الحصول في العقل المجرد وفيما يحكم على المادي فبمشاركة من القوة الجسمانية كما في القضايا الشخصية المنعقدة من الماديات وان بني على ان الاشخاص الخارجية لا حظ لها من الوجود في الذهن كما يراه المتاخرون فالحكم المذكور سار اليها فلا منافاة في الحكم على ما لا يحصل في العقل ١٢ ان ٥٧ قوله لا يكون آه يعني ان المثبت له بالذات للوضع ليس الا افراد ليس قضية الكلية حقيقية بالذات حتى يقال ان المقصود في هذا الحكم ليس الا اثبات الوضع لهذا المفهوم وهو حاصل في العقل فليس المقصود سريان الحكم الى الاجسام المشخصة فلا ضير في عدم حصولها في حاق هذا الحكم في العقل ١٢ مولوي حمد الله ٥٨ قوله يجري التطبيق الوهمي آه وهو ايقاع المحاذاة في الوهم والحاصل ان المقادير والاعداد المتسقة المجتمعة ان وجدت في الوهم يحكم العقل بامكان وقوع التطبيق الوهمي بين جميعها في الوهم بايقاع الوهم المحاذاة بان يلاحظها متحاذية اي يلاحظ المبدء محاذيا للمبدء بحيث يجمع الجميع كما اذا احضر الوهم المقدارين المتساويين المتفاوتين بالزيادة والنقصان في جانب بعد وجودها فيه متحاذيين يظهر الزيادة في الجانب الآخر وهذا امر صحيح يستعمل عليه اكثر الاحكام الرياضية فالتطبيق الوهمي فرع وجود المتطابقات منفصلة في الوهم كما ان التطبيق الخارجي فرع الوجود والمحاذاة فالبرهان ينتقض على استحالة وجود ما يكون مصداقا لمفهوم غير المتناهي للوجود سواء كان في الخارج او في الذهن وان كان مفهوم غير المتناهي ممكنا حاصلا في العقل ١٢ مولوي حمد الله ٥٩ قوله لا ينتهض آه يعني انك قد عرفت ان الخلف انما يظهر اذا ظهر الانقطاع في جانب اللانهاية وهو يتاتي بالتطبيق في آن او زمان متناه وظاهر انه لا يتاتي في المتعاقبات فانه فرع الوجود في الآن او ذلك الزمان اذ لا يمكن تطبيق المعدوم على المعدوم بهذا الحسب بحسب الخارج وكذا التطبيق العقلي فانه ايضا قد عرفت انه يكون في الامور الموجودة في الوهم معا ولا يمكن ان يكون المتعاقبات الغير موجودة في الوهم فلا يجري البرهان في تلك الامور ١٢ مولوي حمد الله ٥١٠ قوله وكذا في المجتمعة آه هذا الكلام حق ودليله تام فان الحكم الاجمالي الكلي المذكور بان بازاء الاول والثاني من الاول الجملة الاولى والثاني من الثاني وهكذا انما يتاتي لو كانت الاول والثاني والثالث متعينة في السلسلتين ولو لم يكن متعينة لا بد من تطبيق جزء جزء مفصلا وقد عرفت انه ساقط الاعتبار لعدم حصوله في الآن والزمان المتناهي بل انما يحصل في الزمان الغير المتناهي وخروجه من القوة الى الفعل من المبدء المعين الى المتمة فيكون التطبيق التفصيلي الغير منها ١٢ مولوي حسن ٥١١ قوله اذ لا يتصور آه هذا اولى مما قاله المحقق الدواني من انه فالمراد ترتيب الاحاد فيجوز ان يتقل زيادة الى الاوساط فانه لا مبدء ولا وسط فيه حتى يقال ان الزيادة يجوز ان يكون فيه وان كان وازاءه الغير من الزيادة في الاوسط بعدم ظهور الانقطاع ومجرد الحكم بالتفاوت والتفاضل ١٢ مولوي حسن

## حواشي متعلقة صفحه پنجاه وهشتم

### تتمه حاشيه نهم صفحه ٥٧

آه انه لا يتصور الا فيما له وجود في الآن او الزمان المتناهي ولا يتصور فيما ليس له وجود فيهما وان كان موجودا في الدهر والتطبيق في الزمان الغير المتناهي بعد امكانه لا ينفع لانه يرجع الى تطبيقات غير متناهية في ازمنة غير متناهية وفي كل تطبيق يبقى بالزيادة في الاوساط ولا يظهر الانقطاع الى جانب اللاتناهي غاية الامر ان هذه التطبيقات الغير المتناهية والزيادات في كل الاوساط الغير المتناهية وان كانت متعاقبة بحسب الوجود الزماني لكنها معا في الوجود الدهري فيصدق في الدهر ان الزيادة في المبدء وفي الاوساط معا ولا يصدق ان الزيادة في الطرف الغير المتناهي لانك قد عرفت ان الدهر ليس الا الوجود الزماني فليس التطبيق في زمان من هذه الازمنة يوجب انتقال الزيادة الى الطرف حتى يكون هذا الانتقال دهريا مع قطع النظر عن وقوعه في هذا الزمان المخصوص بحسب الخارج والتطبيق العقلي قد عرفت انه لا يجري الا فيما تصوره العقل ويدل على تناهي تصوره العقل دون ما وجد في الخارج هكذا ينبغي ان يفهم هذه العبارة ١٢ مولوي حمد الله رحمه الله

۵۵ قوله ثم انه لم يكن آه يعني ان مراد الفاضل المحشي من بناء الرد على الفلاسفة وهو قائلون بالحدوث العالم فيرد عليهم انه لا يكون الوجود في الدهر والحصر عند الآن في الجانب الاول في جانب الازل فيجب التناهي في جانب الابد فيكون الحدوث حد ينتهي اليه فلا يتحقق بعده حادث وحدوث فان الامور المستقبلة كالماضية في الوجود في الدهر والاجتماع فيه والحضور عند المبدع الصانع بلا تفاوت اصلا وهذا كما يخالف اصول الفلاسفة يخالف قوانين الملة اذ ليس فيض الحق الدائم قاصرا عن الابدية وجود الجواد المحض معطلا عن الدوام ۱۲ مولوي حمد الله

۵۶ قوله ايضا قوانين الملة آه وانت خبير بانه لا تضاد فان المتكلمين لا يقولون بالمعية الدهرية في الحوادث الاستقبالية فلا اشكال عليهم بجريان البرهان اصلا واما الحكماء فهم يقولون بها فيرد الاشكال عليهم والمخلص لهم اصلا فان قلت ما وجه تخصيص المتكلمين في جريان البرهان في الماضي دون المستقبل مع شمول المعية الدهرية لها عند الحكماء قلت للالزام عليهم بحدوث العالم كما ذكرنا سابقا وايضا قد يقولون بجريان البرهان في الماضية باعتبار التعاقب كما ذكرنا ولا يجري في الاستقبالية لعدم خروجها تماما من القوة الى الفعل ۱۲ ملا احسن

۵۷ قوله العبض خيرة الاخبين آه يقال فلان خيرة الناس وفلانة خيرتهم على وتيرة عكس التانيث في خير اسم التفضيل ويحتمل ان يكون صفة مشبهة على وزن سيدة مخففة اشتقت منها كذا في حاشية الاستاذ العلامة ۱۲ مولوي حمد الله

## حواشي متعلقه صفحه پنجاه وهشتم

## تتمه حاشيه ۵ صفحه ۵۸

ولنا فيه اما الاول فلان الزمان امر واحد شخصي موجود من الازل الى الابد وكل جزء من اجزائه سواء كان ماضيا او مستقبلا موجود في حده فكما ان الماضي ليس بموجود في الآن الذي فرض حدا مشتركا بينه وبين المستقبل وموجود في حد وجوده كذا المستقبل وكما ان فرض جزء من اجزاء المستقبل فهو متناه يمكن الزيادة عليه وكذا كل ما فرض جزء من اجزاء الماضي فهو متناه يصح عند الزيادة عليه وكما ان الزيادة الاستقبالية ليست بموجودة في الجزء المفروض المتناهي كذا الزيادة الماضوية فاحتواء الوجود الغير المتناهي في الماضي دون المستقبل تحكم ظاهر واما الثاني وهو ما سيأتي في كلام المص فبان يقال ان احتواء الوجود لا يكفي في جريان البرهان بل لا بد من الاجتماع والترتب ولا اخر لا يوجد في الوجود الدهري على اعتراف هذا الماهر والاجتماع ليس في الوجود الزماني وفي انعدام احد الشرطين في كل نحو من الوجودين الماضي والمستقبل سواء والتكان بينهما تفرقة في احتواء الوجود وعدمه وعدم اشتراط الاجتماع كما هو الظاهر من كلام هذا الماهر في هذا المقام قد مر الكلام فيه ۱۲ مولوي حمد الله

۵۶ قوله اقول لا شك آه ان قوتش بان هذا الماهر لا يسلم عدم جريان البرهان في التدريجيات بالاعتبار الثاني لعدم الاجتماع كما يشعر به قوله لو كان لا اعتماد على التدريج آه بل مدار كلامه في هذا المقام ان جريان البرهان لا بد له من الوجود والترتب وهو محقق في الماضي بالاعتبار الثاني دون المستقبل فقال قد مر ونعمانى كلام المعترض من ان الاجتماع لا بد لاجراء البرهان وبناء على تجوزه فيما سبق قال المص ولا شك انه يشعر به كلام الماهر في مقام اجراء البرهان في الماضي ايضا حيث بنى هاهنا اجراءه على الاجتماع في الدهر والماضي والمستقبل سيان في فقدان الاجتماع بالاعتبار الثاني فلا يجري البرهان بهذا الاعتبار فيهما وانكر هذا الماهر الجريان بالاعتبار الاول في المستقبل لعدم الترتب وفيه ايضا بحث بان علم حق في البداء اعتبار يجري بحسبه البرهان في الماضي دون المستقبل ومع هذين الاستوائين لا يجدي التفرقة بالاحتواء وعدمه وبالجملة مدار كلام المص على اشتراط الاجتماع واعتمد في ثبوته على ما سبق وعلى التسليم لهذا الماهر حيث يبني الجريان في الماضي في موضع من الافق المبين على الاجتماع الدهري فالتفرقة التي ذكرها الماهر من احتواء الوجود في الماضي دون المستقبل ليست بنافعة وان لم يثبت اشتراط الاجتماع كما يشعر به كلام اكثر المتاخرين من ان المراد بالتطبيق التطبيق الاجمالي وليس الاجتماع ضروريا للاجزاء ويكاد كلام هذا الماهر في بعض المواضع يشعر به ايضا وهذا الكلام نص عليه فالتفرقة ان ثبتت تنفع في الفرق بين الماضي والمستقبل في اجراء البرهان في احدهما دون الآخر لكنه يبقى ان هذا الكلام يدل على عدم اشتراط الاجتماع وسلم ان جريان البرهان في الماضي انما هو لاحتواء الوجود الغير المتناهي فيه بهذا الاعتبار وكلماته في مواضع اجرى البرهان فيه يدل على ان بناءه على الاجتماع الدهري وعلى اشتراط الاجتماع فكلام هذا الماهر لا يخلو عن اضطراب ۱۲ مولوي حمد الله رحمه الله

۵۷ قوله ويستوي في ذلك آه قد عرفت منا انه لا استواء في جريان التطبيق بالمعنى الاعم بمعنى تعيين الآحاد من احدى السلسلتين بازاء الاخرى باعتبار ما كان او يكون في السلسلة الماضية والحالية فيفضي ذلك الى حد معين في الجانبين لخروجها ولتطبيق باعتبار ما سيكون فلا يفضي الى حد معين بل الى حد اعم من ان يكون واقفا او غير واقف ويقبل الزيادة فيه دائما من حل الى مرحل ما والدليل عند المتكلمين يدل على ان التعيين بخصوصه ۱۲ ملا احسن

۵۸ قوله فلم يبق آه قد عرفت منا انه يبقى اعتبار يختص به البرهان في الماضي دون المستقبل وهو اعتبار التعاقب كما لوحنا اليه فقد ظهر مما ذكرنا وحققنا سابقا ولاحقا ان المص قد مال عن الصواب في مقامات الاول في عدم جريان التطبيق في المتعاقبات مطلقا والثاني في عدم التفرقة بين الماضي والمستقبل في جريان البرهان في احدهما دون الآخر والثالث في عدم جريان البرهان في الدهريات لعدم الترتيب كما هو مذهب موافقا لجمهور الحكماء والرابع في تخصيص البرهان بالماديات كما ذكرنا مرارا ۱۲ ملا احسن رحمه الله تعالى

## حواشي متعلقه صفحه پنجاه ونهم ۵۹

تتمہ حاشیہ ۵ صفحہ ۵۹

وہذا الذی ذکرہ مما لا ورود لہ کیف والمسافۃ مع نقطۃ لا وجود لہا بالفعل لانہ لا یمکن اخراج خط الی خارج العالم اذ لا خلاء موجود ہناک ردہ ملا ہکیف یتصور ما فالنقط
معدومۃ والوہم البحت الذی لا یساعدہ العقل لا عبرۃ لہ وتحقیقہ ان اللازم ما ذکرہ نقطۃ موہومۃ غیر متناہیۃ فی خط موہوم غیر متناہ والکلام فی تناہی الابعاد الموجودۃ
فی الخارج دون الموہومۃ الصرفۃ انتہی ۱۲ مولوی حمد اللہ ۶ قولہ وان شئت مزید آہ لا بد من ہذا التفصیل لان المشہور ان الحدوث آنی وتدریجی والمسافۃ
المطلق مع الحد الا لقدر معین منہ لیست تدریجیۃ کما یظہر لک فلا بد ان یکون آنیۃ فلا بد لہا من اول وبہذا التفصیل یندفع ہذا ۱۲ مولوی حمد اللہ ح

## حواشی متعلقہ صفحہ شصت ۶۰ تتمہ حاشیہ ۷ صفحہ ۶۰

علی المطلق بعبارۃ المصنف حیث اسدہ ان فی الوجہ الاول لا یتصور بقاء الاجزاء التحلیلیۃ اصلا فی الآن کما ینطق بہ قولہ فلا یتصور لحدوثہ آن ہو موجود فیہ آہ وفی الوجہ الثانی
یتصور کما ینطق بہ قولہ ویجتمع الجزء اللاحق مع السابق آہ والتقیید باللاحق والسابق مبنی علی الظاہر لان السابق لا یجتمع مع اللاحق فی کلیہما لان الاتصال مخصوص
بالمفصلات کما فی العکس وثانیہما اجزاء البقاء فی الوجہ الثانی کما یدل علیہ قولہ فجاز ان یبقی بعد تمام الحدوث آہ دون الاول فافہم ۱۲ مولوی محمد ہدایت اللہ
۸ قولہ ویجتمع الجزء اللاحق آہ ہذا بحسب الظاہر وبادی الرای والا فما کان حادث فی مجموع الزمان مثلا قدر معین من الزاویۃ متصل واحد لا جزء فیہا بالفعل لان الحادث
فی کل جزء من الزمان جزء من ذلک القدر ثم یبقی ذلک الجزء ویجتمع مع الجزء اللاحق الحادث فی جزء آخر من الزمان کیف وعلی ہذا یلزم وجود اجزاء غیر متناہیۃ من الزاویۃ بالاجزاء
الاجزاء المفروضۃ فی الزمان واجتماعہا ویلزم انحصار الغیر المتناہی بین الحاصرین الا ان الوہم یحکم بان کل جزء من الزاویۃ یحدث فی جزء من الزمان یجتمع مع الجزء اللاحق
ومن اجتماع تلک الاجزاء یحصل القدر المعین فی مجموع الزمان ۱۲ مولوی حمد اللہ ۹ قولہ ولا یجوز ان یکون آہ نفی اول آن الحدوث مشترک فیہ الضرب الثانی
والثالث من الحدوث کما سیاتی لا بیانہ فی الضرب الثانی ففی الضرب الاول منہ اعنی ما لا یجتمع الاجزاء فیہ کالحرکۃ والاصوات فقد ذکرہ المصنف وامّا بیانہ فی الضرب
الثالث اعنی ما یجتمع الاجزاء فیہ علی النحو الذی ذکرنا کالزاویۃ مثلا فہو ان الزاویۃ وامثالہا تابعۃ للحرکۃ واذا کانت لہا خصوصیۃ اجتماع الاجزاء فاذا لم یکن للمتبوع الآن
وجود فی طرف لم یکن للتابع وجود فیہ ضرورۃ امتناع تخلف التابع عن المتبوع الا تری انہ لا یمکن ان یکون لہ بعضہ فی ہذا الآن والزوجیۃ فی آن او زمان آخر ۱۲ ملا حسن
۱۰ قولہ اول آن ثم فیہ آہ وذلک لان تمام الزاویۃ انما یکون بوصول الخط المتحرک الذی کان منطبقا علی الخط الثابت الی حد معین والوصول الی الحد المعین انما یکون فی
الآن فہو مبدء زمان تمام الزاویۃ ۱۲ ملا حسن ۱۱ قولہ کالحرکۃ بمعنی التوسط آہ لا بد ہہنا من الاستدلال علی ان التوسط لیس آن البدایۃ یحدث فیہ وآن النہایۃ
یوجد فیہ آخرہا وکذا انما یکون وجودہ کمطلق الزاویۃ والمسافۃ لا بیان انتفائہما فی التوسط فہو ان القطعیۃ ملازمۃ لہ غیر منفکۃ عنہ فما لم یحدث القطعیۃ لم یحدث التوسطیۃ
واذا زالت القطعیۃ زالت التوسطیۃ قطعا ولا شک ان فی البدایۃ لم یحدث القطعیۃ لعدم وجودہا فیہ ضرورۃ بطلان عدم الفراغ فی الآن فلم یحدث التوسطیۃ فیہ والا
لا ارتفعت الملازمۃ بینہما وکذا ان النہایۃ الذی انقطعت فیہ وجود القطعیۃ فکذلک الدقیقۃ التی ذکرنا فلا بد فیہ من زوال التوسطیۃ ایضا والا ارتفعت الملازمۃ بینہما ۱۲
مولوی حسن ۱۲ قولہ کمطلق الزاویۃ آہ لا یتوہم ان المطلق موجود بعین وجود الافراد ولیس لہ وجود مجرد عن الافراد المعینۃ لبطلان الماہیۃ المجردۃ کما تقرر
فی مقامہ فکیف یتصور الافتراق بین المطلق وافرادہ فی نحو الحدوث لان المطلق لہ وجود فی ضمن وجود کل فرد منہ فلان لہ وجودا فی ضمن فرد مخصوص منہ فقط بحیث یتصور
وجودہ فی ضمن جزء ہذا المخصوص فاذا کان قد حدث قدر معین من الزاویۃ مثلا فی قدر من الزمان یوجد نصف ہذا القدر فی نصف ہذا الزمان والربع فی الربع وہکذا ویکون
کل آن فرض یوجد فیہ جزء من ہذا القدر حادث فی الزمان الذی ہذا الآن حد لہ کل من ہذہ الموجودات فی النصف والربع وغیرہا وفی الآنات التی ہی حدود لہا افراد
لمطلق الزاویۃ فلما کان الوجود المنسوب الی مطلق الزاویۃ مع قطع النظر عن تلک الخصوصیات یقال لہ انہ فی جمیع الزمان وکل جزء منہ وکل آن فرض فی ذلک الزمان
غیر منطبق علیہ ان المطلق موجود بتمامہ فی جزء ذلک الزمان بالغیر فی ضمن فرد من افرادہ وانکان کل معین منہا یوجد فی معین من الزمان منطبقا علیہ لا یلزم منہ وجودا للمطلق
مجردا عن الافراد کما لا یخفی ۱۲ مولوی حمد اللہ ۱۳ ای ما یکون وجودہ بالحرکۃ القطعیۃ علی سبیل الانطباق علی تلک الحرکۃ کالاصوات فانما یطلق علی کم
القسامۃ بلا خفاء الصوت عند المشائیۃ کیفیۃ تحدث فی الہواء المتموج الحاصل من قرع او قلع عنیفین مع مقاومۃ المقروع للقارع والمقلوع للقالع ۱۲ مولوی محمد یوسف
حسن ... الزمان لا یوجد فی آن ہو طرف الزمان فان الغیر المنقسم وغیر الممتد لا یکون ظرفا للمنقسم والممتد ۱۲ مولوی محمد یوسف

## حواشی متعلقہ صفحہ شصت ویکم ۶۱

۱۱ قولہ الموازاۃ ضد المسامتۃ وظاہر ان المسامتۃ تزول بالموازاۃ لان الموازاۃ ضد المسامتۃ لان المسامتۃ عبارۃ عن تقاطع الخطین والموازاۃ عبارۃ عن تخلص
احدہما عن الآخر وحدوث للموازاۃ التی تحصل بعد المسامتۃ یکون علی ہذا المعنی عبارۃ عن الوصول الی الحد المعین وہو یکون الا فی آن فزوال المسامتۃ کان فی

الآن فلا یکون للمسافة آخر آن الوجود والا لزم تتالی الآنین وہو باطل وبہذا تبین ان الآن الذی تم علیہ المسافة ہو آن ابتداء عدم المسافة لا آن آخر وجودہ ۱۲

مولوی محمد یوسف ۱۲ه قولہ والا فلہ آخر آن الوجود آہ ہو المبدء لزمان زوالہ فما لم یکن آنیا کان زمانیا ویکون لہذا الزمان مبدء البتة واذ لیس فیہ ہذا التبدل الزوال بعدم کونہ آنیا یکون فیہ الوجود فیکون ہذا آخر آنات الوجود ۱۲ مولوی حمد اللہ ۱۲ه وایضا لان العدم اللاحق اذ لیس مرضیا فہو آنی فمبدء ہذا الزمان الذی ہو آن لا یکون العدم فیہ فلا بد من ان یکون ہو موجود فیہ فہو آخر آن الوجود ۱۲ مولوی نظام الدین ۱۳ه قولہ کالموازاة آہ فان زوالہا یکون بالمسامتة یحدث فی الزمان ولیس لاول الآن فلا یکون زوال الموازاة فی الآن بل یکون فی الزمان مبدء ہذا الزمان ہو آن وان لم یکن فیہ عدم الموازاة فلا محالة یکون الموازاة موجودا فیہ بان یکون ہو آخر آن الوجود ۱۲ مولوی محمد یوسف ۱۴ه قولہ واما العدم آہ لما فرغ المصنف عن بیان حال اختلاف الحوادث فی اول الوجود وآخرہ وجہ العنان الی بیان حال اختلاف عدم الحوادث فقال واما العدم آہ انت تعلم ان بعد معرفة حال اول الوجود وآخرہ من تعیین الآن لکل منہا او تعیین عدمہ لا یعزب بادنی تامل حال العدم السابق من تعیین الآن لآخرہ او تعیین عدمہ لہ وحال العدم اللاحق من تعیین الآن لاولہ او تعیین عدمہ لکنہ فصلہ تسہیلا علی المتعلم ولذکر بعض الفوائد کما لا یخفی علی من لہ ادنی تدبر ۱۲ ملا حسن ومولوی محمد یوسف

## حواشی متعلقہ صفحہ شصت ودوم ۶۲

## تتمہ حاشیہ ۶ صفحہ ۶۲

وہو التحقیق عندی وبیان ذلک ان الزمان المتناہی کالساعة یجوز ان یکون معیارا للمسافة مع الخط الغیر المتناہی وذلک بان یکون الذراع الاول من الخط الغیر المتناہی الذی مبدءہ مبدء الخط ومنتہی للحرکة المسافة یحصل مسافة الخط المتناہی معہ فی نصف ساعة مثلا والذراع الذی یصلہ وتوقف فی ربع ساعة والذی فوقہ کذلک فی ثمن ساعة وہکذا یقطع والذراع المسافة الغیر المتناہیة فی الساعة مثلا فی اجزائہا المتناقصة الغیر المتناہیة وذلک لان الحرکة وان کانت فی مسافتہا الحقیقیة مساویة لکنہا یجوز ان یکون مختلفة بالنسبة الی ما یسامتہ بل ہو الظاہر لمن لہ ادنی حدس فی الامور المتناہیة ایضا ولہ بیان ہہنا ایضا مخافة التطویل لا یرخص ذکرہ ۱۲ ملا حسن

ج ۷ه قولہ ولا ینافی ہذا ذلک آہ اعترض علیہ الفاضل الخوانساری بما حاصلہ انہ اذا فرضت قطعة من الخط الغیر المتناہی من الجہة التی تتناہی عندہا وفرض ان المرور علیہا فی قدر معین من الزمان مثلا فاذا کانت القطعة المتقدمة علی القطعة المفروضة المساویة لہا ایضا تمر علیہا الخط المتناہی فی مثل الزمان المفروض او ازید منہ فلا محالة یکون ما المرور غیر متناہ واما اذا کان المرور علیہا فی زمان اقل من زمان القطعة الاخیرة وہکذا القطعات المتقدمة یکون زمان المرور علی کل منہا اقل من زمان المرور علی بعدہا فعدم امکان المرور فی زمان متناہ محل نظر والامر فیما نحن فیہ کذلک والحاصل ان اجزاء الحرکة الواحدة یحتمل ان یکون مختلفة بالسرعة والبطوء ولا ینتہی حد السرعة الی حد بل کل جزء منہا یکون اسرع مما بعدہ ویکون الجزء السابق علی ہذا الجزء اسرع بالنسبة الیہ وہکذا الی غیر النہایة فاجزاء الزمان متناقصة واجزاء المسافة متزایدة وبہذا یمکن المرور علی غیر المتناہی فی زمان المتناہی ۱۲ مولوی حمد اللہ ۸ه قولہ فحینئذ لک ان تقول آہ یعنی اذا تبین ان المرور فی الزمان المتناہی لا یتصور علی غیر المتناہی فلک فی الزام القائل الباطل ثلثة وجوہ وتلک الثلثة متقاربة کل منہا مبنی علی ہذا الاصل ۱۲ مولوی حمد اللہ ۹ه قولہ فلا یکون حادثة آہ وہذا خلاف المعروض وہو حدوث المسافة والضرورة شاہدة علی حدوثہا فلا یمکن وجودہ بعد غیر متناہ ۱۲ مولوی محمد یوسف ۱۰ه قولہ یلزم ان یکون بین حال التی آہ ای یکون بین آخر آن الموازاة وبین آن المسامتة زمان غیر متناہ فیکون غیر المتناہی محصورا بین حاصرین ۱۲ مولوی محمد یوسف ۱۱ه قولہ یعنی انہ مختص بابطال الابعاد الغیر النہایة بخلاف برہان التطبیق فانہ یجری فی الاعداد والشبہة ایضا واسم یعم الابعاد وکلہا ای سواء کان عدم تناہیہا فی جہة او جہتین او جہات بخلاف السلم فانہ یختص بابطال عدم التناہی فی جہتین فصاعدا کما سیظہر ان شاء اللہ تعالی ۱۲ مولوی نظام الدین رحمہ اللہ

## حواشی متعلقہ صفحہ شصت وسیوم ۶۳

## تتمہ حاشیہ ۵ صفحہ ۶۳

المفروضین فہو متناہ وہذا الحکم انما ہو لانہ اذا جزئیک الخطین بینک لتقتضین اذا لاحظ العقل ان ذینک الخطین ممتدا بالفعل الی غیر النہایة فلتتبعنیہ زیادة الانفراج لزیادة الخطین بحکم العقل حکما اجمالیا صحیحا بالضرورة ان الانفراج ایضا حصلت فیہ الزیادة الی غیر النہایة بالفعل ووجد بعد غیر متناہ بالفعل وان لم یحصل فی ملاحظة العقل بعد مخصوص متعین موصوف بغیر التناہی وبہذا القدر یکفینا فتامل ۱۲ مولوی حمد اللہ ۶ه قولہ فان قلت کذلک آہ دفع لما یتوہم من ان ذہاب الساقین الی غیر النہایة انما یستلزم تناہی الانفراج بینہما لانہ علی ہذا التقدیر یکون الانفراج محصورا بین الخطین وکل بعد فرض فہو وتر لزاویة متناہیة بالتقلبین المفروضین فی الخطین فہو متناہ البتة ووجہ الدفع انہ لا یضر فی مقصودنا وہو الملازمة فانہا ضروریة تحکم بہا العقل وانما یضر فی امکان اللازم د

واضمیر فیه غایة الامر انه یکون المقدم المحال مستلزما للمحال او کون ذو باب الامتدادین المکذابین مستلزما لتناهی الانفراج لا جزء ایضا لان المقدم المحال جاز استلزامه النقیضین کما تقرر
المساقة للخط الغیر المتناهی یستلزم لاول نقاط المساقة وذلک لا یوجد فی الخط المتناهی اول نقطة الغیر فاستلزامه لتناهی انما استحال لزوم الملازمة الاولی لا تقدم وبهم
ه قوله وقد یقرر فرض زاویتان تفصیله انه اذا کانت زاویة الانفراج مثل قائمة لزم ان یکون الزاویتان اللتان یحیط بهما الوتر کل منهما نصف قائمة اذ الساقان متساویان فالزاویتان
الحادثتان عند الوتر متساویتان لما فی المأخوذ من ان الزاویتین اللتین یحیط بهما وتر الزاویة التی ساقاها متساویان متساویتان فاذا زاویتا کل مثلث مساوی الساقین فلابد ان یکون کل من
الزاویتین اللتین عند الوتر ثلثی قائمة او الازید او انقص یوجب الزیادة عن القائمتین والنقصان یوجب النقصان فیتساوی الزوایا الثلث فلابد من تساوی الاضلاع لما ثبت فی الاول
ان الزاویة التی یوترها الضلع الاطول یکون اعظم فلو کان الوتر اعظم تکون زاویة الانفراج ازید من ثلثی قائمة بف ولو کان اقصر تکون زاویة الانفراج اقصر بف وان فرض زاویة
الانفراج ازید من ثلثی قائمة یکون کل من الزاویتین المتساویتین عند الوتر اقل من ثلثی قائمة فلابد ان یزداد الوتر عن الساقین لان الزاویة العظمی یوترها الضلع الاطول ففرض زاویة الانفراج
ثلثی قائمة او ازید یوجب ان یکون الانفراج بینهما مماثلا لکل واحد من الساقین او ازید فعلی تقدیر ازدیاد الساقین الی غیر النهایة بالفعل یزداد الوضوح فی لزوم کون الانفراج
غیر متناه بینهما الا انه یندفع بهذا الفرض المنع ویثبت المقدمة الممنوعة کیف وکون الانفراج مساویا للساقین لیس معناه الا انه کلما فرض حد من الامتداد یکون بین الممتدین قدر
من الانفراج مساو له حتی یحدث مثلث متساوی الاضلاع وبمجرد هذا لا یلزم انه اذا کان الامتداد غیر متناه یوجد ایضا انفراج غیر متناه بینهما فالاعتماد فی الملازمة علی التقریر
الذی ادعی المصنف سابقا فتامل ۱۲ مولوی حمد الله ش قوله ویختص ابطال اللاتناهی آه لانه لو فرض اللاتناهی فی جهة الطول فقط لم یمکن وجود خطین خارجین
من نقطة واحدة ینفرجان متمادیان الی غیر النهایة ضرورة توقف الانفراج کذلک علی اللاتناهی فی العرض کما لا یخفی ۱۲ مولوی حمد الله رح

## حواشی متعلقه صفحه شصت وچهارم
## تتمه حاشیه ۱ صفحه ۶۴

ولا بد من علیه فان المکان لیس من لوازم الجسم لا من جهة ماهیته ولا من جهة وجوده الخارجی وقد وقع للزاعم الغلط لعدم الفرق بین المکان والحیز وهو اعم من المکان والوضع
والصحیح ان لکل جسم حیزا لا ان لکل جسم مکانا نعم الوهم المالوف من الاجسام المتمکنة لبعده من المحدد والغیر المتمکن یزعم ان کل جسم له مکان بل یزعم ان کل موجود جسما کان او
غیره له مکان فکما لا یکون زعمه بان کل موجود له مکان حجة علی القائلین بان المکان هو السطح ولا یلزم کون الباری تعالی وسائر المجردات مکانیا کذلک لا یکون زعمه بان
لکل جسم مکانا حجة علیهم ۱۲ مولوی محمد یوسف ره قوله منع الثالث آه ای الجواب عن الثالث وهو حدیث الطیر انا لا نسلم لزوم تحرک الطیر
لهبوب الریاح وانما یلزم ذلک لو کانت الحرکة الاینیة مطلق تبدل الامکنة علی ای نحو کان سواء کان مبدأ الاستبدال ومنشأ التحرک موجودا فی المتحرک اولا ونمنع
ذلک بل المتحرک بتلک الحرکة ما یکون مبدأ الاستبدال ومنشأ التحرک اعنی المیل موجودا فیه والحال ان الطیر لانه واقف لیس فیه منشأ التحرک فلا یکون متحرکا ولو لم
یکن متحرکا فهو ساکن لان السکون عدم الحرکة عما من شأنه الحرکة او عدم التغیر بالنسبة الی امور ساکنة او کونه بحیث لو ترک علی حاله وترک علیه مکانه حفظه واما لو
فسر السکون بالاستقرار فی مکان واحد زمانا فالطیر المذکور لیس ساکنا بهذا المعنی کما انه لیس متحرکا فالقول بان الطیر الواقف فی الهواء ساکن بالضرورة ممنوع والتقابل
المانع لارتفاع المتقابلین تقابل الایجاب والسلب کالانسان واللاانسان فان ای شیء یفرض لا یخلو من ان یکون انسانا او لا انسان والا یلزم ارتفاع النقیضین
والتقابل غیر تقابل الایجاب والسلب لا یمنع ارتفاع المتقابلین والتقابل بین الحرکة والسکون لیس تقابل الایجاب والسلب فلا یمتنع ارتفاع الحرکة والسکون عن الطیر المذکور ۱۲ مولوی محمد یوسف ره

## حواشی متعلقه صفحه شصت وپنجم
## تتمه حاشیه ۳ صفحه ۶۵

الی المساواة حقیقة لکنه لا نسلم ان المساوی للجسم جسم فانه یمکن ان یکون بعدا مجردا عن المادة یساوی ویداخل الجسم فی جمیع اقطاره واما فی الثالث فلان النمو فی المکان
انما یلزم المکان للاجسام النباتیة مکان واحد لازم لها ولیس کذلک بل هی تستبدل مکانا بعد مکان کما انها تستبدل کما بعد کم فتامل ۱۲ مولوی حمد الله رح
ک قوله وشبهه آخرون آه ای یقولون انه لیس له وجود الا فی التوهم ولا امکان للموجود الخارجی بخلاف المثبتین للوجود الخارجی فانهم یقولون بالوجود الخارجی فی الحیز والمکان
فلا یتوهم ان المکان عند المثبتین للوجود الخارجی ایضا عندهم لا یکون موجودا خارجیا انحیازیا فان البعد المجرد عند الاشراقیین هو بعد واحد ممتد بقدر امتداد جمیع العالم
فاجزاؤه المتوهمة هی امکنة الاجسام عندهم واما عند القائلین بالسطح فلانه قد یکون بعض السطح من جسم بعضا لمکان جسم آخر ولا شک ان الابعاض امور متوهمة ۱۲ مولوی حمد الله
ه قوله عند اولئک آه ای عند النافیین لشبهة علی وجوده فظاهر من سیاق العبارة ان المراد بالوجود الوجود الخارجی لا الوجود علی نحو المناطق والمراکز ولا یخفی ان
الوجوه الثلثة التی یذکرها المصنف لیست شواهد عدل علیه فان المکان لو لم یکن موجودا علی نحو موجودیة المناطق والمراکز یصح ان یقال انه انتقل الجسم من مکان

كان له الى مكان يكون له فيمكن ان يكون للاجسام باعتباره فوقا وتحتا وطالبة له بالطبع وهاربة عنه لكن حمل الوجود على العام من الخارجي والوهمي ليس ببعيد الغير فانه يمكن ان يكون المقصود في هذا المقام الشهادة على وجوده مطلقا والقابلية مع النافيين ثم ابطال البعد الموهوم اما هو فشئ آخر لا بهذه الشواهد الثلثة فتامل ۱۲ مولوی حمد الله رح

ملـ٦ قوله فانه آه اى الشئ الذى لا يتحد ويرجحه الفوق والتحت انما يصير فوقا وتحتا بالمكان فلا يرد ان المحدد فوقيته ليست بالمكان فانه لا مكان له عند المشائين ۱۲ مولوی حمد الله رح

ه ٧ قوله فاقول فذلك آه المقصود من هذا الكلام ان المناقشة بحديث الوضع والترتيب وان كانت تقدح في الشواهد الثلثة لكنها تنفتح بها باب اثبات المشهود عليه بنحو آخر واذا المشهود عليه كان ضروريا والشواهد من قبيل التنبيهات لا ينفع المناقشة فيها كثير نفع لاسيما اذا انفتح باب الشهادة من جهة اخرى ۱۲ مولوی حمد الله

ه ٨ قوله فضاء بفتح الفاء والمد الساحة وما اتسع من الارض والمراد الامتداد في الجهات ۱۲ مولوی حمد الله

ه ٩ قوله بل اما موجود آه حاصله ان الاجسام عند كونها متباينة يجب ان يكون بينها فضاء مقدار مختلف بالضيق والسعة اى متصف بالزيادة والنقصان في نفس الامر فلا يكون من الاشياء المحضة فان الاتصاف بالاوصاف النفس الامرية يوجب تحقق الموصوف في الجملة فاما ان يكون موجودا في الخارج بالفعل او موجودا بالقوة في محل قابل اى يكون الموجود في الخارج هو المحل القابل بحيث يصح ان يوجد ذلك الفضاء في ذلك المحل القابل في الخارج كالمكان على تقدير سطحيته يكون موجودا بالقوة في محل ثم يوجد في الخارج بتحرك الجسم المتحرك وذلك المحل القابل او لو لم يكن موجودا في الخارج لا بالفعل ولا بالقوة فاما ان يكون لا شيئا محضا او امرا موهوما انتزاعيا انتزاعا صحيحا لا باختراع الوهم كانياب الاغوال واللاشئ المحض لا يمكن اتصافه بالاوصاف النفس الامرية والانتزاع الصحيح يوجب ان يكون له منشاء انتزاع وهو لا يمكن ان يكون نفس الاجسام والا فكيف امكن انتزاع بعد موصوف بالزيادة تارة وبعد موصوف بالنقصان تارة ولا يقال ان الاجسام حين قربها منشاء الانتزاع الضيق وحين البعد لانتزاع السعة لان القرب والبعد ليس الا الضيق والسعة في الفضاء وكثرته وقلته فيما بينها والكلام ليس الا فيها ۱۲ مولوی حمد الله

ه قوله فان نوقش آه حاصل المناقشة انا لا نسلم ان النقلة مفارقة مكان الى مكان والقول بان ما سوى المكان باق مع المفارقة في حيز الخفاء لان الوضع والترتيب الذى للجسم بالنسبة مع غيره من الاجسام لا يبقى مع النقلة فالنقلة مفارقة وضع وترتيب للجسم مع غيره من الاجسام الى آخر كالانتقال فاذا كان كذلك فلا يكون النقلة من الشواهد على وجود المكان ولا نسلم ان الشئ انما يصير فوقا وتحتا بالمكان بل نقول ان الشئ انما يصير فوقا وتحتا بوضع وترتيب له مع غيره من الاجسام فهذا لا يمكن ان يكون من الشواهد على وجود المكان لعدم احتياجه اليه ولا نسلم انه لولا ان هناك امكنة موجودة لم تختلف الاجسام في الطلب والهرب بل نقول ان اختلاف الاجسام في الطلب والهرب انما هو من جهة الوضع والترتيب لا من جهة المكان هذا هو الحق وذهب اليه المحققون ۱۲ مولوی محمد یوسف

## حواشی متعلقہ صفحہ شصت وشش ٦٦

ه ٧ قوله فعلى الاول يجب آه الظاهر منه كما يدل عليه قوله فان قام بمادة الجسم المتمكن ان المادى ما يقوم بالمادة فغير المادى ما لا يقوم بها فحينئذ لقائل ان يقول ان البعد الذى هو المكان يكون مكانا قائما بنفسه كالاجسام على راى الشيخ المقتول فان حقيقتها هو البعد لا غير فيكون بعدا مجسما فما فرق بين هذا البعد والاجسام مع انهم يقولون بالافتراق والصواب ان المادة في هذا المقام هى الذى فيه استعداد حدوث الحوادث والجسم مادى فان فيه استعداد الحركة وغيرها من الحوادث فالبعد المكانى لا بد من ان يكون غير مادى اى لا يكون محل الحوادث الجسمانية من الحركة والسكون وغيرهما والا فكان جسما قائما بالذات او بالواسطة فان هو الجسم المتمكن او قائما بذلك قيام صورة جسمية او نوعية قيام مقدار لزم التداخل او القيام فانفسخ عقد ما مهدناه من وجوب كونه يسكن فيه الجسم وينتقل عنه واليه او جسما آخر او قائما بذلك فالاحسن تعريفه لم يكن مادى او بالجسم آه غاية الامر انه ترك بعض الشقوق لظهور بطلانه والغاية ما ذكره من حديث التداخل مع ان غير المادى يشمله فالمدعى حاصل ۱۲ مولوی نظام الدین

ه قوله بعدا غير مادى آه المراد بالمادة ههنا المادة بالمعنى الاعم المسلم عند جميع الفرق وهو ما يكون محلا ومستعدا للتغير والحوادث الجسمانية لا بالمعنى الاخص وهو الهيولى ۱۲ مولوی حمد الله

ه قوله قيام صورة آه اى بان يكون جزء الجسم ورد اخلا فيه قوله او مقدار آه اى بان يكون البعد عارضا للجسم المتمكن وبطلانه ببطلان كونه جسما تعليميا او وضعيا فان شارح احتمال ان يكون المكان على تقدير كونه قابل للابعاد الثلثة هو الاعراض المنبسطة في القابل للابعاد بالذات انبساطا ذاتيا كالجسم التعليمى او عرضا كالاوضاع وغيرها المنبسطة في الجسم انبساطا بالعرض لا يخرج عن قلته تدبر ۱۲ مولوی محمد یوسف

ه قوله تداخل الاجسام آه لان القيام بمادة اخرى انما يتصور بان يكون محصلا للجسم كالصورة او قيامه قيام مقدار انما يمكن اذا كان تحصل الجسم قبل عروضه ولم يفرض ههنا جسم غير جسم المتمكن فكونه حاويا لا يمكن بدون تداخل الجسمين ۱۲ مولوی محمد یوسف

ه ٩ قوله فلا يكون مكانا آه لانه لو كان التداخل بمكان لا امكن ان يكون محلا للمتمكنين فان الاجسام اذا لم يمتنع من التداخل فجاز ان تدخله جسم آخر هذا افاده صاحب المقامات الرفيعة ومن ههنا ظهر لك التنبيه على امتناع التداخل بانه لو جاز التداخل لجاز تداخل العالم في الخردلة ۱۲ مولوی محمد یوسف

ه ١٠ قوله ثم يجب آه فحينئذ يكون المكان عبارة عن بعد غير مادى لسائر اقطار واقطار التمكن فيه بعبارة اخرى عن بعد منطبق على البعد الذى في الجسم وبالجملة فهو اما ان يكون امرا موجودا او موهوما اما الاول فهو مذهب افلاطون واتباعه القائلين بان المكان هو البعد الموجود المجرد عن المادة من شانه ان ينفذ فيه الابعاد الجسمانية

ويسمونه البعد المفطور واما الثاني فهو مذهب المتكلمين القائلين بان كل جسم في الخلاء الذي هو موضع الجسم في الفضاء والتشاكل التي شغلها الجسم وملاء وسبيل التوهم ۱۲ مولوی محمد یوسف

سلمه قوله وعلى الثاني آه اى اذا كان المكان منتسبا في جهتين لم يجز ان يكون قائما بنفسه لبطلان السطح الجوهري ولا يجوز ان يكون حالا في الجسم لعدم صحة انتقال الجسم من سطحه الى

ايره فيجب ان يكون قائما بغيره وذلك الغير ان لم يكن حاويا وما لم يحو السطح ايضا والاحتواء من لوازم المكان كما مر واولا والا انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم فلا يكون السطح مكانا

حينئذ فلا بد ان يكون ذلك الغير حاويا فيكون المكان سطح الحاوي ۱۲ مولوی محمد یوسف سلمه الله تعالى

## حواشی صفحه شصت وهفتم

## تتمه حاشيه ۱ صفحه ۶۷

في الطبيعة البعدية ولازمها وجوب التساوي في المعلولات عند التساوي في العلل كما حقق في موضعه فلا يكون حينئذ الجزئية والكلية لان اختلاف الكل والجزء فرع

التغاير في الحد والشكل ولو لم يتحقق التغاير بينهما لم يختلف الكل والجزء واللازم باطل وبطلان اللازم يستلزم لبطلان الملزوم واذا لم يكن الحد المعين والشكل المعين من

طبيعة البعد ولوازمه يكون بسبب امر عارض فيكون زوال ذلك الشكل المعين بزوال الامر العارض فامكن ان يتشكل بشكل آخر فكان له في نفسه قوة الانفعال لان الاختلافات

الشكلية لا يحصل في البعد الا بعد كونه متهيأ لان يتشكل وقوة الانفعال هي من لواحق المادة كما تقرر عندهم في مسلك الانفعال من براهين اثبات الهيولى فيكون للمفارق

عن المادة مقارنا اياها هف وهذا الخلف انما يلزم من وجود البعد المجرد فهو باطل ۱۲ مولوی محمد یوسف سلمه قوله كان للجزء بالكل آه وهذا منقوض بالفلك

فان المقرر عندهم ان المقدار والشكل الحاصل فيه تقتضيه الصورة النوعية فيه ولا شك ان الصورة التي للجزء والتي للكل واحدة فيلزم ان يكون للجزء ما للكل ولم يكن كل وجزء

وان قيل في دفعه ان الاجزاء قبل فرض التجزية معدومة فليست لها شكل لا شكل الكل ولا شكل آخر بل ليس كل ولا جزء وبعد التجزية لا استبعاد في تشكل الاجزاء بشكل الكل

والتقدير بقدره قيل مثل ذلك جار في البعد المجرد ايضا وايضا كون الاجزاء معدومة محضة غير مسلم بل لها وجود واقعي يترتب عليها الآثار الخارجية فلا بد من ان يكون لها شكل ومقدار

وشكله ۱۲ مولوی حمد الله سلمه قوله جاز النقل آه وفيه نظر دقيق لانه يجوز ان يكون الشكل للعارض المفارق الدائم او المباين الدائم كالعلة مع المعلول فلم يوجد فيه جهة

الموجبة الى المادة فان القوة عبارة عن فقدان شيء في زمان ووجدانه في زمان آخر فلا شبهة في انها لا تقتضيها الامر الدائم ضرورة والعجب من الصدر كيف صدر منه هذا

الكلام مع وضوح سخافته ۱۲ مولوی حسن

## حواشی متعلقه صفحه شصت وهشتم

## تتمه حاشيه ۱ صفحه ۶۸

في جهة المقدارية وهذا اليضم ما اتفقت عليه العقول لبداهتها وقد بينه اعم بالامر عليه ومن جانبه التي تداخل الجسم في البعد المجرد فانها انه لا يخلو من ان يكون مقدارا او متقدرا

ويلزم من مكانه الثاني في الاول تداخل المتساويين في جهة المقدارية لجسمانية بنفس في البعد المجرد واذا فرض مكانية للاجسام لزم استحالة التداخل من جهتين من جهة التحيز بالذات

ومن جهة المقدارية كذلك ۱۲ ملا حسن سلمه قوله الا يرى ان الخط آه فيه انه اذا كان الخط والسطح بحيث اذا انضيف اليهما ما يجانسهما في جهة الامتداد لزوادوا فاذا

هذا المجانس في جهة الامتداد ولم يزدد وتداخلا علم ان تداخل الابعاد وما هي الا المس مستحيل كيف ولا شك ان كل من الخطين المتنافيين في جهة العرض مثلا طولا ومع ذلك

لم يصير الطولان اعظم من طول واحد فلو كان البعد بما هو بعد يقتضي عظمية البعدين من الواحد لكان ما يضاف ويضم البعد الى البعد يكون المجموع اعظم من الواحد ولم يكن

بين الاضافة من جهة الامتداد وبين الاضافة من جهة اللاامتداد فرق كما لا يخفى بل المقدار المسلم ان الاثنين اكبر من الواحد اعدادا ان المقدارين اذا التقيا ملاقاة على سبيل التنحي

ما التقيا عد يكونان اعظم من الواحد واذا التقيا لا على سبيل التنحي بل على سبيل التداخل لا يكونان اعظم اذ ليس كل وجزء بحسب المقدارية حتى يكون الكل اعظم من الجزء بل كل وجزء بحسب

العدد وعدد البعدين المتداخلين وهو الاثنان اكثر من الواحد بلا شبهة فقد ظهر ان ما ذكره الصدر لا استشهاد وان المانع من التداخل هو المقدارية مع انه ليس هو المانع

مولوی حمد الله سلمه قوله واعلم ان آه فيه تفضيح القائلين بالبعد المجرد بانه فالزم عليهم بالتداخل بين الجوهرين المتحيزين بالذات وبين المقدارين في جهة

المقدارية يعترفون في اول الامر ثم ينكرون بمعارضة الامر الوهمي للبديهي العقلي والامر المبرهن بالبرهان القطعي فيوسوس في شرك بان البعد المجرد يجوز ان يخالف البعد

الجسماني بالماهية فالتخالف يجوز ان يكون مجوزا للتداخل ولم يعترفوا بان هذا التجويز كتجويز تداخل الانسان في الفرس والشجر في الحجر لم يعلموا بان المانع منه بالحقيقة هو التحيز الذاتي

من الجانبين والمقدارية وهذا المانعان موجودان في صورة تخالف الماهية فلو كان للتخالف دخل في التجويز مطلقا يلزم اجتماع المتنافيين في امر واحد وهذا كما يقال

ان لا يجوز ان يكون في جسم واحد امران يقتضي احدهما الحركة الى غاية تنفصل بها ما تقتضي الآخر انتهى عنه لك وامثال ذلك كثيرة ۱۲ ملا حسن سلمه قوله ولعل

آه قد يمنع فان البعد الجسمي هو الجسم التعليمي عرض عندكم والبعد المجرد جوهر عندهم فاين الاتحاد في الحقيقة الا ان يقال المراد بالبعد الجسمي الصورة الجسمية ونفي المنافية ممن الصدر

فيما سبق انما هو عن الصدر سوى الجسمية ۱۲ مولوی حمد الله سلمه قوله نوعية محصلة آه وفيه ان هذه المقدمة لم يدل عليها دليل فيرى اعتبره

دعوی البداہۃ فیہا بسند الجسم فلا تتم حجۃ علیہ ۱۲ ملا حسن ۱۲ے قولہ بل ہی اقول آہ حاصلہ ان الاختلاف بالماہیۃ لا یفیدنا لان بالاشتراک فی عارض ہو للتشاکل
لا امتناع التداخل یکفینا فان الظاہر ان المقدار الجسمی انما یمنع التداخل لکونہ ممتدا محسوسا فالقصد فیہ ہو حاصل فی البعد ایضا کما شرح المص مما لا مرید علیہ والکمان مخالفا بالماہیۃ للامتداد
الجسمی ۱۲ مولوی حمد اللہ ۱۳ے قولہ علی انی اقول آہ وفیہ ان الجزء المتداخل الجوہر الجسمی فی البعد المجرد مطلقا یوید قول ان التمسح مطلقا لا یمنع التداخل
بل اذا وقع فی الماہیۃ الواحدۃ فالاصلح فی وجہ الدفع ان یحرر کلام المص بہذا ما حررنا انفا فہم ۱۲ مولوی حسن ۱۴ے قولہ یحید آہ حاد یحید یمیل وانسے
ان الہم یمیل عن الصراط المستقیم وہو الہدایۃ الی الحق ویکاد یوسوس سرک آہ او من الاجادۃ ای یمیل ویصرف سرک عن قبول الحق ۱۲ مولوی نظام الدین ۱۵ے
قولہ یجوز ان یخالف آہ ہذا اعتراض من قبل اصحاب وجود البعد المجرد علی الدلیل المذکور لابطالہ وحاصلہ ان البعد الجسم مال غیر دیلتہم بعد فیہ لیفارقہ ولیس حالا فیہ بل ہو
قائم بنفسہ فہناک بعدان مادی ومجرد فقد تقد احد بمانی الآخر وتداخلا وامتناع التداخل بین البعد المادی والمجرد ممنوع وانما الممتنع نفوذ المادی فی المادی وتداخلہا
وبین حقیقۃ الجسم المادی وحقیقۃ البعد المجرد تخالف فلا یستلزم امتناع التداخل فی المادیین امتناع التداخل بین المادی والمجرد ۱۲ مولوی محمد یوسف سلمہ

## حواشی متعلقہ صفحہ شصت ونہم تتمہ حاشیہ ۵ صفحہ ۶۹

ثم المطلوب بالذات للجسم لیس ہو المکان بل الوضع والترتیب ہو عرض حال فی الجسم ولسطح مطلوب بالعرض ثم قال فی ذلک المتن ان المکان بمعنی السطح فقد لا یکون ۱۲ مولوی
محمد عبد الصبیح ۲ے قولہ ای مفطورا علیہ البداہۃ آہ اک ان تبین المبنی المذکور ببیان مستدل بان الکمالات کلہا سواء کانت جسمانا او جسمانیا یجوز علیہا العدم
بالنظر الی ذاتہا او بعد فرض وجودہا والنحو یجوز علی بعضہا العدم بالنظر الی وجود بعض آخر لو لم یوجد بینہما علاقۃ العلیۃ واللزوم اما الاقتران زید یجوز علیہ العدم نظرا الی وجود عمرو
عنہ لا یکون بینہما علاقۃ العلیۃ واللزوم اذا تمہد ہذا فنقول اذا فرضنا انا من جسم صلب کالحدید مثلا لا یتحرک بعض اطرافہ الی البعض الآخر الا بقوۃ شدیدۃ وقد فرضنا عدمہا ح
اذا فرضنا الآنا المذکورۃ مملوا من الہواء وفرضنا عدمہا عنہ بل عدم کلما یحویہ بناء علی المقدمۃ الممہدۃ فاما ان ینطبق اطراف الانا فذلک باطل لما مر آنفا او یبقی فیہ حجز
واسع فہناک اما ان یکون خالیۃ فالخلاء محال او یوجد فیہا الاجسام وقد فرضنا عدمہا فلم یبق الا فیہ الابعد مجرد وہو المطلوب وجوابہ ان البعد المجرد قد بطل وجودہ بدلیل
تطبیق وکذا الخلاء فیلزم لکل فرجۃ من جوف جسم بینہا فاذا رفع اللازم یتفی الفرجۃ اما بالتطابق بعض اطرافہا علی البعض او بتحرک الجسم الذی فرض فیہ وقد شوہد ان الجسم الصلب الذی
فیہ فرجۃ ضیقۃ فیہا ہواء وقد سدت منافذہ الآخر ومصت مصا شدیدا انخرق الجسم او لحق بعض اطرافہ علی البعض وما ذاک الا بضرورۃ بطلان الخلاء والبعد المجرد وانحصرت
الطبیعۃ قد تستدعی امورا عجیبۃ ینکرہا العقل فی بادی الرای ۱۲ ملا حسن ۳ے قولہ مفطورا علی الفطرۃ آہ المعنی انہ لیس من العقول المجردۃ ولا من الاجسام المادیۃ لانہ برزخ
بینہما ۱۲ ملا حسن ۴ے قولہ لو کان المکان ہو السطح المذکور آہ بناء ہذا الاشکال علی فہمہم بان لکل جسم مکانا والقائلین بالسطح ان یدفعہم ویقولون الاجسام انما یلزمہا المکان
لنفس البعدیۃ الانہا بعد تفصل والوصل وسائر العوارض المادیۃ فانہ لا دخل للتمکن لتلک العوارض فاذا لزم المکان لنفس البعدیۃ یلزم ان یکون للبعد المجرد ایضا بعد آخر
فیلزم عدم تناہی الابعاد کما یلزم عدم تناہی السطوح ۱۲ ملا حسن ۵ے قولہ وقالوا الیہ آہ تقریر الاشکال ان الحرکۃ فی المقولۃ عندہم عبارۃ عن ان یکون فی کل آن للمتحرک فرد لا یکون فی الآن السابق و
اللاحق وکذا یجد الحرکۃ المطلقۃ بالخروج لیسیر الیسیر اذ کمال الاول لما ہو بالقوۃ من جہۃ ما ہو بالقوۃ فلو کان المکان ہو السطح لزم ان یکون الطیر الواقف فی الہواء مع ہبوب الریاح وکذا الحجر الواقف فی الماء الجاری
متحرکا لصدق الحرکۃ المطلقۃ والحرکۃ فی المقولۃ علیہما مع انہ بالضرورۃ شاہد بانہا ساکنان ۱۲ ملا حسن ۶ے قولہ کان المسافر المخوف آہ وہذا لان المکان الحقیقی للمسافر المذکور انما یکون ہو السطح الباطن
للکرباس وہو لم یتبدل علیہ فیلزم السکون فیہ مع ان الانتقال المکانی غیر ضروری للسیاحۃ فیہ فیلزم اجتماع المتنافیین ۱۲ ملا حسن ۱۱ے قولہ المخوف آہ المخوف
بالحاء المہملۃ والفاء بمعنی الملفوف والکرباس بکسر الکاف الثوب ویقال ساح الماء ای جری علی الارض والسیاحۃ بالکسر الذہاب فی الارض کذا فی القاموس ۱۲ مولوی محمد یوسف

## حواشی متعلقہ صفحہ ہفتادم

۹ے قولہ عن الرابع آہ ای الجواب عن لزوم سکون المسافر المخوف بالکرباس ان اللازم ہہنا السکون فی الاین الحقیقی وہو غیر باطل اذ لم یدل علیہ الدلیل ولا شہد
بہ البداہۃ وانما یدل البداہۃ علی انہ متحرک فی المحلۃ والمکان ای الوضع بالنسبۃ الی الامور الخارجیۃ او الاین العرفی کالدار والبلدۃ وہو لا یبطل لکون المکان الحقیقی سطحا
والمراد من المکان العرفی ما یکون الجسم فیہ ولا یکون مختصا بہ کالصندوق للدرۃ لان الصندوق یکون فیہ الدرۃ ولیس الصندوق مختصا بالدرۃ بل یمکن ان یجید فی الصندوق
درۃ وما سواہا ایضا فکذلک المسافر السایح مشارق الارض ومغاربہا مکانہ العرفی ما بین المشارق والمغارب وہو وان لم یکن مختصا بالمسافر لکن لا ضیر فیہ ومکانہ الحقیقی
بمعنی السطح ہو السطح الباطن للکرباس ۱۲ مولوی محمد یوسف ۱۰ے قولہ فلو یتہ لا نسلم آہ قد وقع فی وجہ الاستدلال فی المشہور لزوم سکون المحمول فی الصندوق
وتجیب بالتزام السکون لان الحرکۃ فیہ حرکۃ بالعرض لاتزامہ مکانہ والمتحرک بالحقیقۃ انما ہو الصندوق فاورد علیہ بان المسافر المخوف بالکرباس السائح مشارق
الارض ومغاربہا التزام السکون فیہ بالذات والقول بالحرکۃ فیہ بالعرض خلاف البداہۃ فالمص اوردہ فی الاستدلال واجاب بمادۃ الاشکال وحاصلہ ان
القدر المسلم فیہ بحکم البداہۃ مطلق التحرک فی مقولۃ الحرکۃ فی الاین الحقیقی والمکان الحقیقی فلا نسلم حکم البداہۃ بہ بل لکن متحرکا فی الوضع او فی المکان العرفی ۱۲ احسن

## حواشی متعلقہ صفحہ ہفتاد و یکم
### تتمہ حاشیہ ۹ صفحہ ۷۱

قوله ولا يكون المال له ما كان ثابتا للمكان انتقل اليه وذلك التغير والا يلزم الدور فلابد من جسم آخر مغاير له وهلم جرا الى ان يتموج العالم كله من خلف المتحرك اليه فيلزم خرق الافلاك او حركتها حركة ابينية وبطلان التموج لا محالة يرتقي الى الافلاك فاما ان ينخرق الجسم الذي يلاقي جزء من الافلاك لذلك الجزء ويتداخل فيه او يتحرك ذلك اي كل الافلاك من مكانه الى غيره وبطلان هذه الشبهة ايضا الزامية مبنية على قواعد الحكماء فان حجة المتكلم على تقدير كون العالم مملوا فيلزم ان يتحرك الجسم الذي قدام الجسم المتحرك حال انتقاله بحركته الى مكانه فيلزم المتحرك يدخل جسما آخر في مكان المتحرك بلا مكانه فلا يلزم الخلاء ۱۲ مولوی محمد یوسف

## حواشی متعلقہ صفحہ ہفتاد و دوم
### تتمہ حاشیہ ۹ صفحہ ۷۲

وهذا ليست الزامية صرفة فان المقدمة الالزامية المذكورة محققة ايضا كما سياتي في كلام المص وتحقيق عندي انه ليست الحجة الاولى تحقيقية كما ذكرنا وليست الزامية تحقيقية لعدم تمامية المقدمات الباقية لها فاسلمها الخصم ولا يتم البرهان كما سياتي بيان تحقيقه فانتظر مقتضاه ۱۲ ملا حسن ره قوله ويكون لا محالة آه وذلك ان الحركة في نسبة تساوي الحركة في النصف منه وهي بالحركة في نصف النصف وهكذا فلا محالة يكون في الزمان لا في الآن ۱۲ مولوی حمد الله ره قوله ويكون لنسبة زمانها انه زاد آه لان الحركة مع المعاوق وهي لا يكون مساوية لها بلا معاوق ولا اسرع منها بالضرورة ۱۲ مولوی حمد الله ره قوله ونسبة معاوقته آه واذا فرض الحركة الاخرى في ملاء ارق تكون نسبة معاوقته الى معاوقة الملاء الاول ازيد من نسبة زمان الحركة الخلائية الى زمان الحركة الملائية التي فرضت اولا يكون الخلف تحقق وهذا يكون الحركة مع المعاوق اسرع من الحركة مع لا معاوق مثلا انا فرض ان الحركة في الخلاء ساعة مثلا فزمان الحركة في الملاء الغليظ اربع ساعات فيكون النسبة بين الزمانين نسبة الربع ثم ان فرض ملاء ارق بحيث يكون نسبة معاوقته الى معاوقة الملاء الغليظ نسبة الربع يكون ان الحركة في هذا الملاء الارق ايضا ساعة وهو زمان الحركة في الخلاء بعينه وان فرض ملاء رقيق يكون نسبة رقته الى الملاء الغليظ نسبة الثمن مثلا يكون ان الحركة في هذا الملاء الرقيق ثمن زمان الحركة في الملاء الغليظ وهو نصف ساعة ويكون الحركة الملائية اسرع من الحركة الخلائية وهو افحش من التساوي كما لا يخفى ۱۲ مولوی حمد الله ره قوله الى معاوقة الملاء الاول آه لم يعتبر نسبة ذات الملاء الى ذات الملاء الغليظ في الرقة والغلظة بل اعتبر النسبة بينهما في المعاوقة لما يرد ان الرقيق اذا فرضت نسبة رقته الى نسبة الغلظ مثل زمان الحركة في الخلاء الى زمان الحركة في الملاء يجوز ان لا يوجد في الرقيق معاوقة اصلا لكمال رقة الملاء فلان المعقل يجوز ان لا يكون التاثير في المعاوقة في الملاء الا اذا كان على مرتبة معينة ولم يبلغها الملاء الرقيق المفروض على النسبة المذكورة فحينئذ لا استحالة في مساواة زمان الملاء الرقيق الذي لا يوجد فيه لرقته الملائي للمعاوقة اصلا نعم اذا فرضت معاوقة الملاء الرقيق بالنسبة الى الملاء الغليظ كنسبة زمان الحركة في الخلاء الى زمان الحركة في الملاء الغليظ يظهر الخلف لظهور وجود المعاوقة في الحركة المفروضة تاثاج ولا شبهة حينئذ في استحالة مساواة زمان الحركة في الملاء الرقيق الذي وجد فيه معاوقة ما للمتحرك مع الخلاء الذي لا يوجد فيه معاوقة اصلا وذلك لا يقال [illegible]

## حواشی متعلقہ صفحہ ہفتاد و سیوم
### تتمہ حاشیہ ۹ صفحہ ۷۳

في الخلاء مساوية للحركة في المعاوق على النسبة لو وجدت ولا شيء من الحركة في الخلاء مساوية للحركة في المعاوق على النسبة لو وجدت ينتج انه ليس كل حركة في الخلاء حركة في الخلاء وهذا محال وانما لزم من تحقق الخلاء لا دخل فيه للمعاوقة المخصوصة بل الحركة في الخلاء فقد دخل تقرير الاستحالة فحينئذ يتم المقصود الاشراقي انا لو حسبنا بانها لا يتم الدليل المص بان يقال لو تحقق الخلاء لكانت الحركة فيه مساوية للحركة في المعاوقة المخصوصة المستحيلة لكن ذلك التساوي محال فظهر انه لا يتوقف الدليل على امكان المعاوقة المخصوصة ولا على امكان الحركة المفروضة في الخلاء كذا فصله المحقق الدواني في الحواشي القديمة ۱۲ مولوی حمد الله ره قوله اقول ويمكن الجواب آه بكذا اكثر تحرير ولا اعتراض المذكور بانه يحصل الحكم اللازم معارض قضية شرطية تحتها انه لو امكنت المعاوقة المخصوصة في الخلاء لكانت الحركة في المعاوق مساوية للحركة في عدم المعاوق وجواز الملاء [illegible] كاذبة لانه لو وجد الملاء فيدل على البطلان لزومها ۱۲ مولوی حمد الله ره قوله كاذبة آه ضرورة عدم العلاقة بين مقدمها وتاليها لعدم العلاقة بين المعاوقة المخصوصة وبين تساوي زمان الخلاء والملاء [illegible] منهما فالحكم بين مقدمها وتاليها مناقضة تكون كاذبة كما انه لا علاقة بين المقدم والتالي في قولنا الخالق [illegible]

## حواشی متعلقہ صفحہ ہفتاد و چہارم

ره قوله واما ثانيا فلانه يحتمل ان يكون مناقشة على الجواب عن اعتراض ابي البركات بان مقصود المعترض بان الحركة المفروضة بين الصادرة عن قوة مخصوصة

مفروضة فی مسافة مخصوصة تقتضی قدرا معینا من الزمان فلا بد ان جزء الحرکة ایضا حرکة وهی واقعة فی اقل من الزمان الذی فرض انه مقتضی للحرکة او ان کل حرکة یمکن حرکة اسرع منها فیکون سرعة اقل لان الجزء من الحرکة انما یقع فی جزء من مسافة الکل فالاسرع انما یکون بقوة اقوی والمفروض اقتضاء الصادرة عن قوة مخصوصة فی مسافة معینة فلا ینافی وقوع حرکة صادرة من قوة اقوی او الحرکة واقعة فی کل من المسافة فی زمان اقل تحتمل ان یکون مناقشة علی اصل الدلیل فالجواب عن اعتراض ابی البرکات تام وهذا انما یاتی اذا کان مقصود المعترض اقتضاء ماهیة الحرکة من حیث هی هی قدرا معینا من الزمان کلام الامام الرازی فی المباحث وشرح الاشارات ظاهر فیه ویشعر به کلام المحقق فی شرح الاشارات ایضا وکلام المصنف فیما سبق وهو قوله وهذا الاعتراض فی غایة السقوط ایضا یدل علیه ولعلهم وجدوا ایضا من المعترض علی ان مراده اقتضاء نفس الحرکة من حیث هی ١٢ مولوی حمد الله سلمه ٥٦ قوله والجواب آه هذا الجواب لخصه المصنف من کلام المحقق الطوسی فی شرح الاشارات لخصا لا یرد علیه ما یرد علی کلام المحقق ویظهر لک ذلک بالمراجعة الی شرح الاشارات ١٢ مولوی حمد الله سلمه

## حواشی متعلقه صفحه هفتاد و پنجم

٥٦ قوله اذا کان القاسر آه لان المیل القسری انما حدث بالطبیعة وهی لا تتحدد مرتبة منه فان الاشد منه الیق بالطبیعة وطبیعة المقسور مطیعة لها واذا کان اراده وارادة کان جوز تحدید جزء منها ایضا فالتفرقة بین المعاوق الطبعیة وبینه وهو فی التقریر ان المعاوق الداخلی لا یوجد فی الطبیعة بخلاف القسریة ١٢ مولوی نظام الدین

٥٧ قوله فیکون الحرکة آه ای یلزم ان یکون زمان الحرکة مع المعاوق مساویا للزمان تلک الحرکة بدون المعاوق واللازم ظاهر البطلان وبیان اللزوم انا نفرض حرکة الجسم فی فرسخ مثلا من الخلاء لا محالة تکون فی زمان ولنفرضه ساعة ثم نفرض حرکة ذلک الجسم بتلک القوة بعینها فی فرسخ من الملاء ولا محالة تکون فی زمان اکثر لوجود المعاوق ولنفرضه عشر ساعات ثم نفرض حرکته بتلک القوة فی ملاء رقیق قوامه من الملاء الاول بحیث یکون نسبة معاوقته الی معاوقة الملاء الغلیظ کنسبة زمان حرکة الخلاء الی زمان حرکة الملاء الغلیظ ای یکون معاوقة الملاء الرقیق عشر معاوقة الملاء الغلیظ فیلزم ان یکون زمان الحرکة فی الملاء الرقیق ساعة ضرورة انه اذا اتحدت المسافة والمتحرک والقوة المحرکة لم یکن السرعة والبطوء عین قلة الزمان وکثرته الا بحسب قلة المعاوقة وکثرتها فیلزم تساوی زمانی حرکة ذی المعاوق اعنی التی فی الملاء الرقیق وزمان حرکة عدیم المعاوق اعنی التی فی الخلاء ١٢ مولوی محمد یوسف

٥٨ قوله فی اثبات المعاوق الداخلی آه لا یتوهم ان هذا المطالب بعید اثباته من ان لکل جسم جوهرا صوریا یحل فی جسمیته ویکون مبدأ للآثار ولا یحتاج الی مؤنة هذه الحجة فان ثبوت الصورة النوعیة لا یوجب کونها مبدأ لمیول الحرکات وکذا ثبوت المکان الطبعی للاجسام لا یغنی عن هذا المطلوب فانه لا یخص الحرکات القسریة الکائنة بل المدعی ان الحرکة القسریة مطلقا لا بد لها من المعاوق الداخلی

## حواشی متعلقه صفحه هفتاد و ششم

## تتمه حاشیه ٥ صفحه ٧٦

اذا کانت مراتبها غیر متناهیة بازاء مراتب الزمان الا اذا لم یکن ادکانت ویکون النسبة بین الزمانین حسیة وبهما عددیة وتحصیل المعاوقة المخصوصة فلا یعقل العلاقة بین المقدم والتالی ایضا فیکذب الشرطیة علی کل حال وهی لازمة للخلاء فهو محال فیتم الحجة فی السابق ولا یتم بها الصدق الشرطیة فلم یلزم استحالة الخلاء فافهم او یقال ان الکلام فی السابق کان ظاهرا علی سبیل التنزیل کما فصلنا وههنا علی سبیل التحقیق ١٢ ملا حسن سلمه ٥٩ قوله لان نسبته آه وسم هذا اظهر زیادة الایضاح نقول ان الحرکة الطبعیة مثلا فی الخلاء مع معاوق ولکن البرودة العارضة للتخفیف او الحرارة العارضة للتثقیل مثلا زمانها ساعة وتحرک مع ذلک المعاوق فی الملاء الغلیظ مع انها فی زمان رائد ولیکن ساعتین فالزیادة ساعة لغلظ الملاء وقد تحرک فی الملاء الذی علی نصف الغلیظ فالمعاوق فیه معاوقتان للخلاء والملاء الذی علی نصف قوام الغلیظ فاعتبار المعاوقتین لیفرض الزیادة والحرارة العارضة لغلیظ الملاء الرقیق ثلثة ارباع معاوق الغلیظ ولا ریب فی ان نسبة زمانی الغلیظ والرقیق لنسبة معاوقته الی معاوقته ای کله الی کله فزمان الحرکة فی الرقیق ثلثة ارباع زمان حرکة فی الغلیظ ولیست النسبة فضل معاوق حرکة فی الرقیق علی معاوق حرکة فی الخلاء وهو نصف غلظ الغلیظ وهو قوامه علی معاوق حرکة فی الخلاء وهو البرودة مثلا ضرورة ان الزمان والسرعة والبطوء انما یحصل بکل معاوق لا بذلک الفضل ولو کانت کذلک لزم المساواة النسبة فان نسبة الفضلین المتناصف فیکون زمان حرکة فی الخلاء نصف زمان حرکة فی الرقیق وهذا الاعتراض منع مع السند وتحصیل ابطال مقدمة من مقدمات الدلیل ١٢ مولوی نظام الدین

## حواشی متعلقه صفحه هفتاد و هفتم

## تتمه حاشیه ٧ صفحه ٧٧

محل تلک المنبها موجبة للقرب منه من جانب آخر وهذا القرب لا ینافی طبیعة الحرکة ١٢ مولوی حمد الله سلمه ٥٩ قوله بل ارادته آه الظاهر من سوق الکلام ان المانع من تمامیة الدلیل فی الاکثر الغیر المتحددة عدم امکان الحرکة الطبعیة والقسریة الراجعة الی الطبعیة لتشابه اجزاء الخلاء فانه لو کانت واحدة منها لجازت لکانت ثم فیها ایضا بشهادة البدیهة فانها حاکمة بان الجسم اذا ارسل فی جزء من الخلاء یتحرک لو کان الجزء الآخر منه طبعیا له ولا یتوقف حرکته علی معاوق

وان امكان الحركة الارادية والقسرية الراجعة فيها الى ما فيه فان الارادة يجوز ان يحدد حال الحركة من السرعة والبطوء فيحدد قدر من الزمان بازائه ويشترك فى الحركات الثلثة
ويختلف فى اثنين منها انه يزداد بحسب المعاوق فلا يلزم الخلف ح ۵۹ قوله يجوز ان يحدد آه اى حتى يكون الحركة فى الخلاء فوق الحد دارادية وقسرية راجعة الى الارادية لا طبيعة لا قسرية
راجعة الى الطبيعة يجوز ان تعين حال الحركة من السرعة والبطوء بحدود الارادة وتحدث الحركة على حسب ما اريد فزمانها محفوظ فى الحركات الثلث ويزداد بالمعاوق وينقص بنقصان بازائه
فلا يلزم المساواة فلا يتم الحجة بخلاف ما اذا كانت الطبيعة او القسرية الراجعة الى الطبيعة جارية فى تلك فوق الحد دونها تم فيها العين بحكم البديهة بان الجسم اذا ارسل فى خير من الخلاء
يتحرك بان يكون الجزء الآخر منه مطلوبا بالطبع اذ لا يتوقف حركته على معاوق وفيه ما مر ۱۲ مولوی محمد یوسف سلمہ

## حواشی متعلقہ صفحہ ہفتاد و ہشتم

### تتمہ حاشیہ ۴ صفحہ ۷۱

بازدياده تحقيق ما تجافاه فلابد لاثباتها من الدليل والتجويز الصرف لا يكفيه وما ذكره المصنف سند للمنع ومبناه انه حكم العقل من الاحكام الواقعية التى تجد العقل بشهادة البداهة البرهان
فلا اثر ان فى المعاوق انما تجد العقل بشهادة الوجدان التاثير فى تكسر الميل نقصا وتضعيفه كضعف قوة الماء من الارض دليس للضعف تاثير فى تحديد الزمان فليس للمعاوق
الضم ما اثر فيه واجاب عنه المعم ح عند نفسه بقوله اقول آه وحاصله ان البديهة المذكورة ممنوعة بل الحق الناصح بالنظر الطبعى يحكم بان الطبيعة انما تقتضى الحصول فى الحيز الطبيعى المعاوق
يمنعها ليس الا من اقتضاء عدم التخلف ولا من المنع اقتضاء عدم الحصول كذلك ضرورة وجود التخلف بينهما بل المراد بها الملائمة والمنافرة كملائمة الاشكال الطبعى بالنظر الى
الدائم ومنافرة الاشكال القسرى بالنظر اليها فاذا اقتضت الطبيعة الحصول فى حيز الطبعى عند الخروج عنه فلم تقتضها فاسر ضعيفا اعنى معاوق ضعيف ولم يمنع عنها
بالكلية لضعف تمنعها على سبيل البعضية والنقصان فلزم التراخى من هذه الجهة فوجب تحديد الزمان ۱۲ ملا احسن ۵۵ قوله انما يكسر من قوة الميل آه من تعيينه او دخله
على المعول الى المعاوق الخارجى او الداخلى الذى يحليه بحده اكسران قوة الميل ثابتة فى المتحرك سيل يوصل الى الغاية بسرعة لا حد لها وبذا ان المعاوق فان احدهما فى الطبعى
والاخرى فى القسرى يكسران قوة سيله فكلما انكسر قوة الميل بها كالت تنكسر لضعف قوة الطبيعة للمتحرك او القاسر بان يكون قوة الطبيعة اضعف وكذلك القاسر كالرمى
الماء والارض مثلا اذا ارسل جزء من الماء وجزء من الارض فكما يكون الميل فى جزء الارض على قوة لا يكون فى الماء فلم لا يكون ضعف هذه القوة الطبيعية او القاسر محددا للميل يحصل به
تعين الميل فان عمران طبيعة المتحرك او القاسر لمتلبس لحد منها مع اى حد من القوة لا يكون كافيا فى تحديد الميل لانها وان كانت فى غاية الضعف لكن لا تقتضى الحصول فى الحيز
الا على اقصر ما يمكن اى تقتضى بسرعة لا حد لها بان يفرض لها حد من السرعة يكون مقتضيا فوقه وعلى هذا القياس فلا يكون الطبيعة او القاسر مع المعاوق الذى يتقوى ايضا تقتضيها
لا اقصر ما يمكن لانه كما يحصل ضعف الميل الطبعى والقسرى بسبب تلك المعاوق الذى يحليه بحده وكذلك يحصل من ضعف القوة الطبيعية او القاسر ضعف الميل فلم لا يجوز ان
ذلك الميل اى الميل الطبعى او القسرى الذى حصل الضعف فيها بسبب تلك المعاوق ايضا لا يقتضى الحصول فى الحيز الا فى اقصر ما يمكن فلا تعيين للزمان فعليهم بيان
الفرق بين الصورتين ۱۲ مولوی محمد یوسف ۵۶ قوله فهذا قالوا آه ما يخطر بالبال والله اعلم بحقيقة الحال انهم لا يقولون ان الميل الحاصل بالقوة الطبيعية
وان كان ضعيفا لا يحدد قدرا من الزمان بل يقولون ان تحديد الزمان ليس الا بالميل لكن الطبيعة وان ضعفت لا اقتضائها الحصول فى المكان الطبعى واختلاف مراتب
الميل الشدة والضعف ليس يمكن ان يقتضى ميلا معينا محددا لقدر من الزمان حد من السرعة والبطوء لان كل مرتبة من مراتب الميل يمكن اقوى منه وكل حد من السرعة يتصور
اسرع منه وبها اليق باقتضاء الطبيعة فاقتضاء تمام مرتبة دون مرتبة وحد دون حد ترجيح بلا مرجح وكذا القاسر الذى لا شعور له فالطبيعة تقتضى الحصول فى الحيز على اقصر ما يمكن ومع
معاوقة الملا يحدث ميلا محددا للزمان ولحد من السرعة لانها تحدث ميلا وذلك الميل وان كان ضعيفا لا يقدر على تحديد قدر من الزمان وحد من السرعة والبطوء ثم
بعد انكساره من المعاوق وصيرورته ضعيفا يصير محددا حتى يتوجه انه لا فرق فى الصورتين وكذا الحال فى القاسر عديم الشعور بخلاف النفس فانها بالشعور تخيلها اللازم
ولما فيمكن ان يحدث ميلا محددا او سرعة محددة وكلام المحقق الطوسى فى شرح الاشارات كالنص على ما ذكرت ۱۲ مولوی حمد اللہ ۵۷
قوله اقول لعلك تتفطن مما ذكرنا ان هذا الجواب عليهم لا امتنان منهم ويمكن الفرق بنحو آخر غير ما ذكره ح وهو ان الطبيعة لما اقتضت الحصول فى الحيز فاللائق بحالها ان لا تحدد
ما يوجب التراخى فى المطلوب فالميل الضعيف الذى احدثته الطبيعة لا تحدد الزمان البتة بخلاف الميل الذى حدث فيه الضعف بسبب المقاوم فانه وان كان ضعيفا
فى الاصل منشاء بها فى الضعف لما هو طبعى باق على حاله لكن المقاوم له دخل فى حدوثه فيقتضى اقتضاء متوسطا بين اقتضاء المقاوم والطبيعة فكانها متغايران
نوعا او صنفا لان تغايرا لمقتضى يدل على تغاير المقتضى ۱۲ مولوی حمد اللہ رحمہ اللہ

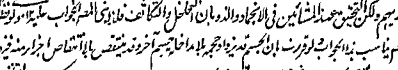
## حواشی متعلقہ صفحہ ہفتاد و نہم

۵۸ قوله ان يتموج آه فيه ان التموج من المستبعدات قد يلزم لضرورة البرهان كما التزموا حركة كرة الارض بتمامها بحركة الفلك كالقمر لضرورة الطباق مركز
۵۹ قوله بما يا فى [illegible]

ثقل الاخص على مركز العالم كما هو التحقيق والحق انه ليس المقصود بهنا لزوم المستحيل لزوم المحال وهو خرق الافلاك او كون حركة اينها او تداخل الاجسام وكل محال بيان الاستلزام ان التحرك الى الفوق مثلا اما ان ينتهي فيما بين المتحرك والفلك فيلزم التداخل او يرتقي الى الافلاك فاما ان يخرق الجسم الذي يلاقي جزء من الافلاك لذلك الجزء او يداخل فيه او يحرك الكل اي كل الافلاك من مكانه الى جهته فيلزم المحذورات المتعددة كما لا يخفى على المتامل ۱۲ ملا حسن ۹ قوله منها اذا فرضنا آه المشهور في تقريره ان ارتفاع الانطباق دفعة لانه لو كان تدريجيا لكانت زمانه منقسما فحين البعض منه لا يكون متحققا فيكون الانطباق هذا خلف ۱۲ ملا محمد نظام الدين حواشی متعلقہ صفحہ ہشتادم ۸۰

۹ قوله قابل للمقادير آه بناء على المشهور والظاهر ان المقادير اي الاجسام التعليمية حالة في الجسم بما هو هو او بالصورة الجسمية فانما القبول لها للجسم او للصورة ولو فرض زيادة المقدار على الجسم وهو نفس الجوهر الممتد بلا مادة له كما يراه الاقدمون فالقبول بحاله لو كان الصورة الجسمية كما يقتضيه الفحص وسياتي ان شاء الله تعالى في موضعه لم يثبت قبول المقادير المتعلقة اما اذا كان الجسم بسيطا فالامر ظاهر وان كان مركبا فلانه يلزم التحرك في الجوهر وقد بني عليه بطلانه اقول ان الجسم قابل للمقادير ۱۲ مولوی نظام الدین ۱۰ قوله فالجواب عن الاول آه هذا الجواب لا يدفعه الكلام التحرير كما ارادت الاشارة اليه ان المادة عند الذوبان تحليل والاجسام متنابيه خلاء بين الخلاء والا لوقع التداخل وقس صورة التكاثف فانه يجاب بان المقدار الذي تخلل فيه تكاثف فيه وبالعكس والاجواب سوى هذا وامكان التحرير على ما يشير اليه الكتاب وعليه سائر الكتب ان الانجماد لكن يسير الانحلية مكان الذوبان لا يكون الانحبا عدا الاجزاء فيقع الخلاء فيما بين الاجزاء فلا ضرورة الى التزام التخلخل والتكاثف الذي اختلف فيه فمنهم من يجيل الخلاء مع ذلك عليها اليه فالصحيح هذا الجواب من قبله بخلاف التحرير الاول فانه مبني على وجوه فاذا ان منعه فالجواب المطابق على راي الكل ان الماء عند الازدياد يدخله جسم غريب كان في خلاله من قبل ومنهم من عموان الازدياد تخانية ما بين الاجسام وان الانجماد تخانية على الاطراف وما يدريهم ولكن التحقيق عند المشائين في الانجماد والذوبان التخلخل والتكاثف فلهذا بني المصنف الجواب عليه ۱۲ مولوی نظام الدین

۱۱ قوله ان الماء المنجمد آه قد ثبت الشبهة بالنحو الذي قرره المصنف ويناسب هذا الجواب لو قرر بان الجسم قد يزداد حجمه بلا دخول جسم آخر وقد ينتقص بلا انتقاص اجزاء منه فيزداد مكانه على الاول فلا بد من تحقق الخلاء حتى يملأه والا لزم تداخل الاجسام وينقص مكانه على الثاني فلا بد ان يبقى اجزاء مكانه الاول فارغا فالمناسب فان المتشكك قائل بالتخلخل والتكاثف الحقيقيين بل المناسب منعهما والقول بان ازدياد الحجم انما هو بمداخلة جسم آخر وانتقاصه بخروجه الا ان يقال لما جاز التخلخل والتكاثف جاز ان يتخلخل او يتكاثف وعند تخلخله يتكاثف جسم يليه ويشغل المتخلخل مكانه وعند تكاثفه يتخلخل ما يليه ويشغل مكان المتكاثف ۱۲ مولوی حمد الله ۱۲ قوله عن اثباتها آه قد مر ان الجواب كان يتم بدون التزام التخلخل والتكاثف وقد اشار اليه المصنف كما عرفت بل بعد التسليم فان لها اسبابا كالحرارة والبرودة مثلا ونحن نعلم قطعا بامكان التحرك لولا تلك الاسباب وتكون الاجسام على مقاديرها الطبعية ۱۲ مولوی نظام الدین ۱۳ قوله ونحل الثالثة آه وانت تعلم انه لا ينحل الثالثة على التقرير الذي قررنا اخيرا من ارتفاع السطح المنطبق عن السطح المنطبق عليه دفعة بان يكون الوسط والاطراف مرتفعا معا فانه اذا وصل الهواء من الخارج الى منتصف ما بين الوسط والطرف يكون الوسط لا محالة خاليا ضرورة ان الانطباق قد ارتفع ولم يصل الهواء من الخارج الى الوسط عند وصوله الى المنتصف مثلا ۱۲ ملا حسن رح



حواشی متعلقہ صفحہ ہشتاد و یکم

۱۴ قوله وقد يكون بتدريج آه وهذا التدريج اعم من ان يكون على سبيل الاتصال سواء كان مع تقارن الاجزاء كالخط والسطح الحادثين في الحركة في النمو تدريجا او انفصالا كالاصوات اولا والثاني اعم من ان يكون كل واحد منها باقيا في الزمان او الآن كما في حدوث الزاوية المطابقة من اقتران خط من خط بعد الانطباق وحدوث المسامتة بين الخطين بعد الموازاة اولم يبق بل يكون التدريج بحيث يوجد في كل آن فرد وهذه الافراد كلها حدوثها على سبيل التدريج لكن لا على سبيل الاتصال ولا على سبيل التقارن ۱۲ مولوی محمد یوسف ۱۵ قوله لما ان علينا آه المقصود من هذا الكلام بيان وجه عدول السالك الى مسلك آخر وهو المعلم الاول من تعريف القدماء بواحد من هذه العبارات الى مسلك آخر وحاصله ان التدريج هو وقوع الشيء في زمان بعد زمان فيتوقف تصور التدريج على تصور الزمان وكذا معنى السير اليسير هو معنى التدريج وتصور اللادفعة موقوف على تصور الدفعة وهي عبارة عن الحصول في الآن الذي هو عبارة عن طرف الزمان والزمان مقدار الحركة فيلزم الدور ولا يقال ان طعن المعلم الاول بلزوم الدور انما يتوجه لو كان التعريف تعريفا حقيقيا والظاهر انه تعريف لفظي لان الحركة معلومة بمعونة الحس بهي تصورها وانما المقصود ازالة الاختلاف الذي وقع من اطلاق لفظ الحركة على معان وهو حاصل لانا نقول ليس مقصود المعلم الاول افساد التعريف انما هو مقصوده انه لو يريد ان يعرف بتعريف خال عن الدور تمرينا للمتعلم الصناعة التعريف كما هو حاصل ما في بعض الحواشي ۱۲ مولوی محمد ہدایت اللہ حواشی متعلقہ صفحہ ہشتاد و دوم ۸۲

۱۶ قوله لا تتصف آه اي الجسم في آن انتقاله من السكون الى الحركة غير متصف بواحد منهما اما انه غير متصف بالسكون لانه انتقل منه واما انه غير متصف بالحركة لان الحركة بمعنى القطع عبارة عن الامر الممتد ولم يوجد بعد واذ لم تتصف الجسم في آن الانتقال بالحركة والسكون فيلزم الواسطة بينهما مع ان وجود الحركة يلزم م

لتمّ الوسط عندهم فتحقق الوسط يوجب انعدام وجود الحركة فلا يتوجه ان نفي الوسط محال من جهة انها افراد منتهيم ونفي حالها لا يستلزم نفي وجوده ١٢ مولوي محمد يوسف

٥٥ قوله فيلزم الاحال الخ والحاصل انه لم يكن لها اعتماد على اللزوم منه انعدام الحركة بمعنى القطع في آن الوصول قبله ولا يلزم منه انعدام وجوده في الزمان بحيث ينطبق كل جزء منها على كل جزء من الحركة موجودة قبل آن الوصول في الزمان المبتدي من آن المبدء الى آن الوصول ١٢ مولوي محمد يوسف

## حواشي متعلقه صفحه هشتاد و سيوم ٨٣

٥٦ قوله الحركة وانما الخ اه قد ذهب الى بعض الاوهام ان الحركة بديهية لا حاجة الى تعريفها وذهب بعضهم الى انه نظري قابل للتعريف الحقيقي وآخرون الى انه بديهي
يعرف بالتعريف اللفظي لعينها المراد من موضوع البحث قبل الخوض في مواحثها فقالوا في تعريفها الخروج يسيرا يسيرا او دفعة او تدريجا فرد بعضهم انه تعريف دوري لاخذ الزمان
في تعريف التدريج واشار الى معرف بانه مقدار الحركة فعدل عن التعريف الى تعريف آخر وهو ذكره المصنف هو انها كمال اول لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة وكان ذلك خطار منه
لا يجوز ان يكون تعريفا لفظيا فيحمل الدور فيه او ليس بدور حقيقة كما حقق ولان مفهوم التدريج الاتصالي ونحوه تصورات اولية مع قطع النظر عن الزمان مع ان التعريف
المعدول عنه والمعدول اليه سيان في الفساد المذكور فان القوة ايضا لا تعقل بدون الزمان فانها عبارة عن فقد شي في زمان ووجدانه في زمان آخر كذلك الاولية المأخوذة
في التعريف المعدول اليه ايضا فيه خفاء بالنسبة الى معرفة الفهم فلا يصلح للتعريف ١٢ ملا احسن

## حواشي متعلقه صفحه هشتاد و چهارم ٨٤

٥٧ قوله ولولا ان التدريج اه اجيب عنه بان التدريج معلوم لنا بقطع النظر عن الزمان الذي هو كمية اتصالية العالية فان التدريج على سبيل الانقسام الى المتقدم والمتأخر
والدفعة هي الوجود على سبيل عدم الانقسام ولا ينتظر فيه الى الوقوع في طرف الزمان فلا دور ولئن سلم انه موقوف على تصور الزمان لكن الزمان يمكن ان يتصور بانها كمية متصلة غير قارة و
لا ينظر فيها الى انها مقدار الحركة فالتدريج هو الوقوع في كمية كذلك ولا يعلم بعد انها متعلقة بالحركة او قائمة بنفسها فلا دور وفي عبارة الكتاب اشارة اليه فان قوله يهون علينا الولا توقف
تصور التدريج ونحوه على الزمان وانه لا يدرك بدون الحركة يدل على انه هين على تقدير عدمه ولكن الاهم عنده انه تعريف غير حقيقي فلا يضر اخذنا صورة الدور فان المقصود منه رفع الاشتباه
العارض من الاشتراك ونحوه وتفصيله ان الحركة قد تتصور بالنقلة وقد تفسر بالخروج مطلقا فحين يسمع لفظ الحركة لا يعلم المراد واذ ميين وقد كان عند الكل الحركة التدريجية العامة الخاصة
معلومة بالضرورة بدون ان يتصور الزمان من حيث انه متعلق الحركة وليس كذلك الا الخروج المذكور والكمال الموصوف ١٢ مولوي محمد حسن ٥٧ قوله فكل ذلك آه اجاب
عنه صاحب المحاكمات بان الدفعة واللادفعة لها تصورات اولية لان الحواس يطلعنا على الجائزان يجد الحركة بهذه الامور ثم يحصل الحركة معرفة الزمان والآن الذين هما بها
بهذه الامور الاولية ليتصور وتصور الامام الرازي في المباحث المشرقية قال بعض محققي المتأخرين في شرح الهداية الاثيرية والحق خلاف ذلك لما قيل انه لا يمكن تعقل التدريج
بدون تعقل الزمان سواء قلنا ان تصور التدريج بديهي اولا وكون تعقل التدريج متوقفا على تعقل الزمان غير مسلم وان توقف ثبوت التدريج على ثبوت الزمان بل لانه لا بد ان يعتبر
في تلك الامور الانطباق على امر ممتد غير قار الذات لئلا ينتقض التعريف بالانتقالات الفكرية التي تقع في آنات متعاقبة يتوسط بين كل اثنين منها زمان وليست بحركة ممتدة
على هذا الوجه جواز ان انتهى انت تعلم انه لا يلزم ليرفع هذا النقض اعتبار الانطباق على الزمان بل يجوز ان يقال المراد الخروج تدريجا على نعت الاتصال اي لا ينقطع في
البين وهذا يتصوره كل عامي وخاصي وان لم يتصور حقيقة الزمان ولم يطلع على المباحث الحكمية نعم اتصال الخروج سببه انما هو انطباقه على امر ممتد غير قار الذات بل لا يفهم
في العرف العام من لفظ التدريج واشباهه الا تحقق الشي درجة درجة على وجه الاتصال وعدم الانقطاع في البين ولذا ن يجب التنبه عليه ١٢ مولوي حمد الله
٥٨ قوله على نحو من الدور اه قد عرفت مما فيه من ان التعريف المعدول عنه والمعدول اليه كلاهما يشتملان على نحو من الدور فلا يكون هذا وجها للعدول فان القوة ايضا
قد اخذ الزمان في تعريفها لما عرفت من انها عبارة عن فقد شي في زمان ووجوده في زمان آخر وكذلك الاولية المأخوذة فيه ولا ينفع ما قلت سابقا من ان التدريج له مفهوم
اضافي فقط لا يعقل الا بالزمان والقوة لها حقيقة خارجية لا يلزم ان يكون متصورا بالزمان لان لكل واحد منهما له مفهوم حقيقة في الخارج فالتدريج مفهومه ما يفسر بان يكون الشي
بعضه في زمان وبعضه في زمان آخر وحقيقته اعني منشأ انتزاعه امر في الخارج ينتزع منه هذا المفهوم كذلك القوة لها مفهوم اصطلاحي هو ما ذكرناه ولها منشأ حقيقة وهي الكيفية الحاصلة
التي تكون من خواص المادة ويكون باطله في الخارج عند ورود الفعلية فالدور بالنظر الى المفهوم لازم عن كل واحد منهما وبالنظر الى الحقيقة والمنشأ غير لازم من كل منهما فلا يصلح الاشتباه
الدور سببا للعدول بل السبب هو تعيين المراد لتضمنه الجهات التي بنيت عليها الاحكام الآتية فافهم ١٢ ملا احسن ٥٩ قوله فكما ان حصول الشي آه يسمى الحاصل بالفعل كمالا
لان في القوة نقصانا والفعل تمام بالقياس اليه ولو في قوله اذ هو براءة من القوة اشارة الى ان تسمية الحاصل بالفعل كمالا انما هو من حيثية البراءة عن القوة وقد يعتبر في معناه الا ليقية
بما هو موصوف به وليس مراد هنا فان الحركة لا يجب ان يكون لائقا بالمتحرك ١٢ مولوي حمد الله ٥١ قوله لتحركه وتدرجه اليه آه وحاصله ان المراد
بالكمال هنا الفعلية ولا شك ان المتحرك له فعلية بالضرورة فاما الفعليات وما يقابلها اعني القوة بالقياس الى الصفات الأخر كذلك فعلها بالنظر الى الوصف الذي هو المتحرك
فاذا كان المتحرك على المبدء فعلم قوة المتحرك فاذا فارقه فعلم فعليته بالضرورة وانما اورد المصدر حيث قوة التحرك في بيان فعليته وشرحنا كلامه على طبق عبارته لان مشابها للقاب اعرف بالا حسن

ــلــه قوله اذ هو فعلية آه یعنی انه فعلية يتصور بازاء ما بالقوة سواء كانت متحققة ويرفعها الفعلية او لم تتحقق فالبراءة عنها بمعنى المنع عن تحققها كما في الحركات الفلكية الازلية ۱۲ حسيم

عــه اراد بالتدريج التدريج الاتصالي والتدريج الذي لا يكون الواقع جزءا منها وان كان ظرفا لها فلا يرد ان مجموع الانتقالات الدفعية الواقعة في مقولة الجوهر مثلا كانتقالات التي في الطولات ايضا تدريجي كلم يصح وروده ولا يتاتي في سوالات فتدبر بعده ۱۲ ملا حسن ح

## حواشی متعلقه صفحه هشتاد و پنجم

## تتمه حاشیه ۵ صفحه هشتاد و پنجم

فانها فعل وكمال لما هو بالقوة من هذه الجهة وهي الحصول في الحيز مثلا فانها اول بالنسبة اليه وهو بالقوة وكالجسم للجسم من جهة انه بالقوة في الحصول في الحيز وحقيقة الكمالية من جهة الطلب والتوجه الى تحصيله والجواب على ما ذكره المصنف في الحاشية المنقولة منع صدق الكمال على القطعية لان الكمال انما يطلق حقيقة على ما يكون حاصلا بالفعل اليسير فانما في الآن والحركة القطعية ليست محصلة الوجود ومتحققة بمعنى ان يكون حاصلا بالفعل في آن وفيه شائبة مغالطة فان التوسطية ايضا ليست حاصلة في الآن فهي والقطعية سيان فلا يصدق على شيء منهما فلا يكون تعريفا لهما والاوجه ان يقال ان الكمال هو الحاصل بالفعل لا يتنظر بمعنى انه اذا حصل يحصل بتمامها ولا يكون حصوله بان يوجد البعض منه ويتوقع الآخر كما هو شأن القطعية سواء كان حدوثه في الآن او لا والمقصود ان كلام المعرف فيه بالنظر الى ما يتسارع اليه الاوهام رائحة خفاء وان كان في نفسه صحيحا ۱۲ مولوی محمد نظام الدین ح ۵ قوله من هو بالقوة آه معنى كون الكمال من جهة القوة تعلق تحققه بجهة القوة بمعنى ان ذلك الكمال يتحقق ما دامت القوة وكلما ارتفعت ارتفع ۱۲ مولوی حمد الله ش ۵ قوله واذا تحققت مفهوم اسم الحركة آه اعلم انه يفهم من عبارتهم ان لفظ الحركة يطلق على القطع والتوسط بالاشتراك اللفظي ونحوه لا بالاشتراك المعنوي وشارح المواقف ناص على الاشتراك اللفظي وكلام الشيخ في الشفاء في مواضع عديدة يشير الى ان اطلاق اسم الحركة على التوسط بالحقيقة والى ان هذا التعريف انما هو للتوسط دون القطع وكذا التعريفات الأخر المذكورة في كلامهم وكذا كلام خير المحققين بالمهرة في الافق المبين يدل عليه وبالجملة هذا المفهوم ليس موضوعا للفظ الحركة حتى يلزم من صدقه على المعنيين كون اللفظ مشتركا معنويا بل اللفظ انما وضع للامر الذي هذا المفهوم شرح له ۱۲ مولوی حمد الله ۵ قوله امتداد المسافة آه اشارة الى ما حققه بعض في مبحث الزمان ان الحركة القطعية ليست حقيقة ممتدة بامتداد منطبق على امتداد المسافة بان يكون لها امتداد مغاير لامتداد المسافة فهي انما عبارة عن الحركة التوسطية من حيث انها ممتدة بالمسافة بالعرض كامتداد الصورة النوعية باعتبار محلها الذي هو الجسمية كما يرشد اليه بعض عبارات المص في ذلك المبحث او عبارة عن مجموع التوسط وامتداد المسافة من حيث انه منسوب الى الحركة كما يدل عليه بعض آخر ولهذا الامتداد غير قار من حيث الانتساب الى الحركة وان كان قارا في ذاته وبهذا يصح القول بعدم قرار القطعية وسيجيء ما يتعلق بهذا ان شاء الله تعالى فانتظره ۱۲ مولوی حمد الله ۵ قوله وجودها في الاعيان خطر آه قد ذكر في المجلد الملكوتية لاثباتها وجه بيانه ان المتحرك ما دام متحركا باعتبار الحركة التوسطية حالة شخصية بسيطة غير منقسمة ممتدة بين المبدء والمنتهى وهي ليست منطبقة على شيء من اجزاء المسافة والا لزم الانطباق بين المنقسم وغير المنقسم بل ليس لها الا الانطباق على الحدود المفروضة في المسافة لا المقادير التي هي واقعة بين تلك الحدود فلو لم تتحقق في الخارج الا الحركة البسيطة يلزم ان لا ينال المتحرك شيئا من اجزاء المسافة فيكون لا محالة ينتقل من حد الى حد آخر لا بموافاة قدر من المسافة فيكون بينهما فيلزم طفرات غير متناهية بحسب اجزاء غير متناهية مفروضة بين الحدود المفروضة الغير المتناهية فيكون جميع الحدود وحدة وجميع المقادير متروكة وهذا اشد استحالة من الطفرة حيث يقع في جميع اجزاء المسافة ۱۲ مولوی حمد الله

عــه والاولى الاقتصار على غير منافية للكمال اذ الحاصل فان الكمالية من جهة القوة منافية لكمال تلك القوة فانا لم ينافه لا يكون كمالا لما هو بالقوة من حيث هو بالقوة ولا يخل بعدم منافاة القوة ما دامت موجودة في نفي الكمالية بل لا بد من اعتبار المنافاة ۱۲ مولوی نظام الدین ح

## حواشی متعلقه صفحه هشتاد و ششم

## تتمه حاشیه ۴ صفحه هشتاد و ششم

الا بمعنى التوسط او الحركة بمعنى القطع لا يوصل بها الجسم في آن انتهى لا يخفى ان هذا انما يدل على ان اطلاق الحركة على الحالة الموجودة في كل آن انما هو على سبيل الحقيقة وهو لا يدل على ان لا يكون للفظ الحركة معنى حقيقي آخر وان يكون الاسم حقيقة بالموضوع على تلك الحالة الا ان يقال لما علم كون الحالة المذكورة معنى حقيقيا للاسم يكون المعنى الآخر مجازا له فان اللفظ اذا دار بين الحقيقة والمجاز والاشتراك يحمل على المجاز والظاهر ان اللفظ اجرى بالاطلاق على المعنى الحقيقي ۱۲ مولوی حمد الله ح ش ۵ قوله لا نعلم قطعا آه لقائل ان يقول ان اراد ان الحالة موجودة في الخارج بعينها في جميع الآنات والازمنة فهو ممنوع وان اراد ان الحالة ولو انتزاعية فهو مسلم ولكن لا تقريب فان المدعى ان التوسطية موجودة في الخارج وهو نفس ان المتحرك فيما بين المبدء والمنتهى متصف بها في زمان ما فيه الحركة غير قارة واجزاء المتصلات والحالات غير موجودات بالفعل على انحياز لها حظ من الثبوت بحيث يترتب عليها آثاره ومنها التوسط بين المبدء والمنتهى الذي هو مبهم وان كان تحصلها بالفعل بذلك الفرد الموجود الذي هو غير مستمر بالفعل لكل فرد الذي بمعنى انه ان وقف البعض ليس له سوى ما ذكره ۱۲ مولوی نظام الدین ح سلمه ۵ قوله ليس الا كون آه هذا شروع في دفع توهم عسى ان يتوهم من ان الحركة بمعنى التوسط ليست بموجودة فانها لو وجدت لكانت عبارة عن كون المتحرك في حد معين مشخص لزم ان ينعدم عند الخروج عن هذا الحد مع انها باقية عندكم في زمان الحركة وفي كل آن منه وان كان عبارة عن

مخلوط والکون بین المبدء والمنتہی وجزئی عام کل بالعکس التحقیق بدون التشخص لبطلان الشکل الافلاطونیۃ فیلزم ان یکون ہناک عدد مشخصۃ بالفعل والکون کک فی الآنات کک وہٰذا معنی العام
فی زمان موجود متشخص باحدہٰذہ الاکوانات المشخصۃ فیلزم التشافع الآنات وترکب المسافۃ من اجزاء لا تتجزی بحذاء ابعاضات الحرکۃ فیما بین الآنات وحاصل الدفع انہا لیست ہٰذا ولا ذاک بل لیست
الاکوان احادا فی زمان احد یلیق بمتحرک واحد فی مسافۃ واحدۃ محدودۃ بین مبدء ومنتہی معینین یعنی انہا حالۃ مشخصۃ باعتبار تشخصہا من المتحرک والزمان غیرہما ومبہمۃ من حیث الاکوان
فی حدود المسافۃ معتبرۃ بالتوسط والکون بین المبدء والمنتہی لو انہا حین ہٰذک المعنی الاشتراکی المبہم وبین الکون فی الحد الواحد المتعین حتی یلزم ما لزم فتدبر ۱۲ مولوی حمد اللہ
٥ قولہ ولا تظن آہ قد یقرر المغلطون بان ہہنا لیس الاکوان مطلقا والاکوان المخصوصۃ افرادہ فان ما زید علی کون المتحرک بحیث کل آن تفرض وکل حد تفرض لا یکون فیہ قبل ولا بعدہ فلا یوجد
الاکوان موجود ویلزم تشافع الآنات او التسلسل الاخر ہا بین الحاصر بل ان الکلی موجود ادون التشخص والجواب علی ما فصلہ ان التوسطیۃ لیست ہی الکون المبہم فالمتحرک فی الایس
مثلا لیس متحرکا فی المبہم بل ما رتبۃ شخصیۃ اخری مستمرۃ تشخصہا الی المنتہی ولیس الکون المبہم متحققا بالفعل علی ما یراہ المص وتفصیلہ فی الکتاب ۱۲ مولوی نظام الدین ٥ قولہ
لزم التشافع آہ ودعا ان اللبیب المتامل فیما ذکرنا یظہر لہ دلیل علی المطلوب المذکور من لزوم تشافع الآنات والاجزاء التی لا تتجزی الا بالاثبات تمکن الا بان یقال بان تزیدہ بیانا وتوضیحا
فی ذلک وہو ان الاکوان اذا وجدت متشخصۃ محددۃ بحدود فاما ان یکون موجودات خارجیۃ او امورا انتزاعیۃ علی الثانی لا بد ان یکون منشاء بواسطۃ او بلا واسطۃ امورا خارجیۃ محققۃ
بتلک الحدود والا یلزم الترجیح بلا مرجح فان انتزاع البعض من منشاء بہا فی زمان قبل ما وبعدہ یفضی الی ذلک الترجیح کما لا یخفی علی من لہ ادنی فطانۃ فتلک الموجودات الخارجیۃ اما ان یکون
متشافعۃ متجاورۃ او یکون متفاصلۃ بینہا مسافۃ علی الاول یلزم تتالی الآنات وترکب الجسم من اجزاء لا تتجزی ضرورۃ انطباق الاکوان الغیر المتجزیۃ من الحرکۃ علی الاجزاء الغیر المتجزیۃ
المسافۃ والطباق الاجزاء الغیر المتجزیۃ علی اجزاء الجسم وعلی الثانی یلزم انقسامات الحرکۃ فی المسافات التی وقعت بین تلک الاکوان وہو ایضا محال لانہ یہدم اساس اتصال الحرکۃ
الاتصال فیلزم خلاف المفروض ۱۲ ملا حسن ٩ قولہ الاکون واحد آہ ای واحد بالوحدۃ الشخصیۃ دون النوعیۃ والا یلزم المحذورات المذکورۃ والمعنی الوحدۃ الشخصیۃ انہا حالۃ
شخصیۃ باقیۃ من المبدء والمنتہی من الزمان المسافۃ من کل جزء منہا وکل حد منہا ۱۲ ملا حسن

## حواشی متعلقہ صفحہ ہشتاد وہفتم ٨٧

## تتمہ حاشیہ ٥ صفحہ ٨٧

عدم اجتماع اجزائہا فی الواقع وہٰذا وان کان مخالفا للمشہور لکنہ التحقیق عند من انقطع من حبل التقلید وقد صحت من العلماء المحققین بعض ما استقر علیہ رأیہ وقال بعض منہم ان مراد الحکماء من المعیۃ
الدہریۃ ہو الاشتراک فی الواقع وان کان علی سبیل التعاقب فیہ فاذا کان مناط عدم القرار علی عدم الاجتماع فی الواقع لا یکون الحرکۃ والزمان بل سائر المتصلات الغیر القارۃ متصلۃ
فیہ لان المراد من الاتصال اتحاد الوجود ولا یعقل اتحاد الوجود فی الواقع مع التعاقب فیہ لامتناع ان یتحد الموجود فیہ بما یکون معدوما فیہ فی الوجود سواء کان المعدوم ماضیا بالنسبۃ
الیہ او مستقبلا والبعض انما یعقل الاتصال بالاشتراک فی الحدود ولا تتحد الحدود مع فقدان محالہا ۱۲ ملا حسن ٦ قولہ فالکانت آہ ای الکانت الحرکۃ الماضیۃ موجودۃ والمستقبلۃ
لکون معدومۃ لان عند وجود الحرکۃ الماضیۃ تکون المستقبلۃ منتظرۃ الوجود وان کانت الحرکۃ المستقبلۃ موجودۃ فالماضیۃ تکون معدومۃ لان عند وجود الحرکۃ المستقبلۃ زالت
الماضیۃ ۱۲ مولوی محمد یوسف ٥ قولہ الثانی ان الموجود آہ مناط ہٰذہ الشبہۃ ایضا علی امتناع المعیۃ الدہریۃ وح لا یمسہ الجواب الآتی فی کلام المص کما سیاتی مفصلا
وتقریرہا ہہنا بحیث ینطبق الجواب علیہ ان الحرکۃ والزمان الغیر القار لہا منقسم الی ثلثۃ اقسام ماض ومستقبل وحال والاول قد انقضی والثانی لم یوجد بعد فلم یعقل الوجود للزمان الا بحاضر
وہو غیر منقسم اذ لو انقسم لکان بعضہا ماضیا وبعضہا مستقبلا فلم یکن الحاضر تماما حاضرا فالحاضر غیر منقسم منفصل عما مضی وعما سیاتی وبعدہ یوجد حاضر آخر کذلک فیحصل تتالی الحاضر
المنفصلۃ فلم یحصل الاتصال وکذا لم یحصل الزمان فی الزمان ایضا ۱۲ ملا حسن

## حواشی متعلقہ صفحہ ہشتاد وہشتم ٨٨

## تتمہ حاشیہ ٥ صفحہ ہشتاد وہشتم

الانسلاب فان اراد الشاک ان الجسم فی آن وجودہ لیس ساکنا بمعنی عدم الحرکۃ مع قابلیتہ لہ فی ذلک الزمان فمسلم ولا یبالی بانسلاب الحرکۃ والسکون بہٰذا المعنی وان اراد عدمہ
مع قابلیتہ لہ فی نفس الامر اعم من ان یکون فی ذلک الوقت او غیرہ فعدم السکون ممنوع بل ہو متصف بالسکون فانہ مسلوب الحرکۃ فی الآن مع صلوحہ لہا فی الزمان ۱۲ مولوی
محمد نظام الدین ٦ قولہ واما الثالث آہ لا یخفی علی المتفطن ان مناط الجواب علی اثبات المعیۃ الدہریۃ لاجزاء الحرکۃ القطعیۃ والزمان لولا المعیۃ فیہا لم یکن التجدد
والتعاقب الا فی الواقع لم یتصور اتحاد الوجود فیہا ولم یتصور الحدود المشترکۃ بینہا کما لو حضرا فلم یثبت الاتصال ۱۲ ملا حسن رحمہ اللہ تعالی

## حواشی متعلقہ صفحہ ہشتاد ونہم ٨٩

٦ قولہ لا نقول آہ خلاصتہ انہ ان اردتم بالانعدام الانعدام بالمرۃ کانعدام الفنا فلا نم ان الماضیۃ منقضیۃ کک وان اردتم الانعدام بالمرۃ فی الآن الذی ہو حاضر وحاصلہ بالنسبۃ فلا نم
لزوم کونہا موجودۃ ومعدومۃ فانہا معدومۃ فی الآن وموجودۃ فیما قبل فالماضیۃ موجودۃ مثل سائر اجزاء المتصلات مع وصف المضی ای انعدامہ فی الآن ۱۲ مولوی نظام الدین
٧ قولہ فکل من الماضی والمستقبل آہ حاصلہ ان اعتبر ان وجود الآتی فی زمانہ مقارن بوصف المضی وما ذا اراد بعدہ لا معنی للمضی الا الانقضاء بان اراد ان المعنی الا مطلقا فلم

مطلقا كانعدام المقدار فلا تم ان الحركة الماضية منقضية كك لان الحركة الماضية انما انعدمت عن الآن انما تحصل لم تنعدم عن زمانها الماضي الآن الا انما انعدامه بالقياس الى ذلك الآن فلا تم لزوم العدم والوجود وسالاهما معدومة في الآن وموجودة فيما قبل وكك وجود الحركة المستقبلة يقارن بوصف الاستقبال ولا يلزم موجود العدم معا لان الاستقبالية العدم انما هو بالقياس الى الآن انما حصل الا مطلقا فالحركة المستقبلة معدومة في ذلك وموجودة فيما بعده ١٢ مولوى محمد يوسف سلمه

## حواشى متعلقه صفحه نود ٩٠

## تتمه حاشيه ٥ صفحه نود

عند علم من لم يحدث فيه شيء فذلك الشيء الذي قد حدث وكان معدوما ثم صار موجودا وكل ما كان كك فلوجوده ابتداء وذلك الابتداء غير منقسم والا لكان احد جزئيه الابتداء لا هو فذلك الذي اما ان يكون في ابتداء وجوده موجودا او لا يكون فان لم يكن فهو بعد في عدمه لا في ابتداء وجوده وان حصل له وجوده فلا يخلو اما ان يكون بقي عنه شيء بالقوة او لم يبق فان لم يبق فالشيء قد حصل تماما في اول حدوثه وهو حاصل دفعة لا يسيرا يسيرا وان بقي منه شيء بالقوة فذلك الذي بقي اما ان يكون عين الذي وجد اولا وهو محال لاستحالة ان يكون الشيء الواحد موجودا معدوما دفعة واحدة واما ان يكون غيره فهو الذي حصل اولا دفعة حصل تمامه الذي لم يحصل تمامه معدوم فليس هناك شيء واحد له حصول على التدريج بل هناك امور متتالية فالحاصل ان الشيء الاحدي الذات يمتنع ان يكون حصوله لا دفعة فهو الشيء الذي له اجزاء كثيرة امكن ان يقال ان حصوله على التدريج على معنى ان كل واحد من تلك الافراد الحقيقية انما يحصل في حين بعد حين حصول الآخر واما على التحقيق فكل ما حدث حدث تمامه دفعة وما لم يحدث فهو بتمامه معدوم فهذا ما عندي في هذا الموضع انتهى مولوى حمد الله

## حواشى متعلقه صفحه نود ويكم ٩١

۵۴ قوله بالوجود في الاعيان آه ان قيل اذا كان الموجود في الاعيان من الزمان الآن السيال عندهم فما بال التقدم والتاخر في الاشيار فانت انهم يقولون ان الزمان في الذهن حيث انتزاعه بالمشاهدة حادث بسطية واختلاف نسبتها الى حدود المسافة ارتساما فيه تدريجيا في الحدوث كما ان له عند القائلين بوجوده في الاعيان وجودا تدريجيا في الحدوث والبقاء وهذا الوجود الارتسامي ما كان موجودا عينيا لكنه يحذو حذو الوجود الخارجي في ترتب الآثار ولكونها من هذه الحيثية ظرف للزمانيات يكون منشأ لعروض التقدم والتاخر لها فالتقدم والتاخر من عوارض اجزائه المرتسمة في الذهن من حيث حدوثها بالذات وبالعرض ١٢ مولوى حمد الله ۵۵ قوله ثانيا ان التشكيك آه ولذا كان حوالها هناك في عصر الاوائل ابطال حصول الحركة المتصلة مطلقا سواء كان في الاعيان او في الاذهان فقد راغب ابصار هؤلاء المتفلسفة عن لحاظ ان التشكيك معقدة تعقلية لا تخصيص لها باحد الوجودين فنسبوا الى رؤساء الفن ما هم برآء منه ١٢ مولوى حمد الله رحمه الله

## حواشى متعلقه صفحه نود ودوم ٩٢

۵۶ قوله ومراتب التنزيد آه دفع لما عسى ان يتوهم ان كون مراتب الاشتداد كيفية بسيطة انما يظهر في الكيف لان الامثال المنتزعة في الكيف لا يتباين بالفعل لا بحسب الوضع ولا بحسب الوجود في الخارج بل انما التمايز في الوجود التوهمي واما في الكم فالظاهر ان مراتب الزيادة فيه مركبة من الناقصة وزيادة تضاف اليها لان الامثال المنتزعة فيه تكون متمايزة في الوضع فان المتحرك اذا كان على المبدء كان له مقدار معين كالذراع مثلا واذا بلغ المنتهى كان ذلك المقدار المعين بلغ الى اربعة اذرع مثلا فالاذرع فيه متمايزة في الاشارة الحسية ١٢ مولوى محمد يوسف ۵۸ قوله فلا يكون المتحرك آه ولا يخفى ما فيه لان المتحرك اذا تحرك في المكان يخرق ما امامه من الهواء ونحوه فيماس سطحه السطح الحادث بالخرق مماسة متعاقبة في زمان الحركة فلو لم يكن ثم ملاقاة بين سطحه ولزم الخلاء وايضا المماسة محسوسة لا سبيل الى انكارها فاذا وقع التماس فقد حصل للمتحرك هيئة حاصلة باحاطة سطح الجسم المحيط مستمرة في مجموع زمان الحركة فقد لزم اتصاف المتحرك في الآن بغير الاين الذي كان

## حواشى متعلقه صفحه نود وسيوم ٩٣

۵۹ قوله واما الثالث آه حاصله على ما قال الشيخ انه غاية ما لزم منه عند من يجعل الاستحالة من السرعة بالقوة الى السرعة بالفعل تغير السير الى السير حركة فهو انه حركة في توصيف السرعة ومدعى البطلان هو ان حركة في الفعل والانفعال وهو غير لازم والسرعة والبطؤ ليسا بحركتين حتى يلزم محذور وهو وقوع الحركة في الحركة وليسا فعلين وانفعالين حتى يستلزم الحركة في السرعة والبطؤ حركة في الفعل والانفعال بل السرعة والبطؤ عارضان كيفيتان ميثان للحركة او للفعل والانفعال فان الحركة تكون سريعا وبطيئا او الفعل والانفعال يكون سريعا وبطيئا ومما قررنا تبين لك ان ما يحط الكلام ليس لزوم الحركة في السرعة بل هو منع لزوم الحركة في الفعل والانفعال فلا يرد ما اورده للصدر في الشرح متعولا ولك ان تقول آه حاصله انه لا حركة في السرعة والبطؤ لانه لا يبقى الحركة من ابتدائها الى انتهائها موضوع السرعة والبطؤ بل الحركة والفعل والانفعال وهي ليست باقية في كل آن من زمان من الحركة وهذا وان كان لا يرد على ما قاله الشيخ لما مر لكن يحق لا يتجاوز عن ذلك لان السرعة عبارة عن وقوع الحركة في الزمان القليل والبطؤ عبارة عن وقوع الحركة في الزمان الكثير فلا يتصور وقوعها في الآن فلا يتصور فيها الحركة لانه لا يبقى زمان التحرك من ان يفرض فرد مائية للحركة في آن لا يكون هو في آن قبل ولا في آن بعده هذا ما قاله مولوى محمد يوسف مع ادنى تغير حواشى متعلقه صفحه نود وچهارم ٩٤

## تتمه حاشيه ٤ صفحه نود وچهارم ٩٤

اذ ليس السكون بحيث يسلم فيما يمنع على التدريج في زمان الشوق حركة السكون في كل آن يفرض فيه سطح متصل هذا على ما كان في الآن المقبل وانا قصر ههنا

لبسم رهما دلي

مع زيادة فان الانفصال بعد ما كان متصلا وهو بعينه متصل حر ما دون ...

۵ قوله والكون بها مر ورتيا او فان قلت ان الخروج من القوة الى الفعل الذي يستلزم المبدء والمنتهى كما في حر ... ان اراد بانه لازم اعم من ان يكون بالفعل او بالقوة

وبالقوة الاعم من ان يكون بالنظر الى ذاته من حيث هو كذلك او بالنظر الى اجزائه فلا ينقض بالحركة الفلكية لانها من حيث هو كذلك ... ن ۵ قوله ولا يجري التجزية و اطلاق المسافة عليهم

عندهم على الاين ولا يجري تجزية على الثلثة الباقية اعني الكمية والكيفية والوضعية فهو اولى من الباقية مناسبة فاين مع الاول ضرورة كون مسافتها منقسمة بالذات كما في الاول ويتبدل

الاين للمتحرك في الزمان والذات فيها كما في الاول والثاني في مناسبة في الدرجة الثانية فان المتحرك وان لم يكن مسافة منقسمة بالذات ولم يتبدل مكان المتحرك فيه ولكن يتبدل

الكمية اجزاءه في حركة وضعية للاخرى كما انها حركة وضعية للكل بما هو كل والحركة الاول يكون مناسبته مع الحركة الاينية بالنظر الى الاجزاء واما الكيفية فهي بعيدة من الاول غاية البعد لها مناسبة

معه في مطلق التبدل وفي حصول الفرد التدريجي منها كما سيأتي بل التحقيق يقتضي بطلان الفرد التدريجي في الكيفية دون الاينية فان الفرد التدريجي متصل كما سيأتي ولم يتصل الا بتألف

ولا يتحلل الى الغايات ومراتب الكيفية متناهية بالدليل كما تقرر عندهم في غير هذا الفن فلم يبق المناسبة القريبة الا في التبدل فقط ۱۲ ملا حسن ۹ قوله متى مقدارة

اي امر به تتقدر الحركات سواء كان قائما بها كما في حركة الفلك الاعظم او غير قائم كما في سائر الحركات والمسافة الجسمية التي عليها الحركة وان كانت مقدرة ايضا لكنها ليست مقدرة

لها من جهة انها مسافة بل الوجود فانها مقدرة من حيث الاتصال والذي يمكن بها عدم القرار لا يتصل الا على هذا السبيل لكن يلزم فالمسافة اولا بد منها في النقلة وانها تحدد مقدارها من جهة انها مسافة وتقدر

ادخلت هذا الابد منه فلا مضائقة كثيرة في حصر المقدار في الزمان فتدبر ۱۲ مولانا محمد نظام الدين ۱۱ قوله ولا آه قال الامام الرازي واقوى شبهة باثبوتها عليه

الابيات فاعلة لقوله هما وما تقدمها وذلك يبطل قال وانت تعلم ان مبنى الايراد على العاظ انها شبهة من تشترك لفظ القبول بين الانفصال التعبير وبين مطلق الانفصال فتدبر ۱۲ حمد الله

## حواشی متعلقه صفحه نود و پنجم ۹۵

يبا الضدين آه اي ضدين حقيقين الا فالفضاء كما تحقق بين السواد المحض والبياض المحض كذلك تحقق بين مراتب الشدة والضعف من السواد المحض والبياض المحض لكن التضاد

فيهما مشهوري ۱۲ ملا حسن ۱۱ قوله فيجوز ان يكون آه هذا بحسب الظاهر والا فشبهة ان المبدء والمنتهى طرفا فيه الحركة من المقولات فالنقطة المذكورة ليست مبدءا ولا منتهى

الوضع لهذا الاين او التماس بها او المحاذاة لها وهي في المكث بالحركة ويتجدد ويسلبها حين الانقطاع البها انما استعار ان لا شبهة ولكن ...يجعل فيه المسافة ويجري مجراها جعل النقطة مبدءا ومنتهى

مجازا واليه في الكتاب ۱۲ مولانا محمد نظام الدين ۱۲ قوله كما في حركة الفلك آه فيه ومن ههنا ظهر ان حركة الفلك وضعية تتجدد فيه بالحركة بهذا الوضع المتجدد والمبدء هو الوضع

الواحد الشخصي والذات بالحركة ثم تنتهي الى ذلك الحد من الوضع يحصل وضع جديدا اخر يماثل الاول فالمغايرة بينهما بين المبدء والمنتهى بحسب التشخص والوجود فان الاول اي الا ترى ۱۲ ملا حسن

۱۳ قوله ولعل المذهب آه قال السيد الشريف في شرح المواقف وتبعه الفاضل الشيرازي في الاسفار الاربعة ذهب جماعة الى ان معنى وقوع الحركة في مقولة هو ان تلك المقولة تتوهم فيها

بعينها يتغير من حال الى حال على سبيل التدريج فيكون تلك المقولة هي الموضوع الحقيقي لتلك الحركة وابطل هذا القول بما ابطل المذهب الذي المذكور في الكتاب ۱۲ مولوي حمد الله

۱۴ قوله منها آه قال الشيخ في الشفاء اختلف اصحاب هذا المذهب فمنهم من جعل الافتراق الذي بين السواد والبياض بين السيال آخر او ذهبا ومنهم من جعله افتراقا غير فصلي او هو كذلك

نعرض على خط فيصير خطا اكبر لا يخرج من نوعه وقال الاولون بل التسود بما هو تسود وهو سواد سيال وليس هذا الامر خارجا عن نوعية بما هو تسود فهو اذن نحو السواد كما تتصل ۱۲ حمد الله

## حواشی متعلقه صفحه نود و ششم ۹۶

## تتمه حاشیه ۵ صفحه نود و ششم ۹۶

كلها الا الكمية ۱۱ الحركة قطعية فعلها الاصطلاح الاقتراس فان القائلين بها الا ان يحملوها عبارة عن الفرد التدريجي فهو ظاهر ام المقولة التي فيها الحركة لا يحملونها عن حالة ممتدة اخرى

سوى الفرد التدريجي فانهم الا ان يحملوها ممتدة بالذات كالزمان فيتعذر عليه فلا بد ان يكون من مقولة الكم الا ان يحملوها ممتدة بالعرض بامتداد المسافة فهي على هذا ما عين التوسط

فالنزاع فيها الراجع الى النزاع في التوسط والاخير وهو خلاف الظاهر تعاليس قائل يقول به فان وجود حالتين بسيطتين ممتدتين بامتداد المسافة في معرض انحاء الكمان الله به

من محاذاة الكدرية فيكون التسود بما يعي به تقطع بهذا المعنى ۱۲ مولوي حمد الله ۵ قوله مثل هذا الاختلاف آه اي فيما يكون جنسا وانحن فيه كذلك فان السواد جنس على ما يراه

اهل الصناعة واوفى الاختلافات الاسيرة حسب الاختلاف بالفصول فان الاختلاف بالماهية قد يكون بنفس الماهية لا بامر داخل من الفصول كاختلاف الفصول فان قلت

نوكان الاختلاف بها لم يكن مراتب السواد كيفيات بسائط وقد قال انها بسائط قلت المراد البسائط الخارجية ولا يبالي بعدم استلزام التركيب الذي هو معنى التركيب الخارجي او يقال

ان المراد بالبسائط بقياس الى الزيادة المتضافة وهو لا يخرج عن لعدها ۱۲ مولانا محمد نظام الدين ۵ قوله لا يبقى بعينها آه الكان المراد بالحصة بما هو المشهور اي الطبيعة

الماخوذة مع التقييد دون القيد التي لا يحقق لها في الخارج اصلا فعدم بقاء حصة الجنس مع تبدل الفصول بحصة النوع مع تبدل التشخصات ظاهر ضرورة ان النسبة تتجدد

من تجدد المنتسبين والكان المراد بها ... الامر كان المتخصص المتحصل بنفس الفصل ويكون له محالة في مرتبة من المراتب جزاء من نزول المحصل كما مر في ذيل الحصول بالشيء ولذا قالوا ان الشجر اذا

فلع والحوس اوالات فتدل سمية وتحصل حسمة اخرى قول ان الصورة السوعية عنى تحصلها حال الهيولى باعتبار نوعية كما ذهب به المحصون مسامحة تعليل ظاهر كذا ان فمرتبة الحسية الحاصلة لسطرال الطبيعة من التحصيل المعين في مرتبة من المراتب لسطرال الحسية السامية بلا مساواة فان الحصل لا يرد الا بعد راسه معين فى مرتبة من المراتب لسطرال الحكمة المعينة فلا مساوات فان المحصل ما اورد الى التقطيع او المرتبة تلك كما ذكر ان المحصل ١٢ ملا حسن ٥٩ قوله ولا الحصة من النوع دون المساواة والمحرب النوع البصر والاسحق بالنسبة الى العام واذا لم من طاهر مدح متصل ومدال من السند دون التهى فلما ذا معلقة مثلا المعول من تحصيل للمصلات عير حار و ولو صح لا يوحد ما سامل البرهان عيره ١٢ مولوى محمد نظام الدين ٥٩ قوله واما الكم آه ومع توهم عسى ان نتوهم ان الكم من تمام الاستعداد وكيفية بسيطة انما يظهر فى الكيف واما فى الكم فالظاهر ان مراتب الزيادة فيه مركبة من الناقصة وزيادة متصافة الى الهاء والتمام فلما انه يتوهم بعد التأمل بطلان الزيادة غير متصادق الوحدة والاقتصى الى الجوهر الفرد فكل مرتبة زائدة ليست مركبة من الناقصة والزيادة على جهة متمايزة عن الناقصة بعض هو هنا السحنية فلا يتصور تعارض حدود من الكم ان مرائا ايا فافهم ١٢ مولوى حمد الله رح

## حواشى متعلقة صفحه ليود و هفتم

٥٧ قوله لكن الحركة آه ومدلول الامور الاخر على الندية كالامور الاضافية بالنسبة الى الموجودات الخارجية كالامة اللاتى يعتبر فيها التشكيك بالنظر الى ما يشارك بالسنة الذي يعتبر فى تحقق الذاتيات والذات ما هو على اعتباره بنسبها المعتبة بها بما فيه حصل فى تحقيق الذاتيات ومن بعضها كلفظ الوجود فى الخارج فى تعريف الجوهر وغير ذلك وبعض الكمال المأخوذ فى تعريف الحركة كذلك فان واما كان مشككا بالنظر الى الموجودات التى من جملتها الحركات النوعية والشخصية لكنه اذا صح مع الامور الاخر التى يكون معها محققة بالنظر الى نفس ماهية الحركة بحيث ان يكون حصلا لا يحتمل التشكيك الحركات وتنحى صفاتها وكاشفة عنها ولا منافاة فيه ١٢ ملا حسن ٥٨ قوله انها الحركة آه لا يخفى ان بطلان المذهبين الآخرين لا يستلزم حقيقة المذهب الاول لانه يحتمل ان يكون اجلة تحت مقولة من المقولات لا ان يكون نفس مقولة ان ينفعل قال الاستاد مد ظله الا ترى ان الحركة البسيطة من مقولة الكيف الى معلى ليس عرض المصر لا يستلزم الا عرضان المذهب الاول احرى المحققة ومثله قوله الاتى كيف لا آه ١٢ مولوى حمد الله ٥٩ قوله انها نسبة السماء آه يعنى ان التحقق فى حمل التسود مثلا سوى السواد امران الحالة المتجددة المسماة بالحركة وسيد ده الحركة الى موضوعها وهى المعبرة بالقول والتأثير الاليق بحالهم ان يجعلوا مقولة ان ينفعل عبارة عن الحركة الموجودة فى الخارج لا ان يجعلوا عبارة عن السنة التى هى امر اعتبارى والظاهر ان الموجود الخارجى المحصل اجرى بالاعتبار كما جعلوا من الكيفية نفسها لا نسبتها الى الموضوع وكلامهم ظاهر فى ان مقولة ان ينفعل هى النسبة لا الى تحمل على المسامحة وبعدم تنطبق هذه المسامحة قال الامام الرازي واكثر المحققين فيهم المحقق الطوسى انه لا يرى ان مقولة ان ينفعل وكذا مقولة ان يفعل من الاعتبارات فتأمل ١٢ حمد الله

## حواشى متعلقة صفحه ليود و هشتم

### تتمة حاشية ١٢ صفحه ٩٨

الامات ثم ما سطر من التحصيل لعل الحق لا يتجاوزه وان ضعف الدلائل على الظاهر ما ذكره بعض الاجلة من ان الانتقال فى انحاء الماهية يكون من ماهية الى ماهية ومن تحصل الى تحصل آخر ايضا تحصيلها فى الماهية والتبدل انما يكون فى التحصيل فقط على الاول يلزم انحصار العير السابق بين حاصرين فى مثال الامتدادات المستلزم للاحرار التى لا تتجزى لكن بناء على ان المسافات لا والمسافة لا تقبل الاتصال والتوحدى الوجود كما ذكرنا على الثانى تكون الحركة والتبدل فى العارض فقط الى التحصيل فى الجوهر يراد تمويه الحركات الواقعة فى المقولات الاربعة كالكيف ة التبدل فيه فى الماهية والتحصيل فيلزم الاستحالة بالنظر الى الشق الاول والثانى كليهما ١٢ ملا حسن ٥٤ قوله واذا حدثت تسد آه وبما قد ذكرت مرارا انه لا يلزم من بطلان الحركة فى الطبائع الجوهرية بمعنى تمادى حدها وفسادها كذلك او تحرزان يكون كل من الحركة موت وفساد على التحول الثالث من انحاء الحركات المذكورة وهو ان يكون خروج كل سهام القوة الى الفعل فى الزمان بان يكون فى الماهية حدود وكلما يكون حركة الاستحالة مثلا اذا انتهت الى الغاية فيتقرر بها ما يحدث زمان آخر يزول فيه الصورة السابقة وتحدث الصورة اللاحقة على الهيولى كرتبا ١٢ ملا حسن ٥٥ قوله لا هذه آه اى لا حدث الصورة التامة والصورة الموجودة كمال متوسط حتى يكمل هو حالة من حركة التامة ومنه فعل بحيث اى انقص فى ما تها معرض به ورد معالمه معرض فى آن حدوث الصورة الموجودة فى فعلية محضة والصورة المتوقعة اما تحدث فى آن هو آن فساد الصورة التى كانت موجودة ثم تحدث وبين ما ان لا يلزم ما حلو الهيولى عن الصورة واحصر التغير الشامل بين حاصرين اى الى المبدأ والمنتهى وما قال المص هذا انما وجه يحصل فى فساد الصورة الذى عدا ما دفعه فى حدوث كمال متوسط من كونها الصورة وبعلها الصرف او حسنة المنظر والفكر ١٢ مولوى محمد يوسف ٥٦ قوله هذا انما يوجه يحصل آه دوا ليس فى استقرار تعاقبها على موضوع واحد والصورة له مسلما دون لم تعين وتلك لن تكتفى تعاقبها على المحل كان الصورتان صدر ان المائية والمادية سيان ثم هذا ان يشتركان فى محل تعاقبان عليه بينهما غاية الخلاف ١٢ مولوى حمد الله ٥٧ قوله لان المحال آه اى التسلسل للحركة الجوهرية لوان فى نحو تعلق التى فى آن الحدود المتعاقبة اى من الصورة المعدنية الى الصورة النموية منها الى الصورة الحيوانية ومنها الى صور العظام والاعصاب والرباطات والاوتار ومنها الى الصورة الحيوانية انتقال المادة من صورة الى اخرى لا يكون تدريجيا ولا المرتقى الدفعيات ولو ان يكون مع صدور دون ذلك فيلزم وقوف المادة عن الكائنات فى الطبيعة فى التأثر وهو مستلزم لطرق التعطيل عليه ولا اشتغال بدون تجا حركة

بلا تزید تثبت الحرکۃ فی الجوہر وما اجاب عنہ لیس بقولہ لکن الواقع آہ وہو مستغن عن التوضیح ۱۲ مولوی محمد یوسف ۵ قولہ فی الکیف آہ کالماء کو تقوام ان من البرودۃ الی الحلاوۃ ویلزم علیہ الحرکۃ المقدار وہذا قال وتوسط فی الکلام کما کون الانتقالات فی الکیف یکون انتقال الحقیقۃ بحیث لا یکتفی باجتیاز مقدار ثم منہ بمقدار بوصول الدم الذی فیہ حینئذ مع الاتصال الکمی التدریجی فیمن کل اثنین من الحرکات والانتقالات من صورۃ الی اخری دفعۃ بان فیہ حرکۃ فی الکیف وحرکۃ فی الکم فیس فیہ للمادۃ وطبیعۃ وتوقف عن التمام والتما حرہ ۱۲ مولوی محمد یوسف ۹ قولہ رباطات آہ جمع رباط وہی التی تنبت من العظم ۱۲ احمد اللہ ۱۰ قولہ اعصاب آہ جمع عصب التحریک یقال لہ بالفارسی پی وہو عرق ابیض لین فی انعطاف صلب فی الانفصال تنبت من الدماغ ومن النخاع ۱۲ احمد اللہ ۱۱ قولہ اوتار آہ وہی اجسام تنبت من اطراف العضل شبیہ بالعصب ۱۲ احمد اللہ

## حواشی متعلقہ صفحہ نود و نہم ۹۹

## تتمہ حاشیہ ۸ صفحہ نود و نہم ۹۹

فی الحرکۃ التوسطیۃ فاذا کانت الحرکۃ من شانہ ان یقع فی کل آن منہ فرد من الحرکۃ التوسطیۃ ولیس ذلک الزمان ہو الذی یقیدہ تلک الحرکۃ التوسطیۃ فانہا بشخصہا موجودۃ فی ذلک الزمان وفی کل آن منہ وانہا موجودۃ فیہ بتعاقب الاجزاء فتحقق فی الواقع زمان یفضی الی امکان الازمنۃ الغیر المتناہیۃ واعلم ان الحرکۃ التوسطیۃ وان کانت فی نفسہا حقیقۃ فانہ لا بد انہا امر ممتد للالۃ مستمرۃ غیر قارۃ وہی الحرکۃ القطعیۃ لذا لا تحقق الا فی الزمان وان لم یکن منطبقۃ علیہ فلم یتصور الحرکۃ فی الزمان لا یتصور فیہا ایضا والا یتحقق فی کل آن فرد منہا فیتحقق فیہ قطعۃ من الحرکۃ القطعیۃ ایضا فتامل ۱۲ مولوی حمد اللہ ۹ قولہ واعلم انہ قد فطن آہ منشاء الفطن عدم الفرق بین التدریج المطلق والحرکۃ فلیس کل تدریج حرکۃ وکلی حرکۃ تدریج فما الی الوصفین الاخیرین ظاہر واما الوصف الاول فقد زاد فیہ شیئ آخر وحاصلہ ان الفعل والانفعال یکون غایۃ للتدریج وغایۃ التدریج لا بد ان یقع فیہ التدریج کما فی التسود والسواد فان السواد غایۃ للحرکۃ الکیفیۃ فیقع فیہ الحرکۃ بالنظر جہۃ وبسبب میدان الغایۃ فی الحرکۃ من حیث المبدأ والمنتہیٰ والمسافۃ التی یقع فیہا الحرکۃ فغایتہ من حیث جنسیتہ ایضا لا بد ان یقع فیہ الحرکۃ فالفعل والانفعال من حیث جنسیتہ یصح فیہ الحرکۃ وہو مطلوب المعترض ۱۲ ملا احسن ۱۰ قولہ الاول آہ زعم الظان ان الحرکۃ فی مقولۃ عبارۃ عن ان یکون المقولۃ نہایۃ التدریج کالتسود مثلا فانہا نہایۃ السواد وقد یکون الشیئ متدرجا حتی ینفعل او یفعل فیہا حرکۃ ۱۲ مولوی حمد اللہ ۱۱ قولہ الثانی آہ لعل تقریرہ ان الحرکۃ فی مقولۃ یکون تجدد انواع المقولۃ او اصنافہا علی الاتصال تعاقبا بالتدریج وہہنا کذلک فان الشیئ ربما ینفعل فعلا او ینفعل انفعالا ثم یتدرج الی ان یحصل لہ علی الاتصال فعل وانفعال مضاد لذلک فعلم ان فیہا حرکۃ ۱۲ حمد اللہ ۱۲ قولہ الثالث آہ لعل حاصلہ ان الفعل والانفعال یقبل الاشتداد والتضعف وکل ما یقبلہما یقع فیہ الحرکۃ فان الخروج عن مرتبۃ ضعیفۃ الی مرتبۃ قویۃ منہ یکون علی التدریج فان الشیئ یکون لہ فعل وانفعال علی مرتبۃ من الضعف ثم یتدرج ویقوی شیئا فشیئا حتی یشتد ویحصل لہ مرتبۃ اشد کما ان الشیئ قد یحصل لہ سواد ضعیف ثم یتدرج یسیرا یسیرا حتی یحصل سوادا اشد من الاول کما ان التسود حرکۃ کذلک ہہنا ۱۲ مولوی حمد اللہ ۱۳ قولہ الجواب آہ حاصلہ ان کون المقولۃ غایۃ التدریج لا یستلزم ان یکون فیہا حرکۃ فان الحرکۃ فیہا لا بد لہا من التدریج فی تلک المقولۃ ان یکون التدریج فی شیئ آخر وبعد التدریج فی ذلک الشیئ یحصل فرد من تلک المقولۃ وہو ظاہر ۱۲ مولوی حمد اللہ ۱۴ قولہ وان الثانی آہ والظاہر ان الجواب منزل مبنی علی تسلیم ما زعمہ الظان من ان مجرد تجدد الافراد علی نعت الاتصال مع مقارنۃ التدریج تحقق الحرکۃ والجواب التحقیقی ان التدریج ہہنا انما ہو فی جزء منہ وما حرہ ابہ من الحرکۃ من التدریج فی افراد المقولۃ التی وقعت الحرکۃ فیہا بان تتحقق فی کل آن فرد لیس فی الآن السابق واللاحق ویکون ذلک التدریج علی نعت الاتصال بان لا تعلیم اما ہہنا الحرکۃ فیہ وکذلک المقولتان لا یصلحان لذلک التدریج وان کانت قد تحصیل افرادہا متجددۃ متعاقبۃ بحیث لو تحلیل زمان لا یکون فیہ فرد منہا ویکون تلک الافراد متتالیۃ فی حصول الحرکۃ ۱۲ مولوی حمد اللہ ۱۵ قولہ ما عن الثالث آہ الظاہر ان غرض الشیخ انہ ان جعل الاشتداد من السرعۃ بالقوۃ الی السرعۃ بالفعل یسیرا یسیرا حرکۃ لا غیرہا ویثبت الحرکۃ فی الانفعال وینفعل لما لا ینبغی ان یجعلہا حرکۃ انہ ان صح ذلک الحمل فہی الحرکۃ فی وصف السرعۃ التی ہی من مقولۃ الکیف ولیس بمقصود وصحۃ الحمل المذکور حتی یرد علیہ ما اوردہ المعترض فلیس مناط الجواب فالحق ان السرعۃ والبطوء من اوصاف الحرکۃ والانفعال ولیس حرکۃ حدۃ انفعال واحد یضعف او لا بحد من السرعۃ ثم یتدرج ویتصف بحد منہا آخر بل المتصف بالآخر جزء آخر منہا فالحرکۃ فی السرعۃ بالذات ولا بالعرض حد ما یعلق الحرکۃ علیہا بالمجاز ۱۲ حمد اللہ ۱۶ قولہ وکذلک ان تقول آہ حاصلہ ان السرعۃ والبطوء ہما ما ضاف للحرکۃ فعلا للانفعال تکون ہی من مصحوبات الحرکۃ فیہا وہی بیت بابیتہ فی کل ای ان من شانہا الحرکۃ ۱۲ مولوی محمد نظام الدین

## حواشی متعلقہ صفحہ صد م ۱۰۰

۵ قولہ ومتعرف آہ دفع لما یتوہم من ان الحرکۃ السریعۃ مخالفۃ للبطیئۃ تمنیا لان الاختلاف فی السرعۃ والبطوء یقتضی ذلک فلو فرض تحرک الحرکۃ التوسطیۃ فی السرعۃ والبطوء لم یبق الحکم التام متسہہ ولا یدل الحرکۃ فی قطا المرسوم فتقریر الدفع ان الاختلاف فی السرعۃ والبطوء لا یوجب الاختلاف فی الحرکۃ السریعۃ والبطیئۃ لان السرعۃ والبطوء لیسا فصلین ومشخصین ولا اختلاف النوعی والشخصی انما یقتضی الاختلاف فی شیئ اذا کان ذلک فصلا وتشخصا منہ ۱۲ مولوی محمد ہدایت اللہ رام پوری دام ظلہ

۷ قولہ لا فضل آہ کما سیاتی ان السرعۃ والبطوء لیسا فصلین وتشخیصین فلم یلزم من اختلافہما النوعی او الشخصی اختلافہا کذلک ۱۲ ملا احسن ۹ قولہ لانی مقولۃ

تعلق بالاول والثاني بالعرض وما يسأل انه لو ثبتت الحركة في المقولات اثباتها بالذات وبالنفي ايضاً كذلك فالتغير في الاضافة وادعى او تدرج
بواسطة تدريجي وبعضها في بعض من التقسيم من ثبت المطلوب اقول الحصر الادعائي او استقرائي وال كما ترى الثاني منقوض الطبائع والنفوس بالقياس الى الحركة الطبيعية والارادية
فان الطبيعة ملتئم حركة طبيعية وانما صبا وكانها التي وقعت فيها بالنظر الى عدد وحسابه قد ركد النفوس بالنسبة الى حركاتها الارادية ففي كل آن متيت لها اضافة ليست له في آن سابق
وكذا في كل آن لها فرد تدريجي من العلية التي هي من الاضافة واعاضنها على قياس سائر الحركات وليس تبوت العلية وتغير الفعل بواسطة المعلولات و اطلق العروض الاولى لازم الدور كما
لا يخفى على من له ادنى فطانة بل لا بعد في النسبة ايضاً لذلك وما زعمه في العلة الفاعلية من انها لا فاعلية الفاعل فيها يحتمل فيمنع الدور كما صرح في مقالته ملا حسن رح

ف قوله اول في ترجيح اه انما احتاج الى ذلك التصحيح دفعاً لما اعترض السيد السند من ان اريد ان التغير في المقولة تغير في الاضافة كما يجاب حركة الرمي حركة السهم
مثال فوجوب ذلك ممنوع فانه تحرك زيد في الاين لا يتحرك في الابوة مثلا وايضاً هذا العذر اصل المقصود فان الموضوع متحرك في الاضافة في الحقيقة فالتبعية لا ينافيه فان تحقق تابع
للحركة الكيفية وان اريد ان الحركة واقعة منسوبة الى الموضوع بالنسبة الى المقولة بالاضافة والى الاضافة بالعرض فذلك ليس من قوم الحركة في الاضافة لا اصلا لا تبعاً فان الاضافة
ح يكون موضوعاً للحركة المتحركة فيه والكلام انما هو فيه ان اريد ان موضوع الاضافة كالكيف اذا كان فيه حركة وجب تغير الاضافة للعارضة به فذلك حق ولكنه يريد ان التبعية
لا ينافي الذاتية انتهى تلخيصه ١٢ مولوي حمد الله

## حواشي متعلقه صفحه صد و يكم ١٠١

## تتمه حاشيه ٦ صفحه صد و يكم

لا تتحقق الا مع حركة تامة من الجزء مثلا فيخرج كل الوضع وكذا في الوضع فان الحركة في الوضع يستلزم حركة اجزاء المتحرك في الاين فيتحقق الاجتماع ونفيه في آنات مستلزم لتحقق الاين كك
لا جزاء وينتهي الى تركب المسافة من اجزاء غير منقسمة هي الامر في الكيف والكم فان الاحتمال المذكور ليس بظاهر البطلان فيهما لكن لا يخفى انه اذا كان التبدل فيهما طبيعيا او قسريا بل الارادي
ايضا لا يتصور تخلل ان السكون فيها فان الميل الحاصل من الطبيعة او القاسر او الارادة وميلا ما لم يعقه عائق يستحيل ان يتعقب المتحرك معه وتساقط الدفعيات الى تتالي الآنات فلا بد من التغير
المتصل المتدريجي فيها وهو الحركة فتامل ١٢ مولوي حمد الله

ث قوله فيكون ابو اشارة الى ابطال الحركة في الكيفيات النفسانية فانها في ابتداء الوجود يسمى حالا وبعد
رسوخها يسمى ملكة ١٢ مولوي حمد الله

ث قوله اما يكون حسا اه فيه اشارة الى زعم القائل الان الحركة معدودة في العوارض الذاتية للاجسام وهي معشرة مما يعرض الشي لذاته او
لامر يساويه فلا يتعدى عن الموضوع وفساده ظاهر فان المنافي للعرض الذاتي كونه لا عم لا كونه اعم فانه يوجد في التسمين او ان الحركة تقتضي القوة ولا قوة في المجردات بل انما توجد في الاجسام
وهو ليس بمعقول فان من المجردات ما يكون منتسبين كالنفس فلا يمنع القوة عليها حاملا ملا حسن

ف قوله قال الشيخ لا يدري اه الظاهر ان المقصود عدم الاطلاع على قولهم في
الاستقامة والانحناء والمطابق لقواعدهم ان لا يكون فيها حركة فان المستقيم والمنحني مختلفان نوعا عندهم وكذا جميع مراتب الانحناء فلا يتصور الموضوع الواحد لهما ١٢ تخفني مولوي حمد الله

لله قوله الا في القوة والا قوة اه كان المشهور عند المتكلمين ان القوة عبارة عن الصلاحية المختصة واللاقوة عن نقيضها المشهور عند الحكماء خلافه وهو انهما حالة خارجية تعد الشي
للحصول المستعد وهو اذا حصلت بطلت تلك القوة فكانت من الكيفيات الخارجية ولم يظهر لهذا العبد دليل يعتمد عليه على كونها من الموجودات الخارجية بعد بل الظاهر مراد المتكلمين
لكن الكلام هاهنا مبني على طريقة الحكماء ١٢ ملا حسن

لله قوله الا النقص اه والظاهر انه لم يتيسر النقض بالحركات كلها فانه لا شبهة في ان المتحرك ما دام في الحركة يتبدل عليه
العوارض فاذا كان تبدل العوارض موجبا لتبدل الموضوع يلزم عليه تبدل الموضوع في الحركات كلها والحل ان تبدل الاعراض مطلقا لا يستلزم تبدل موضوع الحركة من حيث تشخصه بل هو الحاظر
في الحركات الشخصية ١٢ ملا حسن

لله قوله ثانيا بالحل بان الموضوع طبيعة النوع اه لا يخفى عليك انه فان المتحرك يجب ان يبقى بشخصه وايضا ان طبيعة النوع ان كانت
هي الموضوع يجب ان تبقى الى انقطاع الحركة فبقاؤها مجردة عن الاشخاص غير معقول فلا بد من ان تكون مع تشخص هو واحد فالتشخص مع الموضوع وان تعدد متعاقبة بين كل تشخص
هي عدد وتداخلت الاشخاص متناهية فالا فانحلت بالقوة فيلزم وجود باجزاء او على سبيل السيلان كما عرفت في افراد المقولة التي فيها الحركة وهي زمانية فلا تصلح ان تكون
موضوعا للحركة فان من شانها ان يكون المتحرك في كل آن ما استفاد الفرد لم يكن ملاصقا قبل ولا يكون كك بعد ولو جاز ان يكون مثله حركة فيكون الحركة القطعية متحرك في السرعة
والبطؤ وهذا خلف المعلوم من قبل كك قال المحقق الدواني ان ذلك التصريح من الشيخ اعتراف بعدم الحركة والجواب عنه ان المراد طبيعة النوع الحاملة للاعراض المتشخصة بتشخصها
الوعية وبتغير كلام الشيخ فاده بهت تلك الطبيعة باقية لم يتغير الموضوع ولم يفسد صورة الجوهرية فان الموضوع ثابت بلا دلكن يشكل جدا في ارادة النمو والذبول بكلام المعلم الاول انه الحق بعد ما قال التبع

لله قوله بان الموضوع طبيعة النوع اه ان طبيعة النوع من حيث انها متشخصة فان الموضوع للحركة ان يكون متشخصا آنا ما مجردا بقاء النوع وتوارد الاشخاص لا يكفي للحركة ١٢ احمد الله

له قوله فيلزم ان يكون بالقوة اه وبه لا يتنقض على هولاء فان لهم ان يقولوا الانتقالات متعددة تسر لا منقطع في بادي الرأي الشديد وكن مقصود الشيخ ان لا يوجد بامع من قوم
في حركة الصورة قائمة محكم او بيا بحركة نوع الحركة لا شك انه وعهم ان المتحرك يجب ان يكون حسا من تقسيم عدوا في تعوضهم لاشارة عليه الوجه من الوجوه ١٢ نظام الدين

ك‌ه قوله ثم اشتد ان يكون تركه فالسير الى سنا لكن الطاهر ان الحركة كمن حيا بان كم متعلقا بتبدل اشكاله و على هذا ماتبدل السير اليسير او ركن الجسم انما على بالتدريج فتكون

تدريجا ۱۲ مولوی حمد الله ك‌ه قوله نعم لسنة آه ومن لا يخلو اما ان حدثت فان الجسم المتصل الواحد وانقطع تتبعنا انسنان فيشتمل شكله بالحركة تدريجا فمن يدري كذلك الا ان

المكلف اطول بالاستعمال ونحو المستوى فيس على المسند يدريجا ولا مثال كثيرة ومدار الحركة حكمة فما تحوا جساد بالاسحار المشهورة من النمو والذبول ونحوها التخلخل والتكاثف دون

الجسم المسند بديعه ونسبة السماء به ۱۲ مولانا محمد نظام الدين ك‌ه قوله في المتصل القارة ه واما عدم القرار كالزمان فلا يتصور فيه الحركة كما عرفت من انه لا تتصور

# حواشی متعلقہ صفحہ صد و دوم ۱۰۲

وفي زمر فرسي في الآن ولا يتحرك ممن دلك ۱۲ مولوی حسن رحمه الله

## تتمہ حاشیہ ۲ صفحہ صد و دوم ۱۰۲

يكون اعتبار انه عرضا ما ما ما فان قسمه جسمية الى المقادير يكون على التساوي وان لم يثبت زيادة فلا يكون من الجسم تثبت الهيولى والتسع الصورتان تتمام يكون عين تبدل الجسم

لان الجسم متصل في المقدار والتبصر واما كان بسيطا من الحركة ولكن متحدين بحسبه انما ايضاف كل مقدار الآخر وتقال الحركة الى مقدار الكل كما على والعكس تكاثف ۱۲ احمد الله

ك‌ه قوله استيفاء آه اي تحقيق في الوجه فقط ولم يخرج الى الوجود التحقق عندي سلم اليه علته فليس في بعدها المقام حرب لا يسعه تركنا الدلائل المورد فيها وابرزنيها ولو ثبت

التخلخل والتكاثف حد انتفى تبت الحركة الكيف بالكيفية ۱۲ ملا حسن ك‌ه قوله او لانه يمكن باعتبار الوهم في مدة لمذكورات عدم المعرفة بين الحركتين فاجاب بما ما كر ذلك

في الحركة في الوضع والاين ۱۲ ملا حسن ك‌ه قوله ولا تصور آه فان التصاقب يستدعي ان يكون فعل كل ماستة الى آخره وتحقق كل لا بدون الآخر كما هو شأن

... نقيض لا يحات ما لسلب تقتضيه عدم علوقي بها ولا مر التامة لا يصف بواحد منها فلا تقابل بها ما سلكنه كما الايقابل ايضا تحركه ۱۲ مولوی حمد الله ك‌ه قوله

لانك مدرقت اوحاصله ان حد المتقابلات متقابلات واحد فلا الحركة الكمال الاول لما هو بالقوة من حيث هو بالقوة فلا بد من ان يوجد في حد السكون مقابل

في احتراز تعريف الحركة لا بد وان التقابل ما حصل السكون حدود الايكن احد سائل الكمال في وجه ما ما لسبي مقابله لا معدوم بالقوة ومن حجي السكون حديا

مت معين ان ميزمقابل الحد الاخيرين وهو ما ذكره ام قيتس كوحديا واعتبار مقابل الكمال ۱۲ مولوی حمد الله ك‌ه قوله لما كان الا ما بيا آه ولا يخفى ان في الثاني الايقال

الاول نقل التضاد بل انما استقبال بهما انا حل التصانف وكذا الفعل الايعال اقوى والتساوي ما التصانف او العدم والملكة فاحد ما بين من الاموين لا يورث التضاد

الالف التقابل ان ما لا يليق المستدل بل هو امداد واعتبره وعرضه امداد امتحان آخر وقال ۱۲ مولوی حمد الله رحمه الله تعالى

# حواشی متعلقہ صفحہ صد و سیوم

## تتمہ حاشیہ ۵ صفحہ ۱۰۳

فيقال ان السكون مقابل لم انما يقابل الحركة من المكان لا الحركة الى ما يلحق ان السكون في المكان مقابل للحركة منه اليه فان السكون ليس عدم حركة جامعة والا كان التحريك

الى جهة ما كما في تحريك الحجر لسبب عدم حركة حكمه لو في ذلك الحس انتهى ۱۲ مولانا محمد نظام الدين ك‌ه قوله يكون عدما آه يعني ان السكون المقابل

للحركة سلا بوعدها عن القابل ولا يكون بدا الاين مرة ان الاين اسبابا او الاين المستمر وليتحقق تحته عدم التدريج وهذا المعنى طريان الحركة في الموبيت من تلك المقولة فاما

لو كان تلك الحد له لا السكون منها ايضا فان السكون حينئذ المقولة الاخرة مقابل فيه ۱۲ مولانا محمد نظام الدين ك‌ه قوله والسكون في الاين آه اعلم ان الحركة

الكاست في المقولة السيالة والسكون الكائن بها الصفة فليس الا للمقولة القارة فان مثال بعضها لاين ما رونية لم يكن بينها الكن عدم الملكة فيه الفرق بين السيال والقارة

مما تعدده لا تتضاد فلا يكون السكون بها لا يكون عدم الملكة غير فالكلام مجال واسع ۱۲ مولانا نظام الدين ك‌ه قوله ليس ايما استمرار آه قد عرفت

مما سلف ان الحركة التطلعية تجوزان يكون عبارة عن امر التدريج المتصل بل هذا اقرب الى الصواب كما ذكرنا سابقا لكنه الاقرب الى الصواب بها ان السكون في

الاين مثلا عبارة عن استمرار تلك السكون في الكيف مثلا ان الحركة فيها عبارة عن كيف تدريجي وبه اوضح يحصل التضاد بين الحركة والسكون لم يلزم التنافي بين ما لا يتضادين لما

# حواشی متعلقہ صفحہ ۱۰۴ چہارم

ك‌ه قوله لا دخل له آه يعني ان لا معدومية دخل في الوحدة النوعية والجنسية وهو باطل فان الامور المذكورة علل ولا دخل للعلل في النوع والجنس وخلاف بل الدخل فيها لقد ثبتا

ان يكون شيء بسيطا لا دخل لشيء في حقيقة لوحدة والكثرة من لوازم ذات الشيء متقدمة على وجوده لا معه ولا متاخرة عنه الكان بسيطا لم يكن بها من وجه الوحدة متحصية منه كما

لا يخفى على من له ادنى تامل وحده ليس الا ادخل فيها لي تلك الوحدات باعلة فاعل لو مبادي من الاثار اللازمة لها ۱۲ ملا حسن ك‌ه قوله ولا الزمان آه ومع لا يتوهم

ان الزمان اذ تخصى الخارج لا تصور تعدده لا معنى لا تشترط وحدته ولا يحصل التعدد بتعدد الحركة بتعدد الزمان ان ابد التعدد والنهي وان اريد التعدد الذي يمكن حركة منها

متعددا بالوهم وحاصل الدفع ان المراد بوحدة الزمان وحدته من حيث يكون متصلا واحدا وكثرته ان يكون بين الحركتين زمان يصح تصور تعدده ولان الزمان ما كان

شخصا واحدا فيحصل لكن يتوهم فيه ثانية بحسب الوهم فلا يتوهم انه لا يتصور تعدده فلا معنى لاشتراكها وحدة وان الازاد فيتوهم تعدد الحركة بتعدد الزمان فهو ان يكون التحرك في الحيزين مقرونا

من حيث ان قطعها بجزء منه وكانت الحركة متعلقة بذلك الامر في تحقق هذا المعنى فلا يتوهم انه لا يحصل بتوهم تعدد الحركة بتعدد الزمان لزيد التعدد بحسب وان اريد التعدد بانه تخلل حركة

زمانها متعدد في الزمن فافهم

## مولوی محمد ہدایت الله رامپوری مدظله العالی

## حواشی متعلقه صفحه صد و پنجم ۱۰۵

قال وتوزيع المسافة الخ وقد عرفت فساده بما هو التحقيق بوجه اخر اذ وقع ما ذكره والظاهر ان يقول بان ما فيه الحركة في الفرد التدريجي من كل متوسط زمانه يتبعها الحركة فالا ان النفرد

المسافة والحركة في الان على مذهب المحققين كذا الكيف والكم والوضع للحركة الكيفية والكمية والوضعية فاتحاد المسافة وغيرها مما فيه الحركة اعني اتحاد الفرد التدريجي مع عين الوحدات

الاربعة اعني وحدة ما فيه والزمان والمتحرك والان ما قال ملاحسن قوله بوحدة الشخصية او اقول حصول الوحدة الشخصية لما فيه الحركة في غير المسافة على تقدير

وجود الفرد التدريجي فيحصل معقول لكن لا يلائمه بعض عبارة السابقة وان لم يكن له وجود يحصل بالفعل او على تقدير عدمه فلا يعقل الواحد الشخصي ما فيه الحركة فيما مر سابقا

المسافة اذ لا يتصل الوجود للحركة الا ما وقعت فيه هي الفرد التدريجي متصل متقدم بابطاله اوفرادا انيه فليست بواحدة بل كثيرة وغير موجودة فيه والا يلزم ما لا الانات

المسافة غير المتناهي بين حاصرين فلا يكون واحدا شخصيا لان التشخص لازم الوجود واذا بطل الوجود بطل التشخص فلا يكون واحدا على ان القائلين بعدم الفرد التدريجي يكون

بوجود الافراد الانية ويقولون بانه ليس لها وجود الا بمعنى ان الحركة لو انقطعت لتمت بها ولا تحصل الوحدة الشخصية ما فيه الحركة على تقدير نفي الفرد التدريجي الا الهم الا

ان يقال على تقدير نفي الفرد التدريجي يحصل للمتحرك حالة خاصة سوى الحركة التوسطية والقطعية اخرى باعتبار الافراد الانية مبهمة بينها ويعبر عن ذلك الحالة بان المتحرك

ما دام متحركا متلبس بوجود معين من افراد ما فيه الحركة بهذه الحالة التي لا تشخص سوى الحركة وسوى الافراد الانية والزمانية لما فيه الحركة تشخص مبهمة ما يقصر بين تلك الافراد ولا يحصل

الا بالتحرك خاص لا يوجد للمتحرك آخر الا في زمان آخر فالنظر الى هذه التكلفات والتعمقات فالحق هو القول بالفرد التدريجي لانه به ما فيه الحركة يتعين وحدتها وحدة الحركة. ملاحسن

## حواشی متعلقه صفحه صد و ششم

تمت حاشیه ما صفحه ۱۰۶

## تتمہ حا

متاخرة بانوم او منتهى الية فيكما قصد والمصرحالا وسط
الجواز فقط واذا اريد بهذا الاستدلال على المطلوب ولقصد به اجزاء الكلام ...
في بيانه ان يقال انا نعلم بالضرورة قطع مسافة معينة في زمان معين والمجري يجري في كل جزء من الزمان سواء كانت اجزاءه متماثلة في النوع او متخالفة
فيه على سبيل التبادل الوضع من قربها في جزء من الاجزاء الى اخر فلا يعبا به فان كلا منها بالنظر الى نفسها لو كان تخالف اجزاء الزمان ولو بالنوع لوجب تخالف الحركة
كك لا اكون ذلك والتالي باطل كما ذكرنا فالمقدم مثله ١٢ ملا حسن ص ٩٩ قوله وهي ما فيه الحركة آه تقويم ما فيه وكذا ما منه وما اليه للحركة التوسطية غير واضح فان الظاهر
انها اما حالة بسيطة ليست داخلة تحت مقولة من المقولات او من مقولة الكيف او في النفس مقولة ان ينفعل فهي لا تتقوم بما هو تحت مقولة اخرى والحركة القطعية اما النفس بالذات
كما هو راي البعض واما حالة ممتدة اخرى مغايرة لما فيه وعلى الاول فتتنوع بانفسها ان يكون عين تنوعها لكن المبدء والمنتهي ليسا من ضمن لها الغاية وعلى الثاني فحالها حال
التوسطية في انها لا تتقوم باحدى المقولات الاربع والظاهر ان مقصوده ان تلك الاشياء المنتهية وان لم يكن من مقولات الحركة لكن لما كانت الحركة حقيقتها ترك
شيء وطلب شيء آخر على سبيل التدريج فمقتضى الحركة بنفس ذاتها تلك الثلثة ولا تتعقل حقيقتها الا بها فتنزلت منزلة الذاتيات فاختلاف احد من هذه الامور بمنزلة اختلاف
الفصول المنوعة فينبغي ان يختلف نوعها باختلاف واحد منها بداهة الكمال الناقصة تمام حاسم ١٢ مولوي حمد الله حواشي متعلقہ صفحہ صد و نہم ١٠٩

## تتمہ حاشیہ ۳ صفحہ ١٠٩

ا هو بمنزلة المقوم لا يكون في الآخر بهذا لا يتصور في صورة المساعدة والمباينة فلعلك تفطنت بهذا ان التبعيض في المقصود اذا كان ما فيه واحدا ليسا مختلفين نوعا او
انما اوردت في اثناء الكلام ستوقف بعضها لعلك الفد محيط الناظر باطراف المقام ومع قطع النظر عن هذا الكلام الشاك مستدلا على نفي التغاير بين المساعدة
والمباينة نوعا لعله يندفع بهذا المقال بعد تمامية الكلام بطال الباقلا فان ايجاب تعلق الحركة بالطرفين من حيث المبدئية والمنتهائية اختلافا نوعيا مجرد احتمال كما لا يخفى تمام

مولوي حمد الله ص ٩٤ قوله وذلك كالاختلاف آه لعل هذا قياس مع الفارق فان الشكل الحاصل من الاحاطة المستقيمة يمكن ان يكون مخالفا بالنوع للشكل الحاصل من احاطة
المستديرة فانه يتعلق بان الاطراف كالمقومات للشكل فهي اذا اختلفت نوعا وان لم تورث اختلافا فيما هي اطراف له فلا تحتمل ان يكون مورثة لاختلاف ما هي كالمقومات له بخلاف
المبدئية والمنتهائية فانهما ما كانا مختلفين لكن كل واحد منهما مقوم للحركتين كما عرفت فلا يوجب اختلافهما اختلافا في الحركتين فتدبر ولعلك تحدست بهذا ان اختلاف الاشكال
الذي يحيطها الحدود والتي هي من نوع واحد مثل المربع والمثلث بغير ذلك يفيد في معرض الخارج ١٢ مولوي حمد الله حواشي متعلقہ صفحہ صد و یازدہم ١١١

## تتمہ حاشیہ ۳ صفحہ ١١١

مستضادتين فيما هي لهم للزوم غاية البعد في الضدين ان يكون طرفين حقيقيين بينهما مراتب كالسواد الصرف والبياض الحق الا ان كانا امرين نسبيين اعتباريين فيجوز بينهما التضاد باعتبار
والمقصود عين تفاوت الحركات بالفصول المنوعة فليست في الخارج الا حقيقة الحركة المتنوعة بانواع مختلفة كل منها منشأ لانتزاع نحو من السرعة والبطوء بالمقايسة الى نوعين
آخرين وليس المقابل بهذه الحقيقة الا السكون الذي هو عدم والتقابل في انواعها هو في انواع السواد ولزوم انتهاء مراتب الشدة والضعف في الجانبين الى الطرفين حتى يكونا
في انواع الحركة حركة ليست اسرع منها وحركة ليست ابطأ منها ممنوع ثم قال والظن فلو كان مراتب كل سرعة امكن ان يوجد ما هو اسرع منه وقد بينا ان تجدد مراتب السرعة والبطوء
بحسب تجدد مراتب المقاومات الخارجية والداخلية كان كل زمان يحصل للحركة فانما يحصل بسبب تعاون امور غريبة وهي تلك المقاومات الداخلية او الخارجية فلا تكون الحركة في نفسها
مستحقة لزمان دون ذلك محال فان للسرعة والبطوء في طرفي الاشتداد والتنقص حد فان محدود ان فهذا هو الاغلب على ظني هكذا ما عليهم نصا في ذلك والكلام اللائق بامثالهم
غير ذلك انتهى وسخافة الكلام اظهر من ان يخفى فتدبر ١٢ مولوي حمد الله حواشي متعلقہ صفحہ صد و سیزدہم ص ١١٣ لان المتقابلة بينهما
باعتبار اخذ المراتب وهي بعيدة مجازية فيهما يكون الاعتبار بالضد فان الاول ما اخذ من البياض الى السواد والآخر ما اخذ من السواد الى البياض فان اخذ احدهما لا من البياض
الصرف بل من شيء قريب من البياض فيجب ان يكون الامر في الجانب الآخر كذلك وبالجملة يكون نسبة المبدء الى المنتهى في احد الجانبين شبيهة بالجانب الآخر فان تساويا
فقد تساويا في السرعة والا فاحدهما ابطأ ١٢ مولوي محمد يوسف سلمه الله العزيز حواشي متعلقہ صفحہ صد و چہاردہم ١١٤

## تتمہ حاشیہ ۶ صفحہ ١١٤

وجعل السواد والبياض جنسا لكما شعر به كلامهم انما هو على سبيل المسامحة وتشبيه العرضيات بالذاتيات قال بعض افاضل المدققين في حاشيته على شرح المواقف و
ما يتبين على ما يظهر بالنظر الصائب ان حمل السواد والبياض على ما تحتهما حمل العرضيات الانتزاعيات واطلاق الجنس عليهما على سبيل المسامحة لانا نعلم بالضرورة ان
انتزاع السواد والبياض من انواعهما جميعا عليهما على نحو واحد ولا شك ان حملهما على السواد حقيقي فيهما حمل عرضي ضرورة ان نسبة الى البياض والسواد نسبتهما الى ... سے

ومدلہا ان ولالۃ تدفصل ومومری حل یکون ذلک الترکیب انتہی ١٢ مولوی حمد اللہ حواشی متعلقہ صفحہ ١٥ صد و پانزدہم
تزاد نہا شقان آہ لا لتقریب الماذا بیا شہر رعاں اخیراں وکانہ واصح عندہم بانہم لا احد ان یمنع التشارک فی الجنس فانہ من الجائز ان یکونا نوعین بسیطین لا جنس لہا
ولا فصل وہذہ ما ذکرہ بعض اجلۃ الناظرین ان الاعراض کلہا بسائط ولا یترکب من اصل المقصد فان التضاد لیس الا التقابل الوجودی غیر متضائفین وہو حاصل غایۃ الامر انہ یبنی
علی ما ہو المقرر عندہم من کونہما نوعین متباینین ١٢ مولانا محمد نظام الدین حواشی متعلقہ صفحہ ١٦ صد و شانزدہم
تتمہ حاشیہ صفحہ صد و شانزدہم فلا یکون حرکۃ الحجر قسرا الی فوق وحرکۃ طبعا الی تحت متضادتین مع انہم صرحوا بخلافہ وقد یجاب عنہ بان تضاد الحرکات
متضادا باسوداد لیس من حیث الوصول الیہما اذ لا حرکۃ بل من حیث التوجہ الیہما وہما من حیث التوجہ الی نقطۃ الحرکۃ والمحیط فی غایۃ الخلاف ونہایۃ التباعد والا لم یصلا الیہما الخ
ف قولہ جہۃ تضادہما آہ لیس المراد الجہۃ ہی المداخلۃ فی العلیۃ فان التضاد بین المنتہیین یکون من لوازم ذاتیہما الا تری ان تضاد السواد والبیاض یکون بالنظر الی ذاتہما
بل المراد بہا کشف تضاد المبدء والمنتہی عن تضاد الحرکتین ولزومہ کما اوضحنا سابقا فی الفصل السابق ایضا ١٢ ملا حسن ٩٨ قولہ ان لا یکون ذلک بالقیاس
آہ ومعناہ ان لا یکون التضاد فیہما ورودا علی الحرکۃ فان النقطۃ العالیۃ عالیۃ وکذا السافلۃ سافلۃ وان لم یقع منہا والیہا الحرکۃ فان المرکز سافل والنقطۃ من المحیط عالیۃ و
ان لم یوجد منہما الحرکۃ وانما قال المعرفی المثال المذکور ان المبدئین وکذا المنتہیین نقطتان مع ان کلا منہما فی السور تین اعنی فی حرکۃ الجسم انما ہما علی ان التحرک یجوز ان یکون نقطۃ
کروس مخروط مثلا بل علی ان الاتیان کالنقطتین فافہم حال الاخیرین علم حال الاولین ١٢ ملا حسن ٩٩ قولہ فلیکن علوا آہ فیہ ان العلو والسفل امران اضافیان
یستلزم تعقل کل واحد منہما للآخر ومعنی التضاد العرضی بین المبدء والمنتہی فی ہذہ الصورۃ ان یکون التضاد بالذات فی الوصفین المذکورین وبواسطتہما فی ذات المبدء و
المنتہی الیس کذلک بہما وجوابہ علی محاذاۃ ما ذکرہ المعرفی الوجہ الثانی من الثانی ان العلو والسفل وان کانا باعتبار مفہومہا الاضافی متضائفین لکن المراد بہا الوضع الخاص الذی
یعرض ذات کل واحد منہما والوضع وجودی خارجی فالوصفان العارضان لذات المبدء والمنتہی المعبران بالعلو والسفل متقابلین بالتضاد وان عرض لہما التضائف وباعتبار
الوصفین المذکورین تضادان ذات المبدء والمنتہی بالعرض ١٢ ملا حسن ١٠٠ قولہ وقیاسہا آہ دفع توہم عسی ان یتوہم ان مفہوم المبدء مفہوم اضافی
فیکون التقابل بینہ وبین مفہوم المنتہی تضائفا لا تضادا وکیف یوجب تضاد الحرکتین وحاصل الدفع انہ مفہوم اضافی بالنسبۃ الی ذی المبدء لا بالنسبۃ الی المنتہی
ولا استحالۃ ان یکون المفہوم الاضافی مقابلا لما ہو لیس اضافیا بالنسبۃ الیہ تقابلا سوی التضائف ١٢ مولوی حمد اللہ حواشی متعلقہ صفحہ ١٧ صد و ہفتدہم
تتمہ حاشیہ ٥ صفحہ صد و ہفتدہم کل واحد من الحرکتین فتتعلق الحرکۃ الثانیۃ بہاتین النقطتین العرضیتین للوصفین المتضادین بالنسبۃ الی
الحرکۃ الاولی فیکون الحال بعینہ کالتسود والتبیض فان مبدء الاولی نقطۃ ونہایۃ وصف المبدئیۃ بالنسبۃ الی الاولی ومبدء الثانیۃ نقطۃ موصوفۃ بالمبدئیۃ بالنسبۃ الی الاولی فالوصفان
متضادان فیکون مبدء کل ضد للاخری وکذا الحال فی المنتہی فان منتہی الاولی نقطۃ موصوفۃ بالمنتہائیۃ ومنتہی الثانیۃ نقطۃ موصوفۃ بالمبدئیۃ بالنسبۃ الی الاولی وظاہر انہ فی غایۃ
السقوط لان تعلق الحرکۃ الثانیۃ بمنتہی الاولی لیس من حیث انہا مبدء الثانیۃ ومجرد عروض وصف المبدء لحرکۃ تتضاد لوصف عارض لمبدء الاخری لا یوجب تضاد الحرکتین
کما سنعلم وعلی التنزل الکلام انما ہو الکلام فی التسود والتبیض مع الثالث وان کان غیر ظاہر من العبارۃ ان مبدئی الحرکتین اذا قیس کل واحد منہما الی ما ہو مبدء لہ یکونان معروضین
للوصفین مبدئی المبدء الاولی اذا قیس الی الاولی یکون موصوفا بوصف ومبدء الثانیۃ اذا قیس الی الثانیۃ یکون موصوفا بوصف آخر وہذان الوصفان متضادان
فیکون مبدء کل متضادا للاخری ویکون بمنزلۃ تقدیم ضد لشیء وضدا فرداً آخر فظاہر انہ فی الصاعدۃ والہابطۃ لیس کذلک فان مبدء الصاعدۃ اذا قیس الیہا یکون بہا
وصف المبدئیۃ ومبدء الہابطۃ اذا قیس الیہا یکون بہا ہذا الوصف ایضا فلا یحصل بینہما الا وصف واحد متغایر بتغایر المضاف الیہ وان قیل انہ یکون بالاضافۃ الی الصاعدۃ
متضادا لنفسہ بالاضافۃ الی الہابطۃ لتضاد الصاعدۃ والہابطۃ فیکون دورا وانما اطنبنا الکلام بایراد المحتملات ولم نبال بہ لکنہ تعرض بہا لیحیط الفاظ باطراف المقام ولا تتعلق
فی ذہنہ بقاء احتمال یزل بہ الاقدام ١٢ مولوی حمد اللہ حواشی متعلقہ صفحہ صد و بست و یکم ٩٥ قولہ قال الشیخ آہ ہذا القول
ہو المعروف بالصواب یدفع الحجۃ بلا کلفۃ اذ مبناہا باعتبار ظاہر تقریر المصنف ظاہرا دفعہا علی ما صورنا وقررنا لذہن المتعلم فہو ان اللاوصول لیس آنیا فی البتۃ وما ذکرنا فی دلیلہ
فیمنع بحصول ان العدم الطاری للشیء لا یستلزم صحۃ وجودہ فی زمان ذلک العدم الا تری ان قطعات الزمان یکون معدومۃ بالعدم الطاری فی الزمان اللاحق مع ان حصول
وجودہا فیہ من الممتنعات وما ذکرہ لو کان الوجود ممتنعا کان العدم اصلیا فہو فی حیز المنع فان الامتناع فی وقت لا یستلزم الامتناع مطلقا بل الحق ان الوصول
والوصول آنی وما یلزم من زمانیتہ کونہ تدریجیا حتی یلزم کون الوصول ایضا کذلک فلا یرد ما قیل فی تصحیح الحجۃ بان اللاوصول لو کان زمانیا یلزم انعدام
شیئا فشیئا فیلزم التغیر فیہ فالحق ان ما ذکرہ الشیخ جواب الحجۃ سوفسطائیۃ کلام حق لو قررت الحجۃ کما قررنا المصنف لما قرر آخرہ کما سنشیر الیہ کلام الشیخ فعلی
ذلک التقریر یحکم بظاہرہ ١٢ ملا حسن ١٠١ قولہ فان عنی آہ ما حاصلہ ان المباینۃ واللامماسۃ من توابع الحرکۃ التوسطیۃ لکنہا انہا موجودۃ فی الآن الا انہ

ولا مدية بحيث يكون فيه في كل جزء وآن منه سوى الذي اتصف به في الآن الذي قبله لكن الماسة والمماسة موجودتان في الآن الذي آن المماسة طرف في كل حد حدود
من ذلك الزمان سوى طرفه الذي هو آن الماسة وكما انه ليس للحركة تسوية اولاً آن لك للمباينة ولا للمماسة فلا يلزم من عدم دفعيتها اذ يكونها حتى يلزم دفعيتها فتدبر ۱۲ مولوی محمد الحسن
ش قوله ان جميع ذلك والله تعالى ان الانتقاض متوجه على كون الحد والمماسة اصل بل يتصل بالحدود المفترضة من المسافة الغير كما سياتي تحريره الا انه اذا اتصف
المحدود في الخارج يظهر انتقاض جوابنا فانما افرده بالذكر ثم ذكر الانتقاض على سبيل الترقي بالحدود المفترضة من المسافة المتصلة الغير ۱۲ ملا حسن ش قوله بان صار بحيث
تحقق الوصول عند قيام عرضين على رأي من جعل القسمة باختلاف عرضين حقيقة كيفية ظاهرة على رأي من جعل القسمة وهمية او نحو ذلك من انحاء القسمة وما كان في محل الفعل والكل يتعين
اولى من المتعين بالحدود المفروضة في المسافة متصلة او تحقق الوصول الى من المتصل الخارجي والوهمي القوي قابل ۱۲ مولوی حمد الله

## حواشی متعلقۂ صفحہ صد و بست و دوم

قوله زاوية اختلاف المنظر وهي زاوية اختلاف المنظر عندهم عبارة عن الزاوية الحاصلة عند مركز الشمس والقمر من خطين خارجين احدهما من مركز العالم والآخر من منظر الابصار متقاطعين
عند مركزهما وهي لا تدرك فيما فوق فلك الشمس لان الارض ليست لها نسبة محسوسة بالنظر الى ما فوقها فان الخارجين احدهما من مركز العالم والآخر من منظر الابصار كانهما خارجان من نقطة
واحدة لا متفرقتين لكن لا توجب هذا ان لا يكون لها في الاحوال خلل في تعيين النقطة ودفعه انه ليس مقصود المص هاهنا اثبات القياس بل مقصوده الاشارة الى ما قلناه انها
ان الاعمال الرصدية متعلقة بالحس وهو لا يدرك الاشيا كما هي في حق المقدار والرقة والغلظ وتعيين النقطة الا ترى ان المقدار الواحد يتفاوت مقداريته عند الحس بسبب القرب
والبعد ولذا لا يعد زاوية اختلاف المنظر فيما فوق فلك الشمس موجودة خارجية بل نفيا محضة وكذا لا قدرة للحس على تعيين النقطة الارجية والحقيقية ولا للعقل باستعمال الاعمال الرصدية
غاية ما امكن باستعمال تلك الاعمال كون الكواكب سريعة وبطيئة والقرب والبعد ثم باستعمال برهان آخر يعلم العقل ان هذه الاحوال لا تمكن الا بالخارج المركز مثلاً
لا بد للخارج من حدين متفاوتين في الرقة والغلظ واما انتهائهما الى النقطة المعينة فلا يدركه الحس لعدم القدرة عليه لبعده عنه ولعدم كونهما من جنس المحسوسات كما لا قدرة له على تعيين زاوية
اختلاف المنظر فيما فوق فلك الشمس وكذا لا قدرة للعقل اذا بان له على تعيين النقطة بل الاعمال الرصدية بمعونة الحس يفيده الى ان لا بد من خارج المركز والمحيطين سواء كانا
متشابهين او مختلفين منطبقين احدهما على الآخر كما ذكرناه بهذا البيان تم مقصود المصنف بلا كلفة كما لا يخفى على المتفطن ۱۲ ملا حسن ش قوله وقد يورد النقض على ذلك النقض
السابق بكون الحدود الموجودة وان لم تكن متمايزة وهذا النقض بالحدود المفروضة وهو تمام فان الحدود والمفروضة وان لم توجد بالفعل لكن لها وجود واقعي بحسب الخارج بوصف
المتحرك بوصوله الى تلك الحدود بحسبه فلو لم يتصف المتحرك بتلك الحدود وفرض قطع المسافة التي فرضت تلك الحدود فيها يلزم الطفرة الا ترى انا لو فرضنا الجسم لمسافة
ذراع فلا يلزم قطع منتصفه لنصفه وكذا الحال في الثلث والربع وغير ذلك والا يلزم الطفرة المستحيلة بلا شبهة فلا نقل مثل من قال ان المقطوع هو المسافة والحدود ليست موجودة
فيها فلا يتصف المتحرك بقطعها واذا اتصف المتحرك بقطع الحدود والمفروضة يلزم النقض بها فان المتحرك اتصف بالوصول الى واحد منها في آن ويتصف بالا وصول في
آن آخر منها وان السكون ولا يمكن منها الالزام الراغفات والابطل اتصال الحركة بخلاف المتصل لا يكون كلها متمايزة بالفعل والا يلزم الجزء الذي لا يتجزى كما لا يخفى على الماهر وانما
قلنا كانت متمايزة بعروض الاوصاف لها وانما يكون الاتصاف في بعض منها ولا يلزم من السكون فيها بطلان الاتصال مطلقاً ۱۲ مولوی حسن ح

## حواشی متعلقۂ صفحہ صد و بست و سوم

ش قوله امكان اجتماع او ان تعالى ذكر في الحجة المشهورة الماسة والمماسة وارد بها الموقت انما ذهب الميلان كما انه لم يتم مقام الموقت واعترض الامام في المباحث المشرقية
على الادلة الشيخ بانه يتم في الحركة الاينية فقط دون سائر الحركات من الكمية والكيفية وغيرها فانها ليست لابد لها من ميل يدل البرهان عليه وفيه ايضاً بنظر الى المخارج الانفية فانها ايضاً
محتاجة الى سبب موصل فمؤخر مزاحمة لما هو مانع الحركة وان لم يسم ذلك السبب الميل وقد يعترض تارة بانه اذا وصل الجسم المتحرك الى حد يتوجه اليه فلو وجب حصول الميل الموصل
عند وصوله لوجب حصول الميل الطبعي عند وصول الحجر مثلاً الى حيزه الطبعي بحركته الطبيعية وهم صرحوا بخلافه ويمكن ان يجاب بان عدم وجود الميل الطبعي للجسم عند كونه في
الحيز الطبعي الخاص مخصوص انه في السائر العالم المشهور لكنه ليس عليه حجة قاطعة فضلاً عن البرهانية ولعل وجه ان الميل الطبعي بحركته الطبيعية بما هو مزيل ومدافع لما تأتي
عند الوصول الى الحيز الطبعي الخاص باقياً بما هو موصل كالميل القسري بعينه وارادة الميل نفس المدافعة وتارة بان السكون كالحركة ينقسم الى الطبعي والارادي والقسري فالسكون
المتقل من حركة الحجر طبعه ثم قسر الطبعي فالارادي او قسري ولا خفاء في انتقال الاولين كذا في انتقال الثالث اذ لم يمكن ان لا يكون ثمة قاسر وهذا اقرب من الذي سيأتي ويجاب
اسكن قسري واتفاق عدم اجتماع المثلين فانه موجب للسكون مع القاسر لا يجب ان يكون امراً موجوداً كامتناع الخلاء ربما يوجب حركة تخلخلية قابل ۱۲ مولوی حمد الله
ش قوله والاحساس بل الحجر اذا رمي بقرب منه ما يقال ان الحجر اذا تحرك في الهواء فسرائم ضرباً بما عليه من فوق حتى تنزل فلا شك ان هذا متحرك بحركة الحجر فلو وجب سكون
الحجر لوجب سكون هذا لكنا لا نحس الا بحركة الابد فتدبر ۱۲ حمد الله

## حواشی متعلقہ صفحہ یکصد و بست و پنجم

### تتمہ حاشیہ ۳ صفحہ ۱۲۵

طبیعۃ الاحکام المذکورۃ لنوع منہا وہی الحرکۃ التی تقع بالنظر الی نفس صور الاجسام الطبیعیۃ فالحرکۃ الطبیعیۃ لفظ مشترک عندہم بالاشتراک الصناعی
بین المعنی الاعم التقسیم للحرکۃ القسریۃ وبین نوع منہ کاشتراک لفظ التصور بین المعنی الاعم والتصور الساذج والاولی حذف قولہ غیر متعلق بالمتحرک و
ادخال الحرکۃ المذکورۃ فی القسریۃ والجواب عن حرکۃ النفس للبدن ظاہر فان مبنی التعریف علی الظاہر والحل فی الظاہر ان المتحرک ہو الانسان المرکب من
النفس والبدن ولذا اشتہر فی العرف انہ یداً قد تحرک من المشرق الی المغرب مثلا ولذا قیل ان المتحرک فی الحرکۃ فی النمو النفس وقیل انہ یداً ہو الباقی فی مدۃ
عمرہ وان نما بدنہ وذبل اخری ۱۲ ملا حسن **۵ قولہ** علی جہات مختلفۃ آہ دفع توہم وہو ان الحرکۃ الطبیعیۃ ما یکون علی جہۃ واحدۃ ونہج واحد بل
ما یکون صاعدۃ وہابطۃ معا ۱۲ مولوی حمد اللہ **۵ قولہ** کدوران الافلاک آہ قد اشتہر من القدماء ان فی الافلاک طبیعۃ خامسۃ وحرکۃ حرکۃ طبیعیۃ
والمتاخرون اولوہ بتاویلین احدہما ان حرکات الافلاک وان لم تکن طبیعیۃ لکنہا لیست مخالفۃ لمقتضی طبیعۃ اخری لتلک الاجسام لانہ لیس مبدءہا امرا
غریبا عن الجسم فکانہا طبیعیۃ وثانیہما ان کل قوۃ انما تحرک باحداث المیل والنفس الفلکی لا تزال تحدث فی جرم الفلک میلا بعد میل وذلک المیل لکونہ عدیم الشعور
وغیر حاصل من امر غریب ولا ہو متضاد لطبیعۃ الفلک لا یمکنہ ان یتحرک او تحرک الی غیر تلک الجہۃ لا یبعد ان یسمی طبیعۃ ویقال للحرکۃ المستندۃ الیہ طبیعیۃ وعن ہذا
قال بطلیموس ان المختار اذا طلب الافضل لزمہ لم یکن بینہ وبین الطبیعی فرق والحق عند المحققین المتاخرین کالمحقق الطوسی وغیرہ انہ لیس للافلاک طبیعۃ مغایرۃ لنفسہا وعقلہا
وحرکتہا ارادیۃ مستندۃ الی الارادۃ والشوق منبعث عن تلک النفوس ولا یلزم ان یکون الارادۃ علی مناہج مختلفۃ وہو المرضی للمصنف ۱۲ مولوی حمد اللہ

## حواشی متعلقہ صفحہ یکصد و بست و ہشتم

### تتمہ حاشیہ ۴ صفحہ ۱۲۸

وان استندت الطبیعۃ السیالۃ الی الاستعداد السیال فی المادۃ فیجری الکلام فی الاستعداد حتی ینتہی الی الدور والتسلسل کما لا یخفی وان منع بان الطبیعۃ
تجددہا وسیلانہا عین نفس ذاتہا فلیس لا بد لتجددہا من علۃ متجددۃ لکونہا جمع کما یظہر من کلام ہذا المحقق حیث قال بعید ہذا الکلام ان التجدد للشئ ان لم یکن
صفۃ ذاتیۃ لہ ففی تجددہ یحتاج الی مجدد وان کان صفۃ ذاتیۃ لہ ففی تجددہ لا یحتاج الی جاعل یجعلہ متجددا بل جاعل یجعل نفسہ لبساطۃ الامر کما تخلل بین مجعول و
مجعول الیہ ولا شک فی وجود امر حقیقۃ مستلزمۃ للتجدد والسیلان وہو عندنا الطبیعۃ وعند القوم الحرکۃ والزمان ولکل شئ ثبات ما وفعلیۃ ما واما الفائض
من الجاعل نحو ثباتہ وفعلیتہ فاذا کان ثبات شئ ثبات تجددہ وفعلیتہ قوامہ فلا مجال ان یکون الفائض من الاول علی ہذا النحو من الثبات والفعلیۃ کما
ان لکل شئ نحو من الوحدۃ وہی مساوقۃ للوجود او عینہ فاذا کانت وحدتہ عین کثرتہ اما بالقوۃ او بالفعل کانت الفائض علیہ من الواحد الحق وحدتہ الکثرۃ
باحد الوجہین فالذی من الوجودات ثباتہ عین التجدد وہی الطبیعۃ والذی فعلیتہ عین القوۃ ہو الہیولی والذی وحدتہ عین الکثرۃ بالفعل ہو العدد والذی
وحدتہ عین قوۃ الکثرۃ ہو الجسم وما فیہ فالطبیعۃ بما ہی ثابتۃ مرتبطۃ الی المبدء الثابت وبما ہی متجددۃ یرتبط الیہا تجدد المتجددات وحدوث الحادثات
کما ان الہیولی من حیث انہا فعلیۃ ما صدرت عن المبدء الفعال بانضمام الصورۃ ثم من حیث انہا قوۃ واسکان یصح بہا الحدوث والانقضاء والدثور
والفناء فہذان الجوہران بدثورہما وتجددہما الذاتیین واسطتان للحدوث والزوال فی الامور الجسمانیۃ وبہما یحصل الارتباط بین القدیم والحادث وتحسم
مادۃ الاشکال التی اعیت الفضلاء فی دفعہ انتہی فمع قطع النظر عن صحتہ وفسادہ لا یخفی انہ ہدم لمبنی المباحثۃ وایضا لا حاجۃ الی القول بتجدد الطبیعۃ وسیلانہا
بل یکفی ان یقال ان الحرکۃ معلولۃ للطبیعۃ من حیث ہی والطبیعۃ جاعلۃ لنفس وجودہا الاتصالی لکنہا لکونہا حقیقۃ غیر قارۃ لم یجتمع اجزاؤہا فی الوجود ومع علیہا
بل انقضت وتجددت والتخلف انما ہو لنقص جوہر المعلول لا لنقصان فی افاضۃ الجاعل ہذا وتحقیق الحق یستدعی مقاما اوسع ۱۲ احسن

## حواشی متعلقہ صفحہ یکصد و سی و یکم

**۵ قولہ** ویمکن قسمتہ ویکون قسمہ اقصر
آہ ولو بوہم فلیس ما یتصور اقصر منہ فان المراد بالتصور التجویز العقلی المستعمل فی الریاضیات فلا یرد ان بعض المقادیر یمکان قسمتہ محال کالاجسام الدیمقراطیسیۃ علی رایہ ۱۲ مولوی حمد اللہ
**۵ قولہ** اجناس الحرکات آہ واعلم ان الحرکات لہا الکمات المتصلۃ ثلثۃ وارتبعۃ علی اختلاف المذہبین الاول الکم العرضی باعتبار المتحرک ویضاہی فیہ الکیفیات الجسمانیۃ الاخر
والثانی باعتبار المسافۃ والثالث باعتبار الزمان وہذہ الثلث قالت بہا جمہور الحکماء من المحققین ومنع یکون الاتصال الثانی والثالث یتصور علی نحوین اما ان یکون علی
طریق الواسطۃ فی العروض او الواسطۃ فی الثبوت فیقتصر علی الاخیر کون الحرکات متکممۃ بالذات بمعنی نفی الواسطۃ فی العروض فان لطلاق بالذات شائع علیہ ایضا وقال بعضہم ان الحرکۃ

متصلا بالذات بمعنی ............ ای الوسطیین المذکورین کالزمان فیقتصر علی ان لہا کمیات اربعۃ ثلثۃ منہا مذکورۃ لکن لا یکون الا بالعرض بمعنی تحقق الوسطی بالعرض والرابع کمہا الذاتی واما الکمیات التی تعرض لہا بالنسبۃ الی المحاذیات والمقابلات الخارجیۃ مما یتعلق بوجودہا فہی غیر معتبرۃ وہذہ الکمیات ثلثۃ لو اللاربعۃ تنسب الی القوۃ المحرکۃ بالعرض بواسطۃ او بواسطتین ہذا فی الکم الاتصالی وقد یعرض لہا الکم الانفصالی عند اعتبار القسمۃ فیہا بالوہم او بالفعل فی الخارج ویعبر عنہا بالعدۃ وہذا ایضا منسوب الی القوۃ المحرکۃ ۱۲ ملا حسن رح **ف** قولہ فکم القوی آہ یعنی ان کم ما ہی علیہ من الحرکات علی نحوین فانہا تستلزم کم متصل بالعرض باعتبار انطباقہا علی المسافۃ والزمان حلولہا فی المتحرک حلولا سریانیا وکم منفصل باعتبار عروض العدد لہا فکم القوی باعتبار ما ہی علیہ ایضا علی نوعین ۱۲ احمد اللہ رح

## حواشی متعلقہ صفحہ یکصد و سی و سوم

## تتمہ حاشیہ ہشتم صفحہ ۱۳۳

ویدفع ما سیاتی من ان الکلام فی ہذہ التقدیرات کالکلام فی التقدیرات التی فرض فی قوام الملاء ۱۲ مولوی حمد اللہ رح

**ف** قولہ ویظہر الخلف آہ وفیہ انہ لا یلزم علی تقدیر تساوی تحریک الجزء والکل فی العدۃ والمدۃ لہذا الجسم الاصغر ان لا یکون للکل فضل علی الجزء فان الفضل فیہا لا ینحصر ان یکون بحسب المدۃ والعدۃ بل یجوز ان یکون باعتبار ان الجزء لا یقدر علی تحریک ما ہو الاکبر من الاصغر والکل یقدر علی تحریکہ او باعتبار انہ لو امکن الزیادۃ علی غیر المتناہی کان الکل قادرا علی التحریک فی ہذہ الزیادۃ ایضا دون الجزء کما عرفت سابقا ۱۲ مولوی حمد اللہ رح **ف** قولہ والکلام فی ہذہ آہ حاصلہ ان البرہان انما یتم اذا وجد تحریک قوۃ الجزء لما یحرکہ قوۃ الکل ثم المناسبۃ بین التحریکین ........ مثل مناسبۃ القوتین والکلام فیہ کالکلام فی التقدیر الذی فرض فی قوام الملاء فی ابطال الخلاء فکما یمتنع ہناک وجود الملاء الذی نسبتہ مقداراً ومتہ الی ملاء آخر اغلظ منہ مثل نسبۃ زمان الخلاء الی زمان الحرکۃ فی ذلک الملاء الاغلظ یمنع ہہنا تحریک الجزء لما یحرکہ الکل علی نسبۃ القوتین فی الجزء والکل ویجاب ہہنا بما یجاب بہ ثمہ ۱۲ مولوی حمد اللہ

**ف** قولہ بل نقول آہ حاصلہ ان القوۃ الجسمانیۃ یلزمہا ان یکون نسبۃ تحریکہا الی تحریک الجزء نسبۃ المتناہی الی المتناہی لو قدر ان الجزء محرک لما یحرکہ الکل علی نسبۃ قوتی الجزء والکل لا یجب فی صدق ہذا اللزوم تحقق المقدار وکل ما یلزمہ ہذہ الشرطیۃ فہو متناہ فالقوۃ الجسمانیۃ متناہیۃ ۱۲ مولوی حمد اللہ

**ف** قولہ والجملۃ لیس العائق آہ یعنی ان العائق من تحریک الجزء لیس طبیعۃ القوۃ المشترکۃ فی الکل والجزء فان لم یکن الکل والجزء محرکا فانما ہو من طبیعۃ الامور التی لیست توجد فی مرتبۃ وجود القوۃ فالقوۃ من حیث ہی ہی یلزمہا الشرطیۃ الصادقۃ القائلۃ بانہا لو کانت الامور توجد علی نحو لا یعوق تلک الامور القوۃ لکان نسبۃ تحریک جزءہا الی تحریک کلہا نسبۃ المتناہی الی المتناہی وعلی تقدیر کون القوۃ الجسمانیۃ غیر متناہیۃ لا یلزمہا ہذہ الشرطیۃ بل شرطیۃ اخری منافیۃ لہا وہی انہا لو کان الامور توجد علی ہذا النحو لا یکون نسبۃ التحریکین نسبۃ المتناہی الی المتناہی والمناقشۃ بان المقدم المحال یستلزم النقیضین بناء علی تجویز استلزام المحال محالا فیجوز ان تکون الشرطیتان صادقتین فقد مر الجواب عنہا بان کل مقدم محال لا یستلزم المحال بل عند وجود العلاقۃ بینہما ولا علاقۃ بین الامور بحیث لا یعوق عن تحریک قوۃ الجزء لما یحرکہ الکل وبین ان لا یکون بین الحرکتین نسبۃ علی الحرکتین کما لا یخفی ۱۲ مولوی حمد اللہ رح

## حواشی متعلقہ صفحہ یکصد و سی و ششم

**ف** قولہ ولم لا یمکن آہ قید بہ لانہ لو کانت الاجسام مختلفۃ مثلا بالقوۃ والضعف مثل ان یکون الحرکات الصادرۃ من القوۃ بعضہا اسرع من البعض لا یکون الحرکۃ الواحدۃ مختلفۃ الاجزاء بالسرعۃ والبطوء وتضعف القوۃ وتضعیف محلہا لا تضعیف الحرکۃ باضعاف امتداد سلسلۃ القوۃ او امتداد المسافۃ بازاء تضعیف القوۃ بل ہہنا یحکم الوہم بان نصف کل حرکۃ قویۃ او جزء قوی بازاء نصف القوۃ ونصف الآخر بازاء نصف الآخر وکذا کل ضعیفۃ وجزء ضعیف وہذا لا یوجب التناسب فالبرہان لا یجری فی الحرکۃ الغیر المتناہیۃ بحسب المدۃ والعدۃ المتصلۃ الغیر المتناہیۃ الا اذا کانت غیر مختلفۃ ولعل ہذا الاخیر المقصود فان الغرض اثبات ان المحرک فی الافلاک لیس قوۃ جسمانیۃ والحرکات الفلکیۃ لیست مختلفۃ بالسرعۃ والبطوء ہذا قال ۱۲ مولوی حمد اللہ رح

## حواشی متعلقہ صفحہ یکصد و سی و نہم

## تتمہ حاشیہ ۵ صفحہ ۱۳۹

بل مع نسبتہا وظاہر ان المقصود لیس اثبات الشق الاول فانحصر المقصود فی الشقین الاخیرین والاول منہما لیس مقصودا ایضا علی ما یظہر من کلامہم کیف وعلی ہذا یکون جمیع الاجسام طبیعیا مع ان الطبعی عندہم واحد کما بینہ المصنف قریبا ایضا علی ہذا لا یکون فرق بین الطبیعۃ والنفس فان النفس تختلف مقتضاہا ایضا باختلاف الشرائط کما اختلف مقتضی الطبیعۃ علی ہذا فلیس المقصود الا الشق الثالث والدلیل لا یثبتہ فان حاصلہ انا اذا فرضنا عدم الامور الخارجیۃ المؤثرۃ فی المکان لا بد ان یکون الجسم فی مکان ولو لیس من الخارج فہو من طبیعۃ جسمہ فنقول انہ من المجاز ان ذکون الطبیعۃ للجسم اقتضاء اصلا بل الاقتضاء انما ہو فی بعض الاحیان من امور خارجیۃ موجودۃ

فی البعض مع عدم تلک الامور بمقتضی التخلیة عنها او یکون للجسم تقتضاء الکل لکن فی البعض بشرط وجود امور خارجیة وفی البعض بشرط عدم تلک الامور وفرض عدم الامور الموثرة والتخلیة عنها اما ان یراد به عدم خصوص الامور الموجودة فلا ینفع واما الاعم بحیث یشمل عدم تلک الامور فهو فرض ارتفاع النقیضین والقول بانه وان کان محالا لکنه بالقیاس الی الجسم من حیث هو لا ینفع فانه بعد تسلیمه یقال لو فرض وتوهم لا تحقق الجسم فی حیز معین وجود المطلق بدون فرد وان کان محالا لکنه ایضا ممکن بالقیاس الی الجسم من حیث هو وعدم اقتضائه بحیز معین ایضا واقع علی تقدیر المحال بالمحال وان کان ممکنا بالقیاس الی الغیر یمکن ان یستلزم محالا امثاله هذا ۱۲ احمد الله مدرس

## حواشی متعلقه صفحه یکصد و چهل و سه

قوله فان قلت آه بناء هذا الاعتراض علی ما هو المقرر من ان الحیز الطبیعی للجزء هو الاقرب منه فیتعدد ولا یتحد والکل وحاصل التقریر والذی قرره بعض الاعلام هو انکم جوزتم فی جزء البسیط ان الطبیعی له هو الاقرب الیه من الاحیاز المتناسبة المتوهمة وتعین الاقرب یکون من خارج فیجوز ان یکون طبیعة الکل ایضا تقتضی هو الاقرب الیها من عدة احیاز متشابهة وتعین الاقرب فیها ایضا یستفاد من خارج فاذا وصل الی اقربها یطلب حیز الاجزاء فالم یکن فی واحد منها طالبا هو الاقرب منه فلا یکون حیز معین طبیعیا للکل کما ان جزء من الاحیاز المتشابهة فی حیز الکل لیس طبیعیا للجزء بما هو وان علم ان الدلیل یحکم بان طبیعة الکل لا بد ان تقتضی الحیز المعین لا المبهم وهو الاقرب مطلقا قلنا هذا الدلیل بعینه جار فی جزء البسیط ایضا فالفرق بین جزء البسیط وکله تحکم وتقریر الاعتراض علی ما افاده مولانا حسن لا قال ثم لا بد علینا ان نحرر الاعتراض حسب ما قصدنا من التحقیق علی وجه لا یتوجه علیه الجواب الآتی فی کلام المص فنقول ان الدلیل الاول علی وجوب حیز طبیعی معین لکل جسم کما کان ذلک الجسم او جزء منفصلا او متصلا کما قررنا انفا وجب یستوی الکل والجزء فی هذا الحکم فعلی هذا لو فلتم بتعدد الحیز الطبیعی للجزء تجویزا ان المطلوب هو الاقرب فطبیعة الکل ایضا یجوز ان لا تقتضی امرا معینا بل هو الاقرب من عدة احیاز متتالیة فحاصل السوال انکم اذا حکمتم بتعدد الاحیاز للجزء مع تعدد البرهان علی امتناعه فعلیکم ان تجوزوا الحکم بتعدد الاحیاز فی الکل ایضا وهذا کما یقال ان انقلاب الماهیة الی ماهیة اخری مع بقاء الاول مستحیل فلو جوزتم انقلاب الانسان الی الحجر مع قضاء البرهان علی خلافه فعلیکم تجویز انقلاب الفرس ایضا فان المنع انما کان من جهة استحالة الانقلاب فاذا لم یعتبر استحالته بالذات بل جوزتم جوازه بالذات فالتقیید فی موضع دون موضع ترجیح بلا مرجح ۱۲ مولوی محمد هدایة الله رامپوری سلمه وابقاه ۵۶ قوله لا یقال آه حاصله ان الحیز الطبیعی اذا کان واحدا للکل یمکن ان یتعین الاقرب من الاحیاز المتوهمة للجزء یمکن طلب الجزء له فانه علی هذا التقدیر یکون الاقرب فی کل حین واحدا متعینا لا متعددا حتی یکون نسبة الجزء الی ذلک المتعدد علی السواء حتی یکون طلب بعض دون بعض ترجیحا بلا مرجح فلا مضایقة فی کون الحیز للجزء الاقرب الیه من الاحیاز المتوهمة حتی یکون الحیز الطبیعی للکل واحدا متعینا بخلاف طبیعة الکل اذا کان الطبیعی لها هو الاقرب من عدة احیاز متباینة فانه قد یتصور وقوع الکل بحیثیة یکون نسبته الی الکل من تلک الاحیاز المتشابهة علی السواء بان یقع فی وسط تلک الاحیاز وخارجا عنها بحیث یکون قربه منها علی السواء فلم لا یتعین الاقرب ویکون طلبه لاحدها دون الآخر ترجیحا بلا مرجح فلا یکون له حیز طبیعی فان الطبیعی ما یطلبه عند الخروج منه فلا یمکن القول فی الکل کما تقول فی الجزء فلا بد ان یکون الطبیعی للکل واحدا متعینا ۱۲ مولوی احمد الله مدرس ۵۷

قوله بان ینفصل بالکلیة آه اعلم ان الجسم العنصری البسیط علی نحوین رطب کالماء والهواء ویابس کالارض والنار فالاول من النحوین اذا انفصل جزء من الکل ثم اختلط به یظن فی بادی الرای ان اتصل الجزء بالکل اتصالا حقیقیا بمعنی توحد الوجود ولکن لا یوجد برهان یدل علی ثبوت هذا المطلوب فلم یثبت ولئن سلمنا ثبوته فی الجسم الرطب فلعله یختص به لوجود علة الاتصال وهو الرطوبة والنحو الثانی اعنی الیابس لا یظن فیه فی بادی الرای ایضا انه تقتضی طبیعة الجزء الاتصال فیجوز ان یکون لمزومه ایضا کذلک وبالجملة لا یظهر الدلیل ولا شهادة البرهان لاقتضاء طبیعة الجزء الاتصال بالکل بل وجوده علی تقدیر التسلیم فی الاول یجوز ان یکون مستندا الی الرطوبة وعدمه فی الثانی یجوز ان یکون منسوبا الی طبیعة الجزء فلا یثبت المطلوب ومن الافاحش ان المراد بالاتصال ههنا هو الالتصاق والتماس بقول المص فان لم یتیسر الاتصال لعائق من خارج او من الطبیعة بالارض کما فی الاجزاء المنفصلة من الارض فان الیبوسة لا تمنع عن التماس والالتصاق بمشاهدة تماس الاجزاء الارضیة المنفصلة بالکل ۱۲ ملا حسن ۵۸ قوله ثم انه آه ای بدا استحالة اخری وهی انه حین خروج الکل بحیث یکون نسبته الی کل من تلک الاحیاز المتباینة علی السواء ان لم یکن عائق عن التوجه الی شیء لا یتوجه الی کل منها البتة ضرورة استحالة توجه شیء واحد الی جهتین متخالفتین فان لم یتوجه الی شیء منها لم یکن شیء منها طبیعیا وان توجه الی البعض کان ذلک هو الطبیعی دون الآخر هذا لما قیل ان یناقش ان کل واحد منها علی التعیین طبیعیا حتی یلزم من عدم التوجه الیها او الی واحد منها خلاف المفروض بل المفروض ان الطبیعی هو المبهم وهو الاقرب واما لیس بمتصور فی هذه الصورة الاقرب فلا یکون له حیز طبیعی فلیس الخلف الا المذکور اولا ۱۲ مولوی حمد الله السندیلوی رح

## حواشی متعلقه صفحه یکصد و چهل و دوم

### تتمه حاشیه ۴ صفحه ۱۴۲

ان وهو فی سکون الماء تمام الابدان لیسکن فیه فان المجذوب فیه الی السفل وهو الارض وان کان غالبا علی الجاذبین الی العلو وهما الهواء والنار لکن الماء ایضا

مقادم للارض ومعاون للهواء الذی اقتضاء عدم تحرک المرکب الی مکان الارض وان لم یکن معاوناً فی اقتضاء الحرکة الی مکانهما بما یعاونة الماء یقاوم الارض فلا یتحرک المرکب الی مکانهما بل یسکن فی مکان الماء والنار یسکن فی مکان الارض ایضاً ان جد فیه فلا یتعین مکان الغالب مثل هذا المرکب وفی المثال الثانی لا یسکن المرکب فی مکان الارض والماء ان وجد فیه لانهما وان اقتضت السکون لکن البواقی تقتضی الخروج منه وهی غالبة علیهما لان مجموع البواقی فی هذا المثال ستة والارض والماء خمسة فلا بد ان یکون مکان هذا المرکب مکان الماء بالتعیین فالاصوب ان یقال المراد بالغلبة علی الاطلاق الغلبة علی مجموع البواقی فهذان المثالان ایضاً داخلان فی القسم الثانی ولعلک تتفطن منه انه لا بد فی القسم الثانی من التفصیل بانه اما ان یکون الواحد من مجموع الموافقین الغالبین فیه مع البواقی المغلوب المتوافق له غالباً علی صاحبه من هذین الجزئین او مساویاً والثالث باطل لان المغلوبیة یرجع الی القسم الاول کما لا یخفی و علی الاول یکون مکان المرکب مکان هذا الواحد علی التعیین کما فی المثال الثانی یکون مکانه مکان ایهما اتفق وجوده فیه کما فی المثال الاول فتامل ۱۲ حسم

ع لعل المراد بها الاکثریة المتقدمة وجه تقدم اکثر البسائط علی اکثر المرکبات ظاهر فانها جزء کما سبق و سیاتی والجزء مقدم علی الکل ۱۲ **ملا حسن رحمہ**

## حواشی متعلقہ صفحہ یکصد و چہل و چہارم ۱۴۴

ع قوله ان یفرض آه یعنی ان العناصر الاربعة اذا کانت علی حالها الطبیعیة یکون فیها خفة او ثقل علی مرتبة من المراتب البتة ولنفرض ان فی النار درجتین من الخفة وفی الهواء درجة واحدة وفی الارض درجتین من الثقل وفی الماء واحدة منه ولیس الغرض ان المفروض ضروری فیهما بل یحتمل ان یکون علی مراتب اخرے سوی المفروض فهذا الفرض لمجرد التفهیم ۱۲ **ملا حسن** ع قوله والا فاقسم آه مثلاً اذا فرض الترکیب من الارض والهواء ومنهما ومن الماء ونسبنا درجات الثقل الی درجات الخفة فیکون فضل درجات الثقل علی الخفة فی الاول بواحدة وفی الثانی باثنین وقسمنا الواحد علی عدد البسائط فی الاول وهو اثنان فیکون خارج القسمة نصفاً وهو درجة المرکب فی الثقل وقسمنا الاثنین علی عدد البسائط فی الثانی وهو ثلثة فیکون خارج القسمة ثلثین وهما درجة المرکب تام

## حواشی متعلقہ صفحہ یکصد و چہل و ششم ۱۴۶

### تتمہ حاشیہ ہندسہ ۸ صفحہ ۱۴۶

حیز الماء وهی درجتان اذا قسمت علی بسائط وهی ثلثة فیکون خارج القسمة ثلثین من درجة الخفة فیکون ارتفاعه عن الحد المشترک بذلک القدر من نصف قطر ای ثلث قطر المرکب لان ثلثین نصف یکون ثلث الکل ولا یدخل ذلک المرکب بتمامه فی حیز الهواء وههنا مقدمات صادقة واقعیة تقتضی ان یکون حیز ذلک المرکب حیز الهواء حیث یدخل تمامه فی حیز الهواء بالطبع وهی ان الجزء الهوائی یطلب السکون فی حیز الهواء والجزء الناری یجذب المرکب الی فوق والجزء المائی یجذب المرکب الی تحت والتجاذب من الجانبین لا یبطل مقتضی جزء الهواء وهو السکون فی حیز الهواء فیکون حیز المرکب حیز الهواء وتنتقض ضابطتک بان حیز المرکب انما یکون حیز الهواء اذا بلغت خفته درجتها واذا لم تبلغ خفته درجة فلا یکون حیزه حیز الهواء بل یکون ارتفاعه عن الحد المشترک بین الماء والهواء بقدر ذلک من نصف قطر المرکب ۱۲ ب

## حواشی متعلقہ صفحہ یکصد و چہل و نہم ۱۴۹

ع انت خبیر بان التجویف والسطح له الحاصل بسببه المخالف بالحقیقة للسطح المحدث حاصل فی الخارج البتة فاما هو فعل الطبیعة التی هی فی محل التجویف فیلزم فعل الغیر علی الاول یلزم ان یکون ذلک الغیر قاسراً فان القاسر لیس الا یفعل فی شیء فعلاً مخالفاً لما یقتضی طبع ذلک الشیء وان کان ذلک الغیر مبدعاً فالمبدع بحصول النظام الاشرف وکذا حال التقرات والاختلاف بالرقة والغلظ ۱۲ **مولوی حمد اللہ سندیلوی**

**قطعہ تاریخ طبع از آفتاب فہم و ذکا المعنہ ضیا النور مولوی مفتی محمد سعید عباس صاحب سلمہ اللہ تعالیٰ**

| | |
|---|---|
| کتابیکه شمسی بود بازغه | چو شد با حواشی مزین بمطبع |
| نوشتیم بستد بتاریخ طبعش | عجب مهر روشن برآمد ز مطلع |
| | ۱۲۷۶ ہجری |

## مزیل اغلاط شمس بازغہ

| صفحہ | سطر | غلط | صحیح | صفحہ | سطر | غلط | صحیح | صفحہ | سطر | غلط | صحیح |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ۲ | ۶ | ادب | ادبا | ۱۷ | ۱۷ | الخروج | الخروج | ۳۲ | ۷ | کانبازقلس | کانبذقلس |
| ۳ | ۳ | علی النظرة | علی النظریة | 〃 | ۱۹ | ء | ئہ | 〃 | ۱۴ | لیست | ولیست |
| 〃 | ۶ | الطبعیة | الطبیعة | ۱۸ | ۱ | وتحیلہا | او تحیلہا | ۳۳ | ۱۰ | فی نقبة | فی ان نقبة |
| 〃 | ۸ | فی اوائل | فی آوائل | 〃 | ۸ | انہ تعرف بہ | انہ یعرف بہ | ۳۴ | ۳ | انیال | انہیال |
| 〃 | ۱۰ | فیبدار | فیبدو | 〃 | ۱۶ | وفیہ سکونہ | فیہ وسکونہ | 〃 | ۱۱ | یتتہ | سبتہ بذا |
| ۴ | ۱۴ | استوقیت | استونیت | ۱۹ | ۱۰ | ان النفس | من ان النفس | 〃 | ۱۵ | الغایات | الغایات |
| ۴ | ۶ | حیثما | جسما | 〃 | ۱۳ | تحرک | انما تحرک | ۳۵ | ۷ | الثایات | لغایات |
| 〃 | ۹ | الطبیعة | الطبعیة | 〃 | ۱۴ | شیء والطبیعة | شیء من النفس الطبیعة | 〃 | ۱۰ | ان محامام | ان الحیام |
| 〃 | ۱۸ | والتخیل | والتخییل | 〃 | ۱۷ | وامکان | وامکانت | 〃 | ۱۵ | سالقیم | سابقیہ |
| ۵ | ۴ | تتبع الاولین | تتبع | 〃 | 〃 | والسکون | والکون | ۳۶ | ۱ | غایة | غایة مقصودة |
| ۶ | ۲ | ما الجسمیة | الجسمیة | ۲۱ | ۱ | من وجہ | من وجہ دون وجہ | ۳۸ | ۱۴ | باسرہا | باسرہا |
| 〃 | ۵ | الجیسم | الجسم | ۲۲ | ۹ | طبیعة | طبعیة | 〃 | 〃 | لکن | لکن |
| 〃 | ۱۱ | اثر | اثرا | ۲۳ | ۹ | اوبکل | اوالکل | ۳۹ | ۱۶ | آخر | اُخر |
| ۷ | ۱۴ | لاتقص | لاتنقص | 〃 | ۱۲ | فالامر | فالامر | ۴۰ | ۱۰ | لاقابلة | قابلة |
| ۸ | ۱۰ | سہا | منہا | 〃 | ۱۳ | الالحم | الاکمل | 〃 | ۱۳ | لکن | لکن |
| ۹ | ۱ | ولتضیع | ولنضیع | ۲۴ | ۳ | اوقوامہ | اوقیامہ | 〃 | 〃 | واکثر ما یفید الصورة | واکثر ما یفیدہ الصورة |
| 〃 | ۵ | من امر المقبول | من الامر المقبول | ۲۵ | ۱۱ | یجبہم | یخبہم | ۴۱ | ۴ | صورة | الصورة |
| 〃 | ۱۶ | وطینیة | وطینة | ۲۷ | ۹ | الطبیعی بنی | الطبیعی بنی ما... | 〃 | ۷ | الطبعی | الطبیعی |
| 〃 | ۱۸ | الطینیة | الطینة | 〃 | ۱۵ | لدقہ | لذوقہ | 〃 | ۶ | بالطبعی | بالطبیعی |
| ۱۰ | ۱۸ | لایتقوم | لایتقدم | ۲۸ | ۱۳ | کالجمال | کالجمال | 〃 | 〃 | للطبعی | للطبیعی |
| ۱۱ | ۱۴ | خلت لا یکون تریاق | اختلف ... | ۲۹ | ۴ | غرمیة | عزمیة | 〃 | ۹ | الطبعی | الطبیعی |
| ۱۲ | ۴ | یحصل یقابل | یحصل التقابل | 〃 | ۸ | الاغنیاء | الاغبیاء | 〃 | ۱۰ | الطبعی | الطبیعی |
| ۱۳ | ۲ | یسود | یسوّد | 〃 | ۱۱ | واشباہ | واشیاء | 〃 | ۱۶ | الطبعیة | الطبیعیة |
| 〃 | ۵ | ومن | وبین | 〃 | 〃 | انازقلس | ابنذقلس | ۴۲ | ۱ | لم تقف | لم تقف |
| 〃 | ۱۹ | کالساکن | کالساکن | 〃 | 〃 | واشباہ | واشیاء | 〃 | ۱۹ | لاتجزی | لاتتجزی |
| 〃 | 〃 | لاتتخلف | لاتتخلف | 〃 | ۱۵ | تشبیہات | التشبیہات | ۴۳ | ۱۱ | ولاتقطع | ولاتقطع |
| ۱۵ | ۲۰ | الاخری | اخری | ۳۰ | ۷ | ولاتقض | ولانقض | ۴۶ | ۱۳ | کما فعلنا | کما فعلناہ |
| ۱۶ | ۶ | کذلک | وکذلک | ۳۱ | ۱۰ | وغایة | ولاغایة | 〃 | ۱۴ | وکذلک | وکذلک |
| 〃 | ۷ | والتغیرة | او المتغیرة | 〃 | ۱۵ | یتأتی | لایتأتی | 〃 | ۱۹ | ولوترکیبا | ولوترکیبا |
| ۱۷ | ۴ | وبیرون | وبیرون علیہ | ۳۲ | ۲ | الاسباب | للاسباب | ۴۹ | ۳ | اوقسمة | اوقسمة |
| 〃 | ۹ | من الطبیعة | ہی الطبیعة | 〃 | ۴ | واشباحہا | واشیاعہا | ۵۰ | ۳ | تخلیلیة | تحلیلیة |

| صفحہ | سطر | غلط | صحیح |
|---|---|---|---|
| ۵۰ | ۴ | والجواب | والجواب |
| ۵۱ | ۱۳ | اوعنوا | اذعنوا |
| ۵۲ | ۱۷ | مع توہم | مع توہمہم |
| ۵۴ | ۲ | فکل لہ | فکل لہا |
| ؍؍ | ۳ | وحلہا | وحلہا |
| ؍؍ | ۶ | فلیفرض | فلنفرض |
| ؍؍ | ۷ | تفرز | نفرز |
| ؍؍ | ۱۳ | بازاآجہۃ | بازاءجہۃ |
| ؍؍ | ۱۹ | لیفرض | لنفرض |
| ۵۶ | ۴ | اوالاتاق | اوالاتساق |
| ۵۷ | ۸ | فی الجلۃ | فی الجملۃ |
| ۵۹ | ۷ | فلبقائہا | فلبقائہما |
| ؍؍ | ۱۱ | بحیث | بحیث |
| ۶۱ | ۱۳ | لذا آخر | لہ آخر |
| ۶۲ | ۱۶ | برزان کون عن | برہان کون عن |
| ؍؍ | ۱۹ | یختص | یختص |
| ۶۵ | ۲ | فی انیۃ | فی انیۃ |
| ؍؍ | ۱۱ | فان تقش | فان نقش |
| ۶۶ | ۷ | یوسعون | یتوسعون |
| ۶۷ | ۷ | من مکان | من مکان |
| ؍؍ | ؍؍ | کلیۃ باطل | کلیۃ باطل |
| ؍؍ | ۹ | سخن | سخن |
| ؍؍ | ۱۰ | حقیقۃ | حقیقۃ |
| ۶۹ | ۱۷ | متحرکاکا | متحرکا |
| ۷۰ | ۲ | اذاتعاقبت | اذاتعاقبت |
| ؍؍ | ؍؍ | تعاقبت الیہ ابہا | تعاقبت الیہ ابہا |
| ؍؍ | ۱۰ | یمتنع | یمنع |
| ۷۱ | ۴ | خلو | خلوء |
| ؍؍ | ۶ | اذالوفرض | اذالوفرض |
| ؍؍ | ؍؍ | مسافۃ | مسافۃ |
| ؍؍ | ۱۷ | عتہ | عتہ |
| ۷۲ | ۱۷ | المقاومۃ | المقاومتہ |
| ؍؍ | ۱۹ | تبکیتیہ | تبکیتیۃ |
| ۷۵ | ۱۴ | بجسبہ | بجسبہ |
| ؍؍ | ؍؍ | نقدلاح | نقدلاح |
| ؍؍ | ؍؍ | الطبیعتہ | الطبیعیۃ |
| ۷۷ | ۱۰ | وان فرضت | وان فرضت |
| ۷۸ | ۲ | لنبعث | لنبعث |
| ۸۱ | ۱۵ | ان تقول | ان نقول |
| ۸۳ | ۹ | وبالجملۃ | وبالجملۃ |
| ۸۴ | ۵ | تقول | نقول |
| ؍؍ | ۱۹ | از ہیولیۃ | از ہیولیۃ |
| ۸۵ | ۲ | الی کما لہ | الی کما لہ |
| ؍؍ | ۹ | ہی اول | ہی اول |
| ؍؍ | ؍؍ | بالنسبۃ الیہا | بالنسبۃ الیہا |
| ؍؍ | ۹ | وماضیاً | وماضیاً |
| ۸۶ | ۶ | للحرکہ | للحرکۃ |
| ؍؍ | ۸ | فی چد | فی حد |
| | ؍؍ | لم یکن | لم یکن |
| ؍؍ | ؍؍ | ولایکون | ولایکون |
| ۸۷ | ۹ | الاول | الاول وہو لیس الاول |
| ؍؍ | ۱۲ | والثانی | والثانی وہو لیس الثانی |
| ؍؍ | ۱۵ | الاول وہو لیس الاول | الاول وہو لیس الاول |
| ؍؍ | ۱۷ | فلایکون | فلایکون |
| ۸۸ | ۲ | تمنع | تمنع |
| ؍؍ | ۳ | من امر | من امور |
| ۸۹ | ۹ | الاالانقضاء | الاالانقضاء |
| ۹۰ | ۴ | والانقضاء | والانقضاء |
| ۹۱ | ۱۵ | اتصال الوجود | اتصال الوجود |
| ؍؍ | ۱۷ | وحینئذ | وحینئذ |
| ۹۳ | ۴ | فلان | فاذن |
| ؍؍ | ۱۹ | اخر | اخر |
| ۹۴ | ۱۲ | العقود | القعود |
| ؍؍ | ۱۶ | مافیہ الحرکۃ | مافیہ الحرکۃ |
| ؍؍ | ؍؍ | ومن مقدار | ومن مقدار |
| ؍؍ | ۱۹ | والاکان | والاکان |
| ۹۵ | ۱۹ | فالسیا | فالسیال |
| ۹۷ | ۹ | المرسوؤۃ | المرسومۃ |
| ؍؍ | ۱۳ | ہوالذہب الاول | ہوالمذہب الاول |
| ؍؍ | ؍؍ | اونسبتہ | اونسبۃ |
| ؍؍ | ۱۶ | ولاہی | ولاہی |
| ۹۸ | ۱۶ | الذنسیات | الدفعیات |
| ؍؍ | ۱۹ | واعصابا | واعصابا |
| ؍؍ | ؍؍ | وربالحات | وربالحات |
| ؍؍ | ؍؍ | واوتارا | واوتارا |
| ۹۹ | ۸ | باقتہ | باقیتہ |
| ؍؍ | ۱۱ | اوینفعل | اوینفعل |
| ؍؍ | ۱۶ | من یکون | بل یکون |
| ۱۰۰ | ۷ | وحدۃ الحرکۃ | وحدۃ الحرکۃ |
| ؍؍ | ۹ | اولانی نفوسہ | اولانی نفوسہ |
| ؍؍ | ۱۳ | وفی الامتناع | وفی الاضافۃ |
| ؍؍ | ؍؍ | اقول | اقول |
| ۱۰۱ | ۳ | منزلۃ | منزلۃ |
| ؍؍ | ۱۳ | من جہۃ ماہو | من جہۃ ماہو |
| ؍؍ | ۱۶ | وطبیعۃ | وطبیعۃ |
| ۱۰۲ | ۲ | بحقیقتہا | وتحقیقہا |
| ؍؍ | ۱۳ | الحرکہ | الحرکۃ |
| ؍؍ | ۱۷ | حرکہ | حرکۃ |
| ۱۰۳ | ۱ | القابل | التقابل |
| ؍؍ | ۲ | بالمرسیات | بالعدمیات |
| ؍؍ | ۵ | والمقابل | فالمقابل |
| ؍؍ | ۶ | فی ابن | فی این |
| ؍؍ | ۱۷ | استوقت | استوقت |

| صفحہ | سطر | غلط | صحیح |
|---|---|---|---|
| ۱۰۵ | ۵ | يتعدد الرمان | يتعدد الزمان |
| ۱۰۶ | ۱ | المسافہ | المسافة |
| 〃 | ۶ | النزول | النزل |
| 〃 | ۱۰ | وحدہ النسبۃ | وحدة النسبة |
| ۱۰۷ | ۲ | لامتناع | الامتناع |
| 〃 | ۱۲ | كالهيولى | كالهيولى |
| ۱۰۸ | ۱۷ | ومانته | ومامنه |
| 〃 | ۱۹ | كلا | مختلفة |
| ۱۰۹ | ۱۷ | فان المبدا | فان المبدء |
| 〃 | ۱۹ | فلا يخالف | فلا يخالف |
| 〃 | 〃 | يعرضان | يعرضان |
| ۱۱۰ | ۱۰ | الكيفية | وبالكيفية |
| 〃 | ۱۲ | واحد | واحد |
| 〃 | ۱۳ | بينهما | بينها |
| 〃 | ۱۵ | تقع فيه | تقع فيه |
| 〃 | ۱۸ | اولفضل | اوليفضل |
| ۱۱۱ | ۱ | الانفصالات | انفصالات |
| 〃 | ۳ | المساواة | المساواة |
| 〃 | ۱۵ | دبي | وهي |
| 〃 | 〃 | الزيادة | الزيادة |
| 〃 | ۱۷ | قريبة | قريبة |
| 〃 | ۱۹ | اذربها | اذربها |
| ۱۱۲ | ۱۶ | وكل منها | وكل منها |
| 〃 | ۱۷ | مجازية | مجازية |
| 〃 | ۱۸ | والبعيدة | والبعيدة |
| ۱۱۳ | ۱۱ | ماتقع | ماتقع |
| 〃 | 〃 | بل خط | بل خط |
| 〃 | ۱۳ | على بذا | على هذا |
| 〃 | ۱۹ | كماتقاس | كماتقاس |
| ۱۱۴ | ۱۱ | من جهته | من جهته |
| 〃 | ۱۲ | والتضاد | والتضاد |
| ۱۱۴ | ۱۱ | فلان | فلان |
| 〃 | ۱۳ | واما تانيا | واما ثانيا |
| 〃 | ۱۵ | الذكورين | المذكورين |
| 〃 | ۱۷ | مع انه | مع انه |
| 〃 | ۱۹ | خلافه | خلافه |
| ۱۱۶ | ۲ | فيه تسا | فيه تضاد |
| ۱۱۷ | ۱۱ | ذلك | ذلك |
| 〃 | ۱۲ | وذلك | وذلك |
| 〃 | ۱۵ | ولعلك | ولعلك |
| 〃 | ۱۹ | وانلك | وانك |
| ۱۱۸ | ۴ | الطرفين | الطرفين |
| 〃 | ۶ | غاية القرب | غاية القرب |
| 〃 | ۱۷ | كالشرقية | كالشرقية |
| ۱۱۹ | ۶ | القوسيات | القوسيات |
| 〃 | ۱۳ | ثم انه | ثم انه |
| 〃 | ۱۴ | من جهة | من جهة |
| 〃 | 〃 | وذلك | وذلك |
| ۱۲۰ | ۱۱ | كالصاعدة | كالصاعدة |
| 〃 | ۱۲ | اوتكون | اوتكون |
| 〃 | ۱۳ | على الاستقامة | على الاستقامة |
| 〃 | ۱۴ | كالتسود | كالتسود |
| 〃 | ۱۶ | اقول | اقول |
| 〃 | ۱۸ | كالحركة | كالحركة |
| ۱۲۱ | ۱۳ | بارصاببعضه | بارصاببعضه |
| 〃 | ۱۴ | ليس ببعد | ليس ببعد |
| 〃 | ۱۵ | واظن | واظن |
| 〃 | ۱۸ | المانع | المانع |
| 〃 | ۱۹ | لوجوده | لوجود |
| 〃 | 〃 | ذلك | ذلك |
| ۱۲۳ | ۱۱ | فانكان | فانكان |
| 〃 | ۱۲ | فاول | فاول |
| ۱۲۳ | ۱۲ | غيران | غيران |
| 〃 | ۱۳ | لاتقنع | لاتقنع |
| 〃 | ۱۴ | فلاتظنن | فلاتظنن |
| 〃 | ۱۵ | ليكون | ليكون |
| ۱۲۴ | ۱۷ | حصول | حصول |
| 〃 | 〃 | فان | فان |
| 〃 | ۱۹ | الملاء | الملاء |
| ۱۲۷ | ۷ | على غير مخالف | على انه غير مخالف |
| 〃 | ۱۴ | لمعتقدنا | لمعتقدناه |
| ۱۳۰ | ۱ | استبدت | استبدت |
| 〃 | ۱۰ | في آجرة | في آجرة |
| ۱۳۱ | ۱۳ | النقص منه | النقص منه |
| 〃 | ۱۷ | مدة استقامة | مدة استقامة |
| ۱۳۴ | ۱۳ | البسيط | البسيط |
| 〃 | ۱۵ | مايصدر | مايصدر |
| 〃 | ۱۶ | والواحد | والواحد |
| 〃 | 〃 | فان قيل | فان قيل |
| 〃 | ۱۸ | المقودة | المفردة |
| ۱۳۵ | ۱۰ | تيقدمف | متضعف |
| 〃 | 〃 | اومنصف | اومنتصف |
| ۱۳۶ | ۴ | المسالة المدة | المسافة المدة |
| 〃 | ۱۱ | التقسيم المتقابلة | بتقسيم المتقابلة |
| ۱۴۰ | ۱۳ | الاحيانا | الاحيانا |
| 〃 | ۱۵ | لايقتضي | لايقتضي |
| ۱۴۱ | ۵ | محدقة | محدقة |
| 〃 | ۷ | التجري | التجزي |
| 〃 | ۱۷ | قبل تعينها | قبل تعينها |
| ۱۴۲ | ۹ | وح فلااقل | وح فلا اقل |
| 〃 | ۱۱ | قال في الاشارة | قال في الاشارات |
| 〃 | ۱۷ | ومن سبقين | ومن المنطقيين |
| ۱۴۵ | ۱۲ | في الثلاثة | في الثلاث |

| صفحہ | سطر | غلط | صحیح |
|---|---|---|---|
| ۱۴۹ | ۱۲ | دون رجہ | دون درجۃ |
| ۱۴۷ | ۴ | خیر بہا | خیز بہا |
| ۱۴۸ | ۳ | اوتحنہ | او تخنہ |
| 〃 | ۱۴ | بذک | بذاک |
| ۱۵۱ | ۱۱ | جسنما | جسما |
| ۱۵۲ | ۱۸ | فلا یکون | فلا یکون شیئ |
| ۱۶ | ۱ | لاکفارۃ جسم | لاکفارۃ جسم |
| 〃 | ۱۱ | البار | البناء |
| 〃 | ۱۹ | تفر | تفتر |
| ۱۶۱ | ۱۹ | ببعیۃ عروضہا | بتبعیۃ عروضہا |
| ۱۶۴ | ۱۸ | بریدبہاالتی | برید التی |
| ۱۶۵ | ۱۱ | لغیر قارۃ | بغیر قارۃ |
| ۱۶۹ | ۵ | تغرض | تعرض |
| 〃 | ۱۰ | وبہ الکان | وبہ لکان |
| ۱۷۲ | ۱۵ | من بیث | من حیث |
| ۱۷۴ | ۳ | ولعل یجیح | ولعل تفیح |
| 〃 | ۱۱ | فتخالف | فیتخالف |
| 〃 | ۱۳۰ | صبغ | یسع |
| ۲۵ | ۳ | مبتداء | مبتداءۃ |
| 〃 | ۱۲ | مقیلۃ | قبلیۃ |
| ۱۷۶ | ۳ | مورہ | امورہ |
| 〃 | ۱۱ | لاینبی | لاینبغی |
| 〃 | ۱۳ | معبۃ | معیۃ |
| 〃 | 〃 | بعنہا | بعضہا |
| 〃 | 〃 | کرنہا | کونہا |
| 〃 | ۱۳ | الفیۃ | المعیۃ |
| ۱۷۷ | ۲ | واستمرارشل | واستمرارشل |
| ۱۸۰ | ۵ | بالدہر | بالدہر |
| ۱۸۱ | ۹ | عدم بیت | عدم بیت |
| 〃 | 〃 | بی وجودہ | فی وجودہ |
| 〃 | ۱۴ | الکثار | الکثاہر |

| صفحہ | سطر | غلط | صحیح |
|---|---|---|---|
| ۱۸۲ | ۱۳ | ترویج | ترویج |
| ۱۸۴ | ۳ | بموید محض | بموبہ محض |
| 〃 | ۱۹ | افتاب | ابتنات |
| ۱۸۵ | ۱۳ | قبلتہ | قبلیتہ |
| 〃 | ۱۵ | بتصورالزمان | بتصور الزمان |
| 〃 | ۱۹ | ملواجب | للواجب |
| ۱۸۶ | ۲ | تخصصہ | تخصصہ |
| 〃 | ۴ | یکون الشعی | یکون الشیٔ |
| ۱۸۸ | ۲ | الزمانی | الزمانی |
| 〃 | ۵ | باللت | بالذات |
| 〃 | ۷ | بالحفیقۃ | بالحقیقۃ |
| 〃 | ۹ | بنصور | یتصور |
| 〃 | ۱۵ | وذلک | وذلک |
| 〃 | ۱۹ | لایتصورقبل | لایتصور قبل |
| ۱۸۹ | ۱۰ | جفنسہ | بنفسہ |
| ۱۹۰ | ۱۵ | ترتقی بسنہ | ترتقی بسنہ |
| ۱۹۱ | ۱۵ | لاتناہی | لاتناہی |
| ۱۹۳ | ۱۰ | وان ارید الفساد | وان ارید الفساد |
| 〃 | ۱۹ | وجودہا | وجودہا |
| ۱۹۴ | ۷ | دریجا | تدریجا |
| 〃 | ۹ | ماحرکۃ | بالحرکۃ |
| 〃 | ۱۱ | العدام | انعدام |
| 〃 | 〃 | کدا | کذا |
| ۱۹۵ | ۱۱ | فاذانتقل | فاذا انتقل |
| 〃 | ۱۷ | نسبۃ الیہ | نسبۃ الیہ |
| ۱۹۶ | ۱۵ | الوتر | الوطر |
| ۱۹۸ | ۱۹ | بذالسبب | بذالسلب |
| ۱۹۹ | ۱۴ | الاشیاء | الاشیار |
| 〃 | ۱۹ | الحرکۃ | الحرکۃ |
| ۲۰۲ | ۸ | جتبدلہ | بہ تبدلہ |
| ۲۰۴ | ۶ | فلینظرفیہ | فلینظر فیہ |

| صفحہ | سطر | غلط | صحیح |
|---|---|---|---|
| ۲۰۶ | ۱۲ | السعنی | البیضی |
| ۲۰۸ | ۱۵ | بخیتہ | بتحتیۃ |
| ۲۰۹ | ۱ | تعنیہا | تعینہا |
| 〃 | ۱۳ | جعنی | بمعنی |
| ۲۱۰ | ۱۲ | فہی | فہی |
| ۲۱۱ | ۲ | الجبتین | الجہتین |
| 〃 | ۱۹ | اقرب السموات | علی قرب السموات |
| ۲۱۲ | ۱۱ | کثرۃ | کرۃ |
| ۲۱۳ | ۱ | المورود | المحدد |
| 〃 | ۱۳ | الجسمین | الجسمین |
| ۲۱۴ | ۱۳ | للبناط | للبسائط |
| ۲۱۵ | ۸ | النخینہ | النخنیۃ |
| ۲۱۶ | ۱۹ | والکان | والکان |
| ۲۲۰ | ۸ | تحرکات | تحرکات |
| 〃 | ۱ | مسترقہ | مشترقۃ |
| ۲۲۵ | ۷ | المنقدسۃ | المتقدمۃ |
| ۲۲۶ | ۲ | الاشاء | الاشیاء |
| ۲۳۰ | ۱۱ | السیات | السیارات |
| ۲۳۴ | ۹ | او | اذ |
| ۲۳۵ | ۷ | میل الحزان | میل الحزان |
| ۲۳۶ | ۱۱ | خیرالنشوۃ | خیرالنشوۃ والحیوۃ |
| ۲۳۷ | ۹ | مجدبہا | محدبہا |
| ۲۳۸ | ۴ | الحیر | الحیز |
| ۲۳۹ | ۱ | عیر حاجۃ | غیر حاجۃ |
| 〃 | ۱۲ | فی التقل | فی الثقل |
| 〃 | ۱۹ | اداکان | اذاکان |
| ۲۴۱ | ۱ | الصبعی | الطبعی |
| ۲۴۶ | ۵ | حیات | جہات |
| ۲۵۰ | ۱۳ | وللذین | والذین |
| ۲۵۲ | ۲ | اما بعد | الحمد لولیہ والصلوۃ علی نبیہ اما بعد |
| تمت | تمت | تمت | تمت |

## واقع اغلاط حواشی شمس بازغہ

| صفحہ | سطر | غلط | صحیح |
|---|---|---|---|
| ۷ | ۲۲ | تعرف | تعریف |
| 〃 | ۲۵ | تعرف النوع | تعریف النوع |
| ۸ | ۲۳ | مائل | قابل |
| 〃 | ۲۳ | فیکون | فیکون [illegible] |
| ۹ | ۳۳ | بمعنی التکلم | بمعنی الکون |
| 〃 | ۴۱ | لنفسه وذاتیه | بنفسه وذاته |
| 〃 | ۴۴ | القدر | العذر |
| 〃 | ۵۴ | مخصوصیة | مخصوصیة ب |
| ۱۰ | ۴۳ | علی النفس | علی النفس عدوانا |
| ۱۲ | ۵ | اذ المقرب | اذ الفرب |
| 〃 | ۳۷ | الکمن لونرش | [illegible] |
| 〃 | ۵۲ | ابنا | ابنا |
| ۱۳ | ۲۶ | بطاب | بطلت |
| 〃 | ۵۲ | ذا ابناه | [illegible] |
| 〃 | ۵۹ | فالحرک | [illegible] |
| 〃 | ۵۷ | الی مایخلف | [illegible] |
| ۱۵ | ۶۳ | الصورة | [illegible] |
| ۱۶ | ۳۴ | ودما بعید | [illegible] |
| 〃 | ۵۵ | بدء الصورة | [illegible] |
| | | | [illegible] |
| | | | [illegible] |
| ۱۸ | ۹ | [illegible] | [illegible] |
| ۱۹ | ۵۲ | اینم | دائم |
| ۲۲ | ۹ | تعلقه | تتعلقه |
| 〃 | ۲۲ | النوع المتعلقه | [illegible] |
| 〃 | ۵۲ | المنی | وتمنی |
| 〃 | ۵۸ | دیم | دیمر |
| ۲۳ | ۶۴ | دبی | دبی الخ |
| ۲۴ | ۱۷ | مانکرت | [illegible] |
| 〃 | ۱۹ | لدتقدیر المقول | [illegible] |
| | | | [illegible] |

| صفحہ | سطر | غلط | صحیح |
|---|---|---|---|
| ۲۲ | ۲۰ | از | او |
| ۲۵ | ۲۶ | مسادانی | مساویات |
| 〃 | ۲۲ | وحدت | اوحدت |
| 〃 | ۴۳ | اسلا | اجلا |
| ۲۶ | ۱۳ | والالانها | والانها [illegible] |
| ۲۷ | ۱۸ | والرض | والمرض [illegible] |
| 〃 | ۵۵ | تبغادل | تبتعادل |
| ۲۸ | ۱۹ | احوال انضام | احوال الانضمام |
| 〃 | ۲۹ | سکلها | کل |
| 〃 | ۳۳ | فان بها | فان التصور بها |
| 〃 | ۵۴ | بقل | النقل |
| 〃 | ۵۵ | الرطوبة | الرطبة |
| ۲۹ | ۳۱ | الی اللاء | الی الغایة |
| ۳۱ | ۱۹ | لعلة بجرلیة | [illegible] |
| ۳۲ | ۳۷ | الانعکاس [illegible] | بالانعکاس [illegible] |
| 〃 | ۵۱ | الفت | لفت |
| ۳۳ | ۱۰ | فلا التقصر | فلو التقصر |
| 〃 | ۱۲ | [illegible] | [illegible] |
| ۳۳ | ۵۲ | والنفی | اوالنفی |
| ۳۴ | ۸ | ذات غایات | ذات غایات متناهیة |
| 〃 | ۱۶ | من رویة | من غیر رویة |
| ۳۶ | ۲۴ | حسم | [illegible] |
| 〃 | ۳۸ | بل الفعل | بان الاکل |
| ۳۹ | ۴۱ | نقط | نقطه |
| ۴۰ | ۵۸ | تحم | الجسم |
| 〃 | ۴۵ | [illegible] | [illegible] |
| ۴۱ | ۲۹ | لاجسام | الاجسام |
| ۴۳ | ۲۱ | لولم یفید | لولم یفد |
| ۴۴ | ۲ | اعلم بهنا | اعلم ان ههنا |
| 〃 | ۳۷ | بین | بینی |
| 〃 | ۳۲ | الموصوف | الموصوف بالصفة |

| صفحہ | سطر | غلط | صحیح |
|---|---|---|---|
| ۴۵ | ۱۵ | وسائر | سائر |
| 〃 | ۲۳ | لیکون السائل | فلکون السائل |
| ۴۸ | ۴۰ | والقائل | والقائل |
| 〃 | ۶۳ | متر | ستر |
| 〃 | ۶۴ | یاخذ | باخذ |
| 〃 | ۹ | کذا حال | وکذا |
| 〃 | ۱۶ | المقادیر | والمقادیر |
| ۵۱ | ۲۹ | کما وقع | فما وقع |
| 〃 | ۶۵ | به | بل |
| ۵۳ | ۱۹ | منع | تمنع |
| 〃 | ۲۶ | عند | عین |
| 〃 | ۲۸ | علی یلزم | علی الاول یلزم |
| 〃 | ۳۰ | فی المتوهمة | المتوهمة فی |
| 〃 | ۵۱ | رحم | [illegible] |
| ۵۳ | ۲۰ | الصم | [illegible] |
| ۵۴ | ۶ | الحرکة | حرکة |
| 〃 | ۵۸ | تعالی ابتدائی | تعالی ابتداء |
| ۵۵ | ۹ | والتصویر [illegible] | [illegible] |
| 〃 | ۲۶ | ولا ابتنی السلب | ولا ابتنی ان یکون |
| 〃 | ۳۵ | الطالة | من ابطاله |
| 〃 | ۳۹ | قد یطلق | وقد یطلق |
| 〃 | ۴۵ | والعدد المادی | والعدد المادی |
| 〃 | ۴۶ | بترتب | ترتب |
| 〃 | ۴۴ | علی الاول | وعلی الاول |
| 〃 | ۵۵ | کلا تحقق | کما تحقق |
| 〃 | ۵۷ | الدهر | فی الدهر |
| ۶۰ | ۲۳ | [illegible] | [illegible] |
| 〃 | ۳۳ | لم تکل | لم تکن |
| 〃 | ۴۸ | یبقی | یبقی |
| ۶۱ | ۳۴ | وکان جاذکر | وبما ذکر |
| 〃 | ۴۵ | بالالاحق له | مالا لاحق |

| صحیح | غلط | سطر | صفحہ |
|---|---|---|---|
| وما يصلح تنبيها آه | قوله ولا يسوي بينهما الا بكون | ۳۹ | ۶۱ |
| وللمشبه عليه حكما | والمشبه عليه حكما | ۵۸ | 〃 |
| كل من | كل واحد من | ۵۹ | 〃 |
| فقوله | قوله | ۳ | ۶۴ |
| وهو موصول | وهو مطلول | ۲۳ | 〃 |
| امر انتزاعي | امر انتزالي | ۶ | ۶۵ |
| لفلك الافلاك | للفلك الافلاك | ۵۳ | 〃 |
| تخييل | تحد | ۵۶ | 〃 |
| او عرضيا | او عرضا | ۴۱ | ۶۸ |
| على الطبيعة المستندة الى | قوله الطبيعة المستند آه | ۴۶ | 〃 |
| مقابله | مقابلة | ۲۵ | ۶۹ |
| لا اقتضاء فيه | لا اقتضاء فيه | ۳۷ | 〃 |
| [illegible] | قوله تابعة للماهيات | ۹ | ۷۰ |
| وفيه انه | فيران | ۹ | ۷۱ |
| الالزام | بالزام | ۳۴ | 〃 |
| المتقدمين | المقدمين | ۳۶ | 〃 |
| بالجسم | بالوهم | ۳۹ | ۷۲ |
| لقوله | لقوله | ۴۷ | 〃 |
| المحدد | المحدود | ۶۱ | 〃 |
| يقتضي | يفضي | ۱۷ | ۷۳ |
| تفصيلها بينهما | تفصيله بينهما | ۴۹ | 〃 |
| تعيين حد من | يعين حدا من | ۳۵ | ۷۵ |
| وهو المطلوب | هو المطلوب | ۴۴ | ۷۶ |
| صادقة | صادقا | ۵۰ | 〃 |
| يقتضي خلافه | يقتضي خلافه | ۲۳ | ۷۷ |
| يقتضي خلافه | يقتضي خلافه | ۲۴ | 〃 |
| يفرض الحركة الطبيعية | يفرض الحركة الطبيعية | ۱۰ | ۷۸ |
| [illegible] | [illegible] | ۴۰ | 〃 |
| ان يكون الميل | ان يكون المسلب | ۲ | ۷۹ |
| ميل | مثل | ۱۵ | 〃 |
| هذا الالزام | هذا للزام | ۶۵ | 〃 |

| صحیح | غلط | سطر | صفحہ |
|---|---|---|---|
| عين اللاحق | على اللاحق | ۲۹ | ۸۱ |
| اشتباه | اشتيا | ۳۸ | 〃 |
| تميزه | يميزه | ۳۹ | 〃 |
| خاليا | حالا | ۴۰ | 〃 |
| بتعدد | يتعدد | ۴۸ | 〃 |
| زعم المتأخرين | عم المتأخرين | ۵۲ | ۸۲ |
| المستلزم كوجود | المستلزم لوجود | ۲۳ | ۸۶ |
| المذكورين | المذكوران | ۴۳ | 〃 |
| غير القرار | غير القوار | ۲ | ۸۸ |
| ويندفع | ويندفع | ۱۵ | 〃 |
| بذالك الكوكب | بذالك كوكب | ۳۶ | ۹۰ |
| الرشاد | الرشاء | ۵۰ | 〃 |
| بان يتركب | بان يركب | ۲۶ | ۹۲ |
| السائر | للسائر | ۴۶ | 〃 |
| مذهب | المذهب | 〃 | 〃 |
| واما الحركة التوسطية | واما القوة السطحية | ۲۳ | ۹۳ |
| تنبهت | فتنبهت | ۲۸ | 〃 |
| القوة القسرية | القوة المتغيرة | ۵۳ | ۹۴ |
| قال بخلاف | فان بخلاف | ۱۹ | ۹۵ |
| وبواسطة | وبواسطه | ۳۶ | ۹۶ |
| سواد | سود | ۱۱ | ۹۷ |
| [illegible] | بان حيثيتها | ۴۲ | 〃 |
| الشيخ محي الدين العربي | الشيخ العزالي | ۳۰ | ۹۸ |
| محال | محالي | ۱۴ | ۹۹ |
| اذ يلزم | اذ يلزم | ۱۵ | 〃 |
| [illegible] | لا يكن فيه | ۲۵ | 〃 |
| [illegible] | حركة العامة | ۳ | ۱۰۱ |
| ان تتبدل | ان يتبدل | ۱۱ | 〃 |
| وبدون | مدون | 〃 | 〃 |
| شارح | لشارح | ۲ | ۱۰۲ |
| موجب لسلبه | موجبا بسلبه | ۱۱ | ۱۰۳ |

| صحیح | غلط | سطر | صفحہ |
|---|---|---|---|
| امرين | امران | ۹ | ۱۰۳ |
| موجودين | موجودان | ۱۳ | 〃 |
| يقال له | يقال لها له | ۲۶ | ۱۰۴ |
| استلقى | استلقيا | ۴۳ | 〃 |
| لوحدة المادة | الوحدة المادة | ۶۰ | 〃 |
| الاعتبار المعتبر | للاعتبار المعتبر | ۳۰ | ۱۰۶ |
| على احد كلامهم | على حد العمر | ۴۴ | ۱۰۷ |
| انتظار | انتظارا | ۴۷ | 〃 |
| ما يكون | ما يكون | ۱ | ۱۰۹ |
| كك | وكك | ۸ | 〃 |
| الوحداني | الواحداني | ۱۶ | ۱۱۴ |
| سمت التضاد | سلن تضاد | ۱۳ | ۱۱۶ |
| بالعموم | العموم | ۴۶ | ۱۱۹ |
| ارادية | الادية | ۲۹ | ۱۲۶ |
| يطلب | لطلب | ۲۶ | ۱۳۰ |
| ثابت بن قرة | ثابت قرة | ۳۳ | 〃 |
| [illegible] | [illegible] | ۳۸ | 〃 |
| طبعا | طبعا | ۵۸ | 〃 |
| سطح | المسطح | ۶۱ | 〃 |
| [illegible] | قسم المطلع | ۴۰ | ۱۳۱ |
| حالة | حاله | ۴ | ۱۳۳ |
| العدة | العدد | ۱۷ | 〃 |
| فيه قوة جسمانية | فيقع جسمانية | ۵ | ۱۳۴ |
| الاوساط | الاسباط | ۷ | 〃 |
| الاعتراضات | الاعتراضات | ۵۳ | 〃 |
| المقدم | المقام | ۵۹ | 〃 |
| اعترض | اعتراض | ۳۹ | ۱۳۵ |
| القوة القسرية | القوة | ۳ | ۱۳۹ |
| دليلكم | دليكم | ۲۱ | 〃 |
| لا يثبت | لثبت | ۳۹ | 〃 |
| يقال | الصو | ۴۱ | 〃 |

| صفحہ | سطر | غلط | صحیح |
|---|---|---|---|
| ۱۴۱ | ۱۳ | لیقنی | لیقتنی |
| 〃 | 〃 | تترمیرالاجبا | سرمین الاحباب |
| 〃 | ۵۶ | ومعولک | ربع ولک |
| ۱۴۴ | ۱۹ | فالمحفو | فان الحفص |
| ۱۴۵ | ۱۴ | للنخہ | للخفۃ |
| ۱۴۹ | ۵ | نبانن | یتبائن آہ |
| ۱۵۳ | ۱۹ | علیب | علیہ القسوۃ |
| ۱۵۴ | ۴۹ | الوبح | الوسع |
| 〃 | 〃 | ان البیبیہ | ان الحمیہ |
| ۱۵۵ | ۱۴ | وبعل | وجعل |
| ۱۵۶ | ۳ | العرق | الطرق |
| 〃 | ۱۷ | لیبانیا | تتانیا |
| 〃 | 〃 | وحدۃ | واحدۃ |
| ۱۵۷ | ۴۷ | یتوالیہ | یتوجہ الیہ |
| ۱۵۹ | ۴ | سرالسانمۃ | من المسالمۃ |
| 〃 | ۶ | اجرالفکاک | اجزاء الفلک |
| 〃 | ۴۶ | اعاسۃ | الخاصۃ |
| ۱۶۰ | ۱۰ | علاق والانفلاع | علاقۃ ادا انقلاع |
| 〃 | ۲۸ | آتینہا | تنبیہا |
| ۱۶۲ | ۳۴ | اثاعیرہ الحرکۃ | اثاعیرہ تحریکہ |
| 〃 | ۴۶ | ذلک ان یمل | ذلک ان یقول |
| ۱۶۴ | ۴ | بالجبل | بالحبل |
| ۱۶۵ | ۴۳ | ہذااماانا | ہذا اماانا |
| 〃 | ۵۹ | مقدار | مہ بمقدار |
| ۱۶۶ | ۵۹ | فقیلر | فقوله |
| 〃 | ۶۴ | لاغل | لایحل |
| ۱۶۹ | ۱۵ | بالقیلۃ السبۃ | بالقبلۃ السبۃ |
| 〃 | ۳۷ | الموضوالتقدم | الموضوع بالتقدم |
| ۱۷۰ | ۱۸ | لتحصار | ستحصلۃ |
| 〃 | ۴۸ | مغنی | معنی |
| 〃 | ۵۱ | الحالۃ اسط | الحالۃ المتوسطۃ |

| صفحہ | سطر | غلط | صحیح |
|---|---|---|---|
| ۱۷۱ | ۱۳ | انقال | اثقال |
| 〃 | ۱۱ | بالعرض | بالعرض |
| ۱۷۴ | ۵۳ | ناسن المغنیۃ | باشنع القسیۃ |
| ۱۷۶ | ۱۳ | ثم لعلک | ثم لسلک |
| 〃 | ۳۸ | من القبۃ | من العیبۃ |
| 〃 | ۳۹ | من الغیبۃ الرابۃ | الہیئۃ الزمانیۃ |
| 〃 | ۴۶ | کل مام الزمان | کل مامن الزمان |
| 〃 | ۵۳ | تاکبن | لم یکن |
| ۱۷۷ | ۲۰ | نظی | نفنی |
| 〃 | ۳۸ | النفسا | النفسانا |
| ۱۷۸ | ۳ | الواقع | الواقعی |
| 〃 | ۳۴ | فلک | فلذالک |
| ۱۷۹ | ۷ | فالالخیفۃ | والالاحقیۃ |
| 〃 | ۵۴ | ونانال | وبذاقال |
| ۱۸۰ | ۴۵ | الی الانہیوم | الی المفہوم |
| ۱۸۱ | ۶ | ۵ الا | والا |
| 〃 | 〃 | بالزبان | بالبرہان |
| 〃 | ۱۶ | دکمن | وکمن |
| 〃 | ۶۰ | سلنب | سلب |
| 〃 | ۶۳ | للوہب | للعواجب |
| ۱۸۲ | ۴۰ | تنظفہ | تنظیر |
| ۱۸۴ | ۳۸ | القسات | القسات |
| ۱۸۵ | ۷ | واثمالکتا | واماالقنا |
| 〃 | ۹ | الشبیۃ | للشبیۃ |
| 〃 | ۳۱ | لاثاثیتو | اثاثیتہ |
| 〃 | ۵۲ | تحنف | تحقیق |
| ۱۸۶ | ۳۴ | الماضی ان المستقبل | الماضی الی المستقبل |
| 〃 | ۳۶ | واماسطاوب | وامامطلوب |
| ۱۸۷ | ۳ | ونیرائی | وضمیرہ |
| 〃 | ۲۱ | المنص | المختص |
| 〃 | ۵۰ | تبلیہ اصلالا | تبلیہ اصلالا |

| صفحہ | سطر | غلط | صحیح |
|---|---|---|---|
| ۱۸۸ | ۳۹ | لسما | بینا |
| 〃 | ۴۴ | والفیۃ | والملکۃ |
| ۱۸۹ | ۴ | مردصارد | رسارواد |
| 〃 | ۶ | القدسیات | والقدسیات |
| ۱۹۳ | ۱۵ | والتقیید الاولی | والتقیید بالاولی |
| ۱۹۴ | ۴۴ | امات | آیات |
| 〃 | ۵۴ | الآخرہ | لآخرہ |
| ۱۹۵ | ۳ | آن بداۃ | آن بدایۃ |
| 〃 | 〃 | لاول آل | لاول آن |
| ۱۹۶ | ۳۶ | ولایاس | ولاباس |
| ۱۹۹ | ۱۷ | الحزی | الجزی |
| ۲۰۰ | ۴۶ | للمستدل ان تقریر | للمستدل ان تقریر |
| ۲۰۱ | ۹ | فارالبرت | فاذااعترت |
| 〃 | ۳۲ | الشائین | للمشائین |
| ۲۰۲ | ۱۷ | وہوالول | نیوطول |
| 〃 | ۲۵ | حرکۃ الطبیۃ | حرکۃ الطبیۃ |
| ۲۰۳ | ۴ | حدہما | احدہما |
| 〃 | ۳۱ | فیالیا | فیالیتا |
| 〃 | ۶۰ | ارس شخص | راس شخص |
| ۲۰۴ | ۲ | لایدلہا | لابدلہا |
| 〃 | ۱۹ | لزللجہۃ | لزوم للجہۃ |
| 〃 | ۵۸ | تنا ہیہ | تناہیہ |
| ۲۰۵ | ۳۷ | امالو | لماہو |
| ۲۰۶ | ۲۵ | من الحسین | من الحسین |
| 〃 | ۳۹ | محدود کد | محدود |
| ۲۰۹ | ۲۳ | من ذوذلک | من ذلک |
| 〃 | ۲۷ | وجوداکجین | وجدانجہتین |
| 〃 | 〃 | المتحرک | المتحرک |
| 〃 | ۴۲ | ضرورۃ | ضرورۃ |
| 〃 | ۵۴ | واخرجہ | واخرجہا |
| ۲۱۱ | ۳۷ | والکبرات | والکرات |

| صفحہ | سطر | غلط | صحیح |
|---|---|---|---|
| ۲۱۳ | ۲۲ | یحط | یحط |
| ۲۱۴ | ۵ | ازلزم | اذیلزم |
| ۲۱۵ | ۳۱ | حادث | حادثات |
| 〃 | ۲۲ | اکثہ | اکثر |
| 〃 | ۲۳ | المرکر | المرکز |
| 〃 | ۴۱ | لاتحرک لا | لاتحرک المار |
| ۲۱۶ | ۱۷ | المتبع | المتبع |
| ۲۱۷ | ۸ | کیف ان | کیف وان |
| ۲۱۸ | ۵۵ | التحریک آخر | تحریک آخر |
| ۲۱۹ | ۲۶ | عربیۃ | عربیۃ |
| 〃 | ۴۹ | ثقیل آہ | ثقیل آہ |
| ۲۲۰ | ۵۰ | [illegible] | [illegible] |
| ۲۲۱ | ۲۲ | المقابل | القابل |
| ۲۲۲ | ۱ | تعلق صفحہ ۲۲۲ | تعلق صفحہ ۲۲۳ |
| 〃 | ۳۳ | المراد منہا | [illegible] |
| 〃 | 〃 | 〃 | [illegible] |
| ۲۲۳ | ۱۵ | براقیہ | یاقیہ |

| صفحہ | سطر | غلط | صحیح |
|---|---|---|---|
| 〃 | ۱۶ | [illegible] | الامیع الستعار |
| 〃 | ۱۷ | سلاقصور لہو | ولاقصور لہ |
| 〃 | ۱۹ | لمس تقع | لمس تقع |
| ۲۲۴ | ۱۱ | دینکس | ینعکس |
| 〃 | ۲۶ | مستریا ہو | مصرا ہو |
| 〃 | ۳۶ | مع صر | مع صرر |
| 〃 | ۴۲ | ہذا الرائی | ہذا الاراے |
| ۲۲۵ | ۲ | لی التدر | الی التدر |
| ۲۲۶ | ۴۵ | مستر الزمان | مستدیر الدوران |
| 〃 | ۴۶ | کبیرا | کبیرا |
| ۲۲۷ | ۳۲ | وتدویر | وتداویر |
| ۲۳۰ | ۵۳ | معکوسا | معکوسہا |
| ۲۳۱ | ۲۱ | الحاولۃ | الکاملۃ |
| 〃 | ۳۲ | لکوہا | لکونہا |
| ۲۳۳ | ۴۴ | الاتفاع | الارتفاع |
| 〃 | ۵۴ | لطسا | الطبع |
| ۲۳۶ | ۳۹ | فی الطرف | فی الطرف |

| صفحہ | سطر | غلط | صحیح |
|---|---|---|---|
| ۲۳۹ | ۴ | قصعا | قطعا |
| ۲۴۳ | ۴ | یوحد بید وجہہ | لا یوجد الا واحد |
| 〃 | ۵ | للکیفیات الاربع | الکیفیات الاربع [illegible] |
| ۲۴۲ | - | حصر سے | [illegible] |
| 〃 | ۳۹ | طبیعۃ واحدۃ | طبقۃ واحدۃ |
| 〃 | ۴۲ | السحن | السحن |
| 〃 | ۵۱ | تقتضی | تقتضی السکون |
| ۲۴۴ | ۴۱ | یحتاج المحل | یحتاج الیہ المحل |
| ۲۴۵ | ۳۵ | ولکل علم | بکل علم |
| 〃 | ۳۷ | الی احد امرا | الی احد الامرین |

تمت